



NC
297.14

رست

م

V1

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف
فهميس بن سعيد بن علي بن سعوز
الشفقي الرستاق

الجزء الأول

تحقيق
هالم بن محمد بن سليمان الطارقي

الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والعمان

أعدّ الكتاب للطبع وراجعهُ الأستاذ

عبد المنعم عامر

سلطنة عمان

وزارة التراث القومى والثقافة

مكتب الوزير

تقديم

التعاليم الإسلامية . المسائل الشرعية قمة عالية لما يمكن أن يصل إليه السلوك البشرى فى معترك الحياة الإنسانية والمعاشية ، أياً كان مكانها ، وأياً كان زمانها .

ولقد جهد علماء المسلمين منذ عهد الرسول الأمين ، صلوات الله وسلامه عليه ، فى أن يبرزوا هذه التعاليم فى مسائل ، وأن يضعوها صورة حية ومعالم واضحة فى كتب عنوا بتأليفها وتصنيفها ، لتكون هدى للناس فى حياتهم الدنيا وزاداً لهم فى حياتهم الآخرة ، ولتكون نوراً يهتدى به الناس أجمعين إلى ما فى الإسلام من رشاد وفلاح ونعم فى الدارين .

ومن بين هذه الكتب كتاب « منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » الذى تنشره الوزارة ، حرصاً منها على أن تقدم للقارئ المسلم زاداً روحياً ومراداً دينياً يتبع تعاليمه وأحكامه فينال مرضاة ربه ورضى الناس .

ولقد شامت إرادة صاحب الجلالة السلطان قابوس أن يكون طبع هذا الكتاب القم على نفقة جلالته الخاصة .

وإن الوزارة فى تقديرها لهذه اللفتة الكريمة لتضرع إلى الله تعالى أن يحفظ للبلاد جلالة السلطان قابوس المقدى ، راعياً ورائداً لها فى ميادين البعث الحضارى ، وفى مجالات العلم والإيمان .

فيصل بن على بن فيصل

وزير التراث القومى والثقافة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي فتح لمعرفته منهج الطالبين^(١) ، فكان الوصول إليها - بلاغ الراغبين ، والصلاة والسلام على رسوله الذي قوله ، وفعله ، وسكوته : بيان شرع رب العالمين ، وعلى آله ، وصحبه الذين جاهدوا في سبيله قصد البيان ، والتبيين ، وعلى التابعين لهم بإحسان : الذين خاضوا في قاموس الشريعة ؛ فصنفوا كل ثمين ، وحلوا ضياع الحق للأمة في كل حين ؛ ما سعى ساع ، واجتهد مجتهد ؛ وقام قائم ، وقعد قاعد ، وقصد قاصد لإحياء تراث الأولين .

أما بعد :

فإنه لما تفرقت الأمة بعد نبينا ، والتبس الحابل بالحابل ، وأخذ بعض

(١) استعملت البراءة في خطبتي تنوياً بذكر أمهات الكتب العمالية . وكلها مخطوطة موجودة بوزارة التراث كنهج الطالبين الذي نحن الآن بصده في عشرين جزءاً متوسطة الحجم . وكتاب بيان الفروع في اثنين وسبعين جزءاً للشيخ محمد إبراهيم الكندي . وكتاب المصنف للشيخ أحمد عبد الله الكندي في أربعين جزءاً وكلاهما من علماء القرن الخامس الهجري .

وكتاب الضياء لسلمة بن مسلم العويقي في عشرة مجلدات وهو من قدماء العلماء . وكتاب قاموس الفهرمة في اثنين وتسعين جزءاً للشيخ حميس السعدي من علماء القرن الثالث عشر .

وكتاب الكشف والبيان للشيخ محمد سعيد القلهاقي في جزأين ضخمين . وكتاب جامع ابن جعفر في ثلاثة أجزاء ضخمة وعليه حواش من علماء القرن الثالث . وكتاب المتعبّر وكتاب الاستقامة لأبو سعيد الكوفي من علماء القرن الرابع . كل هذه الكتب مهمة ، ومراجع معتبرة لدى علماء عمان رضي الله عنهم - محقق .

يضرب رقبة بعض - تجرد من عمان عامة ، ومن بيضة عمان خاصة : رجال أشداء، العزيمة ، أقوياء الشكيمة ، أخلصوا عملهم لله تحت راية : « وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا ؛ لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ » .

فنزّلوا مدينة الرسول (ﷺ) : طيبة ، فوردوا المهمل الصافي - ولا غرابة - فتلقوا خالص الدين من السادة المهاجرين، والأنصار ، وأمّهات المؤمنين الأطهار، وعلى رأسهم : عجد الله بن وهب الراسبي ، وجابر بن زيد الفرقى النزوى ؛ ففز، دوا منها ما يسره الله لهم .

ونشره جابر على الرجال العمانيين ، وغيرهم بالبصرة الفراء ؛ فذهب به تلامذته غربا ، وشرقا ؛ يزدون الرسالة ، ويبلغون الأمانة .

وفي مستهل القرن الثاني : بدأ انتشار غرس جابر في عمان ؛ حتى أبلغ ونضج ، وكذلك في المغرب العربي ، وفي حضرموت واليمن .

فقام به أئمة ، وعلماء مقلّحون ؛ ربما يفتر حيقا ، وينشط أخرى ؛ إلى أن ألقى الزمام في همان في أول القرن الحادى عشر - على عاتق العلم العلامة ، صاحب السيف والقلم ، ذى الهمة والمهم ، البحر الزاخر ؛ الذى يقال فى حقه : « كم ترك الأوّل الآخر » : خميس بن سعيد بن على بن مسعود الشقصى الرستاقى .

فبذل جهده مخلصا لله ، وحمل سيفه وقلمه فى سبيل الله ؛ فبقيته قامت دولة اليعاربة التى دوخت الهند ، وإفريقية ، واهتزت من أجلاها أوروبا ، ودخلت فى طاعتها السند ، وحت العراق ، وما يليها .

ومن قله ولسانه : درنت الدواوين ، وتخرج عليه العلماء الأساطين ، وتخلدت آثارهم ؛ مستمرة منذ أربعة قرون ، وإلى يوم الدين .

وهكذا شأن من أخلص لله ، وجاهد محسباً في سبيل الله ، فرحم الله تلك
الأرواح الطاهرة ، ورضى عنهم ، وأرضاهم .

وفي آخر هذا القرن الجارى : قيمض الله ، لإحياء تراثه ، وجمعه ونشره -
سلطان همان : قابوس بن سعيد بن تيمور المعظم .

فأمر بتشكيل هيئة خاصة تجمع المخطوطات حفظاً لها ، وصيانة ، وتسكريباً
للأوائل ، وتخليداً لذكر السلف الصالح ، ثم طورها إلى وزارة تجمع الآثار ،
وتطبع السكتب الثمينة .

فونع اختيار معالى وزير التراث القومى والثقافة السيد : فيصل بن على بن فيصل
آل سعيد - على نشر كتاب « منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين » تأليف عالم
عصره ، ووحيد دهره الشيخ : خميس بن سعيد - رضى الله عنه وأرضاه .

وهو كتاب جليل القدر ، عظم الخطر ، يجمع أصول الفقه والدين ،
وفروعه ، رتبته المؤلف فى عشرين جزءاً ؛ كل جزء منه فى أبواب متعددة ،
ومعان متنوعة ، وأقوال متفرعة ؛ فهو موسوعة من موسوعات الفقه الإسلامى ،
وقد عوّل المؤلف فى كتابه : على كتاب « بيان الشرع » .

فكان لى الشرف ؛ إذ طلب منى معالى الوزير : أن أحققه ، وأصححه ،
فقلت مجتهداً ، وبذلت جهدى فى تخريج أحاديثه ، وتصحيح ما وقع من أغلاط
الناسخين .

فراجعت أصوله ، وما يسر الله لى من كتب الحديث ، والفقه : قدر استطاعتي ،
مع ضعف بصيرتى ، وقلة زادى ؛ فجاء بمون الله - تعالى - على هذا القلب الذى
أخرج به الجزء الأول ابتداء . وهو المسئول أن يعين ، ويوفق لإتمام الباقي
من الأجزاء ، وهو حسبي ، ونعم الوكيل .

المؤلف :

من المؤسف جداً أن تضيق علينا حياة هذا العالم العظيم ، ووفاته ؛ فتى ولد ، ومتى توفي ؟ ، وما نسبه ؟ كل هذا لا علم عندي عنه ، وقد راجعت المؤلفات ، والسير ، وعلماء العصر ، وكلهم لم يفدني بشيء .

والذي أتحرراه : أنه من مواليد آخر القرن العاشر الهجري ، وذكره مشهور ؛ إلى سنة ستين بعد الألف ؛ أى : فى إمامة الإمام : سلطان بن سيف ؛ ثانى إمام من اليمامة حسبما ذكر فى هذا الجزء .

وكان قد خلف على أم الإمام : ناصر بن مرشد ؛ بعد خروجها من زوجها الشيخ مرشد ، وعاش الإمام ناصر ربيباً له ، وطالباً معه ، حتى جهزه إماماً للمسلمين فى سنة أربع وثلاثين بعد الألف للهجرة ، وكان سن الإمام فى ذلك الوقت نيفاً وعشرين فيما ذكر لى بعض المشايخ .

وما زال الشيخ خيس عضداً ، وساعداً للإمام : مرة يقود الجيوش ، ومرة يحافظ على المراكز ، ومرة ينضم تحت القيادة التى يقودها غيره ، حتى انتهى سبيله مخلصاً لله فى عمله .

وترك للمسلمين كثرين عظيمين ؛ لا ينفدان ؛ هما : الإمامة العظمى ، وهذا الكتاب الحافل الذى نحن بصدد نشره .

رحمهم الله ، ورضى عنهم ، ورزقنا الاتقدا ، بسيرتهم ، والاستضاء بأنوارهم المستعدة من نور الله ، ورزق قادتنا ، وألهمهم التمسك ، والاسترسال فى نشر دعوتهم ، وحفظ كرامتهم ، وصيانة آثارهم - إنه ولى التوفيق ، ولا حول ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

انتهى : بقلم : سالم بن أحمد بن سليمان الحارثى

٧ من شعبان الموافق ١٣٩٨ هـ

الموافق : ١٣ / ٧ / ١٩٧٨ م

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبي ،
ونعم الوكيل .

الحمد لله الأول بلا بداية ، والآخر بلا حد ولا نهاية ، ولا مدة ولا غاية ؛
الظاهر بالدلالات على وجوده ، الباطن الذي لا يغيب شيء عن علمه « الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » .

أحمده على ما أولى وأنعم ، وأعان وكرم ، والصلاة والسلام على محمد ﷺ .
أما بعد : فإني لما رأيت العلم قد قل طالبه ، وتقاصر أكثر الناس عن
الرغبة فيه ، وكلفت الهمم عن الوصول إلى مقامات السلف الماضين ، وعجزت عن
درك مقاصد السابقين - استعملت خاطري في تصنيف مختصر أجمع فيه معالم
الشريعة وأنظم فيه شتات الفقه ، وأبين أصوله وفروعه ، وأجعل مسائله مشروحة
بمجموعة ، متجاوزة مقتابلة مشروعة .

فجمعت فيه بفاية الإيجاز الذي لا يكون معه لال ، واختصار لا يزرى به
إقلال ولا إخلال ، وسميته كغاب منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين .
وجعلته مجزأ عشرين جزءاً يحتوى على ضروب من علوم الشريعة ،
وفنون من العلم بمجموعة ، وجعلته معلماً بالأقوال ، ومفصلاً بالفصول ؛ لمطالعة
المسائل ، تقريباً عن الإطالة والملالة

فالجزء الأول :

- في العلم وصفوفه ، والحث على تعليمه ، ودرسه .

- وفي ذكر العلماء ودرجاتهم - وفي العقل والفتيا ، ولزوم الحجة ، وتعليم

القرآن ، واختلاف العلماء في خلق القرآن .

— وفي المحكم والمشابه ، والفاسخ والمنسوخ منه ، وفي تفسير نبيء منه .
 — وفي التوحيد ومعرفة الله تعالى ، وأسمائه ونفسيرها ، ونفي الشبه عنه ،
 والرؤية ، والكلام ، والوعد والوعيد ، والمشيئة والإرادة ، وخلق الأفعال ،
 والاستطاعة ، وجوب التكليف ، والعلم ، والهدى والضلال ، والصراط والميزان ،
 والاستواء ، والموت والقبر والبهت والحساب ، والجنة والغار . وفيما يسمع جهله ،
 وما لا يسمع جهله ، وفي الإيمان والإسلام والكفر والنفاق ، وذكر الملائكة والجن
 وإبليس لعنه الله ، وفي ذكر العلماء وأسمائهم ، وفي رفع مذهب أهل الاستقامة .
 الجزء الثاني :

— في الولاية والبراءة ، يصنف ذلك ومعانيه .
 — وفي صفات الذنوب وكبائره .
 — وفي التوبة وفضلها ، وتهذيب النفس وتقويمها ، وأعمال القلب ، وما
 تستقيم به العبادة ، وإخلاص العمل .
 — وفي ذنوب الأنبياء ، والملائكة عليهم السلام .
 — وفي فضائل نبيينا محمد ﷺ ، وأصحابه ، وأئمة ، وفضائل الذكر .
 — وفي الجنة والنار والدنيا والآخرة ، وذكر الطيب ، وستر البدن ، وأدب
 الأكل والشرب والجماع ، وما يستحب من القول وجواز التقية ، والمقب ،
 والعذر ، والحب ، والبغض ، وحسن الجوار والمعاملة ، وصلة الأرحام ،
 والاستئذان في البيوت ، والسلام ورده ، وما يجوز للرجال والنساء من بعضهم
 لبعض ، وحق الوالد على الولد .
 — وفي الفرائض والسنن ، وفي النيات وألفاظها ، وفي الشك المعارض
 للعمد في حلاله ، وفي مسائل في البحر ، وما جاء في الجبابرة وعماهم ، ومن ابتغى بهم .

— ١١ —

الجزء الثالث :

- فى المياه ، والطهارات ، والنجاسات ، وفى الحيض ، والاستحاضة ،
والنفاس والفسل من الجنابة .
- وفى صلاة الحائض ، وصومها .
- وفى الوضوء والتيمم ، وغسل الميت ، والعلاة عليه ، وذكر القبر ،
والتزوية فى الموتى .
- وفى شىء من الأسفار .

الجزء الرابع :

- فى الصلاة ، ووجوبها ، وجميع صنوفها ، وضروبها ، وما يجب على
العبد فيها .

الجزء الخامس :

- فى الزكاة ، وصنوفها ، ومن تجب له .
- وفى الجزية ، والصوائى والأموال المنسوبة إلى أولاد نهبان من عمان
وحكم المسلمين فيها .

الجزء السادس :

- فى الصوم ، وزكاة الفطر .
- وفى الأيمان وكفارتها ، وفى النذور وكفارتها .
- وفى الاعتكاف ، ومحريم الحلال ، ومحلل الحرام ، ومن جعل نفسه
هديا أو نحيرة .

- وفى صنوف الكفارات ، وفى الذبائح ، والصيود ، وما يحل منها .
- وفى الأشربة ، وما يحل منها ، وما يحرم ، وتصنيف جميع ذلك .

الجزء السابع :

- فى الحج ، ومن يجب عليه ، ومن لا يجب عليه ، وفى الضحايا وصفتها ، وما أشبه ذلك .

الجزء الثامن :

- فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والمعقوبة بالحبس ، والعزير .
- وفى الإمامة وشروطها ، ومن يجوز أن يكون إماماً ، وفى أحداث عساكر الأئمة ، وما يجب على الأئمة ورعاياها ، ومن يجوز عزله ، وخلعه .
- وفى الجهاد ، ومحاربة أهل الشرك والباغين .
- وفى الفنائم وأحكامها ، وقسمها ، وفى الأسارى ، والمرتدين ، ونخيفى الطرق على الناس .

- وفى الولاية ، وما يجوز لهم ، ومن يجوز أن يولى .
- وفى الحدود ، وأحكامها ، ومن يجب عليه ، ومن لا يجب عليه .

الجزء التاسع :

- فى الدعاوى ، والأحكام ، وإنفاذ الحكم على الحاضر ، والغائب ، وما أشبه ذلك .

الجزء العاشر :

- فى الشهادات ، وألفاظها ، ومن تجوز شهادته ، ومن لا تجوز .
- وفى ألفاظ الصكوك ، وفى الأيمان ، والنصب وألفاظ ذلك .
- وفى الوكالات وأحكامها ، وما يثبت فى ذلك وما لا يثبت .

الجزء الحادى عشر :

- فى الديون ، والحوالة والضمان ، والكفالة والخلاص من ذلك

— ١٣ —

- وفي الدماء ، وأروثها ، والديات فيها .
- وفي القتل ، وما يجب على العاقلة منها ، وفي القسامة ، وما أشبه ذلك .
- الجزء الثانى عشر :
- فى القسم ، والشفع ، وفى العمل ، وفى الأصول والعمال ، وفى الصنائع ، والإجارات ، ومن يلزمه العمان ، ومن لا يلزمه .
- وفى أجرة الدواب ، والمبيد ، والمنازل ، والسفن وأحكام ذلك .
- الجزء الثالث عشر :
- فى الأنهار ، والآبار ، والطرق ، والسواقى ، والمنازل ، وقياس النخل .
- وفى المبانى ، والمقاسلة ، ومعانى ذلك .
- وفى تحليل الأموال ، وتحريمها ، والعرف ، والعادة بين الناس .
- وفى الفصوص ، والخلاص منه ، والخلاص من السرقة ، والضمان ، والتبعات ، والاستحلال من ذلك .
- وفى الضمان الذى لا يُعرف ربه ، وما يجوز به الانتفاع من الأموال ، والمنازل .
- وفى الراكبين فى السفن ، وما يجوز لهم فيها من الانتفاع ، وما أشبه ذلك .
- وفى المساجد ، وفضلها ، ومن تلزمه همارتها والقيام بها ، وبأموالها ، وبفنائها .
- وفى الرسوم ، وأحكامها ، والإحداث فيها ، والانتفاع منها .
- وفى القلوات ، والصحارى ، والأودية ، وما ينبت ، والجبال .
- وفى مال الفقراء ، والسبل ، والغائب ، والوقوف ، والمقابر .

الجزء الرابع عشر :

- في البيوع وصنوفها ، وما يحل منها وما لا يحل .
- وفي الأحكام فيها وفي العيوب ، وما يحرم منها .
- وفي الصرف ، والقرض ، والسلف ، والمضاربة والرهن .

الجزء الخامس عشر :

- في النكاح ، وجوازه ، ومن يجوز تزويجه من النساء ، ومن لا يجوز ، وما تحرم به الزوجة على زوجها .
- وفي الأولياء ، والوكالة في التزويج ، وفيمن الأولى له من النساء .
- وفي تزويج المتعة .
- وفي الرضاع .
- وفي الصدقات ، وما جاء فيها ، وأحكام ذلك .

الجزء السادس عشر :

- في معاشررة الأزواج ، وما يجب في ذلك : من نفقة وكسوة ، ومعاشررة ، وما يجب للمطلقات ، وللميمتات ، والبائئات ، ونفقة الزوجة : الصبيرة والرتقاء ، والمجنونة .
- وفي سفر الرجل برأى زوجته ، وغير رأيا .
- وفي القسمة بين النساء .
- وفي الوطء ، وما يحل منه .
- وفي المفاوضة بين الزوجين .
- وفي الطلاق ، والخلع ، والبرآن ، والإيلاء ، والظهار ، وتحريم لزوجات ، ونخيرهن .

- ١٥ -

- وفي عدة النساء المطلقات ، والبائعات ، والمميتات
- وفي المواعدة في العدة في التزويج ، وفي رد الزوجات .

الجزء السابع عشر :

- في الأولاد ، وتربيتهم ومن أحق بهم ، ووجوب نفقتهم ، ونزعة أموالهم
وتصرف الوالد في مال ولده .
- وفي حقوق الوالد وفي أدب الصبيان ، وفي اللقيط ، وفي أمر اليتامى ،
والقيام بهم ، وبأموالهم ، وفي أحداثهم ، والإحداث فيهم ، وإبناس رشحهم
ودفع أموالهم
- وفي الأعمى ، والمجنون ، والأصم ، والغائب ، والمفقود ، والخلفاء ،
وأحكام ذلك .

- وفي نكاح العبيد ، وطلاقهم وخلافهم ، واستبراء الإماء ، وفي عقوق
العبيد ، ونفقاتهم ، وجناباتهم وإقرارهم .
- وفي أم الولد ، والمدبر ، والمكاتب ، وفي ولاء العبيد ، وأحكام ذلك .

الجزء الثامن عشر :

- في الإفراق ، والعطية ، والعمرا ، والرقبا ، والسكنى ، والعارية ، والأمانة
والهدية ، والصدقة ، والمقطة ، والضالة

- وفي صرف المضار ، وفي الحدود والموات بين الأرضين

- وفي الرّحى ، والقنور .

- وفي جنابات العبيد ، والصبيان ، وأحداث الدواب ، وأحكام الميزاب ،
وما أشبه ذلك .

الجزء التاسع عشر :

- في الوصايا ، وأحكامها ، وفروعها ، وأقساطها ، وما كان من معانيها .

الجزء العشرون :

- في الموارث ، وقسمها بين أهلها ، وشرح ما يتعلق على فتونها ، وأحكام ذلك .

وسمى هذا الكتاب بالأقوال مكان الأبواب ؛ لثلاثيته بغيره من الكتب ؛ لأننى وجدت كثيراً من الكتب قد ذهب أولها وآخرها ، ولم تعرف أنها أى كتاب هى ؟ ، ولا من أى تصنيف ؛ فجمعت علامة لا يشبهها شيء من تصانيف أهل (عمان) .

ولا مزيد على ما صنعه السلف الماضون ، ولا يدرك غايتهم المتأخرون ؛ ولكن لا بد فى كل زمان من تجديد ما طال به العهد ، ودروس منه البعض ، تنبيهها للغافل ؛ وتعليمها للجاهل ، وتقريبها للمطالعة ، وتحقيقاً لمن أراد جمع أصول الشريعة .

لأن كتب أهل (عمان) السالفة - منها المختصرات التى هى دون الوصول إلى المراد ، ومنها المطولات التى يشق جمعها على أهل الطلب والارتياح .

وهذا كتاب يكتفى به عن المختصرات ، والمطولات ؛ لأنه جامع لأكثر المعانى بألفاظ مختصرة ، فجمعت فيه بعون الله وحنن توفيقه - ما يسره الله لى من آثار أصحابنا (رحمهم الله) ، وما رأيت موافقاً للحق من آثار غيرهم .

وأرجو أن يكون مفيداً لمن أقبل إياه ، هادياً لمن اعتمد عليه ؛ تعصّباً لإحياء آثار أهل هذه النحلة الزهراء ، والدعوة الفراء ، وهم أهل الاستقامة

من أمة محمد ﷺ أرجو أن يكون لي ذخراً عند الله في المآل ، وهو المحمود
على كل حال .

فن وقف على ما كتبت ، وألفته ، ورسمته ، وصنفته - فليمهد لي العذر
في تقصيري ، ويسد الخلل من خطئي في تسطيري ، وليأخذ ما وافق الحق ،
وليصلح منه ما خالف آثار أهل العدل والصدق .

فإني أعترف على نفسي بالتقصير عن الوصول إلى المراتب الشريفة ، والهمم
العالية المنيفة ؛ إلا أنني معتمد على فضل الله ، وتيسيره ، وعونه وإرشاده ،
وتسديده وله المن علينا بما أولانا من ضروب النعمة .

فوحى الله امرأً لزم العلم وأهله ، وقبل الحق ، وأخذ به ، ورغب في تعليم
العلم ودرسه وجعل هذا الكتاب شعاره ، ودثاره .

و « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » وصلى الله
على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً .

* * *

[القول الأول]

في العلم وصنوفه وضروره، والحث عليه]

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين .

العلم من طريق اللغة : هو المعرفة والفهم ، ومن المجاز : هو علم ما أثره الأولون ، وحفظه عنهم الآخرون ، ويقال : فلان عالم في فن كذا ؛ إذا كان عارفا وحافظا له ، وهو العلم المكتوب بالتعليم ، والنقل والدرس .

وأما العلم الحقيقي : فالذي هو غير مكتسب ، ولا يتغير ولا يتبدل - هو علم الله ، جل وعلا وهو عالم الغيب والشهادة ، وهو علام الغيوب ، وهو العالم الخبير ، عالم بجميع الكائنات .

والعلم عند أهل الكلام ، وما يعقله الناس : هو نقيض الجهل ، وكل من وصف بعلم شيء ؛ فقد نفى عنه الجهل به .

والعلم بنفسه : هو تمييز حقيقة الأشياء على ما هي عليه ، ووضع الأمور على أماكنها من غير تفاير ولا تناقض .

وقيل : العلم ؛ درك المعلوم على ما هو به ، وقيل : هو إدراك الحق .

وسمى العلم علما ، لأنه علامة يهتدى بها العالم إلى ما قد جهل به الناس ، وهو بمنزلة العلم المنصوب على الطريق .

والعلم والعلامة والمعلم : اشتقاقهم من لفظ واحد .

والعالم من الخلق^(١) غير العلم ، وعلم الله - تعالى - لا يقال : إله غيره ؛ لأن علم الخلق حادث فيهم عقيب جهل ، والله - تعالى - جل عن الحوادث ، وهو العالم بذاته ، كما لا يقال : إن له قدرة هي غيره ، وهو القادر بذاته - جل وعلا .

(١) في خ : والعالم من الخلق غير العلم .

فصل :

والعلم : أصناف كثيرة ، وضروب مختلفة ، وكلها شريفة ، ولكل علم منها فضيلة ، والإحاطة بها ، وبجميعها محال .

قال النبي ﷺ : « العلم أكثر من أن يحصى ، فخذوا من كل شيء ، وأحسنه » (١) .

ومن ظن أن للعلم غاية فقد بخصه حقه ، ووضع في غير منزلته التي وصفه الله بها ، قال تعالى : « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » .

قال بعض الفقهاء : لو كنا نتعلم العلم لنبغ غايته لكنا بدأنا العلم النقيصة ، ولكنا نطلبه لننقص كل يوم يوم من الجهل ، ونزداد كل يوم من العلم .

والعلم ثلاث درجات : فمن بلغ الدرجة الأولى استكثر ما علمه ؛ فإذا بلغ الثانية : استقل ما علمه ، والدرجة الثالثة - لم يبلغها أحد .

وقال بعض الحكماء : العلم علمان : علم ديني ، وعلم دنيوي ؛ فالعلم الديني هو قسط العلماء الذين أرادوا به الآخرة ، والنجاة من سخط الله تعالى ، والعلم الدنيوي (٢) ، وهو ما أريد به اكتساب الأموال في الدنيا .

فالعلم الديني : ينقسم على قسمين : ظاهر عام ، وخاص باطن خفي .

فالعلم الظاهر : كالعلم في الحلال والحرام ، والفرائض والسنن والأحكام ، وحفظ الكتب والأخبار والحديث ، وأمثال ذلك قد اشترك فيه الخاص والعام .

(١) رواه في بيان الشرع ، والضيا والشامل .

(٢) هناك بالنظر إلى المفعة الدنيوية ، وعند إخلاص النية ، فهو لاحق بالدين ؛ لأن الكسب على العيال ، وستر العرض عن الرجال ، وقصد دفع المحتاج من الأرحام والمقراء ، وتقريب البعيد في التجارة لإكثارها ، وإراحة المواطنين أمر محمود شرعا ، وجهاد في سبيل الله تعالى . م

والعلم الخاص الباطن الخفي : هو علم الأنبياء ، والصديقين ، والأولياء
المخصوصين ، قد خص به قوم ، وهو في كل أمة مثل : تأويل الكتب ،
وإمرار الأنبياء والرسل ، وما كان بينهم وبين أوليائهم المخصوصين ، دون
عوام الناس .

ثم ينقسم العلم الخاص : قسمين بين الأنبياء وخواصهم . . . وقسم خص
الله به الأنبياء ، وهم بينهم وبين الله عز وجل قال الله تعالى : « عَالِمُ الْغَيْبِ
فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ » فأعلمنا الله جل وعلا :
أنه إذا ارتضى رسولا من خلقه أطلعه على ما شاء من علمه .

ثم ينقسم العلم قسمين : علم بين الله وأنبيائه ورسله ، وعلم تفرد به ؛
فلم يطلع عليه أحدا من خلقه ؛ كما قال الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ
مُرْسَاهَا ؟ ، قُلْ : إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ » ،
وقال الله تعالى : « يَعْلَمُ^(١) مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى ، وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ » ،
ومثله : « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ، وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ » الآية . ومثله كثير .
في القرآن ، مما يدل [على] أن الله جل وعلا تفرد بعلمه دون خلقه .

ثم قسم الله العلم بين خلقه أقساما ، ورتبهم مراتب ؛ فقال : « وَفَوْقَ

(١) هذه من الأشياء التي اختص بها المولى سبحانه وتعالى لا يقال : إن المتأخرين
ليعرفون ما في بطون الأرحام من الحل ، ويعرفون نزول المطر قبل أن ينزل ؛ فإننا نقول : إن
معرفة هؤلاء مقيدة بالأسباب ، والأدلة التي يستدلون بها على ما في الأرحام التي تصورت خلقها ،
ويستدلون على الأمطار بالرياح التي هي أسبابه ، وعلم الله أسبق من هذا ؛ فالنطفة والملكة كانتا
في الرحم ، ولا يعرف الإنسان مصيرها .

كُلُّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ» ، وقال : « يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ » ، وقال : « وَزَادَهُ
بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ » .

وأما العلم الدنياوى فينتسم على قسمين : علم روحانى ، وعلم جسمانى ؛ فالعلم
الروحانى ، مثل علم النجوم ، والحساب ، والطب ، وما أشبه ذلك .

والعلم الجسمانى فهو علم الصناعات ، كالبناء ، والنجار ، والحداد ، والجزار ،
والصايغ ، وأمثالهم ، ومثل حمل البحر ، وغير ذلك من الصناعات .

وروى عن النبى (ﷺ) أنه ^(١) قال : « العلم علان : علم بالقلب ،
وهو العلم النافع ، وعلم باللسان ، وهو حجة الله على ابن آدم » .

ومن العلوم النافعة أن يعرف المخلوق خالقه ، وأنه الله الذى أحياه ورزقه ،
فإنه لا يعرفه قلب إلا خشع ، ولا بدن إلا خضع .

ثم شرح الله صدره ، ورفع ذكره ، وجعله حكيمًا عليًا ، وكرمه فى الدنيا
والآخرة ، تكميلًا .

وقيل : إن العلم علان : علم الأديان ، وعلم الأبدان .

ويقال : إن العلوم أربعة :

علم الأديان ؛ وهو معرفة الحلال والحرام ، وما يجوز وما لا يجوز ،
وما يجب على العبد فعله أو تركه .

وعلم الطب ؛ لأن بالصحة للبدن يكمل وصف العبادة ، وتأدية الفرائض
واللوازم .

(١) رواه ابن أبى شعبة ، والمحكم عن الحسن مرسلًا ، والدارمى فى مقدمته ص ٢٤ فالخطيب
عن جابر .

وعلم اللسان ؛ وهو تقديم المنطق الذى يستقيم به الخطاب عند تلاوة القرآن ،
ومذاكرة العلم ، وتمييز المعانى ، وهو علم جليل شريف .

وعلم الإنسان ؛ وهو أن يعرف الإنسان نفسه ، ومن أى أصل هو ؛ فإذا
عرف نفسه ، وأصل حاله ؛ أنه من تراب ، ثم من نطفة ، ثم من علقه ،
ثم من مضغة ، ثم يكون جنينا فى بطن أمه ، مجاوراً فيه لما يجتمع فيه من فضول
الأمعاء والشراب .

ثم يخرج من هناك إلى حجر أمه ؛ حيث لا يجلب لنفسه نفعا ، ولا يدفع
عنها ضرا ؛ فيجرى الله له لبنا من بين فرث ودم ، ويجعل الله له الرحمة والرأفة ،
والحبة فى قلب والدته .

ثم تغذيه حتى يصير خلقا سويا ، عاقلا مميذا ؛ فإما مؤمن نور الله قلبه
بالإيمان ؛ كأنه قد أُلِفَ الأنبياء ، والمرسلين ، والملائكة المقربين فى حضرة
رب العالمين .

وإما كافر قد شغله الكفر ، والعصيان ، وعوقه عن الوصول إلى حضرة
الرحمن ، وانقطع به إلى مجالسة الشيطان فى درجات المنافقين ، نعوذ بالله ،
ثم نعوذ بالله من هزات الشياطين ، ثم أعوذ بالله أن يحضرون .

ثم إن هذا الإنسان ؛ إذا نظر بعين بصيرته ، واستعمل ما فى فكرته -
لم يجد بينه وبين آدم أباً ، ولا جدا حياً ، كلهم أموات قادمون على ما قد قدموا
من أعمالهم ؛ فإما إلى راحة ونعيم ، وإما إلى عذاب مقيم . وإذا اعتبر أمور
من مضى منهم لم يجد لأحد منهم كرم إلا بالتقوى ، وما بقى من أمورهم
ضلال ، وهباء ؛ فهذا من علم الإنسان .

ولجميع هذه العلوم أبواب ومسائل، لا تحيط بها معرفة عارف، ولا وصف واصل، والله يهدي من يشاء من عباده إلى طريق رضاه، ولا هادي لمن أضله الله.

فصل :

وقيل : إن كل أحد يفوق أهل زمانه من العلماء في فن من فنون العلم ؛ كما قيل في الحديث : إن « أبا بكر الصديق » (رضى الله عنه) أعلم الصحابة بالله ، وأتقاهم له .

و « عمر بن الخطاب » (رضى الله عنه) أعرفهم بالسياسة ، ومصلح الخلافة .

و « عثمان بن عفان » يفوقهم في الخط ، وفنون الكتابة .

و « علي بن أبي طالب » أحكمهم في القضاء ، والبلاغة ، وفنون العلم .

وأفرضهم في علم المواريث « زيد بن ثابت » ، وأعلمهم بالحلل والحرام

« معاذ بن جبل » ، وأصدقهم لهجة « أبو ذر الغفاري » ، وأقرأهم للقرآن

« أبي بن كعب » ، و « عبد الله بن عباس » أعلمهم بتأويل القرآن .

وأمين هذه الأمة « أبو عبيدة بن الجراح » ، وصاحب سر رسول الله

(ﷺ) « حذيفة بن اليمان » .

وعليكم بهدى ابن أم عبد - يعنى عبد الله بن مسعود - ، و « عمار بن

ياسر » لا يضل ، و « الزبير بن العوام » حوارى هذه الأمة .

وكثير من الصحابة غير المذكورين مخصوص كل واحد منهم بفضيلة ،

وكذلك التابعون لهم .

والعلماء من بعدهم ، كل واحد منهم صرف همه إلى فن من فنون العلم :

فمنهم من برع في علم الفقه ، والفتوى في الأحكام ، ومعرفة الحلل ، والحرام .

ولهذا الفن - أيضاً - فنون كثيرة ، وضروب مختلفة ، وهذا يفوق في فن حنه ، وهذا يفوق في فن آخر منه ، ومنهم من يفوق في علم النحو ، والعربية ، والصرف ، وشبه هذا ، ومنهم من يفوق في تعبير الرؤيا ، ومنهم من يفوق في علم الفلك ، ومنهم في علم الطب ، ومنهم في علم التفسير ، وتاريخ الأمم ، وأحاديث الماضين ، وقصصهم ، وأخبارهم ، ومنهم في حفظ القراءات ، وتجويد القرآن ، وتلاوته وحفظه .

وأجل هذه العلوم وأنعمها ، عاجلاً وآجلاً - معرفة الله تعالى ، ومعرفة حدوده ، والعمل بما أمر الله ، والانتها عما زجر عنه .

وهذه العلوم كلها ثمرتها العمل ، والعمل على قدر نية العبد ، وإرادته ؛ فمن أراد به وجه الله ، وطلب به رضا ؛ فهو موفق سعيد ، ومن أراد به غير الله ؛ فهو حجة عليه ، وذلك كله بتوفيق الله ، وتأيسده وإرشاده وتسديده « والله يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » .

وقيل : إن القرآن أصل العلوم كلها ، وجامعها ومستنبطة منه ؛ لما روى أن النبي (ﷺ) قال : « إن هذا القرآن فيه علم الأولين والآخرين ، وفيه علم من كان قبلكم ، وما يكون بعدكم ؛ فمن عزب عنه شيء فليتنور القرآن من أوله إلى آخره ؛ فإنه يجد فيه ما يشفيه » .

وروى عن ابن مسعود (رضي الله عنه) أنه قال : « تعلموا القرآن والحج ، فإنه من دينكم » .

والعلم إمام العمل ، والعمل تابع ، وهو أولى بالتقدم ، لأنه الأصل والدليل ، ولا تحصل معرفة العبد نفسه ، ومعرفة معبوده ، وما يجب عليه من آداب عبادته إلا بالعلم .

فأمر الأمور إذن؛ طلب العلم لحصول خبرى الدنيا والآخرة ، قال الله تعالى: « يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » .

فإذا عرف العبد ربه ، وأنه مستحق للعبادة ، وعرف كيف يؤدي العبادة التى يستوجب بها رضا سيده ، ويسلم بها من سخطه - أقبل على العمل بما أمره به ، والانتفاء عما زجره عنه .

وأما من لا يعرف نفسه ، ولا يعرف ربه ، ولا ما أمره به ، ولا ما نهاه عنه - فهو متحير في تيه الضلالة ؛ لا يهتدى لصلاحه سبيلاً .

أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين ، والحمد لله على ما أولى ، وهدى ، وأنعم ، وأعطى ، ورحم ، وآوى ، وصلى الله على رسوله محمد النبى ، وآله ، وسلم تسليماً .

القول الثانى

فى فضل العلم ، وفضل طالبه ، ولزوم تعاليمه
وبيان ذلك

قال الله تعالى : « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ؟ » قيل
معناه : هل من طالب علم فيمان عليه ؟ وقال النبي ﷺ : « طلب العلم فريضة
على كل حالم ^(١) » وقال : « اطلبوا العلم ولو بالصبين ^(٢) » ، قال : « عليكم بالعلم ؛
فإن أحدكم لا يدري متى يحتل إليه » أى يحتاج إليه ، و (الخلة : الحاجة) .

والمعنى فى ذلك - والله أعلم - : أن النبي ﷺ : أمر المؤمنين أن يستعدوا
لما يعينهم من العمل ؛ قبل أن يعينهم إشفافاً منه عليهم ؛ قبل أن يقعوا فى ما لا يجوز
لهم ؛ فيهلكوا من حيث لا يشعرون .

وقال عمر رضى الله عنه : « تفقهوا قبل أن تسودوا » يقول : تعلموا فى
الصغر قبل أن تكونوا منظرين ، فتستحيوا من التليم عند الكبر ، وبقيتم
جهالاً لا تأخذون العلم [إلا] من الصغار فيزرى ذلك بكم .

وقيل : أتى رجل إلى أبى ذر (رضى الله عنه) ، وقال : لا أريد أن أتعلم
العلم ، وأخاف أن أضيعه ، فقال له : تعلم العلم ؛ فإنك إن توسد العلم خير لك من
أن توسد الجهل .

وجاء رجل إلى أبى الدرداء ، فقال له كالرجل الأول : فقال له أبو الدرداء :

(١) فى الطبرانى ، والبيهقى طلب العلم فريضة على كل مسلم .

(٢) رواء الريس والعقيل ، وابن عدى ؛ والبيهقى فى الفرائض .

تعلم العلم ؛ فإنك إن تمت عالما ، خير لك من أن تموت جاهلا ، وقال : اغد عالما ، أو متعلما ، أو مستمعا ، ولا تكن الرابع مهلك .

وقال عبيد الله : - أرجو أنه ابن عباس - : والذي لا إله غيره ؛ لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني ، تبلغنيهِ الإبل لرحلت إليه .

وأحوج الناس إلى تعليم العلم ، وطلبه - العلماء : لأنهم أعلام يقتدى بهم ، وقيل : لو كان الذي يعلم الدين في مشرق الأرض ، والذي يتعلمه في مغرب الأرض - لكان عليه أن يخرج إليه ، ويتعلم منه دينه الذي تعبد به الله به ، ولو حبّا على بطنه .

وقيل : أوحى الله إلى داود عليه السلام ؛ أن اتخذ نعلين من حديد ، وعصا من حديد ، واطلب العلم ؛ حتى ينكسر العصا ، وينخرق النعلان .

فسر مكحول قوله عز وجل : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » يعني به طلب العلم . وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « اطلبوا العلم ؛ فإن فيه حياة القلوب من الجهل ، ومصباح الأبصار من الظلم ، وقوة الأبدان من الضعف ، يبلغ العبد منازل الأحرار ، ويبلغ الأحرار منازل الملوك ومجاسمهم والدرجات العلى في الدنيا والآخرة ، وقال الله تعالى : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ؛ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ؛ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ، وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ ؛ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ » .

وترغيبها في العلم روى أبو سعيد (رضى الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : « من مشى في تعليم شئ ، من العلم ؛ كتب الله [له] بكل خطوة من خطاه على ذلك عبادة ألف سنة فأثماليها ؛ صائما نهارها » وروى على عن النبي (ﷺ)

أنه قال : « ما تنفل عبد ، ولا تخفف ، ولا لبس ثوبا ؛ ليغدو في طلب العلم - إلا غفر الله له حيث يخطو عقبة يبته . ، وقال أبو الحسن (رحمه الله) : نظر المؤمن في كتاب ؛ ولو قبل موته بساعة - زيادة له في دينه ، وقال رسول الله (ﷺ) « سيأتي بعدى ناس من أقطار الأرض ، يلتمسون العلم ؛ فاستوصوا بهم خيراً » .

وكان ابن مسعود (رحمه الله) إذا رأى الشباب يطلبون العلم - قال : مرحبا بكم ينابيع الحكمة ، ومصابيح الظلمة ، خلقان الثياب جدد القلوب حرس البيوت ريحان كل قبيلة ، وكان يقول - ابن مسعود - منهومان لا يشبعان : طالب علم وطالب دنيا ، أما طالب العلم فإنه يزداد للرحمن رضا ، وتلا : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وأما طالب الدنيا ؛ فإنه يزداد طغيانا ، ثم قرأ : « كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ » ، وأن رآه استغنى « وخير أيام المرء أيام أفناها في طلب العلم ، ودرسه .

وقيل : إن حفظ مسألة خير من عبادة ستين سنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا لما يطلب ^(١) . ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماسهل الله له طريقاً إلى الجنة ^(٢) وقال (ﷺ) : لطالب العلم شجرة في الجنة ؛ أصلها من المسك ، وأغصانها من اللؤلؤ ، وعودها من الياقوت ، وورقها من البور ، وثمرها من الحور العين ، تذبذب كل يوم من الحور ستمعين حورية . الواحدة

(١) روى الريس عن أنس وقال الريس : الأجنة بدلا من الأيدي في باب الدماء ، ورواه الطيالسي عن صفوان بن عسال ، والبيهقي .

(٢) روى الريس عن أبي هريرة « ورواه الترمذي عن أبي هريرة أيضا ، ورواه مسلم عنه ، وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم .

منهن خير من الدنيا وما فيها . كل ذلك لطالب العلم ، وقيل : قال النبي (ﷺ) : سألت جبريل (عليه السلام) ، قلت : أى الجهاد أفضل ؟ قال : طلب العلم ، قلت ثم من بعد ؟ قال : زيارة العلماء .

وروى ابن عباس عن النبي (ﷺ) أنه قال : « صحبة العلماء دين ، ومجالستهم كرم ، والنظر إليهم عبادة ، والمشى معهم نحر ، ومخالطتهم عز ، والأكل معهم شفاء ، تنزل عليهم ثلاثون رحمة ، وعلى غيرهم رحمة واحدة ، هم أولياء الله طوبى لمن خالطهم ، خلقهم الله شفاء للناس ؛ فمن حفظهم لم يندم ؛ ومن خذلهم ندم » وشرف الله قلوب العلماء فسوى بين قلوبهم وبين الألواح المحفوظ ، فقال : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ » ، وقال : « بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ » وروى ابن عمر عن النبي (ﷺ) قال : « جلوس ساعة مع العلماء أحب إلى الله من عبادة ألف سنة لا يعصى الله تعالى فيها طرفة عين ، والنظر إلى العالم أحب إلى الله من اعتكاف سنة في بيت الله الحرام ، وزيارة العلماء أحب إلى الله من سبعمائة حجة مقبولة ، ويكتب لمن جلس عند أهل العلم بكل خوف سمعه سبعمائة حجة وعمرة ، وترفع له درجة ، وينزل الله عليه الرحمة ، وتجب له الجنة يوم القيامة » .

والناس عالم ومتعلم ، فأما العالم فستغن بعلمه ؛ يزداد كل يوم بصراً وعلماً ؛ فإذا فقه أبصر ، وإذا أبصر عمى ؛ وإذا عمل رجا ، وهذه الدرجة القصوى ، وأما المتعلم فهو في زيادة ؛ فثله كمثل السراج كلما كان ذهنه أصفى ، وفتيلته أغلظ - كان أضوأ وأنور ؛ وذلك إذا كان المعلم ناصحاً شقيقاً أثبت الله ذلك العلم في قلب المتعلم ، ويزداد علماً إلى علمه ؛ وإذا كان المتعلم يتواضع لمن يتعلم

منه استوجب من الله الإلهام في قلبه ، وكان أقوى وأبصر وهذه الدرجة الوسطى .

وأما الجاهل فيزداد كل يوم جهلا إلى جهله ، ولا يتواضع فيتعلم ، ولا ينظر في أبواب الحكمة فيفهم ، ومن أراد أن يستضيء بنور الحكمة ؛ فليألف أهل الفهم والمثل ، ومن استخف بحمقها نزع الله مفه بركة العمل بها .

وقيل : الإيمان عافية القلب ؛ فإذا سكنت العافية القلب داوته ، [و] إيمان القلب : هو أن يخاف الله خوفا لا يخاف مثله دونه ، ويرجو الله رجاء لا يرجو مثله دونه .

وقال أبو علي (رحمه الله) : العالم يسأل مسألة الجاهل ، ويحفظ حفظ العاقل وقال أبو عبد الله : أول العلم الصمت ، والثاني : الاستماع ، والثالث : الحفظ ، والرابع : نشره والعمل به ، وروى أن النبي ﷺ قال : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، وقال : اطلبوا العلم قبل أن يرفع ، ورفعته ذهاب أهله .

فصل :

وقيل : إن الله خالق العلم ، وجعل له من خلقه من يحفظه ، ويفقه به ، ويذب عنه ، ويحميه ولولا ذلك لبادت فنون العلم ، وفنى ، ودرس ونسى ، وقال النبي ﷺ : « إن الأرض لا تخلو من قائم لله بعلم » ، وقال : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ، وقال : « العلم حياة الإسلام وحماد الدين » ، وقال : العلم يزيد الشريف شرفا ، ويرفع المملوك حتى يدرك رتب المملوك » ، والعلم خير من المال ، المال محروس والعلم حارس ، والمال ينقصه الإنفاق ، والعلم يزداد على

الإففاق ، قال عبد الله بن العباس : تذلت طالبا فعززت مطلوبوا ؛ وإذا أراد الله بالناس خيرا ، جعل العلم في ملوكهم ، والملك في علمائهم .

وقال ابن عباس (رضى الله عنه) : وجدت عامة علم رسول ﷺ عند هذا الحى من الأنصار، وإني كنت لأقيل بيباب أحدهم من الهواجر ، ولو شئت لأذن لى ؛ والسكنى أبتغى طيبة نفسه ، والخفة على قلبه .

وقال همر بن عبد العزيز : ما قرن شيء أحسن من حلم إلى علم ، وقال : العلم زين للغنى ، وعون للفقير ، وقال عروة بن الزبير لبنيه : تعلموا فإن تكونوا صغار قوم فعسى أن تكونوا كبار آخرين ، وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه : تعلموا العلم ؛ فإن تعليمه لله خشية ، وطلبه عبادة ، والبحث عنه جهاد ، ومذاكرته تسبيح ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قربة .

العلم أنيس في الوحشة ، وصديق في الغربة ، ومحدث في الخلوة ، وصاحب في السراء ، والضراء ، وزين عند الأخلاء ، وسلاح على الأعداء ، يرفع الله به أقواما فيجمعهم في الخير أئمة تقص آثارهم ، ويقتدى بأفعالهم وينتهى إلى رأيهم وقال ﷺ : العلم خليل المؤمن ، والحلم وزيره ، والرفق أخوه ، والبر والده ، والصبر أمير جنوده .

وينبغي لطالب العلم أن يجتهد في طلبه ، ولا يدخله فتور ولا ملل ، ولا يدخله حياء في محفل ، ولا يرق وجهه عند السؤال ، وقيل لبعض ملوك العجم : أيحسن للشيخ الكبير أن يتعلم ؟ قال : ما حسنت الحياة فالعلم يحسن ، وقيل : كتب رجل لابنه يا بنى : اطلب العلم ؛ فإنه خير لك من أبيك وأمك ؛ فإن استغنيت كان لك جمالا ، وإن افتقرت كان لك ثروة ومالا .

وكتب رجل إلى أخيه: إنك قد أوتيت علماً أنار الله به قلبك؛ فلا تطفى نور علمك بالذنوب؛ فتكون في الظلمة يوم يسعى أهل العلم بما آتاهم الله فتكون من الخاسرين .

وقيل لرجل: ما بلغ بك حبك للعلم؟ فقال: إذا اغتممت أسلاني؛ وإذا غضبت كفاني؛ وإذا شكوت إليّ دلتني وأشكاني؛ وإذا دهنى أمر خلصني .

وقيل: كتب رجل إلى عبد الله بن عمر، أن اكتب لي بالعلم كله؛ فكتب إليه عبد الله بن عمر:

العلم كثير ولكن إن استطعت أن تلقى الله خيصر البطن من أموال الناس سليم الظاهر من دمائهم، كافاً لسانك عن أعراضهم، لازماً لجماعتهم - فافعل . جمع له مجامع العلم، ومحاسن الأدب في أربع كلمات .

وقيل: للعالم خصال يعرف بها، ويمتاز بها من غيره: يحلم عن ظلمه، ويتواضع لمن دونه، ويسابق من هو فوقه، وإن رأى باب معروف انتهزه، ولا يفارقه الخوف، إن تكلم غنم، وإن سكت سلم، وإن عرضت له فتنة اعتصم بالله عز وجل .

وقيل: العلم ذكر يحبه ذكور الرجال، ويبغضه إناثهم، وقيل: العالم ذهب والمتعلم فضة، والجاهل نحاس لا خير فيه، وقيل: لا يحب العلم إلا من أحبه الله، ولا يبغضه إلا من أبغضه الله، وقيل: لا تقوم الساعة حتى يصير العلم جهلاً .

فصل :

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : باض العلم بمكة ، وفورخ بالمدينة ، وانشر بالبصرة ، ونهض إلى عمان .

وقيل : إن الذين نقلوا العلم من البصرة إلى عمان : « موسى بن أبي جابر الأزكوى » ، وهو من بنى ضبة من سامة بن لؤى بن غالب ، و« بشير بن المنذر النزوانى » ، وهو من بنى زياد أيضا من بنى سامة بن لؤى بن غالب ، و« محمد بن العلا الفشحي » ، وهو من كندة و« منير بن الفير الجعلاني » وهو من بنى ريام من قضاة بن مالك بن حمير . رحمهم الله ، وغفر لهم ، وجزاهم عنا وعن الإسلام وجميع المسلمين خيرا كثيرا ، وفضائل العلم أكثر من أن تحصى .

فصل :

ونقيض العلم الجهل ، يقال : جهلت هذا الأمر ؛ إذا لم تعلمه ، وتعرف حقيقته ، والجاهل : هو الذى غلب عليه الجهل ، والمتجاهل المغمى للجهل القاصد له^(١) ، وبينهما فرق ؛ والجهل مأخوذ من الأرضين المجهول ؛ وهى التى لا أعلام لها ، ولا يهتدى لطرقها الواحد بجهله ، والجهل مستقبح بإجماع .
وقيل : الجهل داء ، والعلم دواء ، والجهل عورة تستقر ، والعلم زينة تظهر ، والجهل أقبح ما فى الإنسان ، فالعلم أصلح ما فيه ، ومن جهل شيئا فقد عاداه ، وقيل : المرء عدو ما جهل .

وكذلك الأمم : لما جهلوا فضل أنبيائهم وجوتهم عادوهم ، وحاربوهم إلا من عرف اضلهم وصدق نبوتهم .

(١) فى الضياء : الماصد له بالفعل م .

ومن علامة الجاهل : أنك تجده للعلم معاديا ، وعليه رازيا ، وعنه منصرفا ،
يظلم من خالطه ، ويمتدئ على من هو دونه ، ويتطاول على من هو فوقه ، ويتكلم
بغير تدبير ، وإن سكت بها ، وإن عرضت له فتنة وقع فيها ، وإن رأى فضيلة
أعرض عنها ، وقلما تكون محنة فاضل إلا من ناقص ، وبلوى عالم إلا من^١
جاهل ، وقد نهى العلماء عن صحبة الجاهل ، وقال أبو الدرداء : علامة الجاهل
العجب ، والنطق فيما لا يعنيه ، وأن ينهى عن شيء وبأتميه ، وقال عمر
ابن عبد العزيز : يعرف الجاهل بكثرة الالتفات ، وبسرعة الجواب ، وليست
حالة أوضع لقدرة الإنسان ، ولا أضر عليه ولا أجلب للشر إليه ، ولا أقبح
لذكره ، ولا أذم لأمره من الجهل ، وهو الداعى للعار ، والهاوى [بصاحبه]
إلى الفار ، والمبمد [عن] السلامة ، والمدنى من الندامة ، والسبب لكل مغرة ،
والجالب لكل مضرة ، والذاهب بخيرى الدنيا والآخرة ؛ فالجاهل ميت وإن
كان حيا ، معدوم وإن كان شيئا ، فقير وإن كان غنيا .

وقيل لبعض الحكماء : ما لكم لاتعتابون الجاهل ؟ فقال : إنا لانكلف
العمى أن يبصروا ، ولا الصم أن يسموا ؛ فهم كما ذكرهم الله تعالى : « صُمُّ^٢
بُكْمٌ مُّعْمَى ؛ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ » .

وقيل : ينبغي للعاقل أن يخاطب الجاهل مخاطبة المتطبيب المريض ، وقيل :
لا يعرف الجاهل إلا العالم ، ولا المعصية إلا المطيع .

وأصل طبع بنى آدم الجهل ، والعلم حادث فيهم كما قال الله تعالى : « وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » ؛ فبالعلم يعرف الله وحده ؛
وبه يطاع ويمجد ، يليه الله السعداء ، ويحرمه الأشقياء .

وروى الحسن عن النبي (ﷺ) أنه قال : « من لم يتعلم العلم عذبه الله على الجهل ؛ فلا شئ أفضل عند الله من العلم والفقہ ، والفقہ واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شئ دعامه ودعامه هذا الدين الفقہ » .

فصل :

قيل لأبي سعيد (رحمه الله) : ما أفضل للمتعلم ؛ إذا قام بما يجب عليه ، أن يتعلم علم الأصول في الدين ، أو يتعلم الحلال والحرام ، ومسائل الأحكام ؟ قال : لا أحب أن يتعمى من أخذ ذلك ؛ إن أمكنه أن يأخذ من كل فن شيئاً ؛ الحاجة الناس في هذا الزمان لذلك ، وإن كان لا يمكنه ذلك ، ولا بدله من الانفراد بشئ من ذلك ؛ فالأصول أوجب ؛ إلا أن يكون في موضع الحاجة إليه من أهل زمانه أكثر في علم الظواهر كان تعليم ذلك أولى ؛ على اعتقاد معونة أهل الحاجة إليه بما أمكنه ، وبلغ إليه طوله .

ويكون اعتقاد المتعلم للعلم لوجه الله تعالى ، وابتغاء مرضاته ، واستعداداً لما يعنيه من تأدية فرائضه ، واجتناب محارمه ؛ قبل أن يعنيه ، ولما يلزمه قبل أن يلزمه ؛ لئلا يترك طاعة بجهل ، ولا يدخل في محجور بهلم ، ولإرشاد من قدر على إرشاده ، وتعلم من قدر على تعليمه .

وقيل : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن العلم . فقال : العلم كله القرآن ، وهو الأصل ، والتفصيل ، وما بعده من العلم تفسير له وتأويل . وقال على بن أبي طالب : كفى بالعلم شرفاً أن كل أحد يدعيه ، وإن لم يكن من أهله ، وكفى بالجهل خزيًا أن كل أحد يقبراً منه ، وإن كان به موسوماً ،

وقليل العلم خير من كثير العبادة ، والملك حكام على الناس ، والعلم حاكم على الملوك .

وقيل لبعض الحكماء : لم لا يجتمع العلم والمال ؟ قال : اعز السكّال ، وقيل : خير سليمان بن داود (عليه السلام) بين العلم والمال ؛ فاختر العلم ؛ فأعطاه الله الملك والعلم ولّال ، لاختماره العلم ، وقيل إن المتعبد بلا علم كالجار في الطاحونة ١١ .

وقيل إن أعمال البر كلها عند الجهاد في سبيل الله كتغلة في بحر ، وأعمال البر كلها ، والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر كتغلة في بحر لجي ، وكل ذلك عند طلب العلم كتغلة في بحر .

والعلماء ورثة الأنبياء ، وملح الأرض ، ومصاييح الدنيا ، والأدلاء عدد العلماء ، ومشهورون في الأرض والسماء ، قواد الناس إلى الجنة ، وقيل : مداد العلماء يوازن دم الشهداء يوم القيامة ، ومن لم يحزن على موت العالم فهو منافق ، وتبكي لموت العالم سكان السموات سبعين يوما ؛ فلا مصيبة أعظم من موت العلماء ، وما من مؤمن يحزن على موت العالم إلا كتب الله له ثواب ألف ألف عالم ، وألف ألف شهيد ورفع له فضل عمل ألف شهيد .

وقال النبي ﷺ « من حقر العالم فقد حقرني ، ومن حقرني فله النار ، ومن مشى خطوتين في طلب العلم ، أو جلس في حلقة العلم قدر فواق ناقة ؛ فقد وجبت له الجنة . » (وفواق الناقة ما بين الحلبتين ، ورجوع اللبن في الضرع بعد الحلب) .

وقال النبي (ﷺ): « سألت جبريل عن صاحب العلم . فقال : هو سراج أمتك في الدنيا والآخرة ، طوبى لمن عرفهم وأحبهم ، وويل لمن أنكر معرفتهم وأبغضهم » وكفى بكقاب الله حجة ، وشفاء في تفضيل العلم وأدله ؛ قوله تعالى : « بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي ضَلُوبِ الَّذِينَ أَوتُوا الْعِلْمَ » ، وقال : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وقال : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ » .

فأى كلام أبلغ وأوعظ ، وأنفع وأبين من كلام رب العالمين ، وهو الشفاء من كل داء ، والنور والضيء [١٠] .

جعلنا الله ممن تعلمه ، ويفهم معناه ، وعمل بما فيه ، وتأدب بمعانيه ، وقبل منا تلاوته ؛ لأنه سميع الدعاء ، فعال لما يشاء .

وروى ابن مسعود رضى الله عنه : أن النبي (ﷺ) قال : لا حسد إلا في اثنين : « رجل آتاه الله مالا ، وسلطه في إتقائه في الحق ، ورجل آتاه الله علما ؛ فهو يقضى به ، ويعلمه الناس » ، وقال « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ؛ يرفع الله بالعلم أقواما ، ويجعلهم في الخير قادة ، وأئمة تفتص آثارهم ، وترفع أعلامهم ، وترغب الملائكة في خلعتهم ، وبأجنحتهم تمسحهم ، وكل رطب يابس يستغفر لهم ؛ حتى حيتان البحر وهوامه ، وسباع البر وأنعامه ، والسماء ونجومها والأرض وتخومها .

وقيل : سأل موسى عليه السلام ربه تبارك وتعالى : أى عبادك أعلم ؟ قال : عالم لا يشبع من العلم ، يجمع علم الناس إلى علمه ، قال يارب : أى عبادك

أتقى؟ قال : الذى يتعنى علم الناس إلى علمه عسى أن يجد كلمة تهديه إلى هدى أو ترده عن ردى .

فصل :

وقيل : مثل العالم الذى يعلم الناس يريد به وجه الله تعالى - كمثل الشمس تضىء للناس ولا يفقص منها شيء ، ويقال : إن العلماء غرباء لكثرة الجهال ، وفى مناجاة موسى ربه جل وعلا : من دق قى الدين نظرمه جل فى القيامة خطره ، ومثل العالم مثل الريحانة ؛ الحسن منظرها ، الطيبة رائحتها تزداد طيبها بتقبيلك لها ؛ كذلك العالم إن قارنته زانك ، وإن سأله اقتبسك علما .
والعالم أكبر من الفقيه ، والفقيه اسم مدح لا يستحقه إلا من كان به عاملا .

وقيل : مثل جليس الصدق كحامل الطيب ؛ إن لم يصبك منه أصابك من عرفه ، ومثل جليس السوء مثل الكير (يعنى كير الحداد) إن لم يصبك شرره أصابك دخانه .

فصل :

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه : ما أفضل عندك؟ الجهاد على العيال ، وطلب الحلال أو التعليم ، والاتصال بالإخوان ، وترك المكسبة؟ قال : هذا مما اختلف فيه ؛ وكله فضيلة ، ولا أعلم شيئا أفضل من طلب العلم ؛ وإذا كان طلب المعاش فريضة ، وطلب العلم فضيلة ؛ فالفرض أولى من الفضيلة ؛ وإذا صح للعبد قوت يومه يجرى عليه زررا كل يوم قد سبق له ، أو عرفه من وجه

— ٣٩ —

ولو كان يوما بيوم ؛ فطلب العلم أولى ؛ وإن خاف عدم ذلك كان طلب المعاش أولى من طلب العلم ، ويعتقد السؤال عما يلزمه في دين الله ، وأن يطلب العلم متى قدر على ذلك .

ومن قدر على المكسبة له ولعِياله ، وطلب العلم أيضا ، وأعطاه الله قوة على ذلك ؛ فقد أدى الفرض ، وحاز الفضل ؛ فإن لم يقدر على ذلك : أعتقد أنه متى قدر طلبه ، والله تعالى أولى بالعدر ، « وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ، « وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ » .

القول الثالث

في أصناف العلماء ، ودرجاتهم ، وترغيبهم ، وتحذيرهم ،
ومدح العلماء ، وما ينبغي تعليمه

قال الله تعالى : « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ، وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ » ، وقال : « زَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَليمٌ » ،
وقال : « وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ » . قيل : الأحياء - العلماء ،
والأموات - الجهال . وقيل : الأحياء - المؤمنون . والأموات : الكفار .
وقال النبي ^(ص) : « (ﷺ) : الناس موتى إلا العالمون ، والعالمون سكرى
إلا العاملون ، والعالمون ملسكى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم .

وقال (ﷺ) : « يا ابن مسعود : أتدرى أى الناس أعلم ؟ قال : قلت :
الله ورسوله أعلم . قال : أعلم الناس أبصرهم للحق ؛ إذا اختلف الناس ، وإن
كان مقصرا في العمل » . وقال رسول الله (ﷺ) : « يبعث الله اليباد يوم القيامة
ثم يميز العلماء ؛ فيقول : يا معاشر العلماء : إني لم أضع فيكم علمي لأعذبكم به ،
اطلقوا فقد شغرت لكم » ، وقال : « إن العالم يستغفر له من في السموات
والأرض ، والحيتان في جوف الماء . وفضل العالم على العابد كفضل القمر
ليلة البدر على سائر الكواكب ؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء ، ومصابيح الهدى ،
وأمناء الله على وحيه ، ما لم يركنوا إلى الدنيا » .

وقال (ﷺ) : « من وقر عالماً فقد قرره عز وجل » . وقال : « من إجلال الله تعالى إكرام ثلاثة : قارئ القرآن غير العالى فيه ، ولا الجاني عنه ، والعالم ، وللشيبة المسلم » . وقال (ﷺ) : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا ، ولم يعرف الفضل لعلاننا » ، وقيل : أراد زيد بن ثابت الركوب ، فأخذ عبد الله بن عباس بركاب زيد ، وقال : هكذا نفعل بعلاننا ، وقيل : كان يحضر مجلس ابن عباس حبشي أسود ، وكان ابن عباس يحمله ، ويرفع قدره ، ويصدره في المجلس ؛ فقيل له في ذلك : فقال : هذا رجل أكرمه الله بالعلم ، وقيل : لا يزال الناس بخير ما عظموا الأشراف ، وفضلوا العلماء ، وأجلوا الشيوخ .

وروى ابن عباس عن النبي (ﷺ) : أنه قال : أقرب الناس درجة من درجة الأنبياء - أهل العلم ، وأهل الجهاد في سبيل الله ، وقرأ الحسن قوله تعالى : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا » قال : هم العلماء زينة الأرض ، وقوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْفُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا » إن نقصان الأرض موت العلماء ، وقال : مثل العلماء في الأرض مثل النجوم في السماء ؛ يهتدى بها في ظلمات البر والبحر ؛ فإذا طمست النجوم يوشك أن تضل الهداة ، وموت العالم ثلعة في الإسلام ، لا يجبر ، وموت قبيلة أيسر من موت عالم ، وقيل : خير من العلم حامله ، وخير من الذهب بآذله .

وروى عن النبي (ﷺ) : أنه قال : يشفع يوم القيامة ثلاثة : الأنبياء ، والعلماء ، والشهداء ، ويقول الله تعالى يوم القيامة للعابد : ادخل الجنة ، وللعالم : قم فاشفع في الناس .

والله تعالى حبس على العلماء عقولهم ، وأفهامهم ؛ فلا يسلبها إلى المات .
 وقيل : تشاجر قوم في مسجد البصرة - وهو مشحون برجال من العرب -
 فتراضوا بالحسن البصري ؛ فتجاكوا إليه ، وازدحموا عليه ، فقال الأحنف :
 كاد العلماء يكونون أرباباً ، وكل عز لم يوطد بعلم فألى ذل ما بصير .
 وقال النبي (ﷺ) : « جالسوا العلماء ، وسالموا الكبراء ، وخالطوا
 الحكماء » .

وقال بعض الحكماء : من صاحب العلماء وقر ، ومن صاحب السفهاء حقر .
 واتباع العلماء واجب ، قال الله تعالى حاكياً عن خليله إبراهيم (عليه السلام) :
 « إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ ، فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا » .
 وجعل الله العلماء حجة في الأرض بينه وبين عباده ، وأمرهم أن يقبلوا قولهم ،
 ويهتدوا بهداهم ، فقال جل وعلا : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »
 وكان عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) يقول : بأبي وأمي العلماء ؛ بروح الله
 انقلبتهم ، وكتاب الله تلوتهم ، ومساجد الله عمرتهم ، ومن رحمة الله استكثرتم ،
 العلماء منار البلاد ، وغيث العباد .

وقيل : خمس من طبائع العلماء : لا يأسون على ما فاتهم ، ولا يحزنون
 على ما أصابهم ، ولا يرجون ما لا يجوز لهم فيه الرجاء ، ولا يشغلون عند الشدة ،
 ولا يبطرون عند الرخا .

وقال النبي (ﷺ) : أتدرون ما قال جبريل (عليه السلام) ؟ قالوا : لا .
 قال : قال : « يا محمد لا تحقرن عبداً آناه الله علماً ؛ فإن الله لم يحقره حين علمه ،

إن الله جامع العلماء في بقيق واحد ، وصعيد واحد ؛ فيقول الله عز وجل :
يا عبادى : إني ما استودعكم على إلا لخير أردته بكم ؛ اشهدوا أنى غفرت
لكم على ما كان منكم .

وقيل : الغرباء في الأرض ثلاثة : مصحف معلق لا يقرأ فيه ، وقرآن في قلب
فاسق لا يعمل به ، ومسجد بين ظهري قوم لا يصلون فيه ، وعالم بين جهال لا يسألونه ،
ويتلاعبون به . وفي الحديث : إن مثل العالم كالعين الخسارة يسحق منها ولا تنجح .
فصل :

وقيل : العلماء ثلاثة : عالم لنفسه ولغيره ، وهو أفضلهم ، وعالم لنفسه
فحس ، وعالم لا لنفسه ولا لغيره ؛ فهو أشر القوم ، ويقال : عالم ربانى ، ومتعلم
على سبيل النجاة ، وهمج رعاى أتباع كل ناعق ، يميلون مع كل ريح ؛
لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجوا إلى ركن وثيق (المهج هم أرذال الناس) ،
وقيل : عالم بالله ، وبأمر الله ؛ وهو الذى يخشى الله ويعلم الحدود ، وعالم بالله
ليس عالما بأمر الله ؛ وهو الذى يخشى الله ، ولا يعلم الحدود ؛ وعالم بأمر الله
ليس عالما بالله ؛ فهو الذى يعلم الحدود ، ولا يخشى الله .

وقال معاذ بن جبل (رحمه الله) : سبعة من العلماء يصلون بأهملهم النار :
عالم يخزن علمه ، ويرى أنه إن حدث به ؛ فقد ضيعه ، : وعالم يتخير له وجوه
الناس ، وأشرافهم ، ولا يرى المساكين لعلمه أهلا ، : وعالم يأخذ في علمه
كأخذ السلطان ، ويفضرب إن قصّر في شيء من حقه ، أو يرد عليه شيء من

قوله « وعالم يتخذ علمه مروءة وعفة ، : وعالم إن وعظ عتف ، وإن وعظ أنف . ، وعالم ينصب نفسه ، ويقول : استفوني ؛ فيفتي بما لا يعلم ؛ فيسكت عند الله من المتكلمين ، وعالم يتعلم كلام اليهود والنصارى يغزُّ به علمه ، ويكثر حديثه . نعوذ بالله من النار ، وما يقرب إليها .

وقال الخليل : الرجال أربعة : رجل يعلم ويعلم أنه يعلم ؛ فذلك عالم فأسأله ، ورجل : يعلم ولا يعلم أنه يعلم ؛ فذلك غافل فنبهوه ، ورجل : لا يعلم ويعلم أنه لا يعلم ؛ فذلك جاهل فعلموه ، ورجل : لا يعلم ، ولا يعلم أنه لا يعلم ؛ فذلك أحمق فاجتنبوه .

وقيل : من تعلم العلم ليباهي به العلماء ، أو يماري به السقهاء ، أو يأكل به الأغنياء ، أو ليستخدم به الفقراء ، أو ليصرف به وجوه الناس إليه - فليقبوا مقعده من النار ، وقال عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : تعلموا العلم ، وتعلموا له السكينة والوقار ، ولا تكونوا من جبابرة العلماء ، فلا يقوم علمكم بجهلكم ، وقال ابن مسعود (رضى الله عنه) : كونوا يابيع الحكمة جلس البيوت ، خلعة ان الثياب ، جدد القلوب ، تعرفون في السماء ، تُخفون في الأرض .

ومن جامع ابن جعفر : فأغضوا في العلم أبعارا ، وازدادوا فيه تحشما ووقارا . ولا تذهبن بكم فتنة الجبابة ؛ فتخسروا في الدنيا والآخرة ، وتواضعوا لمن تمأون منه ، واتخذوا الإسلام منهاجا . وادخلوا في دين الله أفواجا ؛ بالإعظام لله ، والغزوة له ، والرد على أهل الضلال والتشبيه .

وينبغي للعالم أن يوفى العلم حقه بلزوم التقوى لله ، والعدل بعلمه ، ويروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه ، فإن لم يفعل فعليه لعنة الله ، ولعنة اللاعنين ؛ إلا أن يمنعه من ذلك تقية ؛ لا يقبل منه صرف ولا عدل (فالصرف : الفريضة ، والعدل : النافلة) .

قال جابر بن زيد (رحمه الله) في قوله عز وجل « ثُمَّ لَنْ نَزِعَهُ مِنْ كُنَّا شِيعَةً أَتَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » قال : هم علماء السوء .

فصل :

ومن مواضع عيسى (عليه السلام) : بحق أقول لكم : إن شر الناس عالم يطلب الدنيا بعلمه ، بحق أقول لكم : يامعشر العلماء لا تأخذوا بالعلم ثمنا ؛ فإنكم إن فعلتم ذلك سبقتكم الزناة إلى النار ، وقال حذيفة بن اليمان : ويل لطالب الدنيا بالدين ؛ ومستحل الشهوة بالشهوة ، والمفرق بين الناس بالثمنية ، وجاء عن النبي (ﷺ) أنه قال : « من أكل بعلمه جاء يوم القيامة وليس في وجهه مغرة ^(١) » لم ، وجاء عنه (ﷺ) أنه قال : « أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه ، ولكن تعلموا العلم لوجه الله والدار الآخرة » وقيل : أوحى الله إلى داود (عليه السلام) يا داود : الويل كل الويل لعالم أسكره حب الدنيا عن سلوك طريق محبتي ، أولئك قطع الطريق على عبادي المريرين لي ، إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم .

(١) كذا في الأسفل والمواب : مرعة .

وقال أبو معاوية في سيرته بعد نسبة أئمة المؤمنين : نسأل الله تعالى اللحاق بهم ، والاتباع لهم ، والأخذ بسيرتهم ، وأن يجعلنا ممن يطلب العلم للعمل به ، ولا يطلبه للجدل ؛ فإنه أفضل الأعمال بعد أداء الفرائض لمن أراد الله هدايته ، وهو زين لمن يعلمه يريد به رضا الله ، فعلمه وهمل به ؛ فهو زين له في دنياه ، ونجاة له في عقباه ؛ ذلك للماملين بما علمهم الله ، لم يتعلموا العلم لطلب رياسة ، ولا لسياسة ، ولا طلبوا به شرف المغازل ، ولا المطامع ، ولا للمآكل ، ولا يطلبون أن يكونوا به يكرمون ، ولا به إلى السلطان يتوصلون ، وبتقربون ، قد أكرموا على الأدناس ، ولم يقتربوا به إلى الناس ؛ فأولئك زادهم الله علما ، وزادهم حلما وفهما ؛ فهم أولى بالعلم ممن أراد به تقربا إلى السلطان ، وأمكن من نفسه كيد الشيطان ، فسمى به إليهم ، وتوسل به عندهم ، وكان جمعه للعلم لهم ؛ فأولئك قد جعل الله لهم في القلوب البغضة ؛ وأولئك قد استحقوا من الله سخطه ؛ فلا جعلنا الله كذلك ، ولا سبيل أولئك .

والرواية عن ابن عباس أنه قال : لو أن أهل العلم أخذوه بحقه لأحبههم الله وملائكته ، والصالحون من عباده ، ولهابهم الناس ، ولكن طلبوا الدنيا ؛ فمقتهم الله ، وهانوا على الناس ، وقال ابن مسعود (رحمه الله) : لو أن أهل العلم وضعوه عند أهله لسادوا أهل زمانهم ، ولكن وضعوه عند أهل الدنيا ليفالوا منهم ؛ فزهدوا فيهم ؛ وقال وهب بن منبه : من طلب الدنيا لعمل الآخرة نكس الله قلبه ، وجعل اسمه في أهل النار .

وقال النبي (ﷺ) : إن للحكمة أهلاً؛ فإن منفعتها أهلها كنت جاهلاً ، وإن بذلتها لغير أهلها كنت جاهلاً .

وتعليم الجاهل على العالم فرض ، وليس بتطوع ، وقيل : إن حفظ مسألة يعدل عبادة ستين سنة ، وقيل أكثر من ذلك ، وهي المسألة التي هي فرض على الإنسان مثل : التوحيد ، ومالا يسع جهله مما لا يعذره الله بجهله مما يكون به خلاصه من النار .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : ينبغي لطالب العلم والحكمة أن يذاكر كل شخص رآه ؛ فإن وجده أعلم منه فمعد ذلك غنيمته ، وإما أن يكون هو أعلم من ذلك الشخص فذلك موضع ربحه ، وإما أن يكونا سوا ، فذلك موضع تجارتهم ؛ يعطى ويأخذ ؛ إذا صدقت نيته في ذلك .

وقال الخليل بن أحمد : كن على مدارسة ما في قلبك أحرص منك على ما في كعبك ، واجعل ما في كعبك رأس مالك ، وما في قلبك النفقة ، وقيل : لا كنز أنفع من العلم ، ولا مال أربح من الحلم ، ولا حسب أرفع من الأدب .

وقال بعض البلغاء : من تفرد بالعلم لم توحشه خلوة ، ومن تسلى بالكتب لم تفتنه سلوة ، ومن آتسته قراءة القرآن لم توحشه مفارقة الإخوان .

فصل :

روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « استودعوا العلم الأحداث ، إذا رضىتموه » ، ومن آداب العلماء : النصيح لمن علموا ، والرفق بهم ، فلا تمنفوا معلما ولا تحقروا

فاسيا متعلما ، ولا تستصغروا مبندئا ؛ فقد روى عن النبي (ﷺ) أنه قال :
« علموا ولا تعنفوا ؛ فإن العلم خير من العنف » ومن آدابهم ألا ينفخوا طالبا ،
ولا ينفروا راغبا ، ولا يؤيسوا متعلما ، ولا متفهما ، قال النبي (ﷺ) : « ألا
أنبئكم بالغفيمه كل الغفيمه ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : من لم يقنط الناس
من رحمة الله ، ولا يؤيسهم من روح الله .

وينبغي للعالم أن يكون أوسع الناس صدرا ، وأكثر صبرا ، وأجلهم لقاء ،
وأحسنهم خلقا ؛ لأن المتعلمين منه والمتعلمين عنه يأخذون خلائقه ، ويحتذون
طرائفه ؛ ليسكون لهم إلى أسنى الأعمال مهاجا ، ومن غى الضلال سراجا .

ويجب على العالم أن يوقر المتعلم ، كما يجب على المتعلم ذلك أيضا ؛ لما روى
أن النبي (ﷺ) قال : وقروا من تعلمون منه ، ووقروا من تعلمونه العلم .

وقال بعض الحكماء : من تعلم العلم بغير تكلف مؤنة ، واحتمال
نصب فقد التمس مالا يجد ، وقيل : كثرة العلم بكثرة الأذى ؛ فمن ازداد علما
ازداد نصبا .

وقال النبي (ﷺ) : العلم خزائن ومفاتيحها السؤال ، فاسألوا ، يرحمكم الله ؛
فإنه يؤجر فيه أربعة : السائل ، والمستول ، والمتبع ، والحبيب لهم ، وقيل : تسكروا
في العلم مالم ينزل الفخر والمراء ، فإذا نزل الفخر والمراء فسكفوا عن الكلام ،
وقيل : من سئل عن علم فسكتمه - وهو يعلمه - جىء به يوم القيامة ملجما
بلجام من النار ، وقيل : خرج النبي (ﷺ) على ناس من قومه ، وهم يتذاكرون

العلم فيما بينهم ؛ فقال : « تعلموا ما شئتم أن تعلموا ؛ فلن تكونوا بالعلم عاملين .
حتى تعملوا به »^(١) .

فصل :

ذكر جابر بن زيد رحمه الله أن النبي (ﷺ) قال : ويل لمن لا يعلم مرة ،
وويل لمن يعلم ثم لا يعمل سبع مرات ، الجاهل لا يمتد بجعله ، والعالم ملوم
إن لم يعمل بعلمه ، العالم غير العاقل به مدحوض الحجة ، مبخوس النصيب ،
وقيل : من علم بما علم كان حقا على الله أن بعلمه ما جهل ، وقال مالك بن دينار :
إن العالم إذا لم يعمل بعلمه زلت موعظته عن القلوب ؛ كما يزل القطر عن الصفا .
وقال عبد الله بن العباس : تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم ؛ فإنه ليس
بمنزلة القرآن المجموع ؛ فإنكم إن لم تذاكروه انفلت منكم ، ولا يقولن أحدكم :
حدثت أمس فلا أحدث اليوم ؛ بل أحدث أمس ، وأحدث اليوم وغدا ،
وقال : علم علمك ، وتعلم علم غيرك ، وقال رسول الله (ﷺ) : « نصر الله
عبداً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يباخه غيره ، ورب صاحب فقه ليس بفقيه ،
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

(١) رواه جابر بن زيد مرسل . ورواه ابن عدى والمحيط عن معاذ ، وابن عساكر عن
أبي الدرداء ، وفي رواية أبي الحسن في أماليه بلفظ تعلموا من العلم ما شئتم ، فوالله لا تؤجر [ن]
بجمع العلم حتى تعملوا . م .

(٢) روى معناه الترمذى ، والضياء عن زيد بن ثابت ، ورواه أيضاً أحمد والترمذى .
وابن حبان عن ابن مسعود بلفظ نصر ، وروى أبو داود الترمذى ، وابن ماجه « نصر الله-
أمرنا سمع حديثاً مني » .

فصل :

قيل : لا يدرك العلم من لا يطيّل درسه ، ولا يكّد نفسه ؛ ولا يصبر عليه إلا من يرى العلم مغماً ، والجهالة مغرماً ، وربما استثقل المتعلم كثرة الدرس والحفظ ، وانسكل على الرجوع إلى الكتب ، فهو كمن أطلق ما صاده ثقة بالقدرة عليه ؛ فأعقبته الثقة خجلاً ونديماً ، والعرب تقول : حوف في قلبك خير من ألف في كعبك ، وقال النبي (ﷺ) : « مذاكرة العلم ساعة أحب إلى الله من عبادة عشرة آلاف سنة .

وقال أبو محمد رحمه الله : هذا علم لا يدركه إلا من أسهر ليله بالتلاوة ، واشتغل نهاره بالبحث عنه ؛ حتى يحفظ لفظ الروايات ، ويعرف المحكمات من الملتشابهات ، والناسخات من المنسوخات .

فأما من نبذ القرآن وراء ظهره ، وقطع بالبطالة أيام عمره ثم لم يتعرض للغوض فيها ، وهو لا يقف على معانيه لم يكن له عدو أعدى من لسانه ، ولا ناصح أعدل من شأنه .

فوحى الله من اقتدى بفرائض الله ، وسنة نبيه ﷺ ، وجعل العلم دثاره وشعاره ، وأخذ نفسه بالتعليم ، وجعل الفقه همه ، واقتدى بأشياخه السالفين ، واتبع آثارهم ، واهتدى بمن أدرك منهم ، وأجاد الاستماع عنهم ، وصدق الرواية عنهم ، ونصح لله جل اسمه ، وأحب لله ولرسوله ، وأبغض لهما ، وراح متعلماً ، أو عالماً ، أو مستمعاً ، واهتدى بقول النبي ﷺ وأخذ به .

وقال أبو الدرداء : إن أخوف ما أخاف : أن يقال لى : علمت فما صلت بحيا علمت .

فصل :

روى عن عيسى (عليه السلام) أنه قال : يا صاحب العلم ؛ إنه لا يجتمع الماء والنار في إناء واحد ، كذلك لا يجتمع العلم والدنيا في قلب واحد ، ثم قال : بحق أقول لكم : لا تريدون الدنيا ، ولا الآخرة ؛ لو كنتم تريدون الآخرة لأكرمتم العلم الذي به تدركون الدنيا ؛ لا أنتم عبيد أتقياء ، ولا أحرار كرام . وقال الأعشى : إذا رأيتم الفقيه يأتي باب السلطان ؛ فاعلموا أنه لص .

وقال (عليه السلام) : « هلاك^(١) أمتي من رجلين : عالم فاجر ، وجاهل متعبد » ، وقال : « أشتر الناس العلماء ؛ إذا فسدوا » ، ويقال : زلة العالم لا تقال ، ولا تستقال ، وقيل : زلة العالم كالسفينه تفرق ، ويفرق فيها خلق كثير ، وقيل : عيسى (عليه السلام) : من أشد الناس فتنة ؟ قال : زلة العالم ؛ إذ زلّ زل بزلته خلق كثير .

وقال (عليه السلام) : « من ازداد علماً ؛ فلم يزد هدى لم يزد من الله إلا بعداً » .

وقال عمر (رضي الله عنه) : خير العلم ما دخل معك قبرك ، وشر العلم ما خلفته ميراثاً ، قيل له : وما ذاك يا أمير المؤمنين ؟ قال : ما عملت به دخل معك قبرك ثوابه ؛ وإذا لم تعمل خلفته ميراثاً عليك لا لك .

(١) رواه الفزالي .

(٢) رواه في مسند الفردوس عن علي .

وروى^(١) عن النبي (ﷺ) أنه قال : « العلماء أمناء الله في أرضه على عباده وبلاده ودينه ؛ ما لم يدخلوا في الدنيا ، ويخالطوا السلطان ؛ فإذا فعلوا ذلك ، فقد خانوا الله ورسوله ، فاحذروهم واتهموهم على دينكم » وقال (ﷺ) : « لا تزال هذه الأمة في يد الله ، وتحت كنفه ؛ ما لم يمل قراؤها لأمرائها ، ولم تذلل صلحاؤها لفسادها ، وما أخذ خيارها على يد أشرارها ؛ فإذا لم يفعلوا ذلك - رفع الله يده عنهم ، ثم سلط عليهم جبابرتهم ؛ فساموهم سوء العذاب ، وضربهم بالفاقة ، والفقر ، وملا قلوبهم رعبا » .

وقيل : إذا ترك العالم العمل نودى يا هذا : تركت الطريق . وقيل : أوحى الله إلى داود (عليه السلام) ، لا تجعل بيني وبينك عالماً محباً للدنيا ؛ فيصدقك عن طريق محبتي ، أولئك قطاع الطريق على عبادي ، إن أدنى ما أنا صانع بهم : أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم .

وقال^(٢) معاذ بن جبل (رحمه الله) : كنت أطوف مع النبي (ﷺ) بالبيت ؛ فقلت : يا رسول الله - صلى الله عليك - من أشد الناس عذاباً ؟ ، فأعرض عني ، ثم سأله ، فأعرض عني ، ثم سأله ؛ فقال : « من يرى الناس فيه خيراً ، ولا خير فيه » ، وفي موضع^(٣) آخر أنه شرار العلماء ، فقال كعب : هم أرباب

(١) الحسن بن سفيان ، والعليل عن أنس .

(٢) رواه في مسند الفردوس عن ابن عمر .

(٣) روى الطيالسي في الصغير ، وابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة وأفضله : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة : عالم لم ينفعه علمه » .

العلوم الذين لا يعملون بها، وقال : يُذهِب العلم من قلوب العلماء بعد إذ وعوه -
الطمع ، والشره ، وطلب الحوائج إلى الناس .

وقال ابن مسعود (رحمه الله) : كان أهل العلم فيما مضى يضمنون على أهل
الدنيا بعلمهم ؛ فيبذل أهل الدنيا دماءهم ، وأموالهم للعلماء ؛ فلما بذل العلماء علمهم
لأهل الدنيا ضن أهل الدنيا بدنياهم ، وقيل : لا ينتفع عالم بعلمه حتى يعمل به ،
وقيل ، قال الخضر (عليه السلام) لموسى (عليه السلام) : تعلم العلم ؛ لتعمل به ،
ولا تعلمه لتحدث به الناس ؛ فيكون لغيرك نوره ، وعليك بوره (أى وزره) .
وقيل : لا خير في عبادة ليس فيها تفقه ، ولا علم ليس فيه تفهم ، ولا قراءة
ليس فيها تدبر . وقيل : الفقيه بلا ورع كالسراج في البيت ؛ يضيء للناس ،
ويحرق نفسه .

وحدث رسول الله (ﷺ) أصحابه بذهاب العلم ؛ فقالوا : يا رسول الله ،
لا ندري كيف يذهب العلم ؟ ونحن نقرأ القرآن ، ويقرؤه آباؤنا ، وأبناؤنا ،
وأبناؤنا يُقرئونه أبناءهم ؟ فقال (ﷺ) : أوليس هؤلاء اليهود والنصارى
يقرأون التوراة والإنجيل لا ينتفعون بما فيها من شيء ؟ .

وقال أبو الحسن (رحمه الله) : من طلب العلم لله لم يجز منه باباً ؛ إلا زاد
في نفسه تواضعاً وذلاً ولله خوفاً ، وفي الدين اجتهاداً ورغبة ، ومن طلبه للدنيا ،
والخطوة عند الناس ؛ لم يجز منه باباً إلا زاد في نفسه تكبراً ، وعن طاعة الله
توانياً ، وعلى العباد استطلاً ؛ فليمسك عن هذا ، ويذكر حجة الله عليه .

والقول في العلم والعلماء - أكثر من هذا ؛ ولكن العلم في زماننا هذا قد عفت آثاره ، ودرست سبله ، ولم يبق منه إلا الاسم ، وبقايا كبقايا الرسم ، وصار أعلم أهل زماننا ينسب نفسه إلى جملة المقصرين ، ولا يعد نفسه إلى عداد المبصرين ، والجاهل نرى أنه أعرف العارفين ، وأعلم من العلماء السافقين ، لجهلهم أنفسهم رغبوا عن امتثال أمر ربهم ، ولم يعرفوا الجهل من العلم ، ولا الجاهل من العالم ، وأقبلوا على جمع الأموال من حرام وحلال ؛ كأنهم بذلك تعبدوا ، وإليه ندبوا ، وأعرضوا عما جاء به القرآن ، وضمن لهم به الرحمن ، فصار العلم أغرب الغرائب ، وأهل الفضل مع أهل زماننا في أشد الازدراء ؛ فإله تعالى المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، عليه توكلنا ، وإليه أنبنا ، وإليه المصير ؛ نعم المولى ، ونعم النصير .

فصل :

فإذا صار الإنسان مجرد من يعقل ؛ فينبغي له أولا : أن يتعلم الطهارة ، لمخالطة الطاهرين من البالغين ؛ فإذا عقلها ، وعقل الاعتقاد لها ؛ فينبغي لأبويه أو لمن يقوم بتربيته - أن يدفعه إلى المعلم ليتعلم في صغره الحروف ، ونسقتها ، ونسق كتابتها ، ومعرفة ما ينقط منها ، معرفة إعراب الكلام من : فتح ، وكسر ، وضم ، وتسكين ، ومعرفة المنون من غير المنون من الحروف .

ثم معرفة الأيام ونسقتها ، وهي : سبعم : الأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، والجمعة ، والسبت .

ثم يتعلم عدد الشهور القمرية : محرم ، وصفر ، وربيع الأول ، ربيع الآخر ، جمادى الأولى ، جمادى الآخرة ، رجب ، شعبان ، رمضان ، شوال ، ذو القعدة ، ذو الحجة .

ثم يتعلم : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ذَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ . فإذا حفظ الحمد تلاوة ، وكتابة فليتعلم القرآن في الصفر ، والكتابة ؛ لينشأ على حب التعليم ؛ إذا لازمه في الصفر ، وآلفه صغيراً ؛ تمكن في قلبه ، ولم يسبقه إليه شيء من أشغال الدنيا ، وهو معها . وصار حبه له طبعاً لا تطبعاً ؛ إن وقته الله لذلك .

وإن لم يقدر له تعليم القرآن كله ، وإلا تعلم ما تيسر من السور التي لا بد منها ، ليقراها في الصلاة ، وهذا كله قبل أن يبلغ الحلم ؛ لأن العبد ؛ إذا استعبد لما يعنيه قبل أن يعنيه - لم يفقه شيء من الواجبات .

وهذا ينبغي أن يكون من القوام بتربية الصبيان ؛ لأن الصبي في الصفر طبعه النفور عن الذي يفقه في غالب الأحوال ، ويميل طبعه إلى ما يضره ؛ فإذا قارب بلوغ الحلم فينبغي أن يتعلم الفسل من الجفابة ، وقلم الأظفار ، وحلق العانة ؛ ليرى عليه زى المسلمين ، وعلامات أهل الإسلام ، ويكون لباسه لباس أهل الصلاح ، لينشأ على ذلك .

فإذا بلغ الحلم ، ودعته نفسه إلى التزويج ؛ فليتزوج ؛ فإن تزوج ثيبا ، فهي تنخبه وتعلمه كيف يأتي منها موضع ما أحل الله له منها ؛ إن كانت المرأة ممن تعرف ذلك ، وتدين بدين الإسلام ، وإن كانت بكرا علمه أهله ، أنه لا يحل له منها إلا القبل ، ولا يحل له وطؤها ؛ إذا أتاها الحيض ، حتى تطهر ، وتغتسل من الحيض بالماء عند وجوده ، وبالتراب عند عدمه .

ويتعلم الوضوء ، والصلاة ، وأوقات الصلاة المفترضة - قبل بلوغه ، ويصوم شهر رمضان قبل أن يبلغ ؛ إذا أطاق ذلك ؛ لثلا يفجأه البلوغ في شهر رمضان ، وقد فاته منه شيء ؛ فيقوته عمل شيء من الفرائض .

ثم يأخذ في تعلم العلم . أولا : في معرفة نفسه ، وأنه عبد لله مملوك لله تعالى ؛ لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، وأن الله تعالى عالم بسره وجهره ، وعلمه محيط بخطراته ولحظاته ، وسكونه وحرركاته ، وأن الله تعالى : واحد أحد ، فرد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد ، لا إله إلا هو عالم الغيب ، والشهادة ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، وينفى عن الله جميع صفات المخلوقين .

فإذا عرف هذا نظر بعين الاعتبار ؛ أنه مملوك لمالك ، وأن المالك غنى عن المملوك ، ولكن لم يخلقه عبثا ، وإنما خلقه ليطيعه ، ويوحده ، ويمعبده ، ويتبع لأمره ، وينزجر لجزره ؛ فإذا فهم هذا ، وفكرو في نفسه ؛ علم أن ربه وسيده حكيم عليم قادر على كل شيء ؛ لم يكلفه فوق طاقته ، ولا يلزمه من خدمته ما لم يقم به ، وبمعرفته ، ولا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا بواسطة بينه وبين ربه ،

فيسأل عن ذلك من يعبر له الحجة ، فتقوم له الحجة بما يسمع من أهل زمانه ؛
 فيجد الحجة بالواسطة بينه وبين الله ؛ وهو : النبي المرسل من رب العالمين محمد
 ابن عبد الله بن عبد المطالب (ﷺ) وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وسلم عليه
 وعليهم أجمعين .

فإن لم يتحقق في نفسه صحة ثبوته ، ولم يتضح له الأمر في ذلك بالسمع من
 أهل زمانه ؛ فيجد الحجة القاطعة لكل حجة دالة على صحة ثبوته ، كتاب الله
 المجيد الذي « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ
 حَكِيمٍ حَمِيدٍ » ؛ فإنه الشفاء من كل داء ، والضياء من كل ظلمة ، والمادى من
 كل ضلالة ، والدليل من كل حيرة ، من تركه ندم ، ومن لزمه وهمل به سلم .

فإذا تعلم منه أحد ، وتعلمه في صغره أغناه في كبره ، ونظر في دين الإسلام ،
 وتمسك من قلبه الإيمان ، واحترز به من مكائد الشيطان ؛ وذلك بفضل
 الله يؤتيه من يشاء من عباده ، والله ذو الفضل العظيم .

فإذا عرف هذا فعلمه الاعتقاد بالقلب ، واللفظ ، واللسان ، والعزيمة على
 الجوارح ، وأن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً (ﷺ)
 عبده ، ونبيه ، ورسوله إلى كافة العالمين ؛ من الجن والإنس أجمعين ، كما وجد
 ذلك في كتاب الله تعالى ، وقامت عليه الحجة من أهل زمانه ، بما يسمع من
 قولهم ، ويرى من فعلهم .

ويعتقد أن ما جاء به محمد النبي (ﷺ) عن الله تعالى ؛ فهو الحق المبين ،

من وعد ووعيد ، وجنة ونار ، وحساب وعقاب ، وأن وعد الله حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأن نعيم أهل الجنة لا يبيد ولا ينفى ولا يبلى ، وأن عذاب أهل النار إلى غير غاية ولا انقضاء ، ولا إلى أجل ولا انتهاء ، وأن من عمل بطاعة الله ، وتجنب معاصيه فله من الله الرضا ، ورضاء الله الجنة ، وأن من عمل بمعاصى الله تعالى ، ولم يحتجب ما حرم الله ومات غير تائب من ذلك إلى الله - فله من الله السخط وهو النار .

وعليه أن يعتد الإيمان بالله ، وملائكته وكتبه ، ورسله ، وأنبيائه ، من عرفه منهم ، و [من] لم يعرفه ، سمع به أو لم يسمع به ، وأن جميع أولياء الله تعالى - من الأولين والآخرين - أولياؤه ، وجميع أعداء الله - من الأولين والآخرين - أعداؤه ، وأن إبليس (لعنه الله وأخزاه) ، وجنوده وأولياؤه ، ومن أطاعه ، وأصر على المعصية كإصراره - هو عدو الله ، وملائكته ورسله ، وجميع أوليائه من الأولين والآخرين إلى يوم الدين - هم أعداؤه .

وأن آدم النبي (ﷺ) ، وجميع الأنبياء ، والمرسلين ، وجميع الثائبين المؤمنين من الأولين والآخرين إلى يوم الدين - هم أولياؤه .

فإذا عرف هذا واعتقد ، فنبهنى له أن يأخذ فى تعلم فنون العلم ، ويأخذ من كل فن من فنون العلم ما يحتاج إليه ، فيتعلم من فرائض الموارث ، ومعرفة من يرث ومن لا يرث ، وكيف القسم بين الورثة ، ويتعلم لذلك معرفة الحساب ، والضرب ؛ لئلا يلتبس عليه قسم ، ولا يأكل مالا حراما بخطأ ولا همد ولا جهالة فى ذلك ، وربما حصل مع قوم لا علم لهم بذلك ؛ فبما كلون الحرام ، وهو بين

ظهرانهم ؛ فلا يعذر هو ولا هم بأكل الحرام ، والدخول فيما لا يحل ،
وقد قال النبي (ﷺ) : « تعلموا^(١) فرائض الموارث ، فإنه من دينكم » .

ولا بد له من تعليم شيء من النحو لإصلاح المنطق ، وفهم تمييز معنى
الكلام ، وألفاظ القرآن الكريم ، ومعرفة لغة العرب ؛ لأنه لا تحصل فائدة
للمعاني من غير معرفة الكلام ؛ لأن القرآن العظيم نزل بلغة العرب .
وأما من لا يعرف لغة العرب ؛ فلا يتوصل إلى معاني القرآن ، وأما العلوم
المبسوطة غير القرآن ؛ فكل أهل لغة يعرفون علومهم بلغتهم ، ويفهمون على
معاني كلامهم .

وإن تيسر له فهم الشعر ؛ فينبغي له أولاً ألا يتعمى منه ؛ لأنه دليل على
فهم المعاني ، وصحيح اللغة ، واستخراج المعاني الجليلة والمناقب العالية .

وينبغي له أن يتعلم من علم الحلال والحرام ما يحجره عن الدخول في الآثام
أو شيء من الشبهات بجهل منه ؛ لأن الجاهل لا يعذر بجهله فيما يرتكبه بما
لا يحل له ارتكابه من قول أو عمل ، أو نية .

وينبغي له ألا يخلو نفسه من معرفة من يحل له تزويجه من النساء ؛ لئلا
يرتكب فرجا حراما بجهل منه من سبب نسب ، أو رضاع ، أو من قبل
ما نسكح آباؤه أو تسرَّ من الإماء ، ويتعلم من أمر الحيض والنفاس ما يجنب به
ملا يحل من نسائه ، أو إمامته في حين ذلك .

(١) الحديث رواه ابن ماجه ، والحاكم وفيه زيادة ونقص .

وينبغي له أن يتعلم ما يحل من البيوع ، وما يحرم منها ؛ لئلا يتناول شيئا من البيوع التي نهى الله ورسوله عنها ، فيقع فيما لا يحل من حيث لا يدري ، وهو غير معذور في جهله بذلك .

وينبغي له ألا يغفل نفسه من تعليم الطلاق ، والعقاق ، وأبواب ذلك : كالظهار ، والخلع ، والإيلاء ، وأشباه ذلك ؛ لئلا يركب فرجا حراما بجهل في ذلك ، ويتولد من علم ذلك الاحتراز من أمور كثيرة ؛ كوجوب الصدقات والموارث ، والعدد ، وأشباه ذلك .

وينبغي له أن يتعلم شيئا من الطب ، لما ينوب الإنسان من العلل التي تحدث به ، لأن الإنسان محل الحوادث ، والدواء مندوب إليه لما روى أن النبي ﷺ احتجهم وتداوى ، ويأمر أصحابه بذلك ، وقال (١) : « تداووا ؛ فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء » ، وكثير من الأخبار تدل على التداوى من العلل ، وقيل : إن الأديان لا تستقيم إلا بصحة الأبدان ، وهذا معلوم ؛ أن اللوازم كلها من الفرائض والسنن ، لا تؤدي بكمالها إلا بكمال الآلة كلها ، ولا يكمل ذلك إلا بكمال الصحة ، والصحة وسيلة لأمر كثيرة من أمور الدنيا والآخرة عن وفق للعمل الصالح ، واستعمال الجوارح فيما أمر الله تعالى باستعمالها فيه .

وأن يتعلم من تعبير الأحلام ، وما يفهم به التيسير ، والتحذير ، ليكون

(١) رواه الحاكم وأحمد ، وابن حبان عن أسامة بن شريك م .

من أمره على بال ؛ فكثير من الناس سبب نجاته بالرؤيا الصادقة ، رأى رؤيا تدل على موته ، فأخذ من الأهبة من قضاء دينه ، والتخلص من تجارعه ، وأحكم وصاياه ، وبر من عتب عليه من أرحامه ، وجيرانه وتاب مما سلف منه من المعاصي ، واجتهد في إصلاح العمل فيما بقي من عمره ؛ فتكون خاتمة حسنة ، وكذلك ينفعه لكثير من أمور الدنيا .

والعلوم كثيرة الضروب إلا أن من شأننا الاختصار في هذا الكتاب .
فصل :

يروي عن محمد بن محبوب (رحمه الله) أنه قال : كان سليمان بن عهد العزيز لإمام حضرموت من الأئمة الكبار ، وكان يعيب على أهل عمان ثلاثاً ^(١) : قتل الصقر بن محمد الجاندائي ، ويقول : إن كان دمه قد حل عندهم فيقدمونه وبقولونه صبراً ، ويعيب عليهم : أن الإمام ؛ إذا ولي الأمر حمد إلى بني عمه ، وأهل بيته فولاهم ، وينبغي له أن يولي أفاضل المسلمين ، ويعيب عليهم الشراب لأنهم يحلون النبيذ ^(٢) وأهل خراسان يحلونه ، وقال أبو محمد (رحمه الله) : ترك القائمون بعمان ثلاثة أشياء : الوزارة ينبغي للإمام أن يكون معه وزراء

(١) الصقر بن محمد قتل في زمان الإمام غسان عام ٢٠٧ هجرية على يد عسكر الإمام بين سمائل ونزوى بسبب تهمة لم تحقق ، وهي خروج أخيه ضد الإمام ولم يكن قتله بأمر الإمام ، ولا أنكر على القائلين .

(٢) النبيذ على نوعين : خليط وغير خليط أما الخليط فقد اختلف العلماء في تحليه وذلك إذا كان من زبيب وتمر ، فقال أبو عبيدة بتحليله مالم يشتد ، وقال غيره بتحريمه ووقوفه مع الحديث الناهي عن الخليطين ، وأما غير الخليط فهو حلال متفق عليه ثم اختلفوا في النبيذ إذا اشتد سواء كان خليطاً أو غير خليط هل يحل إذا كسرت حدته ؟ أو لا يحل ؟ قولان . اهـ محقق .

مؤمنون ثقة يشيرون عليه بالأمر ؛ فقد ترك ذلك . والخطبة : لا ينبغي أن
يخطب الناس إلا رجل ثقة يؤمنون على دعائه . والتعديل : قد صار وراثة
لا ينظرون له أهل الفضل والورع .

وقيل : إن المختار لما ظهر على المدينة ؛ دخل على قبر رسول الله (ﷺ)
وسلم عليه ، وعلى صاحبيه ، وشكا إليه ما يفعل [أهل] هذه الأمة من بعده
والله أعلم ، وبالله التوفيق .

القول الرابع

في العقل ، والعقل ، والقلب والفؤاد
ومعرفة ذلك

وقيل : إن أفضل ما أنعم الله به على العبد - العقل ، لأنه يعرف به الحسن من القبيح ، ويحب به الحمد والذم ، ويلزمه به التكليف ؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العقلاء لما يعقلون .

ومن لم يكن به عقل سقط عنه التكليف بإجماع الأمة ؛ قال الله تعالى : « فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ » ، وقال : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » أي : عقل ، ومن حرم العقل ؛ فقد حرم [العلم] ، والعقل هو العلم ، والعلم هو العقل ؛ لأن من علم شيئاً عقله ، وقال النبي (ﷺ) : « لكل شيء (١) دعامة ، وآلة ؛ وآلة المؤمن ، ودعامته العقل ، والعقل أول حجة لله على العبد . واسم العقل مشتق من عقال البعير ؛ لثلاثين ، وكذلك العقل : يمنع الإنسان ، ويعقله عن شهواته ؛ كما يمنع العقال البعير عن الشرود .

فصل :

روى عن النبي (ﷺ) [أنه] قال : « العقل نور في القلب يتميز به

(١) رواه أبو داود ، ولم يذكر الآلة ، ورواه داود بن أبي أسامة وزاد فيه : ويقدر عقله تكون عبادته . عن أبي سعيد الخدري : الحديث الثالث الآتي .

بين الحق ، والباطل » ، وقال : « ما اكتسب ^(١) الإنسان مثل عقل يهديه إلى هدى ، أو يردده عن الردى » ، وقال : « بقدر عقل المرء تكون عبادته لربه » ، قال الله تعالى حاكياً عن الجاهل : « وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ فِيهَا ؛ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ فِيهَا ؛ وَلَهُمْ أُذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا : أُوْثِقَ كَأَلٌ لَّانْعَامٍ بَلْ لَّهُمْ أَضَلُّ » .

فصل :

ولكل شيء آفة ، وآفة العقل الهوى ، وسمى الهواء هوا ، لأنه يهوى بصاحبه ، وقيل : اسم الهوى مشتق من الهوان .

وقيل لبعض الحكماء : من أشجع الناس ، وأولاهم بالظفر؟ قال : من جاهد الهوى طاعة لربه ، واحترز من ورود خواطر الهوى على قلبه ، وقال بعضهم : أشجع الناس من غلب هواه ، وأمات شهوته ، وأطاع ربه ، وأحيا مروءته . وقال بعض العلماء : خلق الله الملائكة من عقل بلا شهوة ، وخلق البهائم من شهوة بلا عقل ، وخلق ابن آدم من كليهما ؛ فن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة ، ومن غلبت شهوته عقله فهو شر من البهائم .

(١) الحديث رواه الطبراني في الأوسط بعبارة مختلفة ونصه : « ما اكتسب مكتسب ، مثل فضل علم يهدي صاحبه إلى هدى ، أو يردده عن ردى ، ولا استقام دينه حتى يستقيم عقله اه . والحديث الذى بالأصل رواه الحارث بن أبى أسامة ، عن داود بن المحبر ، ورواه الطبراني عن عمر ولفظه : ما اكتسب المرء مثل عقل . الخ .

وشرح ذلك: أن الله تعالى خلق الخلق أربعة أصناف: ملائكة، وادميين وشياطين، وبهائم؛ فأما الملائكة فعقول بلا شهوة تقارنهما، وأما البهائم فشهوة بلا عقول، وأما الشياطين والجن فركبت فيهم العقول، والشهوات، والهوى؛ كما ركبت في بنى آدم؛ فغلبت شهوات الشياطين على عقولهم؛ فقطعوا أوقاتهم بالأخلاق الذميمة^(١): كالكبر والعجب والفخر والحسد، والأذى والأفعال المهلكة؛ وأما البهائم فقضت أوقاتها بشهوات البطون، والفروج؛ وأما الادميون: فقيهم العقول، وأخلاق الشياطين، وشهوات البهائم؛ فن غلب عقله منهم على هواه فكأنه من عالم الملائكة، والأنبياء، والرسل والأولياء، والأصفياء، وقليل مام، ومن غلب هواه، وشهوته على عقله، ولم يخرج من الحلال، والمباحات من الطعام والملابس والمراكب، والمنكوحات إلى شيء من المحرمات؛ فهو من عالم البهائم؛ لأن البهائم لا تسكايف عليهن، ومذا من جملة المكلفين.

وإن كان الغالب عليه أخلاق الشياطين من الكبر، والحسد، والعجب وسائر الأخلاق المذمومة؛ فهذا من عالم الشياطين؛ فن اجتمع فيه من الادميين: الشهوة، واتباع الهوى، والأخلاق المذمومة؛ فيكون شيطانا في صورة آدمي في أخلاق بهيمة لا يصلح لصحبة، ولا قرب من مؤمن.

فهذا شرح ما ذكرنا، والله تعالى أعلم.

وروى أن النبي (ﷺ) قال: العاقل من غلب شهوته، وصدق رسول الله (ﷺ).

(١) في المذمومة.

وأقول إن العبد لا يقدر أن يجلب لنفسه نفعاً ، ولا يدفع عنها ضرراً ؛ فمن سبق له من الله السعادة جعل له عقلاً مبصراً ؛ يقوده إلى ما فيه نفعه ، ويمنعه مما فيه ضرره بتوفيق الله تعالى ، وتأيمده ، وإرشاده له ، وتسديده ؛ فالخير كله من عند الله ، ولا يصرف الشر إلا الله ، وهو القادر على كل شيء ، وهو بعباده خير بصير .

فصل :

روى أن النبي (ﷺ) قال : « العقل عقلان ؛ فعتل صاحب الدنيا عقيم ؛ وأما عقل صاحب الآخرة فثمر » ، وقال ^(١) (ﷺ) : « من أعطى ثلاث خصال فقد كمل عقله ، وهى : المعرفة بالله ، وحسن الطاعة لله ، والصبر على بلاء الله » .

وقال : « إن لله عبداً اختصهم من جميع خلقه ؛ يسكنهم رفيع الدرجات ^(٢) لأنهم كانوا فى الدنيا أعقل الناس ؛ كانت همهم المسابقة إلى طاعة الله ، وهانت عليهم الدنيا وزينتها » ، وقال (ﷺ) : « لا فقر أشد من الجهل ، ولا مال أعود من العقل ، ولا عيادة كالنفـكر » .

وقال (ﷺ) لأبى الدرداء : « يا هويمر ازدد عقلاً تزدد من الناس حجةً ، ومن ربك قرباً ، وقال : بأبى وأمى من لى بالعقل ؟ قال : اجتنب محارم الله ، وأد فرائض الله تكن عاقلاً » .

(١) رواه دود بن المحبر عن أبى سعيد بالفاظ مختلفة .

(٢) خ : رفيع الجنان .

وقيل^(١) : إن الله عز وجل لما خلق العقل قال له : أقبل فأقبل ، ثم قال له : أدبر فأدبر ؛ فقال : وعزتي وجلالي ؛ ما خلقت خلقاً أحب إليّ منك ؛ بك آخذ ، وبك أعطى ، ولك الثواب ، وعليك العقاب .

وقيل : أتى جبرائيل آدم (عليهما السلام) ، فقال له : إني أتيتك بثلاث خصال ، فاختر منهن واحدة ؛ فقال آدم (عليه السلام) : وما هن ؟ فقال له جبرائيل (عليه السلام) : العقل ، والحلم ، والإيمان ، فقال آدم (عليه السلام) : قد اخترت العقل ، فقال جبرائيل (عليه السلام) للحلم ، والإيمان : انصرفا ؛ فقد اختار عليكما العقل ، فقالا : أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان .

وقال وهب بن منبه : قرأت اثنين وسبعين كتاباً ؛ فوجدت في جميعها - أن الله تبارك وتعالى لم يعط جميع الناس من بدء الدنيا إلى انقضاءها من العقل في جنب عقل رسول الله (ﷺ) ؛ إلا كحبة رمل بين رمال ، وأن محمداً نبينا (ﷺ) أرجح الناس عقلاً ، وأفضلهم رأياً ، وكان يقول (ﷺ) : «أمرني ربي أن أكلم الناس على قدر عقولهم» ، ورأس العقل بعد الإيمان بالله - التوود إلى الناس .

وقال بعض العجم : أفضل ما يؤتى المرء عقل يولد معه ، قال : فإن عدم العقل ؛ فأدب يعيش به ، وإن حرم الأدب فال يستر به عورته ، وإن حرم المال فجائحة لا تبقى له نسلاً .

(١) قال العراقي في شرح الإحيا: روى من حديث أبي أمامة ، عائشة ، وأبي هريرة ، وابن

وقال أنوشروان لبزرجهر: أى الأشياء خير للمرء؟ قال: عقل يعيش به،
قال: فإن لم يكن له عقل؟ قال: فإخوان يسترون عورته، قال: فإن لم يكن؟
قال: فما يتحجب به إلى الناس، قال: فإن لم يكن؟ قال: فعلى صامت،
قال: فإن لم يكن؟ قال: فموت جارف.

وقال النبي (ﷺ): «أفضل الناس أعدل الناس»، وقال: «سيد
الناس أعدلهم»، وقال: «لكل شئ معدن، ومعدن التقوى قلوب العاقلين»،
وقال: «لو صور العقل لأظلمت معه الشمس؛ ولو صور الجهل لأضاء معه
الليل».

وقيل: إذا تم العقل نقص الكلام، وقيل: كل شئ إذا كثر رخص
إلا العقل؛ فإنه إذا كثر غلا، وقيل: إن عقول كل أمة على قدر زمانهم،
وعن النبي (ﷺ): ما انتقصت جراحة في ابن آدم إلا كانت ذكاء في عقله.

فصل:

والعقل رأس الفضائل، وينبوع الأدب.

وقيل: العقل عشرة أجزاء: تسعة منها في الصمت، وواحد منها في الحرب
عن الناس، وقيل لما بد انقطع عن الناس في صومعته: لِمَ فعلت ذلك؟ قال:
هربت عن اللصوص سراق العقول فلا يسرقون عقلي.

وعدو الإنسان هواه، وصديقه عقله. وقيل: عقل المرأة في جمالها،
وجمال الرجل في عقله.

فصل :

واختلف الناس في صفات العقل ، وفي مسكنه ، فقال قوم : هو جوهر لطيف يفصل به بين الحقائق والمعلومات ، واختلفوا - أيضا - في محله ، فقال بعضهم : محله الدماغ ، لأن الدماغ محل الحسن ، وقال بعضهم : محله القلب ، وقال آخرون : العقل هو مدرك الأشياء على ما هي عليه من حقائق الأمور ، وقال بعضهم : العقل هو جملة علم ضروري ، أو علوم ضرورية ، وقيل : العقل هو العلم بالمدرجات الضرورية ، وقيل : العقل نور يصيره الله في القلب يفرق به العبد بين الحق والباطل ، ويميز به ما يخطر على قلبه . وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) : العقل في الرأس ، وهو من الرأس في الدماغ ، وقيل : العقل في القلب ؛ والعرب تقول : ماله عن قاب ولا عقل ؛ بمعنى واحد .

ومن ذهب أن العقل في القلب فهو في الجانب الأيسر من الصدر ، وكل من نفى أن يكون العقل 'جوهرا' - أثبت محله في القلب ؛ لأن القلوب محل العلوم كلها .

وقال أبو علي (رحمه الله) : محل العقل في الدماغ ، وتديره في القلب ؛ لأن العرب تسمى رؤوس الجبال معازل ، والحصون العالية معازل ؛ فالعقل في أعلى الجسد .

وقال الخليل : القلب مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط ؛ قال الله تعالى : « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ، وَالْكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ » .

فصل :

وأما العقل المكتسب ؛ فهو نتيجة العقل الغريزي ، وهو نهاية المعرفة ، وأصله الفكر ، وليس له حد ينتهي إليه ؛ لأنه يُغَمَّى ؛ إن استعمل ، ويقتصر ؛ إن أهمل ، ونماؤه يكون عهد شباب الطفل يقارنه ذكاء ، وحسن فطنة ، ينشأ ذلك معه ، أو يكون لذوى التجارب بطول ممارسة الأمور ، وكثرة التجارب ، ومرور التغير على مسامع ذوى العقول ، ومشاهدة عيوبهم ، وتقلب الأيام ، وتصرف الحوادث ، وقال بعض الحكماء : كفى بالتجارب تأديبا ، وبقلب الأيام عظة .

وقيل : التجربة مرآة العقل ؛ ولذلك حمدت آراء الشيوخ ؛ حتى قالوا : المشايخ أشجار الوقار ، وينابيع الأخيار ؛ لا يعطش لهم سهم ، ولا يسقط لهم وهم ؛ ولو عدموا ذكاء الطباع ؛ فقد أفادتهم الأيام تجربة .

وللعقل آفات لا يسلم منها إلا من عصمه الله تعالى ، وهى : الهوى والشهوة اللذان تقنبه فيهما حيلة الخازم ، وهما أغمض مسلك فى الإنسان من الروح فى الجثمان ؛ فن أراد أن يكون حرا ، فلا يهوى ، وإلا صار عبدا .

وقيل : قال الأصمعى لعلام صغير من أولاد العرب : أيسرك أن تسكون لك مائة ألف درهم ، وأنتك أحق ؛ قال الدبى : لا . والله ، قال له : ولم ؟ قال : أخاف أن يبنى على حقي جناية تذهب بمالى ، ويبقى على حقي ؛ فعجب الأصمعى من ذكاء الصبي ؛ لأنه استخرج بعقله معنى لا يدركه من هو أكبر منه سنا .
وقيل : وقعت فتنة ؛ ودعاة العرب ستة :

معاوية بن أبي سفيان ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وزيا
ابن أبيه ، وقيس بن سعيد^(١) بن عباد ، وعبد الله بن يزيد بن ورقاء .

وكان معاوية : للأناة في الأمور ، وهمرو : للبهية ، وزيا : للصغار
والكبار ، والمغيرة : للأمور العظام وقال : ما رأيت أطول إفاءة ، ولا أقبل
حلماً من معاوية ، ولا رأيت أغلب للرجال ، وأقوامهم حين يحتممون من عمرو
ابن العاص ، ولا أشبه سرّاً لعلانية من زيا بن أبيه ؛ ولو أن المغيرة بن شعبة ؛
كان في مدينة لها ثمانية أبواب ؛ لا يخرج من باب منها إلا بالمسكر - لخرج
من أبوابها كلها . . .

وقال بمض الحكماء : العاقل من عقله في ازدياد ، ورأية في امتداد ؛ فقله
سديد ، وفعله حميد ، والجاهل قوله سقيم ، وفعله ذميم . فمن صرف عقله إلى الدناء
والسكر والشر ، والخداع والحيل - كالحجاج وزيا ، وأشباههم - فعقولهم
مذمومة .

وقال عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : لست بالخب ، وأتلب لا يخذعنى ،
وقال المغيرة : كان - والله - عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أفضل وأعتل
من أن يخذع ، وقيل : أمر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أبا موسى الأشعرى
أن يمزل زيادا عن ولايته ، فقال زيا : أعن موجدة أو خيانة يا أمير المؤمنين ؟
فقال : لا (ما من) واحدة منهما ؛ ولكن كرهت أن أحمل على الناس فضل
هتلك .

(١) خ : سعد ، وهو الصواب .

فصل :

وقيل : إن القلب له ثلاث تجويفات : إحداهن في أعلاه فيما غلظ منه ، وهو نور يسطع ، وهو محل الإيمان والإسلام ، والقوة الفاطقة في الإنسان ، والقوة المدبرة لعمالي الإرادة المنبعثة من النفس .

والثانية : في وسط القلب ، وهو محل التفكير والتذكير ، وهو نور ساطع ، وهو محل السكينة ، والخيال الذي تلقىه الروح .

والثالثة : في آخره ، وهي محل الرقة ، واللفظ ، ويعبر عنه بالفؤاد ، وهو محل العقل ، والنور ، والتصرف ، وميزان العقل ، ولطائف الحكم ، وهو محل الحب ، والحياة الطبيعية من الحرارة اللطيفة .

ولهذا الفؤاد عين نورانية بها تدرك حقائق الأمور ، وأسرار الأشياء الخفية عن العيون ، وأسرار العلوم وتلك [هي] البصيرة التي ينظر بها أهل البصائر ، قال الله تعالى : « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ؛ وَكَانَ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ » .

وفي التجويف الوسط : يكون محل العشق ، وبه ينبعث الجسد والمطلب ، والشوق إلى درك المطلوب ، وهو أسرع تعلقا بالأشخاص المزيينة ، وبها يقع الاستعسان للمستحسنات وضد ذلك .

وقيل : إن أرواح الوحي في كتاب الله ثلاثة :

الروح الأمين ، وروح القدس ، وروح الأمر .

فالوحى من الروح الأمين ، نزل على التجويف الأول ؛ لأنها بين النطق واللسان ، وهى أول مراتب الوحى فى التنزيل ، وهو إلهام الله تعالى على القلوب ، وبعده روح القدس ، وهو تقييض ما يرد فى اللوح المحفوظ إلى المرتبة الثانية من القلب : فيثبت الإيمان ، والبصر [و] البصيرة الفكرية ، وتظهر أنواع الحكم واللطائف الإيمانية .

ثم للمرتبة الثالثة : وهى محل النور الأقدس ، وهى محل السمع والعقل ، قال الله تعالى : « فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى ، وَلَا تُسْمِعُ الْعُمْمُ الدُّهَاءَ » . ولم يرد موت الحسن ؛ ولكن يريد به موت الكفر والعصيان ، ولم يرد به الصمم من الأذن ؛ لأن حاسة السمع موجودة ؛ وإنما أراد به السمع الذى هو العلم .

ومحل العقل وهو محل روح الأمر الذى يشير إلى التمكن ، وحقيقة الجمع : ما اختص به التنزيل إلى نبينا محمد (ﷺ) .

قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا » أى : يوجد فى قلوبهم وداً فيؤدونه بأنواع الأذكار ، وأطوار القربات ، فلا يتركون من أهمال القلب مالا يبصرون به ، ولا يؤدون لأنفسهم إلا بقطع العوائد المألوفات ؛ إلى أن يحصل بها ود من الله تعالى ؛ فيقلب حديثها نطقاً وحكمة ، وحركاتها ارتقاء درج ؛ فيؤدونه بالحقائق الإيمانية والأمرار الشرعية ، والأنوار الدينية ؛ إلى أن يظهر على الروح آثار الود ؛ فينظر المعاد

كشفاً ، وما أعد الله فيه من أواع التنعيم لأوليائه ، والعذاب لأعدائه ؛ فيتزايد اشتياقهم إلى طلب الرجعة إلى الله تعالى ، ولقائه ، ويزهدون في جميع العلائق ، والمألوفات غير الله تعالى ؛ فإذا توجه القلب إلى الود إلى الله تعالى ؛ نظر في أسرار عجائب صنع الله تعالى ، والتفكر في ذلك .

ويقيل لامرأة من المتعبدات : أين محل الحب ؟ وأين محل الشوق ؟ وأين محل الوجد ؟ فقالت : الحب في القلب ، والشوق في الفؤاد ، والوجد في السر ، فقيل لها : الفؤاد غير القلب ؟ قالت : نعم . إن الفؤاد نور القلب ، والسر نور الفؤاد ؛ فالقلب يحب ، والفؤاد يشواق ، والسر يحبد ، قيل لها : وماذا يحبد ؟ قالت : الحق . قيل لها : وكيف يوجد الحق ؟ قالت : وجدان الحق بلا كيف ، والله أعلم وبه المتوفيق .

* * *

القول الخامس

في ذكر الأخبار المروية عن النبي (ﷺ)

وبيان معرفتها

وهي التي تتعلق بها أحكام الشريعة ، وتختلف الفقهاء في تأويلها .
فمنها : أخبار المراسيل وهو : أن يروى القابض الخبر عن النبي (ﷺ) ،
ولم يشاهد النبي (ﷺ) ؛ فيجب أن يكون بينه وبين النبي (ﷺ) صحابي ؛
فلا يذكره ؛ إما أن يكون قد سمع من الصحابي ، فاقصر على ما قد روى له ،
ولم يحتاج إلى ذكر من أخبره ، أو يكون قد صح عنه الخبر عن النبي (ﷺ)
بالإخبار عن ذلك الصحابي ، ويستغنى عن النبي (ﷺ) .

ومنها : أخبار المقاطيع ، وهو أن يروى الرجل الخبر عن النبي (ﷺ) ؛
فيستقط في الوسط رجلا لا يذكره في إسناده ؛ فإذا ترك ذلك الرجل - انقطع الخبر
إلى حيث ترك الرجل .

ومنها الخبر الموقوف من الأخبار ؛ وهو أن يروى الخبر عن الصحابي ،
والقابض ؛ فيوقف الخبر عليهما .

ومنها أخبار المتن : وهي التي تروى عن النبي (ﷺ) ، ولا يذكر من
رواها عنه من أصحابه ، ويعتمد على صحتها .

ومنها خبر الصحيفة : وهو أن يروى الراوى الخبر إلى أن ينتهي به إلى

رجل ، فيقول عن أبيه عن جده ، ولم ير ذلك المذكور النبي (ﷺ) فإذا كان الخبر على هذا الوصف ونحوه - سمى خبر الصحيفة

ومنها الخبر الزائد على الخبر الناقص وهو: إذا ورد خبر عن النبي (ﷺ) من وجه ، وروى ذلك الخبر - أيضا - من وجه آخر ، وأحد الخبرين - فيه زيادة لفظ - استعمل الزائد من الخبرين، لأن فيه فائدة لم تذكر في الخبر الآخر، ولم يوردها الراوى الثانى معه ؛ لما قد يجوز أن يكون أحدهما شاهد القصة إلى الموضع الذى أخبر به، والآخر مشاهد القصة إلى آخرها ؛ فيسمع مالا يسمع الآخر ، وبشاهد مالم يشاهده الآخر ؛ فلذلك وجب استعمال الزائد من الأخبار .

ومنها أخبار المعارضة ، وهو مثل : أن يروى عن النبي (ﷺ) خبرا بإباحة شيء ، ويروى خبرا آخر يحظر ذلك ؛ فيوقفان جميعا ، وينظر المتقدم من المتأخر بالتاريخ ؛ ليعلم الناسخ من المنسوخ نحو : ما روى عن النبي (ﷺ) أنه سها في صلاته ، فسجد قبل التسليم^(١) ، وروى : أنه سجد بعد التسليم ، فاختلف الناس في الناسخ منها من المنسوخ ، والمتقدم منها من المتأخر .

ومنها الخصاص والعام من الأخبار ، وهو مثل : قول النبي (ﷺ)^(٢) حيث ما أدركتكم الصلاة .

(١) رواه مسلم وأحمد

(٢) في البخارى ، ومسلم والنسائى وابن ماجه بلفظ : فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلها .

فصل :

فهذا عموم يوجب جواز الصلاة في كل موضع ، وروى ^(١) ، عنه
(ﷺ) أنه نهى عن الصلاة في المقبرة ، والمنجرة ، والمزبلة ، والحمام ،
وقارة الطريق ، ومعاطن الإبل .

فكان هذا الخبر خص بعض ما اشتمل عليه عموم الخبر الآخر ، والخاص
يعترض على العام ، ولا يعترض العام على الخاص ، وكذلك الخبر المفسر يقضى
عن المجمع ، ولا يقضى المجمع على المفسر .

وأما الناسخ والمنسوخ ، فهو نحو : ما روى عن النبي (ﷺ) أنه قال :
« كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور ؛ ألا فزوروها ، ولا تقولوا هجرا » ^(٢) .

ومنها الأخبار التي تنازع الناس في تأويلها على مبايعتهم ؛ إذا عقدوها على
شروط بينهم ؛ فمنها ما روى عن الغبي ^(٣) (ﷺ) أنه نهى عن شرطين في بيع ،
فهذا ما اتفق على إبطال البيع به ، وهو : أن يبيع الرجل الغلام لغيره بثمن معلوم
على أن يبيع له المشتري غلاما له بثمن معلوم ، أو ثمن يتفقان عليه ؛ فهذا ونحوه
لا يجوز في البيع باتفاق الأمة .

(١) روى أبو داود والترمذي ، وابن ماجه : النهى عن الصلاة في الحمام ، والمقبرة
وهذا الحديث رواه الربيع بسنده إلى ابن عباس ، ورواه الترمذي عن ابن عمر وزاد : فوق ظهر
بيت الله ، ومواطن الإبل م

(٢) أخرجه مسلم والطبراني وأحمد .

(٣) الحديث رواه الربيع بسنده إلى ابن عباس ، وأخرجه الخمسة عن ابن عمر ، ولفظه : لا يحل

سلف ويبيع ولا شرطان في بيع م .

وأما ما اختلفوا في فساد ، وجوازه ؛ فنحو ما روى ^(١) عن النبي (ﷺ) أنه اشترى من جابر بن عبد الله بعيرا ، وشرط جابر ظهره من مكة إلى المدينة ، فأجاز النبي (ﷺ) البيع ، والشرط . وروى عنه (ﷺ) أن عائشة اشترت بريرة لعمقها ، فاشترط الهائع ولأهلها لنفسه ، فأجاز النبي (ﷺ) البيع ؛ وأبطل الشرط ، وقال : « الولاء لمن أعتق » وروى : أن تميم الداري باع دارا واشترط سكنها ؛ فأبطل النبي (ﷺ) الشرط والبيع .

واختلف الرواة في مقدار السكنى ؛ فقال بعضهم : إنه اشترط السكنى سنة ، وقال بعضهم : اشترط سكنه أيام حياته ؛ فيحتمل أن تكون هذه الأخبار بمضها ناسخا ، وبعضها منسوخا ، ويحتمل أن يكون الغبي (ﷺ) تركهم ، وهذه الأخبار ؛ ليجتهدوا فيها آراءهم .

وعندنا أن خبر بريرة كان شرطه غير جائز ، لأنه اشترط مالا يجوز ملكه وهو الولاء ؛ الذي جعله الغبي (ﷺ) كالنسب ؛ لقوله ^(٢) : الولاء لُحمة كلحمة النسب ، والنسب لا يجوز تملكه ؛ لهذا الخبر ؛ فلذلك أبطله الغبي (ﷺ) .

وأما خبر جابر بن عبد الله في بيع البعير ؛ إذ اشترط ركوبه من مكة إلى

(١) الأحاديث الثلاثة : أخرجها الربيع عن ابن عباس لإحدى بريرة فمن عائشة وأخرجها أرباب السنن عن جابر ، وابن عمر وعائشة (رضى الله عنهم) .

(٢) أخرجها الربيع عن ابن عباس ، والطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى والحاكم والبيهقي عن ابن عمر .

المدينة فلم يكن في نفس عقد البيع ، وأنه كان على وجه العارية ، وقد روى هذا أيضا .

وأما خبر تميم الدارى؛ فإنه يحتمل أن يكون الخبر الذى يروى أنه اشترط في البيع - سكنى الدار في أيام حياته ؛ فتدخله الجهالة بمدة حياته ؛ فلا يصح البيع معها ، لأن ذلك غير معلوم ، ولذلك بطل البيع ، والشرط ، ولو كان شرط السكنى مدة معلومة لسكان الجميع جائزا ؛ لأن البيع إذا شرط فيه شرط له قسط من الثمن معلوم جاز البيع .

فصل :

وإذا ورد خبران أحدهما ينفي فعلا ، والآخر يوجب إثباته ؛ كان الإثبات أولى ؛ إذا لم يعلم المتقدم من المتأخر منهما ، ولا الناسخ من المنسوخ .

وهذا ما يذهب إليه أصحابنا في الحظر والإباحة ، والأوامر ، وقد وافقنا الشافعى في هذا المعنى .

وأما الأخهار الموقوفة ؛ لتعارضها ، وطلب الدلالة على المقدم منها من المتأخر ، وأريد به بعض دون بعض نحو: ما روى^(١) أن النبى (ﷺ) نهى عن الشرب قائما ، وروى أنه شرب من زمزم وهو قائم ، فأوجب توقيف الخبرين وكان المرجوع على الأصل ، وهو قول الله تعالى : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا » فهذه الآية تبيح الأكل ، والشرب على أى حال كان عليها الآكل والشارب ؛ إلا أن تخص دلالة في بعض الأوقات ، وبعض الأحوال .

(١) رواه الربيع عن ابن عباس ، ورواه في الضياء عن أنس وكذا عند أحمد ، ومسلم ، والترمذى عن قتادة عن أنس ، ورواه أحمد ومسلم عن أبى سعيد .

وروى^(١) عنه (ﷺ) : أنه نهى عن الشرب من فم السقاء ، وروى : أنه خذت سقاء فشرب منه ، (خذته أى أعطاه) ، وأما الشرب من فم السقاء الذى ورد البهى ، فقيل : إئنة للإشفاق منه على أمته ؛ فخافه أن يكون فى الماء دابة ، أو شيء من المضرات .

ومنها : أخبار التواتر ، وهو أن يخبر جماعة لا يجوز عليهم الغواطؤ على الكذب ؛ فإذا سمعنا منهم خبرا وقع لنا علم ضرورى بخبرهم ، وخبر التواتر يكون عن مشاهدة ؛ ويستغنى إليه كالأخبار عن البلدان ونحوها .

وحد الخبر عن طريق اللغة هو كل كلام يحتمل الصدق والكذب ، والله أعلم وبه التوفيق .

فصل :

وأما الخاص والعام : فمثل قول النبى (ﷺ)^(٢) : الصلاة خير موضوع ؛ فمن شاء فليقل ، ومن شاء فليكثر ؛ فهذا عموم فى كل وقت .

والخاص المعارض عليه قول النبى (ﷺ) « لا^(٣) صلاة بعد صلاة العصر ؛ حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، فالخاص يعترض على العام ، والعام لا يعترض على الخاص .

(١) رواه الربيع : ورواه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن عباس .

(٢) رواه الطبرانى فى الأوسط .

(٣) رواه البيهقى والنسائى وابن ماجه عن أبى سعيد ، ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه

عن عمر ، ورواه الربيع عن ابن عباس .

والدليل على من قال : إن العموم لا يستغفرق الجنس - قول الله تعالى :
 « وَمَا تَنْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ ، وَلَا
 رَطْبٌ ، وَلَا يَاسٍ ؛ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ » ، وقوله عز وجل : « وَمَا مِنْ
 دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » ؛ فهذا حكم عام ؛ لا يجوز أن يدخل
 فيه خصوص .

وأما الذى نزل خاصا فى ظاهر التنزيل ، وثبت حكمه عاما على الخلق بدليل ؛
 فمثل قوله تعالى : « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . . » ، وقوله تعالى : « أَوَلَمْ
 يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ ؛ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ » ، وقوله : « وَبَدَأَ
 خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ » ، وقوله : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » ؛ فهذه
 الآيات كلها فى لفظ الخصوص فى الظاهر ؛ إذ الذكور فيها وقع باسم الإنسان ،
 ولم يقع باسم الناس ، ومتيقن حكمها فى معنى العموم ؛ لأن دخول الألف واللام
 فى الإنسان : دال على التعريف ، والمعرف ؛ إذ لم يقدم له ذكر لنفسه ، فيكون
 التعريف له : إشارة إلى الجنس كله .

وأما قوله : « وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ » ، فأدم (عليه السلام) ؛
 وإذا كان آدم من طين ، فالناس كلهم مبتدئون من طين ؛ لأنهم ذريته إلا
 حواء وحدها ، فإننا لا ندرى ما نسبها ؟ [هل تسمى ذرية له أولا ؟ غير أنا نعلم
 أنها خلقت منه ؛ لقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا
 زَوْجَهَا » .

وأما قوله تعالى : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » ، إلا من استثنى - يدل على ما قلنا ؛ لأن الاستثناء : لا يكون إلا من جملة .

وأما قوله تعالى : « أَوْ لَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ » يخرج لفظه نخرج الخصوص ، ومعنى العموم ، وخروج آدم (عليه السلام) من هذه الجملة ؛ بدليل قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » ، فحرم جميع المشركات بهذه الآية ، ثم خص من جملة ما حرم - نكاح الشركات الكتابيات بقوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » فخص المشركات الكتابيات بالتحليل من جميع ما حرم من المشركات .

ونحو ذلك : ما نهى^(١) النبي (ﷺ) عن بيع ما ليس معك ، ثم خص من جملته : السلم ، وهو السلف ، وهو بيع الإنسان ما ليس معه .

وقال الشيخ عثمان بن أبي عبد الله الأصم (رحمه الله) : وجدت في الآثار ؛ أنه لا يجوز لأحد أن يفتي أحداً بالطلق في موضع التقيد ، ولا بالتقيد في موضع المطلق ، ولا بالجمل في موضع المفصل ، ولا بالمفصل في موضع الجمل ، ولا الناسخ في موضوع المنسوخ ، ولا المنسوخ في موضع الناسخ .

وقد قال المسلمون : إن المفسر يقضى على الجمل ، ولا يجوز العمل بالجمل عند المفسر ؛ فإن اغتر أحد بقول المسلمين ؛ أنه جائز الأخذ باختلاف المسلمين في الفروع ؛ فإن ذلك ليس في الجمل والمفسر . والله أعلم وبه التوفيق .

(١) رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وفيه زيادة عما هنا . م

القول السادس

في أصول علم الدين ، ومعرفة الإجماع ، والقياس
وبيان ذلك

وأصول الدين : هو ما جاء فيه حكم من كتاب الله تعالى ، ومن سنة نبيه محمد (ﷺ) ، أو من إجماع المهتدين من علماء الأمة .

فإذا حكم الحاكم ، وأفتى المفتي بقول يوافق هذه الأصول الثلاثة ، أو ما يشبهها [أ] و ما هو مثلها ؛ فلا يجوز لغيره أن يقول بخلافه ، وهو المصدق على جميع من قال بخلافه ؛ ولو خالفه جميع أهل الأرض كلهم .

وقيل : الأصل ما عرف به حكم غيره ، والفرع ما عرف حكمه بنيره ، وقيل : الأصل مقدمة العلوم ، والفرع بنتيجته .

فالواجب على من أراد التفقه في العلم - أن يعرف أصول الفقه وأمتهاته ؛ ليكون بناؤه على أصول صحيحة ، ليجعل كل حكم في موضعه ، ويحريه على سنته ، ويستدل على ذلك بالأدلة الصحيحة ، والاحتياجات الواضحة ، وألا يسمى الهمة دليلا ، ولا الدليل علة ، ولا الحجة علة ، وليفرق بين معاني ذلك ، ليعلم افتراق حكم المفترق ، واتفاق المتفق .

فما وجد في الأصول الثلاثة وهي : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ فهو أصل ، وما لم يوجد ؛ فهو فرع ، ويقاس عليهن ما لم يذكر في أحدهن .

ويقال لما جاء في الكتاب فريضة ، ولما جاء عن النبي (ﷺ) سنة ، ولما جاء عن الأئمة في العلم أثر ، وأحكام الشريعة كلها مأخوذة من طريق واحد ، وأصل واحد ، وهو : كتاب رب العالمين .

وقال الله تعالى : « اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ » ، وقال : « وَمَا آتَاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » ، وقال : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ ، وَالرَّسُولِ » ، وقال : « مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » وقال : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ؛ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

فوجب اتباع السنة بكتاب الله تعالى ، والإجماع أيضا علم بكتاب الله تعالى ، وبالسنة التي هي من كتاب الله تعالى ، لأن الإجماع توقيف ، والتوقيف لا يكون إلا عن الرسول (ﷺ) .

والسنة على ضربين : مجتمع عليها ، ومختلف فيها ؛ فالجميع عليها وهي التي لا تحتاج إلى البحث عن طلب صحتها ؛ لإشاعتها عند الرواة ، وأهل التأويل ، وموافقتها لحكم التنزيل .

وأما المختلف فيها : فهي التي لم تبلغ السلك عليها ، ويقع التنازع بين الناس في صحتها ؛ فلذلك تجب الأسانيد ، والبحث عن صحتها ، ثم يقع التنازع في تأويلها ؛ إذا صح نقلها ؛ فإذا اختلفوا في حكمها كان رجوعهم فيها إلى كتاب الله تعالى .

وقيل. إذا وقع حدث من محدث. فلم يجمع العلماء على صوابه بحقه، ولا على باطله وخطئه، واختافوا فيه، فحكم بعضهم بحقه، وحكم بعضهم بباطله - لم يصح فيه إجماع لأحدهم؛ لأنه لو أجمع بعضهم على حقه، وأجمع بعضهم على باطله - كان الإجماع منهم هو الاختلاف بعينه؛ لأنه لا يكون شيء واحد مجتمع عليه مختلف فيه، وليس لأحدهم أن يحكم فيه بحكم الإجماع عليه؛ لثبوت الاختلاف فيه؛ ولا يجوز لأحد أن يحكم بالاختلاف في موضع الإجماع، ولا بالإجماع في موضع الاختلاف.

وإن كان الحدث مما فيه الاختلاف من المسلمين بولاية فاعله، والبراءة منه، والوقوف عنه، فأجمع العلماء المشاهدون لذلك الحدث على ولاية محدثه، أو البراءة منه، والوقوف عنه - لم يكن هذا الإجماع منهم مزيلا لحكم مافيه من الاحتمال، والاختلاف؛ لأنه قد يجوز أن يكونوا كلهم قد أخذوا بقول من أقاويل المسلمين؛ إذ ذلك كله جائز لهم من الولاية، والبراءة، والوقوف.

ولكنهم لو أجمعوا على باطل المحدث، والإنكار عليه، أو صوابه، وحكموا بذلك في حين ما يكون حكاما عليه، وفيه - لم يجوز لهم، ولا لعيرهم أن ينتقضوا ذلك الحكم الذي قد ثبت منهم، لأن ذلك حجة لمن اتبعه، محكوم بالصواب في اتباعه، فمن ادعى نقضه كان مدعيا على متبعيه، فن غاب عليه سريره في إزالته عن صوابه.

وهكذا المحجج؛ إذا ثبت لم يجوز تحويلها عن موضعها إلا بحجج مثلها تنقضها

حيث يجوز ذلك.

والإجماع حجة تقطع العذر ، وهو توقيف ، والقول به واجب ، وهو :
إجماع الصحابة ؛ فإذا أجمعوا على شيء . وجب التسليم لهم ، وإن اختلفوا في شيء .
وجب على الناس الرجوع إلى حكم كتاب الله ، وسنة نبيه محمد (ﷺ) .

والإجماع : هو أحد وجوه الحق . قال النبي (ﷺ) : « لا تجتمع أمتي
على ضلال » .

والإجماع هو : كل قول أو فعل صح لأمة محمد (ﷺ) ، ولا يوجد فيه
مخالف منهم .

وقال أكثر أهل العلم : إن أهل العصر ؛ إذا انقروا على الذي أجمعوا
عليه كان ذلك شرط صحة الإجماع .

وقول : إذا وقع الإجماع مرة : صار حجة ، وإن لم ينقض أهل ذلك العصر
عليه ، وإلى هذا القول : يذهب بعض أهل الرأي .

وقال بعضهم : الأصح عندنا أن الإجماع لا يعلم إلا بانقراض أهل العصر
عليه ؛ لأن بعض الصحابة كاد يكون على قول ، ثم يرجع عنه ، كما يروى أن
علي بن أبي طالب كان موافقا لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في أيامه على
تحرير بيع أمهات الأولاد ، ثم رأى جواز بيعهن في أيام خلافته .

وأن أبا بكر (رضي الله عنه) سوى بين الناس في العطاء ، ولم يكن له
مخالف ، ثم فاضل عمر بن الخطاب بينهم في العطاء ، ثم ساوى بينهم على
ابن أبي طالب .

ولو كان الإجماع : قد ثبت لكان على وغيره قد خالفوا الإجماع ، وهذا لا يجوز عليهم ، فدلّ بهذا على صحة ما ذكرناه .

وحقيقة معنى الإجماع في عبارة أهل اللغة : استفاضة القول ، وانتشاره في الجماعة الذين ينسب إليهم الإجماع .

فإذا ثبت أن كل واحد منهم قد قاله ، أو قال به بعضهم : فلم ينكر الباقون - أضيف ذلك القول إلى جماعتهم ؛ على معنى التقدير منهم له ، والرضا به ، ووقعت العزيمة منهم بإمضائه ، فصار ذلك الحكم إجماعاً .

وقيل : هو مشتق من الإجماع ، والإجماع حجة ؛ أقول الله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ، لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » ، فجعلهم شهداء على الناس ؛ كشهادة الرسول عليهم .

وقيل : إن الإجماع - يؤلف الله بين قلوب العلماء من أهل كل زمان ، فيجمعهم على حكم .

وقول : إذا ظهر الإجماع - علم أنه توقيف ، وإن لم يكن التوقيف الذي من أجله أجمعوا عليه .

والدليل على أن الإجماع توقيف - وإن لم يعلم - في قوله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ، فقد أجمعوا على أن العبد غير داخل في وجوب الحج عليه - علم أنه توقيف من النبي (ﷺ) ، وإن لم يقل إلينا لفظ النبي (ﷺ) .

وقال محمد بن إبراهيم بن سليمان السكندی (رحمه الله) : إن الإجماع حجة لا تجوز مخالفتها ، وكل ما خالف الحجة - فهو محجوج .

ومن شهدت له حجة الله أنه محق فهو محق في الحكم الظاهر في دين الله - تعالى - ومن شهدت عليه الحجة أنه مبطل فهو مبطل في ظاهر الحكم في دين الله ولو كانت الحجة قد خانت في سريرتها ، وحاشا حجة الله من ذلك ؛ ولكن لا نتقلد من الأمور ما غاب عنا صحتها ، نعماطى علم الغيب بذلك .

وقيل : إن الإجماع من كل أهل كل زمان من المسلمين إجماع ؛ إذا كانوا أهل رأى ، والاختلاف منهم اختلاف ؛ ولو كان رجل واحد منهم سبق على قول ، وكان عالم أهل زمانه كان حكمه قد سبق على الإجماع ، وكان على من خلف اتّباعه على ذلك ؛ وكذلك إن قال - ولم ينازعه العلماء في عصره ، وسلموا له - كان ذلك إجماعاً أيضاً .

ولا تقاس الأصول بعضها ببعض ، وما لم يأت في الأصول ، فيقاس على الأصول ، والأصول : كتاب الله ، وسنة نبيه (ﷺ) ، وإجماع العلماء من أهل طاعته ، وما أشبه الأصول فهو أصل ، وما لم يكن أصلاً قيس على الأصل .

فصل :

والمنصوص : ما ذكر في كتاب الله ، وسنة نبيه (ﷺ) ، وإجماع الأمة ، ومعنى المنصوص : أى المذكور بعينه بلفظ ظاهر بين .

والنص أيضاً : رفعك الشيء ؛ تقول : نصصت الحديث إلى فلان : أى

رفعته إليه . قال الشاعر :

وَنَصُّ الْحَدِيثِ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنَّ الْوَثِيقَةَ فِي نَصِّهِ

فصل :

واختلف الناس في القياس ؛ فذهب بعضهم إلى جوازه ، وإثباته في التوحيد ،
والأحكام جميعاً ، وذهب بعضهم إلى إثباته في التوحيد ، ونفيه في الأحكام ،
وذهب آخرون إلى إثباته في الأحكام ، ونفيه في التوحيد ، وذهب آخرون
إلى نفيه في الحالين جميعاً .

والقياس في نفسه : هو تشبيه الشيء بغيره ؛ والحكم به هو الحكم للفرع
بأصله ؛ إذا استوت علته ؛ وقع الحكم من أجله ، وذلك مثل : تحريم قفيز البر
بقفيزين نسيئة على لسان نبي الله تعالى (ﷺ) .

فأجمع القائلون بالقياس ؛ أن التقيز من الأرض بقفيزين منه حرام مثله ؛
لأنه مساوٍ له في العلة التي وقع التحريم بها ، ثم اختلفوا في العلة التي وقع التحريم
من أجلها ، فقال بعضهم : إن العلة فيه لأنه مكيل ، والبر مكيل مثله ، وقال
بعضهم : إن البر مأكول ، والأرض مأكول مثله ، وقال بعضهم : لأنه مكيل
ومأكول مثله ، وقال بعضهم : إن البر مقتات ، ومدخر ، والأرض مثله ،
وقال بعضهم ؛ لأن البر يزكى ، والأرض مثله يزكى .

وكذلك قولهم : بالقياس في الربا الذي حرمه الله ؛ فرجع كل واحد إلى
ما روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « الذئب بالذهب ، والفضة بالفضة ،

والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتر بالتر ، والمالح بالملح سواء بسواء ؛ فمن زاد ، أو استزاد ؛ فقد أربى .

فقال قوم : قد ذكر النبي (ﷺ) ما حرمه فيما يكال ويوزن ؛ فكل ما يكال ويوزن مما نص عليه بيمينه فقيه الربا في قول من جعل للملة السكيل والوزن .

وقال قوم : الربا في الأجناس الستة التي ذكرها رسول الله (ﷺ) .
وقال قوم : الربا فما أنبت الأرض بما أنبتت .

واحتج من نفي القياس ، ولم يعبر قول النبي (ﷺ) فيما حرم من البيوع من معنى النص ، واقتصر على المذكور دون غيره ، واحتج بقول الله عز وجل : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا » ؛ فأحل الله البيع ههوما ، وحرم الربا خاصة ، وهو ما أخرجه من جملة المباح من البيع بالنسيئة .

يقال لهم : لو كان قول الله عز وجل : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ . . . » يبيح التفاضل في كل عقد إلا ما خصته السنة - لوجب أن يكون قوله : « وَحَرَّمَ الرِّبَا » مانعاً من التفاضل ؛ لتساري الظاهرين ، وورودها في سياق واحد ، ووجودها معاً في سياق واحد ، بل الواجب أن يكون الاستدلال بتحريم ثمن الربا على تحريم التفاضل - أصح - وأولى في الاستدلال على إباحة التفاضل ؛ بإباحة البيع ؛ لأن الربا في اللغة - هو الزيادة - والفصل في الجنس واحد .

وبما يدل على جواز القول بالقياس : ما روى عن عمرو بن الخطاب (رضى الله عنه) أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري ، وإلى شريح : أن قس الأمور ، وانظر الأشباه ، والأمثال ، ولا يمنعك قضاء قضيتيه بالأمس ، ذهبت فيه لرشدك - أن تراجع الحق فيه ؛ فإن مراجعة الحق خير من التماذى فى الباطل .

والحكم حكمان : حكم بأصل متفق عليه ، وحكم بفرع بقياس مستخرج بأصله ، ولو كان الحكم واحدا - لكان لا فرق بين الفرع وأصله ، ولكان الفرع أصلا ، والأصل فرعاً ، ولكن لا يجوز القياس إلا على أصل متفق عليه ، وكل قد قاس واجتهد .

وشبه الحادثة إذا وردت بأصل متفق عليه من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع كما روى : أن النبى (ﷺ) قاس ، واجتهد فى بعض الحوادث .

من ذلك : أن الخثعمية لما سألتها ؛ فقالت : يا رسول الله ؛ إن أبى شيخك كبير ، ولا يستمسك على الرحلة ، وقد أدركته فريضة الحج ؛ أفأحج عنه ؟ ، فقال (ﷺ) : « أرأيت لو كان على أبىك دين ، فضيئته أكنفت قاضية عنه ؟ قالت : نعم ، فقال : « دين الله أحق ، أو قال : « أولى » فقد شبه لها ، وتركها والاستدلال بما عرفت بها بوجه القياس .

وسأل عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) رسول الله (ﷺ) فقال : هشتت وأنا ضائم ، فقبلت ، فقال (ﷺ) : « أرأيت لو مضمت فاك أكنفت مفطراً ؟ قال : لا . قال : فذاك ذاك .

وقيل : اجتهد في الحروب ، والغزو برأيه .

وروى عن عائشة (رضى الله عنها) : أنها كانت توجب إعادة الطهارة من الكلمة الخبيثة ، والغسل من الأكسال ، وتقول : كيف يجب الحد بالعتاء الختائين ، ولا يجب صاع من ماء ، يعنى للغسل ، وكانت ترى نقض الطهارة بالكذب المتعمد عليه ؛ على ما يذهب إليه أصحابنا .

وقد قال بالقياس كثير من الصحابة في الحوادث ، واجتهدوا آراءهم فيها و [في] الحوادث التي كانت بينهم من الاختلاف فيها ؛ فالواجب على المتفقه أن يتأمل هذه المعاني ، ويعتبر أحكامها عند النوازل به منها .

واختلاف الصحابة في الحوادث قيل : إنه كان منهم على طريق الاجتهاد ، وقيل : كان على سبيل استعراج الحكم بالدليل المستنبط به .

ويقع الاختلاف بين العلماء في نفس المنصوص ؛ لأن من العلماء من يقول بالعموم ، ومنهم من يقول بالأوامر على الوجوب ، ومنهم من يقول هي على الندب ، ومنهم من يقول : الأوامر إذا وردت كانت على الوقف ؛ لاحكم لها حتى يرد بيان يرفع الشبهة عن المأمورين ، ويزيح العلل عنهم .

ولو كان هذا هكذا فالاختلاف قد يقع عليه في المنصوص عليه بعبارة ، و [قد] يقع في المنصوص عليه في الجملة ؛ ألا ترى إلى قول النبي (ﷺ) حيث يقول : « إذا اختلف الجنسان فبيموا كيف شئتم » ، ثم أجمعوا على أن بيع الذهب والفضة إذا كان أحدهما غائبا لا يجوز .

ونهى عن بيع المنابذة ، والملاسة ، ولم يقل : كيف شتمت ؛ إلا المنابذة ،
والملاسة ؛ فهذا يدل على أنه قد قال : بيعوا كيف شتمت : إلا ما نهيتكم عنه
من البيوع .

وقال أبو عبد الله (رحمه الله) فى رجل معه عشرة آلاف درهم ، فأخذها
السلطان كلها من بعد حلول زكاتها ، وقبل أن يخرج زكاتها ؛ فإن عليه أن
يعطى زكاتها ؛ ولو باع من أصل ماله : كالتى يجيئها الحيض من بعد دخول
وقت الصلاة ، ولم تُصلِّ ، حتى جاءها الحيض ؛ فإن عليها بدل تلك الصلاة ، إذا
ظهرت - يقاس هذا بهذا .

وقيل : إن نجدة بن عامر قال لابن عباس : كيف مرفتك لربك ؛ فإن
من قبلنا قد اختلفوا علينا ، فقال له ابن عباس : ويحك يا نجدة إنا من نعب
دينه على القياس لا يزال - الدهر - فى القياس ، ماثلا عن المنهاج ، طاغيا
فى الاعوجاج ، ضالا عن السبيل ، قائلا غير الجليل .

أعرف ربى بما عرفت به نفسه من غير رؤية ، وأصفه بما وصف به نفسه
من غير صورة : لا يدرك ربنا بالحواس ، ولا يقاس بالناس .

وقيل : إن ما من موضع حكم فيه رسول الله (ﷺ) برأيه إلا عاتبه
الله عليه ، ثم أمسك بعد ما عوتب ، فأنزل الله تعالى : « وَمَا يَخْطُبُ عَنِ الْهَوَىٰ ،
إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

وروى علىّ عنه (عليه السلام) أنه قال : « لا تقيسوا الدين ؛ فإن الدين لا يقاس » وأول من قاس - إبليس (لعنه الله) .

وقيل : قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أيها الناس ، إياكم والقياس ؛ فإن أصحاب القياس أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يعوها ، واستحيوا ؛ إذا سئلوا : أن يقولوا : لا نعم ؛ فقاوسوا برأيهم ؛ فإياكم وإياهم .

فصل :

والقياس لا يجوز إلا على علة ، ولا يجوز أن يقاس إلا على معلول ، وهو : أن يردّ حكم المسكوت عنه إلى حكم المنطوق به لعلة تجمع بينهما ، ولا يجب تسليم العلة لكل من ادعاها ؛ إلا بدليل له عليها .

والدليل على صحة العلة يستدرك من وجهين :

أحدهما : أن ينصب العلة فيجربى في معلولاتها ، ولا يمنع من جريها نص ؛ فإذا جرت في جميع معلولاتها ، ولم يكن هناك مانع من جريانها على صحتها .

والوجه الآخر : يجب الحكم بوجودها ، ويرتفع بارتفاعها ، ومثل ذلك :

أن التحريم في الخمر معلق بالشدة ، والدليل على ذلك أن العصير حلال ؛ فإذا حصلت فيه الشدة - حصل التحريم ، وإن زالت عنه الشدة ، وصار خلا - حلّ ، وارتفع عنه التحريم .

فلما كان التحريم معلقا بالشدة ؛ يوجد بوجودها ، ويرتفع بارتفاعها ؛

فإذا رأينا هذه الشدة في غير الخمر - ألحقناه بها ؛ للعلة الجامعة بينهما .

فإن قال من ينفي القياس : إن قولكم يؤدي ألا يحكم بصحة العلة إلا من علم جميع الشريعة ، ولا يشذ عنه خبر ؛ وهذا ما لا يضبط ؛ لأننا لا نعلم صحتها ، إلا أن نعلم جرياتها في جميع المعلولات ، ولا نعلم جميع جرياتها في جميع المعلولات ؛ إلا أن نعلم الشرع كله ، وألا يكون في الشريعة خبر يمنع من جرياتها في معلولاتها ؛ وذلك لا نعلمه إلا أن نعلم الأخبار كلها ؛ فإذا علمنا جميع المعلولات ، وجميع الأخبار - حكمنا بصحتها ، وهذا ما لا يضبط ، وهذا أقوى ما عارضوا به - فيما علمنا - في كسر حجة القائلين .

ويقال لهم : هذا إلزام فاسد ؛ لأنكم تحكمون بالخبر ، وإن كنتم تخبرون بخبر لم تعلموه ؛ فإن لزمنا ألا نحكم بصحة العلة ، حتى نعلم الأخبار كلها - لزمكم ألا تقولوا بخبر حتى تعلموا جميع الأخبار كلها .

وقال بعض مخالفينا ، وفرقة من أصحابنا : إن الخمر لا يجوز الاتياف به لتحريم الله إياه ، وإن نقل [إلى] خل بعلاج من ملح أو غيره ، واحتجوا في ذلك : أن العين محرمة لا يجوز أن تتحول حلالا ، واحتجوا أن الشريعة قد أقرت على حكم بعد النبي (ﷺ) ، واحتجوا أيضا بالحديث الذي روى يوم فزع مكة في الخمر ؛ لما وصل الثقي بها ، وقد كان صديقا للنبي (ﷺ) قبل الهجرة ؛ فلما دخل النبي (ﷺ) مكة - جاء براوية خر يهديها إليه ، فقال له النبي (ﷺ) : « يا أبا فلان أما علمت أن الله قد حرمها ؟ فأمر غلامه بأمر فيها ، فقال : بم أمرته ؟ فقال : أمرته أن يبيعها ، فقال له النبي (ﷺ) :

« إن الله الذي حرم شربها حرم ثمنها » خ - لعنه بيعها - وأمر النبي (ﷺ) فصبت في بطحاء مكة ، فقالوا : لو كان الخمر صانع ينتفع به في حال ثانية : لم يأمر النبي (ﷺ) بإراقته ، وهو نهى عن إضاعة المال ، وقال النبي (ﷺ) : « بعثت بكسر الصليب ، وقتل الخنزير ، وإراقة الخمر ، ولا يجوز للمسلم إمساكها بعد علمه بتحريمها دون إراقته .

فالجواب لهم في ذلك : أن جلد الميتة قد حرمه الله ، ورسوله ؛ كما حرم الخمر ، فرفع من ذلك ؛ فإذا جاز الانتفاع به بعد الدباغ ، وأجاز حبسه بعد التحريم له إلى أن يعالج ، فيتغير حكمه ، فيصير حلالا ، فكذلك الخمر يعالج حتى يتغير فيصير حلالا .

وجلد الميتة أصل متفق عليه ، فيجب أن يرد إليه المختلف فيه من الدباغ به من الخمر : كجلد الميتة ، والمحرم يجوز الانتفاع به بعد الدباغ . والله أعلم .

فإن قال قائل : ولم قلتم : إن للملح يحول النبيذ خلا ؟ قيل له : لما كان تحريم النبيذ لشدة الحادثة فيه ، وكان الملح يذهبها - زال التحريم ، لزوال العلة ، وانتقل عما كان عليه ، وجاز الانتفاع به .

فإن قال : فبين واحدة حرمها الله تعالى - تصير حلالا ، والعين قائمة به قيل له : نعم ؛ إذا كانت محرومة لعلة لا للعين نفسها فزالت العلة التي وجب بها التحريم - زال حكم التحريم ، وصار المحرم حلالا ، والله أعلم .

ومن الدليل على أن بعض أصحابنا : كان لا يقول بالقياس في الأحكام -

أنهم أجمعوا مع مخالفيهم أن المرتدة عن الإسلام : يبطل صداقها من زوجها ، وتحرم عليه .

واختلفوا في الزانية : فردّها بعضهم قهراً على المرتدة ، فأبطل صداقها ؛ لأن الحرمة جاءت من قبلها كالمتردة .

وقال بعضهم : لها الصداق ، ولم يجمع بينها وبين المرتدة بملّة لإدخال الحرمة بفعلها مع اتفاقهم على أنها تحرم على زوجها بفعلها للزنا .

ويوجد في الأثر عن عبد الله بن محمد بن مسلمة المدني ، وكان نقيها ، وابن فقيه ، وكان أبو عبيدة مسلم بمعلمه ، ولا يقوم من مجلسه إلا له .

وكان يقول في المرأة ؛ إذا حلف عليها زوجها بطلاقها : ألا تفعل بما له أن يمنعه منه ، فارتكبت نهيه ، وفعلت ما حلف عليها ألا تفعله - أنها تطلق ، ويبطل صداقها ؛ لأنها هي التي أدخلت الحرمة عليهما - وهذا يدل : على أن صاحبنا قاسه على المرتدة في بطلان صداقها ، لإدخالها الحرم على زوجها .

ويدل على أن بعض أصحابنا لم يقولوا بالقياس : أنهم أجازوا لإطعام أهل الكتابين ؛ لإجازة ظاهر الكتاب : لقول الله عز وجل ذكره : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، ولم يعقبوا بنجاستهم ، واستعملوا الظاهر .

ولم يجز بعضهم التعريض للبوائن من المطلقات قياساً على البوائن من المميتات ، وتركوا القياس هاهنا ، ولعلمهم ذهبوا إلى ما روى عن ابن عباس ؛ لما قال : من حل دينه على القياس لم يزل - الدهر - في التباس .

وأيضاً فإنهم يريدون في القىء ، والراف ؛ أنهما لا ينفضان الصلاة ؛ إذا انفلت المصلى بهما - توضاً ، وبنى على صلاته ، ولم يقيسوا على هذه السنة غيرها من الأحداث .

وكذلك أجمعوا^(١) على أن المحدث من الجفابة ؛ إذا صلى بقوم - وهو غير عالم بجفابته - أن صلاته ، وصلاتهم فاسدة ، وعلى الجميع الإعادة ؛ وإن خرج الوقت ، ثم تركوا القياس على ما أجمعوا عليه من هذا الحديث ، ليقسوا عليه غيره من الأحداث ، والله ولى التوفيق .

(١) في حكاية الإجماع نظر لوجود الخلاف فيها ، والأصل فيه : هل صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام ؛ لأنه إنما جعل لإماما ليؤتم به ، فصلاته في حكم الشرط لصحة صلاة من خلفه ، أو غير مرتبطة ، لأنه إنما جعل لإماما في حال صحة صلاته ، فأما إذا فسدت : فليس بإمام ، وذلك أن كل واحد منهم مؤد لقرضه وهذا الأخير قول أكثر أشيائنا (رضى الله عنهم) م .

القول السابع في تشبيه المسائل بعضها ببعض والقياس أيضاً

وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) عن موسى بن علي (رحمه الله) : إذا تزوجت امرأة المفقود بأزواج ، ثم قدم واختار الصداق ؛ فله أقل الصداقين الذي عليه والذي على زوجها الذي هي معه ، وضرب موسى لذلك مثلاً : كرجل باع شفعة لرجل ثم باعها الآخر لآخر ؛ أنه يأخذها من الذي هي في يده .

وقيل : إذا كانت مسألة لها أصل وصفة ، وجاءت مسألة فرعية تشبهها في الصفة أنها مثلها .

وقيل : في رجل أصاب من زراعته أربعمئة صاع ، فأخذ السلطان الجائر مائة صاع ، وبقي منها ثلاثمئة صاع ؛ أنه يعطى الزكاة من أربعمئة صاع ، ولا تسقط عنه الزكاة من الذي أخذه السلطان ؛ ولو أخذ الأربعمئة كلها - من قول أبي عبد الله الخراساني .

قال أبو عبد الله : إلا أن يكون لما كال الحب أخرج زكاته ؛ فأخذه السلطان كله ؛ فليس عليه ، وإن هو أخرج زكاة أربعمئة فعزلها ؛ فجاء السلطان فأخذ ما عزل من الزكاة وحده ، ولم يأخذ الباقي - فإنه يخرج زكاة ما بقي عنده .

وكذلك في رجل عنده عشرة آلاف درهم ، فجاء السلطان ، فأخذها كلها من بعد محل زكاتها ، ومن قبل أن يخرجها - أن عليه أن يعطي زكاتها ولو باع من أصل ماله ، ليؤدى الزكاة كالمرأة ، إذا جاءها الحيض من بعد دخول وقت الصلاة ، ولم تصلها حتى جاءها الحيض فإن عليها بدل تلك الصلاة ، إذا طهرت .

وعن الوضاح بن عقبة عن هاشم بن غيلان (رحمهما الله) : فيمن نسي مسح الأذنين حتى صلى - أن صلاته جائزة ، وإن ذكر قبل الصلاة مسح أذنيه - فكتبت أنا بهذه المسألة إلى أبي زياد - ما تقول : (رحمك الله) إن ذكر ، وقد أحرم ، وقد دخل في الصلاة ؟ فأجابني بخط يده ، أقول : يرجع^(١) يتوضأ ، ثم يصلي برأى مني ؛ لأنني حفظت . أن من نسي مسح رأسه ؛ حتى صلى - أعاد الوضوء والصلاة ؛ فن أجل ذلك ، رأيت ذلك .

وقال بشير في رجلين قتل كل واحد منهما ابن صاحبه ، فقال كل منهما أنا أقتل أولاً : قال : يقتل أولاً الذي قتل قبله ، ثم يقتل الآخر ، وإن لم يعلم أيهما بدأ بالقتل : فإنهما يقتربان ؛ كالذي يدعى على رجل حتماً ، فيدعى المدعى عليه على المدعى حقاً أيضاً ؛ فإن المدعى أولاً يبدأ الحاكم بإنصافه ، ثم يمسك المدعى الثاني من المدعى الأول ، وقاس هذه بالأولى .

(١) اختلاف العلماء في مسح الأذنين : هل هما من الرأس ، ويجب مسحهما معه ؟ أو هما من الوجه ويجب غسلهما معه ؟ ، أو هما مستقلتان ، ولا يترك فيهما شيء ؟ وهو الصحيح عندي ، فلا يجوز تركهما عمداً ؛ لثبوت مسح النبي (صلى الله عليه وسلم) لهما والعفو عن الجاهل والناسي

وكذلك الشاهد عليه أداء الشهادة فرضاً ؛ فإذا شغله الذهاب إلى تأدية الشهادة عن معاشه ومعاش أهله ، وكان عليه في ذلك ضرر - فقد أجازوا له أخذ الكراء على ذلك .

وشبهوا بهذا الذين يقبرون الميت ، ويفسولونه ؛ إذا لم يكن لهم قوت ، وبغربهم الإشغال بأمر الميت - فلهم أن يأخذوا من ماله العوض .

وكذلك قالوا : في رجل تزوج امرأة ، فاختلف الزوج ، والولى في الصداق - قبل أن يدخل بها - قال الولى : زوجتها بمائة ، وقال الزوج : بخمسين ، فقيل : إن شاء الزوج سلم ما قال ولى المرأة ، أو المرأة ، وإن شاء سلم نصف ما أقر به من الصداق ، وطلقها ، وهذا ؛ إذا لم يكن معهم بينات على دعاويهم .

وقاسها أبو على على البيع ؛ إذا كانت السلعة في يد البائع ، وقال البائع للمشتري : بعتكها بعشرة دراهم ، وقال المشتري : اشتريتها بخمسة دراهم ؛ فإن لم يكن معها بينات ؛ فإن شاء المشتري أخذها بالعشرة ، وإن شاء تركها ، وهذا إذا لم يكن لهم بينات على دعاويهم .

وقال أبو محمد (رحمه الله) : اتفق علماءنا فيما تنهى إلينا عنهم : أن من لزمه فرض الحج والصلاة ، والزكاة ، والعتق ، والصدقة عن يمين حنثها ، ونذير وجب الوفاء عليه به .

وما كان من سائر الحقوق التي أمر الله بفعلها ، ولا خصم الأمور من

المخلوقين فيها مما هو أمين في أدائها ، ولم يؤدها ، ولا أوصى بها ؛ أنه لا يتعلق على الوارث - أداؤها ، ولا أداء شيء منها - كان الهالك تاركاً لذلك من طريق النسيان ، أو العمد .

واختلفوا فيه ؛ إذا أوصى بها ، أو أمر بإنفاذها ؛ فقال سليمان بن عثمان ، وغيره من الفقهاء : يجب إخراج ذلك من جملة المال ؛ لأنه واجب على الأمور إخراجها في أيام حياته من جملة المال ؛ فلا يجب زواله منه بعد الموت ، وسبيله سبيل سائر الحقوق المأمور بإخراجها من جملة المال ، وشبهوه بالدين الواجب على الهالك .

وقال موسى بن علي ، ومحمد بن محبوب ، وأبو معاوية ، وأبو المؤثر ، وغيرهم من الفقهاء : ما كان من هذه الحقوق التي ذكرناها - ترجع إلى الثلث إذا أوصى بها الميت ، لأن الدين يجب قضاؤه ، ولو لم يوص به ، وأما الأشياء التي ذكرناها : فلا يجب قضاؤها إلا إذا أوصى بها ، لاتفاقهم جميعاً على ذلك ولأن الدين لو قضى عنه في حياته - بغير أمره - لسقط عنه أداؤه ، وكذلك بعد وفاته باتفاق .

ولأن المريض إذا كان عليه دين وحج ، ولم يخلف وفاء لقضائهما - أنه يبدأ بالدين ، فيقضى ، ولو كان سبيلهما سبيل الدين لُصِرَ معه .

وفي بعض القول أنه يبدأ بالحج ، وبحقوق الله الواجبة قبل الدين ، وقول : إن حقوق الله وحقوق العباد تتزاحم ، ولا يقدم أحدهما على الآخر ، وقول : نقدم حقوق العباد على حقوق الله تعالى .

وكل هذه الأقاويل : يجعلون حقوق الناس من رأس المال .

وقيل : كل مسألة لم يخل الصواب فيها من أحد قولين . ففسد أحدهما لقيام الدليل على فساده - صح أن الحق في الآخر .

فصل :

وسئل أبو محمد « رحمه الله » عن القياس ، فقالوا : وهو أن يقاس الفرع على الأصل ، كما قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاذِلُّوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » فكل من القياس جلد قاذف المحصن من الرجال ؛ لاستواء العلة به .

وكذلك جاءت السنة فيمن أعتق حصة من عبد له فيه شريك - عتق العبد كله ، والقياس في الأمة إذا كانت بين شركاء ، فأعتق أحدهم نصيبه منها ، لأنها تعتق كلها ؛ لاستواء العلة في الأمة والعبد .

وكذلك جاءت السنة عن النبي (ﷺ) في امرأة مست فرجها ، وهي متوضئة - أنها تعيد طهرها ، فالقياس في الرجل إذا مس فرجه : أن يعيد طهره .

كذلك : في سؤر الفأر - من ذهب أنه من السباع ؛ فسؤره عنده نجس ، ومن ذهب أنه من الوحوش ، فسؤره - معه - طاهر ، وكذلك بعره .

وقال تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ » ، فعم بهذا الخطاب جميع الميثة ، وقال (ﷺ) : أحل لكم ميتهان : الجراد والسمك .

قفا للملحون باجتهادهم : أن كل دابة لا دم فيها كالجراد^(١) ، مثل :
المقرب ، والدبى ، والذباب ، والصرص^(٢) ، والذرة ، وما أشبهها - أن حكمه
الطهاوة كالجراد .

وكذلك القياس فى زرق الطير الذى يؤكل لحمه من أين كان فيه : نجس
وطاهر ، فالوحشى طاهر ، والأهلى نجس ، لأن طرح الدجاج معه مفسد ،
فكذلك الطير الأهلى - مفسد ؛ لاستواء علته بعله الدجاج .

والطير الذى يسميه بعض الناس : الصمصوف ، ويسميه بعضهم الغبير ،
وهو من المصافير ؛ يفرخ فى المساجد ، وفى البيوت ، وفى الثياب ، ولم نعلم
أن أحداً من المسلمين اجتنبه ، ولا قال : إنه مفسد ، ولا نجس ، فقا سوا عليه
ما كان وحشياً مثله ؛ لاستواء العلة ؛ لأن طرح الطير الوحشى طاهر .

وكذلك قال المسلمون : إن أقل الصداق أربعة دراهم ؛ قياساً على جواز
قطع يد السارق ؛ إذا سرق من حرز أربعة دراهم فصاعداً ، أو قيمتها ؛ لاستواء
العلة فى البضع . فهذا ومثله مما يجوز فيه القياس للقائسين من أهل العلم
بكتاب الله ، وسنة رسوله نبيه (ﷺ) ، وإجماع أهل العدل ، وأهل الدلم .
والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) فى نسخة : لادم لها

(٢) هو "صرصر المعروف ، وتسميه العامة الشرص .

القول الثامن

في الحجج ، ومن يكون حجة من العلماء ، وفي القياس أيضا

قال أبو سعيد (رحمه الله) : إن قول الواحد من علماء المسلمين حجة فيما أفتى به من الدين في أكثر القول ، وأن الواحد يقوم في الفتوى مقام الاثنين في أمر الدين ، وإذا قام مقام الاثنين : قام مقام الأربعة ، وإذا قام مقام الأربعة : قام مقام الأربعين ؛ وإذا قام مقام الأربعين : قام مقام ألف ، أو يزيدون ؛ وإذا قام مقام ألف ، أو يزيدون ، قام مقام أهل الأرض كلهم ، وكان هو الحجة عليهم ، إذ كان الحق في يده من الدين ، ولم يكن لأحد عليه حجة في الدين من جميع العالمين .

ولولا أن الحق والدين على هذا - ما كانت الحجة من الله تقوم ، وينقطع بها عذر الشاك فيها بالرسول الواحد إلى أهل الأرض كلهم ؛ ولو كان لا تقوم إلا بجماعة ؛ لكان ذلك أولى به النبيون والمرسلون .

ولو اعتل معتل برسالة هارون مع موسى (صلى الله عليهما) - ما كان له بذلك حجة ؛ لأن الحجة على كل أمة ما جاءهم به رسولهم من الحجة والشريعة .

وقد كان نبينا محمد (ﷺ) خاتم النبيين ، والمرسلين ، وناسخا لجميع شرائعهم ، وكان رسول الله (ﷺ) واحداً أرسله إلى الجن والإنس كافة ، وقامت الحجة به على جميعهم .

ولما موسى : سأل ربه أن يرسل معه أخاه هارون وزيراً ، وكان موسى -
هو الرسول إليهم ، والحجة عليهم ؛ لأنه لا تقوم الحجة على فرعون إلا بآثنتين
فالعالم المحقق حجة الله فما أفتى به من دين الله ، وليس لأحد أن يجهل
حجة الله ؛ إذا قامت عليه ، فإذا كان العالم الواحد حجة الله فما يسع جهله
على من قام به : فهو الحجة ، وإن لم يكن الواحد حجة ، فالآثنتان ليسا بحجة ،
وكذلك الأربعة ، والجماعة إلى ما لا يحصى .

لأن العالمين إذا اختلفا في الدين لم يكونا - جميعاً - بعالمين محققين ، ولم يكن
بذلك واحد منهما أن يكون هالكا في الدين ، كاذباً على رب العالمين في عقول
السامعين ؛ لاختلافهما من العالمين والجاهلين ، لأن الحق في الدين لا يكون
إلا مع واحد من المعبرين .

فلا يجوز أن يطلب معه غيره فما يصح في العقول ، أنه لا بد من أحد أمرين :
إما أن يقول مثل ما قال بلا زيادة ولا نقصان ، وإما أن يقول غير ما قال ؛
فيكون مخالفاً له في الدين في عقول العالمين ، لأن الدين لا يكون أبداً إلا مع
واحد من المختلفين ، ولا يحتمل في العقول إلا أن يكون أحدهما كاذباً على الله ،
ويمكن أن يكون أحدهما كاذباً ، والآخر صادقاً ، ولا يمكن أن يكونا جميعاً
صديقين : هذا من المحال .

والدين ما جاء به حكم من الكتاب أو السنة ، أو من الإجماع من
علماء المسلمين .

فإذا كان القول من العالم بأحد هؤلاء ، أو بما يشبه ذلك ، أو ما هو مثله ، فلا يجوز لغيره أن يقول بخلافه ، وهو الصادق على جميع من قال بخلافه؛ ولو خافه جميع أهل الأرض ؛ فهم الكاذبون في أصل الدين الذي أجمع عليه معاشر المسلمين ، وجميع أهل الاستقامة من الموحدين .

فصل :

وقيل مما كتب به أبو الحواري (رحمه الله) إلى أهل حضرموت : أن الذي فرق بين أموال أهل الشرك ، وأهل القبلة - السنن الماضية التي يهتدى بها ولآثار المتبعة ؛ التي يتعدي بها ؛ ليس لأحد فيها اختيار ، ولا رأى ، ولا قياس .

كما أن أهل الشرك من غير العرب - تنغم أموالهم ، وتسبى ذراريهم ، ولم العهد . والذمة .

وأما أهل الشرك من العرب فتغنم أموالهم ، ولا تسبى ذراريهم ، ولا لهم عهد ولا ذمة ، ولا يقبل منهم إلا الدخول في الإسلام ، أو القتل ، وكلا الفريقين مشركون .

لجاءت السنة ، والأثر عن رسول الله ﷺ ؛ فيبطل ها هنا الرأي والقياس .

قال الله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ؛ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » وكان الجلد على البكر مائة جلدة بكتاب الله ، وعلى الحصن الرجم بسنة رسول الله ﷺ ، وكلاهما زان نسخته زانيان .

وقال الله تعالى « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » ؛ فكان طلاق الحرة ثلاث تطليقات بكتاب الله ، وطلاق الأمة اثنتان في الأثر .

وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) : بلغنا عن النبی ﷺ : أنه حدّ على شرب الخمر أربعين جلدة ، وحدّ أبو بكر الصديق (رضی الله عنه) على شرب الخمر أربعين جلدة ، وحدّ عمر بن الخطاب (رضی الله عنه) على شرب الخمر ثمانين جلدة بعدها ، فروى عن الربيع (رحمه الله) أنه قال : مضت السنة ؛ من تركها هلك ، والمسلمون على ذلك إلى يومنا هذا : يحدون على الخمر ثمانين جلدة .

فلو أن إماما أحدّ على شرب الخمر أربعين جلدة ، وقال : هكذا فعل النبي (ﷺ) ، وأبو بكر (رضی الله عنه) من بعده - ما قبل منه ذلك .

وبلغنا عن النبي (ﷺ)^(١) : أنه لما وادع المشركين عام الحديبية ، وكعب الهدنة بينهم « من محمد بن عبد الله رسول الله (ﷺ) فقال المشركون - فيما بلغنا - : لو نعلم أنك رسول الله ما حاربناك ؛ فضرب النبي (ﷺ) على اسم الرسالة ، وكتب : من محمد بن عبد الله .

فلما وقعت المكاتبة بين علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان في الحكمين - كتب علي بن أبي طالب : من علي بن أبي طالب أمير المؤمنين إلى

(١) رواه البخارى وغيره .

معاوية بن أبي سفيان ، فكتب إليه معاوية بن أبي سفيان - لو نعلم أنك أمير المؤمنين ؛ لما حاربناك ، فدع عنك اسم الإمارة ، ونفكنا بالآباء .

فبلغنا أن ابن العباس أشار عليه بذلك ، وروى له ما فعل النبي (ﷺ) عام الحديبية في ترك اسم الرسالة ؛ لما كره للمشركون ذلك ، فترك على اسم الإمارة ، وكتب من علي بن أبي طالب إلى معاوية بن أبي سفيان .

فدنا بلغ ذلك المسلمين وصلوا إلى علي ، وأنكروا عليه ذلك ، وقالوا له : ما حملك على أن تخلع اسما سماك به المسلمون ؟ ولم يقلوا من ابن عباس ما أشار به عليه ، وفارقوا عليا على ذلك ؛ حتى رجع إلى اسم الإمارة .

وكذلك الإمام إذا حدث على شرب الخمر أربعين جلدة لم يقبل منه ، ولو اخرج بما فعل النبي (ﷺ) ؛ لأنه قد يجوز للنبي (ﷺ) ما لا يجوز لغيره من الناس ، ويجوز للناس ما لا يجوز للنبي (ﷺ) ؛ فقد أحل الله للنبي (ﷺ) هبة المرأة نفسها ، وحرم ذلك على غيره ، وحرم عليه الصلاة على المنافقين ، وحلت لغيره من الناس ، وحرم عليه الطلاق ، والاستبدال بنسائه ، وحل ذلك لغيره من الناس . وكل ذلك في كتاب الله تعالى . قال الله تعالى : « لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ، وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ؛ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ » .

وقال جل ذكره : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ؛ بِمَا أَقَامَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَبَنَاتِ عَمِّكَ ، وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ ، وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ، وَامْرَأَةً

مُؤْمِنَةً ، إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ؛ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ .

وقال الله تعالى عهد ذكره المنافقين : « وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ، وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ » ، وغير هذا مما يحل له ، ولم يحل لغيره من أمته ، والله أعلم .

فصل :

ومما يوجد عن أبي عبد الله (رحمه الله) في الذي يتزوج من المسلمين يهودية ، أو نصرانية ؛ هل يأكل مما تعمل له من الطعام ؟ قال : قد قيل : إذا غسلت كفيها ثم مجنت له مجينا ، أو حملت له طعاما - وهو ينظر إليها فلا بأس بأكله ، ما لم يحدث بكفيها عرق ، أو غيره ، وما خرج منها من رطوبة من عرق ، أو غيره - أفسد ما أصابه .

قيل له : كيف حلّ أكل الخبز من طعامهم ، وهم يعملونه رطباً ، ويعلمون ذلك ؟ قال : هكذا جاء الأثر ، والآثار لا يحمل على القياس .

وقيل : سأل سائل أبا عبيدة (رحمه الله) ، فقيل له : إن السمن يؤتى به من الأهواز من بلاد الجوس ، فلم جاز أن يشتري غير مضمون ؟ ولا يجوز أن يشتري الجبن إلا مضمونا ، فقال أبو عبيدة : هكذا جاء الأثر في الجبن ، ولم يجز ذلك في السمن .

ويوجد عن هاشم بن غيلان (رحمه الله) أنه قال في رجل أفطرو شهر رمضان متعمداً : أن عليه كفارة ، قضاء شهر ، والتوبة إلى الله تعالى من فعله . ولم يوجب

عليه كفارة ، ولا غيرها ، ولعله كان ممن لا يقول بالقياس ، لأن الناس أجمعوا على من وطأ في شهر رمضان متعمداً - أنه مفطر ، وعليه القضاء ، والكفارة .

وقال أكثر من قال بالقياس : من أكل أيضاً فعليه القضاء ، والكفارة ، لأنه مفطر ، كما أن المجامع مفطر .

ولما لم يوجب الكفارة هاشم بن غيلان رحمه الله ، وترك القياس في هذا الموضع ظناً أنه كان ممن لا يرى القياس

وقيل : فيمن وطأ امرأته في شهر رمضان نهاراً ، فإن عليه القضاء ، والكفارة فإن أفطر يوماً ثانياً وثالثاً - فليس عليه غير تلك الكفارة ، ما لم يكفرها .

فإن قال قائل : لم لم يحملوا لكل يوم كفارة ، واليوم الأول غير اليوم الثاني ؟ قيل له : إن الله جل ذكره ، جعل الكفارة زجراً لعباده ، وردعاً لهم ، ألا ترى إلى الحدود ، إذا اجتمعت من جنس واحد - أنها لا تتكرر على الجاني بل يقام عليه حد واحد ، إذا كان الفعل من جنس واحد ما لم يقم عليه الحد ، وإن عاد إلى الفعل بعد أن أقيم عليه الحد أعيد عليه حد ثان كما قلنا في الكفارة إذا كفرها ثم عاد إلى الإفطار لزمته كفارة ثانية .

فإن قال قائل : فإن لم يكفر ، حتى أفطر يوماً آخر من سنة أخرى ، هل تجزيه كفارة واحدة ؟ قيل له : لا ، لأن كل سنة فرض غير الفرض الأول ، وهو كالجنس الآخر ، لأن السنة الأولى غير السنة الثانية ، فصار الفعل فيهما كالنفس في الجنسين .

فإن قال : فإن المرأة التي وطأها غير المرأة الأولى التي وطأها أولا -
 قيل له : هذا كله وط، كما [أن] ذاك كله شهر واحد ، فإن قال : فإن اليوم
 الأول الذي أفطره غير اليوم الذي أفطره بعده ، وكل يوم منها فرض غير
 الفرض الأول ، قيل له : هذا كله كالحدود التي هي عقوبات مختلفة ، وإن
 كانت زجراً وردعا .

فصل :

وأما العلة : فهي المعنى الذي يطلب منه الدليل ، والدليل هو حجة الله على
 الخلق ، والحجة هي الحجة التي يحتاج بها الإنسان مع خصمه ، وهو فعله ، وإن
 يعدم صحة معرفة هذا ، وما يشا كله من ناصح نفسه ، واجتهدها ، ورغب إلى
 الله تعالى في إرشاده ، وطلب بتعليمه وجه الله تعالى وما التوفيق إلا بالله ، وهو
 العاصم ، والمتفضل على عباده وهو على هداية عبده قدير .



القول التاسع

في الفتيا ومن يجوز قبول فتياه

وقيل: لا يجوز الأخذ بفتيا قومنا ، ولا يجوز الأخذ بفتيا غير العدل الولي ، ويجوز الأخذ عن الثقة ، إذا رفع عن غيره من المسلمين ، وأمن على رفع ذلك وضبطه .

وإن كان الرجل من أهل الولاية ، معروفا بالصلاح ، والتزهد ، إلا أنه ليس من الفقهاء ، ومطالب العلم فإنه لا يجوز أن يؤخذ عنه العلم .

ولو كان من أهل الولاية ، إذا كان لا يضبط عن العلماء ما يسمعه منهم من دقيق العلم ، وخفيه ، لأنه إذا شهد اثنان من أهل هذه الصفة على أحد من المسلمين - بما يوجب منه البراءة فإن شهادتهما لا يجوز ، حتى يفسرا ما شهدا به .

ولم يكلف العلماء ذلك ، إذا شهدوا ، وتقبل شهادتهم على ذلك بغير تفسير .

ومن ابتلى بالسؤال عن أمر الحلال ، والحرام ، وكان يحفظ من الكتب وعرف ذلك أنه عن المسلمين ، أجابهم على ما عرف أنه الحق ، ولم يعرف عدلا ولأنه عن المسلمين ، فلا يجهم بما لا يعرف عدله ، وإن قال : وجدت في الأثر ، فليس لهم الأخذ بذلك ، إلا أن يقول : في آثار المسلمين .

والذى يقبل فتواه : هو العدل المعروف بالسير ، والصالح المنسوب إليه الفقه ،
وإن كان ثقة ، وليس له ولاية - فلا يقلد في الفتيا إلا أهل العلم من أهل العدالة ،
والموافقة لدين الإسلام .

وإن كان أحد من أهل الخلاف ثقة في دينه ، فلا يقبل منه ما رفع أهل
الفتوى من المسلمين ، فلا يصدق فيما يروى من الأخبار عن رسول الله (ﷺ)
إلا أن تقوم الحجة بصلحة ذلك ، لأنهم يستحلون محريف الكلام ليثبتوا به
مذاهبهم ، ولا يرفع خبراً يوجب تصويب مخالفيهم .

فصل :

عن الشيخ أبى سعيد (رحمه الله) : وأما القول في أنه لا يجوز لأحد أن
يأخذ بما في الأثر ، ولو صح أن ذلك من قول المسلمين من أهل البصر ، وذلك
معنا ، إذا كان ذلك باطلاً ، وأما إذا كان حقاً ، فالحق واجب الأخذ به .
والباطل في ذلك على وجوه : منه ما يكون القائل في ذلك الأثر محقاً ،
والتقابل منه ذلك على ما يوجد في الأثر عنه . بطلاً ؛ وذلك كلما خرج على وجه
التقليد في الأحكام لا في الشريعة في الإسلام في شهادة شهد بها على غيره ،
أو براءة تبرأ بها من غيره ، خصه ذلك بعلمه ، فأنفذ فيه الحق بحكمه ، وأشبهه
هذا ؛ مما هو مثله ، فذلك حائز له هو .

ولا يجوز لغيره أن يتبع أثره فيه ، ولا يقلده [في] ذلك ، ولو سمعه يشهد
ويبرأ مما جاز له أن يشهد بشهادته ، ولا يبرأ لبراءته ، إلا حتى يعلم كذبه ،
فالأثر أحرى ، وأجدر ألا يجوز الأخذ بذلك عنه فيه .

ومن ذلك ما يكون من نقل الشريعة ، والقول فيه في الدين ، كالقول في الباطل المأثور عن العالم المشهور ؛ أن يكون الباطل منه على هفوة ، أو زلة مخالفاً في ذلك الحق ، وبؤثر ذلك من قد عرفه وهو صحيح عنه ، وهو باطل في الأصل .

ولا يجوز قبول الباطل ، ولو سمعه السامع ينطق ذلك بلسانه ، وحصره بعيانه - ما جاز له أن يقبل منه ذلك الباطل المخالف للحق من كتاب الله أو من سفة نبيه ، أو من إجماع المحققين .

وقد يكون ذلك الباطل من العالم على وجهين :

أحدهما : أن يقصد إلى الدل في ذلك ؛ على علم منه بذلك الحق ، ويخطئ بغيره ، ولا ندلم أنه أخطأ بغيره ، وقد قال بالباطل الذي يعلم هو أنه باطل ؛ وإنما قصد إلى ضد الباطل ، وإلى إصابة الحق ؛ فلا خطأ على مسلم ، وقد يقال : عن النبي (ﷺ) أنه قال : « عُنِّيَ لَأُمِّيِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ »^(١) وهذا من الخطأ الذي عفى للمسلمين عنه ؛ فالفائل في هذا على هذا الوجه معيب عند الله في دينه ، لا تبعه عليه إلا أن يعلم ، فيرجع عن ذلك ، والتقابل منه ذلك ، والعامل به مبطل لا عذر له في ذلك أن يقبله من أثر ، ولا عن سماع له ، وبصر ، ولا عن صحيح سريرة .

(١) الحديث في رواية رفع عن أمي النخ رواه الطبراني عن ثوبان ؛ وتامه : وما استكروها

ووجه آخر : أَيْكون القائل يقصد إلى ذلك القول الذى قال له على أنه يعنيه حق فيما يوهه، وظن أنه قد علمه ، أو سمعه، أو نقله ، أو نبأه على ذلك ؛ فقال بذلك الباطل ؛ فوافق في ذلك ما خالف فيه الكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ فهو هالك بذلك ، لا عذر له فى ذلك ، ولا يجوز أيضاً قول ذلك عنه ، ولا يخرج هذا إلا على وجه الخاص فى الباطل ، لا فى الحق .

ولا يجوز فى ذلك القول ؛ أن يقول قائل : لا يجوز قبول الحق فى الأثر ، وإنما هو لا يجوز لأحد أن يقبل الباطل ، ولا يجوز لأحد أن يأخذ بما فى الأثر من الباطل .

ولو قال قائل : لا يجوز أن يؤخذ بما فى كتاب الله تبارك وتعالى - لجاز ذلك على ظاهر الكلام - فى أحكام الخاص والعام ؛ لأن فى كتاب الله : المنسوخ الذى لا يجوز الأخذ به ، ولا العمل به ، وفى كتاب الله : المتشابه الذى لا يجوز أن يعمل به على ظاهره - إلا بالتأويل ، وفى كتاب الله : الخاص الذى لا يجوز أن يحمل على العام ، وفى كتاب الله : العام الذى لا يجوز أن يحمل على الخاص ، وكذلك فى سنة رسول الله (ﷺ) : النسخ ، والمنسوخ ، والخاص والعام .

ولا يجوز أن بوضع شيء من الأمور إلا فى موضعه ؛ كذلك لا يجوز لأحد أن يأخذ بما فى الأثر من الباطل : الذى هو فى حكم دين الله الأخذ به باطل ؛ كان عند الله فى علمه ثابتاً أو زائلاً ، حقا عند الله أو باطلا .

كما أن موسى (عليه السلام) اتبع الخضر (عليه الرضوان) ؛ ليعلمه بما

علمه الله رشداً ، وكان الخضر عند موسى (عليهما السلام) من أهل الهدى الراشدين السعداء ، فأمضى الخضر من أحكام الله ، وعلم غيبه - ما لم يطلع عليه موسى ؛ فأذكر عليه ذلك موسى ؛ إذ كان ذلك في الحكم عند موسى منكراً ، ولم يكن بلغ من ذلك علماً ، ولا خبراً ، وكان الخضر (عليه السلام) لذلك عالماً مبصراً . فلو اتبع موسى الخضر على ما قد جاز للخضر خاصة - ما وسعه ذلك عند الله في حكم الدين ؛ لأنه أتى ما هو عليه محجور في الحكم .

وكان الخضر (عليه السلام) في أفعاله تلك محققاً ، وكان موسى (عليه السلام) في إنكاره ذلك محققاً ، ولم يكن لموسى أن يخطئ الخضر فيما أتاه ؛ ولكن ينكر عليه أن يظهر ما أتاه من المحجورات عنده في حكم دينه الذي تعبد به ، ولم يكن ليعمل كفعله ، ولا يعمل كأعماله ؛ حتى يحدث لموسى في ذلك علم ؛ كما حدث للخضر (عليهما السلام) ، والقول في هذا بين واضح إن شاء الله .

فكل ما أثر في الكتب : فهو أثر ، والحق منه حق ، والباطل منه باطل ، والصدق منه صدق ، والكذب منه كذب .

لا يجوز قبول الباطل من الكتب ؛ كما لا يجوز قبول الباطل من الكلام المسموع ، ولا يجوز رد الحق من الكلام المسموع ، ولا يجوز الشك فيما لا يجوز الشك فيه ؛ مما يسع جهله ، كما لا يجوز الشك فيه مما لا يسع جهله ، ولا يجوز رد الحق منه كما لا يجوز الشك فيه فيما لا يسمع من الخبر المسموع وأصل ذلك ، وأثبتته ، وأقواه - ما صح من تنزيل الله تبارك وتعالى على أنبيائه ورسله

صحفاً مكتوبة ، وألواحاً ؛ فكان ذلك حجة عليهم ولهم على قومهم ، وقام ذلك مقام الخبر فيما قطع به عذر من جهله ، وهدى الله برحمته من قبله .

كما كان الوحي خبراً بغير كتاب حجة ؛ بل قد احتج المشركون على النبي (ﷺ) ، ولم يكن لهم بتلك حجة ؛ ولكن ، لما جاءهم بما لم يأت به الرسل من قبله إلا بما شاء الله ؛ فقال [وا] : « لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ - وهم أهل الكتاب - حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ؛ فَأَوْحَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ يَصْبِرْ ؛ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ اللَّهُ : « إِيْتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا ، أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ ؛ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » .

فما وجد في الأثر من حق - كان أقوى حجة من الخبر ، لأن الأثر ؛ إذا صح صح بالإجماع عليه ، فوجدنا الله قد قطع العذر بالكتاب ؛ كما قطعه بالوحي ، وهدى بالكتاب كما هدى بالوحي . ومن ذلك ما صح من كتاب الله تبارك وتعالى : أنه قد انقطعت حجة بالقيس وقومها بما ورد عليهم من كتاب في منقار طائر ، أو في عنقه ؛ إلا أنه هو النوصل له ، والملقى له إليهم ، وما صح من سليمان (صلوات الله عليه) في كتابه لهم : « إِنَّهُ مِّنْ سُلَيْمَانَ ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىَّ ، وَأَنْتَوْنِي مُسْلِمِينَ » ؛ فكان ذلك حجة عليهم من سليمان (عليه السلام) ، وقطعاً لعذرهم .

ومن ذلك : قوله الله مخبراً عن سليمان ، أنه قال : « يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ » ؟ ؛ فكان هذا دليلاً على أنه قد استحل غنيمة المرش ؛ بقيام الحجة ، وقطع العذر بكتاب الطائر .

ومن ذلك : مالا نعلم أن أحدا ينكره - أن النبي (ﷺ) كان يحتج بالكتاب على يد رجل على أهل الأمصار ، والقرى ، والأقطار ؛ فنقوم بذلك لهم وعليهم الحجة من أثر قامت له الحجة .

وكذلك سائر أئمة العدل ، وكذلك الكتاب بإففاذ الأحكام من الإمام إلى الإمام ، ومن الإمام إلى القاضي ، والوالى ، أو القاضى إلى الوالى ، أو الوالى إلى القاضى - حجة ، وتقوم مقام الخبر .

ولو أخبر الذى فى يده الكتاب - إذا كان ثقة - مازاد على ما فى الكتاب بما هو حجة من الحق فى موضع الحجة ، وأنه يقوم مقام الخبر ، وهذا بما لا تُحصى فيه الحجج .

ثم قال : ما عرفنا من قوله : أنه لا يؤخذ بما فى الأثر إلا من عرف عدله ، فهاسبحان الله ؛ فإذا كان قد عرف هذا من قوله ؛ فلا يجوز أن يؤخذ بمحدود المنطق إن كان صدقا ، أو صوابا ، أو خارجا على الصواب .

فهينئذى أنه ؛ إذا عرف من قول أحد ومذهبه شيئا ، ثم سمع عنه غير ذلك أن يحسن به الظن ؛ فإنه قد يجوز أن يتكلم المتكلم على وجه المذاكرة ، والمناظرة ، والاستخبار ، والكشف عن الحجة ، والمساءلة لطلاب الفائدة .

وقد يحقق الواحد من المحققين حجة من حجج المبطلين ، وبناظر عليها ؛ إذا كان قد عرف غير ذلك ، فلا يكون ذلك مأخوذا به ؛ بل فى ذلك المدح ؛ إذا أبصر حجة المخالفين له وأقوا بلهم .

وقد بلعنا : أن بعض أهل الاستقامة ، يناظره بعض أهل العلم على الأديان في الخلاف ؛ حتى يفلج عليه ، ويقول له : لو كنت أعلم أنك على هذا لبرئت منك ، ولم يبرأ منه ؟ وقد ناظره على دين أهل الخلاف ، وأقام عليه حجة أهل الخلاف للدين ؛ فهذا معنا ؛ لو كانت هنالك سلامة صدور لما يراد به من تلك الأمور أن يكون هذا الكلام يصلح بعضه بعضا ، ويوافق بعضه بعضا ، [إذ] لو كان باطلا ؛ لوجدنا فيه اختلافا كثيرا .

وأما القول في أنه لا يؤخذ بما في الأثر إلا من عرف عدله : فذلك خاص للمعنيين .

فمعنى على وجه التوقيف عن الأمر ؛ أن لا يقبل حتى يعرف عدله .
ويبصر عدله أن يكون هو عدلا في أصل دين الله ، ويشرح له صدره ، ويطمئن إليه قلبه ، وذلك : معنى أبصر عدله ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول : « فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ » ، « وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ » .
وسئل بعض الفقهاء : أيهلك من يأخذ بالرخص عند الضرورة ؟ قال : لا يهلك وهو واسع له ؛ إذا أخذ ببعض الأقاويل عند الاضطرار إلى ذلك ، وقيل (١) : إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه .

وقال : إذا جاء في المسألة اختلاف ، وأخذ فيها أحد بقول من أقاويل المسلمين ، واهل به ، وهو له بصر ، وتمييز ، وتحرى العدل في ذلك ، ورآه أقرب شها بكتاب الله ، أو سنة رسوله محمد (ﷺ) ، أو إجماع المهتدين من الأمة - فجأزله ذلك

(١) هذا حديث رواه أحمد ، والبيهقي عن ابن عمر ، ورواه الطحاوي عن ابن عباس ، وعن ابن مسعود ، ولفظه عندهم : « إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » . م .

وأما سائر المسلمين غير العلماء فاختلاف المسلمين لهم رحمة ، وجائز لهم أن يتمسكوا بقول من أقوال المسلمين ما لم يحكم عليهم حاكم من حكام المسلمين ممن يجوز جبره للرعية على الحكم بخلافه ؛ فلا يجوز خلاف ما حكم به الحاكم .

فصل :

قال أبو سعيد : إذا أفتى العالم بشيء يعلم الأصل فيه ؛ فزلت لسانه في فتياءه ، يخالف الحق - أنه لا يسمع المفتي [له] أن يعمل بما أفتاه العالم من الباطل ، ولو لم يعلم أنه باطل ؛ فإن مات وهو على ذلك الباطل الذي يخالف الكتاب ، والسنة ، والإجماع - فهو هالك ، ولا إثم على العالم في ذلك .

وإن كان المفتي لا يعرف الأصل ؛ فتحرى في فتياءه الصواب ، وأفتى ، وخاف الكتاب والسنة والإجماع فافتى ، والمفتي [له] - هالكان كلاهما ، وإن وافق قولاً من أقوال المسلمين مما يجوز فيه الرأي - فالمفتي سالم إذا وافق الحق ، والمفتي [له] بعض عذره ؛ لأنه وافق الحق .

وبعض رآه آثماً ؛ لأنه تكلم في الإسلام بغير علم ؛ لقول الله تعالى : « كَبُرَ مَقْعًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا عَلَى مَا لَا تَعْلَمُونَ » . والمفتي إن أفتاه هذا العالم بالأصول ، يخالف الحق المجتمع عليه ؛ فلا يجوز أن يعمل بالباطل ، ولو اعتقد السؤال عما يلزمه .

وإن هو عمل بما يفتي ، وهو معتقد السؤال ؛ فلم يزل على ذلك يعمل بما يفتي ، ويسأل حتى مات قبل أن يذيب الحق ، فإذا دان بأداء ما يلزمه في ذلك ، وتاب في الجملة من جميع ما خالف فيه رضا الله ؛ ومن جميع ذنوبه .

وهو دائن بالسؤال عن جميع ما يلزمه في جملة دين الله ، وهو بما يفتى به على غير قصد منه إلى ركوب الباطل ؛ إلا لسبب الفقيا - وأظن أنه عسى أن يكون كذلك - وهو معتقد للسؤال عما يلزمه ؛ فلا أقول : إنه هالك ، وإن حسن في عقله خلاف ما يفتى به ، وهو إلى الحق أقرب ؛ إلا أنه باطل في الأصل - فليس له أن يميل بالباطل على حال من حجة عقل ، ولا قول معين .

فصل :

وسئل محبوب^(١) : هل بين المسلمين اختلاف في الحلال والحرام؟ فقال :-
أما كل ما جاء في كتاب الله - تحليله - أو تحريمه - فليس بينهم فيه اختلاف ، واختلفوا في أشياء : فقال بعضهم قولاً ، وقال آخرون غير قولهم ، وهم يتولى بعضهم بعضاً ، ولا يخطئ ، بعضهم بعضاً ؛ وذلك ما يجوز فيه الاختلاف .

وكل منهم يتعلق بأصل يبنى عليه ، وينتهي إليه ، فمن عرف تأويل الأقاويل ، وتمييزها ، وأحسنها ، وأعد لها كان عليه التحري في ذلك من نفسه إذا بلغت إليه معرفته ، وأحب استعمالها ، أو استعمال شيئاً منها .

(١) محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي ، وسيف من فرسان النبي صلى الله عليه وسلم - كذا في التواريخ العمالية - وهم أهل بيت هلم ، وفنه ، وفضل .
ومحبوب أحد تلامذة جابر ، وأبو عبيدة ، وكان ربيب الربيع بن حبيب صاحب السند : لم ألق على تاريخ وفاته ، وعنده أولاد علماء مشاهير منهم محمد ، وعبد ، ومن أولاد محمد : بشر ، وعبد الله ، ومن أولاد عبد الله سعيد الإمام ، وبينهم يسمى : بيت آل الرحيل ، ولهم عقب موجود إلى اليوم بصغار .

وإن لم يبين له ذلك منها - شاور من بحضرته ، ومن قدر عليه من أهل العلم من أهل دعوته في ذلك ؛ حتى يدخل به لم ويبان .

فإن عدم ذلك من المعبرين له ممن يأمنه على عبارة ذلك ؛ فعمل به إلى أن يتبين له غير ذلك ، فعلى هذا يكون حاله إن شاء الله .

فتى ما لقي من هو أهل منه بعبارة ذلك وتفسيره ، وقسر له ذلك ، وبأن له عدل ما فسر رجع إلى ما فسر له بما قد بان له صوابه ، من غير تخطئة منه لنفسه ، أو من قد عمل بقوله .

وهذا سبيله مما يلزمه لنفسه في جميع ما يختلف فيه بالرأى : من ولاية ، أو براة ، أو صلاة ، أو صيام أو حج ، أو زكاة ، أو نكاح ، أو طلاق ، وجميع ما يلزمه في دينه في ذات نفسه ، وكذلك : إن صار إلى منزلة - احتاج إليه فيها غيره : فتكون دلالاته لغيره على سبيل ما يحتذى لنفسه .

وأرجو أن يهجم الله به على الصواب ؛ إذا استعجب له ، وتاب ، وتوكل عليه في جميع الأسباب ، واستعمل الاجتهاد ، بما يغ ما يقدر عليه من جميع ما وقع عليه من أمر نفسه ، وغيره .

ومن كتاب المعبر ، وقيل في خطأ العالم الذي يجوز له ؛ أن يفتى بالرأى : مرفوع عنه ، وصوابه مأجور عليه .

ولا يسه أحد أن يفتى بالرأى إلا من علم ما في كتاب الله - تعالى - ، وسنة نبيه ، وآثار أئمة العدل ، وقيل : من أفتى برأيه فأخطأ - وليس هو ممن يجوز له الرأي - يضمن .

وقال أبو سعيد (رحمة الله) : قد اعتبرنا مبادئ هذه الآثار ، فوجدناها صحيحة محكمة من الأخبار ؛ إلا أنها مجملة غير مفسرة ، وتشتمل عليها معاني الخالص والمأم ، ويحتاج الناظر فيها إلى تفسير معانيها ، فأجبنا أن نذكر من ذلك ما ففتح الله منها .

وأما قوله خطأ العالم الذي يجوز له أن يفتى بالرأى : مرفوع عنه ، وصوابه مأجور عليه فمضى هذا : أن الخطأ على ضربين : خطأ ضلال - وهو أن يقول بالرأى فيما لا يجوز فيه الرأي ؛ مما جاء فيه حكم من كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ، أو إجماع أئمة ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا قال : بشيء من هذا برأيه مما يخالفه - ولو كان ممن يجوز له أن يقول بالرأى ، فأخطأ فيه - فهو هالك ضال فيما قال ؛ لأنه قال بالرأى في غير موضع الرأي ، وليس برفوع عنه خطؤه ، بل آثم في ذلك ، ضامن ظالم ، وإن قال بالرأى في موضع الرأي - وهو ممن يجوز له القول بالرأى ، باجتهاده بالرأى ، فوافق الصواب - كان مأجوراً مصيباً وإن كان خالف الصواب باجتهاد رأيه - وهو من أهل ذلك - كان معذوراً من الحق قريباً ، لا فرق بينه وبين من أصاب الحق على الحقيقة الذي طلبه ؛ كما لا فرق بين من تحرى القبلة عند من عدم معرفتها بالعين ، أو بالشواهد الدالة عليها فتحرى القبلة ، وأدى اللزوم من الصلاة ، ومعه غيره يتحرون ذلك مثله ، كل منهم يجتهد رأيه ، فأصاب بعض وجه القبلة باجتهاد ، وأخطأ بعضهم ، وصلوا الصلاة على ذلك ، ففي الإجماع أنهم مسلمون متفقون غير مفترقين ، وفي تعقب ذلك : إذا كان أحدهما أخطأ وجه ما أراد باجتهاده ؛ ففي أكثر ما قيل عندنا : أنه لا يبدل عايهم جميعاً ، وأنهم كلهم سواء في الفعل ، وفي العقوبة .

وقد قيل - ولا أعلم صحيحاً من قول أصحابنا - : أن على الخطيئ منهم
البدل ؛ إذا علم ذلك ، ولا يبعد ذلك إلا شيئاً يلحق معانيها .

وأما التارك للقبلة للدلائل الظاهرة للمصلحة باجتهاده إلى غير القبلة بهوى ،
أو بمعنى ، ولو ظن أن ذلك يجوز له ؛ إذا رأى من هو مثله - في بقعته - يصلى
إلى مثل ذلك ؛ فلا عذر له ولا نعمة عين .

وكذلك القائل : بالرأى في غير موضع الرأى ؛ فإذا قال : بالرأى في الدين ؛
فقد خالف معنى الرأى ، وليس ذلك معنى وجه الرأى ؛ وإنما هو يخالف في الدين
فافهم معانى الرأى من معنى الدين ؛ فإنه لا يجوز الرأى في الدين ، ولا الدين
في الرأى ، وذلك خارج من التسمية ، ومن النعنى ، والرأى حكمه : ما عدا الدين
والدين حكمه : ما عدا الرأى .

ومن أخذ بقول أحد من أهل العلم من المسلمين ، بقدر أن يراه عدلاً
أو يتعمده ، وهو لا يبعد مواضع الأعدل فأرجو أنه لا يضيق عليه .

وإذا ثبت معنى الضرورة ، وجواز الرخصة بشيء من دين الله ؛ فقد يخرج
معنى قولهم : - من الاختلاف - أن من قبل الرخصة على معنى الشكر لها ،
كان كمن اجتهد في الأخذ بالتشديد في دين الله ؛ ما لم يحمل على نفسه في ذلك
ضرورة ؛ فإنه مصروف ، وقبول الرخصة على هذا أفضل .

وأما من قال : إنه لا يسع أحداً ؛ أن يفتى بالرأى ؛ إلا من علم ما في كتاب
الله ، وسنة رسوله ، وآثار أئمة العدا - فهو صحيح عندنا ؛ وذلك أنه لا يجوز
القول بالرأى في شيء ؛ إلا أن يكون عالماً بأصول الدين فيه .

وأصول الدين : ما جاء في كتاب الله ، أو سنة رسوله ، أو إجماع المهتدين من الأمة في كل وقت ، وزمان .

فن علم في شيء من الأمور من فن من فنون العلم ، أو باب من أبوابه ، أو في شيء منه بعينه حكم بما جاء فيه من الكتاب ، والسنة ، وإجماع المهتدين من الأمة ، وهو عالم في ذلك الشيء .

فإذا أبصر وجه الرأي ، والقول بالرأى فيه ، واهتدى له - كان فقيها فيه ، وعالما به ، وكان من أهل الرأي فيه .

كما كان غيره من العلماء فيما هو أكثر منه من الفنين والثلاثة ، والهابين والثلاثة : بل هو أقوى فيه ، وفي بابه ، وفي معناه - إذا كان عالما به - من الفنين ، والثلاثة . والأربعة . ولو كان العالم لا يكون عالما ؛ حتى يحيط بجميع فنون العلم لسكان هذا محالا ، والمحال ضلال ؛ إلا أن يكون عالما ، وقد ثبت حكم العلماء ، أو أن يكون يثبت أن أحدا يحيط بالعالم ، وهذا كله لا يجوز .

والثابت جائز أن يكون من علم شيئا كان عالما به ، وجاز له فيه ما يجوز للعالم به : من حفظ ، أو قياس ، أو رأى .

كما أنه : لو علم عالم فنونا كثيرة ، وأشياء كثيرة من العلم ؛ حفظا ، ودراسة من الأشياء - لم يعلمه - وعلمه غيره ؛ حفظا ، ودراسة من الغيبات : ما جاز أن يقال : إن ذلك العالم عالم بهذا الذي لم يعلمه ، وما جاز أن يقال : إن هذا العالم به غير عالم به ، وهذا من المحال .

وقريبا في المعاني : ولا يجوز نفي الصحيح ، ولا إثبات المعلوم ، ولو جاز هذا - لجاز أن يسمى صانعا لشيء من الصنائع ؛ حتى يحيط بتلك الصنعة كلها ، وإن ذلك يجوز أن يسمى صانعا من جميع الصناعات مثل : الحداد ، والصائغ ، والنساج ، والحجام ، والطبيب ، وأشباههم ، وقد ثبت هؤلاء كلهم اسم الصنعة ؛ لمعرفة شيء منها - ولو لم يحيطوا بجميع الصنائع - .

وكذلك التاجر يلحقه اسم العاجر ؛ إذا اتجر ولو في شيء واحد ، - ولو لم يجمع فنون التجارة - كذلك .

كذلك : العالم بالشيء من الأشياء يلحقه اسم العلم به ؛ فإن خص بالتسمية جاز وإن أطلق عليه اسم العلم : في معنى ما أريد من العلم فيه وبه - جاز ذلك ؛ لمعنى ما ذكرنا من عدم الإحاطة بجميع العلم .
والمعنى ثبوت اسم العلم على غير اسم الإحاطة ، والقول في ذلك يتسع ، ومن دون هذا كفاية إن شاء الله .

فصل :

سئل عهد الله بن محمد بن إبراهيم السموأل : هل يجوز الرجل أن يأخذ بجميع ما يجده في الكتب ؟ قال : فيه اختلاف بين قيل : لا يجوز إلا من عرف عدله ، وقيل : يجوز ، ولو لم يعرف عدل المسألة ، وقيل : إذا وجد المسألة في ثلاثة مواضع - جاز .

وقال : إن كان في المسألة اختلاف ؛ فقوا : يجوز له الأخذ بالرخصة ، وقول :

إن كان يعرف عدل الأقاويل - محترى الأعدل منها عنده، وإذا لم يعرف الأعدل منها - أخذ بما أراد.

وقول : عليه أن يعرف الأعدل من الأقاويل ، ويكون فيها كابن عباس؛ وإلا هلك ، قال : من أخذ بقول من أقاويل المسلمين فهو سالم .

فصل :

وأما الضمان على من أنقى - وهو لا يجوز له القول في الرأي - فأخطأ ، هذا معناه : إن كان أراد العبارة لما علمه ، ولا يشك فيه ، فأخطأ بغيره من لفظه .

فخطأ هذا كخطأ العالم الذي يجوز له أن يقول : الرأي ، فقال به ، فأخطأ - بل هذا أبين عذرا ، وأثبت حجة ؛ لأنه قصد إلى معروف بيمينه ، فأخطأ بغيره .

وإن خالف بذلك الدين ؛ فلا إثم عليه ، وذلك : كالذي يعلم أن ميراث الأم مع الأولاد - السدس ، ولا مع غير الأولاد - الثلث ، فنزل به حكم ، أو فتيا يجب فيه للأُم - السدس ، فجعل لها الثلث ، قصدا منه إلى السدس ، وإلى علمه الذي معه لاشك فيه .

ولو نسي معنى ما خوطب به ، أو أخطأ لسانه بالكلام بغير ما أراد من اللفظ - فهذا معذور سالم لا إثم عليه ولا ضمان .

وأما الخطأ الذى لا يسهه أن يكون قد حفظ ، وعلم أن للأُم مع الأولاد -
السدس، ولم يحفظ كم لها مع غير الأولاد، والإخوة ؛ فجعل لها مع غير الإخوة -
السدس؛ إذ قد عرف ذلك مجلا من حكمها، أو جعل لها مع الأولاد ، والإخوة -
الثالث ؛ إذ قد علم ، وحفظ أن لها الثالث مع غير الإخوة ، والأولاد .

وكذلك فى الزوجين : حفظ أن للزوج - الرابع مع الأولاد ، فجعل له الرابع
مع غير الأولاد ؛ فهذا حفظ لا ينفعه ، ولا عذر له فى ذلك الذى خالف فيه
الأصل .

كما خالف من أفتى بالرأى فى الدين الأصل ، وكما خالف من قال بالدين
فى الرأى الأصل ، وكذلك أمثال هذا .

فملى من أخطأ الخطأ الذى يجوز له فيه السعة ؛ إذا علم بخطئه - أن يعلم
من أفتاه بالخطأ أنه قد أخطأ ، وأن الحق غير هذا ، ولا خروج عليه فى طلب
الملقى ؛ ولكن يرسل إليه ، ويكتب إليه ؛ إن قدر على مثل ذلك .

وأما من خالف الدين بفتيا ، أو حكم بما لا يسهه ، ولا يعذر فيه - فعناه :
أن عليه الخروج فى طلب المخرج ؛ بما يلزمه من إعلام ذلك ، ومن ضمانه ؛
إذا قدر على الخروج - كما يقدر من وجب عليه الحج : من صحة البدن ، وأمان
الطريق ، والزاد ، والراحلة .

وقيل : إن الملقى ؛ إذا خالف الحق الذى لا يعذر فيه عالم ولا ضعيف ،
فألتف بفتواه مالا ، أو تعلق عليه شيء يرجب الضمان - أن عليه الضمان .

وأما العالم - فلا ضمان عليه في خطئه الذي يعذر به ؛ مما قد وصفنا ، أشبهه ، وكذلك الضعيف ؛ إذا أفتى على وجه ما : يكون له العذر في الخطأ ، فلا ضمان عليه ، ولا إثم .

وأما الجاهل الذي يعرف بالجهل ، وليس هو بمن يؤتمن على العلم ، ولا هو من أهله ؛ إذا أفتى بما يخالف فيه الحق ؛ بما يجوز في الرأي ، وهو مخالف لأحكام الدين ؛ فقال فيه بجهله - ولو لم يعتمد في ذلك شيئاً من الحق - فهو ظالم آثم بقوله بخلاف الحق بجهل ، أو بعلم ، ولا أعلم عليه - بعد التوبة - ضماناً ؛ لأنه ليس من الدالين على الحق . وإن قال في ذلك بجهله قصداً منه إلى الحق ، على ما يظن أنه واسع له ، فوافق الحق في دين ، أو رأى فيما يسمع فيه الرأي - فهو سالم ؛ ولا إثم عليه ؛ إذا قصد إلى الحق على ما يظن أنه واسع له ، فوافق الحق الذي يجوز له فيه القول لمن علمه . ولعل بعضاً يقول : إنه لا توبة عليه ؛ إذا وافق الحق ، وكان قصده إليه ؛ على ما يرجو ويظن أنه واسع له .

وأما ضمانه : فلا أعلم أحداً يقول بذلك ؛ إذا كان من الجاهل الذين لا يؤتمنون ولا يعرفون بالعلم .

وأما : إذا كان من الضعفاء ؛ الذين لا يؤتمنون على العلم ، وكان منهم من الفتيا ما يخالفون فيه الدين ، ولا يخرج في الرأي ، ولا في الدين ؛ بلا وجه عذر من خطأ يخرج على ما وصفنا ، وما يشبهه لعالم ، أو ضعيف ، وهما سواء ؛ إذا خالفوا الحق فيما لا يسمعهما ، ولا يكون لهما في الخطأ عذر ؛ كما وصفنا ، أم ما يشبهه من عذر العالم ، أو الضعيف .

واختلاف في ضماهما :

قول : عليهما الضمان ؛ لأن المقتى بمنزلة الدليل ، والدال ضامن ،
ولو لم يفعل بيده .

وبعض يقول : ليس عليهما ضمان ؛ لانهما إنما هما دالان على القول الذي به
أُتلف من قبل غيرهما ؛ وكانت تلك الدلالة معجورة ؛ على القابل أن يقبلها ،
ولم يكن الدال دل على شيء بعينه ، ولا أمر بإتلافه - فلا ضمان عليه . وهذا
يشبه مذاهب أصحابنا .

وللعالم أن يبصر الرأي في الخطأ فيما أخطأ به في حفظه ، ومعرفة بالشئ
بعينه - ما للضعيف في مثل ذلك .

وليس للضعيف في الرأي ، إذا لم ينزل بمنزلة الرأي في الخطأ - ما للعالم
الذي يجوز له القول بالرأي ؛ لأنه قد خالف الأصل الذي ليس فيه حجة .

وقال عثمان بن أبي عبد الله الأصم (رحمه الله) : إذا تنازع الفقهاء
ذوو الرأي من المسلمين في شيء من الحلال ، والحرام - نفذوا بأيه شئتم .

وإذا كان الاختلاف في حكم الحادثة بالرأي - لم يجز لسلك فريق من أهل
الرأي أن يخطئ صاحبه ، ولا يبرأ منه على خلافه في رأيه الذي قد حكم به
في الحادثة لأن المسلمين قالوا : من نصب رأيه ديناً ، ثم برىء ممن خالفه عليه
- فقد ضل ، ومن نصب رأيه ديناً ، وادعاه على الله - فقد كذب على الله ؛

لأن الله تعالى ؛ إذا تقدم في حكم - لم يجعل للعباد فيه الخيار ، وإذا تركهم واجتهاد الرأي : جاز الاختلاف فيه بالرأى ، وكان كل مؤتمنا على رأيه ، واجتهاده ؛ إذا كان من أهل الرأى ، والاجتهاد - والله أعلم .

وقال سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح (رحمه الله) : ولا يجوز تخطئة أحد من المختلفين بالرأى من علماء المسلمين ؛ بل يلزم ، ويجوز ، ونحب ولاية جميعهم .

وعلى العلماء المختلفين بالرأى : أن يقول بعضهم بـمضا ؛ ولو تضادوا جملة بالرأى :

مثل : أن يحمل أحدهم بالرأى شيئا ، ويحرمه آخر بالرأى ، ويقول أحدهم بالرأى ، ويبرأ أحدهم بالرأى ؛ ويبرأ آخر ، وما أشبه ذلك .

فمن عمل بقول من أقاويل المسلمين ، أو أخذ به ؛ فقد عمل بالحق ، وقال : بالصدق ، ولا تجوز تخطئته ، فمن خطأه في ذلك برأى ، أو بدين ؛ فقد خالف الحق ، ووجبت البراءة منه بالدين في موضع أحكام الرأى .

ومن حكم بحكم الدين في موضع أحكام الرأى ، أو حكم بحكم الرأى في موضع أحكام الدين - فقد خالف - هو - بذلك أحكام الدين ، وكان من الضالين الفاسقين ؛ لأنه أصل ، والرأى أصل ، وكل أصل على حاله ، ولا يجوز أن ينتقل حكم واحد منها إلى الآخر برأى ، ولا بدين ، بهمل ، ولا بعلم والله أعلم .

وقيل : إذا كانت الحادثة في الدين من الأصول المنصوص عليها من الكتاب ، أو السنة ، أو إجماع الأمة - كان الاختلاف بين الفقهاء خلعاً منهم لبعضهم [ب] بعض ، وبراءة وتضليلاً ، وكان الحق في واحد ، ومن خالفه كان ضالاً .

وإن كانت الحادثة مما يجوز القول فيها بالرأى ، ووكل الفقهاء فيه إلى عقولهم ، واجتهاد رأيهم ؛ فما ليس عليه نص من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع - جاز لكل منهم أن يجتهد [ب] رأيه ، ويتجرى الصواب في حكمها .

فإذا اجتهد ، وناصح نفسه في حكم الحادثة ، وظن كل واحد منهم : أنه أصاب أمر الله تعالى في حكمها ، وحكم له بذلك ، وحكم له بالثواب على اجتهدائه ، ومبلغ علمه ، لا يجوز لهم تخطئة بعضهم لبعض - وهم بعد الاختلاف على ما كانوا عليه قبل الاختلاف عند بعضهم بعض .

واختلاف المسلمين في الفروع رحمة ، وفي الأصول تعة .

وليس للعالم أن يتجرى في الرأي ؛ إلا ما يرى أنه هو الصواب ، ويرجو أنه أقرب إلى الحق ، ومن لا يعلم تمييز الأعدل ؛ من الأقاويل - وسمه أن يأخذ بما أراد من رأى الفقهاء .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : إذا كان الحكم الذي ينزل بالحكم من أصول الدين : لم يجز له أن يخالف فيه الأصل ، ولو اختلف فيه من يضاف إليه العلم من حاضر ، أو سالف ، والاختلاف في ذلك باطل ؛ إلا القول الذي يوافق الحق - فهو الحجة .

وعلى العالم ، والضعيف ، والجاهل اتباعه ، وقبوله فيما لزمه من الحكم ، ولا يجوز قبول الباطل لعالم ، ولا ضعيف ، ولا جاهل .

وأما إذا كان القول فيما يجوز فيه رأى ، وكان فيه اختلاف - يخرج فى الرأى كله صواب ؛ فإن كان الحاكم من يبلغ علمه إلى تمييز ذلك ، والنظر فى عدله ، وإلى ما هو أقرب منه مما هو أبعد فى نظره - فعليه الاجتهاد فى النظر فى ذلك .

كما كان على العالم الفاضل بالرأى - الاجتهاد فى ذلك ، ليس له أن يتخير ما شاء من الآراء ، إذ كان على هذه الصفة ؛ إلا أن تكون الآراء فى ذلك متساوية فى العدل معه .

فإذا تساوت فى العدل معه فى نظره - وهو ممن يبصر العدل - فله أن يختار ما شاء ، ويحكم به ؛ لأنه خارج كله فى العدل عنده ، وليس شئ أعدل من شئ . وإن لم تتساو الآراء عنده ؛ فعليه أن يختار الرأى الواحد - من الآراء - الذى يرى أنه صواب ، وإلى الحق أقرب ؛ فيحكم به فى ذلك الحكم الحاضر ، وقما يستقبل ؛ حتى يتبين له أن غيره من الآراء أصوب ، وإلى الحق أقرب ، ثم يرجع إليه ، ويدع هذا ؛ فلا يزال على هذا ما ابقى بالحكم ، وامتنع به .

ولا يحكم بالاختيارات على سبيل اتباع الهوى ، ولا إهمال النظر ؛ فيحكم لهذا بهذا القول ، ولغيره بغيره ، وهو يرى أن الأول أصوب ، أو غيرها . وليس هذا سبيل الرأى ؛ فإذا فعل الحاكم هذا - فقد خرج من سبيل الرأى .

وأما إذا كان كل ذلك عنده عدلا، وهو ممن يبصر عدل ذلك، فذلك له جائز
ويحكم بما شاء؛ لأن ذلك كله عدل.

وإن لم يكن الحاكم يبصر العدل - فتميز ذلك بنظره، و [إن] كان
بمحضرته من العلماء من يبصر عدل ذلك، وتمييزه - فعليه مشاورة أهل العلم ممن
يبصر ذلك؛ فإن ذلك من النظر والرأى؛ لأنه قد وجد السبيل على الدلالة على
حكم الرأى، وسبيل الرأى، فيضع الرأى في موضعه، ويستدل عليه بغيره؛ كما
يستدل عليه بنفسه؛ إذا يبلغ هو على الاستدلال عليه.

كما أنه لو لم يعلم فيه شيئا من القول - كان عليه الاستدلال بمن قدر عليه
من العلماء من أهل الرأى، وإن كان بمحضته - لم يؤخر ذلك، وإن لم يكن
بمحضرته - شاور العلماء من أهل مصره ممن قدر عليه، وإن لم يكن من أهل
مصره - كان عليه من حيث يقدر عليه، ولا يضيع ما يلزمه ولا يقدم على شيء
من ذلك: لغير علم.

وكذلك: هذه الأقاويل التي قد صحت مختلفة - لا يعرف أقربها إلى العدل،
وبمحضرته من يرجو أنه يميز ذلك - فعليه مشاورته في الأقوال المختلفة؛ كما عليه
مشاورته فيما يأت فيه قول؛ لأن الأقاويل المختلفة - يمكن عدلها كلها، ويمكن
باطلها كلها، ويمكن صواب بعضها، وباطل بعضها: فهي معلومة على من لم
يعرف عدلها، وعلى من يريد العمل بها - التماس معرفة عدلها.

وإن عدم الحاكم هذا، ولم يعرف - هو - تميز ذلك: فما أخذه من
الأقوال، وامل به، فوافق الحق - فواسع له.

وقول : ليس له هذا ، ولا بد من أن يقصد إلى ما هو أصوب عنده ، ولا يهمل ذلك ، ولا عذر له : أن يعمل بباطله ، ولا أن يقبله من قائل .

وقول : إذا عدم هذا - أخذ بقول أعلم القائلين ، فإن لم يعرفه - أخذ بقول أوليائه من القائلين ، فإن استؤوا - أخذ بقول أفضلهم .

وإذا نزل العالم بمنزلة الفتوى ، وقصد إلى الفتيا - كان عليه ما على الحاكم مما مضى كله ، وليس له الإهمال ، وماضى فهذا القول في الحاكم : فهو على العالم بما وصفنا في الحالات كلها في الفتيا ، والمفتي كالحاكم .

وكذلك : الذي يتقلى بمسألة يريد العمل بها في نفسه ، أو غيره - فهو بمنزلة الحاكم ، والمفتي ، وكلهم في ذلك سواء .

والحاكم في نفسه ؛ كالحاكم على غيره ، والمفتي كالتقابل ، وما وسع الواحد : وسع الجميع ، وما ضاق على الواحد : ضاق على الجميع ؛ إذا نزلوا بمنزلة واحدة . وكل من خصه حال : لم يلزم غيره ما خصه ، وليس لأحد موافقة غير الحق : بقول ، ولا عمل ، ولا نية ، ولا ينجم من ذلك ؛ إلا من عصمه الله برحمته .

فصل :

وفي كتاب « التاج » : أنه جائز الأخذ بالرخصة لمن اضطر إليها ، لما يروى عن رسول الله (ﷺ) ^(١) أنه قال : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ؛ كما

(١) رواه أحمد ، والبيهقي عن ابن عمر ، ورواه الطبراني عن ابن عباس وعن ابن مسعود بلفظ : « أن تؤخذ رخصه ، وأن تؤخذ عزائمهم » .

يحب أن يؤخذ بمزائمه ، ، وفي رواية . إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ؛ كما يحب أن تترك معاصيه ، وقال ابن عمر : من ترك رخصه ؛ غنى عنها يوم القيامة على ظهره مثل جهل أحد ، ويروى عن بعض الفقهاء : أنه سأله سائل ، وقال له : اطلب لي في ذلك رخصة ، فقال له : إنما نفق برأى المسلمين ، وليس علينا في ذلك طلب رخصة .

وقال أبو المؤثر (رحمه الله) : ينبغي للمفتي أن يحرج ، ولا يضيق على الناس ما هو واسع له ، ولا يوسع لهم ما هو ضيق عليهم .

وقيل : إن الأثر كله معمول به ؛ إلا ما صح باطله ، وقول : لا يعمل به [إلا من] عرف عدله .

وأما الضعيف الذي يسأل المسلمين ، وينظر في الآثار ، ولا يبصر عدل ما يحفظ ، ويسأله غيره عن شيء لا يعرف عدله ، وهو يعلم أنه يأخذ بفتواه ، ويقول له : سمعنا كذا ، وكذا ، ورأينا في الأثر كذا وكذا ، فيوافق الحق ، أو الباطل — إنه لا بأس عليه ؛ إذا كان صادقا فيما قال : أنه سمع أو رأى ، ويرجو ، أو لم يعلم باطل ما قال له به .

وإن وافق الحق لم ينجب من الثواب ، وإن وافق الباطل فلا بأس عليه ، وعلى السائل ألا يقبل الباطل ، و[أ] لا يعمل به .

وقال أبو الحواري (رحمه الله) : إن الكعب لا يؤخذ بما فيها إلا [من] من عرف عدلها ؛ وذلك لا يكون إلا فقيها .

وروى بعض الإخوان - بحضرة الشيخ أبي سعيد (رحمه الله - أنه قيل لأبي عبيدة: إن أهل عمان يفتون بالرأى، فقال: ما سلموا من الدماء، والفروج!! فقيل لأبي سعيد: فعندك أن القائل بالرأى فيما سوى الدماء والفروج؛ ترجى له الإصابة في الحق؟ قال: هكذا أحسب على تأويل قول أبي عبيدة؛ لأنه جاء في بعض الروايات: كادت العلماء أن تحيط بالعلم، لولا الدماء، والفروج؛ لأن أمرهما عديم دقيق^(١).

فصل:

وقيل في السائل إن جاء يسأل عن شيء في التعارف والحكم: وله وجهان: أن يخبره بالوجهين جميعا في التعارف، والحكم ليدخل عليه الفرج من وجهين، والضيق من جهة؛ فطلب السائل السلامة لنفسه، وإن أراد السائل أن يأخذ لنفسه معنى التعارف، وترك الحكم؛ إذا كان التعارف يبيح له الترك، والحكم بحجبه عليه.

فإن كان ذلك كله عدلا، وصوابا - لم أضيق عليه أن يأخذ بالعدل، وإلا: فعليه أن يأخذ بأعدل الأمورين عنده، وإن لم يبصر العدل، فأعد لها عند أهل العلم - إن أبصر من يعبر له ذلك ممن يبصر العدل في ذلك.

(١) ذلك لأن الخطأ فيها لا يمكن تداركه؛ فإذا سفكت الدماء خطأ وقتل من قبل، وجرح من جرح، فمن ذا يعيد بنیان الله في ذلك الشخص التالف، ومن يقتل مؤمنا متعمدا، فجزاؤه جهنم، وغضب الله عليه، ولعنه، وأعد له عذابا عظيما.

وكذلك لو وطئ فرجا محرما فاستحل حراما، وولد [١] حراما، واستباح الاكتشاف على المحارم، والميراث الحرام الذي لا ينقطع مادام ذلك النسل موجودا، ويتواجد.

وكذلك ما كان من الاختلاف في الرأي فله أن يأخذ بأحد الأقاويل ،
إن كان كله من قول المسلمين

لأنه : لا يجوز أن يكون كله عدلا [أ] ويكون بعضه أعدل من بعض
[أ] ويكون كله متساويا في العدل .

وإن بان عند المبتلى شيء - يدخل فيه الاختلاف - أنه أعدل من غيره ،
فأخذ بدون ذلك من الأقاويل ، للتخفيف على نفسه ، إذ كله من أقاويل
المسلمين .

فإن قصد إلى غير العدل ، فهو غير محسن ، ويخاف عليه الإثم في ذلك ،
وإن لم يقصد في ذلك إلى مخالفة العدل ، وإنما أراد أن يقوسع برأى المسلمين بقصد
الرخصة ، لا إلى مخالفة الحق على الاعتماد لذلك ، وإنما أراد [من] ذلك :
قبول الرخصة .

ولو كان غير ما أخذ به من الآراء - أعدل منه عنده ، فإذا أبصر عدل
الآراء ، لم يجزله أن يفتى - ولا يعمل إلا به ، إذا أراه أعدلها وهو
يبصر العدل .

وتارك العدل على بصيرة - هو أخذ بالجور ، وإنما يقصد في الاختلاف :
اجتهاد الرأي بأعدل الأمور ، فإذا ترك وجه الرأي الذي يجوز من طريقه - خرج
من معناه .

وإن استوت الآراء كلها عنده في العدل ، وكان ممن لا يبصر عدلها : فهو
 غير ، أن يأخذ منها بما شاء على قصد منه إلى العدل في اعتقاده ، لا على الإجمال
 لمعنى القصد .

وآراء المسلمين التي قد صحت بينهم ، وثبتت في آثارهم كلها عدل إلا
 ما كان من العلماء ؛ على سبيل الغفلة ، والغلط ، والنسيان .

والاجتهاد في الأخذ بأعدل الآراء : لازم على كل من أراد أن يعمل
 بشيء منها ، أو يفتي به ؛ من عالم وضعيف ومجتهد ، لإصابة العدل بمخصوص
 كل شيء من الإسلام ، وهوومه ، ولا يصاب العدل : إلا بفضل الله وتوفيقه .
 والاجتهاد : يقصر في أحوال السعة ، والضيق ، والمكنة ، والاضطرار
 ولكل حال : حكم يخصه من ذلك . والله أعلم وبه التوفيق .

القول بالشر

في قيام الحجة في قبول الفتيا ، والقول في آخر

الجوابات

قال الله تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ؛ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » [أى] :
فعلوا ، وتعلموا في الحلال والحرام ، وأبصروا ما نصيبون تمييز الأمور :
بعضها من بعض ، ثم حينئذ يسع العالم أن يفق ، ويجتهد رأيه فيما يسع .
وإن ورد عليه أمر ثبت فيه حكم من رسول الله (ﷺ) ، فلا
يفق بغيره .

وإن ورد عليه شيء ؛ قد اختلفت فيه الرواية عن النبي (ﷺ) ،
وروى ذلك الثقات من المسلمين - فينبى له أن يجتهد رأيه فيما روى ؛ فينظر
أشبه ذلك بالحق ، وأحسنه ، ويفق به .

وإن ورد عليه شيء لم يلفه فيه شيء عن النبي (ﷺ) ، وجاء فيه عن
أصحاب النبي (ﷺ) ، وأجمع عليه الثقات من بعدهم - فينبى أن يفق به .
وإن ورد عليه شيء لم يلفه فيه حديث عن النبي (ﷺ) ، وقد اختلف
فيه ؛ فينبى له أن يجتهد رأيه ، وينظر أى أقاويلهم أشبه صنده بالحق الواضح ،
فيفق به .

وإن ورد عليه شيء لم يطلبه منه شيء عن النبي (ﷺ) ، لاعت أصحابه ،
وقد أجمع عليه القابضون ؛ فلفه ذلك عن ثقاتهم - فليسلم لهم ما قالوا ، ويفق
بتقوهم ، ولا ينبى له أن يفق بغيره .

ومن طلب الفقه ، والدلم ، وصحت فيهما نيقة - كان أفضل من العبادة ،
وجميع أهمال البر .

وينبغي للذى يتلى فى أمر دينه : فى حلال ، أو حرام - أن يسأل أفتقه من
يقدر عليه من أهل المصر الذى هو فيه ؛ فإن أفتاه بقول ، والمستفتى جاهل بالعلم
أخذ بقوله .

وإن كان فى المصر ققيهان كلاهما يؤخذ عنهما ، فاستفتاهما فيما ابتلى به ،
وانفقا - أخذ بقولهما ، وإن اختلفا - نظر أيهما يقع قوله فى قلبه : أنه أصوبهما
وسعه أن يأخذ به .

وإن كانوا ثلاثة فقهاء فى مصرٍ من الأمصار ؛ بعضهم قريب من بعض
فى الفقه ، فاتفقوا فى الفتيا - أخذ بقولهم ، وإن اختلفوا ، فاتفق اثنان منهم على
أمر ، وخالفهم الثالث - أخذ بقول الاثنيين ، ولم يده أن يتمددى إلى قول
الثالث ، ولا قول نفسه ، وإن اختلفوا ، فاتفق كل واحد بقول ، ولم ينفق
اثنان منهم - اجتهد هو رأييه فيما أفتوه به ، فأيهم كان أصوب عنده قولاً -
أخذ به ، ولم يكن له أن يترك ما قالوا ، ويميل هو بغير ذلك

وإن كان المفتى [له] فقيها فى العلم كالمفتى ، وخالفه - أخذ بقول نفسه ،
ولم يلتفتوا إلى قول من خالفهم ، وإن لم يستفت - كان فى سمة أن يعمل برأيه ؛
إذا كان ممن يجوز له أن يفتى .

وإن كان فى الذى ابتلى به رأى ، فسكت بذلك زماناً ، ثم رأى غيره
أحسن منه - رجع إلى الذى هو أحسن منه عنده ، ولا ينبغي له أن يثبت على

الذى صار عنده خطأ وإن قضى عليه القاضى فى حلال أو حرام - سلم ذلك لما قضى عليه القاضى .

ولو أن رجلاً جاهلاً أفقاه عالم بشيء فى شيء قد ابتلى به - فأفتاه فيه ، وأخذ به الجاهل ، فكث بعمل به زماناً ، ثم قال العالم الذى أفقاه : قد رأيت أن غير ذلك أحسن منه - كان ينبغى له يتلى أن يجتهد رأيه ، وإن كان جاهلاً فإن كان الأمر الذى رجع عنه العالم أصوبهما عنده لم يرجع عنه برجوع العالم ومضى عليه ، وإن كان الذى رجع إليه العالم أحسن عنده من الأول الذى رجع عنه - أخذ بما رجع إليه العالم ، ولم يسمعه [أن] يثبت على ما أفقاه به العالم أولاً .

ورجوع العالم من قول إلى قول ؛ كقول العالمين ؛ إذا اختلفا : قوله الأول قول ، وقوله الآخر قول ، وللمستفتى أن يجتهد رأيه فى أحد القولين ، وليس له أن يتمدأهما .

وما اختلف الناس فيه من الحلال ، والحرام : فما كان القول فيه بالدين ؛ فالحق فيه واحد ، وما سواه باطل ، وما كان القول فيه بالرأى ؛ فكله جائز .

فمن كان له معرفة باختلاف الفقهاء ؛ مما قالوا فيه بالرأى : فعليه أن يأخذ بأعدلها معه ، ومن لم يكن له معرفة باختلاف الفقهاء بالرأى^(١) ؛ فما عمل به مما قال به فقهاء أهل الدعوة من الرأى جاز له ذلك .

(١) خ : فى القول بالرأى .

قال أبو المؤثر : ما أفتى به العلماء من الحلال ، فواسع لمن استعمله ، وما كرهوه ، أو شكوا فيه ، أو ارتابوا - فينبغي ألا يتقدم عليه ، ولا ينتهكه .
 وإن اختلف الفقهاء - أخذ بقول أوردتهم ، وأكثرهم علما بتفسير القرآن ، وبسنة النبي (ﷺ) ، وأهل السلف من أصحاب رسول الله (ﷺ) الذين لم يحدثوا حدثا [في الدين] ، والذين لم يقتتلوا على الدنيا ، ولم يحكموا غير الله ، ومن بعدهم [من] التابعين بإحسان ، السالكين سبيلهم ، فهذا رأى المسلمين : آخرهم يقبع أولهم ، ويعترفون لهم بفضائلهم .

وقيل : إذا اختلف الفقهاء في شيء من الرأى ؛ فمن كان ينهر عدل الأقاويل - أخذ بأعدلها ، وأقربها إلى الحق في بصيرته ، وإن كان لا يبصر ذلك - أخذ بقول وليه منهم ، وإن كانوا كلهم أولياء - أخذ بقول أعلمهم بكتاب الله ، وسنة نبيه محمد (ﷺ) ، وآثار المسلمين ؛ فإن كانوا كلهم سواء في ذلك ، واستووا - أخذ بقول أوردتهم ، وأفضلهم ، وأزهرهم ، فإن استووا في ذلك كله - أخذ بقول أسنهم ، [أ]و أقدمهم في الإسلام ؛ لموضع قدمه ، فإن استووا في ذلك ، ولم يكن هو يبصر عدل الأمور - أخذ بما شاء من أقاويلهم ، روسمه ذلك ، فكان ذلك جائزا له .

ويوجد عن الشيخ محمد بن إبراهيم بن سليمان - أرجو أنه مؤلف كتاب « بيان الشرع » - : وأما اختلاف الرأى : فهو كل حادث لم يأت فيه حكم من كتاب الله ، ولا من سنة رسوله محمد (ﷺ) ، ولا من إجماع المسلمين ، ولا ما أشبه ذلك .

وللعلماء أن يجتهدوا رأيهم في ذلك الحادث ، وعليهم ولاية بعضهم لبعض ، ولو تضادوا في رأيهم ، واختلفوا ؛ فأحل بعضهم شيئا ، وحرم بعضهم شيئا ، وتولى بعضهم ، وبرىء بعضهم - فعلى المحل أن يقولى المحرم ، وعلى المحرم أن يتولى المحل ، وعلى المتبرى أن يتولى المعولى ، وعلى المعولى أن يتولى المتبرى ، ولا يجوز لهم الافتراق في هذا الموضع .

وعلى من علم باختلافهم ذلك ، وتضادهم ، واقتراحهم - أن يجمع بينهم في الولاية ، ولا يجوز له أن يفرق بينهم ، والجمع بين الأضداد هاهنا حلال ولازم ، والتفريق بينهم هاهنا حرام ، وضلال .

وأما ما كان من الادعاء على الله في الدين ، والعداوة والولاية ، والحلال الذى أحله الله ، والحرام الذى حرمه الله ؛ فإذا اختلف فيه الفقهاء ؛ فقال بعضهم : هذا حلال من الله ، وقال بعضهم : هذا حرام من الله ، وقال بعضهم : هذا كفر ، وقال الآخر : هذا إيمان ؛ فإن هذا الاختلاف يوقع بينهم البراءة ، ويقطع ولاية بعضهم من بعض .

ولا تحمل ولاية المختلفين على هذه الصفة ؛ فن جمعهم في الولاية [وهم] على هذا [الاختلاف] هلك .

وعند هذا : يجب تكليف العلم على الجاهل ؛ إذا قامت عليه الحجة بالحق في ذلك - لزمه قبوله ، وتحريم عليه ولاية الخطيء من هذين المختلفين في دين الله .

فإذا قامت عليه الحجة بهلاك الخطي، وإيمان المصيب لزمه قبولها ؛ وإن ردها بجهل - هلك ، وصار بمنزلة من جهل ما كلفه الله علمه من الجاهلين

فصل :

وأما الخطأ في الرأي : فعلى وجهين : أحدهما يجوز ، والآخر لا يجوز .
فأما الذي لا يجوز : فالرأي فيما لا يسع جهله لا يجوز أن يشك فيه، وذلك حرام لا يسع ، أو فيما قد علم أنه من دين النبي (ﷺ) ، فلا يسع الشك فيه ؛ بعد العلم .

والوجه الآخر : يجوز فيه الرأي فما سوى ذلك مما يقول [فيه] الرجل : أرى كذا وكذا ؛ بما يسمعه أن يراه ، ولو كان الأمر على غير ما رأى - لم يكن عاصيا ، ولا آثما ، لأنه أخبر بما أنه يراه ، وهو صادق في ذلك .

فصل :

سئل أبو محمد (رحمه الله) : هل يجوز للإنسان أن يقبل الفتيا من غير الولي . إذا كان ثقة ، أو كان من أهل الدعوة ، أو كان لا يعرف قوله ولا علمه إلا أنه ثقة - ؟ قال : لا تقبل الفتيا إلا من أهل العلم ، والدين .

وأما قبول الرفيعة - إذا كان الرافع ثقة ، وكان ضابطا بنقل الفتيا - فحائز قبول رفيعة ؛ إذا كان من أهل الرأي .

قال : ولا يجوز لأحد أن يدل المستفتي على غير الولي العالم الورع ، وسئل عن المفتي : هل له أن يخبر المستفتي بالآراء ؛ ليختار منها المستفتي ما أراد ؟ وهل

يجب عليه ذلك ؟ . فقال : المفتي إذا كان مخبراً بالمستفتي - أخبره بالاختلاف ، وإن كان مفتياً لمن استفتاه - لم يفته إلا بما يقول هو به مما يراه عدلاً عدده ، وإن أخبر المفتي المستفتي بالاختلاف ، ونقل له عن لايعرفه المستفتي - لم يأخذ بقول الرافع ؛ ولو كان ثقة ضابطاً للنقل من أهل الرأي ، ولكن يُنظر في فتيا المرفوع عنه ؛ فإن كان ممن يؤخذ بفتياه ، أو برفيعته - أخذ بذلك ، وإن كان ممن لا يجوز منه ذلك - لم يأخذ بقوله ؛ حتى يعرف عدل ذلك القول .

وإن قال المفتي : قد قالوا في هذه المسألة كذا ، وكذا - [ف] إن هذا ليس بفتيا ، وقول يجوز الأخذ بذلك ؛ وإن قال : قد قال فيها المسلمون : كذا ، وكذا - لجائز الأخذ به بذلك .

وإن قال المفتي للمستفتي : لا تأخذ بقولي - لم يجز [له] الأخذ بقوله ؛ لأنه حُجِر عليه ؛ إلا أن يعلم المستفتي أن ذلك حق قد أبصر عدله من الكتاب ، والسنة ، فعليه العمل بالحق ، ولا يلتفت إليه .

وقيل : في رجل متعلم من ضملاء المسلمين ؛ يحفظ في مسألة قولين من أقاويل المسلمين ، فابتلى بعمل هذه المسألة ، وهو لا يعرف عدل أقاويلهم ، فأخذ بأحد أقاويلهم - جاز له ذلك .

وقد كان مثل هذا بحضرة الشيخ - فقال : على هذا أن يجتهد ؛ كما يجتهد جابر بن زبد (رحمه الله) وينظر لنفسه .

وإن علم أن الحق في أحد أقاويلهم ؛ فأخذ من قولهم بخلاف ما يراه عدلاً - لم يجز له أن يعمل بخلاف الحق ، ويضمن ما فيه الضمان .

وإن أفتى بخلاف الحق ، وهو يرى [أن] الحق غيره ، فقد قالوا : إنه يضمن ، إذا كان لا يعرف أن غير ذلك هو الأعدل ، فأخذ به [على] أنه الحق عنده ، لأن الفروع يجوز فيها الاختلاف ، ويمكن أن يكون الذي عمل - أعدل من الذي رأى هو أن يكون أعدل ، ويكون الذي عمل به صوابا ، ولا يضمن ، ولا يأثم ، لأنه قد أخذ بقول من أقاويل المسلمين فيما قالوا به .

ومن سمع من المسلمين قولاً من آثارهم فأفتى الناس به ، وأخذوا ذلك عنه ، فإنه هو ، وهم سالمون إن شاء الله .

وإن عرف ذلك من آثار المسلمين الصحيحة ، وعرف عدل ذلك جازله ، وأما أن يفتى ، فحقى يكون من أهل الفتيا في ذلك .

وقال الحسن بن أحمد (رحمه الله) في المفتى : إذا كان ممن يفتى ، أفتى بما يراه عدلاً من أقاويل المسلمين ، وليس له أن يفتى بقول ، وهو يرى غيره أعدل منه ، وإن كان ممن لا يفتى - أخبره بالأقاويل التي وجدها ، أو حفظها ، وعلى المفتى ، أن يأخذ بالأعدل منها ، إذا عرف الأعدل منها ، وإن كان لا يعرف الأعدل - أخذ بما شاء من أقاويل المسلمين ، والاختلاف في هذا كثير .

وقال أبو إسماعيل : إن العالم ، إذا كان يعرف الحق من الباطل - يؤخذ بفتياه ، وإن كان غير ثقة ، وأما الثقة ، إذا كان غير عالم ، وقال إنه يحفظ كذا ، وكذا - جاز الأخذ بقوله .

وقيل : إذا رفع الثقة من المسلمين مسألة في الحلال والحرام ، عن أحد من

علماء المسلمين ممن يؤخذ بقول - إنه يقبل ذلك منه ، ويؤخذ بقوله عنه ، وكذلك إذا لم يسم من حفظ ذلك عنه ، إلا أنه حفظ كذا ، وكذا ، ووجد في الآثار كذا وكذا عن المسلمين - [فـ] إنه يقبل قوله في ذلك ، ويؤخذ بما قال .

وأما إذا لم يقل : إنه حفظ ذلك ، ولا وجده في آثار المسلمين ؛ وإنما هو أفتى به هكذا - فلا يقبل قوله في ذلك ؛ حتى يكون فقيها في المسائل ، أو يعرف السائل عدل مارفعه إليه الثقة ، ولم يرفعوه عن حفظ ، أو أثر .
فإذا عرف السائل عدل المسألة - قبلها بمعرفة ، وكان جائزاً له [في] ذلك أن يأخذ بالعدل - والله أعلم .

فصل :

ومن سئل عن شيء لا يعلمه - فعليه : أن يقول : لأدرى ، ولا أعرف ذلك ، أو يقول : الله أعلم ، أو علم الله ذلك [أو] والعلم لله ، وقوله : لأدرى ولا أعرف - أحب إلينا .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قول القائل ؛ إذ سئل عن مسألة لا يعلمها - الله أعلم : فعاب عليه من عاب ، وقال له : إذا سألك أحد عن شيء - فقل : سل غيري ؛ لئلا يترك السائل في شبهة . واعلم - رحمك الله - أنه قد بلغنا : أن عبد الله بن عمر كان من أهل العلم والفتة ؛ فسأله سائل عن مسألة ، فقال ابن عمر : الله أعلم ، فقال له السائل : أمثل ابن عمر يقول : الله أعلم !! ، فقال له ابن عمر : ماذا على ابن عمر ؛ إذا قال : الله أعلم لما لا يعلم .

وبما عن ابن عباس - وكان هو ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب من قتهاء الأمة - أنه دخل عليه نافع بن الأزرق ، فجرى بينهما كلام في جرأة عبد الله ابن عباس في الفقيه في النفي و [في] الحلال والحرام ، فقال نافع بن الأزرق لابن عباس : ما أجراك على الله !! فقال له ابن عباس ، فيما بلغنا أجراً منى من لا يقول لما لا يعلم : الله أعلم ، وفي بعض الحديث - أجراً منى : من يقول لما يعلم : الله أعلم .

وكل ذلك : صواب^(١) ؛ لأن المتكلف للقول فيما لا يعلم غير معذور ، وكاتم لعله إذا احتج إليه كالتقائل ما لا يعلم .

وبلغنا أنه سئل بعض الفقهاء عن شيء لا يعلمه ؛ فقال : الله أعلم ، فقال السائل : رددت العلم إلى عالمه ؛ غير أن الضعيف الذي ليس له كثير علم ، وفقه يستحب له ؛ إذا سئل عن شيء لا يعلمه : أن يقول في ذلك : لا أدري ، ولا أعرف [أ] وليس لي فيه معرفة ، ولا يقول : الله أعلم ، فتقوم السائل [أنه] إنما يقف وقوف الفقهاء ، فمن هذا الحرف كانت العلة داخلة على أهل الضعف .

(١) « لقد أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ، ولا تكتمونه » كما ألزم الجاهل - السؤال عما لا يعلمون ، فقال : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » . واختاف العلماء : هل يلزم العالم أن يعلم ، ولو لم يسأل ؟ أم يلزمه ؛ إذا سئل ؟ والتعلم بدون سؤال : شعار الأنبياء ، والرسول والعلماء العاملين . « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله ، وعمل صالحاً ، وقال : إنني من المسلمين » م .

وإن قال : الله أعلم بإخلاص من نيته ، وردا منه للعلم إلى عاله ، وطلب
السلامة انفسه إلى أن يوه السائل له - أمرا يدخل عليه ما قد كره له من ذلك .
فلا بأس به - إن شاء الله .

وقيل : إذا أنقذ العالم - ولم يقل . الله أعلم - أصيبت مقاتله ، قال الشاعر :-
وَمَنْ كَانَ يَهْوَى أَنْ يُرَى مُتَّصِدًّا وَيَسْكُرُهُ لَا أَدْرِي أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ
وقال أبو سعيد (رحمه الله) : من تشجع بعلم كمن تورع بعلم .

فصل :

عن أبي سعيد (رحمه الله) في آخر جواب له ؛ فهذا : ما نفع الله لي مما
حضرني من جواب ما سئلت عنه مع ضعفي ، وقلة بصيرتي ، إلا ما نفع الله ،
ووفق ، ولو حسن الاعتذار - لكان أولى من بمثل مما يخاف عليه التكليف ،
والخطأ ، والزلل ، ولكن لم نرمع الاضطراب وجه اختيار ، والله الموفق للصواب .

فتدبر - أخى - جمع ما كتبت به إليك ، وأجبك به ، وتدبره حرقا
حرقا ، ولا يمنحك عن الاجتهاد في النظر فيه - حسن ظن ، ولا انكال على ،
ولا تقليد ؛ فإن ذلك كله لا يسمي ، ولا يسمعك .

وإنما يجوز قبول الحق لا غيره من أميين ، ولا خائن ؛ فإن وافق ذلك الحق -
فاقبله ، وبمسك به ، وإن خالف الحق ؛ فإنه من الشيطان ، وأعوانه من الإنس ،
والجن ؛ يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا . ، وإن لم بين لك
صوابه ، ولا خطؤه - فاعرضه على آثار المسلمين ، وأهل البصر منهم ؛ فما وافق

الآثار ، وصح مع ذوى الأبصار - فهو ولا شك - أنه من الحق ، وما خالف الآثار ، وخالف رأى ذوى الأبصار - فدعه ؛ فإنه طريق النار ، نعوذ بالله من النار .

وفى آخر جواب لأبى على الحسن بن أحمد (رحمه الله) انظر فى ذلك ، ولا تأخذ إلا بما وافق الحق ، والصواب ، والعدل . وتأمل ما كتبت به إليك ، فإن كان فيه زلل ، أو غلط ؛ فأصلحه ؛ فإنى كتبت به - ولم أقرأه ، ولم أتأمله .

وعنه - أيضا - فى الذى يسأل عن أمر دينه ؛ فيصل إليه الجواب ، وفيه : لا تأخذ منه إلا ما وافق الحق ، والصواب ؛ فليس هذا مما يمدعه مما أجابه به الفقيه ؛ إذا كان المجيب ممن تؤخذ عنه الفتيا .

وعن أبى الحوارى (رحمه الله) ، وازدد من سؤال المسلمين ، واعلم أنى ضعيف الرأى ، كثير الخطأ ، قليل المعرفة ؛ فما كان من صواب فن الله ، وما كان من خطأ فمنا - ونحن نستغفر الله من ذلك الخطأ ، ونحمد الله على الصواب وما توفيقه إلا بالله عليه توكلنا ، وإليه أنبنا ، وإليه المعير ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد والنبي وآله وسلم .

وقال أبو المؤثر (رحمه الله) : ومن ديننا اجتناب كل شئ . شك فيه العلماء ورد ما اختلف فيه إلى عدل كتاب الله تعالى ، وسفة ، نبه محمد (ﷺ) ، وترك ما يريب إلى ما لا يريب ، واتباع رأى العلماء من المسلمين الذين جعلهم الله ورثة الكتاب ، والسنة ، والناس أئمة [فيه] ما لم يأت فيه كتاب ولا سفة ، ولم يقع فيه التكفير ، والاستحلال ، والتحرير .

وعن أبي إبراهيم (رحمه الله) : قدر الله لك أن تسلم ، وقضى لك بذلك وحكم ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد (ﷺ) : وصل إلى كتابك - أكرمك الله - فقراته ، فهمت ما ذكرت فيه ، وإنى أسأل الله التعريق للصواب ، والنجاة من العذاب ، وأن يوفقنا لما فيه الثواب ، وأن يصرف عنا جميع سوء ، وأن يعيننا على ابتلائه ، لقلة علمنا ، وضعف رأينا ؛ إنه جواد كريم .

وقيل : كتب عزان بن تميم ، إلى الفضل بن الحواري ومن قبله : سلام عليكم ؛ فإنى أحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، وأوصيكم ، ونفى بتقوى الله .

فأجابه الفضل بن الحواري : بسم الله الرحمن الرحيم : من الفضل بن الحواري إلى عزان بن تميم .

وكتب الصلت بن مالك إلى جعفر بن محمد ، حين رعى أهل عمان بالفسق ، والضلال : بسم الله الرحمن الرحيم من الصلت بن مالك إلى جعفر بن محمد : سلام عليكم ، فإنى أحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ؛ الذى إياه نرجو أن يكون لدينا حرزاً ولفقونا كنزاً ، ولدينا عزاً ، لا إله إلا الله ، وأوصيكم بتقوى الله ، ولزوم طاعته .

ومثل هذا من الألفاظ كثير تركته طلب الاختصار ، والله أعلم ، وبه التعريق :

القول الحادى عشر

فيمن يجوز له أن يفتى ، وضمان المفتى

والذى مضى عليه أئمة المسلمين ، ما كان من الأحكام التى مجرى بينهم ، وكذلك ما كان من مسائل الحلال والحرام التى يقولون فيها بالرأى ، والقياس فقد كانوا يقولون فى ذلك ، وكلهم على الصواب فى ذلك .

وإنما يجوز ذلك لمن كان عارفاً بالكتاب ، والسنة ، وآثار المسلمين ، واجتهد رأيه فى رجاء التوفيق من الله ، وإنما لا يوسع القول بالرأى فى الذى يوجد فى كتاب الله ، وسنة نبيه ؛ فذلك الذى لا يوسع فيه القول بالرأى فى كتاب الله تعالى وسنة نبيه .

فمن قال : فى الدين بالرأى ، والقياس - فقد أخطأ ، وضل عن سواء السبيل وذلك أن الدين قد سبق ، وسبقت المعرفة فيه ، وقامت الحجة على من جهله .

وليس الدين بمحدث مثل ما يحدث بين الناس من قبل أحكامهم فى الطلاق ، والعتاق ، والعلاء ، والصيام ، والحج ، وأشباه ذلك .

ولو أن رجلاً أفنى ، [فى] مسألة برأيه ، فأحل ، أو حرّم ، فبرئ أحدهما من الآخر على ما خالفه - فهذا هو الدين ، ويبرأ من هذا : الذى برئ ، لأن السنة قد سبقت والآثار قد تقدمت بالقول بالرأى منهم فى الحلال ، والحرام .

ولم تفرق هذه الأمة على الفتىا ؛ وإنما تفرقت على الفحل بما يكون من

أحكام الآخرة ، وقد قال الله تعالى في الحكم بالرأى : « وَدَاوُدَ ، وَسَلِيمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ؛ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ » ، فأفتى كل واحد منهم برأيه ، فقال الله تعالى مبينا ذلك : « فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ، وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا » فلم يبطل قول داود ، ولا ذمه ، ولا خطأه ، وشبه هذا يطول به الكتاب .

وقال أبو^(١) قحطان : خطأ العالم الذي يجوز له أن يفتى بالرأى مرفوع عنه ، وصوابه مأجور عليه ، ولا يسع أحدا أن يفتى بالرأى ؛ إلا من علم ما في كتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه ، وآثار أئمة العدل .

وقال عثمان بن أبي عبد الله الأصم (رحمه الله) : ولا ينبغي المفتى أن يفتى بالرأى حتى يعلم الكتاب ، وناسخه من منسوخه ، وخاصه ، وعامة ، وفرضه ، وآدابه ، وأن يكون عالما بسنن رسول الله (ﷺ) ، وأقوال أهل العلم قديما ، وحديثا ، وعالما بلسان العرب ، عاقلا يميزا بين المشقة ، ويعقل القياس .

فإن علم واحدة من هذه اخلصال - لم يحل [له] أن يقول قياسا .

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (رحمه الله) : أما اختلاف الرأى فهو أن يختلف علماء المسلمين في حكم حادثة ؛ لم بات فيها نص من كتاب الله ولا من سنة رسوله (ﷺ) ، ولا إجماع من علماء الأمة ، فصار اختلاف البدع أصلا ،

(١) أبو قحطان خالد بن قحطان : من العلماء الكبار في دولة الإمام : الصلت بن مافك ، وكان يقارن عزان بن الصقر ، حتى قيل : لانهما عيان في جبين .

واختلاف الدعاوى أصلاً ، واختلاف الرأى أصلاً ، ولا يسم في الدين أن يُجمل
حكم أحد هذه الأصول في غير موضعه ، والله أعلم .

فصل :

عن محمد بن محبوب (رحمه الله) من قال : الحلال عليه حرام ، فأفتاه
مُفت ؛ أن زوجته تطلق - وقد كان طلقها من قبل اثنتين - فأخذ بقول المفتى ،
وتركها ، ولم ير أن له عليها رجعة ، وتزوجت ، ثم سأل ؛ فأوأ أنها لا تطلق ،
وأنها زوجته ، فرفع على الذي أفتاه باطلاً فقال : ما أقرب المفتى أن يضمن له
بالصداق ، ويحاول فيها حتى يخرجها من زوجها الآخر ، فقال له الزوج الأخير :
لا أخرجها حتى تضمن لي بالصداق ، والذي أدبت إليها قال : فعليه أن يضمن
له بالصداق أيضاً .

وأما إذا قال المفتى : إني لست بفتية ، ولا تأخذ برأى ؛ فإن ذلك عذر له ،
ولا شيء عليه من الضمان .

وإن قال له : إني لست بفتية ، والفتية غيبي ؛ فإن أحببت أن تأخذ
برأى ، فرأى كذا وكذا - فإنه يضمن على هذا القول ؛ حتى يقول : سل غيبي
ولا تأخذ برأى .

وأما الذي تقبل منه الفتية بالرأى ، فأخطأ في فتياه - تقول : يضمن ، وقول :
لا يضمن . وعليه العوبة ، إذا لم يكن قتيها من يجوز له أن يقول بالرأى ، وقول :
حتى يقول : إن هذا قول المسلمين - ثم حينئذ يضمن .

ومن كان من أهل الاجتهاد ، فاجتهد ، وأفتى برأيه ، ففرج رأيه من

جميع أقاويل أهل القبلة - أنه لا يضمن ، وإنما يضمن من لم يكن من أهل الاجتهاد ؛ إذا خرج بقوله عن جميع أهل القبلة ، وعلى هذا : الإثم إلا أن يتوب .

وأما من كان من أهل الرأي ، فأنتى بشيء مجتمع على خلافه ، وتخطئه ، أو محوم في كتاب الله أو في سنة رسول الله (ﷺ) ، أو اجتمعت الأمة على تحريمه ، وتخطئه قابله - فإنه يضمن .

وإذا لم يكن في هذا الحادث حكم من أحد هذه الثلاثة الأصول ؛ وإنما فيه اجتهاد من الفقهاء ، فأنتى هو بغير ما أفتوا [به] - فهو سالم .

وأما إن كان من غير أهل الرأي - فإنه يضمن ؛ إذا خالف أقاويلهم ؛ إذا كان هو ليس من أهل الاجتهاد .

ورفع نجاد بن منذر : في الذي يحكم بغير الحفظ ، أو يفتى أنه لا يهلك ؛ حتى يخرج من اختلاف جميع الأمة . على قول بعضهم .

وقال أبو محمد (رحمه الله) : من أفتى بفتيا ، أو أخطأ ، ولم يخرج من جميع قول الفقهاء من المسلمين ، والمخالفين كلهم لم يكن عليهم ضمان .

وقيل : إن الملائكة تلعن الذي يفتى بما لم يعلم ، و [أن] أضعف الناس أعجلهم في الفتيا . والله أعلم .

ويروى عن أبي^(١) سعيد (رحمه الله) أنه قال : ليس العالم من سهل الناس

(١) أبو سعيد محمد بن سعيد النعماني الأصل ، السكدي للسكن قريبا من بهلا من أجل وأعظم ، وأبرك علماء عمان في القرن الرابع ، له تأليف متعددة وآراء معتددة ، وإذا وقع خلاف في مسألة ، فينظر رأى العلماء فيها والعمل على ما يقول أبو سعيد حتى إن الشيخ السالمى (رضى الله عنه) لا يرى له مثيلا إلا ابن عباس (رضى الله عنهم) وأرضاهم (م) .

على ورعه ولكن العالم من أنقام بما يسمهم من الحق ولقد أحسن في قوله
(رحمه الله) .

فصل :

وقيل : إن العالم ؛ إذا أخذ أجرا على فتواه بالحق ، خالفته عند المسلمين
خسيسة ، وتلزم منه البراءة إلا أن يتوب ، ويرد ما أخذ من المال على الفتوى ،
ويجوز للسائل قبول ما أنقاه به من الحق ؛ إذا كان حقا .

ومن أرسل من يسأل له الفقيه عن مسألة ، فأفتاه الفقيه بغير الصواب غلطا
منه وهمل المرسل بما أخبره الرسول .

فأما الفقيه : فإذا أفتى على وجه السهو والغلط بهاطل ، وإرادته وقصده
إلى الصواب والحق ، فغلط لسانه ، ولم يعلم - فهو سالم ، ولا غلت على مسلم ،
وكذلك الرسول سالم ؛ إذا لم يعلم أن الذي أنقاه به العالم باطل ، وبلغ الرسالة
إلى المرسل بحكاية الغلط من جواب الفقيه ؛ بلا زيادة ولا نقصان .

وأما المرسل : فليس له أن يقبل الباطل من فقيه ، ولا غيره ، علم به ، أو
لم يعلم به ؛ فإن قبله ، وهمل به ، ولم يقب منه حتى مات - فهو هالك .

فصل :

عن أبي الحوارى^(١) (رحمه الله) في رجل يصل إليك ليسألك عن مسألة

(١) أبو الحوارى عمه الحوارى من أهل تنوف من أعمال تروى عالم جليل أخذ العلم عن
أبي المؤثر الصلت بن غيس ، وأبو المؤثر من علماء دولة الإمام الصلت بن مالك الخروى في
القرن الثالث الهجرى . م .

ما يوجب الطلاق بينه ، وبين زوجته ، ثم يذهب إلى فقيه آخر ، فيسأله خلاف ما سألك عنه ؛ فيفتيه أنه لا بأس عليك في زوجتك ؛ فإذا كانت المسألة مما فيه الاختلاف بالرأى - وسع المسئول الأول : السكوت ؛ فإن قال للسائل : اتق الله فحسن .

وقد كان محمد بن محبوب (رحمه الله) ؛ إذا سأله سائل عن مسألة : يقول فيها بالتحريم ، يقول : اكتبوها إلى القاضي ، ليقول لهم بإحلالها .

فإن كانت المسألة مما يجتمع على تحريمها ، فأفتيته أنت بتحريمها ، وكان عليك أن تأمره بتقوى الله ، وأن تعلم المرأة بذلك ، وتعلم الفقيه بما سألك عنه ، وأقربه عندك .

وذلك : مثل الإيلاء والظهار ، إذا وطئ قبل أن يكفر ، وقبل أن يفعل ؛ إذا آلى عنها بالطلاق .

وحدثنا نبهان بن عثمان : عن رجل ، كان قد آلى عن امرأته بالطلاق : ليفعلن كذا ، وكذا ، ثم إن الرجل أشهد على رجعتها من قبل أن يفعل ، وجعل ذلك تطليقة ، ثم وطأها : فأفتاه نبهان بتحريمها ، وخرج الرجل إلى محمد ابن علي ، فكتب له بإحلالها ، فوصل نبهان بالكتاب إلى محمد بن محبوب (رحمه الله) فأنكروا ذلك ، ثم كتبوا بذلك إلى عمر بن محمد ، وكان هو الكاتب لمحمد بن علي ، فوجع محمد بن علي عن قوله ذلك ، وقال : إنما أفتاه برأيه ، فافهم الفرق في ذلك .

فصل :

قال أبو سعيد (رحمه الله) إنه ينبغي أن يُستفتى في أمر الدين من يعالج البول ، والفائط ، أو ذو دنيا ، قد أشعلته دنياه ، أو ذو فقر يكابد أمر فقره ، أو ذو مصيبة قد عرضت له - في حين مصيبتة ؛ لأن قلوب هؤلاء تشتغل عن الأمر الذي يُسأل عنه .

فإذا اشتغلت القلوب - تكدرت عن أسباب الطاعة ؛ وإذا تكدرت خيف عليها أن يضعف نورها ؛ وإذا ضعف النور أظلم القلب ؛ وإذا أظلم القلب ، أبصر بين الظلمة ؛ فيخاف أن يؤدي إليه عين الظلمة غير الصواب ، وينطق لسانه عن قلبه بما أدت إليه عين الظلمة في ذلك .

وكانت تلك زلة وفتنة ؛ حتى إنهم قالوا : لا تسأل العالم ؛ إذا رأيت منه مللا ، أو كسلا ؛ وإنما : يصطاد منه حين نشاطه ، وحين إقباله - وهذا شيء مبصر .

وقد قيل عن بعض الفقهاء : جمعوا القلوب ، لمعنى أنه لا يكثر من السؤال على كل حال ؛ وإنما ينظر له جهة من السائل ، وجهة من المستؤل ؛ وإنما هي قلوب تؤدي إليها الحواس في حينها يعرض لها النظر ؛ فربما عدمت نور الحواس ؛ بإشغالها ببعض ؛ فلم تؤدِّ ما كانت تؤدي [١] عن الخلوة والجملة .

وليس الشيء ممكنا في القلب ، وإنما هو يصطاد بنور القلب مع الجملة ؛ فإذا أكثر على الجملة النزع خيف عليه الفراغ ، وإذا فرغت - لم يؤمن على القلب

الإشغال ؛ وإذا جاء الإشغال ؛ لم يؤمن عليها قبوا . ما يؤدى إليها في حين . قتها
من خطأ ، أو صواب ؛ لعدم الخلوة .

فصل :

وقيل : يجوز لمن علم أن العبد جاهل بدينه ؛ أن يعلمه بدينه ، ولو لم يسأله
العبد ، وأما إذا سأله : فإنه يعلمه ، ويرد عليه ما سأله عنه - علم أنه جاهل ،
أو لم يعلم .

وعلى أهل العلم ؛ إذا سئلوا عما يعلمونه ؛ أن يخبروا به كل من سألهم ،
أو جاءهم ؛ لما أوجب الله عليه مما افترضه عليهم ، وألزمهم العمل به ، والانتفاء
عما نهاهم عنه ؛ ما لم يكن الطالب للعلم من عند أهل العلم إنما يطلب متعقلا لهم ،
أو طالب حجة يحتاج بها على المسلمين ، وهو معتد في دينه ، أو معين للظالمين ،
يريد بذلك [أن] يتفوق به على معصية الله ، ليزداد في دنياه عند أعداء الله
رفعة ؛ لأنه روى عن بعض الفقهاء ، أنه قال : لا تلحقوا الدر في أفواه الكلاب .

ويروى أن العبي (ﷺ) قال^(١) : « لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب »
يعنى : العلم .

وقيل : من أعطى الحكمة غير أهلها - خاصمه الحكمة إلى ربها .

(١) رواه المخلص عن أنس رضى الله عنه ، وفي رواية ابن التجار : الخنازير يدل
الكلاب

قال الشاعر^(١) :

وَمَنْ مَنَعَ الْجَهْلَ عِلْمًا أَضَاعَهُ وَمَنْ مَنَعَ الْمُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ
وَمَنْ مَنَعَ عِلْمَ الدِّينِ يَمْنُ يُرِيدُهُ يَبْئُوءُ بِأَوْزَارٍ ، وَلِئْسَ إِذَا حَرَّمَ

فصل :

والعالم الذي يُلْزِمُ العامة قبول فتواه : هو العالم المشهور بالعلم ، والمعرفة في عصره ، ومصره ، و [هو] من أهل نخلة الحق الصادقين الذين أمر الله باتباعهم ، وهم الذين يهدون بالحق ، وبه يمدلون ، و [هو] من جملة المختلفين من أهل الذكر .

فإذا كان بهذه الصفة ، وعالماً بالحلال والحرام ، [و] من أهل العدالة ، والولاية - كان حجة ، واجب قبول فتواه ، وكل من كان عالماً بفن من فنون العلم معروفاً به مشهوراً في عصره ، وعصره - كان مقبولاً فتواه فيه .

(١) القائل : الإمام الغامسي ، وقبلها :

سَأَكْتُمُ عِلْمِي عَنْ ذَوِي الْجَهْلِ طَاقِي وَلَا أَنْثُرُ الدَّرَّ النَّفِيسَ عَلَى النِّعَمِ
فَإِنْ يَسَّرَ اللَّهُ الْكَرِيمَ بِفَضْلِهِ وَصَادَفَتْ أَهْلًا لِلْعِلْمِ وَالْحَكْمِ
بَثَّتْ مَفِيدًا ، وَاسْتَفَدْتُ وَدَادِمِ وَإِلَّا فَخُزُونِ لِي ، وَمَكْتُمِ

ورواها مسلم بن مسleme في « الضياء » فقال :-

أَنْثُرُ دِرًا وَسَطَ سَارِحَةِ النِّعَمِ أَنْظِمُ مَنثورًا لِرَاعِيَةِ النِّعَمِ
لِعَمْرَى لَثْنٍ ضَمِيتَ فِي شَرِّ بِلَدَةٍ فَلَسْتُ مُضِيْعًا عِنْدَهُمْ غَرَرِ الْكَلَمِ
فَإِنْ فَرَجَ اللَّهُ اللَّطِيفَ بِفَضْلِهِ وَصَادَفَتْ أَهْلًا لِلْعِلْمِ وَالْحَكْمِ
صَبِرْتُ مَفِيدًا . . . الْبَيْتِ

والعلماء مختلفون في الدرجات ، والعلم ، والتفاضل . فمنهم البصير ، والمبصر
ومنهم دون ذلك .

ومن ابتلى بالسؤال عن أمر الحلال والحرام ، وكان يحفظ من الكتب ،
واحترج إلى ذلك ؛ فإنه يجيب بما عرف من الأثر عن المسلمين ، وإن له عدله ،
وما لا يعرف عدله ، ولا أنه من المسلمين - فلا يجيبهم من أثر لا يعرف عدله ،
وليس له أن يعرفهم .

وإن قال : وجدت في الأثر كذا وكذا ، فليس لهم الأخذ بذلك ، إلا
أن يقول : وجدت في آثار المسلمين - فجائز .

ومن كان من أهل العلم ، ويحتاج الناس إليه يسألون ، وهو تعتبره
الشكوك ؛ فإذا سأله عما هو به عالم - فعليه أن يعرفهم ، ويدع عنه وساوس
الشیطان ، ويستعهد بالله من شره .

واليتيم : الأخذ به أولى ، والشك متروك ، والشاك حيران ، فليثق الله ،
وليترك عنه الشك ، ويعلمه بما علمه الله به ، ويفق بما أراه الله من الحق ،
إلا ما لا يعلمه ؛ فليس عليه أن يتكلف ما لا علم له به ، ولا [بما لا يتعهد الله به
العباد ، بما لم يظهرهم عليه .

وقال أبو محمد (رحمه الله) : من سأله سائل عن مسألة واقعة محتاج إليها
صاحبها ، وهو يعلمها - فعليه أن يخبره بها ، ولا يكتمه إياها ، وإن كانت غير
واقعة ، والسائل عنها مستحق للحكمة ، ولتعليمها - فعليه : أن يخبره ، ولا يكتمه ،
وإن كان يخاف ألا يكون ذلك السائل - أهلاً للحكمة - فليس عليه أن يخبره .

وإن قال الفقيه للسائل من بعد أن أفناه : لا تأخذ بقولى إلا ما وافق الحق ، أو قال : وسل هل يأخذ بقوله ؟ قال : نعم ، ولا يحجر عليه بهذا القول . وإن قال : لا تأخذ بقولى ؛ فلا يجوز له أن يقول ذلك ؛ لأنه : إن كان حقا ؛ فلا يجوز أن يمنعه عن الحق ، وإن كان كاذبا ؛ فعليه أن يعلم أنه كاذب ، ويتوب إلى الله تعالى من الكذب .

وذكر أن أبا عبيدة (رحمه الله) سأله رجل عن شيء لم يتضح له ، فقال : فرح عني ؛ فإنى مغمو ، فقال له أبو عبيدة : أنت أحق بفك منى ؛ يخلطون ثم يطلبون منا التصحيح !!!

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : « الله أعلم » لا يختلف العلماء فيه - قولك لما لا تعلم : الله أعلم - .

وقال : الشاك في دينه الخير فيه أشك فتنه على ضمنا . المسلمين من ألف اص ، أو ألقى لص .

وأما الذى يبعث بمسألة ، أو مسائل إلى من يثق به ، فيبحثه على يد من لا يثق به ، ثم يأتيه بالجواب ، وهو مخطط المفتى ، أو لا يعرفه - فعلى : أن هذا سواء ، وإذا وقعت الاطمئنانة مع السائل أن الحامل : لا يبذل ما حمله ، ولا يقصد غير من أرسل إليه ؛ فهذا سبيل مجاز أمور الناس من عامتها في حلالهم ، حرامهم ، وبيعهم ، وشرائهم ، وقضاء ديونهم ، وعامة أمورهم - إذا اطمانت نفوسهم إلى ذلك : كان ذلك جائزا لهم ، أو حجة لهم ، وعليهم .

وإذا وافق هذا السائل فما بلغ إليه مما يوافق الحق - فلا يضره من ذلك كل شيء . .

وقال أبو محمد (رحمه الله) من رفع إليه ثقة من المسلمين عن فقيه منقدم ، وكان عدلاً - قبلت شهادته عنه فيها على سبيل الشهادة ؛ لا على سبيل الفتحا - وأما المفتى ، فيكون أعلى درجة من هذا ، وأبصر ، فإذا أفتاه أيضا قبل ؛ وإن كان الذي رفع ، والذي أفتى - أخطيا قول أهل القبلة جميعا : ضمن المفتيان ، وعلى السائل أن يرجع ؛ إذا علم بذلك ، أو أعلماه - هما - رجعتهما ؛ إذا خالفا قول أهل القبلة جميعا ؛ فعليهما أن يعلماه ، ويضمنما ما تلف بفتواهما من مال .

وإن لم يعلم السائل ، ولا المستول بالخطأ ، ومانوا على ذلك - فهم سالمون ؛ إذا كانت المسألة في الفروع ، فيما يكون الحق في اثنين .

وأما ما يكون الحق فيه في واحد : فلا يجوز فيه الاختلاف بين أهل القبلة ، والفتى في ذلك ، والمستفتى - سالمان ؛ إذا وافقا الحق ، وإن أخطيا الحق : هما - كما جميعا ، وإذا مانا على الباطل ، ولم يقوبا .

وعلى المفتى أن يعلم المستفتى بخطئه ، إذا أعلم به ، ويضمن ما تلف من مال .

وأما العالم الذي يجوز له أن يفتى بالرأى : فلا ضمان عليه - إن أخطأ - وما جاور إذا أصاب ، [وذلك] فيما يكون الحق في اثنين ، وأما ما يكون الحق في واحد - فهالك بالخطأ من عمل به .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : في المفتي ؛ إذا قال : يسمع ، ويجوز أولاً يجوز ؛ فقد حكم بالتقطع فيما قال ، وأما إذا حكى ؛ فقال : سمعت في كتاب كذا وكذا ، أو جا في السنة كذا ، وكذا - ولو قال هذا - في شيء منسوخ من السنة ، أو الكتاب ولم يرد بذلك أن يفتى بباطل : فلا إثم عليه ؛ إذا لم يعلم بنسخه ، وكذلك إذا قال : أرى أنه يجوز كذا وكذا ، أو حفظت كذا وكذا ، أو سمعت كذا وكذا ، وكان هذا مضميقاً له إلى من قاله - فلا شيء عليه ، ما لم يعلم أنه باطل ، ويقصد إلى الفتيا بالباطل ، وأما قوله : أرى أنه يجوز ؛ فإن كان يرى ذلك - لم يكن هذا بمنزلة المفتي .

وسئل أبو إبراهيم عن العالم ؛ إذا كان غير ثقة : هل يؤخذ بفتواه ؟ قال : نعم ؛ إذا كان يعرف الحق من الباطل ، وقال : إنه يحفظ ذلك - جاز الأخذ بقوله .

وسئل أبو الحسن البيساني (رحمه الله) : عن رجل معى في الولاية يرفع لى مسألة ، وقال : إنه وجدها في الأثر ، أو قال : سمعت فيها ، أو عندي فيها كذا وكذا ؛ أيحوز لى أن أعمل بها ؟ قال : لا أقول عندي فيها [فهى] ليست رفيعة ، ولا فتوى ؛ إنما أقول : في قياسى ، ولا يقبل ذلك إلا من أهل الرأى ، والفتوى .

وإن قال : سمعت فيها - لم يعمل بها عنه ، حتى يرفع ذلك سماعا عن الفقهاء من المسلمين ؛ فيقول فيها : سمعت فلانا الفقيه يقول كذا ، وكذا - وكان هو بمن يضبط للأسائل .

— ١٦٧ —

وقوله : وجدت في الأثر لا يقبل منه ؛ إلا أن يكون يعلم أنه فقيه يعرف
عدل الأثر ، وإن قال : وجدت في الأثر عن المسلمين ، أو عن فلان ، رجل
فقيه ، وكان ممن يضبط المسائل - قبلت رفيعة ؛ إذا رجع عن المسلمين. والله أعلم،
وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني عشر

في التقليد في الفتوى ، ودمه

قال الله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَإِلَى الرَّسُولِ ، قَالُوا : حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ، أَوْ لَوْ كَانَ آهَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ، وَلَا يَهْتَدُونَ » ، وقال : « وَبِئْسَ بَعْضُ الظَّالِمِ عَلَى يَدَيْهِ ، يَقُولُ : يَا كَيْدِي أَنْتَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ؛ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا » ، وقال : « إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ، وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ » ، وقال الَّذِينَ اتَّبَعُوا : لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ، فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ، كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ، وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ .
ومثل هذا المعنى في القرآن كثير .

ومن السبى : ماروى ، أن رجلا قد أصابه شجة ، فأجنب - وقد اندملت عليه - فاستغفى له فأمر بالغسل ، ولم يروا له عذرا - فاغسل فكز^(١) فمات ، فأخبر النبي (ﷺ) بذلك فقال : قتلوه - قتلهم الله .

ففي هذا دليل على أنه لم يجعل للمستغفى والمستغفى له عذرا - والله أعلم ، ولعل المعنى لم يكن أهلا لذلك .

(١) الكزاز بالضم : داء يأخذ من شدة البرد ، وقد كز الرجل بضم الكاف ، وهو مكزوز إذا تقبض من البرد - رواه أبو داود عن ابن عباس ، ورواه الربيع عن جابر بلاغا ولم يذكر فكز ، وكأنه قاله (صلى الله عليه وسلم) في ثلاثة نفر ، واحد مجذور ، وواحد مشجوج ، وواحد صحيح ، والثلاثة هلكوا بالبرد بعد الغسل ، محقق .

ونحن نمود بالله من غلبة الأهواء ، ومن مساءة الآراء ، وتقليد الآبا ، وإياه نسأل : أن يجعلنا من المتبعين لسكتابه ، الذابين عن دينه ، القائمين بسنة نبيه محمد (ﷺ) .

وقيل : إذا رفع الصحابي خبرا عن الرسول (ﷺ) بإيجاب فعل ، وجب العمل به على من بلغه من المكلفين ؛ إلى أن يلقى خبرا غيره ينسخ ذلك الخبر ، [و] كان على من همل بالخبر الأول - الرجوع إلى الثاني ، وترك العمل الأول . وكذلك . الحاكم ، يعمل بما قام عليه الدليل عنده من أقوال العلماء ؛ فإذا قام له الدليل بعد ذلك على قول آخر أرجح عنده من الأول - عمل بالثاني ، وترك العمل بالأول الذي حكم به واستعمله .

وإذا لم يرجح عنده أحد القولين ، واستقويا معه من كل الوجوه - أخذ بأى الأقاويل شاء .

وقال أبو محمد (رحمه الله) : كل مسألة ؛ لا يخلو الصواب فيها من أحد قولين ، ففسد أحدهما ؛ لقيام الدليل على فساده - صح أن الحق في الآخر ، وإن صح أن الحق في أحدهما فسد الآخر . قال الله عز وجل : « فَمَاذَا بَمَدِّ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ » . فإذا اختلفت الأمة في حكم : على قولين ؛ فأخطأ أحدهم ، وأصاب الآخرون ، ولا يخرج الحق من أيديهم جميعا .

وإذا كان الحق في بعضهم - كانوا كالأمة وحدهم - فكان قولهم محكوما به في كل مكان ؛ إذا كان الحكم مطلوبا من الأمة ، وقام الدليل على خطأ بعضه - كانت الطائفة المصيبة : كإجماع الأمة ، وكانت هي الأمة ، وجاز أن يحتج بقولها .

وسئل أبو محمد (رحمه الله) عن تعبد الله بشيء من الدين ، فأخذ في ذلك ببعض الآراء ، فاجتهد ، ودان الله به ، ومعه : أنه مصيب فيه ، فأخطأ : قال : إذا دان بما تعبد الله به من حيث أوجب الله عليه قبول ذلك ، والتدين به ، والاعتقاد له ، فأصاب ، ولو كان الشيء الذي دان هو فيه بما دان بخلاف ذلك مع الله - فهو سالم ؛ إذا فعل ما ألزمه الله في الحكم بالظاهر ، وإن أخطأ طريق الاستدلال ، فدان بالذي دان به من حيث لم يجر له بحجة الله له في ذلك ، ولم يوجب عليه قبوله من ذلك الوجه ، ولم يتعبد به بتلك الحجة ؛ وإنما تعبد به من وجه آخر ، وبأدلة أخرى . قال : هالك ، وهو غير معذور .

وإن دان الله بما دان ؛ من حيث : أوجب الله عليه من اللغة ، والكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس عليهن من العقل من حيث بلغته الحجة ، فأخطأ .

فقال : لا يجوز أن يخطئ ؛ لأنه : إذا دان الله من حيث أوجب الله عليه - فهذا سالم كأن استحق به ذلك الحكم عند هذا المتعبد ، وكان يسر إلى الله خلاف ما يظهر إلى هذا الذي قد تعبد الله أن يحكم بالظاهر - فهو عند الله سالم بتلك الحال التي هو بها ، وهذا سالم عند الله ؛ حيث أطاعه فيما أوجب عليه من إنفاذ حكمه .

وكذلك كلما تعبد الله أن يدين به فأطاع الله فيما أمره - كان سالما ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك في علم الله .

فأما : أن يكون قد أتى من حيث كلف ، ولم يخطئ ، فيكون عاصيا ، والأمر مع الله بخلاف ذلك ؛ فهذا لا يجوز أن يدان به [بحجة] أن الله يفعل

بعباده ، لأن الله العادل : لم يكلف عباده إلا [ب] ما وضع له عليه دلالة ، وأوجد [دل] هم السبيل إلى معرفته ؛ فإن أخطأوا ذلك الدليل كان من قبلهم ؛ فأما إن أصابوا ذلك - فلا يجوز أن يلزمهم على ما لم يجعلوا لهم عليه دليلا .

فصل :

قال أبو سعيد (رحمه الله) : لا يجوز التقليد في الدين عند مخالفة المقلد ، أو المقلد شيئا من الدين المجتمع عليه من كتاب الله أو [من] سنة رسوله محمد (ﷺ) ، أو [من] إجماع الأمة المحققين ، أو ما أشبه ذلك ، أو ساواه في قول ، أو فعل ، أو معنى .

وكذلك لا يجوز التقليد للمستفتي ، ولا المحكوم عليه بمخالفة ذلك ؛ إذا علم أصل ذلك الأمر الذي قد أفق به ، وحكم به ، ولو جهل مخالفته للحق . وذلك باطل لا يجوز في الدين بعلم ، ولا بجهل ، برأى ولا بدين على معنى : الإقامة عليه بالرأى [وهو] غير باغ ، ولا تائب ، ولا دائن بالسؤال عن ذلك ؛ ليرجع إلى إصابة الحق .

وقد قيل : لا يجوز التقليد في الفتيا على [أى] حال ، ولا يجوز اعتقاد التقليد فيه ، وإنما يكون اعتقاد القائل بشيء من الفتوى ؛ أنه متبع في جميع ذلك ؛ ما علم منه ، أو جهل بكتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع الأمة من المحققين ، وصواب الرأى الذى لا يخالف شيئا من أصول الدين . وإنما هو خارج على معنى أصول الدين - ولا يجوز اعتقاد التقليد في ذلك على [أى] حال .

وقيل : يجوز التقليد في الفتيا للعلماء في الرأي الذي يجوز فيه الاختلاف ؛
إذا كان العالم [م] من يجوز له القول بالرأي في الوجه الذي يجوز فيه القول
بالرأي ؛ إذا وافق معنى الرأي الذي يجوز أن يقال ، ولم يخالف من ذلك شيئا
من الدين . وهذا إما يخرج على معنى الانبعاث على حالٍ للحق ؛ لأنه لو خالف
الدين - لم يجوز تقليده على حال ؛ فيبطل - معنا - إجازة التقليد في الفتيا على حال
دون إصابة الحق في معنى ما قيل من ذلك .

فصل :

قال أبو المؤثر (رحمه الله) : أنه [لو] قال قائل : في ماذا يتبع الناس
فقهاءهم ، وهم يسألونهم عن الطلاق ، والحليض ، والصلاة ، والصيام ، والحدود ،
والأحكام ، ويقلدونهم في ذلك ، وفيما لا يعلمونه ؟ فنقول [له] : إن الحوادث
على منزلتين : منها ما فيه الحجة من كتاب الله ؛ فمن أنقى من الفقهاء بتحليل
ما كان حراما في حجة الله - كان هالكا ، ومن أحل بقوله ما حرم الله ؛ فهو
هالك ، وكذلك إذا حرم شيئا مما هو حلال عن الله ، والحجة من الله قائمة
بتحليله : هلك ، وهلك من حرم ما أحل الله بقوله .

والمنزلة الثانية : ما ليس فيه حجة ، وهو مما لا كتاب فيه ، ولا سنة ،
وهو مما يسمع المسلمين في الرأي ، والاختلاف : فرأى الفقهاء في ذلك مقبول ؛
لأن هذا مما يقبل فيه الاختلاف من الفقهاء ، وهم على ولاية بعضهم [له] بعض .
وأما ما كان من الادعاء على الله في الدين ، والولاية ، والبراءة ، والعداوة

والحلال الذى أحله الله ، والحرام الذى حرمة الله : فإذا اختلف فيه الفقهاء ، فقال واحد : هذا حلال ، وقال آخر : هذا حرام من الله ، أو قال واحد : هذا كفر ، وقال آخر : هذا إيمان - فإن هذا الاختلاف يوقع البراءة بينهم ، ويتقطع ولاية بعضهم من بعض ، ولا تحمل ولاية المختلفين جميعا على هذه الجهة .

فمن جمعهم فى الولاية على هذا هلك ، وعند هذا يجب : تكليف العالم على الجاهل ؛ إذا قامت عليه الحجة بالحق فى ذلك [و] لزمه قبوله ، وتمحرم عليه ولاية الخطئ ، من هذين المختلفين فى دين الله .

فإذا قامت عليه الحجة بهلاك الخطئ ، وإيمان المصيب لزمه قبولها ؛ فإن ردها يجهل هلك ، وصار بمنزلة من جهل ما كلفه الله علمه من الجاهلين .

وقال محمد بن إبراهيم السكندى (رحمه الله) وحجة الله لا تكون حجة فى دينه ؛ حتى تكون محقة فى سرها ، وجهرها ، وذلك : مثل العالم الذى قد شهر فضله ، وعدله ، واستقامته ، وعلمه ؛ فإنه إذا أفتى فيما يسع جهله عند من علم منه هذه الشواهد - كان حجة عليه فى أكثر القول ؛ إذا وافق الحق فى فتياه ، وإن خالف الحق فلا يكون حجة فى ذلك ، ولا مستقيا ، ولا مهتديا بالحق ؛ بل هو كاذب سفيه ضال ، منافق جاهل ؛ يشهد على كذبه ، وباطله كتاب الله ، وسنة رسوله (ﷺ) ، والعلماء بدينه . ولولا ذلك كذلك لبطل دين الله ، ولما كان لله أديان شتى ، ولما كان كل من قلده عالما فى الدين : كان بتقليده سالما ، بل حلال الله حلال ؛ إلى أن تقوم الساعة ، وحرام الله حرام إلى أن تقوم الساعة .

وليس لأحد أن يحل ما حرمه الله ، أو يحرم ما أحله الله في دينه ، وشريعة نبيها محمد (ﷺ) ناسخة لجميع الشرائع ، ولا نبي بعده .
والتقليد في الدين حرام ؛ لا يجوز ، ولا يسع التقليد في دين الله لأحد من الخلائق قال الله تعالى : « وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا » .

وقال جل ذكره : « وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَيْمُورًا » .
وسئل أبو سعيد (رحمه الله) عن التقليد الذي لا يجوز للسائل أن يقلده العالم : قال : ذلك - إذا خالف المفتي في قوله كتاب الله ، أو سنة رسوله (ﷺ) أو إجماع المحققين من الأمة .

فإذا خالف المفتي أحد هذه الوجوه في قوله - كان ذلك باطلا ، ولم يسغ قوله لمن علمه ، أو جهله على التصويب منه له ، ولم يجز العمل به ، وهذا في أحكام الشريعة من أحكام الفتيا ، وهذا هو موضع التقليد في الدين فيما قيل .

ولا يجوز لأحد أن يقصد إلى قبول ما قيل منه على وجه التقليد على حال من الحال ، لأن التقليد يخرج معنى تأويله : أنه يقبل منه كل ما قال من خطأ ، أو صواب [من] حق أو باطل ، وهذا هو التقليد المنهى عنه ؛ لأنه يقلد أمر ذلك الذي يقبل منه .

[وذلك] : كما يقلد الحاكم الشاهدين أمر ما شهدا عليه ، ويحكم بقولهما ، أو [بـ] شهادتهما [سواء] كانا صادقين أو كاذبين ، وما حجة له عند الله ؛

إذا كانا عدلين ؛ لأنه إما خوطب بعدالتهما ؛ إذا كانا عدلين ؛ فذلك :
موضع ما خوطب به ، وأبيح له قبول شهادتهما .

ولو كانا - فيما بينهما وبين الله ، فيما غاب عنه - شهدا زوراً ؛ فالله غير
سائله عند ذلك ؛ ولو ترك شهادتهما ؛ لظنه أنهما شهدا زوراً ، ووافق ذلك
ظنه وكأنما شهدا زوراً لكان من حكمه جور ، وكان هالكاً بذلك
في حكم العدل .

[وذلك] : لأنه لم يجعل الله له ذلك في حكمه ؛ أن يرد شهادة العدلين
بالظن ، فيكون قد حكم بالظن ؛ لأن الظن لا يفي من الحق شيئاً - والحق -
قبول شهادة العدلين ، وترك الظن فيهما .

وكذلك الحاكم ؛ إذا حكم بحكم - وهو من يثبت حكمه - كان حجة على
المحكوم عليه ، ولدهكوم له ، حتى يعلم باطل أحدهما ؛ لأن هذا موضع ما جعله له
عليهم ، وخاطب الله عباده جميعاً أن لا يقولوا عليه إلا الحق في دينه ، ولا في
شيء مما تعبدوا به ، وخاطبهم جميعاً أن لا يطيعوا أحداً في غير طاعته ، لأشياء
كثيرة ؛ دل عليها الكتاب : منها : قوله تبارك وتعالى « وَلَا تُطِيعُوا مِنْهُمْ
آيْمًا أَوْ كُفُورًا » وقال النبي (ﷺ) : « لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى »^(١)
إذا كان ذلك لا يخرج في حكم دين الله ، جهل ذلك من جهله ، أو علمه من علمه .

(١) الحديث تمامه : إنما الطاعة في المعروف رواه البخارى ومسلم ، وأبو داود والنسائى
عن طى ، وفي معناه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . رواه أحمد ، والحاكم عن عمران ، والحاكم
ابن عمرو النفاوى ، وفي معناه : لا طاعة لمن لم يطع الله . رواه أحمد .

والتعليد في الدين حرام محجور ، ولكن الله تبارك وتعالى : أمر عباده أن
يقبوا ما أنزل إليهم من ربهم ، ولا يتبعوا من دونه أولياء ، وأمرهم بطاعة أولى
الأمر منهم ، وهم العلماء في الدين ، والأئمة المنصوبون فيما قيل ؛ فجعل هؤلاء
طاعة فيما قالوه من الحق في أمر الدين ، ولم يجعل لأحد منهم طاعة فيما يخالف
الدين في أمر نقل الشريعة ، ولا في الأحكام ؛ إذا خالف ذلك حكم الإسلام ،
علمه العوام أو لم يعلموه .

فإذا أفق العالم بشيء مما يخرج أحكامه من دين الله ، أو من الرأي الذي
يوافق العدل فقد قيل : إنه حجة ، لأن [د] لا يخالفه أحد في ذلك بعلم ، ولا بجهد ،
وعلى من علم ذلك منه قبول ذلك على سبيل الاتباع لا التقليد ، لأن ذلك مما يخرج
حكمه مما أنزل الله عليهم ، وعليه اتباعه لقوله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ ، وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ ، وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ » فهذا من أولى الأمر في هذا الموضع ، وعليهم
اتباعه - عالمهم وجاهلهم - وليس لهم أن يأتوا بخلافه في الدين .
وأقل ما يكون من حجته - إذا كان علما - أن لا يوقف عن ولايته ،
ولا يبرأ منه على ما قال : برأى ، ولا بدين - فكفى بهذا حجة .

وكل ما وافق فيه العالم الحق ؛ فاتبعه فيه الضعيف من أمور نقل الشريعة في الدين ،
أو في الرأي - فهو سالم فيه ، ومثاب عليه ، ومتبع فيه أمر الله تبارك وتعالى الذي أمره
به : من اتباعه لما أنزل الله عليه ، ومن طاعته لأولى الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ،
وهو حاكم في ذلك بما أنزل الله ، ومتبع ما أنزل الله عليه ، بقبوله من العالم
[بر] ما جاء به من الحق [و] لما قد أمره به ، وغير خارج ذلك على سبيل التقليد ؛
وإنما هو على سبيل الإنباع ، والطاعة .

وقال أبو محمد (رحمه الله): تقليد الصحابة جائز في باب الأحكام، وما كان طريقه طريق السمع: ألا ترى؟ أنك تحكى عنه الإجماع؛ وإن كان الخبر منقولاً عن بعضهم؟ [هذا] إذا لم ينقل عن أحد منهم خلاف لذلك.

ويموز تقليد الواحد منهم أيضاً [وذلك] إذا قال قولاً، ولم يفكر عليه غيره، و[أما] إن علم له مخالف في الصحابة: فلا [يموز].

وخلاف التابعي لهم؛ ليس بخلاف بعضهم على بعض؛ لأنه ليس في طبقهم. [و] لأن الصحابة هم الحجة العامة.

ألا ترى؟ أن الله تعالى جعل شهادتهم على الناس كشهادة الرسول (عليه السلام) عليهم؛ لقوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا؛ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»؛ فلا يجوز وقوع الخطأ في شهادتهم؛ إذا كانت شهادتهم كشهادة الرسول (عليه السلام).

وهذا عندي - والله أعلم - مثل قوله: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا؛ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ» و«سَاءَتْ مَصِيرًا»، والخارج عن قول الصحابة متمتع لغير سبيل المؤمنين، وقال النبي (ﷺ): «لا تجتمع أمتي على ضلال»^(١).

(١) في رواية: ضلالة. رواه ابن أبي عاصم، وفي مسند الربيع بن حبيب عن ابن عباس. قال: ما كان الله ليجمع أمتي على ضلال.

فإذا لم ينقل الاختلاف فيهم ، وكان المنقول عن بعضهم ، وترك الخالفة
من الباقيين - وهم حجة الله في أرضه على عباده - دل تركهم لخالفة القائل منهم
على تصويبه .

ومن ادعى على أن في ضمائر بعضهم ؛ غير ما كان في الظاهر منهم ،
أو تقيية منهم كان مخطئا ، وطعن على الصحابة الباقيين أنهم لم يقيموا الحجة لله
للنهي عن المنكر ، والأمر بالمعروف .

ولا يجوز التقليد لأهل الاستدلال، والبحث والأخبار في غير عصر الصحابة
مع الاختلاف ، ويجوز الاعتراض عليهم في أدلتهم ، ولا يجوز الاعتراض
على الصحابة ؛ كما ذكرنا .

ويجوز للعامة تقليد العلماء ، والاتباع لم فما هو دليل لم على التفرقة بين
أعدل أقاويلهم في باب الشرع، و [في] ما طريقه طريق الاجتهاد ، واستسلامهم
للعلماء ، كاستسلامهم للحكام فيما يحكمون به ؛ لم [أ] و عليهم ؛ فيما لا علم لم
بصوابه .

وكذلك تقليد الجاهل لمن لا يتهم في الدين ، والله أعلم .

فصل :

وعن أبي الحواري (رحمه الله) : وذكرت ؛ هل يكون في الدين تقليد
[في] أن يسأل الرجل عن مسألة ؛ فيحل حراما ، أو يحرم حلالا غلطا ،
ولا يعلم الفتى ، ولا الفتى [له] ؛ هل يكون أحدهما - في هذا - هالكا ؟

قال : ليس في الدين تقية إلا للأنبياء ، فإن الأنبياء (عليهم السلام) قد قيل [فيهم] ، يقدون ، ولا يقولون على الله إلا الحق ، وأن الله عاصم أنبياءه ، وهاديهم إلى الحق ، والعدل ، والصواب ، وليس بعدهم لأحد - تقليد .

فإذا أحل المستول حراماً ، أو حرم حلالاً بما أحل الله ، أو أحل ما حرم الله ؛ فالسائل والمستول - هالكان جميعاً ؛ إذا اتبع السائل المستول على ذلك ، وهذا على قول المفتي بغير علم ، فأخطأ المخالف الكتاب والسنة ، أو ما أجمع عليه علماء المسلمين .

وأما إن كان عالماً بما يقتي ، فأراد الحق بعلم ، فأخطأ بغيره غلطاً - فلا هلاك على المفتي ؛ فإن عمل بذلك : المقتي [له] ودان به - فهو هالك ، ولا هلاك على المفتي على هذا ؛ لأنه لا غلط على مسلم ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في العلم بالواجبات

قال أبو سعيد (رحمه الله) : معى أنه يخرج على قول بعض أهل العلم .

فمن يذهب على أنه من وجب عليه الفرائض : أن عليه أن يعلم وجوبها [و] أنه إذا وجبت عليه الزكاة والحج لم يسهه جهل ذلك اللازم ؛ فإن جهله على معنى قوله - بعد أن وجبت عليه - لم يسهه ذلك ، وإن علمه ، وأخر تأديقه على اعتقاد منه لأدائه - لم يكفره ذلك التأخير [فيه] ما اعتقده ، ما لم تأت حالة لا يقدر على أداء ذلك ، أو يحضره الموت ، فلا يوصى به .

وعلى مذهب من يقول : إنما عليه تأدية لذلك الواجب عليه في وقته الذى يخاطب به بأى وجه بلغ إلى تأدية ذلك مما هو خارج فى أصل ما دان به من جملته فيخرج عندى على هذا القول : أنه لا يضره جهل لزوم الحج له ، ولا الزكاة ، ولو كان قادراً على علم ذلك ، والسؤال عنه ما لم يدن بتركه ، أو يعتقده أو يموت فلا يوصى به .

وكل ما كان من الفرائض ، واللوازم يخرج على معنى الحج والزكاة فهو مثله فى هذا .

وقيل : فيمن صلى ، وصام ، وحج ، وزكى بلانية ، ولا قصد منه لأداء فرض قد وجب لله عليه بجهل منه بذلك : أيجزى به على هذه الصفة أنه إذا أدى ذلك على جهله بلزومه ، وإلى غير قصد منه للزوم الذى لزمه ؟ فلا ينفعه ذلك ،

وعليه أداء ما لزمه من ذلك بالتقصد منه لأدائه ؛ لما قد لزمه بعد العلم منه بذلك لأنه لازم له .

[أو على الجهل منه لأدائه لما قد لزمه بعد العلم منه بذلك ، لأنه لازم له . . .] مكرر في الأصل .

أو على الجهل منه مع عدم العلم له بذلك ؛ إذا علم من يعلمه بذلك من المعبرين ، وقصد إلى أداء ذلك عما قد لزمه في دين خالقه ، فوافق الحق الذي قد لزمه على ما يوجب الحق في دين خالقه - وقع ذلك موقع أداء الفرض ، وكان مجزيا له . وكذلك ؛ إذا أداء عند عدم المعبرين له على [اعتبار] أنه إن كان لازما له في دين خالقه : فقد أداء [و] كان ذلك مجزيا له على هذه الصفة والنية .

وأما : إذا أدى ذلك ، أو شيئا منه على غير قصد منه بأدائه لل لازم - قد لزمه وإن كان قد لزمه ؛ فلا يجزيه ذلك .

وأما : إذا كان مقرا بأدائها ، عارفا معناها ، وحضره شيء من أداء الفرائض ، وجهل لزوم أداء فرضها ، ولزومها ؛ فأداها على ما يرى الناس يفعلونه ؛ لغیر نية لأداء الل لازم - فذلك لا يجزيه ، وهو هالك بذلك ، وعليه أداؤه باعتقاده الأداء له فيما يلزمه في جلته .

وأما إن جهل ذلك وأداء عما يلزمه في جلته التي أقر بها ، فلم يعلمه بعينه ؛ أنه لازم له ؛ إلا أنه قاصد بجميع ما يعمل من ذلك أنه يؤديه عما يلزمه في جلته التي أقر بها - فقد قالوا : إن ذلك يجزيه ، وهو سالم ما لم يضيع فرضها ،

أو يرتكب محرماً في جهله ، أو يلزم نفسه في جهل ؛ ذلك ما لم يلزم ، أو يحرم عليه باعتقاد الدينونة في ذلك .

وقول ما لم يعلم فرض ذلك في وقته ، ويؤديه بعلم منه أنه لازم له بعينه - فلا ينفعه ذلك ، وعليه حكم تأديته بعد العلم منه بذلك .

فإن أداه على ذلك بغير علم منه بلزوم ذلك : فتقبل : إن عليه بدل ذلك ، والكفارة .

وأما إذا كان مقراً بالجملة عالماً بمعناها ، دائئاً بها ، فجهل علم شيء من الفرائض الحادثة من جملة الداخلة فيها ، فأعدم المعبرين أنه علم ذلك في وقت لزومه ، فدان بالسؤال عما يلزمه في ذلك الذي قد لزمه ، وأداه على ما يحسن في عقله مع الدينونة منه بالسؤال عما يلزمه من ذلك .

و [إن] عدم المعبرين في حضرته التي قد لزمته فيها هذه القرينة ، فأداه على ما يحسن في عقله من تأديتها عما يلزمه فيها ، ودان بالسؤال عما قد لزمه فيها ، وكان عاجزاً عن الخروج في الالتماس لمعرفتها عن المعبرين المعروفين لعبارتها في موضعهم .

وكان عجزه عن الخروج في ذلك [ب] منزلة من لزمه أداء القرينة من الحج ، وكان عاجزاً عن الخروج لخوف من طريق ، أو عدم عدة ، أو [عدم] واحة ، وهو لا يقدر على الوصول إلا بالركوب ، أو [به] علة في بدنه ؛ لا يقدر معها على الركوب .

فإذا كان عاجزاً بإحدى هذه العاهات - وقد علم لزومها - ولم يعلم تفسير ما يلزم فيها ، و [لا] على أى وجه أداها - فهو سالم إذا اعتقد السؤال عن ذلك على هذه الصفة ، إذا أداها بما يحسن في عقله تأديتها .

وليس له أن يضيع الديفونة بالسؤال ، والالتماس للمعبرين لها بمبلغ قدرته ؛ فإذا بانغ إلى علم ذلك على هذه الديفونة ، وعلى هذه الشريطة - نظر فيما أدى منها ؛ فإن كان قد أداها على وجهها - فقد سلم من الإثم ، وأدى الفرض ولا بدل عليه ، وإن كان قد أداها على غير وجهها في جهله ذلك - كان عليه تأديتها على وجهها .

وهو سالم من الإثم مع اعتقاد السؤال ، وعدم المعبرين ، وحلول الآفات ، أو العاهات التي ذكرنا [أنها] المانعة له عن الخروج في التماس ذلك ؛ حتى يؤديه على ما يلزمه .

وإن لزمه ذلك ؛ فلم يذن بالسؤال عما يلزمه في ذلك ، و [كذا] لو علم بلزومه ولم يعلم بتفسير ما يلزمه في تأديته فلم يذن بالسؤال عما يلزمه في ذلك .

ولو عدم المعبرين له في حضرته - فهو هالك يترك الديفونة بالسؤال عما يلزمه من ذلك متى قدر على ذلك ، والقدرة على ذلك [هي] ما قد وصفت لك من بلوغه إلى ذلك ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع العاشر

في معلم الصبيان ، وما يجوز له فيهم ، ومنهم

قال ابن عباس : سمعت رسول الله (ﷺ) يقول : « المعلمون »^(١) خير الناس : كلما خَلِقَ القرآن جددوه ، أعطوهم ، ولا تستأجروهم ، فتخرجوهم فإن المعلم إذا قال للصبي : بسم الله الرحمن الرحيم - كتب الله براءة للصبي ، ولأبويه ، وبراءة للمعلم .

وقيل : أوصى مسلمة مؤدب أولاده ؛ فقال له : إني وصلت جناحك بمضدي ، ورضيت بك قرينا لولدي ؛ فأحسن سياستهم ، وقوّمهم ، فإن لك استقامتهم ، وسهل بهم في التأديب عن مذاهب التأنيب ، وعلمهم معرفة أخلاق الكرام ، وجنبهم مذاهب أهل المذام ، وامنعهم أن [] يهرجوا أمرا ما لم يعرفوه ، وكن لهم سايسا شفيقا ، ومؤدبا رفيقا ، تكسب منهم المحبة ، والرفق ؛ في حسن القبول ، ومحود المغبة ، ويمنعوك ما يرون أثرك عليهم عندك ، وعليهم وحسن تأديبك لهم جميل الرأي ، وفاضل الإحسان ، ولطيف المعانة .

وقيل : إن يحيى بن زياد القراء - كان يعلم ابني المأمون النحو ، فلما كان في بعض الأيام : أراد القراء أن ينهض إلى بعض حوائجه ، فابتدرا إلى تقديم نعل القراء ؛ فتنازعا : أيهما يقدمه له ، ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما غردا ، فقدماهما .

(١) رواه ابن مردويه ، وفيه بعض اختلاف في الألفاظ ؛ فقد روى : أعطوهم بدل أعطوهم ، وقال السيوطي : وضعه الهروي . م .

وكان المأمون له على كل شيء صاحب خبر ، فرفع ذلك إليه ، فوجه إلى
 القراء ، فاستدعاه ، فلما دخل عليه - قال [للقراء] : من أعز الناس ؟ قال :
 ما أعرف أعز من أمير المؤمنين ، قال : بل من إذا نهض تقا تل على تقديم
 نعليه ، وليا عهد المسلمين ! ! . . . حتى رضى كل واحد منهما : أن يقدم
 لله فردا .

فقال : يا أمير المؤمنين ؛ لقد أردت مفعهما من ذلك ؛ ولكن خشيت
 أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها ؛ فأكسر نفوسهما عن شريفة حرصا عليها .

فقال له المأمون : لو منعتهما من ذلك ، لأوجعتك لوما ، وعتبا ، وألزمتك
 ذنباً ، وما وضع ما فعلا من شرفهما ، وعلو قدرهما ؛ بل رفع من قدرهما ، وبين
 عن جوهرهما ، ولقد تبينت لى غيلة القراة بقولهما ، فليس تكبر الرجل - وإن
 كان كبيرا - عن ثلاث : لسلطاناه ، ولوالديه ، ولعلمه ، وقد عوّضتهما مما فعلا :
 عشرين ألف دينار ، ولك عشرة آلاف درهم على حسن أدبك لهما .

وقد يروى عن ابن عباس ، أنه أمسك للحسن والحسين ركابهما ؛ حتى
 خرجا من عهده .

وأواد زيد بن ثابت الركوب ، فأخذ ابن عباس بركاب زيد ، فقال له
 يعض : [أ] يمسك لهؤلاء ركابهم ؟ فقال ابن عباس : اسكت يا جاهل ؛ لا يعرف
 الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل .

فصل :

واختلف فيمن يعلم الصبيان ، وهو غير متوضىء ؛ فقول : يجوز وقول : لا يجوز .

[وقال أبو سعيد (رحمه الله) : ' من علم شيئاً من العلم من كتاب الله أو من سنة رسول الله (ﷺ) ، أو الإجماع ، أو رأى بأجر ؛ فلا يحل له ذلك ، وهو من السحت ، وكذلك ؛ إن أخذ أجراً على شيء من الحرام ؛ فلا يحل له ، وسو من السحت ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً ^(١) - وأما قيام شهر رمضان ، وتعليم الحساب بالأجر - ففيه اختلاف : فقول : لا يجوز ؛ لأنه من الطاعة ، وقول : يجوز ؛ لأنه من غير اللوازم .

وأما القسم : فجائز لهم أخذ الأجرة على العناء في القسم من مال الأيتام وغيرهم .

وقيل : لا يجوز لمعلم الصبيان أن يرسلهم إلى من تخلف من الصبيان عن

(١) قوله : ولا نعلم في ذلك اختلافاً بناء على من علم شيئاً لوجه الله فهذا صحيح لا يحل أخذ الأجرة عليه .

أما من علم بقصد الأجرة - فالخلاف فيه مشهور مع الموافقين ، والمخالفين ، ودليل الجواز قوله (صلى الله عليه وسلم) : « أحق ما اتخذتم عليه أجراً كتاب الله » رواه البخاري وهو الصحيح عندي وقد أخذ الخلفاء الواحدون تفقة من بيت المال وهو منذهب الأقل من الإباضية ، ومنذهب مالك والثافى .

وذهب الأكثر من الإباضية ، والخنفية إلى تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة حين علم ناساً من أهل الصفة - القرآن ، فأهدى إليه رجل منهم قوساً فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار - فأقبلها » رواه أبو داود ، والحديث الأول : أصح ، وهذا معلول ، ونحوه على أنه علم لوجه الله . اهـ تحقيق .

المسكتب ؛ إلا بأمر من آباؤهم ؛ فإن أرسل أحدا منهم ، فمقره كلب ، أو ركضه حمار - خيف على المعلم من الضمان ؛ إذا لم يكن بأمر من والد الصبي .

وإن أمر المعلم الصبيان أن يحصوا أمكنتهم بالحصى من الوادى ، فكان ذلك من مصالحهم - فأرجو أن يجوز ذلك [سواء أ] كانوا يتامى أم غير يتامى ، ولا أحب ذلك إلا برأى آباؤهم ؛ إذا كان ترك ذلك لا يضرهم .

ولا يضرب المعلم الصبيان بغير رأى آباؤهم ، أو رأى أوصيائهم ، وإن ضربهم ضربا مؤثرا - فلا بين لى براءته من الضمان ؛ وإذا لزمه الضمان للصبي ؛ ففي الحل له من والده اختلاف .

وإن أمر المعلم الصبي بأمر له فيه الصلاح ، مثل قوله : اقرب منا ، أو اكتب كذا ، وكذا ، أو اعمل المداد ، أو امح لوحك ، وأمثال هذا ؛ من مصالح الصبي ؛ فجاز له ذلك .

وأجاز أبو الحوارى (رحمه الله) للمعلم ما أعطى على التعليم بغير شرط له على التعليم ، وقال : ما اشترطه المعلم على تعليم القرآن فهو من السحت ، وقيل : يجوز للمعلم أن يشترط أجره له على التعليم ، وقيل : إن للمعلم أن يؤدب الصبيان ، ويضربهم ضربا غير مبرح ، ويأخذ ما أتوا به عليه من عند آباؤهم ، وأمهاتهم ؛ وإن كانوا أيتاما .

والضرب الذى هو غير مبرح : هو ضرب الأدب الذى لا يؤثر ، ولم يبرح ؛

فإذا أثر وجرح لزمه أرش ذلك، وكذلك الوالد؛ إذا ضرب ولده ضرباً مبرحاً -
لزمه أرش ذلك لولده ، وليس ذلك ضرب أدب .

ومن قاطع آباء الصبيان ، أو من يقوم بأمرهم بشيء معلوم من الدراهم ،
أو الحب ، أو التمر على حساب الشهور، أو الأيام: على تعليم القرآن - ففى أكثر
القول أن ذلك لا يثبت ، ولا يجوز ، وذلك باطل .

وإن عفا معهم فى شيء غير تعليم القرآن كان عليهم له أجر مثله فى ذلك
للعنى ، وإن قاطعهم على التعليم ، ولم يقاطعهم على تعليم شيء معروف - فذلك
مجهول ، وله أجر مثله ، وإن قاطعهم على تعليم الكتاب ، أو الحساب ، أو شيء
من الآداب مما يعرف: بأجر معروف فى أجل معلوم - فذلك ثابت عليهم ، ولم
وأما إذا قصر عن شيء مما يلزمه؛ فإنه يترك من الأجر بقدر ما قصر ، أو يستحل
من قد لزمه الأجر فى ذلك .

وقال بشير : المعلم أن يضرب الصبيان ؛ يؤدبهم ، ويأخذ ما أعطوه [له] ،
وقيل: لمعلم اليتيم أن يقبض منه ما يصل إليه به : من رطب ، وبسر ، وغير ذلك؛
إذا خرج ذلك فى التعارف أنه مرسل به من والده ، أو محاسب ، أو وكيل ،
أو وصى ، أو من يكفله ؛ فإن ذلك جائز ، ولو كان فى التعارف أنه من ماله ؛
إذا خرج ذلك بمعنى المعروف من ماله ؛ وإذا لم يعلم أنه من ماله - فذلك جائز
على حال إذا خرج فى التعارف أنه مرسل به .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن (رحمه الله) : ومن أمر المعلم أن يضرب ولده ،

فضربه يؤدبه فأت . فإن على المعلم الدية ، ويتبع المعلم والد الصبي بالدية .
وسل عن ذلك .

وللمعلم أن يأمر الصبي أن يمحو لوحه ، ويصلح دواته ، وكذلك يكتب له
بأقلامه ، ودواته .

وإن أتى الصبي إلى المعلم في موضع تعليمه ، ولم يأمره ولي الصبي أن يعلمه
القرآن : فإذا كان تعليم القرآن لا يشغله عن مصالحه من القيام بأمر نفسه فجاز
له ذلك ، والأولى به - بعد صلاح نفسه - تعليم الأدب ، وتعليم القرآن مع مكارم
الأخلاق الحسنة ، وللقائم بذلك ثواب عظيم - إن شاء الله - ولو لم يأمره بذلك
والد الصبي ، ولا غيره .

وإن أتى إلى المعلم صبي لا يدري أنه ممن يقوم بمعاشه ، أو يقوم به غيره ،
فغفل عن السؤال عنه ؛ أنه يكفي أمر معاشه أم لا ، أم الصبي مدفوع إلى طلب
معاشه وكفايته ، قال : إذا تظاهر من أمره حين مشاهدته ؛ أن له قائماً بأمر
معاشه ، وكسوته ، ولم يبين عليه في ذلك ضرر - فهو مأخوذ من طريق ظاهر
أمره ، لأنه في حال الكفاية ؛ حتى يعلم غير ذلك .

وللمعلم أن يقبل الهدية من الصبي ، والخادم مثل : الرطب ، والنبق ، والقضيم ،
ومثل ذلك ، وهو له حلال .

وللمعلم أن يعلم الصبيان القرآن ، والعلم ، والأدب : من غير رأى آبائهم ،
ولا أوليائهم ، ولا أذنوا له بذلك - ولا حجروا عليه - أنه لا بأس عليه

فى ذلك ؛ ما لم يشغلهم عما هو أعود عليهم فى عاجل صلاحهم - ولا ضمان عليه ،
وهو مأجور فى ذلك - إن شاء الله تعالى .

وإن أجبرهم على تعلم القرآن ، والعلم والأدب ، وقهرهم على ذلك من غير
إذن آبائهم ، وكان ذلك صلاحاً فلا ضمان عليه ؛ ما لم يبين فى ذلك تعطيل مصلحة
هى أعود عليهم من ذلك . وإن غاب عليه أمر مصلحتهم ، وكان الغالب - عنده -
من أمرهم ظاهر العين ، فهم على حالهم ؛ حتى يعلم غير ذلك ، وإن كان ظاهر
أمرهم التفرغ عن مثل ذلك فى مصالحهم ، أصلح لهم ، وكانوا ممن يقومون
بأنفسهم - فاشتغلهم بمصلحتهم الحاضرة أولى بهم ؛ إلا أن تقام لهم لمصلحة
أنفسهم ؛ فإن أدهم أفضل .

وعن أبى عبد الله (رحمه الله) : لا بأس على من يعلم القرآن إن أعطوه
شيئاً ؛ إذا لم يشترط ذلك عليهم ، وله أن يضرب الصبيان على الأدب بإذن
آبائهم ، وأما اليتامى : فلا أحب أن يضربهم .

وقيل : أربعة لا يضربون : الولد ، والمرأة ، والخادم ، والداية .

ومن أراد أن يعلم القرآن لوجه الله تعالى ، ولا يأخذ عليه أجراً ، وفى بلاده
معلم بأجر ؛ وإذا علم هو : يخاف أن ينحاز إليه الصبيان ، والمعلم الأول فقير
محتاج فلا إثم على هذا المعلم فى ذلك ، وللمعلم الأول رزقة على من خلقه ، وإن
توقف عن ذلك لطلب أرفق بذلك الفقير - فذلك وجه أيضاً .

وللمعلم قبول ما أعطاه اليتيم ، والصبي ؛ إذا اطمأن قلبه أنهما كانا مرسلين

إليه بذلك ، وعليه أن يسألها عن ذلك ، وإن اطمأن قلبه أنها لا يأتيان ذلك إلا عن رسالة - جازله ذلك .

ويجوز للمعلم أن يأمر الصبيان ؛ أن يتأصعوا^(١) إذا كتبوا ؛ ليجتهدوا في تحسين الخط ، وأراد بذلك ؛ ليحرصوا على حسن الكتابة . وقيل : إن التعليم في طلب المعيشة - أفضل من الحج في طلب المعيشة ، وجاء في الأثر : أن النائحة ، والفاجرة : للمشترطون على ذلك أجرا - لا توبة لهم ؛ حتى يؤدوا ما أخذوا على ذلك ، وقد كره كراء المعلم المشترط على تعليم القرآن ، وإن لم يشترط ، وأعطوه بلا شرط - فلا بأس عليه .

وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) : ولو أهدى إليه من مال اليتيم على تعليم اليتيم - فلا بأس ، عليه ، ما لم يشترط ، وإن علمهم الخط ، واشترط أجرا على تعليم الخط - فلا بأس ؛ لأن الخط صنعة ، ومن أخذ أجرا على تعليم الصنعة - فلا بأس عليه .

وقيل في معلم الصبيان يرسلهم يسألون عن الصبيان ، وفيهم يقامى : فلا نرى له أن يرسلهم إلى بعضهم [ل] بعض ؛ إلا أن يذهبوا من قبل أنفسهم

(١) في القاموس ، وشرحه ، ومصع فلانا : ضربه بالسيف أو ساقه بالسوط ، أو ضربه به ضربات قليلة ثلاثا أو أربعاً . اهـ وفي اصطلاح العمانيين ، للصع ضرب الطفل زميله في كفه ؛ لما ثبت أن خط اللصروب أردأ من خط الضارب ، وذلك بواسطة أستاذهما ، أو اتفاق يجري بينهم بذلك . ويكون الضرب بآلة الكتابة ككتف ثاقبة كانوا قديما يعملون فيه الخط ، ويبارون فيها بينهم .

— ١٩٢ —

بغير أمره ، وأما من كان منهم له أب ، فأذن له أبوه بإرساله - فما أرى
بذلك بأسا .

وأما ضربهم على الأدب ، والتعليم للقرآن - فلا بأس بذلك ما لم يكن
ضربا مبرحا ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس عشر

في تعليم القرآن ، وقراءته ، وما يجوز في ذلك للظاهر
وغير الظاهر .

· روى أن رجلا جاء إلى النبي (ﷺ) ، فقال : علمي العلم ، فقال : اذهب ،
وتعلم القرآن . ثم عاد إليه ، فقال له مثل ذلك ، ثم عاد إليه فقال ، له مثل ذلك ،
ثم عاد إليه ، فقال له في الرابعة : أفبل الحق من جاءك به ؛ بعيدا كان أو قريبا ،
بغيبا كان ، أو حبيبا ، وردّ الباطل على من جاءك به ؛ بغيبا كان ،
أو حبيبا .

وقال (ﷺ) : خيركم من تعلم القرآن ثم علمه^(١) ، فقيل : من تعلم القرآن ،
ثم نسيه جاء يوم القيامة أجزم ، وأحب أن يجتهد ، ويعلم ، وإن كان مغلوبا
— وهو يعمل بفرائضه — لم يلزمه شيء .

ومن يقرأ القرآن ، وهو متوضىء ؛ فتمجبه قراءته وصوته — فلا يأثم ، إلا
أن يعجب بقراءته ؛ فلا يجوز له ذلك ؛ لأن ذلك يحبط الأهمال ، ومن قرأ
القرآن ، وهو متوضىء ، وعليه ثوب غير طاهر — فقد رخص بعض الفقهاء في

(١) رواه ابن ماجه عن سعد ، ومائى معناه : « خيركم من قرأ القرآن وأقرأه . رواه
ابن الضمير ، وابن مردويه عن ابن مسعود ، ورواه أبو داود في ثواب قراءة القرآن عن
عثمان بلفظ : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » قال شارحه : وأخرجه البخارى ، والترمذى
واللسائى ، وابن ماجه .

ذلك ، وكرهه آخرون ؛ كأن يقرأ القرآن . من مصحف أو غيره ، وقال عبدالله ابن عمر : لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر ، وقيل : إن هر بن الخطاب ، وعلى ابن أبي طالب وغيرهما ، أجازوا القراءة على غير وضوء ولم يميزوا مس المصحف . ولا يقرأ القارئ القرآن وهو جنب ، إلا الآية ، والآيتين ، وقيل : سبع آيات ، وقيل : ما لم يبدأ بالسورة ، أو يختتمها - جاز ذلك ، وروى ^(١) : أن النبي (ﷺ) : أجاز قراءة القرآن على كل حال ؛ إلا راكماً ، أو ساجداً ، أو جنباً ؛ إلا أنه ثبت [في] معاني القول عنه : أن الجنب لا يقرأ القرآن ، ولا يبعد حكم الحائض أو النفساء من معاني الجنب ؛ إلا المستحاضة ، وأما المستحاضة - فأحكامها أحكام الطاهر .

وقال الله تعالى : « فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ؛ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » ، وقال : « فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ . »

ولا يقرب المشرك إلى شراء المصحف ، والقولان ؛ إلا لمعنى الحجة عليه ، والدعوة إليه لمعاني القرآن ، وإذا ثبت معنا منع المشرك عن ذلك لمعنى العباسة لم يتغير ذلك من ثبوته في الجنب ، والحائض أشد ؛ ما لم تطهر .

وقيل في الحائض ، والجنب : إنهما لا يحملان المصحف ، وقيل : لا بأس ، إن حملاه بسيره الذي يعلق به ، والقول الموجود في الأثر : لا يقرأ القرآن جنب ، ولا حائض ، ولا نفساء ، ولا أكلف ^(٢) ، ولا مشرك ، وقيل : لا يقرأ الجنب ،

(١) رواه مسلم ولم يذكر الجنب م . (٢) الأكلف هو الذي لم يجتن .

والحائض ، والنفساء - القرآن ؛ إلا من عذر ، أو لعذر ، يقرأ الآية ، والآيتين ؛ يستأنس بذلك عن الوحشة ، أو يتعلم ذلك ؛ لما يلزمه علمه من علم التوحيد ، أو الوعد ، أو الوعيد أو شيء مما يلزمه علمه ، أو لا يقدر عليه إلا بالتلاوة - فذلك عندي من العذر ، وقيل : التلاوة تكون عند ذلك في الأنفس ؛ بغير تحريك اللسان ، ولا إيم في ذلك ؛ لأن ذلك ليس بكلام ، وإذا لم يكن كلاما - فليس بقراءة .

وقيل : إذا لم يبلغوا إلى تذكرة ذلك : بغير تلاوة ، [أ] وخاف من تعلم شيئا أن ينسأ ؛ إذا لم يتعاهده بالتلاوة في ذلك الوقت ، ورجا أن يدرك علم ذلك بالتلاوة له - فعلى قول من يلزم العارك لذلك حتى ينسأ الإيم - فجائز له أن يقرأ القرآن ؛ لمعنى خروجه من الإيم لما يلزمه ، لأنه لا يستقيم أن يلزمه شيء يؤثمه ، ولا يؤثم ترك شيء بقدر عليه ، فلا يلزمه - فهذا يخرج معناه في معاني هؤلاء في قراءة القرآن على هذا النحو .

ويروى أن النبي (ﷺ) قال: «اقرأ القرآن بأى حالة شئت، إلا جنباً»^(١)،

(١) الحديث رواه الخمسة بألفاظ مختلفة ، وللمعلماء في جواز قراءة القرآن للحائض ، والنفساء والجنب ثلاثة أقوال : المنع إلا لضرورة ؛ لحديث الربيع بن حبيب رضى الله عنه ، عن جابر مرسل قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة : لا يقرءون القرآن ولا يخطبون مصحفا بأيديهم ، حتى يكونوا متوضئين ، ولقوله تعالى : «لا يمسسه إلا المطهرون» .

والقول الثاني : الإباحة مطلقا ، وهو قول ابن عباس ، واختاره الشيخ عامر ونسبه لأكثر العلماء ، وحملوا النهى على التنزيه وهو الأليق بعظمة القرآن . والقول الثالث : الجواز للحائض ، والمنع للجنب بدليل حديث على المذكور ، ذلك لأن حدث الجنب يمكن زواله بأسرع وقت ، لأنه عارض بخلاف الحائض ؛ فحدثها لا يزول إلا بزوال الحيض . انتهى محقق .

أو بأي حالة كفت فيها إلا جنباً ، وادخل المسجد في أى حالة شئت إلا جنباً ،
واحمل المصحف على كل حالة إلا جنباً ، ومعنى الرواية : يدل على إطلاق هذه
المعاني للإنسان ، إذا لم يكن جنباً .

وإذا ثبت معاني كراهية ذلك ، أو حجرة للجنب - فذلك لا يكون إلا
لمعنى ، إذ ليس هو بمتطهر ، لأن الجنب ليس بنجس في الأصل ، وإنما هو ليس
بمتطهر ، والطهارة عليه عبادة ، لا معنى أنه نجس البدن ، لأنه لو مس شيئاً من
الطهارات بشيء من رطوبات بدنه - لم يكن ذلك نجساً ، وكذلك عرقه ، وجميع
رطوباته : ما سوى النجاسات ، وما مسها .

وأما الذى به شيء من أحداث النجاسات من : بول ، أو غائط ، أو ودي ،
أو مذى ، أو دم - فقل : يجوز له أن يقرأ القرآن ، وقول : لا يجوز أن يقرأ
القرآن المحدث الذى فيه شيء من الأحداث من النجاسات ، إلا أنه ليس بمقتضى ،
ووضوؤه منتقض به ، وأما إذا كان ليس فيه شيء من النجاسات إلا أنه ليس
بمقتضى ، وحديثه بغير نجاسات في تقض وضوئه - فإن له أن يقرأ القرآن على
حسب ما مضى من الاختلاف في القول فيه .

وقول : إنه إذا لم يكن على طهر تام ، ولا وضوء تام كالوضوء للصلاة -
فهو بمنزلة المحدث ، لأنه معذور غير متطهر ، لأن الجنب لو غسل موضع
النجاسة ، ولم يبق فيه شيء من النجاسة ، ولم يغسل جميع بدنه - أنه ليس بخارج
من أحكام الجنابة .

وكذلك الذى ليس بمطهر طهور الوضوء المتعبد به بمعنى الطهارة للصلاة - لم يجوز له القراءة ، كما لم يجوز للجنب بمعنى ما أشبهه فيه لمعنى التعبد ، لأن الجنب لو تطهر من الجفابة قام ذلك له مقام التطهر للوضوء ، فالتطهر من الجفابة يقصده إلى التطهر من الجفابة ، وكذلك بعد غسله من النجاسة وإزالتها منه ، فيقصده إلى التطهر لما جرى عليه التطهر من جوارح الوضوء بانفصال عن التطهر من الجفابة ، خرج معناهما فى ذلك واحد ، وسيلهما فى ذلك واحد فى معانى الاشتباه والاتفاق ، فتشابهها فى معنى قراءة القرآن التى لا تجوز الصلاة إلا بها ، ولا تجوز الصلاة إلا بالتطهر بالوضوء ، فكانت القراءة مشبهة للصلاة التى لا تجوز إلا بالطهارة إذا كانت الصلاة لا تجوز إلا بها ، وإذا أشبه معانى الذى ليس بمطهر بالوضوء معانى الجنب لثبوت التطهر عليه ، وإذا تشابهها بمعنى واحد فقد لحقهما معنى التشابه ، وقد يتشابهان بمعان كثيرة من جسده ، ولو لم يكن يشبهه إلا بفصل جارية من جوارحه للوضوء لكان قد أشبهه لاتفاق القول فيهما ، أو تشابههما فى هذا المعنى ، أن الجنب لو لم يبق منه إلا جارية واحدة لم يطهرها لم يزل عنه حكم الجنب فى معنى الطهارة فى هذا ، وتساوى الذى ليس بمطهر بالوضوء ولو كان ليس فيه شيء من النجاسة ، واتفاق القراءة من القرآن والصلاة ، لأنه لا تجوز الصلاة إلا بالقراءة ، ولا تجوز الصلاة إلا بالوضوء ، فمن هنالك ثبت أن القراءة لا تجوز إلا بالوضوء ، فإن قيل : إن كانت الصلاة لا تجوز إلا بالقراءة والتكبير للإحرام فهو كذلك ، ولكن ثبت جواز التكبير للجنب والحائض والنفساء ، وكذلك التسبيح ،

وما يقال في الصلاة ، كل ذلك جائز منهم إلا القراءة ، لأنها لا تجوز منهم إلا من عذر أو لعذر ، وأما الصلاة كلها من فريضة أو سنة أو نفل فلا تجوز إلا بالوضوء التام ، لقول النبي ﷺ : لا صلاة إلا بطهور^(١) ؛ وكل صلاة كانت بالركوع والسجود فهي مشبهة بمعاني صلاة الفريضة من جميع الفرائض والسنن والفضائل والنوافل والأعياد والخسوف والكسوف لا تتم إلا بالوضوء لمن يجد الماء ، والتيمم لمن لم يجد الماء ، وإن كانت النوافل ليست بلازمة لا يجوز الدخول فيها إلا بوضوء ، ومن صلى بغير وضوء - وهو قادر عليه ، أو تيمم عند وجود الماء - على التعمد منه لذلك بغير علة ولا عذر، فهو عاص لله؛ بخلافه للسنة ، وما عليه الأمة . وأما سجود القرآن ، فالاختلاف فيه على سبيل الاختلاف في قراءة القرآن ، وقد مضى القول في ذلك .

وكل من جاز له أن يقرأها جاز له أن يسجدها ، إلا الجنب ، والحائض ، والنفساء على قول من يجيز ذلك للقارىء ، وفي بعض القول : لا يسجدها إلا بوضوء تام .

فإذا ثبت أنها بمعنى القراءة : كانت لمعنى الذكر والطاعة ، وجاز أن يسجدها الساجد لها حيث كان وجهه إلى القبلة ، أو إلى غير القبلة ، أو إلى غير القبلة ، وبعض لا يجيز سجودها إلا بوضوء تام إلى القبلة ، لثبوتها أنها

(١) الطهور: الوضوء ، وفي معناه ، لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم ، وهو يفتح الطاء والواو وبالضم ، الفعل المعروف شرعا لإباحة الصلاة ، كالوقود والسحور ، قال الله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » ، وأخرجه أيضا النسائي والترمذي من حديث ابن عمر .

لا يترك سجودها في صلاة فريضة ، ولا نافلة ؛ فكان مخرجها مخرج الصلاة في شبهها معانيها .

وهي سنة من سنن النبي (ﷺ) ، ومن تركها على الدينونة بتركها ، أو الاستخفاف بها - كان هالكا ، وتسجد بعد صلاة الفجر ، وبعد صلاة العصر ، لأنها سنة ثابتة لمعنى تلاوة ، أو إنصات إليها ، ولا نعلم أن وقتا من الأوقات لا تجوز فيه قراءتها ، أو الإنصات إليها ، ومن ترك قراءتها بعد صلاة الفجر . وصلاة العصر ، لما ثبت عنده أنه لا صلاة في هذين الوقتين - لا يعاب بذلك ، ولا يخطأ ، إذا كان قصده في ذلك أن يقع فيما لا يسمعه ، وسجدة القرآن إنما جاءت بها السنة سجدة واحدة .

وأما الصلاة على الجنائز ؛ إذا حضرت جازت الصلاة عليها في كل وقت ، إلا أن يغيب من الشمس قرن ، أو يطلع منها قرن ؛ فلا يصلى عليها ؛ حتى يسعوى طلوعها ، وغروبها ، ولا تجوز الصلاة عليها بغير وضوء ؛ إن أمكن الماء ، فأما : [إن كان] في المسكبة - فلا تجوز الصلاة عليها إلا بالوضوء ، فإن وقع خوف في فوت الوقت ، أو لضرر في الميت ، أو ضيق وقت يخشى فيه وقوع ضرر في معاني الميت ، أو لسبب من الأسباب .

وتجوز الصلاة عليها بالقيم لمعنى العذر ، وكذلك إذا خاف الواحد أن تفوته الصلاة على الميت إذا تشاغل بالوضوء ، ولو حضر الماء - فقليل إنه يتيمم ، ويصلى على الجنائز ، ولا يدعها تفوته - إن شاء ذلك - وفي بعض القول : أن الصلاة على الجنائز ؛ إذا قامت بغيره . أنه لا يصلى صلاة الجنائز ؛ إذا حضر الماء إلا

بالوضوء ؛ ولو فاتقه الصلاة على الجنائزة ؛ لأنها صلاة ، ولا تكون إلا بالوضوء
وتجوز صلاتها بالتيمم لمعنى العذر ، إذا خيف الضرر على الميت أو غيره من
أسباب الضرر فإذا قامت الصلاة لم يكن هنالك ضرر ، وكان الداخل فيها
بعد تمامها وقيامها بغيره بمنزلة الوسيلة ، والفضيلة - ليس بموضع الضرر .

وفي جملة القول : أن الصلاة على الميت تجوز بالتيمم ، وبالثوب النجس ،
لأنها وإن كانت صلاة : فهي بمعنى الذكر لا بركوع ، ولا سجود ، وإنما
في تكبير ، وتسبيح ، ودعاء ، وقراءة ، ولا تسكاد صلاة الجنائزة تخرج في معاني
الاختيار .

وأما صلاة التطوع : فلا تجوز إلا بالوضوء ، أو التيمم عند عدمه
كالفرض ، وأما صلاة العيد فلا تجوز بالتيمم ؛ إذا حضر الماء ، ولو خاف
فوت صلاة الجماعة فيها ، ويقوضاً ، ويصلى ركعتين أفضل من الصلاة لها بالتيمم
للجماعة .

وقيل : إذا خيف فوت السنة فيها وهي صلاة الجماعة - فله أن يقيم ، ويصلى
السنة في الجماعة ؛ إذا خاف فوتها ولو لم يعدم الماء ، ويمجبنى ذلك ؛ إذا خاف
أن لا يدرك الجماعة فيها بعد تلك الجماعة ، أو كانت تلك الجماعة هي صلاة
إمام العدل ، أو صلاة أولى الأمر من أهل العلم من ولاية المسلمين ، وأولى الأمر
منهم - ولو كان يجد جماعة غيرهم .

وإذا خاف أن لا يدرك الجماعة على حال من صلاة العيد فصلاتها عندي

بالتيميم ، والقيام بسنتها أفضل ؛ لأنها سنة في الجماعة لا على الانفراد ، ولا تقوم إلا بالجماعة ؛ فصلاتها جماعية : هي السنة الواجبة .

وصلاة الجنائزة ، وإن كانت ألزم في شيء ؛ فإنها أعذر عند القيام من البعض بها ، وهذه سنة جماعية ، وثبوت وقتها أن تدرك في صلاة الجماعة ، وانقضاء وقتها انقضاء وقت الجماعة التي لا يدرك مثلها فيها ، ولو كان في وقتها بعد ؛ فلا تدرك صلاة العيد في الجماعة ؛ كما لا يدرك فرض الجمعة إلا بالجماعة .

وكذلك القراءة بالتيميم عند غير المسكن من الماء الذي لا تدخل فيه المشقة ولو لم يكن من خوف ، ولا عدم - أحب إلى من ترك القراءة ، إلا أن يدخل الإنسان في شيء من الطاعات من سائر الذكر ، ولا يخاف في ترك القراءة بسبب لمعنى ذلك وتركه يولد عليه نسيان شيء مما قد تعلمه من القرآن الذي يخاف الإثم في نسيانه .

وأما سائر أداء الفرائض ؛ فلا أعلم ، يلزمه فيها تطهر بالوضوء ما سوى الصلاة ، وأشباهاها ، والقراءة والطواف بالبيت ؛ فإنه قد جاء فيه أنه بمنزلة الصلاة ، لا تجوز إلا بالطهارة القائمة من الوضوء ، كان الطواف طواف فريضة أو سنة ، أو نافلة - لا يصح إلا بالطهارة ، وكذلك [في] ركعتي الطواف [فـ] ما صلاة ، ولا يجوز في الحج ، ولا في العمرة ، ولا في سائر الطواف ، ولا ركوع ؛ كسائر الصلوات

وأما سائر المفاسك كلها من الإحرام ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفات ، والمشرع الحرام ، ورمى الجمار ، والذبح ، والحلق ، والتقصير ،

— ٢٠٢ —

وجميع ذلك - يقوم بغير وضوء ، ويصح من الحائض ، والجنب ، والنفساء ،
ويستحب الفسل في جميع ذلك .

والصوم يشبه معاني أحكام الطهارة في معاني ما لا يقوم إلا بالطهارة
من الطواف والصلاة ، إلا أن ذلك خاص منه في الحائض والنفساء في معاني
أحكام السنة ، وما يشبه الاتفاق أنه لا صوم قائم ، ولا ثابت على حيض ،
ولا نفاس ، وما صام الإنسان ؛ فهو باطل ، ولو دخل ذلك على المرأة من بعد
اعتقاد الوضوء - أبطل ذلك حكمها في معاني أحكام السنة ، والله أعلم ،
وبه التوفيق .

القول السادس عشر

في الاختلاف في خلق^(١) القرآن وأسماء الله وصفاته

يوجد في الآثار - فيمن يقول : إن القرآن مخلوق - أقاويل ، يقال بعض من قال : إن ذلك لا يبلغ به إلى براءة ، ولا وقوف ؛ وهو في الولاية ؛ وذلك أنه ؛ إذا علم أنه يعني بخلقه حدوث وحيه على النبي (ﷺ) ، وتلاوة النبي (ﷺ) على أمته ، وإنزال الله له ، وكتابه في اللوح المحفوظ ، وما تخرج على هذا من التأويلات .

فإذا علم أنه يعني هذا - فهو مصيب ، قابل للحق ، وهو في الولاية ، ومن قال في البراءة ممن قال إن القرآن مخلوق ، وهو إذا أراد به القرآن نفسه ؛ لأن القرآن : علم الله ، وكلامه ، وكلامه علمه ، فن قال : إن علم الله ، وكلامه محدث - وجهت منه البراءة .

ومن قال : بالوقوف عن قال : إنه مخلوق ؛ وذلك أنه لما اشتبه أمره ؛ فلم يعلم ما أراد به في ذلك ، ولا ما تأويله - أدخل الشبهة على نفسه في قوله ، فوقف عنه من وقف من المسلمين ، وكذلك إن لم يعلم منه ما تأويله ، ولا

(١) اختلف العلماء الموافقون ، والمخالفون في القرآن . هل هو مخلوق أو قديم ؟ وعند التحقيق فالخلاف بينهم لفظي ، فالتخلفون متفقون أن علم الله قديم ذاتي ولكن اختلافهم في القرآن هل هو علم الله ؟ أو هو معلومه ؟ ، ومن هنا نقطة الخلاف بينهم ، والراجع عندي كونه حادثا بدليل قوله تعالى « بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ » والواح المحفوظ حادث ، وليس من الجائز أن يشتمل حادث على قديم ، وكذلك القول في الأوراق التي تحوى الآيات الكريمة ، والله الوفي .

ما مذهبه ، وكانت له ولاية متقدمة جازت ولايته ؛ حتى يعلم أنه يتأول تأويل الضلال ويحتمل الوقوف ؛ لما أدخل على نفسه من الشبهة ، وفي ظاهر الأمر أيضا يحتمل البراءة ؛ حتى يقين ما أراد بذلك من تأويل الحق .

وأما إذا تبين : فلا يجوز فيه إلا الولاية على تأويل الحق أو البراءة على تأويل الباطل ، إلا أن يدرف الحكم فيه من علم منه ذلك ، فوقف عن ولايته ؛ ليستقيبه على الاعتقاد فيه للصواب - جاز ذلك إن شاء الله .

وقيل لمحمد بن الحسن (رحمه الله) : ما قولك في القرآن ؟ و [في] من يقول : إنه مخلوق ؟ أخطأ ؟ أم لا ؟

قال في ذلك أقاويل من المسلمين ؛ إلا أن الذي نأخذ به ، ولا نقول : إنه مخلوق ولا غير مخلوق ، ونقول : إنه كتاب الله الذي أنزله .

فمن قال : إنه مخلوق ، ولم يخطئ . من قال : إنه غير مخلوق - لم نخطئه ، ومن خطأ من قال : إنه غير مخلوق : ألزمناه الخطأ ؛ إذا قال إنه مخلوق ، ويرد علم ذلك إلى الله ، وهو أعلم بالصواب في كل شيء .

وقال الفضل بن الحواري : اجتمع الأشياخ - بدما - في منزل ، منهم : أبو زياد وسعيد بن محمد ، ومحمد بن هاشم بن غيلان ، ومحمد بن محبوب ؛ وغيرهم من الأشياخ (رحمهم الله) ، وتذاكروا في القرآن . فقال محمد بن محبوب : أنا أقول : إن القرآن مخلوق ، فغضب محمد بن هاشم ، وقال : أنا أخرج من عمان ، ولا أقيم بها

فطن محمد بن محبوب أنه يعني له ، فقال : بل أنا أولى بالخروج من عمان ؛ لأنني فيها غريب ، فخرج محمد بن هاشم بن غيلان من البيت ، وهو يقول : ليت أني مت قبل اليوم ، ثم تفرقوا .

ثم اجتمعوا بعد ذلك ، فرجع محمد بن محبوب عن قوله ١١ ، واجتمع من قولهم : أن الله خالق كل شيء ، وما سوى الله مخلوق ، وأن القرآن كلام الله ، ووحيه ، وكتابه ، وتنزيله على محمد (ﷺ) ، وأمروا الإمام المهدي بالشد على من قال : إن القرآن مخلوق .

وقال الفضل بن الحواري : من قال : إن القرآن مخلوق ، وله ولاية ، ولا يبرأ ممن لا يقول بقوله ، فلا تقطع ولا يته .

فصل :

ومن كعب المغاربة^(١) : اختلف أهل هذه الدعوة المباركة في أمر لم يكن لهم الاختلاف فيه ؛ لأن الذي دانوا به كله واحد : القرآن هو الإمام ، واللغة معروفة .

اختلفوا في صفات الله تعالى فقال قوم : صفاته محدثة مخلوقة ، وقال آخرون :

(١) يطلق لفظ المغاربة في كتاب المشارة الأباضية على من بالمغرب العربي ، وبالأخص مع الغدادي منهم على أهل تاهرت ، ووارجلان بالجزائر ، ثم استعملوه مؤخراً لدى من بتونس وليبيا .

فأما المغاربة فيطلقون لفظ المشارة على من بنفوسة من ليبيا ، وعلى من بمصر ، والبصرة ، وخراسان ، واليمن ، وعمان كذا فبعه من عباراتهم وهو واضح . م .

بل لم يزل الله وله الأسماء الحسنى ، ولن يعدو ما اختلقوا فيه من أن يفصل الحق من الباطل عند قلب الأمور ، وموازنة بعضها ببعض .

يقال لمن زعم أن صفات الله محدثة مخلوقة أخبرونا عن الصفة ما هي ؟ فإن قالوا : هي الكلام الذي يتكلم به الناس من قولهم : الله والسميع ، والبصير وجميع الأسماء . قيل لهم : إن الكلام لم يختلف فيه أحد أنه محدث مخلوق ، وأنه فعل العباد وإن كان معاك أن الصفة هي الكلام ؛ فإن الكلام فعل العباد ، والعباد يقولون اسم الله في كل أحوالهم .

وفي قود هذا القول ؛ أنه لا يجوز لأحد أن يقول : الله لم يزل ، ولا علم ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا جميع صفاته ؛ لأن الصفات في قولك : هي الفعل ، والفعل محدث والفاعل أقدم من فعله ؛ فقد كان الخلق ولا صفة لله ؛ إذ وصفته هي أفعالهم في قولك .

فإن قال قائل : اسمه غير فعل ، فيقال [له] : ما دليلك على أن تسم اسمًا غير ما تسمع من قول القائل : الله ، والعليم ، والرحمن وصفاته أنه لم يزل ؟ فإنه لا يجد دليلًا حتى يرجع فيقول : إنه لم يزل الله وهو العليم الرحمن السميع ؛ فإنه لا يجد دليلًا حتى يرجع ؛ فيقول : لم يزل الله ، وهو العليم الرحمن ، السميع ، وجميع صفاته .

فيقال : في قود قولك : أو صفاته غير أنه لم يزل ، ومعه غيره ؛ لأنك زعمت أن الله لم يزل ، وهو الله السميع العليم الرحمن ، وجميع صفاته ؛ إذا زعمت

أنه غيره ، لأن الأصل : [هو] ما أجمع عليه أهل الصلاح - أن الله قديم ، وأن ما سواه محدث ؛ فتفهموا ما وصفت نجدوه تيرا سهلا .

والعرب تقول في كلامها : لفلان غم . يخبرون عن شيء غيره ، ويقولون : لفلان ولد . يعنون غيره ، وأشبهاء ما يملكه الناس ، ويقولون : لفلان رجل ، وله يد ، وله رأس ، وله ظهر ، وله بطن ، وله وجه ، وجميع أجزائه ، و [هم] إنما يعنون بقولهم - له بعض أجزائه ، وهو الأجزاء كلها ، وليس أن يده غيره ، ورجله غيره ، وجميع الأجزاء ، وإنما يعنون - إذا قالوا له يد - يعنون بعضه ولا يعنون غيره ؛ مثل قولهم له مال . ؛ فإن كانت هذه الأجزاء غيره - فمن هو الذي غير الأجزاء ؟ . وقال الله تعالى : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ ، وَالْأَمْرُ » بين الله ، وأشبهاء هذا بما أضافه إلى نفسه من خلقه - وهو غيره .

وقال الله تعالى : « وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا » يعنى : أنه الله ، وأنه السميع ، وأنه العليم ، وجميع صفاته ؛ لا يعنى أن الله غيره ، ولا أن السميع غيره ، ولا أن الخالق غيره ، وجميع صفاته .

فكان وجه ما أضيف إلى الإنسان من قول القائل : له مال - يعنى - أنه ملكه عن غيره ؛ يعطيه من غيره ملكه إياها ، وكان وجه ما أضيف إلى الإنسان من قول القائل : له وجه ، وله روح ، وله يد ، وله رجل - يعنى - أن هذه الأجزاء ، لا أن هو غير هذه الأجزاء .

فكان وجه ما أضيف إلى الله من قول القائل « له مافى السموات ، وما فى الأرض » ، « وله الخلق والأمر » يعنى - أنه أنشأه ، وأحدثه بعد إذ لم يسكن ، وأمسكه من أن يزول ، وزاد فيه ، ونقص منه ، ويفنيه إذا شاء ؛ فاشتبه قول القائل : للإنسان مال ، والله الخالق ، والله الخلق ، واختلفت وجوه المعانى ، فليس يجرى على الخلق : معانى الله ، ولا يجرى على الله : معانى الخلق .

وقول الله : « لَهُ الْأَنْتِمَاءُ الْحُسْنَى » يعنى - أنه هو الله السميع العليم الرحمن الواحد القاهر ، وجميع صفاته .

وأشبه قول القائل : للإنسان يد ، وله رجل ، وله روح ، وجميع الأجزاء والله الأسماء الحسنى ، واختلفت وجوه معانيها ، لأن الذى أضيف إلى الإنسان من ذلك - إنما هو بالأجزاء . والذى أضيف إلى الله : إنما هو بالأجزاء المتفرقة ، لأن الأجزاء مخلوقة عاجزة ذليلة مقهورة . فنفيها عن الله تعالى معانى الخلق ، وما يجرى عليهم ، ونفيها عن الخلق معانى الله ، وما يجرى عليه ، وأبقينا ما أخبر به عن نفسه من أنه : « ليس كمثل شئ » وهو السميع البصير ، وأنه « لم يلد » ؛ لأن الولد يُشَبَّه بالوالد ، فنفي عن نفسه الشبه ، « ولم يولد » ؛ لأن المولود محدث ، والحديث مقهور عاجز ذليل مع الوالد ، « ولم يكن له كفوا أحد » ؛ لأن الأكفاء معضادون ، بعضهم يكافئ بعضا ، فنفي عن نفسه الأكفاء ، لأن المكافئ لسكفته ذليلان مقهوران ، لأن لهما قاهرا قهرهما على مضادتهما ، ومذلا لهما حتى تكافيا .

فنفيها عن الله : الأمثال ، والأشياء ، والأضداد ، بما يكون فيه بيان لذى الحجا ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

وفرقوا بين أسماء الله . فقالوا : إن بعضها لم يزل ، ومن له . وبعضها محدث ؛ وذلك لأنهم لم يجدوا بدءاً من أن يقولوا : إن الله لم يزل ، وهو الله السميع ، البصير القادر القاهر ، الأول الحافظ الشاهد ؛ فلما لم يجدوا بدءاً من ذلك - قالوا : إن هذه الأسماء ذاتية . فيقال لهم : ما تمنون بقولكم أسماء ذاتية ؟ [فإن كانوا] يعمنون : أنه لم يزل - فهو نفسه الله السميع العليم القادر القاهر الأول الحافظ الشاهد ؛ فإن قالوا : نعم . قيل لهم : صدقتم والحق قلتم ، وإن كنتم تمنون : السميع الله القاهر القادر الأول الحافظ - هي أسماء المعنى بها ، وأنها لم تزل معه ، فقد أثبتتم أن معه خلقاً محدثاً لم يزل ، وقد افترتكم إثماً عظيماً وقلتم بقول خرجتم به من موافقة أهل الصلاة ؛ فإنهم يقولون إنما أثبتنا له اسم العليم ، ونفيينا عنه بذلك - الجهل ، وقلنا له : السميع ، ونفيينا عنه بذلك - الصم ، وقلنا له : البصير ، ونفيينا عنه بذلك - العمى ، وقلنا له : القادر ، ونفيينا عنه بذلك - المعجز ، وقادر [و] نفيينا عنه الاستكراه ، وحافظ [و] نفيينا عنه النسيان ، وشاهد [و] نفيينا عنه النفلة .

ويقال لهم : حدثونا عن قولكم : نفيينا فهل ينفي الجهل إلا العلم ؟ . . ، والصم إلا السمع ؟ ، والعمى إلا البصر ؟ ، والمعجز إلا القدرة ؟ ، والنسيان إلا الحفظ ؟ ، والنفلة إلا التذكر ؟ ، وفي قود^(١) قولكم ، ونفيكم ما ذكرتم لإثبات الأضداد لما نفيتم .

(١) قال الخليل : القود : أن يكون الرجل أمام الدابة آخذاً بقيادها مصباح .

ونحن نسألكم عن هذه الأضداد التي أثبتتموها [أ] هي الله نفسه أم هي غيره ؟ فإن زعمتم أنها هي الله نفسه - فقد دخلتم في أشنع ما أنكرتموه على من خالفكم ؛ إذ وصفتم أن الله سميع ، وبصير ، وعلماء ، وقدره ، وحفظا ، وتذكرا ، والله تعالى : لم يصف نفسه بشيء مما وصفتموه ، إنما : هو الله السميع العليم البصير ؛ فمن وصفه بغير ما وصف به نفسه - فقد افترى إثما عظيما ، وضل ضلالا بعيدا .

وإن قلتم : هذه الأضداد غيره ؛ فقد أثبتتم معه غيره ، وجعلتموه - إذا - أجزاء كالخلق ، فعلى الله [عن ذلك] علوا كبيرا ؛ ففهموا ما وصفنا ، وتثبتوا ؛ فإن فيه الشفاء لمن يريد الله ، وما عنده .

اعلموا أن قوله : نفينا عنه الجهل ، لا يكون الجهل ضد عالم ، [و] إنما الجهل ضد العلم ، والجاهل ضد العالم ، والصم ضد السمع ، والعمى ضد البصر لا يكون العمى ضد البصر ففهموا الأضداد ، ومجاريها ، وما ينفي بعضها من بعض ، تعلموا أن القوم ليسوا على صراط مستقيم ، وأنهم في [كل] وادٍ يهيمون ، ولو كان أصلهم الذي بنوا عليه ثابتا - لكانت فروعه ثابتة ، ولكن فسد الأصل ففسد الفرع .

ويقال لهم : أخبرونا عما فرقتم من أسمائه : قلتم للعليم - لم يزل ، وهذا من أسماء ذاته ، والفقور من أسماء فعله ، والخالق ، والرازق [كل] هذه عندهم من أسماء فعله .

فقالوا : لا يجوز أن يقال : إن الله لم يزل خالقا ، ولا غفورا ، ولا رحما ،

ولا رازقا؛ لأن هذه الأسماء عندهم، إنما أضيفت إليه بفعله، فتفهموا
الحجة عليهم.

يقال لهم: ليس الغفور هو العليم؛ لأنهما عندكم اسمان: أحدهما قديم،
والآخر محدث، فلا يكون القديم هو المحدث، ولا [يكون] المحدث
هو القديم.

وفي قول هذا القول: أن الله هو غير الغفور، وأن الغفور هو غير الله،
والله عندكم اسم لم يزل، فتفهموا ما وصفنا - تملوا أن من قال: إن الله غير
الغفور، وأن الله ليس هو الغفور؛ أنه قد افترى إنما عظيما، اعلوا أنه إنما
اشتبه عليهم الأمر من قبل قلة معرفتهم، وتعميهم في كل ما يخطر ببالهم؛
فإذا عرض لهم شيء دانوا به، وقالوا به، ولم ينتظروا أن يسألوا، وأن
يثبتوا.

اعلموا أن كل ما وصف الله به نفسه من هذه الصفات في القرآن، فإنما
ينبغي أنه هو الخالق، وأنه هو الرازق، وأنه هو العالم، وأنه هو السميع،
وأنه هو القادر، وجميع ما وصف به [نفسه] هو كما وصف ولم يزل كما وصف
نفسه، إلا إنما وصف به نفسه غيره، وقد بينا ذلك في صدر كتابنا؛ فاتهموا
العلّة فتفهموا، واتقوا به، وكونوا من أمركم على بيان.

واعلموا أنهم يحتجون في بعض حججهم: أن يقولوا: فلم يزل الله يخلق،
ويرزق، ويفقر ويرحم، وأشبه ذلك؛ فتفهموا قلة معرفتهم بالحجج، ودخولهم
فيما [هو] عليهم لا لهم، واعتقوا أن الله وصف نفسه [ب] يعلم، ويسمع،
وبصير، وأشبه ذلك، وأنه يخلق، ويرزق، ويرحم.

واعلموا أن قوله : يعلم ؛ إنما يخبر عن نفسه أنه العالم بالأشياء قبل أن
تسكون ، فليس في يعلم : خبر عن سواء ؛ وإنما هو خبر عن نفسه : أنه لعليم
وسميع ، يعنى أنه السميع الذى لا يخفى عليه [شئ] [من] الخلق ، وأنه محيط
بهم قبل أن يخلقهم ، وكذلك : فى يبصر ، ويقدر ، ويحصى ، ويحفظ ،
وأشبه ذلك .

ولا يجوز لقائل أن يقول : إن الله لم يزل يخلق ؛ لأن فى قوله : يخلق ،
خبر عن الخالق ، والخلق ، ويرزق ، ويفقر ، ويرحم مثل ذلك ، وليس فى
قول القائل : الخالق خبر عن غير الخلق ، ولا الرازق خبر عن غير الرازق ؛
ولما قوله : الخالق صفة الله بأنه هو الخالق لا غيره الخالق ، والرازق لا غيره
الرازق ؛ ففهموا ما وصفنا تجدد نورا سهلا ، ولا قوة إلا بالله - عمننا الله ،
وإياكم بالقوى .

ثم الذى من كتب أهل المغرب - والله الموفق .

وقال عمر بن سعد بن محرز : إن أبا عبد الله محمد بن محبوب (رحمهما الله)
أملى عليه هذا الكلام من نفسه . قال :

لا يقال : إن أسماء الله محدثة ، ولكنها لم تزل له ، ولا يقال : إنها هو ،
ولا هى غيره ، ولا شئ معه ؛ لأنه غير محدود ، ولا يقبض - تبارك وتعالى -
ويقول : إن القرآن كلام الله ، ولا يقول إنه هو ، ولا شئ منه ، ولا مخلوق ؛
ولكنه وحيه وكتابه ، وتنزيله على نبيه محمد (ﷺ) ، والقرآن هو من علم الله
وعلمه لم يزل ، وهو غير محدث ، والقرآن كلام الله ، والله تعالى لم يزل معكم .

وقال : من حدّ صفات الله كمن حدّ الله ، وقال : من قال : إن القرآن مخلوق ، وقد تقدمت له ولاية أنه لا يُقطع ما لم يبرأ من لا يقول : إن القرآن مخلوق ؛ فإذا برئ من لا يقول إن القرآن مخلوق برأى برئنا منه بدين .

وهذا القول كان منه بعد ما قدم صحار ؛ إلا أنه إذا قال : إن القرآن مخلوق ، ولم يبرأ من لم يقل بقوله ؛ فإنه يخطأ أو قال : عدو للمسلمين .

وقال محمد بن هاشم : إن هذا مما يسمع جهله ، وقال أبو معاوية (رحمه الله) : سمعنا أشياخنا يقولون - وقولنا تهيج لهم - : إن القرآن كلام الله ، ومادته ، ونوره ، ، بيانه ، ويقولون : إن الله خالق كل شيء ، وما سواه مخلوق .

وقد كان هذا في عصر قد مضى ، وتسكلم فيه أقوام ، وقالوا فيه : إن القرآن مخلوق ، فرفع ذلك إلى مشايخ المسلمين ، وكان قولهم ما وصفنا ، فلم يبلغ ذلك عندهم برامة ، ولا وقوفاً ، وكانوا عندهم على حالم الأولى . ونحن نكره انتشار هذا مخافة الفرقة ، وضيق صدور المسلمين .

وقيل لأبي مروان : إن موسى بن علي كان يقول : إن القرآن مخلوق ، فقال أبو مروان : كذب من روى هذا عن موسى بن علي ؛ بل موسى بن علي يقول : القرآن كلام الله ، ولا يقول : القرآن مخلوق .

وأما قولك في أسماء الله تبارك وتعالى : أمى مخلوقة أم غير مخلوقة ؟ فقد قيل : إن أسماء المسمى بها من الألفاظ الملقوطة ، والحروف الملحوظة المسموعة التي سمي بها نفسه في كتبه ، أو وحيه ، أو أسماء بها أحد من خلقه ، فلا يستقيم إلا أن تكون محدثة .

وأما ما سبق من ذلك في مكفون علم الله الذي لم يزل عالما به - فلا يقال :
إن علمه محدث ، ولا مخلوق .

ولا يجوز أن يكون هو أسماؤه ، ولا يكون ما سواه إلا وهو محدث ؛
فمن خطرت بباله هذه الأسماء التي تذكر وتكتب ، وينقل ذكرها من حال
إلى حال ، فذلك محدث مخلوق ، ومن عرف معناها - فعليه أن يعلم أن ما سوى
الله تبارك وتعالى مخلوق .

وإذا لم يعرف معنى ذلك [أ] والمراد به من خاطر ذلك ، أو ذكره ،
وعلم أن الله تبارك وتعالى قديم ، وما سواه محدث من جميع الأشياء ، وأنه
لا يُشبه بشيء من جميع الأشياء من ذاته ، ولا صفاته ، ولا أسمائه ، ولا حكمه ،
ولا قضائه . وسمه ذلك إن شاء الله .

وكذلك القول في القرآن ، وتنزيله ، وكتابه ، وأحداثه من هذه الألفاظ
الملفوطة ، والحروف الملعوطة المكتوبة المسموعة المنظورة : فهي محدثة مخلوقة .

وأما ما سبق من علم الله له : فلا يقال : إن علم الله تبارك وتعالى كان بعد
أن لم يكن فلا يجوز هذا ، ونحوه عليه .

فمن شك فيما لا يسمه جهله على ما وصفنا فيما يخرج تنزيلا قد بلفسه علمه ؛
فمخرج حديثه - في ذلك معنى الشرك ، وإن كان متأولا في شكه ، وفي قوله
بمثل ذلك - لم يلحقه الشرك ، وإن كان شكه في مثل ذلك .

وقوله : وتأوله - فيما لا يسمه جهله كان كفره في ذلك كفر نعمة لا كفر شرك .

ومن قال بخلق القرآن . فقيل: يبرأ منه ، وقيل: بالوقوف عنه ، وقيل: بولايته ، وكذلك القول : في أسماء الله تبارك وتعالى ؛ إذا ثبت معنى الاختلاف في حكم التسمية ، وعلى غير تفسير لا يسع ، ولا يحتمل فيه للقائل مخرج من مخارج الحق ، فلا يجوز في ذلك : الولاية ، ولا الوقوف بعد علم حدثه فيما يسع جهله ، وتزول بليته فيما لا يسع جهله .

فصل :

« من غير الكتاب » .

قيل : إن أحمد بن أبي داود^(١) الذي امتحن العلماء والفقهاء ، في زمن من بمصره من الخلفاء ، وسعى في حبسهم ، ونفكهم ، وسفك دماهم ، وإخراجهم من أموالهم ، وأهلهم ، وأوطانهم ؛ حتى أصابهم من الضر ما لم يصب غيرهم ، ليجبرهم على القول : أن القرآن مخلوق .

(١) قوله ابن أبي داود المعروف: أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد وهو من أكبر فضاة المأمون ، والمتصم ، وكان معتزلي المذهب توفي عام ٢٤٠ هـ وعاش ثمانين سنة ، ومدحه أبو تمام بقصيدة منها :

لقد أنست مساوى كل دهر
محاسن أحمد بن أبي دؤاد
وما سافرت في الآفاق إلا
ومن جددك راجلي وزاوي
ومن ألفت قوله فيه :

وإذا أراد الله نشر قصيلة
طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال الفار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود

قال ابن خلكان : ودواد بضم الدال المهملة ، وفتح الواو ، وبعد الألف دال ثالثة مهمة ، ويصل نسبه إلى إبياد بن نزار بن معد بن عدنان . م .

حتى أوتى الخليفة بشيخ من أهل (أطنة) ^(١) من الشام - مقيدا في أجل
الطنة ، وهو جميل الوجه تام القامة ، حسن الشيبة ، فلما رآه الخليفة استعيا منه
ورق له .

فأزال يديه ، ويقربه حتى قرب منه ، وسلم عليه الشيخ ، وأحسن ،
ودعا فأبلغ وأوجز ، فقال له الخليفة : اجلس ، فجلس ، فقال له : ناظر ابن أبي داود
على ما يناظرك عليه ، فقال له الشيخ : يا أمير المؤمنين ، إن ابن أبي داود يضعف
ويمعز عن مناظرتي .

فغضب الخليفة عليه وصار مكان الرقة له غضب عليه ، فقال له الشيخ :
هوئي عليك يا أمير المؤمنين ما بك ، أو تأذن لأبي داود في المناظرة ؟ فقال له
الخليفة : ما دعوتك إلا للمناظرة ، فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين - أريد أن
يمفظ علي ، وعليه ما يقول . قال : أفعل إن شاء الله .

قال الشيخ : يا أحمد . أسألك عن مقاتلتك هذه أهي مقالة واجبة في باب
الدين ، داخلة فيه ؟ فلا يكفل الدين لأحد حتى يقول بمقاتلتك هذه ؟ قال : نعم ،
وقال الشيخ : يا أحمد . أخبرني عن رسول الله (ﷺ) حين بعثه الله رسولا
لعهاده هل ستر عليهم شيئا مما أمر الله به في أمر دينهم ؟ فقال : لا .

قال الشيخ [هل] قد دعا رسول الله (ﷺ) الأمة إلى مقاتلتك هذه ؟
فسكت ابن داود ، فقال الشيخ : تكلم ، فسكت .

(١) في الأصل ، لذته .

فالتفت الشيخ إلى الخليفة فقال : يا أمير المؤمنين هذه واحدة . فقال له :
نعم ، هذه واحدة .

فقال الشيخ : يا أحمد . أخبرني عن الله عز وجل حين أنزل القرآن على
رسوله ، فقال : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) هل كان الله الصادق في إتمام دينه ، أو أنت
الصادق في نقصانه ؟ حتى يقال فيه بمقاتلك هذه ، فسكت ابن أبي داود فقال
الشيخ : أجب يا أحمد ، فلم يجب .

فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين ، اثنتان . قال : نعم اثنتان .

فقال الشيخ : يا أحمد : أخبرني عن مقاتلك هذه - عليها رسول الله أم جهلها ؟
فقال ابن أبي داود : عليها . قال : فذا الفاس إليها ؟ فسكت ابن أبي داود .

فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين : ثلاث . فقال : ثلاث .

قال الشيخ : يا أحمد . غاص رسول الله (ﷺ) عليها كما زعمت ، ولم
يطلب أمه بها ؟ قال : نعم . ، واتسع لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) ومن
بعدهما من الخلائق ؟ قال : نعم .

فأعرض الشيخ عن أبي داود ، وأقبل على الخليفة ، وقال : يا أمير المؤمنين
قد قدمت القول بأن ابن أبي داود يضيف عن المغاظة ، فقال الخليفة : إن لم
يتسع لنا من الإسلامك عن هذه المقاتلة ما اتسع لرسول (ﷺ) ، وأبي بكر ،
وعمر (رضي الله عنهما) ، والخلائف من بعدهم فلا وسع الله علينا .

ثم أمر الخليفة بنزع القيد عن الشيخ ، فلما نزع منه ، ضرب الشيخ بيده إلى القيد ليأخذه ، فجاذبه الحداد عليه ، فقال الخليفة : دع الشيخ يأخذه ، فأخذه فوضعه في كتفه .

فقال الخليفة : يا شيخ . لم جاذبت الحداد عليه ؟ قال : لأنى نويت أن أتقدم [به] إلى من أوصى إليهِ : إذا أنا مت أن أجعله يبنى وبين كفى ؛ حتى أخاصم به هذا الظالم بين يدي الله عز وجل يوم القيامة . وأقول : يارب . سل عهدك هذا . لم قيدنى ، وروع أهلى ، وولدى ، وإخوانى من غير شئ . أوجب ذلك على .

وبكى الشيخ ، وبكى الخليفة ، ثم سأله الخليفة أن يجعله في حل وسعة بمأقاله ، فقال الشيخ : والله يا أمير المؤمنين : قد جعلتك في حل في أول إكرام لرسول الله (ﷺ) ؛ إذ كفت أنت من أهله .

فقال الخليفة : لى إلهك حاجة ، فقال الشيخ : إن كانت بمكة فعلت قال : تقيم معنا ننتفع منك ، وننتفع منا ، فقال الشيخ : إن ردتك إياى إلى اللوضع الذى أخرجنى منه هذا الظالم أنفع لك من مقامى عندك ، لأنى إذا وصلت إلى أهلى وولدى وإخوانى : كفت عنك دعاءهم عليك ، لأنى خلفتهم على ذلك . واستأذنه فى الخروج فأذن له وسلم عليه .

وسقط ابن أبى داود من عين الخليفة ، ولم يبعث بعد ذلك أحداً من العلماء بمقاتلته ، ورجع عن قوله : إن القرآن مخلوق . والله أعلم وبه العوفيق .

القول السابع عشر

في الرد على من يدعى الزيادة ، والنقصان في القرآن
وفي تكرير القصص^(١)

وقول : مما يدل على الرد على من يدعى الزيادة والنقصان في القرآن ،
وأن النبي (ﷺ) لم يجمعه ، حتى جمعه أصعابه بعده .

فهو كتاب الله الذي لا يحتاج معه إلى غيره ، قال الله جل ذكره :
« وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ؛
تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ » ، وقال : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »
وقال : « سَأْمُرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ » ،
ونحو هذا في القرآن كثير ، وفي هذا كفاية لمن هداه الله .

وأما ما حكى عن عبد الله بن مسعود : من الزيادة ، والنقصان - فإني لأعجب
ممن يقل من المسلمين قول من زعم أن رسول الله (ﷺ) : ترك القرآن

(١) اختلف العلماء في ترتيب الآي هل هو بوحى من الله ، أو باجتهاد من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؟
واختلفوا في ترتيب السور هل هو من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو باجتهاد من الصحابة بعده وأجمعوا عليه .

وكان القرآن مكتوباً في العلى والمظام ، والأضلاع ، والحجارة البيض الرقاق وأصول الجريد ، ومحفوذاً في الصدور ثم جمعه أبو بكر على سبعة أوجه ، ثم جرده عثمان على وجه وترك ستة رفعا للخلاف ، وحصل مع ذلك بعض الخلاف م .

الذى هو حجته على أمته ، والذى تقوم به دعوته ، والفرائض التى جاء بها من عند الله ، ولم يجمعه ، ولم يضمه ، ولم يخطه ، ولم يحصه ، ولم يحكم الأمر فى قراءته ، وما يجوز من الاختلاف فيها ، وما لا يجوز فى إعرابه ، ومقداره ، وتأليف سوره ، وهذا لا يقوم على رجل من عامة المسلمين ؛ فكيف برسول الله (ﷺ) .

وما يدل على خطأ من ذهب إلى ما ذكرنا - أن الله جل ذكره : أنزله على رسوله (ﷺ) فى ثلاث وعشرين سنة ؛ كلما نزلت آية ، أو سورة : قرأها على أصحابه ، وفى صلاته ، وفى كل سفر ، أو حضر ، و [فى] جملة المهاجرين ، وخيل الأنصار ، والمؤمنين بلونهم فى الأقدار .

فربما قرأها على المومنين ، وفى المواسم العظام ، لأن فيه فرائضهم ، وحلالهم ، وحرامهم ، ووعيدهم ، ووعدهم ، والاحتجاج عليهم ، ولهم .

وكانوا أهل عناية وتمظيم له ، وتحريض عليه : يدرسونها نهارهم ، ويصلون به فى ليالهم ، ويتقنون فيه ، ويفهمون معانيه ، ويقرئ بعضهم بعضا فى مسجد رسول الله (ﷺ) ، وفى غيره من مساجدهم ، ومشاهدهم .

وكان النبي (ﷺ) - مع ذلك - يحثهم على التعلم ويرغبهم فيه ، ويقول : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، وكان^(١) يقول (عليه السلام) : « إن هذا

(١) رواه ابن الضريس ، وابن مردويه عن ابن مسعود ، ونظفه « خياركم من قرأ القرآن ، وأقرأه » .

القرآن مآذبة الله ؛ فاعلموا مآذبه » ، وقال^(١) يوم أحد في الشهداء : « زلوم في ثيابهم^(٢) » ، وقدموا أكثر القوم قرآنا « . مع قول ، غير هذا كثير ، وترغيب شديد .

وكانوا هم الحجة على من غاب عنهم ، وعلى العابثين من بعدهم ؛ كما كان النبي (ﷺ) حجة عليهم ؛ فإن تشاجروا في شيء منه ردوه إلى رسوله ، والرسول قائم عليهم ، ومؤدب لهم ، وحريص على تعلمهم ... رفيقا بتأديبهم . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا ، لم يخف على من كان بهذه الصفة ، وسار بهذه السيرة - ناسخ من منسوخ ، ومكس من مدنى ، ومقدم من متأخر ، وكيف ؟ ! ! وهم شهود للنص ، حضور للتزليل ، ولأسباب التزليل . وإنما هو في منغم ، أو فداء ، أو عفو ، أو قتل ، أو أسر ، أو قبض صدقة ، أو صلاة ، أو صيام ، أو نكاح ، أو تحريم ربا ، أو زنا ، أو ... خمر ، أو ... خنزير ، أو قصاص في حد ، أو ميراث .

وفهم نزل ، وإليهم يرجع ، ولقد حفظوا من سنن رسول الله (ﷺ) ، وأحكامه ، وأحاديثه ، وأخلاقه ، وسيرته ، ودلالته قبل مبثته - أضعاف ما بين الوديعين من المصحف - يعلم ذلك الفقهاء جميعا ، ويخبرك به جميع العلماء والعرب مخصوصون بشدة الحفظ ، وحسن البيان .

(١) رواه الحاكم عن ابن مسعود .

(٢) في النسائي : « زلومهم ، بدماثهم » ، فإنه ليس من كلم يكلم في الله ، إلا وهو يأتي يوم القيامة يداً لونه لون الثم ، وريحه ريح المسك « عن عبد الله بن ثعلبة ، ورواه الربيع عن أبو هريرة وابن عباس بالفاظ مختلفة . م .

وقد كان للنبي (ﷺ) كتاب يكتبون الوحي لا يدفع ذلك صاحب خبر ، ولا حامل أثر . وكان منهم : ابن أبي سرح ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ ابن جبل ، ومعاوية بن أبي سفيان^(١) . فلو لم يكن القرآن مجموعا مكتوبا ، في زمان رسول الله (ﷺ) ، فأى شيء كان يكتب هؤلاء ؟ ، وكيف يجوز على القوم الذين ذكرنا أحوالهم - أن يتركوا جمع القرآن ، والوقوف على تأليفه ، ومقدمه ، ومؤخره ، وهو إنما أنزل عليهم ، وفيهم على ما تقدم من شرح .. من ذكرنا .

وما يدل على حفظهم لما است حفظوا له وفيهم لما استنكفوا إليه أنهم كانوا علماء لنظم السور ، وتأليف الآي ، لا يعرفون الكتابة ، ولا يقصرون في القافية ، [و] إنما أول ما أنزل [من] القرآن بمكة «اقرأ باسم ربك الذي خلق» ، وأول ما أنزل بالمدينة سورة البقرة ، وآخر ما أنزل سورة براءة .

فكانوا إنما ألفوا السورة على تقدير رأيهم - تقدموا في المصحف المقدم ، وأخروا المؤخر ، ففي تقديمهم سورة البقرة ، وفي تأخيرهم سورة براءة دليل على أنهم اتبعوا ، ولم يتقدموا وحكموا ، ولم يتخسروا .

(١) كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) كتاب كثيرون : أبو بكر . عمر . عثمان . علي .
أبان بن سعيد . أبي بن كعب ، أرقم بن أبي الأرقم ، ثابت بن قيس . حنظلة بن الربيع خالد بن سعيد
خالد بن الوليد ، الزبير بن العوام زيد بن ثابت السجلموسية فسر قوله تعالى «كفى السجل المنكتب»
سعد بن أبي سرح . عامر بن فهيرة . عبد الله بن زيد عبد الله بن سعد . العلاء بن الحضرمي .
العلاء بن عتبة محمد بن مسلمة . معاوية . المغيرة بن شعبه .

ولن يخفى على ذى لب : أنهم لم يتركوا وضع السور على ما عابوها ،
وشاهدوا ، والأمركا ذكرنا ، [و] وصفة على ما حكينا ، ولقد وعوه ،
وأحصوه حتى عرفوه من جمعه من الأنصار ، ومن حفظه من المهاجرين ،
ومن بقيت عليه السورة ، والسورتان ، وذلك مشهور معروف .

ولقد قال أبو ذر (رضى الله عنه) : لقد تركنا رسول الله (ﷺ) ،
وما يقلب طائر جناحه في السماء إلا وعقدنا منه علم ، فكيف نجعل نأويل
السور ، ومواضع الآي — أمة قد شهدت أول ذلك ، وآخره ؟ .

وقد اخغارم الله جل ذكره ؛ لصحة نبية (ﷺ) ، وليكونوا حجة
بعده ، كما قال جل ذكره : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ؛ لَتَسْكُوتُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وَيُنكَونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .

وقد روى أصحاب الحديث : أن القرآن كان مفردا ؛ حتى جمعه أبو بكر
الصدیق (رضى الله عنه) ، وروى آخرون أن الذى جمعه : عثمان بن عفان ،
وأنهم أخذوا آية من ها هنا وآية من ها هنا ، وأن الرجل كان يجيىء بالآية ،
ويسأل عنها الشهود ثم تكتب ، وأن زيد بن ثابت لما أمر [هـ] عثمان بن عفان :
أن يكتب في المصحف — فقد آتينا حتى وجدنا هذين الرجلين من الأنصار ، وأن
زيدا ، وغيره من الصحابة تولوا تأليف السور والآيات .

وهذه أخبار مطمون عليها ، ويقال إن الزنادقة دأسوا [وأضغافوا]
الزيادات ، والأحاديث في أحاديث الأمة .

بل [إن] الدلالة قد قامت من طريق العقل ؛ لأن السور كانت معروفة متولفة في زمان رسول الله (ﷺ) ، وأن القرآن كان قد فرغ من جمعه ، وقد روى^(١) عن النبي (ﷺ) أنه قال لعبد الله بن مسعود : « اقرأ على » فقال عبد الله بن مسعود : اقرأ وعليك أنزل ؟ فقال : « إني أحب أن أسمعه من غيري » ، فقرأ سورة النساء . . . حتى بلغ : (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ، وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً) . اسعبر رسول الله (ﷺ) وكف عبد الله .

وروى^(٢) عبد الله بن عمر قال : أرسل إلى رسول (ﷺ) فقال : إني أخبرتك أنك تهوم الليل « وتعصم النهار » . قال : قلت : بلى يا رسول الله : اقرأ القرآن في شهر . قال : قلت : فإني أطيق أفضل من ذلك . قال : فشددت ؛ فشدد على قال : اقرأه في عشرين يوماً قال : قلت : إني أطيق أفضل من ذلك قال : اقرأه في سبع . لا تزيد على ذلك . فلو لم يكن القرآن مجموعاً ؛ فكيف يقرؤه عبد الله بن عمر في شهر ، أو في سبع ، وقيل : بلغه أن عبد الله بن عمر يقرأ للقرآن في أربعين يوماً ، فاستزاده حتى يبلغ سبعة أيام .

وقال الشعبي : لم يجمع القرآن - على عهد رسول الله (ﷺ) - إلا سعة كلهم من الأنصار ، فلو لم يكن القرآن مجموعاً مؤلفاً - على عهد رسول الله (ﷺ) - [ف] كيف كان يجمعه هؤلاء الستة ، ويحفظونه ؟

(١) رواه البخاري ، والمكسة فيه عرض القرآن ، وليرداد المستمع تدبراً ، لأنه أقوى على التدبر ، وأنشط ، والباقي مختل بالقراءة ، وأحكامها ، واختار بعض العلماء أن يكون المستمع أفضل من القارئ .

(٢) رواه البيهقي ، وأبو داود عن عمر .

وهؤلاء الستة : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ،
وأبو أيوب^(١) ، فأكثر الصحابة : قد يحفظ من القرآن سورا معدودة ، ومنهم
من يحفظ السورة ، والسورتين والقرآن كله قد كان فيهم محفوظا متلوًا .

ألا ترى أن كثيرا مما اليوم ، ممن لا يقرأ القرآن ظاهرا - لو قرأ بين
يديه قارئ معه شيئا : فزلّ عن موضعه [حرف] [أ] وأسقط كلمة لا نقبه لذلك ،
وأشعره بذلك ، وأنكره .

وروى أن جبريل (عليه السلام) كان ينزل في كل عام ، ويقري
رسول الله (ﷺ) - القرآن مرة ، حتى إذا كان العام الذي قبض فيه
رسول الله (ﷺ) : عرضه [في] ذلك العام [عليه] مرتين

وروى عن عبد الله بن مسعود أنه قال حين صنع عثمان بالمصاحف ما صنع :
والله الذي لا إله غيره ، ما نزلت سورة ؛ إلا وأنا أعلم حيث نزلت ، وما من
آية إلا وأنا أعلم فيمن أنزلت ، قال : وكانت الآية ؛ إذا نزلت قال رسول الله
(ﷺ) : « اجعلوها في موضع كذا ، وكذا » .

ويدل على ما قلنا ما روى^(٢) عن النبي (ﷺ) أنه قال : « من تعلم

(١) رواه الربيع عن أنس بن مالك ، وهم أبي ، ومعاذ ، وزيد ، وأبو زيد ، وهو والد
زيد واسمه ثابت ، وأبو أيوب ، وعثمان بن حنيف ، وكلهم من الأنصار قال : والباقي من الصحابة
قد يحفظ السور المعدودة من القرآن ، ومنهم من يحفظ السورة والسورتين .
(٢) رواه الربيع بسنده إلى ابن عباس ، قاله الربيع : ، والأجزم : المقطوع اليد رواه أو
داود عن سعد بن عباد .

القرآن نفسه حشر يوم القيامة أجزم « فلو لم يكن القرآن مجموعا محفوظا ،
في عهد رسول الله (ﷺ) - لم يكن لذكره هذا الوعيد معنى ، [و] روى^(١)
عنه (ﷺ) أنه قال : « عرضت على الذنوب ؛ فلم أر ذنباً أعظم من حمل
القرآن ثم تركه » .

وفي بعض ما ذكرنا ما يدل على أن القرآن في عهد رسول الله (ﷺ)
قد كان مجموعا محفوظا والله أعلم .

فصل :

وأما تكرير القصص في القرآن ، والسبب في ذلك - أن رسول الله (ﷺ) :
كان يهتد إلى القرائن المتفرقة بالسور المختلفة ، فلو لم تكن الأنباء والقصص مشاة
مكررة لوقعت قصة موسى عليه السلام صلوات الله عليه إلى قوم ، وقصة عيسى
(عليه السلام) إلى قوم ، وقصة نوح صلوات الله عليه إلى قوم ؛ فأراد الله
تبارك وتعالى ، بلفظه ، ورحمته : أن يُسَيِّر هذه القصص في أطراف الأرض ،
ويلقيها في كل سمع ، ويثبتها في كل قلب ، ويزيد [بها] الحاضرين في الأنعام .
وأما تكرير الكلام من جنس واحد ، وبعضه يجزى عن بعض ؛
لتكراره في « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » ، وفي سورة الرحمن : فإن القرآن
نزل بلسان القوم ، وعلى مذهبهم ؛ فمن مذهبهم : الاقتصار لإرادة التخفيف
والإيجاز ؛ لأن تفنن المعكلم ، والخطيب في فنون [القول] ، وخروجه من شيء
إلى شيء - أحسن من اقتصاره في المقام على فن واحد .

(١) رواه أبو داود ، والترمذي ؛ وابن ماجه ، وابن خزيمة في صحيحه عن أنس بن مالك ،
واختلف العلماء في معنى النسيان هل هو ترك العمل بالقرآن ، أو هو النسيان حقيقة ، والأول أصح
بدليل قوله تعالى : « نسوا الله فنسواهم » والنسيان في اللغة : الترك ويحمل عليه الوعد . م .

فقد يقول القائل في كلامه : والله لا أفعله ثم والله لا أفعله ؛ إذا أراد التأكيد ، وحسم الأطماع من أن يفعله ؛ لما يقول : والله ... أفعله بإضمار لا ؛ إذا أراد الإيجاز والاقصار .

قال الله جل ذكره : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ » ثم قال جل ذكره : « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » ، وقال : « أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ، ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ » ، وقال : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ؟ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » كل هذا يريد [به] التأكيد للمعنى الذى كرره ، وقد يقول الرجل لغيره [المتمهل] : أَعْجَلْ أَعْجَلْ ، ولا راحى : لِمَ لِمَ .

وطعن قوم في تسكير معنى بلفظتين مختلفتين مثل قوله : « الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » ، ومثل قوله : « يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ » ، ومثل هذا لا مطعن فيه ؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب ، والعرب يستعملون [ذلك] فى لغتهم ، [و] ما أنكروه [، و] [هم] إنما يكررون المعنى بلفظتين مختلفتين ؛ [إذا كانت اللفظة الواحدة] - لا تساعد ، ولا تساعى فى الألفاظ .

وذلك مثل قول القائل : آمرك بالوفاء ، وأنهاك عن الفساد ، وآمرك بالعواصِل ، وأنهاك عن التقاطع - والأمر بالتواصل : هو النهى عن التقاطع ، ونحو قول القائل : لا تظلمه ، ولا تجر عليه ؛ فكرر المعنى ؛ لما اختلف اللفظان كما تقول : نديم ، ونَدَمَان ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : الرحمن الرحيم .

وقد يكون التكرار لمعنى البيان والتأكيد مثل قوله : « فَنَشَأَهَا مَا غَشَى ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » ، ومثل قوله : « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ » - والطيران لا يكون إلا بجناحين ، ومثل قول الفائل : كَلَّتْهُ بِلْسَانِي ، ونظرت إليه بمعنى ، ومثل هذا فى الكلام كثير .

وروى عن ابن عباس : كان إذا سئل عن شيء من غريب القرآن - أنشدهم من الشعر ما يعرفهم إياه ، وقال : الشعر أول علم العرب ، ودبواهم ؛ فتعلموا الشعر ، وعليكم بشعر أهل الحجاز ، فإنه شعر الجاهلية .

وقد فسر القرآن ، وتأوله رجال منهم : قتادة ، والضحاك ، ومجاهد وغيرهم . وروى عن مكحول أنه قال فى الرجل يقرأ القرآن ، فيمر بالآية ، فيؤولها على غير تأويلها ، وهو يرى أنه أولها : فلا بأس عليه ما لم يعزم على ذلك . فلو لا جهل كثير من الملحدين - ما احتج للقرآن بالشعر وغيره ، لأنهم وإن كانوا مكذبين لرسول الله (ﷺ) - فهم مقرون بأنه جاء بهذا القرآن ، وأنه أوردته على العرب ، وقرعهم بالعجز عنه ، وجعله حجة لنفسه وأذى منازل رسول الله (ﷺ) - أن يكون رجلا من فصحاء العرب ، لا يتأخر عن أحد من أهل العلم [فى العلم] باللفة ، و [؛] ما يجوز فيها وما لا يجوز ، وهذا : ما لا يدفعه عنه مصدق ، ولا مكذب ؛ فكيف يجوز أن يحتج بقول شاعر ، ولا يحتج بقوله ؟ وكيف صار الشعراء حجة على غيرهم ، ولم يكن هو حجة عليهم ؟ ؛ ولكن العلماء ؛ لما علموا من سمة الحق احتجوا بشعر الماضين قطعا للشغب ، وإزاحة لليلة .

فإن قال قائل : من أين جاز أن يماد قصص الأنبياء (عليهم السلام) ، و [أن] يماد ذكرها في القرآن ؟ فيقال له : إن الله جل ذكره ، له في إعادتها حكمة لطيفة ، وهي : إن الرجل ؛ إذا سمع الموعظة ، ثم لم يعد عليه ذكرها - خفي عليه قدرها ، وذهب عنه وصفها ؛ فإذا وعظ بها مرة صارت نصباً لخاطرهم ونسوة ووقفوا على همهم وذكرهم ؛ ولذلك صارت الخطباء تعيد الموعظة الواحدة في كل مقام ، ومشهد ، وتورد القصة في كل محفل ، ولا يسمى ذلك عتياً .

وروى عن النبي (ﷺ) أنه كان يردد الآية من القرآن مراراً قال الله تعالى : « لَيْدَبَّرْ وَأَبَايَهُ ، وَلَيْدَبَّرْ أُولُو الْأَنْبَابِ » ؛ فتكون قراءة النبي (ﷺ) مره واحدة [غير] مجزية عن إعادة ذكرها حالاً بعد حال .

[وقد] ذم [الله] من يمر بالآيات ، ولا يقدرها ، ويرى المعجزات ، ولا يتأملها ، قال الله جل ذكره : « وَكَأَيُّ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » .

وقيل : إن تكرار القصص في القرآن بخروجها إلى المواضع المختلفة ، ودخول الغاس في الإسلام من أهل المواضع القاصية قوماً بعد قوم ؛ فاحتج بما عليه فصحاء العرب من الخطباء ، والشعراء : أنهم يعيدون الخطبة ، والشعر ؟ ليسمعهم من لم يسمعه ، ولو لم يعد ذلك - لفات المناظر ، ولم يسمعه إلا من شاهده من أوله ، وهذا وجه من الصواب . إن شاء الله تعالى .

فصل :

وقد طعن قوم من الملحدین فی القرآن ؛ لاختلاف القراءات ، واختلاف أهل العلم فی قول ^(١) الرسول علیه السلام : « أنزل القرآن علی سبعة أحرف ؛ كلها شافٍ كاف » .

فقال بعض أهل العلم : إن بالقرآن سبعة أحرف . وعد ، ووعيد ، وحلال وحرام ، ومواعظ ، وأمثال ، واحتجاج ، وقال بعضهم : حلال وحرام ، وأمر ونهي وخبر ما كان قول ، وخبر ما هو كائن بعد ، وأمثال ، وقال قوم : هي سبعة أوجه من اللغات متفرقة فی القرآن ؛ لأنه لا يوجد فيه حرف واحد : قرئ على سبعة أحرف ، وقال قوم : هي سبع لغات فی الكلمة .

وقد قال أهل العلم فی هذا المعنى ، وأكثروا ، وبينوا معانى قولهم بالاحتجاج الصحيح وهو معروف فى آثرهم .

وقد قالوا فيه بما يعمل جوازه ؛ ألا ترى أن الألفاظ قد تختلف ، ولا يختلف المعنى باختلاف الألفاظ .

والاختلاف على وجهين : اختلاف تغاير ، واختلاف تضاد ؛ وليس ذلك فى شئ من كتاب الله تعالى ؛ إلا فى الأمر والنهى من الفاسخ ، والمندوخ .
واختلاف التغاير جائز ، وذلك مثل قوله تعالى : « وَادَّكَّرَ بِمَدِّ أُمَّةٍ »
بضم الألف ، والتشديد [للهم] : أى بعد حين « بعد أُمَّةٍ » بفتح الألف ،

(١) رواه الربيع عن أبي عبيدة بلفظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ورواه أحمد ، والبيهقى عن عمر

— ٢٣١ —

والتخفيف [للميم] ، وتبيين الماء : أى بعد نسيان ، إلا أنه قد يجوز أن يكون قد اجتمع المعنيان ليوسف (عليه السلام) .

وكذلك قوله : « إِذْ تَلَقَّوْنَهُ » بالتخفيف ، وسكون اللام ، « وَتَلَقَّوْنَهُ » بالتشديد ، وفتح اللام ، ولأنه قد يجوز اجتماع المعنيين فيهم ؛ لأنهم قبلوه ، وقالوا : إنه كذب

وكذلك قوله تعالى : « بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا » على الخبر ، وبُئِدْ على الدعاء ، وكذلك قوله : « لَقَدْ عَلِمْتِ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » بفتح القاء ، وضمها لأن المعنيين صحيحان ، وأشبه هذا كثير .

فصل :

والقرآن دليل بنفسه ، معجز بمعجب نظمه ، لا يقدر الخلق على أن يأتوا بمثله ، لأن رسول الله (ﷺ) : جاء به قوما كانوا هم الغاية في الفصاحة ، والعلم باللغة ، والمعرفة بأجناس الكلام : جيده ورديثه .

فشتم آباءهم ، وأسلافهم ، وقبح أديانهم ، وضعف اختياراتهم ، وهم أهل الحمية والألفة ، والخيلاء ، والمصيبة .

فقرعهم بالجبر أن يأتوا بمثله ، ومكنهم من الفحص ، والبحث ، والاختيار وأمهلهم لمدة طويلة ، وأعلمهم في إتيانهم بمثل الذى أتى به ؛ فى حسنه ، ونظمه وما يوجب إحقارهم ، وإبطال قولهم ؛ فبذلوا فى إطفاء نوره ، ودحض حججه أموالهم وأنفسهم ، وآباءهم ، وأبنائهم .

ولم يعارضوا بما احتج به عليهم من كتاب ربه بأرجوزة ، ولا بقصيدة ، ولا بخطبة ، ولا برسالة - فصح بهذا لو أنهم قدروا على ذلك ما تركوه إلى بذل الأموال والأنفس .

وزعم قوم من أهل الكلام : أن الحجة في القرآن ، إنما هو ما فيه من الأخبار عن الغيوب ، وأن الله جل ذكره منع الدرب ، وصرفهم عن معارضته ؛ إلا أنه في نفسه معجز .

وقد طعن بعض الملحدين في القرآن فقال : نجد الإنسان [يقدر أن] يقول : الحمد لله منفردة ، ورب العالمين منفردة ، وكذلك كل لفظ من القرآن ؛ فإذا كان يمكنه أن يأتي بمثل هذه الألفاظ منفردات - فقد صح [له] القدرة عليها وأنه كان قادرا عليها - فما الذي يمنعه من جمعها ؟ ومتى يدركه العجز عند اللفظة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة - وما البرهان ؟

فعارضهم بعض المتكلمين ، فقال : أخبروني عن البكاء المفحم ، أليس يقدر أن يقول : قفانك . منفردة ، ومن ذكرى حبيب . منفردة ؟ ثم قال : كذلك [في] كل لفظة من هذه القصيدة ؛ فإذا كان يمكنه أن يأتي بها منفردات ، وكان قادرا على ذلك . فما الذي يمنعه من جمعها ، ونظمها النظم الموزون ؟ ومتى يلحقه العجز في اللفظة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة ؟ فلم يجدوا في ذلك فرقا ، والحمد لله .

وقد كان بعض الجهال ممن يُتهم بالإيجاد فيدعى علم اللغة ، والفصاحة ؛ إذا

— ٢٣٣ —

قرئت بين يديه الآية ، أو السورة من القرآن - يروم أن يعارض به أشعارا مؤلفة ، وخطبا لبعض المتقدمين معلومة ، ويقول : ما الفرق بين ذا ، وذاك ؟

والذى يدل على جهله أن ما فعله لو كان ممن يتعلق به لسبق إليه القوم الذين أورد عليهم الرسول (عليه السلام) هذا الكتاب ؛ فهم كانوا أعلم باللغة ، وأقدر على الكلام المنظوم البليغ الفصيح .

فلما تركوا ذلك ، وقصدوا إلى الحرب التى تأتى على الأنفس ، والأموال - علمنا أن من بعدهم - لما عجزوا عنه - أعجزوا ، وأن هؤلاء ؛ إنما يعارضون ما ذكرنا للجهل الذى فيهم ، والتعجرف ، والمحاكمة ، والمخارطة - ولما كان أولئك كفارا فلا يستحقونه ، ولا يقدمون عليه ؛ لروائهم ، وأخطارهم فى ذلك . والله أعلم وبه التوفيق .

• • •

القول الثامن عشر في المحكم، والمتشابه من القرآن وذكر شيء ويراد به غيره

اختلف الناس في المحكم، والمتشابه؛ فقال قوم: إنما المحكم هو الناسخ، والمتشابه: هو المنسوخ وقال قوم: المحكم هو الفرائض، والوعد، والوعيد. والمتشابه، والقصص، والأمثال، وقال قوم: إن المتشابه مثل «الم»، «المص»: و«كهمص» و«جمعق»، و«حم»، وأمثال ذلك مما يحتمل تأويلين، أو أكثر، والمحكم: هو الذي تأويله تنزيهه، تحب في القلب معرفته عقد سماعه.

والمحكم عندنا - والله أعلم - ما كان حكمه معلقاً بظاهره، ولا يحتمل وجهين مختلفين، كقوله تعالى: «لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»، وقوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، وقوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»، وقوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ، وَبَنَاتُكُمْ، وَأَخْوَانُكُمْ، وَهَمَاتُكُمْ، وَخَالَاتُكُمْ»، ونحو هذا.

والمتشابه: هو الذي لا يعلم المراد به في ظاهر تنزيهه، وإنما يرجع في حقيقته ذلك من وجوه التأويل المحكم به، كقوله جل ذكره: «يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ»، وقوله: «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا»، وقوله: «خلقت بيدي»، «وعملت أيدينا»، «ويضل من يشاء، ويهدي من يشاء»، و«طبع على قلوبهم»، و«أزاح الله قلوبهم»، ويدل على ما قلنا. قوله تعالى: «فأما

الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ،
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، ، « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ » فهم المبطلون ،
و [هم] إنما يبتغون ما يتعلقون به ، ويروونه حجة لهم إن كانوا متأولين من أهل
الملة ، ويظنون أن فيه مطعنا إن كانوا ملحدين فيما يحتمل تأويله في ظاهره .

وقيل في قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ »
[أى] متقنات مفصلات مبينات . « هن أم الكتاب » أى أصل الذى يعمل
عليه فى الأحكام ، وجمع للحلال ، والحرام ، ومرجع لأهل الإسلام ، وهو إمام
فى التوراة ، والإنجيل ، والقرآن ، وفى كل كتاب - يرضى بها أهل كل دين ،
ولا يختلف فيها أهل كل ملة .

والعرب تسمى كل شئ ، جامع يكون مرجعا لقوم - أمّا . كما قيل للوح
المحفوظ : أم الكتاب ، وللفاتحة أم القرآن ، ولمكة أم القرى .

وإنما قال : هن أم الكتاب ، ولم يقل : أمهات الكتب ؛ لأن الآيات كلها
فى تكاملها ، واجتماعها : كآلية الواحدة ، وكلام الله واحد ، وقيل معناه :
كل آية منهن أم الكتاب ، كما قال : « وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً » أى :
كل واحد منهما آية .

« وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » أى : يشبه بعضه بعضا ، واختاف العلماء فى المحكم
والمتشابه .

تقال بعضهم : المحكم الفاسخ الذى يعمل به ، والمتشابه المنسوخ الذى

يؤمن به ، ولا يعمل عليه ، وقوله بحكم القرآن : ناسخه ، وحلاله ، وحرامه ، وحدوده ، وفرائضه ، وما يؤمن به ، ويعمل به .

والمتشابهات منسوخة ، ومقدمة ، ومؤخرة ، وأمثاله ، وأقسامه ، وما يؤمن به ، ولا يعمل به .

وقيل : المحكم ما فيه من احلال ، والحرام ، وما سوى ذلك متشابه لصدق بعضه ببعض ، وقيل : المحكم ما لا يحتمل من التأويل غير وجه واحد ، والمتشابه : ما احتمل من التأويل أوجها ، وقيل : المحكم : ما عرف العلماء تأويله ، وفهموا معناه ، والمتشابه : ما ليس لأحد عليه سبيل مما استأثر الله بعلمه ، وقيل : الحكيمات . حججها واضحة ، ودلائلها لاثمة ، لا حاجة لمن سمعها إلى طلب معانيها ، والمتشابه : الذي لا يدرك علمه بالنظر ، ولا يعرف العوام تفسير الحق فيه من الباطل ، وقال بعضهم : المحكم : ما أجمع على تأويله ، والمتشابه : ما ليس فيه بيان قاطع .

والقرآن - في الحقيقة - كله محكم في معنى حقه ، وثبوتيه . قال الله تعالى : « أَلَمْ يَكُنْ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ قُلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٌ » ، ومتشابه من وجه ، وهو أنه يشبه بعضه ببعضاً في الحسن ، ويصدق بعضه ببعضاً ، وقيل المتشابه : التهجي في أوائل السور .

« فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ » ، وهم اليهود ، والفصاري « ابتغاء الجنة » وهو طلب الشرك ، والشبهات ، واللبس ، ليضلوا

به جهالم ، « واجتهاء تأويله » تفسيره ، وعلمه ، وقيل : ابتغاء عاقبته ، وطلب مدة لأجل محمد (ﷺ) ، وأمته من حساب الجُمَّل .

وقيل المعنى في متشابه القرآن : أن الله عز وجل خلق عباده ؛ ليمتحنهم ، فيثبتهم ، كما قال تعالى : وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ ، وَعَذَابٌ أَلِيمٌ » ، وقال : « لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا ، وَيَجْزِيَ الَّذِي أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى » .

ولو كان القرآن كله محكما ؛ لا يحتمل التأويل ، ولا يمكن الخلاف فيه - لسقطت المحنة ، وتبدلت العقول ، و [١] بطل التفاضل ، والاجتهاد في السبق إلى الفصل واستوت منازل العباد .

ولكن الله جبل من الحكمة والرحمة ما صنع وقدر ؛ إذ جعل بعضه محكما ؛ ليكون أصلا يرجع إليه ، وبعضه متشابها ؛ ليجتاج فيه إلى الاستخراج ، والاستنباط رده إلى المحكم ، واجتهاد العقول ، والفكر ، لِيُستَحَقَّ بذلك الثواب الذي هو العوض .

وإن قال قائل : أفما كان الله قادرا على أن يوصل العباد إلى الثواب من غير محنة ؟ قيل له : إن الله على كل ذلك قادر ، وعلى ما يشاء قدير ، وليس كل ما يقدر عليه يفعله جلّ عن ذلك وتعالى : بل يفعل ما هو حكمة ، وصواب من التدبير ، ولو كان يعطى منزلة المجتهد العامل لمن لا عمل له ، أو أن يتساوى أدون المؤمنين في الجنة بنبي الله عليه السلام في منزلته ودرجته . إذ كان الله

على ذلك قادراً ، ولهذا فسد ما سأل عنه ، وبالله التوفيق ، وله المنة ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد ﷺ .

فصل :

قال الله تعالى : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا : وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ » فذكر أنهم يخادعون الله ؛ وإنما يخادعون رسول الله ، وقوله : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ » فذكر الوسواس ، وأراد الوسوس ، وهو إبليس (لعنه الله) . ومثل ذلك قوله جل ذكره : « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ » فذكر الناقع ، وأراد المنعوق به ، وإنما ذكر الراعي ، وأراد الدواب ، وبهم ضرب المثل .

والعرب إذا أرادت ذكر الشيء ؛ فتجريه على اسم ما يقرب منه أو سببه . وكذلك قوله تعالى : « مَا لَنْ مَقَاتِلَهُ لَتَقُوهُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ » ، فذكر أن المقاتل تنوء بالعصبة ، [و] هي التي تنوء بالمقاتل ؛ لأنها تجد ثقلها .

وفيما حكى عن موسى عليه السلام أنه قال : « أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي » ، والأمر لا يعصى وإنما يعصى الأمر ، وقوله جل ثناؤه : « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا » أي : جاء أمره ، وقالوا : « إِيَّاهُمْ مُلَاقُوا رَبَّهُمْ » ، وقوله : « إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ » وإنما يلقون ما وعدم من خير وشر ، وقوله : « وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ » وهو يعني : على ما وعدم ربهم . وهو يدل على ذلك قوله : « أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ؟ قَالُوا بَلَى وَرَبُّنَا » ، وكذلك قول الناس : من مات فقد لقى الله ، أي : يلقى جزاء عمله ، وقد أجمع الناس على صحة الرواية ؛ عن

النبي (ﷺ) : « أن من حلف على يمين ؛ ليقطع بها مال امرئ مسلم - لقي الله ، وهو عليه غضبان » ، وقد أجمع أهل الصلاة : أن الله لا يجوز أن يراه أحد من أعدائه في الآخرة .

ومما يذكر الشيء ، ويراد به معناه - قوله عز وجل : « تَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » فجعل استسلامهم للقتل قتلا منهم لأنفسهم .
ومما يضاف الفعل إليه ؛ إذا كان من سببه ، مثل قوله تعالى : « فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » ، وإنما أخرجهما فعلهما ، فأضيف إليه ؛ إذا كان من سببه ، ومثل قوله : « فَزَادَهُمْ رَجْسًا إِلَى رَجْسِهِمْ » ، ولم تزدكم رجسا ؛ ولكن لما ازدادوا عند نزولها كفرا جاز أن يضاف ذلك إليها ، وقوله عز وجل : « فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا » لما ازدادوا نفورا من دعائه بإيهم إلى الله تعالى - جاز أن يقول : إن دعاءه زادهم نفورا ، وكفرا من طريق مجاز اللغة ، وسهتها .

ومثل هذا في كلام العرب كثير . والله أعلم ، وبه التوفيق .



(١) رواه أحمد ، والبيهقي عن الأشعث بن قيس ، وابن مسعود ، وأخرجه الربيع بن حبيب عن ابن عباس ، وأنس بن مالك رضي الله عنهما .
وأخرج البخاري ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي معناه ، ونصه في صحيح مسلم عن أبي أمامة الحارثي : أت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة » . فقال رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئا يسيرا ؟ قال : « وإن كان قضيا من أراك » اه وهو نص في أت حديث من قال : « لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنا ، وإن سرق » غير صحيح ، وإن صح فلا بد من التوبة ، ورد المظالم إلى أهلها ؛ ليحصل الجمع بين الحديثين .
وعن وائل بن حجر أيضا من صحيح مسلم : « أما لئن حلف على ماله ، ليأكله ظلما ليلقين الله تعالى وهو عنه معرض » .

القول التاسع عشر في مخاطبة الله تعالى لعباده ، وأمره لهم والكتابة والإضمار والحروف

ومن زعم أن الخطاب؛ إذا ورد بصيغة الأمر أن علينا التوقيف لما يحتمل من الحكم ؛ حتى يعلم أن المراد : أمر ، أو نهى ، أو ندب ، أو تخيير ، أو غير ذلك - يقال له : لو كان الخطاب ؛ إذا ورد بصيغة الأمر : يوجب التوقيف علينا عند وروده - لم تكن في وروده فائدة ؛ لأننا قبل وروده متوقفون ، وبعد وروده متوقفون فلا فائدة في وروده .

فلما كان الأمر يقتضى الفعل ، وكان له صيغة تعرف في اللغة التي خاطبنا بها - علمنا أن من قال بالتوقف غلط .

والذى يذهب إليه شيوخوا ، والأشبه بأصول أئمتنا ، أن الأمر ؛ إذا ورد بفعل قد خص بوقت ؛ فله أمور [به] إيقاعه في أوله ، أو أوسطه ، أو آخره ، وتمجيل الفعل في أول الوقت أنفصل ؛ وإذا ورد الأمر بفعل غير مخصوص بوقت - فإن تأخير جازئ عندهم إلى آخر أيام الحياة .

والنظر يوجب : أنه ما لم يكن محصوراً بوقت ، فالواجب تمجيله أول أوقات الإمكان ، الدليل على ذلك : أن الأمر إذا ورد مطلقاً ولم يقيد بوقت آن وروده - لا يخلو من أن يلزم ذلك على الفور مع القدرة ، أو يجوز للمأمور التأخير إلى آخر أيام حياته ، أو إلى وسائط بين الفور ، وآخر العمر ؛

مجهول ، والوسائط أيضا مجهولة الأوقات ، ولا سبيل إلى علم ذلك إذا كان مجهولا لم يصح تعلق العباد به ؛ وما كان آخره مجهولا لا يعرف ووسائطه لا تعرف - لم يلزم فمله ، وإذ بطل هذان الوجهان صح إيجابه على الفور ، لأن الأمر إذا أمر من يجب له الطاعة عليه ، وأزاح عنه العلل ، وكان الأمر يريد تمجيل الفعل للأمور به - لم يسكن للأمور تأخير الفعل عن أول أوقات الإمكان ، وبذل على هذا . قوله الله : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ » ؛ فأوجب علينا المسارعة إلى الأفعال التي تؤدينا إلى الجنة ، والغفران ، والله أعلم .

فصل :

وصورة الأمر في اللغة . أن يقول الأمر : افعلوا . مثل قوله تعالى : « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » ، وقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » ؛ أيها الناس اتقوا ربكم ؛ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ . وصورة النهي : أن يقول الناهي : لا تفعل ، مثل قوله جل ذكره : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » إلى قوله : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » ؛ فإذا ردد الخطاب معرى من القرائن ، والمقدمات ، والمقدمات : فهو أمر ونهى .

واللفظة قد ترد مقرونة بقريفة ، أو بصفة ، أو بمقدمة ؛ فيدل على التخيير ، أو الندب ، أو يدل على قدرة الأمر ، وعجز الأمور ، وعلى التهديد ، أو الزجر ، أو إطلاق بعد حصر ، أو على التكوين دون الأمر .

فالذى يدل بمجموعه على التخيير أو العذب : مثل قوله تعالى : « فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ » ، وكقوله تعالى : « فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْغَنِيِّ » وقد أجمع الجميع [على] أن الأكل منها غير واجب وأنا فيه مخبرون ؛ فالآية لم ترد إلا مقرونة بالتوقيف

وأما الذى يدل على قدرة الأمر ، وعجز المأمور [ف] مثل قوله تعالى : « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ » ، ومعلوم أن الله تعالى لم يرد منهم [أن] يعملوا أنفسهم حجارة ، أو حديدا ؛ إذ ليس ذلك في طاقتهم ، وقدرتهم ، وإنما أراد أن يبين عجزهم .

وأما الذى يدل على التهديد ، والزجر - فمثل قوله تعالى : « أَفَنُيْلَقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير . وَقُلْ اعملوا فسيبى الله عكم ورسله ولؤمنون ، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة ؛ فنبئكم بما كنتم تعملون » وكقوله تعالى : « وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعملوا على مسكانتكم إنا عاملون . وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ » فهذه الآيات لم ترد إلا على مقدمات قبلهن ، وقرائن بعدهن تدل على التهديد والزجر .

وأما الذى يدل على الإطلاق بعد الحصر - فمثل قوله جل ثناؤه : « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ » ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » ، وقوله : « فَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا » ، وقد أجمعوا جميعا أن الاصطياد ، والاتشار غير واجبين .

وأما الذى يدل على التكوين دون امتثال الأمر - فمثل قوله عز وجل : « كُونُوا قِرَدَةً » فدللت المقدمة على التكوين دون امتثال الأمر .

والله خاطبنا بما تفعل العرب في خطابها ، فالعرب تسمى انفل أو لاتفعل
أمرا أو نهيا .

فإذا أمر من توجب طاعته ، والانقياد لأمره - كان على الأمور إتيان
ما أمر ، والله التعويق .

وقيل : إن الخطاب ؛ إذا ورد مطلقا فظايره : خطاب معروف ، وهو
على إطلاقه ؛ وإذا ورد مقيدا : فهو على تقييده .

ألا ترى ؛ لو أنه قال قائل : فلان كافر - ظاهره أنه كافر بالله ، وإن كان
يجعل أنه أراد [الكفر بـ] الطاغوت ، وكذلك : لو قال : فلان مؤمن -
في الظاهر أنه مؤمن بالله ، وإن كان يحتمل أنه [أى] القائل - أراد أنه مؤمن
بالتاغوت .

فصل :

قال الله جل ذكره : « وَلَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ، وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَلَا تَأْكُلُوا
مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » من حيوان ، وغيره ؛ إذ ليس في الآية تفصيل
طعام من طعام ؛ فلما اتفق أهل الإسلام على أن المقصود في هذه الآية : هو
الحيوان خاصة دون غيره - صح أن الآية خاصة ؛ وإن كانت في الظاهر عامة .

وجاء في التفسير : أن المشركين قالوا للمسلمين : لِمَ تأكلون ما قتلتم ؟ -
يعنون ما ذكيتم - ، ولا تأكلون مما قتل الله لكم ؟ : يعنون الميتة ؛ فأنزل الله :
« وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ » .

وقوله عز وجل : « لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » ، وقال جل ذكره : « وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِ اللَّهِ ؛ فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ » ؛ فكان ظاهر هذا الخطاب يدل على الخصوص ، فلما قال : « إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ » كان ذلك القول دليلاً على أن هذا الفعل محرم على كل من فعله من المخاطبين .

وكذلك قوله : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ؛ إِنَّ السَّمْعَ ، وَالْبَصَرَ ، وَالْفُؤَادَ : كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » فعرّف السمع ، والبصر ، والفؤاد بالألف ، واللام - ولم يتقدم بشيء منها ذكر - فاستدلنا على أنه إنما قصد بالتعريف إلى الجنس ، وكأن كل سميع ، وبصر ، وفؤاد - فعل صاحبه ذلك الفعل ، فهو مسئول عنه ، فصار كل من قفا ما ليس له به علم مأزوراً في فعله ، وإن كان ظاهر النهي خاصاً للمخاطب في نفسه .

وأما قول الله تعالى : « لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ » فدل هذا على من سخر على من هو شر منه ، فلا شيء عليه ؛ إذ النهي وقع على من يمكن أن يكون خيراً ممن سخر منه ، ونظير ذلك قوله تعالى : « الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ، وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ - سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » ، وكذلك قوله عز وجل : « وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّغَابِ . بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ » فدل ظاهر تحريم القداعى بالصفات ، والعلامات ، والأسماء ؛ إذا كانت ملقبة ظالماً لها فيها ، وفي الرواية : أن يقول له : يا كافر ، يا فاسق .

والألقاب في اللغة : هي كل من نصب علماً على شخص فعُرف به - فهو يسمى لقباً له .

فصل :

قال الله جل ذكره : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ؛ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » فقد أمر الله المؤمنين بالقيام بالقسط أمراً عاماً لهم جميعاً .

والقسط الذي أمرهم بالقيام به ؛ لا يخلو من أن يكون قسطاً معلوماً بعينه ؛ فتكون الإشارة دالة عليه دون غيره ، أو لا تكون الإشارة وقمت على قسط معلوم بعينه ، [فإن] صح أن هذه الإشارة : إلى الجنس [قد] وجب علينا القيام بكل ما وقع عليه اسم قسط .

وأما قوله عز وجل : « إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » إلى آخر الآية ؛ فلما لم تقم الدلالة على عدل بعينه - وجب القيام بالعدل كله .

وأما قوله : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » إلى آخر الآية ، فأخبر أن هذا العدل : لا يقطع بين النساء فعله قد صح أن هذا هو العدل الذي يؤدي إليه الاجتهاد من ترك التفضيل بينهن ؛ لأن من لم يميل كل الميل - كما قال الله تعالى - وإن لم يفضل بعضاً على بعض : فهو عادل في الحكم ؛ لأنه لم يتعد أمر الله ، والله أعلم .

وأما قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ » فقد أمر عباده المؤمنين أن يقوموا بالقسط في السراء ، والضراء ، على الأولياء ، والأقرباء ، والأنفس ، والآباء ، فجري حكم القسط عليهم ، ولم يرخص في ذلك لأحد من العالمين .

وأیضا ؛ فإنه جمل القيام بالقسط فرضا يجب على الكفاية ، ولم يوجب على الخاصة دون العامة ، لأنه - تعالى - دعاهم باسم المؤمنين ، والمؤمنون يدخل فيهم الحكماء ، وغير الحكماء ، ولم يجب لأحد من أهل الإسلام أن يرى مقاما لله فيه مقال لبدعة انكالا على غيره ، والله أعلم .

ولم يجعل الأمر في تسمية القسط في الدين مردودا إلى الاجتهاد من المتعبدین وتختلف فيه آراؤهم ، وتتحكم فيه أهواؤهم ، فما رأوه حسنا في عقولهم فعلوه ، وما رأوه قبيحا في أنفسهم اجتنبوه ؛ بل دعاهم إلى فعله ما ارتضاه لهم حسن أم قبيح عندهم ، فقال عز وجل : « إِنْ يَسْكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا : فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ؛ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا » ، وقوله تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » لم يكن أمرا منهم له بقتلهم ؛ فيكونوا قد أعانوا على قتل أنفسهم ، ويستحق به فرعون مدحا ، إذ سارع إلى طاعتهم ؛ بل كان هذا القول منهم تسليما للقضاء ، وقنوعا بما أعده الله لهم من الجزاء . ومثل هذا مشهور في كل العرب .

فصل :

قال الله تعالى : « الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ » .
فأخبر الله جل ذكره : أن البيان في اللسان ، وكذلك لزمت الحجة والخطاب ؛
وإذا ورد الخطاب إلى المخاطب بأمر أو نهى ؛ فقد لزمت حجته ، وانقطع عذر
المخاطب له ؛ إذا كان من أهل اللسان ، ولولا ذلك ما علم فرق بين الأمر
والنهى ، والإباحة ، والحظر ، ولما عُرِف قول القائل : قم ، واقعد ، أو تكلم
أو اسكت ، أو تعال ، أو اذهب ، أو خذ ، أو اترك .

فجعل الله هذه الأسماء دلائل ، وعلامات ؛ ليعلم به الخلق ما خوطبوا به ،
ليقتلوه ، وليقصدوا إليه ، فخطبهم بما يعلمونه ؛ لتعجب الحجة عليهم .

فمن الأسماء ما يقع فيها من مسمياتها ، ومنها ما لا يقع الاشتراك ؛ فإقع
فيه الاشتراك ويعرف المراد منها ، وي زال الشك عنها بالبيان بمقدمة ، أو صفة ،
أو إشارة ، أو إيماء ، أو دلالة تقع معه بيان المراد ، ويصح معه التكليف .

مثل ذلك . أن يقول القائل : لفلان يد ، احتمل أن يكون أراد اليد التي
هي الجارحة التي يبطش بها ، ويحتمل أن تكون اليد التي هي التصرف في
الملك ، فاسم اليد على الإطلاق ، يقع على هذه الأشياء كلها .

فإذا أراد المتكلم بذلك : الإخبار عنها ؛ ليعين لمن خاطبه بقرينة ،
أو بصلة ، فيعلم المخاطب مراد المخاطب له بالصلة ، أو بمقدمة ليزول الشك عن
المخاطب بقوله : فلان كتب هذا الكتاب بيده علم بذلك أنه أراد بذلك الهد
التي هي الجارحة التي يكتب بها الناس ، وإن قال : لفلان عندي يد بيضاء -

علم أنه أراد بذلك المنة ، والنعمة ، وإذا قال : هذه الدار في يد فلان - علم أنه أراد بذلك : اليد التي هي الملك ، والتصرف ، فما يعلم بصلة ، أو بمقدمة : غير ما يعلم بإطلاق اللفظ به ، ويقع عليه الاسم بمفرده .

فالواجب أن نعتبر الخطاب بصلته ، أو بمقدمته [أ] و [ب] ما يتعلق به ، ليقتضح مراد المخاطب ، وقصده .

وإذا قال القائل : واحد ؛ فقد أخبر عن أدنى العدد ، وإن قال : اثنين ؛ فقد أخبر عن ثنية العدد ، وإن قال ثلاثة ؛ فقد أخبر عن جمع عدد هذا أقله ، فإن قال : ثوب ، فقد أخبر عن جنس ، وأدنى العدد ، وإن قال : ثوبان ؛ فقد دل على الثنية ، والجنس ، وإن قال : ثلاثة أثواب ؛ دل على الجنس ، وعلى أدنى الجمع . ومن لم يعرف موضع الخطاب : لم يعلم فائدة الكلام ، والعيس عليه ضروب الخطاب .

ثم إن الله تعالى جعل الخطاب لفائدة ، والإفهام ، وليعلم الأمور لإرادة الأمر ، ومراد المخاطب ، والحكيم لا يخاطب بما لفائدة فيه ، ولا يأمر بما لا يفهم عنه ، لأنه لا يمكن أن يأمر أحدا بالعمود ، وهو يريد القيام ؛ لأنه يأمر ليعتقل أمره ؛ فإذا لم يبين مراده ، لم يكن أن يعتقل أمره ، ولم يتهماً أن يعتقد طاعته فيما كلفه إياه .

وإذا كان ذلك كذلك - لم يجوز أن يتأخر البيان عن وقت الخطاب لتمام فصل الكلام ؛ لأن تأخيره يوجب اعتقاد غير ما ظهر ؛ لأنه إذا خاطب بظاهر

الإطلاق ، والعموم ، وهو يريد التقييد ، والخصوص ، ثم لم يقربه بدلالة تبين عفه كان قد ألزم عبادته أن يعتقدوا خلاف ما أرادهم منهم ، فعلى الله عن ذلك علوا كبيرا .

فالخطاب ؛ إذا ورد فلعومه صيغة ، وللهي صيغة ، ولكل وجه من وجوه الخطاب صيغة يعرف بها حكمه ، وبذل الخطاب بها على معناه ، وإن يجمل ذلك ، أو شيئا منه أحد من أهل اللسان والعرفه به من أهل اللغة ، والبيان .

غير أن العرب لسعة لغتها ، وكثرة معاني كلامها - تعبر عن الخصوص بلفظ العموم ، وعن العموم بلفظ الخصوص ، وعن الحقيقة بلفظ المجاز ، وعن المجاز بلفظ الحقيقة ، وهذا معروف بينهم ، ومنسوب عندهم ، وعليه أدلة موضوعه من مقدمة الكلام وصلته ، وبالإشارة المهدودة عندهم ، وعلى ما يعارفونه بينهم ، فما فرق به الدليل ثقل عن موضعه ، وصحته ، وعلى هذا النحو جرت المخاطبة من الله تعالى في محكم كتابه ، خاطبهم بالـان العربى البين .

فعلى هذا يجب أن [يكون] تعبير الخطاب ؛ إذا ورد من الله جل ذكره ، أو من رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، فما ورد بلفظ العموم : أجرى على هومه مالم يخصه دليل الخصوص ، وما جاء بلفظ الخصوص : أوقف على خصوصه مالم يطلقه دليل العموم .

وفى هذا المقدار كفاية لمن أراد الله إرشاده ، وهدايته ، وبالله نستهدى ، وعليه نتوكل .

فالخطاب إنما يرد من الله عز وجل بلفظة من يخاطبه ؛ لأنه مريد لإفهامه ، قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » فالقرآن نزل بلفظة القوم الذين بعث فيهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو مشتمل على ضروب من الخطاب .

ففيه المفسر الذي يستغنى بلفظه عن بيان غيره ، ومنه المجمل الذي لا يستغنى عن معرفة بَيَانِهِ ، ومنه المحكم الذي يعرفه السامع ، ومنه المقتضب الذي يفكر في تأويله العالم ، ومنه ما يحتمل الوجوه التي لا يجوز القطع على شيء منها إلا بدليل يعلم من المراد منها ، ومنه الإيجاب ، والإلزام ، ومنه الترغيب والإرشاد ، ومنه القرض ، والندب ، ومنه الإباحة والحصر ، ومنه الكناية ، والتعريض ، ومنه الحقيقة ، والمجاز ، ومنه الخصوص ، والعموم ، ومنه التعريض ، والإنصاح ، ومنه الإطالة ، والإيجاز ، ومنه التكرير ، والحذف ، ومنه الإشارة والتلويح ، ومنه التأكيد ، والترديد .

وكل ذلك معروف في لغة العرب ، وعلى حسب اختلاف هذه الضروب تختلف معاني أحكامها ، ولكل ضرب منها صورة يعرف بها ، وصيغة وضعت بها يعرف السامع بذلك المخاطب ، وغرض التكليم ، فن عرف ذلك وضع الخطاب موضعه ، ولم يعدل به إلى غير جهته ، ومن قصر عنه عن شيء من ذلك التيسر عليه ما قصر عنه ، ولن يدرك ذلك من لم يكن عاقلاً مميزاً ، والله أعلم .

فالواجب أن يعبر كل خطاب بحسب المعروف باللسان ؛ لأن فيه ما يفترق ،

ولا يتفق ، ومنه ما يتفق لفظه ، ويختلف معناه ، وما يتفق لفظه ، ويتفق معناه ، وكل ذلك معروف معناه عند أهل اللسان .

وقد جعلوا للشيء الواحد أسماء كثيرة : كالأسد ، والفرس ، والسيف ، والحجر ، وغير ذلك مما يكثر وصفه ويطول ذكره ، وقد سموا بالاسم الواحد أشياء كثيرة ، وسموا بالاسم الواحد شيئاً وخلافه : كالأقراء ونحوها ، وقد كفوا عن الشيء باسم غيره ، وأشاروا إلى الشيء بمعنى غيره ، واستغنوا عن الاسم بالإشارة إلى الغير ، واكتفوا بالإيماء عن الكلام .

فصل :

وأما ما يحىء لفظه لفظ الأمر ، والراد به الخبر فهو مثل قول الله تعالى : « اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » ؛ فابتدأه كالأمر وهو خبر قد قرن بوعيد ، وكذلك قول ^(١) النبي (ﷺ) : « من كذب على كذبة متعمدا ؛ فليقبوا مقعده من النار » فهذا خبر عن جزاء فعل ، وقول القائل : « إذا لم تستح فافعل ما شئت » ، هو خبر عن جزاء فعل .

وروى ^(٢) أن النبي (ﷺ) صلى الظهر يوما ، فقال لأصحابه : « سلوني

(١) الحديث متواتر ، ولفظه في الريبع وغيره « من كذب على متعمدا ؛ فليقبوا مقعده من النار » .

(٢) رواه الريبع بن حبيب عن أنس بن مالك ، وأخرج أحمد والنسائي عنه من حديث ابن عباس ، ولهما أيضا واسلم من حديث أبي هريرة ، وهذا الحديث هو سبب نزول قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلنكم تسؤنكم » الآية . م .

ما شئتم ، ولا يسألني اليوم أحد منكم عن شيء إلا أخبرته » ، فقال الأقرع
ابن حابس : يا رسول الله الحج واجب علينا كل عام ، نفضب (وَالْحَجُّ)
حتى احمرت وجنتاه ، وقال : « والذي نفسي بيده ! لو قلت : نعم لوجبت ،
ولو وجبت : لم تفعلوا ، ولو لم تفعلوا لكفرتم ؛ ولكن إذا نهيتكم عن شيء
فانتهوا ؛ وإذا أمرتكم بشيء فأنوا منه ما استطعتم » ؛ ففي هذا الخبر دليل
على أن الأمر بالعدل - لا يوجب إلا فعلا واحدا ؛ إلا أن تقوم دلالته
بتكويره

فصل :

وأما الإضمار : فمثل قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَانُكُمْ » أى :
تزويج أمهاتكم ؛ وأما الكناية فقوله تعالى : « هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ، وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ
لَهُنَّ » ، ومثل قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » ، فذكر الموضع
وأكنى عن السبب الذى يكون فيه ، وكذلك المذرة : هى فناء الدار سميت
للانجاس التى تلقى فيها هاسم المكان .

ومن لطيف الكناية - ما ذكر الله تعالى فى كتابه ردًا على من قال من
النصارى : إن عيسى هو الله ، فقال الله تعالى : « مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا
رَسُولٌ - قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ، وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ »
فكنى بذكر الأكل عن ذكر البول ، والغائط ؛ لأن من يأكل ويشرب ،

يقول ، ويتعوط ، وبما يدخل في هذا المعنى ما روى ^(١) عن النبي (ﷺ) :
أنه كان إذا أراد قضاء حاجة الإنسان - ضرب في الأرض ، فأبعد المذهب .

وأما الإضمار - فمثل قوله تعالى : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا » يعنى : أهل القرية ، وأهل العير .

وكذلك قوله تعالى : « وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرٍهَا مِنْ دَآئِيَةٍ » أى : ظهر الأرض ، وكذلك قوله تعالى : « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » أى : من قومه « سَبْعِينَ رَجُلًا » ، وكذلك قوله . « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » ؛ يريد الشمس ، وكذلك قوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ، فَاِنْفَلَقَ » ، فأضمر فضربه فانفلق .

ومثل هذا في القرآن ، وفي كلام العرب كثير .

فصل :

وأما ما يسمى باسم الفعل قبل كونه [ف.] مثل قوله تعالى : « فَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » فسمي الله شهيدين قبل أن يشهدا ، لجوازهما شاهدين في الحال الذي يشهدان فيه ، وكذلك قوله : « إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا » وليس بخمر في حال العصير ؛ وإنما يعصر عنبا حلالا ، ولسكن لما جاز أن يصير خرا ،

(١) الحديث رواه ابن ماجة ولفظه من جابر قال : خرجنا مع النبي (ﷺ) صلى الله عليه وسلم في سفر فكان لا يأتى البراز حتى يغيب فلا يرى ، وروى معناه أبو داود والنسائي ، والترمذى من حديث المغيرة ، والبزاز بفتح الباء : اسم للقضاء الواسع من الأرض . م .

ويستحق اسم الحجر من بعد - جاز أن يسمى بالذى ينتقل إليه ، وكذلك : الصيد
يسمى صيدا قبل اصطيقه ؛ لأنه يجوز أن يكون صيدا .

وقد يجرى على الشيء اسم فعل قد مضى ؛ كقوله تعالى : « وَالْقَى السَّحَرَةُ
سَاجِدِينَ » ، فأجرى عليهم اسم السحر [ة] بعد توبتهم ، وإسلامهم ،
ومثل هذا كثير .

فصل :

وأما حروف الخفض : فإن بعضها ينوب عن بعض نحو قوله جل اسمه :
« وَلَا صَابِغَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ » أى : على جذوع النخل ، وقوله : « قَدْ
نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » أى : إلى السماء ، وقوله : « وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا
يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ » أى : بخشية الله ، وقوله : « لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
وَمِنْ خَلْفِهِ ؛ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » أى : بأمر الله . والله أعلم وبه العوفيق .

القول العشرون

في النسخ ، والنسوخ ، وتزوية رسول الله

صلى الله عليه وسلم

قيل : إن النسخ على ثلاثة أوجه :

وجهان منهن مفهومان عند العامة ، فأحدهما . انتساخ الشيء من كتاب كان فيه إلى كتاب آخر .

والآخر : نسخ الشيء ، وتحويله ، وتبديله ، وهو الذي يفهمه الناس في القرآن والسنة جميعا .

والوجه الثالث : أن يحصى الشيء على عامله ، ويستحفظ به عليه نحو قول الله جل ذكره : « هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » .

يريد - والله أعلم - إنا كنا نحصى عليكم ؛ حتى يعيد ذكره إليكم ، ففعلون أنكم تجزون بما كسبت أيديكم .

وأما انتساخ الكتاب من كتاب كان قبله إلى كتاب آخر بعده : فقد أخبرنا الله تعالى : أن الكتاب - وهو القرآن - في لوح محفوظ بقوله تعالى : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ، فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ » ، وبقوله : « يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ » ، وإذا كان القرآن عنده في أم الكتاب

في لوح محفوظ ، ثم أنزله على محمد (ﷺ) فإنما أنزله على محمد من ذلك اللوح المحفوظ ، والكتاب المكفون ، وذلك الكتاب عند الله في موضعه .

وقد روى^(١) عن النبي (ﷺ) أنه كان يوما في أصحابه قاعدا ؛ إذ ذكر حديثا فقال : ذلك أو ان نسخ القرآن ، فقال رجل : يا رسول الله (ﷺ) كيف ينسخ القرآن ؟ قال : يذهب بأهله ، ويبقى رجال كأنهم القمام .

والناسخ من القرآن : هو الذي يجب العمل به ، والنسخ : ما نهينا عن العمل به ، وأمرنا بالإيمان به .

قال الله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » أى : خير منها لكم ، أو مثلها في العمل ، والقرض ، أو نفسها فتدركها على حالها ، وقال قوم : أو نفسها ؛ فلا تقرأ على وجه الدهر .

وفي الرواية : أن النبي (ﷺ) فرض الله عليه الصلوات الخمس قبل الهجرة بنحو سنة ، وصلى (عليه السلام) إلى بيت المقدس - قبل هجرته - سبعة عشر شهرا ، وكان الأنصار ، وأهل المدينة يصلون إلى بيت المقدس نحو سنين قبل قدوم النبي (ﷺ) .

(١) الحديث رواه الربيع بن حبيب بسنده إلى ابن عباس رضى الله عنه ، وذكر في تخريجه : كأنهم البغاث قال الربيع : والبغاث أذلة الطير م

وكان^(١) النبي (ﷺ) يصلي بمكة إلى السكبة ثمانى سنين إلى أن عرج به إلى بيت المقدس ، ثم تحول إلى قبلة بيت المقدس ؛ لثلاثتهم اليهود ، ولا يكذبوه ، لما كانوا يجدونه من صفته عظيم ، ونعته في التوراة ، فقال اليهود : يزعم محمد أنه نبي ، وقد استعمل قباقتنا ، واستن بسنقنا ؛ فما نراه أحدث في نهوته شيئا .

وكانت السكبة أحب القبلتين إلى رسول الله (ﷺ) ، وهى قبلة أبيه إبراهيم (عليه السلام) ؛ فكره قبلة اليهود ، فسأل جبرائيل أن يسأل ربه : أن ينتقله إلى قبلة إبراهيم ، فقال : إنما أنا عبد مثلك ، فأنصرف من عنده .

وكان النبي (ﷺ) يقلب بصره نحو السماء ، فأنزل الله تعالى : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ، وأنزل الله تعالى : « فَمَنْ بَدَّلَهُ مِنْ بَعْدِ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » فكان الموصى بسلم والوصى يلزمه ذلك ، وكان الرجل يوصى بجميع ماله ؛ فلا يدع لورثته شيئا ، فأنزل الله تعالى : « فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا ، أَوْ إِثْمًا ؛ فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » ؛ فردم^(٢) رسول الله (ﷺ) إلى الثالث ؛ فأنزل الله جل ذكره : « وَلَيُخْشَ

(١) الحديث أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم من أرباب الدين عن أنس وابن عباس ، وعمرارة بن أوس ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبو سعيد وغيرهم من الصحابة بألفاظ مختلفة . م .
(٢) في رواية الربيع عن سمد بن أبي وقاص ، والحديث أخرجه الجماعة قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل العلماء في قصر الوصية على الثلث لأصل لهم غيره . م .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ؛ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ ؛
وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا .

وكان الرجل ؛ إذا حضره الموت : لا يورث زوجته ، ولا بناته ، ولا
الصغار من أولاده ، [و] إنما [كان] يورث من أولاده من يحمل السلاح ،
وبقاتل على ظهور الخيل ؛ فأنزل الله : « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ
ذُرِّيَّةً ضِعَافًا » الآية .

وكانت الوصية للوالدين ، والأقربين : جائزة واجبة ؛ لقول الله تعالى :
« كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ » ثم نسخت هذه الآية بآية الموارث في سورة النساء .

وقال قوم : إن السعة تنسخ القرآن ، ونسخها قول النبي (ﷺ) :
« لا وصية لوارث » .

وكان فرض الصيام واحداً في الحضر والسفر ، لقوله عز وجل : « كُتِبَ
عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ؛ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ :
أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ » ثم رخص بعد ذلك للمسافر ، والمريض .

وقوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ ، كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ »
من اليهود ، والنصارى ، والملل التي قبلكم . « لعلكم . . » لكي تتقوا الأكل
والشرب ، والجماع ، وغير ذلك مما نهى عنه في الصوم .

وقال تعالى : « وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ : طَعَامُ مِسْكِينٍ » ؛ فقال

قوم : يطيقون الصيام من غير سفر ، ولا مرض ، وقال قوم : يطيقونه ، ثم عجزوا عنه ، وقال قوم : لأنها منسوخة نسخها فرض الصيام .

وأما قوله : « فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ » إن أطعم مسكينين كل يوم واحد نصف صاع بر : فهو خير ، هكذا وجدت في بعض التفسير ، فالواجب إطعام واحد . نسخها بقوله : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ ، وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى ، وَالْفُرْقَانِ » من الحلال ، والحرام ، وقوله : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ؛ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » .

وأما قوله : « الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » يعني : من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا ؟ في كل ليلة ما يحتاج إليه الناس في السنة .

و [أما] قوله : يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر ، [فالمراد] باليسر : السعة و باليسر : الضيق ، ولولا أنه رخص للمسافر ، والمريض - إكسان قد ضيق عليهما .

وأما قوله « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، فقال قوم من أهل التفسير : يكبرون على الضحايا ، والذبايح التي هداكم بتأديتها ، وقال قوم : يكبرون على أثر رمضان ليلة الفطر .

وقوله : « وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ » يعني : الولد ، وقوله : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ » ، فإنه كان الرجل في العرب في صدور الإسلام بما قد أجنبيًا ، يعني : يحالفة على النصرة له على عدوه - يقول : هدمي هدمك ،

ودمي دمك ، تنصري على عدوى ، وأنصرك ، ترثني وأرثك ؛ فلا تورث
قربته من ماله شيئاً ، نسخها قوله جل ذكره : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ
أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » بمعنى في اللوح المحفوظ من المقدم ، والحلف
الذي كان يفعله الناس والقرايات أولى . والله أعلم .

وأما قوله تعالى : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ
عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » يعني : مسلطون على النساء : في الضرب
الذي أمر الله [به في] التأديب ، [فـ] نسخها آية القصاص : « الحر بالحر ،
والعبد بالمعد ، والأنتى بالأنتى » .

وقال قوم : الآية التي فيها الضرب [لـ] تأديب - غير منسوخة ، وأن
للرجل أن يقتص من زوجته ، وتقتص منه ، فنسخ الاقتصاص بين الزوجين
بقوله : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » أي : مسلطون .

وأما قوله : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ » ؛ يعني :
بالظلم ، فلما نزلت هذه الآية - قالوا : [أ] بالمدينة مال أعز من الطعام ؟
فسكان الرجل يخرج أن يأكل من بيوت الأهل ، فنسخها بقوله : « لَا يَسْ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ » الآية ،
وقال قوم : ليس هذا بنسخ ؛ بل هو تخصيص لبعض الآية ، وهذا القول أنظر
عندي ؛ لأن حقيقة النسخ : أن يزول حكم المنسوخ بكامله .

وأما قوله : « مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ ؛ حَتَّىٰ يُشْخِنَ
فِي الْأَرْضِ » ، يُريدون عَرْضَ الدنيا ، والله يُريدُ الآخِرَةَ « فقد نزلت

هذه الآية في الفداء الذي أخذه النبي (ﷺ) في أسارى بدر ، فعاقبه الله على ذلك ثم أباح له الفداء بعد ذلك بقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَتَخَسَّنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » فكانت هذه الآية ناسخة للأولى .

وأما قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ كُمْ صَدَقَةٌ فَتَسْأَلُونَ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ كُمْ صَدَقَاتٍ ؛ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ - فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ الْآيَةَ .

وأما قوله : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كان يحض المؤمنين على فعل الصدقة فسألوه عن ذلك ، فأنزل الله جل ذكره : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » ، وهو ما فضل من القوت .

فإن كان من أصحاب الذهب ، والفضة - أمسك لقوته ، ولعياله ، وتصدق بالباقي ، وإن كان ممن يعمل بيده : أمسك قوت يومه ، وتصدق بالباقي فنسخها قوله : « قُلْ مَا أَنفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » الآية ، ثم نسخها آية قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ » الآية ، روى عن النبي (ﷺ) ^(١) أنه قال : « تصدقوا ؛ فإن صدقة السر تقي مصارع السوء ، وتدفع ميتة السوء » .

(١) أخرجه أبو نعم في الحلية عن علي ، وفي معناه : « الصدقة تسد سبعين بابا من السوء » رواه القضاة عن أبي هريرة وفي معناها . « الصدقة تمنع سبعين نوعا من أنواع البلاء أهونها الجذام ، والبرص » رواه الخطيب في التاريخ عن أنس . وفي معناه : « الصدقات بالغدوات يذهب بالعايات » رواه في مسند الفردوس عند أنس .

وقوله جل ذكره : « وَالَّذِينَ يُقَوِّمُونَ مِنْكُمْ ، وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخُلُولِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ » [ف] كان الرجل إذا حضره الموت يوصي لزوجته بسكنها ، ومؤونتها سنة كاملة ثم نسخها بقوله « وَالَّذِينَ يُقَوِّمُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ، وبطلت الوصية لما بقوله ^(١) (ﷺ) : « لا وصية لوارث » ، وصار المفروض للزوجات : الثمن مع الأولاد ، وأولاد الأولاد ، والربع مع عديمهم من مال الزوج .

وأما قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ؛ إِنَّمَا اتَّخَفْتُمُ ، وَالْمَيْسِرُ ، وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ » الآية .

فلما نزل تحريم الطهر قال المشركون ، كيف لكم بمن شربها منكم قبل تحريمها ؟ وما حال من مات منكم ، وقد سماها الله رجسا من عمل الشيطان ؟ فانزل الله : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ؛ إِذَا مَا اتَّقَوْا ، وَآمَنُوا ، وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، ثُمَّ اتَّقَوْا ، وَآمَنُوا » الآية .

وأما قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ، وَلَا الشَّهَرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ ، وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ

(١) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ مَعْنٍ مَرْوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ « لا وصية لوارث » ؛ إلا أن تمييز الورثة « ورواه الربيع عن ابن عباس ، ورواه الخصة إلا النساء من حديث أبي أمامة ، ورواه الخصة إلا أبا داود من حديث عمرو بن خارجة ، وصححه الترمذي ، قال الثاقبي وجدنا أهل الفتيا ، ومن حفظنا عنهم من أهل العلم : لا يختلفون في أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » .

فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا» [ف] ذلك أن بعض الصحابة ، أرادوا أن يُقْطِعُوا هَدْيًا لِقَوْمٍ ، سَرَقُوا لَهُمْ أَمْوَالًا بِالْمَدِينَةِ وَسَاقَوْهَا عَلَيْهِمْ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ، وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ ، وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا » بِحُجَّتِهِمْ ، فُحِرَ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، التَّعَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَمَا سِيقَ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ هَدْيٍ ، ثُمَّ نَسَخَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « اقْتُلُوا الذُّشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ » ، وَنَسَخَ ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ؛ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ هَذَا » .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا » [ف] بِقَالَ : كَانُوا ؛ إِذَا أَحْرَمُوا لَمْ يَدْخُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ بَابِ بَيْتِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْقُبُ مِنْ ظَهْرِهِ نَقْبًا ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ خِباءَ رَفَعَهُ ، وَخَرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ ، [ف] نَسَخَهَا بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا . وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ؛ أَنْ تَبَرُّوا ، وَتَتَّقُوا ، وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ » فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا حَلَفَ عَلَى قِطْعِ رَحِمٍ لَا يَكْلُمُهُ ، [إِنْ] احتاجَ مِنْهُ إِلَى [مَعْرُوفٍ] لَا يَفْعَلُهُ ، [وَ] كَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِيُبرِّ الْقَسَمِ ؛ لثَلَاثًا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ؛ أَنْ تَبَرُّوا ، وَتَتَّقُوا ، وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ » فَكَانَ الرَّجُلُ ؛ [لَا] يَحْلِفُ إِنْ أَغْضَبَهُ أَحَدٌ مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتَ ، فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ ، أَنَّ عَدَمَ الْوَفَاءِ بِالْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ ، فَقَالَ :

« لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْعَمَلِ فِي آيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ » إذا تعمدتم في باب الإثم

وأما قوله : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ؛ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَبُعَوَاتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » [ف] كان الرجل ؛ إذا طلق زوجته واحدة ، أو اثنتين : كان أملك بردها ما لم تنزوج حتى تكون ثلاث طلاقات ، فعصير هي أملك بنفسها ، وقال قوم : ولو طلقها ثلاثاً لم تنزوج نسخها بقوله : « يَا أَيُّهَا الذِّي ؛ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ، وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ » إلى قوله : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ » .

وأما قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ، وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ » [ف] كان الرجل قبل الإسلام ؛ إذا مات ، وترك امرأته قام ابنه من غيرها ، أو وارثه من قرابته ؛ إذا لم يكن له ولد طرح ثوبه على تركته حميمة ، فيرث نكاحها بالمهر الأول مهر الميث ، ثم يمسكها ، فإن كانت شابة جميلة ذات مال عجل بالدخول بها رغبة في مالها ، وشبابها ، وإن كانت كبيرة ذميمة أمسكها ؛ فلم يدخل بها ، وضارها ، حتى تفقدى مفه بمالها ، ثم يحل سبيلها ؛ فأنزل الله هذه الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ، وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ » .

وأما قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »
فحرم بهذه الآية كل امرأة لها زوج ، ثم نسخ هذه الآية ، وخص بعض حكمها
سبائيا بنى المصطلق ، وغيرهم ، ولهن أزواج مقيمون في دار الحرب ؛ وقال قوم :
بل استثنى في هذه الآية « وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » يعنى : السبائيا .

وأما قوله تعالى : « فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ قَرِيبَةً ،
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ ، مِنْ بَعْدِ الْفَرِيقَةِ » يعنى : من الأجل
الأول .

قيل : إن هذه الآية كانت متعة في صدر الإسلام ، جائزة للمسلمين ثلاثة
أيام ؛ حيث اعتصموا عمرة الإمام^(١) ، فلما قضى عمرته : حرمها ، ونهى عنها
أشد النهى .

وكان الرجل ينطلق إلى المرأة من أهل مكة ؛ يستمتع منها بشيء . يتفقان
عليه بأمر الوالى ؛ فإذا تم الأجل ، ورغبا في الزيادة ، ولم يحضر الولى ، وإنما
يكون على العقد الأول ؛ فإذا مات أحدهما - لم يرث الحى منهما ، ولم يكن عليها
منه عدة : نسختها آية العدة ، والمواريث ومن قال : إن السنة تنسخ الكتاب

(١) لعلها عمرة القضاء ، فقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبی (صلى الله عليه وسلم)
أباحها في عمرة القضاء ، أو أنه سماها عمرة الإمام ، حيث أباح النبي (صلى الله عليه وسلم)
فيها نكاح الإمام بالمتعة والسكن لإباحة نكاح المتعة اشتملت على الإمام والمراثي . قال ابن العربي
وأما متعة النساء فهي من غرائب الشريعة ، لأنها أبيحت في صدر الإسلام ثم حُرمت يوم خيبر ، ثم
أبيحت في غزوة أوطاس ، ثم حُرمت بعد ذلك ، واستقر الأمر على التحريم .

وليس لها نظير في الشريعة إلا مسألة القبلة لأن النسخ طرأ عليها مرتين قال القرطبي وقال غيره
من جمع طرق الأحاديث فيها إنها تقتضى التحليل ، والتحريم سبع مرات ، وقد اتفق على نسخها
أهل المذاهب الأربعة ، واتفق على بطلان الشيعة ؛ واختلف في بقائها الإباضية . م .

يقول - نسخ بقول - الرسول (عليه السلام) : « لا نكاح الا بولي ،
وشاهدين » .

فصل :

والنسخ لا يقع إلا في الأمر ، والنهي ، ولا يجوز في الخبر ، ولا يجوز أن
ينسخ الله بشيء أن يكون ، ثم يقول : لا يكون ، أو يقول : بأنه لا يكون ،
ثم يقول إنه يكون ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

واختلفوا في النسخ أيضاً ، فقال قوم : المنسوخ ما رفع تلاوته ، وتنزيله ،
كما رفع العمل به ، وقال آخرون : إن النسخ لا يقع على قرآن قد نزل ، وتلى ،
وحكم النبي (ﷺ) بأوامره ، ولكن النسخ : ما أبدل الله منه في حكمه من التفسير
الذي أراح عنه ما كان يجوز أن يمتنعهم به من الأمور الشداد ، والأمر
المظام التي تعبد بها من كان قهاهم من الأمم ، ونفى هؤلاء أن يقولوا : إن الله
جل ذكره لا ينسخ شيئاً بعد نزوله ، وبعد أن عمل به المؤمنون عن ربهم بحضرة
نبيهم (ﷺ) ، وزعموا أن من وصف الله بذلك ؛ فقد وصفه بما لا يليق به .

وقال آخرون : إنما النسخ والمنسوخ هو أن الله جل ذكره نسخ القرآن
من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .

وقال آخرون : بل يجوز أن ينسخ قرآننا أنزله ، وأن يبدل آية أخرى
بضد ما نزلت به ، فقتل الآية الأولى ؛ كما كانت تغلي ، ويكون العمل على
الأخرى ، ويجوز أن يرفع الله تلاوة الأولى ؛ كما رفع العمل بها .

واختلفوا أيضا من وجه آخر . فقال قوم: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن مثله ، واحججوا بقول الله تبارك وتعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ، أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » ، ولا يكون ما ليس بقرآن خيرا من القرآن .

وقال آخرون : بل السنة تنسخ القرآن ، والقرآن لا ينسخ السنة ، وقال آخرون : إذا كانت السنة بأمر من الله من طريق الوحي ، وإن لم يكن ما أوحى به فيها قرآنا ، فإنها تنسخ القرآن ، وإذا كانت على طريق الاجتهاد ، والرأى ؛ فإنها لا تنسخ [القرآن] . بل لم يكن للنبي (ﷺ) ليجتهد في أمر محكم بخلاف ما في القرآن . بل للأمر حكم الاجتهاد ، وفيها منه حكم متبين .

قالوا : والقرآن ينسخ السنة عن أمر الله ، أو باجتهاد من رسول الله (ﷺ) وهذا التفسير من السنة ؛ إنما يحتاج إليه من يميز الاجتهاد ، ويميزه للنبي (ﷺ) ، وأما من أبى ذلك ؛ فإن السنة لا تكون عنده إلا بأمر الله ، والسنة عنده تنسخ القرآن ، والقرآن ينسخ السنة . والفطر يوجب أن القرآن ، والسنة حكمان لله ينسخ كل واحد منهما الآخر .

ويدل على ذلك . قول الله عز وجل : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » ، وقال : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى . » فأخبر جل ذكره : إن السكل من عنده ، وبأمره . واختلفوا أيضا من وجه آخر ؛ فزعم قوم أن الآيتين ؛ إذا أوجبتا حكمين مختلفين ، فسكانت إحداها مقدمة ؛ فالمتأخرة ناسخة للأولى . كقوله جل ذكره : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ، وَالْأَقْرَبِينَ »

نسخه بقوله بعد ذلك : « فَلَا بَوَّيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ » وقال : « فإن لم يكن له وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا مَمَّةَ الثُّلُثُ » ، فالأخرة ناسخة للأولى ، ولن يجوز أن يكون لها : الوصية ، والميراث .

وقال آخرون : بل ذلك جائز ، وليس في الآيتين ناسخ ، ولا منسوخ وإنما نسخ الوصية للوارث بسنة النبي (ﷺ) ، وقالوا : فالناسخ لا يكون إلا بما يجوز اجتماعه ، والمنسوخ ، ولا يجوز الحكم بهما في حال واحدة على لسان واحد ، والنظر يوجب عندي - والله أعلم أن الوصية للوالدين ، والأقربين غير منسوخة ، وقول النبي (ﷺ) : « لا وصية لوارث » - ليس بنسخ لها ؛ وإنما هو بيان لحكمها ، لأن من كان ليس بوارث : فالوصية لم جائزة [أو] واجبة ؛ فهذا يدل على أن النبي (ﷺ) : بين أن الوصية لا تجب لمن كان وارثا واختلفوا في ذلك من وجه آخر ، فقال قوم : الناسخ ، والمنسوخ قد يكون في وصف الله تعالى ، والثناء عليه ، وفيما ليس بأمر ، ولا نهى من الخير ، وغيره ، وقد ينافي قبل هذا ما نذهب إليه ، ونختاره ، وهو قول أهل الحق : أن النسخ لا يجوز أن يكون إلا في الأمر ، أو النهي .

وزعمت فرقة من ضلال أهل القبلة : أن الأئمة المنصوص عليهم مفوض إليهم نسخ القرآن ، وتبديله ، وتجاوز بعض هؤلاء حتى أفرطوا وخرجوا من الدين ، [فقالوا] : إن النسخ يجوز على سبيل أن يأمر الله بالشئ ، وهو لا يريده في وقت أمره به أن يغيره ثم يبدوله فيغيره بعد ذلك فتعالى الله عن مقالة هؤلاء .

وقال قوم : إن ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة ، وهذا غلط أيضا ، لأن النسخ لا يكون إلا في الأمر والنهي .

والحجة على من زعم أن النسخ لا يكون حتى ترفع تلاوته ، ما نسخ الله من التوراة بالقرآن وهما مقلوان جميعا .

وأما نسخ القرآن بالسنة ؛ فقد قال به : أكثر أصحابنا ، واحتجوا بأن الله تعالى : فرض علينا سبع عشرة ركعة في كل يوم وليلة ، ثم إن^(١) النبي (ﷺ) سنّ على المسافرين بعض ذلك دون جميعه .

فإن احتج محتج أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن ، وأن^(٢) نسخ فرض الصلاة للمقيم - بقول الله جل ذكره : « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » الآية ؛ إنما أوجب القصر في حال الأمن دون الخوف ، وقد أجمع المسلمون أن النبي (ﷺ) يقصر الصلاة في حال الأمن دون الخوف ، وهذا يدل على أن الآية ليست بناسخة .

(١) روى الربيع بسنده إلى ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : على المقيم سبع عشرة ركعة ، وعلى المسافر إحدى عشرة ركعة ، وروى أحمد والبخاري ، ومسلم عن أنس بن مالك قال : «صليت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الظهر بالمدينة أربعا ، وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين» وذو الحليفة من المدينة على ستة أميال ، وهي فرسخان وذلك حد القصر مع الإباضية ، وعند أحمد والنسائي ، وابن ماجه عن عمر أنه قال : « صلاة السفر ركعتان » وعند النسائي عن ابن عمر قال : « إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتانا ، ونحن ضلال فلعلنا فكان فيما علمنا : إن الله عز وجل أمرنا أن نصل ركعتين في السفر .

(٢) الحديث أخرجه الربيع ، والجماعة إلا البخاري .

وأما من زعم أن السنة تفسخ القرآن، والقرآن لا يفسخ السنة - فالحجة عليه:
أن رسول الله (ﷺ) لم يزل يصلى إلى بيت المسجد بغير قرآن نزل، ففسخ الله
ذلك بالقرآن، وحول القبلة إلى الكعبة .

وأما من قال: إن النسخ مفوض إلى الأئمة [فد] احتجوا بأن النبي (ﷺ)
كان يجتهد رأيه في الأحكام، وإذا كانت السنة اجتهدا من رسول الله (ﷺ)
تقد يجوز أن يفسخ القرآن السنة، وإذا جاز نسخ القرآن بالسنة من طريق
الأحكام، وتفويض الأحكام إلى رسول الله (ﷺ) - قالوا: [فد] جائز
للإمام من بعده الذى نص عليه: أن يجتهد فيما فوض إليه، والحجة عليهم
قول الله تعالى: « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ
بَدَّلَهُ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْكَاءِ نَفْسِي ؛ إِنْ أَتَّبِعُ
إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ » وقال تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا
وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

وأما من زعم أن الله جل ذكره: لا يعلم الشيء، حتى يكون - فالحجة
عليهم قول الله عز وجل ذكره « وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى الْمَارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا
نُرَدُّ وَلَا نُسَكِّدُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »، ثم قال: « وَلَوْ
رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ، وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » فأخبر بما تقولون، قبل أن
تقولوا، وأخبر أنهم لو ردوا لعادوا كيف يكون حالهم؛ فقد علم ما يكون
من قولهم قبل أن يكونوا، وعلم ما يكون أن لو كان كيف كان يكون، [فد]
ونظائر هذا كثير في القرآن .

فصل :

والذى عليه أكثر أصحابنا : أن القرآن ينسخ بالقرآن ، وينسخ بالسنة ، كما أن السنة تنسخ بالسنة ، وقد وجدت لبعض أصحابنا : أن السنة لا تنسخ القرآن ، ولعل هذا مذهب بعض البصريين .

وحجة هؤلاء : أن القرآن لا يعلم نسخه إلا بنحو من الله أو الرسول عليه الصلاة والسلام ، أو بإجماع الأمة على ذلك ، أو تقوم دلالته فى نفس الخطاب ، ولم تقم الدلالة من هذه الوجوه ، وقال الله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا » .

والسنة ليست كالقرآن فى نفسه ، والسنة وإن كانت حكما من الله تعالى : فليست مثله ؛ [ف] القرآن فى نفسه معجزة . قال الله جل ذكره : « قُلْ إِنِّي اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَكَوْنُ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » والسنة ليست بمعجزة بنفسها ؛ فإذا لم تكن مثل القرآن إلا من طريق الحكم - لم يجوز أن تنسخ القرآن .

و [أما] المجعة لمن أجاز نسخ القرآن بالسنة [ف] قالوا : إن القرآن حكم الله جل ذكره والسنة حكم الله ينسخ أحدهما الآخر ، واحتجوا بقول الله جل ذكره : « وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » والكتاب دال على أنه مخبر عن الله تعالى ، فهو ينسخ أحكامه بعضها ببعض مرة بالكتاب ، ومرة بالسنة على لسان نبيه عليه السلام ، والله أعلم بالأعدل من الأقوال .

فصل :

وبما هزى الله به نبيه (عليه السلام) ، وأخبر أن ما نال للمشركون من حلاوة الدنيا، وزهرتها غير موصل بنعيم الآخرة ، وإنما هو فتنة لهم في الدنيا، ووبال عليهم في الآخرة ، قال جل ذكره : « وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْثَنَّهُمْ فِيهِ ، وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ » وقال جل ذكره : « وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ؛ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ ، وَهُمْ كَافِرُونَ . كل هذا تمزية لنبيه (ﷺ) .

وقال تعالى : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ خَيْرًا لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ، وقوله تعالى : « وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » لم يدع ذلك الكلام منقطعاً من البيان ؛ حتى قال : « لِنَفْثَنَّهُمْ فِيهِ ، وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ » كما قال جل ذكره : « وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ، وَلَا أَوْلَادُهُمْ » لم يدع الكلام مرسلًا ؛ فيكون تأويله مشكلاً حتى وصله بأن قال : « إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » وكذلك كثير من الآيات يدل على هذه المعاني ، والله تعالى يوفق على طاعته أو مرضاته من يشاء من عباده ويهديهم إلى صراط مستقيم .

القول الحادى والعشرون

فى تفسير شىء من القرآن ، وذكره ، وفضائله

قال الله تعالى : « وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ » أى : على علم من الله بضلالة ، ومعنى الضلال هنا - الهلاك .

وقال أبو ماموية (رحمه الله) فى قوله تعالى : « وَلِتَصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي » :
أى : تبنى بكلاءتى ، وحفظلى ، وقوله : « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » أى : رحمته ،
وعقوبته ، وقوله : « وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ » أى : بقدرته ، وقوله لموسى :
« وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا » أى : ابتليهاك ابتلاء ، وقيل : واختبرناك اختصارا ، ومعناها
قريب .

وقوله تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ . » أى : ما عرفوه حق معرفته ،
وقيل : ما عظموه حق عظمتة .
وقوله : « اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » المعنى : به الهادى لمن فى
السماوات والأرض .

وقوله : « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُسْكَكَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ »
قول معنى الحجاب : هو المنع عند رؤيته ، وليس دونه حجاب يستره .

وقوله : « وَأَنَّ الْأَمْسَاجِدَ لِلَّهِ » : هى الأعضاء السبعة التى يسجد عليها لله
وهى : الجبهة ، واليدان ، والرجلان ، والركبتان فلا يدعو مع الله أحدا . يقول :
لا تضعوا هذه الأعضاء السبعة إلا لله .

وقال أبو محمد (رحمه الله) في قوله - جل ذكره : « وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ، وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ، وَتَخْشَى النَّاسَ ، وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ » معنى ذلك : معاتبة للنبي (ﷺ) ونهيها له في أمر زيد بن حارثة (رضى الله عنه) .

وقيل : إن زيد بن حارثة اشتراه رسول الله ﷺ ، من السباء ، ثم أعقبه ، وكان عنده بمسكان

وقول الله تعالى : « وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ » إرادته ، ومشيتته على ما يقدر في علمه ؛ فإذا [جاء] وقت الشيء - كان كما أراد أن يسكون .

« والسوء » : هو الذي كان بسبب الإرادة ، وهو جزاء عدل ؛ فسمى الجزاء بسبب الفعل وهو من قضاء الله تعالى .

مثل قوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَئِئَةٍ بِمِثْلِهَا » ومثل ذلك في القرآن كثير .

وأما قوله : « وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا لِمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ، وَحَمِلَ صَالِحًا ، وَقَالَ : إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فقل : أراد بالدعاء : المؤذنين في أوقات الصلاة ، « وعمل صالحا » : صلى ركعتين قبل الصلاة .

وقال ، إنني من المسلمين « أى : من أهل دين الإسلام المقربين الموحدين المعتقدين دين الإسلام ديناً لهم ، ونبراً من كل دين سواه .

ومثل ذلك ، ونظيره : قوله : « وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ، وَهُوَ مُحْسِنٌ » ، والوجه في هذا الموضع : هو الدين ، « وهو محسن » في عمله اللازم له في الدين ، « وَاتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » ، وهو الإسلام . ونظير ذلك كثير في كتاب الله .

منه : ما قال الله تبارك وتعالى - « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ » .

والإجماع في معنى الإسلام : أنه الإقرار بالله تعالى - والإيمان به ، والتصديق برسوله المرسل إلى أهل زمانه ، وبما جاء به رسوله إلى كل أمة من الأمم .

فهذا هو دين الإسلام ، المفروض - الذي لم يختلف فيه الشرائع ، وهو أصل الشرائع كلها ، وكذلك هو الدين - الإسلام - على أمة محمد (ﷺ) : الإيمان بالله - تبارك وتعالى - وإلها واحدا ، وبمحمد نبيًا رسولاً ، وبما جاء به ، أنه حق وصدق وعدل .

وقال آخرون في قوله : « وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ، وَعَمِلَ صَالِحًا » فهو الداعي إلى الله ، وإلى دينه ، وعمل بما يدعو إليه من طاعة الله متى دعا إليها ، وعمل بها من رسول ، أو نبي ، أو صالح ، « وقال إنني من المسلمين » أي : كان مسلماً ، وليس قوله : إنه مسلم ؛ إذا خالف شيئاً من الإسلام به فع له ، ولا يجوز له أن يكون عند نفسه : في قوله ، وعمله ، ونيتة إلا مسلم لله تبارك وتعالى ، ويعتوب إلى الله في اعتقاده من جميع ما خالف الإسلام الذي دان لله به ، واعتقده من قول ، وعمل ، ونية . في جملة قوله ، وعمله ، ونيتة .

ويغنى أن يحدد ذلك ؛ كما خطر بباله هذا أنه عصى الله بما جهله : بقول ،
أوعمل ، أو نية ، ولا يعذر بجهله [ذ] يموت على مصيئته ؛ فيكون هالكا .

وإذا جدد التوبة ، ولولم يقف على الذنب ، ويذكره - أجزأه ذلك في
الجملة ؛ ما لم يكن مقمسكا بالذنب أن لو ذكره : لم يكن تائبا منه ، وكان على
اعتقاد الدينونة فيه .

فمن هاهنا أعجبنى ألا يعتقد من الأمور دينا على كل حال إلى مالا يشك
فيه ، وما لم يأت فيه اختلاف يكون فيه ريب ؛ لأنه ؛ إذا اعتقد في الجملة لله
الدينونة بدينه : كان قد دان له بدينه كله .

واعتقاده دينا ما ليس بدين هالك ؛ لا يرجى له منها توبة ، وكلما تقرب لله
بها ازداد منه بعدا ، وكلما خاف لقاءه بالموت كان أشد تمسكا بها حتى
يلقاء على التقرب إليه بمصيته ، ولا يعذره الله في ذلك بجهله ؛ لأنه قد كان
يمكنه ، ويسعه ألا يعتقده دينا بعميه ؛ إذا اعتقد الدين في الجملة .

وإن قال : وما أنا من المشركين : فيكون عليه الاعتقاد أنه ليس من
المشركين إذا ذكر ذلك في قراءته ، أو صلاته ، أو خطره ذلك في بابه ،
وأنه برىء من المشركين ، ومن دينهم ومن كل شرك في الدين ببحود ،
أو نفاق .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قوله : « الزَّانِي لَا يَنْكَحُ إِلَّا زَانِيَةً ،
أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكَحُهَا إِلَّا زَانٍ ، أَوْ مُشْرِكٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » قال : معناه أن المحدود على الزنا من أهل القبلة ،

لا ينكح إلا محدوده من أهل القبلة على الزنا ، أو مشركة من أهل الكتاب ؛ كانت محدودة أو غير محدودة ، والمحدودة من أهل الكتاب لا ينكحها إلا محدود من أهل القبلة على الزنا ، أو مشركة من أهل دينها كان محدودا ، أو غير محدود ، وحرمة ماسوى هذا على المؤمنين ، والمحدودة من أهل القبلة لا يجوز لها المشرك على حال من أهل الكتاب ، ولامن غيرهم .

وقال : كل ذكر وتسميح : فهو فى معنى الصلاة ، وهو أصح عندى ، وقيل غير ذلك ، إلا ما صح فى الذكر .

وقيل : كل ما كان فى القرآن فى صفة الله تعالى كان فمعناه : لم يزل مثل قوله : « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » ، « وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا » وأشبهه هذا ، وكل ما كان فى القرآن : يدريك ، فهو لا يدريه ، وكل ما كان فى القرآن : أدراك ، فهو يدريه .

وقال أبو الحواري (رحمه الله) : لا بأس أن يُمَحَّصَ القرآن بالبزاق .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) فى قول الله : « ن وَالْقَلَمِ » الفون : الدواة التى يكتب منها فى اللوح المحفوظ ، والقلم الذى يُمد منها ، وقال فى قوله تعالى : « فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ » بلغ معه العمل بطاعة الله ، وقال فى قوله : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ » أى : خلق الدين ، وغيره من مكارم الأخلاق ، وقوله : « أَوْسَطُهُمْ » أى : أفضلهم ، وقوله : « أُمَّةً وَسَطًا » أى : خياراً .

وقوله : « وَأَنذَرْتُهُمْ مَا أَنفَقُوا ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ؛

إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ، وذلك في المسلمين ، والمهاجرات ، « وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ » من أهل العهد ما أنفقوا ؛ وإذا أتاهم مسلم أخذوا منهم ما أنفق المسلم عليها ، وذلك حكم الله بحكم بينكم . وقوله : « وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا » .

وقوله : « وَلَا تُنْسِكُوا بِعِمَمِ الْكَوَافِرِ » نساء الشركيين ، وقوله : « وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ ؛ فَمَا قَبِيتُمْ ، فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ مِنْ أَمْثَلِ مَا أَنْفَقُوا » . فكان المسلمون يعطون من ذهب زوجته منهم مثل ما أنفقه عليها مما غنموا منهم ، وذلك أمر الله فيهم .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) وقد قيل : إن هذا كله منسوخ .

وقال في قول الله تعالى : « وَذَا الْقُنُوزِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ، فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ » أى : لم تقدر عليه الهلاك .

وقوله عز وجل : « وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ سِتْمَانِيَّةٌ » أنهم ثمانية أجزاء من الملائكة ، كل جزء مثل الثقلين .

وأما العرش : فالقول فيه كثير ، وتسميته العرش : هو السرير ، وليس يوصف الله ؛ أنه كائن على العرش ، وإنما هذه الملائكة يحملونه ، وإنما هذه الملائكة قد تعبد الله بحمل ذلك العرش ، والله قبل العرش ، وقبل الملائكة ، فلما كان في الأول ؛ فهو في آخر الأبد .

وقال أبو الحسن بن أحمد (رحمه الله) في قول الله عز وجل : « فَأَمَّا الَّذِينَ

شَقُّوا فِي النَّارِ لَهِمْ فِيهَا زَفِيرٌ ، وَشَهيقٌ . خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ ؛ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ » وكذلك في قصة أهل الجنة وما شاء ربك من
الخلود ، وهي منسوخة ، والله أعلم بتأويل كتابه ، إلا أنني عرفت أن الاستثناء
لا يبطل ذلك ، وقد قال الله تبارك ، وتعالى : « كَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ - آمِنِينَ » ؛ فلم يكن هذا الاستثناء مما يبطل دخولهم ، وقد قيل :
« إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ » من هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قوله تعالى : « وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ » :
أن الغرور^(١) : هو الشيطان (لعمركم الله) ، والغرور بضم الغين : هو غرور
الدنيا ، وفي قوله تعالى : « وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ » يقول : هو كل
شيء خلقه الله من جادٍ ، وذى روح ، قول : هو كل ذى روح .

وقال أبو الحواري (رحمه الله) في قوله تعالى : « وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ
بغير علمٍ » أى كذبوا له ، والتخريق : هو الكذب ، وفي قوله تعالى :
« هَلْ تُحِصُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا » أن الركن : هو الصوت
الخفى والله أعلم أن المعنى هل ترى منهم من أحدٍ ، أو تسمع لهم صوتا .

وسئل أبو سعيد (رحمه الله) عن قوله تعالى : فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ
حَسَنَاتٍ « كيف هذا التبديل ؟

قال : إنه يبدل مكافئ السيئات حسنات مطلقا ، ويروى عن عمر

(١) هو يفتح الغين هـ

ابن الخطاب (رحمه الله) أنه قال : أنا أكثر حسنات من أبي بكر (رضي الله عنه) ؛ لأنني أكثر منه سيئات ، وقال بعضهم : إنه يبدله بعد العصيان التوبة ؛ فيثقله من السيئات إلى الحسنات .

وقيل في قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ، وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً » فأشده : ثلاث وثلاثون ، واستوى : أربعون سنة ، « وَجَاءَكَ الْفَذِيرُ » هو الشيب ، أو لم نعلمكم ما يقدر فيه من تذكر ، وجاءكم الفذير ستون سنة ، وقيل : غير هذا .

وفي قوله تعالى : « ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ » فالظالم لنفسه : هو الذي يرتكب الذنوب ، والمعاصي ، ويتوب ، ويطلب المعاش من أمور الدنيا ، ومن وجوه الحلال .

والمقتصد : الذي لا يأتي شيئا من المعاصي إلا أنه يتعرض بالشئ من الدنيا لمعاشه ، والسابقون بالخيرات : الزهاد ، والعباد المنقطعون إلى الله الذين لا يتعرضون بشئ من المعاش من أمور الدنيا .

والأخبار : هم العلماء ، والرايون : هم فوق الأخبار في العلم ، وهو اسم للعلماء .

وقوله تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ » فالجبت : حي بن أخطب ، والطاغوت : كعب بن الأشرف ، وقيل : الجبت - كل معبود من دون الله ، وقيل : إن الجبت : السحر ، والطواغيت : الشياطين وقيل : الطاغوت : أصنام ، والطواغيت من الجن ، والإنس : شياطينهم ، ويكون واحدا وجما .

وقال أبو المؤثر (رحمه الله) في قوله تعالى: « وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى »
أى سكن .

فصل :

واختلف الناس في تأويل أوائل السور مثل : الم ، المص ، والمر ، والر ،
وحم ، حمسق ، ونحو هذا .

فقال قوم : هى أسماء للسور ، وانفتاح لها ، وقال قوم : أسماء للسور ،
وابتداء لمن يقرأها .

وقال قوم : ليس كذلك ؛ لأن القرآن ليس فيه شئ لامتني له ، وهذه
الأسماء لئمان .

وقال بعضهم : إنها حروف ، وإذا وصلت كانت هجاء لشيء يعرف معناه .
ويروى عن عكرمة أنه قال : الم قسم .

وعندي - والله أعلم - وعلى نحو ما سمعت : أن لهذه الحروف معاني
تبدأ بها السور ، ويعلم بها : انقضاء ما قبلها ، وأن القارى قد أخذ في قراءة
سورة أخرى ، وهذا معروف في كلام العرب ، وأن الرجل منهم يشد فيقول :
بل وبلدة :

يقول :

بل ماماج أحزاننا وشجما ماقد شجى

[فيقول : بل] وقوله : بل - ليس من الشعر ، ولكن أراد أن يعلم
أنه قد قطع كلامه ، وأخذ في غيره ، وأنه مبتدع للكلام الذى قد أخذ فيه .

وقال قوم : كانت العرب تُعرض عند قراءة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استقلالاً له ؛ فجعلت هذه الحروف عهداً وأائل السور ، لتكون سبباً لاستماعهم لما يهدى ؛ ليستغربوها ، وتتعلق أنفسهم بها ، وإذا كان هذا في اللغة التي خوطب العرب عليها : جاز تأويلها . والله أعلم .

وقال قوم : كانت الحروف المقطعة يجوز أن يكون الله تبارك وتعالى أقسم بها كلها ، فاقصر على ذكر بعضها عن ذكر جميعها ، فقال : ألم ، ولم يرد جميع الحروف المقطعة : كما يقول القائل : تعلمت العرب ألف با تائناً ، وهو يريد تعلمت جميع الحروف . لا هذه الحروف الأربعة وحدها ، ولكنه لما طال أن يذكرها كلها - اجتزأ بذكر بعضها ، والله أعلم .

فصل :

فإن قال قائل : ما معنى قول الله - « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا » . يقول : إنه لم يكن علم قبل ذلك عندما ألزمهم من الفرض الأول ؟ قيل له : هو عالم بما كان ، وما يكون ، ولا يخفى عليه شيء . ولكن لما كان للسلوك أقل ، في صدر الإسلام : وكانت نياتهم أقوى - فرض عليهم الفرض الأول بقوة نياتهم ، ولما كثر الإسلام ، وكان الحرص على قتال العدو ضعيفاً - خفف الله الحنة عليهم ، وألزمهم هذا الفرض الثاني . والله أعلم .

واصحح قوم بأن الله لا يقلل العباد من تخفيف إلى تشجيع بأمره إياهم بقتال للشركيين ، بعد أن كانوا بذلك غير مقعدين ، فقال : « إِنْ لَا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ

عَدَابًا أَلِيمًا « ؛ فقد صاروا بالعطف عن القتال غير متوعدين ، بعد أن كانوا غير مأمورين .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) ، في قول الله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً » وذلك قيل في الدائن بالضلال يعمل بدين ، ويحسب بدين ، ويجهل في ذلك .

وأما قوله : « أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ » قيل هذا الذي يرتكب ما يدين بتحريمه ، ويتجاهل ، ويعمل بالمعاصي بغير دين ، والله أعلم بتأويل كتابه .

وقال سعيد بن قريش في قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ » أنه ماء الذكر الذي جعله الله سببا لقياس الحيوان .

وفي الأثر بخط أبي سعيد (رحمه الله) في قول الله تعالى : « وَمَنْ يُؤْمَرْ بِوَعْدٍ مُبْدِيٍّ دُرُّهُ ، الآية » : فقد قيل : إن ذلك في الفوار من الزحف في الحرب ، وقيل إنها نزلت في يوم أحد ، وقيل لأنها ثابتة لم تنسخ إلى يوم القيامة ، وقيل إنها نسخت بقول الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ؛ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ، وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ » ، وقيل نزلت في يوم أحد ، وذلك بعد وقعة بدر ، وقد قيل : إن الأول عام ، وقيل : إنه خاص في المعفو عند التوبة . وهذا أحب إلينا .

وفي قول الله « مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ، لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ، وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ » .

فالمطلع : هو المستسلم ، والمقنع : هو المنكس رأسه ، والهواء : هو الخلاء من النسيء ، فقلوبهم خالية من الإيمان بمنزلة الهواء ، لا شيء فيها .

وفي قوله تعالى : « وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ » .

ف قيل : إن ذلك عند خروج روح الإنسان .

وفي قوله : « فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ » : أى ذلك عند فاتحة السجدة في الصلاة المفروضة ، وقيل : ذلك في النوافل .

وفي قوله : « يُضِلُّوا عِبَادَكَ ، وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا » فإن هذا ليس بإمام ؛ لأن والد نبينا محمد (ﷺ) كان مشركا .

وقوله : « رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَلِوَالِدَيَّ » ؛ فقد قيل : لوالديه ، ولو إلى آدم ، وفي قوله تعالى : « وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا » فهذا ومثله يخرج على الخاص من كان والدها مسلمين ؛ ولو كان إلى آدم وحوا .

وقوله تعالى : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا » فقد قيل : لأنه يوم القيامة ، وقيل : إن الورود ها هنا النظر .

وفي قوله : « وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ » ، فقيل : إن الأعراف جبال بين الجنة والنار .

وفي قوله تعالى : « قَالُوا رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قِطْنًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ » ، فقيل : لأنه قبل الموت .

وفي قوله : « الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ، وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ، وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ، وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ » ، فقد قيل : إن الطيب من القول للطيب من العباد ، والخبيث من القول للخبيث من العباد ، والله أعلم بتأويل كتابه .

وفي قوله تعالى : « فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً » ، فقد قيل : المساجد وغيرها من البيوت .

وفي قوله تعالى : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ » إلى آخر القصة ، فأما في الفصح ، ، وفي النور غير الأكل فيما قيل من الجهاد .

وفي قوله تعالى : « قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ » ، فقد قيل : صاغرون .
وفي قوله : « إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ » الآية ، فقد قيل هذا في العذر عن المهجرة الذين لا يستطيعون حيلة على الخروج من الضعف من البدن ، والمال ، « وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا » أى طريقا .

وفي قوله تعالى : « وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ » إلى آخر القصة ، فقد قيل ذلك العاصي من المقرين ؛ أنه لا تنفعه توبته من بعد أن يماين ملائكة الموت ، فلا ينفع الكافر إيمان عند الله ؛ إذا لم يكن آمن من قبل فهو كافر ، وقد مات على كفره ، وقد وجدت أنه الإصرار على الذنوب ، كذلك قوله تعالى : « وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا » فقد قيل : لأنه من يموت على شركه .

وفي قوله تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ . . . » ، فقد قيل : إن ذلك في النساء والصبيان ، لا يملكون ما يكون به العون على الطاعة ، من الأموال فيبذرونها ، ويتلقونها فهكون ذلك ضياعاً للمال .

وفي قوله تعالى : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ، فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَنفَرَوْا بِكُمُ عَنْ سَبِيلِهِ » ؛ فقد قيل : إنه دين الإسلام ، وهو صراط الله المستقيم ، والسبل : غيره هي أديان الضلال من اليهودية ، والنصرانية ، وغير ذلك من أديان الضلال .

وفي قوله : « إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الْسَّيِّئَاتِ » ؛ فقد قيل : ما بين الصالحين المقروضتين ؛ إذا أداما العهد ؛ فهو كفارة لما بينهما من السيئات دون الكبائر ، والإصرار على الصفات ، وقد قيل : إن الحسنات هي العوبة ، والسيئات هي المعاصي ، والعوبة تذهب المعصية ، وكل ذلك يخرج على تأويل الحق .

وقوله تعالى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ » أنهم الملائكة الذين يقبضون أرواحهم ، « أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ » يعنى : أمر ربك ، « أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ » قيل : خروج الدابة ، وطلوع الشمس من المغرب . « يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ » لا ينفع نفساً إيمانها ، لم تكن آمنت من قبل « وهي المشركة التي لم تؤمن بالله ، أو كسبت في إيمانها خيراً ، وهي المصرة على الذنوب .

وفي قوله تعالى : « وَلَا يَرَهُنَّ وَأُجُوهُهُنَّ قَتَرٌ ، وَلَا ذِلَّةٌ » ، أى : ولا ينشاهن

كسوف ، ولا كآبة ، وكذلك في قوله : « تَرَاهُمَا فِتْرَةً » أى : ينشأها كسوف .

وفي قوله تعالى : « وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ » قيل : هو الشيطان ، وقيل : هو المشرك .

وقوله « أَحْسِمْتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ... » قيل : أحسمت بالحلل والحرام ، والأمر والنهي ، وفصلت بالوعد والوعيد .

وسئل أبو سعيد (رحمه الله) عن قول الله تعالى : « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا ، فَلَا فَوْتَ » قال منناه : إذا جاء أمر الله من الموت والملاك - فزعوا منه ؛ فلا يقولون في فزعهم أمر الله تهارك ، وتعالى ، والملاك ، قيل له : فقوله تعالى : « وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ » أهو عند الموت ؟ يقولون : إنهم آمنوا بالله ورسوله ؟ قال : هكذا عندي ؛ إذا جاءهم أمر الله - آمنوا ؛ هو عند الموت يقولون : إنهم آمنوا بالله ، ورسوله قال : هكذا عندي ؛ إذا جاءهم أمر الله آمنوا بالذي كانوا يكفرون به ؛ مما دعوا إليه ، وندبوا له .

فقيل له : فقوله : « وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَافُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ » فقيل : إن التنافش ، هو التناوا ، والتماطى . وفي كلام العرب : تنافشه ؛ إذا تماطاه ، ولا ينافه ، أو ينافه على التماطى له ، والمعنى : وأنى لهم التنافش من مكان بعيد ، أى : كيف لم ؟ ، أو متى لم البلوغ إلى الإيمان ، وقد كفروا بالتوبة ، وأصروا على الذنب .

قيل له : وقوله تعالى : « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ » : ما كانت شهواتهم في حين ذلك ؟ قال : يشتهون العوبة أن يغالوها .

وسئل عن قوله تعالى : « مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » قال : قد قيل : إن زيد بن حارثة كانت منزلته من رسول الله منزلة الولد من الوالد ؛ حتى إنه كان يسمى ابنه ، وطلق زوجته زينب كرامة لرسول الله (ﷺ) ؛ فتزوجها ، فعلم اليهود ، وأهل النفاق ، وقالوا إن محمداً يحرم زوجة الابن ، وهو يأخذها ، فنفي الله ذلك عنه ، وقال : « مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ » ، « وَحَلَالٌ لِبَنَاتِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَسْلَابِكُمْ » ، وقال : « وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ لِلَّهِ تَطَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ، وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » .

وقال أبو عبد الله في قول الله تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » المعنى : إلا أن يقتل بقتله خطأ فعليه ، قال الله : « وَلَا إِمْنٌ عَلَيْهِ » ، ولم يجعل الله له أن يقتله خطأ ، وقال : « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » قال : هو أن يكون رجل مؤمن يقتل رجلاً مؤمناً خطأ ، وورثة المقتول من أهل الحرب ، فلا يلزم إلا تحرير رقة كما قال الله تعالى .

وقيل : إن المهيمن : هو المؤمن ، والشرعة : السنة ، والمنهاج : السبيل .

وقوله تعالى : « يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ، وَيُحِبُّونَهُ » قيل : ناس من أهل اليمن .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) « لَا يَرْتَقِبُونَ فِي مَوَاضِعَ إِلَّا ، وَلَا ذِمَّةَ » أى : عهداً ، ولا جواراً ، ولا قرابة ، وأما قوله تعالى : « لَا أَيْمَانَ لَهُمْ » من وجه الحلف ، والمعاهدة ، لا من جهة الإيمان بالدين ، والإيمان بالله ، وأما قوله تعالى : « لَأَعْقَبَنَّكُمْ » اضيق عليكم فى أمر اليعامى ، فعائمون .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) سمعت أنه قيل : أول ما أرسل به رسول الله (ﷺ) قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ » والمدثر : هو النائم ، « وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ » قيل كانت ثيابه نجسة ، فأمر بطهارتها ، وقيل : أراد بالثياب : القلب ، « وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ » الشيطان ، وقيل الشرك .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) فى قوله تعالى : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ، وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ ، وَفَضْلاً » : أن الفضل هاهنا العنى فى الدنيا ، والمغفرة فى الآخرة ، وقال فى قوله تعالى : « إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ »^(١) : أى أبتَر من خير الدنيا والآخرة ، وسئل عن قوله : « طه » قال : أحسب أن بعضاً يقول : يعنى بها النبى (ﷺ) يارجل ؛ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، وبعض يقول : طه - مكة . وقال فى قوله : « رَقِيبٌ عَقِيدٌ » أى شهيد حفيظ .

(١) الشاق : المبتض ، والأبتَر : المقطوع م .

واعلم أن كل موضع من كتاب الله تعالى «ذلك» بمعنى هذا، وكل موضع فيه «كل ذلك» فهو هكذا . وكل موضع فيه «أوئلك» فهو هؤلاء .

وقال الله تعالى : « وَإِنَّ مِنَ الْجَبَّارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ » ؛ فاللام من لَمَّا - صلة ، والمعنى فيه « ما يتفجر ، وأن منها لما يهبط من خشية الله » التلام في لما صلة أيضا ؛ وقوله تعالى : « وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبَّنَا ؛ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبَّنَا لَمَفْعُولًا » بمعنى : لقد كان ، وكذلك بمعنى إن كادوا .

وعن أبي سعيد (رحمه الله) في قوله تعالى : « لَا يَلَّا فِ قَرَيْشٍ إِبْلَافِهِمْ » الآية . قال : أمرهم الله أن يقاتلوا على طاعته ، وعبادته ؛ كما يقاتلون لرحلتهم في الشتاء ، والصيف ، لأنهم كانوا يمتارونها من الشام ، ويرحلون لاشتاء رحلة ، وللصيف رحلة ، وقال : بعض هذا قسم أقسم الله به .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : يروى أنه لما كان من أمر موسى ، والخضر (عليهما السلام) ، وأرادا الافتراق - نزل عليهما طير من السماء إلى البحر ، فأخذ بمنقاره من البحر ، فقال الخضر لموسى (عليهما السلام) : أتعرف هذا الطير ؟ وما يراد به ؟ قال موسى : لا أعرف ذلك . قال : هذا أرسل إلينا ؛ ليعرفنا أن جميع علم خلق الله من أهل الأرض وغيرهم مثل ما احتمل منقاره من البحر ، ولا يبلغ ذلك .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قوله تعالى : « كَنَّ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً » : قيل : على معرفة الله تبارك وتعالى ، وقيل : على الشرك ، وفي قوله تبارك وتعالى :

« فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » قال : فطرحهم على معرفته تبارك وتعالى ،
وقول الله تبارك وتعالى : « لَا بَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ؛
إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ » معناه : تقطع في نار جهنم .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قول الله : « وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ » :
أن الجهد (بضم الجيم) : هو من عرض المال ، والملك ، والجهد : (بفتح الجيم) :
طاقة النفس .

وقال الله تعالى : « لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ » :
قال : لا يحب الله الإبداء بالسوء من القول إلا من ظلم ؛ فله أن يكافئ ، كما قال :
« وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ، فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ » ، وقال بعضهم :
لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء ، ولا من ظلم يقول : ومن ظلم لا يتعدى إلا في
هذا الموضع ؛ ألا ترى إلى قوله : « لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ؛ إِلَّا الَّذِينَ
ظَلَمُوا مِنْهُمْ » يقول : والذين ظلموا منهم ^(١) ، ويؤكد هذا قوله : « وَأَنْ تَجْمَعُوا
بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » يقول : وما سلف فرقوا بينهم ، وفي قول الله
تعالى : « خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا » قول : بعمد ، وقول : بعمد
لاترونها .

(١) قال المزني : تكون إلا بمعنى الواو ، وبها فسر رواه قوله (صلى الله عليه وسلم) : « كل
ابن آدم تأكله الأرض إلا عجب الذنب ؛ فإنه منه خلق ومنه بركب » ، وقد أثبت هذا المعنى
الفراء ، والأخفش ، فقالوا ترد « إلا » بمعنى الواو . اهـ .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) في قول الله : « فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ » أنه بعث عليكم أهل الشرك من الروم ، فأحرقوا ، وقتلوا ، وقوله : « فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ » أى : دخلوا .

وقال محبوب (رحمه الله) في قول الله « لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ؛ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا » : أنها نزلت في أبي أيوب الأنصاري (رحمه الله) إذ قالت له امرأته : ألا تسمع - يا أبا أيوب - ما يقول الناس في عائشة ؟ فقال لها أبو أيوب : أو كنت فاعلة ذلك ؟ فقالت : لا . والله ، فقال لها : فعايشة خير منك ، أو قال : سبحان الله ؛ هذا بهتان عظيم .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : لا أعلم في القرآن - ولم أملكنا من قهلم - إلا في سورة الأنعام ، وص ، ولا يهزم في القرآن إلا ألف أو ياء ، أو واو .

فصل :

قال الله تعالى : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » هم المؤمنون إذا دخلوا جناتهم صاروا على طول أبيهم آدم (ﷺ) ستين ذراعا ، وعلى سنّ عيسى ثلاث وثلاثين ، وعلى لسان محمد (ﷺ) وعليهم أجمعين - بالمربية ، وعلى صورة يوسف في الحسن ، والجمال ، وعلى قلب أيوب في السلامة من الغل ثم تلو وجوههم على قدر أعمالهم .

ويقول : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » من السّي ، والسخط

والظن ، وأشبهه [ذلك] الذى يكون فى قلوب بنى آدم بعضهم لبعض ، وأما :
« إخوانا » فهم المؤمنون ، والمؤمنات الذين ذكر الله بعضهم أولياء . بعض .

وفى قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ؛
إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ » ، فزعم بعض الفقهاء أن الرجل يسمع من أخيه كلاما
لا يريد به ، فيدخل مدخلا لا يريد سوءا فيرميه أخوه المسلم ، فيظن به سوءا ،
فإن لم يتكلم ، ولعله يفعل ؛ فلا بأس به ؛ ولكن هو ذنب ، فإن تكلم به
كان آثما ، ثم قال : « وَلَا تَجَسَّسُوا » يقول : لا يبحث الرجل عن عيب أخيه
المسلم ؛ فإن ذلك معصية ، ولكن يستر عليه ، ويأمره بالتوبة فى السريرة .

وفى قوله تعالى : « وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا ؛ أَيْنَمَا كُنْتُ » أنه سأل ربه أن
يجعله معلما .

وفى قوله : « وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْنُورًا » أى : مطالبا به ، «...وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ » أى : لأهلككم ، فى مخاطبتكم ، والذمت : الهلاك .

ومختلف فى المثانى ، فقيل . فاتحة الكتاب مع بسم الله الرحمن الرحيم ،
وهو قول : ابن عباس ، وقيل المثانى : القرآن جملة ، وقيل : هو السور
القصار .

« حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى » أى صار رجلا ، وقال ابن عباس :
الأشدا ما بين ثلاث عشرة سنة إلى ثلاثين سنة ، ثم هو ما بين الثلاثين إلى
الأربعين شدته ، فإذا بلغ الأربعين : أخذ فى التقصان .

وفي قوله : « . . . لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » أى : داع إلى الله .

وقوله : « فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَسْكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى » .

قال ابن عباس : الأولى قوله : « مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي » ،
والآخرة قوله : « أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى » في قوله : « رَبَّنَا آمَنَّا فَا كْتُبْنَا
مَعَ الشَّاهِدِينَ » .

قال ابن عباس : مع أمة محمد (ﷺ) .

« وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ » أى : حذاهم ، أو قدامهم ،
والبرزخ : قيل هو القبر ؛ لأنه بين الدنيا ، والآخرة ، وكل شيء ما بين شيئين
فهو : برزخ ، « وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » ، والشكر أن
تطيع الله بجميع جوارحك .

قوله : « إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا ، ثُمَّ كَفَرُوا ، ثُمَّ آمَنُوا ، ثُمَّ كَفَرُوا ،
ثُمَّ آزَدُوا كُفْرًا » قيل : نزلت في اليهود آمنوا بموسى ثم كفروا بعبادتهم
المعجل ، ثم آمنوا حين رجع إليهم موسى ، ثم كفروا بيسى ، ثم ازدادوا
كفرا برسول الله (ﷺ) .

فصل :

وقيل : من كتب القرآن في شيء ، ثم أحرقه ؛ لم يكتب إلى الله عما صنع ، والله
تعالى أولى به ؛ إن شاء ، رحمه ، وإن شاء ، عذبه ، ونهى رسول الله (ﷺ) ؛
أن يمحي كتاب الله بالأقدام .

فحل :

روى عن وهب بن منبه : أنه قال أنزل الله مائة كتاب ، وأربعة كتب ؛
خمسون صحيفة نزلت على شيث بن آدم (صلوات الله عليه) ، وثلاثون صحيفة
على إدريس النبي (ﷺ) ، وعشرون صحيفة نزلت على إبراهيم (صلوات
الله عليه) هذه مائة كتاب ، والتوارة على موسى بن همران (صلوات الله عليه) ،
والزبور على داود (عليه السلام) ، والإنجيل : على عيسى (عليه السلام) ،
والقرآن العظيم على نبينا محمد (ﷺ) .

وفضل القرآن على سائر الكتب ، كفضل نبينا محمد (ﷺ) على سائر
الأنبياء ، ، صلوات الله عليهم .

والقرآن نزل بلغة العرب ولغة العرب منها الحقيقة ، والمجاز ، والإطالة ،
والإيجاز ، والتأكيد والاختصار ، والحذف ، والتكرار ، والكناية ، والإضمار ،
والحكاية ، والإشباع ، والاستعارة ، والإنباع ، والإشمام ، والاشتقاق ،
والترخيم ، والإغراء ، والإدغام ، والأضداد ، والمقلوب ، والمنقول ، والإبدال ،
والمعدول ، والمعارض ، والنقص ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والتعظيم ،
والتصغير .

ومخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ، والاثنين بلفظ الواحد ، ومخاطبة الغائب
بلفظ الشاهد ، وذكر شيء بسببه ، وسببه بذكره .

وكل ذلك : قد جاء به القرآن [الكريم] ؛ لمن تدبره ، وفهمه ، وذكرنا
طرفاً من هذا ، وهو مبين في كتاب : الإبانة .

فصل :

وقيل: أول ما نزل من القرآن بمكة: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ». ثم، نُؤْنِ، وَالْقَلَمَ. ثم، المزل. ثم، المذمر. ثم، تَبَتْ. ثم،
لِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ. ثم، سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. ثم، أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ.
ثم، وَالْعَادِيَاتِ. ثم، والليل. ثم، والفجر. ثم، والضحى. ثم، والمصر. ثم، إنا أعطيناك.
ثم، أَلْهَآكُم. ثم، أَرَأَيْتَ. ثم، الكافرون. ثم، أَلَمْ تَرَ كَيْفَ. ثم، الفلق. ثم، الناس.
ثم، قل هو الله أحد. ثم، والنجم. ثم، عبس. ثم، إنا أنزلناه. ثم، والشمس
وضعاها. ثم، البروج. ثم، والتهين. ثم، الإبلان. ثم، القارعة. ثم، لا أقسم بيوم
القيامة. ثم، الحمزة. ثم، والمرسلات. ثم، ق والفرآن. ثم، لا أقسم بهذا البلد.
ثم، والطارق. ثم، اقتربت. ثم، ص. ثم، المص. ثم، قل أوحى إلى. ثم، يس.
ثم، الفرقان. ثم، فاطر. ثم، كهيعص. ثم، طه. ثم، الواقعة. ثم، الشعراء. ثم،
النمل. ثم، القصص. ثم، سبأ. ثم، يونس. ثم، هود. ثم، يوسف. ثم، الرعد.
ثم، الأنفال. ثم، والصفات. ثم، لقمان. ثم، سبأ. ثم، تنزيل. ثم، حم المؤمن.
ثم، حم السجدة. ثم، حم عسق. ثم، الزخرف. ثم، الدخان. ثم، الجاثية. ثم، الأحقاف.
ثم، الذاريات. ثم، النازية. ثم، السكهف. ثم، النحل. ثم، نوح. ثم، إبراهيم.
ثم، الأنبياء. ثم، المؤمنون. ثم، تنزيل السجدة. ثم، والطور. ثم، تبارك الذي.
ثم، الحاقة. ثم، سأل. ثم، عم. ثم، المطففين. فجميع ما أنزل الله بمكة :
خمس وثمانون سورة.

وأما الذى أنزل بالمدينة :

فالبقرة . وآل همران . والأحزاب . ثم المعحنة . ثم النساء . ثم إذا زلزلت .
ثم الحديد . ثم الذين كفروا . ثم الحجر . ثم الرحمن . ثم هل أتى على الإنسان .
ثم الطلاق . ثم لم يسكن . ثم الحشر . ثم الفتح . ثم النور . ثم الحج . ثم
المنافقون ثم المجادلة . ثم الحجرات ثم التحريم . ثم الجمعة . ثم التغابن . ثم الصف .
ثم الحواريون . ثم إنا فتحنا لك . ثم المائدة . ثم التوبة . وهى آخر ما نزل من
القرآن . وآخر ما نزل [من القرآن] : لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ
عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ . إلى تمام السورة .

وقيل : آخر ما نزل من القرآن : [نزل] يوم الجمعة ، والفاس وقوف
بمرقات ، رافعوا أيديهم بالدعاء ، : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » الآية .

ولم ينزل بعدها : حلال ، ولا حرام ، ولا حكم ، ولا حدود ، ولا فريضة :
إلا قوله : « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » .

وعاش النبي بعد ذلك ؛ إحدى وثمانين ليلة ، ثم توفى يوم الاثنين للياقين
خلقتا من شهر ربيع الأول . وفاتحة الكتاب - قيل : إنها مدنية ، وقيل : آخر
ما نزل من القرآن - « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » .

وقيل « قل ما فى القرآن [من] أيها الناس » فإنه نزل بمكة وكل ما كان
[فيه من] : بأيها الذين آمنوا - فإنه نزل بالمدينة ، وكل ما كان فى القرآن
[من] : : أَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ - يراد به صيحة جبرائيل (عليه السلام)

وما كان [فيه] من الأمثال ، والقرون - نزل بمسكة ، وما كان من الحدود ،
والقرائض - نزل بالمدينة .

وكل شيء ضربت فيه الأمثال ، وذكرت فيه الأمم ، والقرون ،
والأنبياء : فهو ما نزل بمسكة ، وكل شيء من القروض ، والحدود ، والجهاد
فهو ما نزل بالمدينة ، وكل ما كان في القرآن من ذكر الرجفة : فهو في دارهم ،
وما كان من ذكر الصيحة : فهو في ديارهم .

فصل :

واختلاف في معنى التأويل : فقال قوم : هو التفسير بعينه ، وقال قوم :
هو غير التفسير ، وقال قوم : التأويل والتفسير كلاهما سواء : وهو معرفة الحقائق ،
والحقيقة ، والمأقبة .

وقيل : التفسير : ما ترويه المامة من التفسير ، وقالوا : هذا تفسير القرآن ،
ولم يقولوا تأويل القرآن . ، وإنما التأويل معان غامضة لطيفة ؛ لا يعلمها
إلا العلماء المتقنون .

وقال : تأويل كل شيء : ما يبدو في آخره ، وما يسكون من عواقبه ،
وقيل : التأويل : هو أثر الشيء ومنتهاه ، وهو تفسير الشيء الذي يراد به
ما يصير إليه ، أمره ، وتأويل الرؤيا ، من ذلك ، وهو في الأعمال - المقولات ،
وهو آخر أمرها : والأصل واحد .

— ٢٩٩ —

وقال مجاهد ؛ في قوله تعالى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ » : أى : هل ينظرون إلا ببيانه ، ومعانيه ؟ وقيل : آخر أمره ، ومنتهاه - يقال : تأول تأولا ، وآل يؤول أوّلا ؛ إذا انتهى ، وفي قوله : « نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ » : أى به . وقال أبو هبيدة : تأويل الرؤيا - هو الشيء الذى يؤول إليه .

فصل :

وقيل : عدد سور القرآن - مائة سورة ، وأربع عشرة سورة ، وعدد آياته : ست آلاف آية ، ومثتا آية ، وسبع وعشرون آية .

و [عدد] كلماته : تسعون ألف كلمة ، وستائة وأربع وعشرون كلمة .

و [عدد] حروف القرآن : ألف ألف حرف ، وسبعة وعشرون ألفا .

فمن قرأه صابرا محسبا - كان له بكل حرف زوجة من الخور الدين ، مكذا :

روى عن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) عن النبي (ﷺ) .

وفي رواية : إن عدد حروف القرآن ثلاثمائة ألف حرف ، وخمسة ،

وعشرون ألف حرف ، وثلاثمائة ، وخمسة وعشرون ، وأربعون حرفا .

وفصل :

روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « أعربوا القرآن ، واتمسوا إعرابه » ،

وعن عبد الله قال : اذكروا القرآن ؛ إذا خافتكم في التذكير ، والتأنيث ، فإن

القرآن مذكور .

وقال ابن مسعود (رضى الله عنه) . سمعت رسول الله (ﷺ) يقول :
« إن حُسن الصوت زينة القرآن » .

وقال أنس بن مالك : ما بعث الله نبياً إلا حسن الوجه ، حسن الصوت ،
وكان نبيكم (ﷺ) : حسن الوجه ، حسن الصوت ؛ غير أنه لا يرجع
في قراءته .

وعن أم سلمة قالت : كان النبي (ﷺ) يقطع قراءته حرفاً حرفاً ،
وقالت عائشة : كان رسول الله (ﷺ) : يرتل قراءته ، آية ، آية .

وقال رسول الله (ﷺ) : « من قرأ القرآن طاهراً ؛ حتى ينعمه غرس
الله له شجرة في الجنة ؛ لو أن غراباً فرخ في ورقة منها ، ثم نهض يطير ؛ لأدركه
الهرم قبل أن يقطع تلك الورقة من الشجرة » . وقيل : إن هر الغراب ألف عام .

وقال أبو عبد الله : « من كان يقرأ في المصحف ، فانتفض وضوءه ، فأطبقه
فلا بأس ، وإن أطبقه له غيره ، بمن هو على وضوءه ؛ فهو أحسن ، وقال المفضل :
لا بأس على من يقرأ القرآن ، ما لم يقفوط ، أو يكون جنباً .

ولا يصحكم القارئ حتى يفرغ من قراءته ، ولا يضحك عند قراءته ،
ولا يلفو ، ولا يلهو ؛ فيكون من المستهزئين بكتاب الله تعالى ، ومن قعد فماء
يستره إلى حلقه ، ولا ثوب عليه - فلا بأس عليه أن يقرأ القرآن ، وهو كذلك .

فصل :

والقرآن حجة على من تلى عليه ، ولو كان العالى له صبيها ، أو ذميا ، إلا أن الشيخ أبا محمد (رحمه الله) قال : ... حتى يسمع ثلاث آيات على قول ، وعلى قول ؛ إذا كانت منعظمة بنظم يخرج من كلام الناس من الآيات المنعظت مثل قوله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ، وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » ، وأما قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَقِيمُوا الصَّلَاةَ » فلا يكون حجة .

وروى عن النبي (ﷺ) أنه كان يردد الآية من القرآن مرارا ، قال الله تعالى : « لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ ، وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ » ، ولم يقل : ليقرأوا آياته ، وقراءة النبي (ﷺ) مرة واحدة مجزية من إعادة ذكرها حالا بعد حال ؛ بل قد ذم من يمر بالآيات ، ولا يعدها ، ويرى المعجزات ، ولا يتأملها ، قال الله تعالى : « وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » .

وروى ابن عباس (رضى الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : « من بلغه هذا القرآن ؛ فساكنما شافهته به ، ثم قرأ : « وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا بِهِذَا الْقُرْآنَ ، لِأَنذَرَكُمْ بِهِ » ، ومن بلغه هذا القرآن ؛ فقد بلغته إنذاره ، وقامت عليه الحجة إلى يوم القيامة . وكان [كل] من تلى عليه كتاب الله ، أو سمعه : علم أنه ليس من كلام المخلوقين ، وأنه معجز ، قال الله تعالى : « أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ؛ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ » . وكل آية منه تقوم بها الحجة على

من سمعه ، فمن تلى عليه ؛ فردّه بعد سماعه : فإنما هو ملحد متعدّد

فالتّراّن كتاب الله جملة الله مهميناً على الكتب : « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » . فمن بلغه القرآن فلا حجة له على الله .

فصل :

وروى^(١) عن النبي (ﷺ) أنه قال : تعلموا سورة البقرة ؛ فإن أخذها بركة ، وتركها حسرة ، ولا يستطيعها البطالة ، وقال (ﷺ) : تعلموا الزهراوين . البقرة ، وآل عمران ؛ فإنهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غمامتان ، أو غيايقتان^(٢) ، أو فرقان من طير صواف يحاجان عن صاحبهما^(٣) .

وقال (ﷺ) : أعظم آية في القرآن : آية الكرسي ، والذي نفسى بيده ؛ إن لها لساناً ، وشفعتين ، يقصدان الملك عند ساق العرش .

والبقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ،

(١) رواهما أحمد ومسلم عن أبي أمامة ، بلفظ .. اقرأوا .

(٢) رواه الشيرازي في الألفاظ ، وابن مردويه ، والخروفي في فضائله عن ابن مسعود بلفظ : أعظم آية في القرآن آية الكرسي ، وأعدل آية في القرآن ، « إن الله يأمر بالعدل والإحسان » إلى آخرها ، وأخوف آية في القرآن « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » ، وأرجى آية في القرآن « يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله » .

(٣) من الخفايا غياية البقرة مثل الغياية ، وهي أيضاً كل شيء أظلم فوق رأسك كالسحابة ، والنبرة بالضم ، الظلمة ونحوها وفي الحديث « تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهما حمامتان ، أو غيايقتان .

والأنفال يسمّين السبع الطوال ، وسورة براءة تسمى : الفاضحة ؛ لأنها فاضحة للناقين بما أطلع الله نبيه على عوراتهم .

وسورة : تبارك الذى بيده الملك : هى المانعة من عذاب القبر ، قال : وهى فى العجوة تسمى المانعة ، وفى الإنجيل تسمى الوافية ، فمن قرأها فى كل ليلة - كان له من الأجر بلا حساب .

وتسمى « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » ، و « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » المتشككين أى : المبرقعين من الكفر ، والشرك .

وذكر وهب : أنه وجد فى العجوة سورة الجمعة أطول من سورة البقرة بنحو ألف حرف ؛ وذلك أنها نزلت فى العجوة مفسرة .

« يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ » فذكر [أن] كل شىء فى السموات ، والأرض ؛ فسمّى كل شىء باسمه ، ونزلت على النبي (ﷺ) بمجلة ،

وقال ابن عباس : نزل القرآن إلى سماء الدنيا جملة واحدة ، ونزل إلى الأرض نجوما ، ثم قرأ « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ » .

وقال ابن عباس : إن أبا بكر (رضى الله عنه) قال ^(١) : « يارسول الله

(١) رواه الترمذى والمالك عن ابن عباس ، ورواه المالك عن أبي بكر بن مردويه عن

(ﷺ) شَيْتَ؟ قال . شَيْتَنِي هُودُ ، وَالْوَاقِمَةُ ، وَالْمُرْسَلَاتُ ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ :
وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، ، وَفِي خَيْرٍ^(١) آخِرُ « شَيْتَنِي هُودُ ، وَأَخَوَاتِهَا » .

وقال النبي (ﷺ) : « عَلَيْكُمْ بِالْحَالِ الْمُرْتَحِلِ » قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
مَا الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ؟ قال : صَاحِبُ الْقُرْآنِ يَقْرُؤُهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَهُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقْرُؤُهُ
مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، فَهُوَ كَالْحَالِ الْمُرْتَحِلِ .

وقال معاذ بن جبل : فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْكَلَامِ كَفَضْلِ الْخَالِقِ
عَلَى الْمَخْلُوقِ .

أبو سعيد^(٢) بن الملقى قال : مَرَّبَى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) ، وَأَنَا أَصْلَى
فِي الْمَسْجِدِ فَدَعَانِي ، فَلَمَّ آتَهُ ، فَلَمَّا فَرَّغَتْ أَيْمَتُهُ ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟ قَالَ :
كَنتُ أَصْلَى ، قَالَ : أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا
لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ؛ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ » ثُمَّ قَالَ : أَلَا أَعْلَمُكَ أَفْضَلَ سُورَةٍ
فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : [أَبُو سَعِيدٍ] :
فَلَمَّا قَامَ لِيَخْرُجَ ؛ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . الَّذِي وَعَدْتَنِي بِهِ؟ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ - هِيَ السَّيِّعُ الْمُنَافِي ، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ ، وَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) : « أُمُّ الْقُرْآنِ
كَانَتْ مَوْدَعَةً تَحْتَ الْعَرْشِ ، لَمْ تَمُطْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي .

(١) رواه الطبراني عن عقيه بن عامر وعن أبي جعفره .

(٢) رواه البخاري ، وأبو داود عن أبي سعيد .

فصل :

سمى الله عز وجل القرآن كتابا . قال : « أَلَمْ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » معناه هذا القرآن ، والعرب تخاطب الشاهد مخاطبة الغائب ، وتخاطب الغائب مخاطبة الشاهد .

وسمى القرآن قرآنا ؛ لأنه جمع السور بعضها إلى بعض ، قال الله تعالى : « إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ ، وَقُرْآنَهُ ؛ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ » معناه : ألفنا منه شيئا ، وضممناه إليك ؛ فاهل به ، وخذ به ، ومجاز قوله تعالى : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ » أى : تلوت بعضه فى إثر بعض ؛ حتى يجتمع ، وينضم بعضه إلى بعض .

وسمى الفرقان فرقانا ؛ لأنه فرق بين الحق والباطل ، بين المؤمن والكافر ، وقال ابن عباس : الفرقان المخرج من الشبهات ، وسمى الله تعالى : التوراة فرقانا ، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى ، وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ » ، لأن سبيله فى تلك الأمة سبيل القرآن فى هذه الأمة ، ومنه سعى عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) الفاروق ، لتفريقه بين الحق ، والباطل .

ويقال : سمعت فرقان الفرقان فى الفرقان ، فالفرقان الأول : القرآن ، والثانى : يجمع فريقا من الناس ، وهو الجماعة ، والثالث : السحرة .

ومن أسماء القرآن : الوحي ، والوحي هو القرآن ، كما يقال له قرآن ،

وتنزيل ، ووحى ، وقد قالت الأمة بأجمعها : القرآن كلام الله ، ووحيه ، وتنزيله قال الله عز وجل « قُلْ إِنَّمَا أَنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ » .

ويقال للقرآن تنزيل ، كما يقال له قرآن ، ويقال : هذا فى التنزيل ، أى : فى القرآن وهو مأخوذ من قوله : « اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَبَرِ كِتَابًا مُّقْشَاهَا » وقوله عز وجل : « قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ - وَنَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ - وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » ، وهو مشتق من نزل ينزل ، وأصله : الانحدار ؛ قال الله تعالى : « وَيَنْزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا » .

وسمى الله عز وجل القرآن - قصصا ، قال تعالى : « نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ » ، والقصص فى كلام العرب : هو اتباع الأثر ، قال الله عز وجل : « وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ » أى : اتبعى أمره .

ويقال للقرآن روح ، قال الله تعالى : « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » فسماه روحا ؛ لأنه أحيأ به الدين والناس . وسماه الله تعالى المثانى .

فقال تعالى : « كِتَابًا مُّقْشَاهَا مَثَانِي » ، تَقَشَّرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ » ، وسمى بذلك ؛ لأن القصد الإنباء ، والقصص فيه ثنى ، وتكرر .

ويقال لسورة الحمد : أم الكتاب ، والسبع المثانى ، ويقال للحمد : أم الكتاب ؛ لأنها ابدئ بها فى أول القرآن ، وتعاد فى كل ركعة ، ويقال لها : الفاتحة ؛ لأنها تفتح بها المصاحف ؛ فكتبت قبل القرآن .

والسورة : واحدة سور القرآن ، وهى تهمز ، ولا تهمز ، فمن همزها .
جعلها من أسارت ، أى : أفضلت فضلة ، والسورة : القطعة من القرآن على
حدة ، ومن لم يهمزها : جعلها من سور البناء ، أى : منزلة بعد منزلة .

ولأنما قيل لسور القرآن سور : لأن الله عز وجل فضل بها نبيه (صلى الله
عليه وسلم) ؛ فكلها أعطاه سورة - زاده رفعة ، وفضيلة ، فالسور فى كلام
العرب : هى الرفعة ، والمنزلة ، والفضيلة ؛ فسور القرآن : هى مناقب لرسول الله
(صلى الله عليه وسلم) ، وفضائله ، ومنزله الرفيعة .

وقال ابن الأنبارى : فيها أربعة أقوال : أحدها : من ارتفاع منزلة إلى
منزلة مثل : سور البناء ، والثانى : شرفها من قولهم : له سورة فى المجد أى :
شرف ، وارتفاع ، والثالث : لسكرمها من قولهم : عنده سورة من الإبل .
أى : أقوام كرام ، والرابع : لأنها قطعة من القرآن على حدة ، وفضيلة . من
قولهم : أسارت منه سؤرا ، أى : أبقيت منه بقية ؛ فيكون أصلها الهمزة ،
فتركوه وأبدلوا منه واوا ؛ لانضمام ما قبله .

فصل :

والآية . قال أبو عبيدة : سميت آية ، لأنها كلام متصل إلى انقطاعه ،
وانقطاع معناه . قصة ثم قصة قال الله تعالى : « منه آيات محكمات » مجازه :
أعلام الكتاب ، وعجائبه ، وآياته فواصله ، وقوله تعالى : « لمن خالفك آية »
أى : علامة .

وقيل : آية من كتاب الله أى : جماعة حروف ، كقولهم : خرج بآياتهم
أى : بجماعتهم ، وقيل : أصل الآية - العلامة التى يعرف بها الشيء ، ويستدل
بها عليه ، من قولهم : خرج القوم بآياتهم أى : بجماعتهم .

والأصل فى ذلك : أنهم كانوا ؛ إذا خرجوا للحرب ، أو لأمر حلوا معهم
آية ، أى علامة لهم على ذلك ، فقالوا : خرج القوم بآياتهم أى : بعلاماتهم ،
فكثر ذلك ؛ حتى قيل لهم ؛ إذا خرجوا مجتمعين - وإن لم يكن لهم آية -
خرجوا بآياتهم ، فصار اسما للجماعة . ، الآية أيضا : الرسالة ، فكأنها رسالة
بعد رسالة ، وإخبار بعد إخبار .

فصل :

والكلمة ؛ واحدة الكلم ، والجمع القليل : كلمات ، والفرق بين الكلام ،
والكلم : أن الكلام عام لقليل النوع ، وكثيره محصور محدود . ولا يكون
كالكلام الذى للنوع كله .

والاسم كلمة ، والفعل كلمة تسكيا ، وكلمة مثل نهقة ، ونبيق ، والعرب
تقول : مدح فلان فلانا بكلمة طويلة ، أى : قصيدة طويلة .

وقيل : لاتكون الكلمة أقل من حرفين ، وهى على حرفين ناقصة ،
وعلى ثلاثة حروف تامة ، فإذا زادت على ثلاثة حروف فهي زائدة .

وجمع الكلم كلمات ، قال الله تعالى : « قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً
لِكَلِمَاتِ رَبِّى » الآية ، وقيل : الأمر لله عز وجل : كلمة ؛ لأنه على حرفين ،

وهو : كُنْ (كاف ونون) ، ولو كان حرفا واحدا - لما سمي كلمة ، بل كان يقال له : حرف ، فلما اجتمع حرف ، وحرف قيل له : كلمة .

فصل :

وأما الحرف : فهو الحدة ، وحرف كل شيء حدة ، وطرفه الذي هو نهايته ، وجمع حرف حروف ، والحروف هي حدود الكلام ، والكلام مبني على الحرف .

فنه كلمة على خمسة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى ثلاثة أحرف ، أو على حرفين ، والحرف الواحد هو انتهاؤها ، فسمي حرفا بذلك ، وقيل سمي حرفا : لأنه عدل به عن صورة عن غيره ؛ فأول الحروف الألف ؛ فإذا قال : باء - عدل به عن صورة الألف في الخط ، وكذلك كل حرف : معدول عن صفة الآخر ، ويقال : انحرف عنه ؛ إذا عدل عنه ، واسكل حرف تفسير ، ووجه ، وأسرار يطول شرحه [ف] ليس هاهنا موضعه .

فصل :

القراءة : التلاوة ، فتقولك قرأت القرآن ، مجاز تلوت بعضه في إثر بعض ، حتى يجتمع ، وينضم بعضه إلى بعض ، ومعناه يصير إلى معنى التأليف ، والجمع ، فكأن الذي يقرأ القراءة : معناه : يجمع الآية إلى الآية في قراءته ، وتلاوته هو الإتيان .

يقال : هو يتلو كتاب الله عز وجل ؛ إذا قرأه ، قال الله تعالى : « وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ .. » ، وهذا في مواضع كثيرة من القرآن : أن التلاوة بمعنى

القراءة ، وقيل : التلاوة أخص من القراءة ؛ لأنه يقال : قرأ الكتاب ، [أ] كان الكتاب هو القرآن أم غيره ، ولا يقال : تلا الكتاب لغير القرآن ، والقرآن هو الكتاب المنزل ، وهو الكتاب على الإطلاق .

ويقال للولد : يتلو أباه ، وأمه ، إذا تبعهما ، وكل من يقبع غيره سمي تاليا فكتاب الذي يتلو القرآن يجعل القرآن إماما له ، وسابقا قدامه ، وهو يتلوه أى : يقبعه .

فصل :

القرآن كتاب الله لا يسمى به غيره من سائر الكتب ، وقال النبي (ﷺ) : القرآن أصل علم الشريعة نصه ، ودليله ، وقال : من أوتي القرآن . فظن أن أحدا أعطى مثل ما أعطى ؛ فقد صغر ما عظم الله ، وعظم ما صغره الله ، ومن أوتي القرآن ؛ فقد جعلت له النبوة بين كتفيه ؛ لأنه يوحى إليه ، وقال : أحق بهذا القرآن قوم عملوا بما فيه ، وإن لم يقرأوه .

وقيل : إذا عمل حامل القرآن المعصية - خرج القرآن من جوفه ، وقال : ما على هذا حملتى ، وقال مالك : القرآن ربيع المؤمنين ؛ كما أن الفيت ربيع الأرض ، وكان يقول : يا حملة القرآن ، ماذا زرع القرآن فى قلوبكم ، وقال : إنما أنزل القرآن ؛ ليُعمل به ، فاتخذ الناس تلاوته هملا .

وقال ابن مسعود (رضى الله عنه) : كل مؤدب يجب أن يؤخذ بأدبه ، وأدب الله : هو القرآن ، وقال النبي (ﷺ) : « أوتيت جوامع الكلم ، راختصرت لى الحكمة اختصاراً .. » يعنى القرآن .

فصل (١) :

روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : إذا التبت عليكم الأمور كقطع الليل المظلم - فعليكم بالقرآن ؛ فإنه شافع مشفع ، وماحل مصدق ، من جعله إمامه قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار ، وهو الدليل إلى خير سبيل ، ظاهره حكمة ، وباطنه علم ، ظاهره أنيق ، وباطنه عميق ، له نجوم ، وعلى نجومه نجوم ، لا تغنى مجائبه ، ولا تبلى غرائبه ، فيه مفارقات الحكمة ، ودلالة على المحبة لمن عرف الصفة ؛ فليولج العاقل نظره ، ويمتق للصفة بصره ، ينبجو من غطب ، ويسلم من سبب ، كما يمشى المستيقن في الظلمات ، لحسن التخلص ، وقلة التريبص .

وفي الحديث : « من اتبع القرآن هجم به يوم القيامة على روضة من رياض الجنة ، ومن تبعه القرآن زج في قفاه ؛ حتى يقذفه في النار » ، وفي رواية أخرى : « من نبذ القرآن وراء ظهره زج في قفاه يوم القيامة » ، والزج في اللغة : الدفع ، وكذلك الدع . هو الدفع ، قال الله تعالى : « فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ » .

وفي ذكر القرآن أكثر من هذا ، ولا يعلم ذلك إلا الله تعالى ، ولا تحصى المكتب ما في القرآن من صنوف العلم ، وما يعلم ذلك إلا الله عز وجل ، وهو علام الغيوب .



(١) قال في المختار عمل به إذا سعى به إلى السلطان فهو ما حل وبحول ، وبابه قطع ، وفي ندعاء : ولا تجعله ماحلا مصدا قال : قلت كان الضمير في تجعله للقرآن ، فإنه جاء في الحديث من ابن مسعود (رضي الله عنه) « إن هذا القرآن شافع مشفع ، ماحل » مصدق جعله يحل بصاحبه ؛ إذا لم يتبع ما فيه ، أى : يسعى به إلى الله تعالى ، وقيل : مناه وخصم مجادل مصدق . ٤١ .

القول الثانی والعشرون

في التوحيد ، والدلالة على معرفة الله عز وجل

التوحيد من طريق اللغة هو معرفة الله تعالى ؛ أنه واحد أحد ، فرد صمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ... ليس له شبيه ، ولا ضد ، ولا ند . عالم سميع بصير حتى قيوم لا تأخذه سنة ، ولا نوم ، لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة ، هو الرحمن الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، سبحان الله عما يشركون ، ليس بجسم ، ولا بعرض ، ولا تحيط به الأقطار ، ولا تراه الأبصار ، وهو الله الواحد القهار ، يوحد ، ولا يبعض ، يعرف ، ولا يكيف ، يحقق ، ولا يمثل ، عالم بما كان ، بما هو كائن ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، تعالى عن التحديد ، فعال لما يريد ، ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير .

فصل :

فيجب على كل عاقل سلم عقله من الآفات ؛ أن يمتد أن الله سبحانه إله واحد لا شريك له ، متفرد لا ند له ، قديم لا أول له ، مستمر الوجود لا آخر له ، ليس بجسم مصور ، ولا بجوهر مقدر ، ولا يماثل الأجسام ، ولا يجزئه الأقسام ، ولا تحله الجواهر والأعراض ، ولا تحويه الأقطار والجهات ، ولا تسكتفه الأرض ولا السماوات ، منزّه عن التغير والانتقال ، والاتصال والانفصال ، حتى قادر ، جبار قاهر ، لا يعتريه عجز ولا قصور ، ولا يوهنه لغب ولا فتور ،

ولا تأخذه سنة ولا نوم : له الملك والملكوت ، والعزة والجبروت ، عالم بجميع المعلومات ، محيط بخلقته من تخوم الأرض إلى أعلى السموات ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ، ولا في السماء .

يعلم حركات الخواطر ، وما يحتاج في مكنون الضمائر ، عالم بما كان ، وبما يكون ، من ظاهر ومكنون ، يعلم ذلك بنفسه ، وبذاته ، لا يعلم متجدد قائم بالذات . تعالى عن حلول العوائق والآفات ، وهو تعالى مرید الكائنات ، مدبر الحادثات ، خالق جميع الموجودات ، وأفعالها ، مقدر أرزاقها ، وآجالها ، لا يقع كفر ، ولا إيمان ، ولا نكر ، ولا عرفان ، ولا سهو ، ولا نسيان . إلا بقضائه ، ومشيتته ، وحكمه وإرادته ، لا معقب لحكمه ، ولا راد لقضائه . لم يزل واحدا حيا عالما قادرا مريدا في الأزل لوجود الأشياء في أوقاتها ؛ التي قدر لها ، فوجدت في أوقاتها ، كما قدرها من غير تقدم ، ولا تأخر ؛ بل وقعت على وفق علمه ، وإرادته .

وهو سبحانه سميع لا تخفى عليه الأصوات ، بصير لا تغيب عنه الألوان ، لا يعزب عن سمعه مسموع ، وإن خفى ، ولا يغيب عن رؤيته مرئى ، وإن دق ، يرى من غير حدة ، ولا أجفان ، ويسمع من غير أصمخة ، ولا آذان ، كما يعلم من غير قلب ولا جنان .

وهو تعالى متكلم من غير شفة ولا لسان ، آمر بالطاعة والإحسان ، ناهٍ عن الإساءة والعصيان ، وأعد على طاعته ثواب الخلد والجنان ، ومتوعد على معصيته عقابا بين أطباق النيران .

وأنة حكيم في أفعاله ، عادل في أحكامه ، متفضل بالإعانة ممتن بالإحسان ، لا يظلم الناس شيئاً ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون ، لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

وأنة تعالى بعث رسوله النبي الأمي محمد بن عبد الله خاتم النبيين إلى الجن والإنس أجمعين ، فأنسخ بشريعته جميع الشرائع المتقدمة ؛ إلا ما لا ينسخ من التوحيد ، ومكارم الأخلاق المتتمة ، نقيم به الأنبياء ، وفضله على جميع الأنبياء ، والأولياء ، والأصفياء ، ومنع - سبحانه - كمال التوحيد : الذي هو لا إله إلا الله - ما لم تقترن به الشهادة لرسوله بأنه : محمد رسول الله .

وألزم الخلق تصديقه في جميع ما قاله وأخبر عنه ، من أن الموت حق ، والبعث حق ، وأن الحساب حق ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الله جلة الأنبياء ، والرسول ، وجلة الملائكة ، والكتب ، والإيمان بالقضاء والقدر ، وولاية أولياء الله من الأولين والآخرين ، والعداوة لأعدائه من الجن والإنس أجمعين ، ومعرفة الشرك ، والتوحيد .

وقرر كبائر الشرك من كبائر النفاق ، ومعرفة تحليل دماء المشركين ، وأموالهم ، وسبي ذراريهم ، للشرك الذي معهم ، ومعرفة الملل ، وأحكامها ، واعتقاد العبودية لله سبحانه وتعالى في جميع أوصافها .

فصل :

وينبغي أن يلتزم الصبي هذه العقيدة ، في أول نشأته ، ليحفظها حفظاً ،
ثم لا يزال ينكشف له معناها في كبره شيئاً فشيئاً .

فابتدأوه : الحفظ ، ثم الفهم ، ثم الاعتقاد ، ثم الإتيان ، والتصديق بها ،
وذلك مما يحصل في قلب الصبي تقريرها .

ثم لابد من تقويته بقلادة القرآن ، وتفسيره ، وقراءة الحديث ، وفهم
معانيه ، ويشغل بوظائف العبادات ، ولا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً ؛ بما يقرع
سمعه من أدلة القرآن ، وحججه ، وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث ،
وفوائدها ، وما يطلع عليه من أنوار العبادات ، ووظائفها ، وبما يسرى إليه
من مشاهدة الصالحين ، ومجالستهم .

فيكون أول التلقين ، كالقاء البذر في أرض الصدر ، وتكون هذه
الأسباب كالاستي والتربية له ؛ حتى ينمو ذلك البذر ، ويقوى ، ويرتفع شجرة
طيبة واسخة في الصدر : أصلها ثابت ، وفرعها في السماء .

ثم إذا وقع نشوء الصبي على هذه العقيدة مشروحة ، ولم ينفذ له غيرها ،
ولم يطلع على اختلاف الناس ؛ حتى يميز بين البدعة وغيرها ، فاستمر على
وظائف العبادات ، واجتناب المحرمات ، حتى مات على ذلك - فإنه ناج
في الآخرة إن شاء الله تعالى .

إذ لم يكف الرسول عليه السلام أخلاق أحد من العرب بأكثر من التصديق والجزم بظاهر هذا الاعتقاد، وهو: الإيمان بالله، وبرسوله، وبما جاء به؛ أنه الحق من عند الله.

فصل:

وأما البحث، والتفتيش على اختلاف الناس، وتسكف نظم الأدلة لذلك: فلم يكف بذلك أصلاً، وأن سعادة التوفيق في سلوك طريق الآخرة؛ حتى إذا اشتغل العبد بالعمل، ولازم التقوى، ونهى النفس عن الهوى، واشتغل برياضة النفس، والمجاهدة - انفتح له أبواب من الهداية، وانكشف له عن حقائق هذه العقيدة بنور يقذف في قلبه بسبب المجاهدة، تحقيقاً لوعده الله تعالى؛ إذ قال: « وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ».

فصل:

وأما الأدلة على وجود الله تعالى: فيكفي في ذلك ما أرشد إليه القرآن، وليس بعد بيان الله بيان.

قال الله تعالى: « أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا، وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا » إلى قوله: « وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ».

وقال سبحانه: « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » إلى قوله: « وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » الآية.

وقال تعالى : « أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ، وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا » إلى قوله : « إِخْرَاجًا » ، وقال : « أَفَرَأَيْتُمْ مَا يُمْنُونَ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ » .

فليس يخفى على من له أدنى عقل ، وتميز ؛ إذا تأمل بفكره مضمون هذه الآيات ، واستدل بنظرة على عجائب الأرض والسموات ، وأصناف الحيوان والجماد ، والنبات ، إن هذا الأمر العجيب الذى أحكم غاية الأحكام ، ورتب هذا الترتيب - لا بد له من صانع يدبره ، وفاعل يحكمه ويقدره . بل تسكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورة تحت تسخيرها ، ومصرفة بمقتضى تدبيره .

ولذلك قال الله تعالى : « أَفِى اللَّهِ شَكٌّ ! فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » الآية . وقال الله تعالى : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ؛ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ؛ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » فإذا فى فطرة الإنسان ، وشواهد القرآن ؛ ما يبنى عن إقامة برهان .

ولسكننا على سبيل الاستظهار ، والاقتداء بالعلماء الفظار - نقول : فى انطباق فطرة العقول : إن الحادث لا يستغنى فى حدوثة عن محدث يحدثه ؛ فالعالم بأسره حادث ؛ لأن الحادث لا بد له أن يكون مختصا بوقت يجوز فى تقدير تقدمه ، فنؤخره ، واختصاصه بوقت معلوم : يفقر بالضرورة إلى المخصص .

وأما قولنا : إن العالم حادث ؛ فبرهانه - أن أجسام العالم لا تخلو عن الحركة ، والسكون ، وهما حادثان ؛ لأجل تعاقبهما ، ووجود البعض منها عقيب الآخر ؛

وذلك مشاهد في جميع الأجسام، فما من ساكن إلا والعقل قاض بجواز حركته، وما من متحرك إلا والعقل قاض بجواز سكونه؛ فالطاري منهما حادث لطوره، والسابق حادث؛ لأنه لو ثبت قدمه؛ لاستحال عدمه .

فلما ثبت أن الأجسام لا تخلو من الأعراض، وإعما تتعاقب على الأجسام، وهو حادث، ومالم يسبق الحادث؛ فهو حادث مثله؛ فإذا ثبت حدوثه - كان افتقاره إلى المحدث من المدركات الضرورية والله أعلم .

فصل :

والدليل على قدم كون الله كونه قبل المحدث؛ لأن معنى الحدث - مالم يكن ثم كان، ومعنى القديم : ما كان بغير تكوين - فهو الله سبحانه؛ لأنه كان، ولا شيء معه ثم كوّن الأشياء .

فلو لم يكن قديما؛ لكان محدثا مفتقرا إلى محدث يحدثه، وافتقر محدثه إلى محدث، وتسلسل ذلك إلى غير نهاية، وما تسلسل لم يتحصل، وينتهي إلى محدث قديم، وذلك [هو] المطلوب الذي هو صانع الأشياء، وبارئها، ومحدثها، وموجدتها، والأول، والآخر، والظاهر، والباطن، وهو بكل شيء عليم .

والدليل على أن لا نهاية لوجود الله تعالى، ودوامه - وذلك - أنه لو انعدم؛ لكان لا يخلو؛ إما أن ينعدم بنفسه، أو ينعدم هو بغيره، فلو جاز أن ينعدم بشيء يتصور دوامه بنفسه لجاز أن يوجد شيء بنفسه، فكما يحتاج حدث الوجود

إلى سبب فكذاك يحتاج حدث العدم إلى سبب ، وباطل أن يفعدم بمعدم هو غيره ؛ لأن ذلك المعدم لو كان قديماً لما تصور الوجود معه .

وقد ثبت بما قدمناه : أنه قديم لا أول لوجوده ؛ فكيف كان وجوده في العدم وحده ، ومعه ضده ؛ وإن كان الضد المعدم حادثاً كان محالاً ؛ إذ ليس الحادث بمضادته القديم ؛ حتى يقطع وجوده بأولى من القديم في مضادته الحادث بدفع وجوده ، بل الدفع أهون من القطع ، والقديم أقوى من الحادث ، فثبت أنه لا آخر لوجوده ، ولا نهاية لدوامه ، وبالله التوفيق .

وأما الدليل بأنه ليس بجوهر ، فنجيز أن كل جوهر متحيز ؛ فهو مختص بتحيزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه ، أو متحركاً عنه ، والسكون والحركة حادثان ؛ فما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

ولو تصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم ، وذلك محال فثبت أنه موجود قديم ، وليس بجوهر ، تعالى عن ذلك .

والدليل على أنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر ؛ إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر ، فلما بطل كونه جوهرًا مختصًا متحيزًا - بطل كونه جسمًا ؛ لأن كل جسم لا بد أن يكون بتحيز مركب من جوهرين ، فصاعداً ، والجوهر ، والجسم : يستحيل حلولهما عن الحوادث من الافتراق ، والاجتماع ، والحركة ، والسكون ، والهيئات ، والمقادير ، فهذه دلائل الحدث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

والدليل على أنه تعالى ليس بعرض قائم في الجسم ، أو حال في محل : لأن العرض ؛ هو ما يحل في الجسم ، أو يعتض فيه من حركة وسكون ؟ فكل جسم حادث ، ومحدثه موجود قبله ، فكيف يكون حالاً في جسم ، وقد كان في الأزل ، ولا شيء معه موجود ، ثم أحدث الأجسام ، والأعراض ، ويتحصل من هذه الأصول : أنه موجود قائم بنفسه ، ليس بجوهر ، ولا بجسم ، ولا عرض ، وأن العالم كله جوهر ، وأعراض ، وأجسام ، فإذن [هو] لا يشبه شيئاً ، ولا يشبه شيء ، لا استحالة مماثلة الصانع ، والمصنوع .

والدليل على أن الله تعالى منزّه عن الاختصاص بالأمكنة ، والجهات ؛ لأن الجهة : إما فوق ، وإما أسفل ، وإما يمين أو شمال ، أو قدام ، أو خلف ، وهذه الجهات التي هو خلقها ، وأحدثها ، ولو اختص بجهة منها - لكان متحيزاً محدوداً ؛ كاختصاص الجواهر ، والأجسام ، وتحييزها بالأمكنة ، والجهات ، وقد ثبت استحالة كونه جسماً ؛ أو جواهر ، فاستحال كونه مختصاً بجهة .

فن زعم أنه مختص بجهة فوقية : قيل له : لو كان فوق العالم بجهة - لكان محاذياً له ، وكل محاذٍ بجسم : لا بد أن يكون مثله ، أو أصغر منه ، أو أكبر ، وكل ذلك تقدير يخرج إلى مقدر . تعالى عنه الواحد المدبر .

وأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء - فهو لأنها قبلة للدعاء ، فيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال ، والكبرياء ؛ تنبيهاً

بقصد جهة العلو، إلى صفة المجد ، والملاء فإنه تعالى - فوق كل موجود بالتهر ، والاستيلاء .

وأما الدليل على أنه تعالى واحد لا شريك له ، فرد لا ندّ له ، انفرد بالخلق ، والإبداع ، وتوحد بالإيجاد ، والاختراع ، لا مثيل له يساميه ويساويه ، ولا ضد له فينازعه ، ويناويه - [فقد] قال الله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ، وبيانه أنهما لو كانا اثنين ، وأرد أحدهما أمرا ، فالثاني : إن كان مضطرا إلى مساعدته - كان مقهورا عاجزا ، ولم يكن إلها . قادرا [وإن كان قادرا] على مخالفته ، ومدافعته - كان الثاني قويا قاهرا ، والأول ضعيفا قاصرا ، فلم يكن إلها قادرا .

فدار هذا الباب على عشرة أصول ، وهو : العلم بوجود الله ، وقدمه ، وبقائه ، وأنه ليس بجوهر ، ولا عرض ، وأنه ليس بخصا بجهة ، ولا مستقرا على مكان ، وأنه مستقو على العرش اسقواء القهر ، والغلبة ، والاستيلاء ، وأنه ليس بمرئي ، وأنه واحد لا شريك له .

فصل :

وأما التوحيد ، والشرك ، ومعناها ، وذلك مما يجب على العهد معرفته ؛ لأنهم قالوا : لا يعرف الأشياء من لا يعرف حقائقها .

أما التوحيد فعناه : أفراد الرب - سبحانه - عن الخلق ، وجميع معانيهم ، وترك التسوية بينه ، وبين العباد في جميع أفعالهم وصفاتهم .

حقيقة المعرفة به - سبحانه - أن الأشياء لا تشبهه ، ولا يشبهها من جميع الجهات ، في اسم ، ولا صفة ، ولا ذات ، ولا فعل ؛ لأنه لو أشبه شيئا من الأشياء ، ولو في أقل قليل لدخل عليه العجز من تلك الصفة ، فلماذا وجب على المكلف أن يعرف حقيقة الوجدانية لله تعالى و [أن] يصفه بما يليق به من الصفات ، و [أن] ينفي عنه شبه الأشياء ، وجميع الجهات .

وأما الشرك : فمعناه المساواة بين الأشياء في الأدوات ، والصفات ، ومعناه في الله تعالى هو التسوية بينه ، وبين خلقه في الذات ، والصفات ، والأفعال . قال الله تعالى : « إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ » الآية أى : في العبادة ، والقسم ، وإثبات الألوهية .

والشرك على وجهين : جحود ، ومساواة ، وشدد أصحابنا فيمن لم يفرق بين كبائر الشرك ، وكبائر النفاق ، والأصل في التفرق بين ذلك : أن الكاذب على الله منافق ، والمكذب لله مشرك ، والكاذب على الله [هو] الذى يقول كتابه على غير تأويله ، والمكذب لله [هو] من أنكر الله - سبحانه - ، أو وجها من وجوه التوحيد الذى لا يسع جهله ، أو حرفا من القرآن ، أو فرضا منصوبا فيه ، أو حلال حراما منصوبا تحريمه فى القرآن ، أو حرم حلالا منصوبا فيه .

فصل :

ومما يجب على المكلف : أن يعلم أن الله تعالى أمر بطاعته ، وأوجب عليها

ثوابا ، ونهى عن معصيته ، وأوجب عليها عقابا ، ويعلم الإسلام ، والمسلمين ، والكفر ، والكافرين ، ويعلم تحريم دماء المسلمين ، وأموالهم وسبى ذراريهم بالتوحيد الذى معهم ، ويعلم تحليل ما ذكرنا من الشركين بالشرك الذى معهم ، ويعلم أن الله تعالى ممتن على العباد بتكليفهم طاعته ، وممتن بسائر نعمه عليهم ، ويعلم أن المخلوقات دلائل على معرفة الله سبحانه ، ويخاف من عقاب الله تعالى ، ويعطى في ثوابه .

وعليه معرفة الولاية ، والبراءة في الجملة في حال بلوغه ، وذلك أن يقول الله - سبحانه - وأولياءه المسلمين من الثقلين أجمعين من الأولين والآخرين .

فهذا واجب على كل مكلف في جملة اعتقاده للدين ؛ حتى يقع الغرض في شخص معين ؛ إذا صح له فيه ما يوجب ولايته أو براءته ؛ لأن الحكم النقلى يشهد أن الأمور ثلاثة: أمر بان لك رشدك ، فاتبعه ، وأمر بان لك غيبه ، فاجتنبه ، وأمر أشكل عليكم ، فكلوه إلى الله .

وعليه أن يعرف الملل ، وأحكامها في أول حال بلوغه ، وشدد أصحابنا فيمن جهل ذلك ، وسنشرح ذكر الملل في كتابنا إن شاء الله .

والتوحيد يكون صادرا عن المكلف عن علم محقق ، لا عن جهل ، وعن يقين لا عن شك ، وعن إخلاص لا عن شرك ، ويقترن بالعمل ، وإلا بطل ، واختل ، وأن يصدر من غير طمع في الدنيا ، والآخرة من أهلها ، وأن يبقى عليه حتى يموت غير مبدل ، ولا مغير .

فصل :

قيل : جمل دين الله في خمسة أشياء : معرفة الله تعالى ، والتوحيد مع أداء الفرائض في أوقاتها بكاملها ، واجتناب الكبائر ، وولاية أهل الطاعة من المكلفين جميعا ، وفراى من لدن آدم (عليه السلام) إلى أن يفنى الخلق . هذه جملة دين المسلمين من الأولين ، والآخرين ، وهذه الخصال الخمس فرض على الناس ، [فـ] من ترك خصلة منها فقد كفر .

وينهى للعبد أن يتوب ، ويرجع إلى ماخرج منه ؛ إن كان وقع منه شك في التوحيد ، أو رياء في فريضة ، أو تهاون في ركوب كبيرة ، ويقول : آمنت أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن ما جاء به حق من عند الله تعالى ، وأن من عصى الله ، ورسوله حيا كان أو ميتا ، فمات ، ولم يقب إلى الله تعالى ، فإن الله سيدخله النار خالدا فيها ، وآمنت بكتاب الله تعالى ، وكتبه ورسوله ، واليوم الآخر ، والجفة والنار ، [و] بدوامهما لمن دخلاهما ، وأن هذا الثواب ، والعقاب بعد البعث .

وأنه ليس للإنسان هناك إلا ماسعى ؛ إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر دائم لا يبدل القول لديه ، وما هو بظلام للعبيد ، ووطنت نفسى على أداء كل فريضة فرضها الله على ، أو سيفرضها ، وعلى اجتناب كل ما حرم الله على ، وعلى السكف عن التقدم إلى شيء حرمه الله على ؛ بما هو مشتبه عندى بما يقع الاشتباه فيه .

وعلى أن لا أطيع مخلوقا في شيء من معاصيه أبدا ، وعلى ألا أجد حق كل ذي حق ، ولا أقر لأحد بباطل ، ولا أتولى عدوا لله ، ولا أعادى وليا لله .
وإن كان منى - يوما ، أو ليلة ، أو ساعة - من ليل ، أو نهار تقصير من شيء في هذه الوظائف ؛ فإنى نائب [لله] من ذلك ، مستغفر لله منه ، موطن النفس أن لا أعود إلى شيء منه أبدا .

فصل :

ومعنى التوحيد : إثبات الوجدانية لله تعالى ، ونفى ماسواه من إله ، أو شريك ، أو ولي ، أو طاغوت ؛ فكل ما يعبد ماسوى الله يجب نفيه ، والكفر به ، والتبرى منه ، وقد بين النبي (ﷺ) التوحيد ، وفسره بقوله : « من وحد الله ، وكفر بما يعبد من دون الله - فقد حرم ماله ، ودمه ، وحسابه على الله تعالى ، ونبه الله على ذلك بقوله تعالى : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ، وَأَمَّا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ » ، وقال : « قَدْ لَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ » .

ويوجد عن أبي المؤثر (رحمه الله) أنه قال : من عرف أن الله واحد ، ليس كمثله شيء ، فقد عرفه تبارك وتعالى . فهذا أقل ما يكون به الإنسان موحدا .

والصحيح أنه لا يثبت التوحيد لأحد إلا بإثبات ثلاث كلمات ، وهن :
الإيمان بالله أنه رب ، وبمحمد أنه رسول ، وأن ما جاء به حق من عند الله .
فن أتى بهذا : فهو موحد ؛ ما لم يخطر بباله : أن الله تعالى جسم ، أو ليس

بجسم ، أو محدود ، أو ليس بمحدود ، أو يرى بالأبصار ، أو يدرك بالحواس ، أو غير ذلك ؛ فإذا خطر له هذا ، أو أشباهه ، فقد وقع في البلية . وعليه أن يعلم أن الله ليس بجسم ، ولا يشبه الأجسام ، والأشياء من الخلق ، وأنه ليس بمحدود ولا يدرك بالحواس ، ولا يقاس بالناس ؛ فإن شك في شيء من هذا ، أو وصف الله تعالى بغير صفته - فهو كافر هالك .

فصل :

ولا يكون العدول في التوحيد حجة دون العقل ، وهم حجة مع العقل ، فلا يجوز التقليد في جميع الديانات باتفاق الأمة ، وهذا فيما يكون الحق في واحد ، ومع واحد ، وضاق على الناس خلافه ، لأن الله سبحانه ؛ إذا تُعبد بشيء من ذلك نصب عليه الدليل .

وقد نهى عز وجل عن التقليد في ذلك ، وذم من قلده فيه ، كقوله تعالى : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ » ، وفي أمثالها من القرآن .

وأما الذي يجوز فيه التقليد للعالم الأمين ، فهو كل ما يسمع جهله مما تعبد الله عباده ، ما لم ينص عليه في كتاب نصا ظاهرا يدل على مراده ، ولم ينصب عليه دليلا من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع من الأمة ، ورد الحكم فيه إلى العلماء المستنبطين ؛ ليجتهدوا في استخراج الحكم به . نحو أروش الجراحات ، ومقعة المطلقات اللاتي لم يفرض لهن الصدقات ؛ إذا وقع الطلاق قبل الدخول بهن وغير ذلك من مسائل الأحكام ، والنوازل ، فهذا مما يجوز التقليد فيه من الدين ،

وما كان مثله مما كان طريقه طرق السمع ، ويرجع فيه إلى قول أهل العلم ؛ لعدم الدليل على حكمه .

ولا يجوز التقليد عند وجود الدليل من الكتاب ، أو السنة ، أو الأجماع ، أو حجة العقل ؛ لأنه لا معنى للتقليد هناك ؛ لأن حقيقة التقليد : هو قبول القائل بغير دليل ، ولا برهان .

روى أن رجلاً خرج سائحاً لله تعالى ؛ حتى دخل بيت المقدس ، فوجد رجلاً يصلي في المسجد ، فلما فرغ قال له : السلام عليكم ، ورحمة الله وبركاته ، فرد فقال : السلام على أهل اليقين ، والتسليم ، والإسلام ، اجلس ؛ فلما جلس ، واطمأن ، قال له : أعبد أنت أم حر ؟ فقال : بل حر ، فقال له : من أعنتك ؟ فأطرق المستول ملياً ؛ يفكر في جوابه ، ثم قال : لأبل عبد فقال : من استعبدك ؟ فقال له المستول : الله استعبدني ، وهو معبودي ، والعبادة طاعة الله .

فقال له : أخبرني عن الله الذي استعبدك ؛ اسم هو أم صفة ، أم فعل ، أم معنى ؟ قال : اسم قال : اسم لمن ؟ قال : لله تعالى ، فقال : فأى الإلهين تعبد ؟ الاسم أم المسمى ؟ ، فاقطع المستول ، فتحير في جوابه ، فقال له المصلي :

يا هذا . إنما يعبد الله من يعلم من الله . فأما من لم يعرف الله فإنما يعبد غير الله ، فمن عبد غير الله ، فقد أشرك بالله ثم قال : لا يدرك [الله] بعقد ضمير ، ولا إحاطة تفكير ، وقال . من عبد الله بتوهم القلب فقد أشرك ، ومن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك ، ومن

عهد الاسم دون الصفة بالإدراك ، فقد أحال على غائب ، ومن عبد المعنى بحقيقة المعرفة ؛ فقد أصاب ، وهو مؤمن حقا .

فصل :

واختلف علماء السلف في حقيقة التوحيد ، فقال بعضهم : هو أن يعلم أن قدرة الله تعالى في الأشياء بلا مزاج ، وصنعه لها بلا علاج ، وعلة كل شيء صنعه ولا علة لصنعه تعالى ، ومتى تصور شيئاً في وهمك فالله بخلافه .

وسئل بعضهم عن التوحيد فقال : هو أفراد الموحد بتحقيق وحدانيته ، بأنه الواحد الذي لم يلد ، ولم يولد ، ينفي الأضداد ، والأنداد ؛ بلا تكييف ، ولا تشبيه ، ولا تصوير ، ولا تمثيل ؛ ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير . وقال بعضهم : التوحيد : تلاشي الخلائق عند ظهور الحقائق . وقال بعض العلماء : أشرف كلمة في التوحيد - ما قال أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) : من لم يجعل خلقه سبيلاً إلى معرفته ، إلا بالعجز عن معرفته ، فقال : ليس يريد الصديق (رضى الله عنه) : أنه لا يعرف قال : فالعارف عاجز عن معرفته ، والمعرفة موجودة فيه ؛ لأن عند هؤلاء : المعرفة ضرورية ، وهذا كما قال بعضهم : ما عرف الله بالحقيقة سوى الله سبحانه .

وأما أقسام التوحيد : فقد ذكر بعض العلماء أنها على ثلاثة أقسام : فقال : إن الله أوحى إلى داود (عليه السلام) يا داود . تعلم العلم النافع ، قال : إلهي ، وما العلم النافع ؟ قال : أن تعرف جلالى ، وعظمتى ، وكبريائى ، وكما قدرتنى على كل شيء ؛ فإن هذا هو الذى يقربك إلى .

قال الغزالي : التفسير جوهر نفيس ، وله قشران ، أحدهما : أبعد عن
اللب من الآخر ، وقال : وخص اسم التوحيد بالقشر الأول ، وبصيغة الحراسة
لقشر الثانى ، أراد بذلك صيغة الكلام ، وأهملوا اللب بالكلية : قال :
فالقشر الأول : هو أن تقول بلسانك : لا إله إلا الله ، فقال هذا يسمى توحيداً
مناقضاً للتثليث الذى يصرح به النصارى من قولهم : إن الله ثالث ثلاثة ،
قال : ولكن هذا التوحيد قد يصدر من المنافق : الذى يخالف سره جهره ،
وهذا هو الزنديق .

والقشر الثانى : هو لا يكون إلا فى القلب إنكاراً ، ولا مخالفة لمفهوم
قول القائل : لا إله إلا الله ؛ فيشتمل ظاهر القلب على اعتقاد ذلك ، والتصديق
به ، قال : ، وهو توحيد عوام الخلق من المسلمين ، والمتكلمين الذين هم حراس
هذا القشر الذى هو توحيدهم ، وتوحيد عامة الموحدين يحرسونه . عن
تشويش المبتدعة ، أراد ينقضون عليهم بدعتهم ، وخلافهم فى التوحيد بالكلام
الذى صنعته .

والثالث : لباب الجوهر الذى هو التوحيد ، قال : وذلك لا يفهمه أكثر
المتكلمين ؛ فإن فهموه لم يتصفوا به ، وهو أن يرى الإنسان الأمور كلها من الله
تعالى رؤية تقطع النفاية عن الوسائط ، والأسباب ، فلا يرى الخير ، أو الشر
إلا من الله جل جلاله ، وأن يعبد عباداً أفرد به ، ولا يعبد معه غيره ، وهذا
مقام شريف ، أحد ثمراته : التوكل .

قال : الناظر فيما رُفع عن النزالي ، أنه وصف من عرف حقيقة التوحيد - أن يرى الخير ، والشر من الله ، والله عز وجل لا يوصف إلا بالصفة الحسنة ، ولا ينبغي أن يقال : منه الشر على الإطلاق ، وإنما يقال : هو خالق الخير ، والشر ، خلق أفعال الخير من أهلها ، وخلق أفعال الشر من أهلها ، وأمر بالأعمال الصالحة ، ونهى عن الأعمال القبيحة .

وكذلك : لا يضاف إليه أنه أمرض المرضى ؛ لأن هذه صفة غير حسنة ؛ لقوله تعالى : يحكى عن نبيه ، وخليله إبراهيم (صلوات الله عليه) : « وَهُوَ الَّذِي يُطْعِمُنِي ، وَيَسْتَمِينُ ، وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ » فأضاف الإطعام والإسقام له ، والشفاء إلى الله جل جلاله ، وأضاف المرض إلى نفسه ، ولو كان المرض قضاء الله على المريض ، لأنه صفة غير حسنة .

وكذلك : ما يشبه هذا المعنى - قول الناس : أفسد زرعنا المطر ، وخربت شجرنا الريح ، ونزهوا الله عن هذه الصفة ، والريح والمطر ، لا يقدران على شيء ، وإنما هي سخرها الله عز وجل ، وبالله التوفيق .

رجع إلى الكتاب .

ومن ثمراته أيضا : ترك الشكاية إلى الخلق ، وترك الغضب عليهم ، والتسليم لحكم الله جل جلاله ، فكان أحد ثمراته - قول أبي الدرداء ، لما قيل له في مرضه : نطلب لك طبيبا ؟ قال : الطبيب أمرضني .

— ٣٣١ —

وقول أبى بكر الصديق (رضى الله عنه) لما مرض : فقيل له : ما قال لك الطبيب ؟ فقال : قال : إني فعال لما أريد .

قال : ويخرج عن هذا التوحيد : اتباع الهوى ؛ فكل متبع هواء ، فقد اتخذ هواء معبوداً له ، قال الله تعالى : « أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ » ؟ ، وقال (عليه السلام) : أبغض إليه عبدي في الأرض عند الله : هو الهوى . قال : وعلى التحقيق ؛ من تأمل عرف أن عابد الصنم ليس يعبد الصنم ، إنما يعبد هواء ؛ إذ نفسه مائلة إلى دين آبائه ، فيتبع ذلك الميل الميل النفس إلى المألوف ، [وهو] أحد المعاني التي يعبر عنها الهوى .

قال : ويخرج عن هذا التوحيد - السخط عن الخلق ، والالتفات إليهم ؛ فإن من يرى السكل من الله عز وجل ؛ كيف بسخط على غيره ؟ ، فقد كان التوحيد عبارة عن هذا المقام ، وهو من مقامات الصديقين . فانظر إلى ما خول ، وبأى قشر قنع ؟ وكيف أجد هذا معتمداً بالتمدح ، والتفاخر ، بما هو اسمه محمود مع الإفلاس عن المعنى الذي يستحق الحمد الحقيقي .

قال : وذلك : كإفلاس من يصح نكركه ، ويتوجه إلى القبلة ، ويقول : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا » ، وهو أول الكذب ، يفتح الله به كل يوم ، وإن لم يكن وجهه قبلته متوجهاً إلى الله عز وجل . وعلى الخصوص ؛ فإنه أراد بالوجه وجه ظاهر بدنه ، فما وجهه إلا السكبة ، وما صرفه إلا عن سائر الجهات .

والسكبة ليست جهة للذي فطر السموات والأرض ، حتى يكون المتوجه إليها متوجهاً إلى الله عز وجل ، تعالى أن تحده الجهات ، والأقطار .

وإن أراد به وجه القلب ، وهو المطلوب المتعبد منه ، فكيف يصدق قول من قلبه متردد بين أوطاره ، وحاجاته الدنيوية ؛ ومتوجه بالكلية إليها ؟ فمتى وجه وجهه للذي فطر السموات ، والأرض حنيقا ؟

وهذه الكلمة خير عن حقيقة التوحيد ، فالوحيد الحقيقي هو الذي لا يرى إلا الواحد الخالق ، ولا بوجه وجهه إلا إليه ، وهو امتثال لقوله تعالى : « قُلِ اللَّهُ : ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَاجِبُونَ » ، وليس المراد به القول باللسان ؛ وإنما اللسان ترجمان : يصدق مرة ، ويكذب مرة أخرى ، وإنما موقع نظر الله تعالى المترجم عنه ، وهو القلب ؛ فهو معدن التوحيد ، ومقره . وفي كتاب بيان الشرع :

فإن قال : وما التوحيد عندك ؟ قيل له : هو القول : واحد « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » . وأنه ليس بجسم ، ولا بجوهر ، ولا يوصف بالاجتماع ، والافتراق ، والحركة والسكون ، ولا يحل في شيء ، ولا تحويه الأقطار ، ولا يتصور في الأوهام ، وأنه يعرف بأفعاله ، ودلائله التي ينصبها لخلقه ؛ ليستدلوا بها عليه ، ولا يعلم بحس ، ولا إشارة . فإن قال : فما أول ما أنعم به عليك ؟ قيل له : خلقه إياي حيا ، فإن قال : فما أول ما افترض الله عليك ؟ قيل له : معرفته ، فإن قال : فما المعرفة ؟ قيل له : هو القول بأنه واحد ليس كمثله شيء ، فإن قال : فبم عرفته ؟ قيل له : بنفسى ، وما أشاهده ؛ لأننى وجدت نفسى محدودا مؤلفا : ما آكل به غير ما أشتم به ، وما أشتم به غير ما أسمع به ، وكذلك النظر ، وما أشبه ذلك .

فإن قال : ما الدليل على أن خالقك لا يشبهك ؟ قيل له : لو أشبهني - لجرى عليه ما يجري على من الضعف، والحاجة ، ولم يكن هو بالقدم أولى مني ، ولا أنا بالحدث أولى منه ، فعلت أنه لا يشبهني عز وجل عن ذلك .

فإن قال : فما الدليل على أن خالقك واحد ليس باثنين ؟ قيل له : لو كانا اثنين لكان لا يخلو أن يقدر كل واحد منهما على منع صاحبه ، أو لا يقدر ، فإن كان يقدر فصاحبه عاجز ، وإن كان لا يقدر فهو عاجز؛ فقد لحقهما الضعف، في العجز جميعاً ، وأيضاً . لو كانا اثنين لكان لا يخلو كل واحد منهما أن يستسر سرّاً دون صاحبه، ولا يقدر على ذلك أو لا يقدر ؛ فإن كان يقدر فصاحبه عاجز ، وإن كان لا يقدر أن يستسر سرّاً دون صاحبه ؛ فهو عاجز أيضاً .
فعلنا أن خالق الأشياء واحد ليس باثنين ؛ تعالى الله عما يقول الملحدون علواً كبيراً .

فإن سأل سائل عن الخالق ما هو ؟ قيل له : قد أنزل الله جواب مسألتك ، وهو ما حكى الله تعالى من قول إبراهيم خليل الله (عليه السلام) : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ » وما حكى عن موسى كلم الله (عليه صلوات الله) حين قال له فرعون : « وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ » . قال : رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُفُومُ قَوْمِنِ » وقال أيضاً : « رَبُّ الْمَشْرِقِ ، وَالْمَغْرِبِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا ، إِنَّ كُنُفُومُ تَعْقِلُونَ » . وما قال الفتية أصحاب الكهف « إِذْ قَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ؛ لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا » .

فإذا سئلت عن ربك ماهو ؟ فقل : هو الذى خلق السموات والأرض ، وهو رب المشرق ، والمغرب ، وما أشبه هذا ؛ لأن الله لا يشبه شيئا من الأشياء فيوصف به ، ولا يحيط به العلم .

فصل :

وقيل : إن الحسن البصرى كان جالسا في حلقة ، ويزيد الرقاشى مستقبلا ، والناس حولهما من قائم ، وقاعد ، فبينما هم كذلك ؛ إذ دخل رجل في هيئة الأعراب ، فقال للحسن : يا أبا سعيد . حدثنى عن الرب تبارك وتعالى ، أجالس هو على عرشه ؟ فنضب الحسن ، وتغير لونه ، والحاضرون يشجعون السائل للاستفادة بالجواب - فلما رأى الرقاشى ذلك منهم قال للحسن : يا أبا سعيد ، لقد علمت أنا قد لقينا صدر هذه الأمة ، فكاتبوا يكرهون رد السائل عن اليسير من المسائل ، فكيف ترد المتفحص عن الله تعالى ؟ فإن كان عندك علم فهاهنا ، وإلا فلنن له البشر ، والقول ؛ فإن أفضل العلماء أطفهم بالعباد ، قال الله لنبيه (ﷺ) : « وَكَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَقُصُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » ، فأمر بالتقرب واللين ، فلك في رسول الله أسوة حسنة ؛ فنكس الحسن رأسه ، وعرف الإساءة على نفسه .

فأقبل بعض الجلساء على السائل بالإيماء إلى الرقاشى أن يسأله ، فقال السائل للرقاشى : فإياك أسأل يا أبا الفضل عن الله تبارك وتعالى أجالس هو على عرشه ؟ فقال يا لكع ؛ إنما يجلس من يمل القيام ، فقال : أفتأثم هو على عرشه ؟ فقال :

— ٣٣٥ —

ثمكلتك أمك !! إنما يقوم من يمل الجلوس ، فقال : أمككي هو على عرشه ؟
قال : إنما يتكى من يمل القيام ، والقعود ، قال : أفتصل هو بعروشه ؟ قال : سبحان
الله تبا لكم إنما يقصل الخلق بالخلق ، ويمس الخلق بالخلق ، ويدال الخلق
الخلق .

وأما الرب الذي لا مثل له : لا يتصل بشيء ولا يمس شيء ، ولا يذاله
شيء ، هو أعز وأمنع ، وأقدر أن ينزل بحال الاتصال .
قال : أفتنقض هو عن العرش ؟ قال : ويحك !! إنما ينقض الشيء من
الشيء بحد ، والله دائم بلاحد ، ولا غاية .

فقال : سبحان الله ، لا قائم ، ولا قاعد ، ولا متكئ ، ولا متصل ، ولا
منقض !! فكيف هو ؟

فقال : ثمكلتك أمك . لا كيف الله ، وهل تدري ما الكيف ؟
فقال : لا .

قال : إنما يقال الكيف للشيء الغائب ؛ إذا استوصف فوجد له
في الحاضر مثل ؛ فيقول الواصف : كذا ، أو مثل كذا ، أو شبه كذا ، وأما
الرب فلا مثيل له فيما غاب ، ولا فيما بقى ، ولا يقال له : كيف ، ولا يطلب
بالكيف ، ولا له سبيل بالكيف ، وإنما يراد بالكيف : الشبيه ، والعِدْل ،
والله ليس كمثل شيء .

قال : فما معنى قوله : « عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » ؟ قال : فإنما ضلتم من قبل

العربية أن الاستواء في كلام العرب: الاستعلاء ، أى : استعلى على خلقه بالقهر والقدرة ، والتطول ، فليس مخلوق يدركه أن كيف هو ؛ هيئات ثم هيئات !!! من يذال ذلك ؟ جعل على أبصار القلوب عن ذلك الغطاء ، فلا وهم يناله ، ولا قلب ينعتقه ، ولا يخطر على بال ؛ إلا كما وصف الله تعالى نفسه «أنه واحد أحد فرد صمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ » ؛ لا يدرك إلا بآياته الواضحات الدلائل عليه .

قال : فما العرش ؟ قال : الآن سألتني عن الخلق . إن العرش خلق من الله فوق السماء السابعة بلاء ، واختباراً يختبر به ملائكته ، وجعله الله موضع التسبيح ، والتحميد ، والثناء ، والمدح ، والشكر ، والبهاء ، والسناء ، وعبادة الخلق .

وأمر الملائكة تحمله ، والخفوف حوله ، فهما عظموا من أمر العرش ، فالله يظلمون لا غيره بحمده ، والخفوف حوله ، والله له المثل الأعلى ؛ لا يحتاج إلى العرش ؛ للاستقرار ، وإن كان سمي عرش الله ، فظير ذلك عندكم في الأرض - بيت الله الحرام ، موضع الحج فيه ، كلف الله أهل الأرض أن يطوفوا بالبيت طوافاً ، وتمسحوا ، وتقبلاً للحجر ، وتولية الوجوه شطوه فهما عظموا من أمر البيت فالله يظلمون ، لا غيره ، والله لا يحتاج إلى ذلك البيت فيسكنه ، وإن كان سمي بيتاً لله .

ولو كان الله - كما ذهب إليه وهمك - لكان محمولا بمسوكا محتاجاً ؛ وذلك ؛ لأن المسك يحتاج - الدهر كله - إلى مسك ، ولا حاجة بالمسك إلى مسك فظير

ذلك . قوله تعالى « إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ، إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا » .

إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضَ بِمَا فِيهِمَا مِنْ خَلْقٍ ، عَرْشًا ، أَوْ كُرْسِيًا ، أَوْ يَتَا ، فقال الأعرابي : شفيقتي ، وفرجت عني غمّي فرج الله عنك غمك .

وقيل : مرّ علي بن أبي طالب على لحام ، وهو يقول : لا والذي احتجب بسبع سموات ، فقال له علي : ومن المحتجب بسبع سموات ؟ فقال اللحام : رب العالمين ، فقال علي : أخطأت نفسك أمك ؛ إن رب العالمين ليس بينه وبين خلقه حجاب ، لأنه معهم أينما كانوا ، فقال : يا أمير المؤمنين ، وما كفارة ما قلت ؟ فقال له : كفارته : أن تعلم أنه معك ، أينما كنت . والدليل على معرفة الله ، وتوحيده ، ونفي التشبيه عنه ، وعلى أنه لا يسع جهل معرفة الله ، وتوحيده ، ونفي التشبيه عنه - قول الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ » ، وقوله : « أَفِي اللَّهِ شَكٌّ؟ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضِ » ، وقوله : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ » ، وقوله : « فَآمِنُوا بِاللَّهِ ، وَرَسُولِهِ ، وَالكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ » ؛ فلا يسع أحدا من المحجوبين إنكار الله ، ولا الشك فيه ، وأشباه ذلك .

ومن كلام محمد بن محبوب (رحمه الله) : إن الله واحد لم يزل ، ولا يزال إلى غير غاية ، ولا نهاية ، وأنه صانع الأشياء ، وفاطرها ، ومنشئها كما شاء .

فهو الإله ، والخلق به مألوهون ، وليس له شريك في صنعه ، ولا ضده في ملكه ، ولا شبه ، ولا ند ، ولا صاحبة ، ولا ولد ، وأنه محيط بالأشياء ، وناظر إليها ، ومطلع عليها ، ولا يحيط به أقطارها ، ولا يدركه أبصارها في الدنيا والآخرة ، وليس هو إلى شيء أقرب منه إلى شيء .

لا يستعين بساطع الضياء على الإحاطة بالأشياء ، ولا يحجب ظلم الدجى عن درك ما فوق السماء ، وما تحت الثرى ، يدرك الأصوات وإن كثرت بلا إصغاء منه إليها ، ولا استماع منه لها ، ويرى الأشياء بلا لحظ منه لها ، والجلاجج منه إليها ، سبحانه عن ذلك ، وعن أن يقع عليه التوهم ، وأن يدركه التوهم بصفة ، إلا كما وصف نفسه في كتابه ، لا يجاوز ذلك ، ولا يصدوه بتحديد ، ولا تبعض ، ولا تقدير ولا تصوير .

وقد قال قائلون : إن الله تدركه الأبصار في الآخرة ، وذلك مما هم فيه على الله كاذبون ، والحجة عليهم في نفي ذلك عن الله تعالى : أن يقال لهم : أخبرونا عن الله جل جلاله عن نفسه أن تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة ، فلا بد لهم من مجامعنا على قول : نعم . فنقول : إن عزة الله وجلاله دائمة غير زائلة في الدنيا والآخرة ، وإن زعمتم أن العزة تذهب عن الله في الآخرة ؛ فهذا مما تجهله القلوب ، ومن قبل هذه الجبهة ، فقد فسد عليهم قولهم .

ومن قال : إن الله واحد غير أن له يمينا ، فتأول قوله تعالى : «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» ؛ فإننا نقول إنهن مطويات بقدرته ، وقولنا في قوله :

« مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا » أى : قادر عليها يصرفها كما يشاء
لا قابض عليها قبض مماسة ، تعالى الله عن مماسة الأشياء .

فصل :

فإن قال لك قائل : بم تعرف الله ؟ قل : بما دلت عليه الأنبياء من الآيات
والعلامات ، وخلق الأرض ، والسموات ، والليل ، والنهار ، والشمس ، والقمر ،
والنجوم ، المسخرات ، وما خلق الله من شيء ، وهذا دليل على أن لهذه الأشياء
مدبرا ، ولا تشبهه بالأشياء .

وكذلك قالت الأنبياء : قال نوح : « أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ
سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ، وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ، وَجَعَلَ الشَّمْسَ مِرْجَاً » .

وقال إبراهيم : « رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ » ، وقال « إِنَّ اللَّهَ بِأَتَى
بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ ، فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ » .

وقال الرسل الذين لا يعلمهم إلا الله : « أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ » .

وقال موسى : « رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ، ثُمَّ هَدَى » ،
وقال لفرعون : « رَبَّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . وكذلك قال أصحاب
الكهف .

وقال انبياءه : « أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ،

— ٣٤٠ —

وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ، وقال : « أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ
بَدَّلْنَاهَا ، وَزَيَّنَّاها ، وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ » .

وأمثال هذا كثير في القرآن مما يطول وصفه في الحجج ، وكله يدل على الله ،
وعلى أنه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير .

فصل :

أول ما افترض الله على عباده المعرفة ، وأول ما أنعم الله به على العبد الحياة ؛
لأن بها يدرك الأعمال ، وأفضل ما أنعم الله به على العبد العقل ؛ لأنه به يعرف
الحسن من القبيح ، وبه يجب الحمد والذم ، ويلزم التكليف ، وأحسن ما خلق الله
في العبد العلم ، وأقبح ما خلق الله فيه الجهل ، وتتمام النعمة على العبد الدخول
في دين الإسلام الذي أنعم الله به على من يشاء من عباده ، ورضيه لهم ديناً ،
وحق الله على عباده أن يعرفوه ، ويوحّدوه ، ويعبدوه ، ويشكروه ، ولا يكفروه ،
ويقنوه حق تقاته ، وقال النبي (ﷺ) : « حق الله على العباد أن يعبدوه ،
ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يُشرك به شيئاً » .

وأول ما تعبد الله تعالى به عباده - طاعته ، واتباع أمره ، وأول الحجة
على العبد : العقل ، وبه عرف العبد ربه ، وما يشاهده من خلق السموات
والأرض ، والليل والنهار ، والشمس والقمر ، وما يرى من أثر التدبير ،
وما في نفسه خاصة من تركيب الجوارح ، وآلات النظر ، والسمع ، والشم ،
والذوق ، والكلام ، والبطش ، والمشى ، وغير ذلك .

فإذا عرف المعبود ربه ، وأن الله تعالى هو خالقه ، ورازقه ، وإليه مصيره -
فعليه أن يعلم أنه لا بد للمولى أن يأمر عبده بطاعته ، وينهاه عن معصيته ؛
فإذا فهم هذا - فعليه أن يتعلم ما تعبد الله به ، واقتضيه عليه .

وأصل معرفة ذلك مما أنزل تعالى من كتابه ، على لسان نبيه ؛ وأمر به
رسوله من سننه التي أمر بها العباد ، ونهاهم عنها وكل ذلك صلاح لهم ،
ويرجع إلى معرفة ذلك بالتعلم ممن حمل علم ذلك من أهل الفقه ، والثقة ، والورع
قال الله تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

فصل :

ومن صفة الله عز وجل ؛ أن يقال : لم يزل عالما ، قويا ، عزيزا ، حكيما ،
سميعا ، بصيرا ، علما ، ملوكا ، ماجدا ، قديرا ، إلها ، ويقال : لم يزل الله
وهو الخالق ، ولم يزل الله وهو الرازق ، ولا يقال : لم يزل خالقا ورازقا .

فصل :

وإذا خطر ببالك خاطر أن الله عز وجل يشبه شيئا ، أو يشبه شيء ،
فانف ذلك عن الله عز وجل ؛ لأنه « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ » .

وكذلك ؛ إذا دعاك الخاطر إلى أن الله في معزل ، أو قال : كيف هو ؟
أو مثل : ما هو ؟ أو هو نور من الأنوار ؟ أو ذو طول أو عرض ؟ أو هو
مؤلف ؟ أو هو جسم ؟ أو تماس الأشياء أو متباين لها ؟ أو في معزل ؟

فأنفِ ذلك كله عن الله عز وجل ؛ فإن هذه الأشياء لا يجوز منها شيء على الله تعالى ، ومن كان فيه خصلة من هذه الخصال ؛ فهو محدث ، والله قديم لم يزل ، فاجعل هذا أصلاً تبني عليه فيما خطر ببالك من هذا الضرب .

وكذلك : إن خطر ببالك أن الله يظلم ، أو يجور ، أو يفعل الظلم أو الجور ، يأخذ أحداً بفعل أحد ، ويعذب الوالد في الدنيا بفعل الولد ، أو يعذب الولد بفعل الوالد ؛ فأنفِ ذلك عن الله عز وجل ؛ فإن هذا لا يجوز منه شيء على الله تعالى ؛ لأن من يفعل هذه الأشياء - لا يوصف بالحكمة ، والرحمة ، والله حكيم رحيم . وإن دعاك الخاطر إلى أن الله تعالى يقول الكذب ، أو يخلف الميعاد ، أو يخبر بخبر لا يكون كما أخبر ، فأنفِ ذلك كله عن الله تعالى .

وقيل : إن نجدة بن عامر قال لابن عباس : يا ابن عباس كيف معرفتك بربك ؟ فإن من قبلنا اختلفوا علينا ، فقال ابن عباس : ويحك يا نجدة !! إن من نصب دينه على القياس لا يزال - الدهر - في الناس ماثلاً عن المنهاج ، طاغياً في الاعوجاج ، ضالاً عن السبيل ، قائلاً غير الجليل ، أعرف ربى بما عرف به نفسه من غير رؤية ، وأصفه بما وصف به نفسه من غير صورة ، لا يدرك ربنا بالحواس ، ولا يقاس بالأنفاس ، معروف ربنا بغير تشبيه ، متدان في بُعد بلا نظير له ، لا يتوهم في ربوبيته ، ولا يمثل بخليقته ، ولا يجور في قضيته ؛ فالخلق إلى ما علم الله منهم متقادون ، على ما سطر في المسكون من كتابه ماضون ، لا يعملون خلاف ما منهم علم ، ولا غيره يريدون ، فهم - لا محالة - إلى ما علم الله منهم صائرون .

وهو قريب غير ملتزم ، وبعيد غير منقوض ، يوحد ، ولا يبعث ، ويحقق ، ولا يمثل ، يعرف ربنا بالآيات ، وأوضح العلامات ؛ فلا إله غيره الكبير المتعال .

فصل :

والدليل على أن الله واحد ، وأنه لا إله غيره ، وأنه لا شريك له في الملك - قوله تعالى : « مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ؛ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » فلا إله غيره ، ولا خالق سواه . والدليل على أن الله خالق الأشياء ، ومحدثها : لو أن نقطة وضعت بين أيدي الخلائق جميعا ؛ حيث يرونها ، ويمسونها - لم يقدروا أن يخلقوا لها عظاما ، ولا لحما ، ولا شعرا ، ولا نشرأ ، ولا حياة ، ولا قدرة ؛ فكيف إذا كانت في ظلمة الرحم ؟ وبينها وبينهم الحجب الكثيرة ، فهم عن صنعها أعجز ، وعن تديرها أبعد ، فعلمنا أن من جعل النقطة خلقا : هو الله الواحد الذي ليس كمثلته شيء ، وهو السميع البصير .

فإن قال قائل : أخبروني أخلق الله الأشياء من شيء أم لا من شيء ؟ قيل له : لا من شيء خلقها ؛ لأنه إن كان خلقها من أصل كان معه ؛ فليس يخلو أن يكون ذلك الأصل خلق من شيء كان قبله ، أو خلق من لا شيء قبله ، وإن كان الكلام في ذلك الشيء كالكلام في الأصل : وهذا يتول إلى الفساد ، وإلى ما لا يصح ، ولا يجوز ؛ لأن هذا يؤدي إلى ما لا نهاية له .

وإن قال : خلقت الأشياء من أشياء كان قبلها : لم يتوقف عند آخر ذلك ، ولم يجهل العلم به ، وثبت أن الله تعالى - خلق الأشياء ، واخترعها ، وأخرجها من العدم إلى الوجود ، ولا من شيء ؛ لأنه ، إذا كان لا بد من القول من أحد الوجهين ، وفسد أحدهما : صح الآخر .

فإن قال : فما يدريك لعل الأشياء أحدثت نفسها ؛ لا يخلو من أن يكون أحدثت أنفسها في حالة وجودها ، أو عدمها ؛ فإن كانت أحدثت أنفسها في حال وجودها ، فوجودها : يعنى أن إيجادها مرة أخرى ؛ لأن الموجود مستغن عن الوجود ، وإنما يوجد المعدوم ، فيصير موجودا بعد أن كان معدوماً ، وإن كانت أحدثت أنفسها في حال عدمها لكان المعدوم فاعلا للوجود ، ولو كان كذلك لمكان لا فرق بين المعدوم ، والموجود في الفعل ، والعلم ، والإرادة . فلما أن بطل أن يكون المعدوم يفعل شيئا ، أو يحدث منه شيء صح أن الأشياء إنما أحدثها محدثها ، ونقلها من العدم إلى الوجود ، وهو الله سبحانه وتعالى .

فإن قال : من أين تعلم أن إلهك واحد ؟ قل : من قبل أنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون الغالب إلا واحداً ، ولو كانا اثنين ، وغلب أحدهما صاحبه ، فالمغلوب ليس بإله ؛ لأن الإله لا يكون عاجزاً مقهوراً ، فلذلك علمنا أنه إله واحد لا شريك له .

فإن قال : كيف تعلم أنه واحد ليس كمثله شيء ؟ قيل له : لأن الشيء يكون من صمته ، وخلقته ، والله - سبحانه - هو الصانع للشيء ، والشيء مصنوع ، ولا يشبه الصانع بالمصنوع ؛ لأن الصانع قديم ، والمصنوع محدث .

فإن قال : إن الله واحد ، وأنت واحد ؛ فما الفرق ؟ قيل له : أنا واحد في الاسم أشياء في الحقيقة والله - سبحانه - واحد في الاسم ، وواحد في المعنى لا يجوز عليه التجزؤ ، والقسمة ، والتبعض ، لأنه يمكن أن أكون متفرقا بعد أن كنت مجتمعا ، والله تعالى لا يجوز عليه ذلك ؛ لأنه هو الخالق ، والخالق لا يشبه المخلوق .

فإن قال قائل : ما نفكر أن يكون العالم من أصاين قديمين : نور وظلمة . قيل له : أنكرنا ذلك ؛ لأنه لا بد من أن يكونا متمازجين ، أو متباينين ، والمتزوج ، والمتباين له حد ونهاية ، وماله حد ونهاية فهو محدث ، والمحدث مصدوع ، وله صانع ، والظلمة والنور ضدان متباينان ؛ لا يصح امتزاجهما ، وقد قال الله تعالى ردا على مقالة من قال بقدم العالم : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضَ ، وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ ، وَالنُّورَ » ، فدل أن الله خالق الظلمة ، والنور .

فإن قال قائل : ما أنكرت أن يكون العالم من صانعين قديمين ؟ قيل له : أنكرنا ذلك ؛ لأنه لو كانا اثنين فلا بد أن يريد أحدهما خلاف ما يريد الآخر ، فإريد أحدهما أن يجعل جسما في مكان ، ويريد الآخر بخلافه ، ويريد أحدهما تسكين جسم ، ويريد الآخر تحريكه ، ويريد أحدهما بقاء جسم ويريد الآخر فناءه ، فلا يجوز أن يكون ما أراداه جميعا ، فيكون جسما في مكان ، أو يكون جسم متحرك ساكن في حال واحد ، فلما لم يصح ذلك ثبت وصح أن الله إله واحد ليس كمثله شيء ، وقد قال الله - سبحانه - تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ . وقال الله عز وجل :
« كَوْنَا كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ - كَمَا يَقُولُونَ - إِذَا لَا يَتَفَعَّلُونَ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا .
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا » .

فصل :

فإن سأل سائل فقال : أخبروني عن الله تعالى ما هو ؟ فيقال له : إن أردت
بما هو ؟ أن تسميه ، وتصفه ؛ فهو الله الواحد الأحد الفرد الصمد ، العالم القادر
الحى السميع البصير ، الرحمن الرحيم ، الرؤوف الكريم اللطيف الخبير
العزیز الحكيم .

وإن أردت بقولك الدلالة عليه ، فالسماوات ، والأرض ، وما بينهما من
آثار صنعه ، وتديره دالة عليه ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : « أَوَلَمْ
يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا
بِأَحَدٍ » وقال : « أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَآكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ
اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ » ، وقال : « أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ » ،
وأشبه هذا في القرآن كثير ؛ دلالة على الله أنه خالق ، ورازق ، وصانع ،
ومدبر ، وأنه ليس له مثل ، ولا شبه ، ولا نظير .

وإن أردت : ما هو من أى الأجناس ؟ فالله تعالى ليس بذى جنس مؤلف
ولا صورة ، لأنه قال : « هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ » لـكل شئ ،
« لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ، « وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ،
وَمَا تَحْتَ الثَّرَى » .

فصل :

ولا يوصف الله بفوق ، ولا بأسفل ، ولا صعد ، ولا نزل ، ولا قام ،
ولا قعد ، ولا استيقظ ولا نام ، ولا سها ولا غفل ، ولا لها ، ولا ذهل ، ولا
شك ولا جهل ، ولا هوى ، ولا عشق ، ولا جن ، ولا شفق ، ولا أسف ،
ولا ندم ، ولا وجد بعد عدم ، ولا شعر بعد جهل ، ولا يقال : قتيه ولا خطيب
ولا نصيح ، ولا أديب ولا بليغ ، ولا أريب ، ولا شجاع ، ولا سخي ، ولا
كامل ، ولا ذكي ولا فاضل ، ولا زكي ، ولا حسن ، ولا جميل ، ولا فطن ،
ولا نبيل ، ولا صديق ، ولا خليل ، ولا شريف ، ولا رفيع ، ولا فهم ، ولا
ظريف ، ولا صالح ، ولا نظيف ، ولا معتمل ، ولا صبور ، ولا متين ، ولا
وقور ، ولا محب ، ولا واثق ، ولا ساكت ، ولا ناطق ، ولا ضاحك ،
ولا مغناظ .

ولا يوصف سبحانه بالشهوة ، ولا الكسل ، ولا الخلوة ، ولا الفراغ ،
ولا يقال : إن الله ربى إذ خلق الربا ولا أرنى ، إذ خلق الزنا ، ولا يقال :
عقل ؛ لأن العقل مأخوذ من عقل البعير ، ولا يقال سخي لأن السخاء من
اللين ، يقال : أرض سخاوية ، وقرطاس سخاوى أى : لين .

ولا يقال : عزم الله لى بالغير ولا يقاس ربنا بأحد من خلقه ، ولا يباهى بعداد ،
ولا بفاية ولا أمد ولا يوصف بالوجه ولا بالكيف ، ولا الأين ، ولا العلم ،
ولا اليدين ، ولا السكف ، ولا اليمين ، ولا يقال حواء مكان ، ولا خلا منه
مكان ، ولا فارقه مكان ، كان - سبحانه - قبل المكان ، وهو مستغن
عن المكان .

وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) : من قال إن الله يدا كيد الخلقين -
فقد أشرك بالله .

ولا ينبغي لأحد أن يقول : لم فعل ربنا ذلك ؟ لأنه قال : لا يسأل عما
يفعل وهم يسألون ، ولا يوصف ربنا بالفرح ولا السرور ، ولا يقال أنفسد إذا
خلق الفساد .

ولا يجوز أن يقال : لم يزل بارئاً ، ومصوراً ، ورازقاً ، وخالقاً ، وما
كان من صفات الأفعال ؛ لأن ذلك يوجب قدم الفعل في الأزل ، والله سبحانه
وتعالى : لم يزل ولا شيء معه ثم أحدث الأشياء ، فهي محدثة ، وإذا شاء أنفهاها
وإذا شاء أعادها .

ولا يجوز أن يقال : ما أبصر الله بعباده ، ما أعلم الله ، وما أقدر الله ،
وما أحكمه ، وما ألطفه ، وما أكرمه ، وما أحله ، وما أقدره ، وما أبصره ؛
لأن هذا من التعجب ، والتعجب ممنى عن الله عز وجل عن صفات الخلقين .

ولا يجوز عليه التعجب في الأفعال ، ولا في صفات الذات ، ويجوز أن
يقال : ما أحسن صنع الله وتدييره .

ولا يجوز أن يقال : ما أحسن علمه ، وقدرته ، وعزته ؛ لأن هذه صفات
الذات ، ولأنها في الأفعال مدح وتعظيم ، وفي صفات الذات تصغير .

ولا يجوز أن يقال : ما أجراً فلاناً على الله تعالى ؛ فإن الله تعالى أعز من
أن يحتراً عليه ، ولكن يجوز أن يقال : [ما] أغر فلاناً كما قال الله تعالى :

« مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ » ، ويقال : ما أعظم حق الله على خلقه ، وأعظم حق أوليائه عليه .

فأما حق أوليائه عليه ؛ ففي نفسى منها !! ؛ لأن الله - سبحانه - ليس عليه حق لأحد ، بل حقه على عباده ، ويكره أن يقال : أعوذ بالله ثم بك ، ويكره أن يقول : باسم الله ، واسم رسول الله كالشريك له ، ولكن يقال : باسم الله ، ثم باسم رسول الله (ﷺ) .

ولا يجوز أن يقال لله يا خير الأصحاب ، إلا أن يعنى حافظا ومدبرا ، ويكره أن يقال : لولا الله وفلان ؛ لكن يقال : لولا الله ثم فلان ، فقد أجازه أبو محمد (رحمه الله) .

ولا يجوز عليه الطمأنينة إلى الشيء ، ولا يقال : هذا هين عليه ، وهذا شديد عليه .

ومن علم من أحد إلحاداً ... أو فى أسمائه ، أو فى كتابه ، أو فيما لا يجوز أن يقال به ، وهو يقدر على إنكاره ، ولا يتقى منه تقية فعليه أن يعلمه ، وينهاه أو ينكر عليه بلسانه ، وإن اتقى منه تقية أنكر بقلبه ، ولا يسهه التغافل عنه ، وأشد الأشياء إلحاداً فى التوحيد . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثالث والعشرون

في أسماء الله تعالى ، وتفسيرها ، وما يجوز القول فيها

واعلم أن لله تعالى أسماء ذات ، وأسماء صفات :

فن أسماء الذات : الرحمن - الرحيم - الحي - القيوم - الملك - القدوس -
السلام - المؤمن - المهيمن - العزيز - الجبار - المتكبر - الواحد - الصمد -
القاهر - القادر - الحكيم - العليم - الغني - الكريم - اللطيف - الخبير -
الرؤوف - الدائم . فهذه الأسماء ، وأمثالها من أسماء الذات . وأما أسماء
الصفات : خالق - باري - مصور - رازق - حيي - مميث - باعث - ناشر -
مجازي ، وما كان مثلها .

والإيمان بجمالها إيمان بتفسيرها ، والإيمان بتفسيرها إيمان بجمالها .

ولانتنازع بين أهل النظر : أن صفات الذات مالم يزل الموصوف بها ،
وصفات الفعل وجوبها مع الفعل .

وأسماء الله ، وصفاته من ذاته ، فالصفات الذاتية قديمة .

ولا يجوز أن يقال غيره ، ولا هي هو ولا هو غيرها ، ولا يتبعض منها ،
ولا تتبعض منه لم يزل موصوفاً بها .

وأما الصفات الفعلية فهي غيره ، وهي محدثة ؛ لأن اللفظ محدث ، وهو غير
الله ، والموصوف قديم لم يزل ، والمعنى بالصفة : هو الله ، وصفاته على ما ذكرنا

من الذاتية ، والفعلية ، والاسم المقصود . والمراد هو الله سبحانه الذي لم يزل موصوفاً بصفات ذاته .

وإذا اشتبهت عليك الصفات : أفعلية هي أم ذاتية فأدخل عليها الألف واللام تعرفها إن شاء الله ، ذلك أن تقول : لم يزل الله ، ولم يزل الرب ، ولم يزل وهو العالم ، وانخالى ، والرازق ، وغير ذلك من الأسماء ؛ فإذا أدخلت الألف واللام في الأسماء الذاتية ، والصفات الفعلية تصب الصواب كله ؟ إن شاء الله .

وقيل : إن كل ما كان من الأسماء غير الله والرحمن فهو اسم ، وصفة الله ؛ فإنها أسماء الأفعال ، وتسمى صفات ، فإذا أدخلت الألف واللام على الصفات - رجعت أسماء ، وصفات ، والله أعلم .

فصل :

قال ابن عباس : الله ذو الألوهية ، وهو الذى ياله إليه الخلق أجمعون ، أى : يعبدونه ، وقرأ « ويزدرك ، وآلهتك » يرد عبادتك ، والإله عندنا هو الذى يجب له العبادة ، وتحق له ، وهو الله الذى لا إله إلا هو سبحانه .

واختلف في تسمية الله عز وجل : الله ، والإله . فقال قوم : هو مأخوذ من البور ، وقال آخرون : مأخوذ من الوهان ؛ لأن القلب تأله إليه عند الفزع ، والسكر ، والخوف ؛ فيجوز تسمية المألوه إلهاً ؛ كما قالوا : المؤمن إماماً ، وقال قوم : الإله هو الذى تحق له العبادة ، وقال قوم : هو اسم سى به نفسه على سبيل الاختصاص ، كما قال : « هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا » ، وعند القائل

بهذا القول: لا يجوز أن يقال: إله الآلهة؛ لأنه الإله الذى تحق له العبادة، ولا تحق العبادة لإلهه سبحانه وتعالى .

وقيل: إن ابن عباس كان يقرأ « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ »، ويقول: هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا؟ وقيل: [إن] معنى الله [هو] الذى تأله إليه القلوب فى حوائجها، وهو أصل الأسماء، ومنه خرجت الأسماء .

وقيل: إن اسم الله الأعظم - هو الله الذى لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وقيل فى قوله تعالى: « هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا » أى هل تعرف له فى السهل، والجهل، والبر، والبحر، والمشرق والمغرب أحدا اسمه الله غير الله عز وجل؟ وقيل: إن اسم الله الأعظم: يا ذا الجلال، والإكرام، وقيل: إن اسم الله الأعظم: يا حى يا قيوم، وقال أبى بن كعب: جميع أسماء الله بمعنى ربوبيته، واسمه الذى هو اسمه الله .

وقال جابر بن زيد (رحمه الله): اسم الله الأعظم - هو الله؛ ألا ترى أنه يبتدأ به فى جميع الأشياء؟ وإذا قلت: الله (بالألف واللام) فالاسم تام؛ فإذا حذف (الألف) قلت: لله بقی الاسم تاما؛ فإذا حذف (اللام الأولى) قلت: له بقی الاسم تاما؛ وإذا حذف (اللام الأخيرة) قلت: ه بقیة «الهاء»، وفيها الاسم تام .

واختلف المفسرون فى تأويل (الله)، فقال قوم: مشتق من أله يأله، ووله يوله، وهو: تعلق النفس بالرغبة إليه، وانتظار الفرج من عنده، ويقال:

فلان يتأله ؛ إذا تنسك وتعبّد ، والمقابلة : [هو] الذى ظهرت عبادته لله أو مشبه بالعباد ، وقبل : إن الأصل فى : أله يأله ، وهو : إذا تحيّر العبد عند التفكير فى عظمة الله تعالى : فلا يعلم أحد كيف هو جل وعلا هل يدركه المخلوق ؟

وأما التشديد على اسم الله ؟ فإنه لتواتر الفعل ، والعرب تفعل ذلك ؛ لتواتر الفعل ، وتكريره ، وقال بعضهم : الألف ، واللام للتعريف ، واللام الآخر - لام إضافة ، والهاء كناية يشار بها إلى غائب ، لأن الله تعالى : شاهد غائب ؛ فإذا اجتمع لام الإضافة ، ولام التعريف ، فاشتبه بحرفين من جنس واحد ، فأدغمت العرب بالتشديد إحدى اللامين فى الأخرى ، والله أعلم .

الرحمن الرحيم : وقال بعض المفسرين : معنى الرحمن بجميع خلقه ، والرحيم بالمؤمنين ، وقال ابن عباس : إن الرحمن رحمن الدنيا والآخرة ، والرحيم رحيم الآخرة - معناه : أن نعمه ، وفواضله ، وعطاءه للمؤمنين ، وقيل : الرحمن العاطف نعم [رحمته] الخلق فى الدنيا من مؤمن ، وكافر ، وفى الآخرة نعمه ، وفواضله بالبر والفاجر ، والرحيم بالمؤمنين .

وقيل : معناها اسمان لوجود الرحمة منه ، ويقال : اسمان لطيفان من أسماء الله عز وجل ، وقيل اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر ، وقيل : كان اسم الله - الرحمن ، فأضيف إليه الرحيم ؛ ليكون الرحمن الرحيم ليكونا إليه دون كل أحدهما سمي مسيلة الكذاب نفسه الرحمن - أضيف إليه الرحيم ، ليكون الرحمن [و] الرحيم يجتمعان له عز وجل ، لا لغيره . وقيل : الرحمن أشد مبالغة من

وجهين : أحدهما . أن فعلا من أبنية المبالغة ، كقولك غضبان للممتلى غضبا وسكران للمزوف سكرا ، وكذلك ما أشبه ذلك ، ووجه آخر : أسماء الفاعلين ، إذا جرت على أفعالهم لم يكن فيها فعل معنى للمبالغة ، فضم التكرير للمبالغة .

ولا يجوز للمخلوق أن يسمى بالرحمن ، وكانت العرب تقول : الرحمن كما قال الله : « قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ » .

وقدم الرحمن على الرحيم ؛ لأن الرحمن : اسم خاص ، والرحيم : اسم مشترك ، ويقال : رجل رحيم ولا يقال : [رجل] رحمن ، تقدم الخاص على العام .

وقال أبو عبيدة : الرحمن مجازة ذو الرحمة ، والرحيم : مجازة الراحم ، كما قيل : ندمان ، ونديم ، وقد يميء اللفظان مختلفين ، ومعناها واحد ، والأمة مجمعة [على] أن الرحمن الرحيم - من القرآن ، لا خلاف بينهم في ذلك .

وموضعهما من الإعراب الجر ؛ لأنهما صفتان لله تعالى ، والصفة تتبع للوصف ، وصفات الله تعالى يجوز أن تتبع الأسماء و [يجوز] إعرابها ، يجوز [لك] أن تنصبها بإضمار (أعنى) ، و [أن] ترفعها بإضمار (هو) ، ويجوز أن تقول : الرحمن الرحيم ، ففتبع الإعراب الاسم الذي قبله ، ويجوز في العربية رفعهما ، ونصبهما على ما تقدم ، الرفع بإضمار (هو) ، والنصب بإضمار (أعنى) على المدح ، وهو جائز ، ولا يقرأ به ؛ لأن القراءة سنة مقبلة ؛ يأخذها الآخر عن الأول ، وأما جوازه : فيجوز على ما في العربية .

وقيل : رحن بالعبرانية فأعرب ، ثم أضيف إليه الرحيم ، وهو اسم عربي ،
فاجتمع مع الاسم الذي [كان] عبرانيا : اسم عربي ، وصارا كالاسم الواحد ،
والله أعلم .

الرَّب : يفتسم على معان كثيرة ، فالرب : المالك ، كقولهم : رب الدار ،
ورب المال ، ورب الدابة . والرَّب : السيد ؛ كقوله تعالى : « فَيَسْئَلُ رَبُّهُ »
خجراً .

ولا يقال للمخلوق : الرب معرفة بالألف واللام ، كما يقال لله عز وجل ،
بل يقال بالإضافة [مثل] : رب المال ، ورب الدار . والإنسان لا يكون رباً
على الحقيقة ، كما روى عن النبي (ﷺ) أنه قال لرجل : « رب إبل أنت
أم رب غنم ؟ » فقال : من كل قد آتاني الله ، وأكثر . يعني [بكلمة الرب]
مالكها .

ويجوز أن يقال : الله رب الأرباب ، و [أن] يقال في الدعاء : يا رب
بحذف الألف واللام ، و [أن] يقال في الدعاء : يا رب ، وفي القرآن : « رَبِّ
أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ؛ « رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّانَ كَثِيراً مِنْ النَّاسِ » ، وقد يحىء
بالياء في النداء ، كقوله تعالى : « يَا رَبِّ . إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ
مَهْجُوراً » . قال أبو عبيدة : وينو تميم يقولون : يا رب ، وقيل : هذا الاسم
خاص لم يسم به غيره ؛ فلزمه الألف واللام ، [و] إنما سقطتا من الاسم الذي
يكون في حال مخصوص ، كما جاء في صفة الله تعالى : أنه الرب . أى : هو رب

كل شيء . وجائز : أن يقال : لم يزل الله رباً للأشياء ، وسيداً ، وإلهاً ،
ويمجوز أن يقال : لم يزل الله مالِكاً للأشياء ، كما أنه لم يزل قادراً عليها ،
والمراد : إثبات الملك ، والقدرة على الأشياء سبحانه وتعالى ، وهو على كل شيء
قدير .

الواحد الأحد :

الواحد في الحقيقة : هو الذي لا ينقسم في وجود ، ولا [في] وهم ،
وهو المفرد الذي لا ثاني له ، ولا يشبهه شيء .

وقيل : إنما قيل له : إنه واحد ؛ لأنه لم يزل عز وجل قبل الخلق متوحداً
بالأول ، لا ثاني معه ، ثم خلق الخلق ، فاحتاج بعضهم إلى بعض ، وتوحد هو
سبحانه وتعالى بالبقاء عن جميع خلقه [فـ] هو السابق بالوحدانية ، والخلق
ثان بالابتداع .

والواحد اسم يدل على نظام واحد ، ليس قبله شيء من العدد ، وهو خارج
من العدد ، لا يزيد فيه شيء ، ولا ينقص منه شيء ، تقول : واحد ؛ فلا يزيد
على الواحد شيء ، تقول : نصف الواحد ، فلم يتغير الوصف عن الواحد .

والله تعالى : محدث الشيء ؛ وإذا دل أنه محدث الشيء : دل أنه مغنى
الشيء ؛ وإذا دل أنه مغنى الشيء — دل أنه لا شيء قبله ، ولا شيء بعده :
فهو المتوحد بالأزل ؛ فلذلك قيل له : واحد .

والأحد : اسم أكبر من الواحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : فلان لا يقوم له

واحد - لجاز في المعنى أن يقوم له اثنان أو ثلاثة فافوقهم ؟ ، فإذا قلت : لا يقوم أحد ؛ فقد أخبرت أنه لا يقوم له أحد ، وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد ، تقول : ليس في الدار واحد ؛ يجوز أن يكون ليس في الدار واحد من الدواب ، والطيور ، فكأن الواحد للناس ، ولغير الناس ؛ وإذا قلت : ليس في الدار أحد ؛ فهو مخصوص بالآدميين دون غيرهم .

والأحد ممتنع في الحساب . تقول : واحد ، واثنان ، وثلاثة فهو داخل في العدد ، والأحد ممتنع من هذا ، [ف] لا يقال : أحد ، واثنان ، وثلاثة [كما] لا يقال : أحد في أحد كما يقال : واحد في واحد ، والأحد ، وإن لم يتجزأ من الواحد لعله ، والواحد وإن لم يتجزأ من الأحد : فهو يتجزأ من الاثنين ، والثلاثة ، تقول : جزء واحد في جزأين ، فافوقهما .

والأحد يجرى في الكلام بمعنى الواحد الأول ، وكانت العرب تسمى الأحد الأول قال الله عز وجل : « قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ، وَقَالَ الْآخَرُ : إِنِّي أَرَانِي أَمْلَأُ قَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا » .

والأحد ؛ إذا لم يكن بمعنى الأول - لجاز في الخبر ، والجحد ، تقول : ما جاءني أحد ، قال الله عز وجل وجل : « أَيْحَسِبُ أَنْ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ؟ » ، وقال سبحانه : « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ؟ » ، قال تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » فهو خبر .

وربما جاء أحد : بمعنى الشيء ، يقال : فلان لا أحد . أي : لاشيء ؛ إذا

خلا من الفهم والعقل، والخير - كان بمنزلة لاشيء، وأحد: يكون بمعنى الواحده والجمع بمعنى الجميع . تقول العرب : يبيت أحدنا الأيام لا يأكل ، فاحتمل بمعنى الواحد ، والجمع .

والأحد يجمع آحادا على القياس .

ويروى أن رجلا من اليهود يقال له: عامر بن الطفيل . سأل النبي (ﷺ) ، فقال له : يا محمد أنسب لنا ربك أم ذهب أم من فضة أم من مسك ؟ فأنزل الله عز وجل : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » الذي ليس له عدد ، ولا أجزاء ، ولا أبعاد ، وقال القراء : أنزل الله « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » فقال لهم . . وأنا أحد ، فأنزل الله عليه صاعقة ، فاهلكته في مكانه ، وفيه أنزل الله « وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ ، فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ ، وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ ، وَهُوَ شَدِيدُ الْحِجَالِ » .

وأجمع القراء على تنوين أحد ، إلا نصر بن عاصم ، والدؤلى ، فإنهما قرآها : « أَحَدُ . الله الصمد » غير منونة ، والله أعلم .

الصمد :

قال عكرمة ، ومجاهد ، الصمد الذي لا جوف له ، وقال ابن عباس ، وسفيان : الصمد : السيد الذي لا سيد فوقه ، وقال الحسن ، وسعيد بن جبير : الصمد : الذي يصمد إليه في الحوائج ، وقال عامر : الصمد : الذي لا يأكل الطعام ، ولا يموت ، والله أعلم .

الوتر :

قال المفسرون : الوتر بفتح الواو ، وكسر ها ، وهو بمعنى الفرد ، والشفع : بمعنى الزوج ، فالوتر : هو الله عز وجل ، والشفع : الخلق ، والله أعلم .

الأول ، والآخر :

قال ابن عباس في قوله تعالى : « هو الأول ، والآخر » : يقول . أنا الله ؛ لاسابق لى من خلقى ، وأنا الآخر ؛ فليس لى غلبة ولا نهاية . وقيل : الأول ؛ لأنه لم يزل قبل كل شيء ، والآخر ؛ لأنه يبقى بعد فناء كل شيء .

واختلف اللفظان فى الأول ، والآخر ؛ لوجود العالم ، وعدمه ؛ لأنه قيل : أول - يراد به كان ، ولا شيء ، فلما أحدث العالم ثم أفناه ، قيل له : آخر ؛ يراد به أن العالم فنى ، والأول هو الآخر ، والآخر هو الأول ، ولو لم يحدث العالم - لما حسن أن يقال : هو الآخر ، وحسن أن يقال : الآخر ؛ لأنه يفنى الأشياء ، وهو كما كان سبحانه ، لم يتغير بحدوث العالم وفناؤه . فإن قال قائل : لم يزل أولا آخر : قيل له : هو الأول ، والآخر ؛ لم يزل ، ولا يزول سبحانه وتعالى .

الظاهر ، والباطن :

قال ابن عباس فى قوله تعالى : « والظاهر ، والباطن » : يقول الله تعالى : أنا الظاهر ظهرت فوق الظاهرين بقهرى المتكبرين ، وأنا الباطن ، فليس من دونى إله ، ولا لى قاهر ، فالظاهر : هو الغالب ، يقال : ظهر فلان على فلان .

أى : غلبه ، والتظاهر : التعاون ، قال الله تعالى : « وإن تظاهرا عليه . » أى : تعاوننا عليه .

وفى بعض القول ؛ قيل له الظاهر : بظهور صنمته الدالة على أنه محدثها ، ومديرها ، وكان ظهور الصنمة - ظهور الصانع لها . وقيل له الباطن ؛ لأنه خفى عن أن تدركه الخلائق بكيفية ، أو تحيط به أوهامهم ، أو تدركه عقولهم ، فقيل له : الظاهر والباطن ، فهو لظهور صنمته - ظاهر ، [وهو] لامتفاعه عن درك المخلوقين بذاته - باطن ، فهو الظاهر والباطن عز وجل .

ولا يقال : لم يزل ظاهرا ؛ بمعنى أن الأشياء لم تزل ، وأنه ظاهر عليها ، ظاهر لها ، وباطن لها ، وعالم لها ، لأنها لو كانت قديمة : لم يكن هو ظاهرا عليها دون أن تكون هى ظاهرة عليه ؛ إذا اسعوا فى الأول .

وقيل الظاهر والباطن : أى علمه ؛ بما ظهر من الأشياء ؛ كعلمه بما بطن منها ، وعلمه بما بطن منها كعلمه بما ظهر منها . لا يخفى عليه شئ ، قال تعالى : « يَـعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ » ؛ فعلمه بالسماوات ، وما فيهن ، وما فوقهن ؛ كعلمه بالأرضين وما فيهن ، وما تحتهن .

الدائم :

قيل له الدائم : لأنه لم يزل ، ولا يزول ؛ وإذا ثبت أنه لا يزال ولا يزول ؛ فهو الدائم الباقي ، وهو الله الواحد ، الخالق للزيادة ، والنقصان ، والانتقال ، والحدث ، والغنى ، والله سبحانه لازيدانه فيه ، ولا نقصان ، فهو الدائم الخالق ، وهو من صفات الذات ، ويوصف أنه : لا يزال دائما ، ولا يفنى سبحانه وتعالى .

الخالق القادر :

الخالق والخالق : معناه أنه ابتداء الخلق أول مرة ، والخالق : أنه يخلق خلقا بعد خلق ، والخالق : على وزن فاعل ؛ أي : أنه خالق في الابتداء ، كما تقول : هاتل ، وجازر ، وخلق : على وزن فعال ، كما تقول : قتال ؛ وجزار ؛ والخلق مصدر . قال الله تعالى : « هَذَا خَلْقُ اللَّهِ » ، واشتقاق الخلق من التقدير ، يقال : خلق ؛ إذا قدر ، وسمى الله نفسه خالقا ؛ لأنه قدر الأشياء ، ثم أمضاها ؛ فهو الخالق في ابتدائه الخلق ، وفي تكميله إياه إلى آخر الدهر بعلم ، وحكمة ، وتدبير ، ومعرفة .

وقيل : وخرق إذا قدر بغير علم ، ولا تدبير فإفسد ، ولذلك قيل لمن لا يحسن العمل : أخرق ، والمرأة خرقاء ، قال الله تعالى : « وَخَلَقَهُمْ » ، وَخَرَفُوا لَهُ بَيْنَ وَبَيْنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ » أي : كان تقديره لهم حين خلقهم وفعلهم خرقا ؛ إذا كان جهلا وفسادا .

ويقال : خالق الإنسان ؛ إذا فعل فعلا مقدرًا ، قال الله تعالى لعيسى عليه السلام : « وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ » : يدل على ما قلناه ، وما فعله العبد من غير تقدير إلا على سبيل السهو ، والنفلة ؛ فلا يكون ذلك مخلوقا .

وأما أفعال الله تعالى : فلا يجوز أن يقال : إنها غير مخلوقة ؛ لأن الله ، لا يفعل ، ولا يسهو ، وأفعاله كلها حكمة ، وعلم ، وتقدير . سبحانه وتعالى .

وأما القادر : فهو الموصوف بالتقدرة ، ويجوز أن يقال : إن الله تعالى قادر
فوجب هذا الوصف لذاته سبحانه ، وتعالى .

البارى :

قال أهل اللغة : البارى : الخالق والخالق هو البارى ، قال الله تعالى : « الخالق
البارى المصور » ففرق بين الصفتين ، كما يقال : عاقل لبيب ، واللب هو العقل .
وقال المفضل : البارى : الخالق ، فأتبع النعت بمثله ، وهو موجود فى لغة
العرب ؛ تقول : فلان ورع هيوب ، والورع هو الهيوب ، والبرى فى اللغة :
معناه التسوية تقول : برأ التلم ؛ إذا سواه ، وبرأ القوس ؛ إذا نحتها بعلم
ومعرفة ، وحكمة .

المصور :

هو الله سبحانه خلق الخلق ، ثم برأ لهم السموات ثم أظهر صورها ، فقامت
تامة الخلق ، فالحالة الأولى خلق الخلق ثم برأهم فى الحالة الثانية ، وصورهم
فى الثالثة .

واشتقاق الصورة من : صار يصير ، بمعنى التمام ، والغاية ، ومنه يقال : صار
أمر فلان إلى كذا : أى انتهى .

وتكون الصورة بمعنى المثال ؛ لأنه قيل للتماثيل : تصاوير ؛ لأنها مثالت على
تلك الصورة ، فسمى الله نفسه المصور ، لأنه ابتدأ تقدير الخلائق ، وتصويرها ؛
فهو الخالق المصور بلاغاية ، ولا مثال ، بل هو سبحانه وتعالى - مذهب الأئمة
والصور .

السلام :

السلام من أسماء الله عز وجل ، سمي نفسه السلام ؛ لسلامته بما يلحق
المخلوقين من العيب ، والنقصان ، والقضاء ، والموت ، والزوال ، والتغيير -
سبحانه وتعالى - .

وقيل : إن السلام ذكره سلامة على من ذكره ، وهو الذي يسلم الناس
من جوره ، وقيل : من ظلمه . . . وكل ما أمر به ؛ فهو سلام ، ومعنى سلام
عليكم - أى : أمان لكم بما تخافونه .

والسلام ، والسلامة واحد ، وقيل : هو مصدر السلامة ، قال الله تعالى :
« فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ » أى فسلامة لك منهم ، أى يحببونك عنهم
بالسلامة ، وهو معنى قول للفسرين [فى] : « وإذا خاطبهم الجاهلون : قالوا
سَلَامًا » . أى : صوابا من القول ؛ لأنه قد سلم من الكذب ، والعيب ،
والإثم .

المؤمن :

المؤمن : هو الذى أمن من أطاعه من عذابه ، والمؤمن الذى لا يخاف
ظلمه ، أى : أعطى عباده الأمان على ذلك ، والعباد آمنون ، والله تعالى
مؤمنهم .

وقيل : للمؤمن الأمين على الأشياء ، وقيل : المؤمن المصدق ، لأن الله
يصدق عباده المؤمنين ، والعبد أيضا مؤمن ؛ لأنه يصدق الله تعالى بوعده ،

ووعيده ، وللمؤمن الذي آمن عباده من ظلمه . وقيل : إذا كان يوم القيامة :
سأل الله الأمم عن تبليغ الرسل . فيقولون : « ربنا ما جاءنا رسول ، ولا نذير » ،
فيكذبون أنبياءهم ، فيؤتى بأمة محمد (ﷺ) ؛ فيسألون عن ذلك ، فيصدقون
نبيهم ، والأنبياء الماضين ، فيصدقهم الله عز وجل عند ذلك ، ويصدقهم
النبي (ﷺ) ؛ فذلك قوله تعالى : « فَكَفَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ
وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » .

فالمؤمن هو المصدق لعباده ، قال الله تعالى : « يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ، وَيُؤْمِنُ
بِالْمُؤْمِنِينَ » معناه : يصدق الله ، ويصدق المؤمنين .

ومعنى قوله : المؤمن . يحتمل أن يكون من الإيمان الذي هو التصديق ،
فيكون معناه : أنه مصدق لأنبيائه ؛ فيعود إلى خبره عن صدقهم ، وخبره
كلامه ، وهو من صفات ذاته ، ويحتمل أن يكون من المعنى الذي يعود إلى
الأمان ؛ فيكون هو المجبر للمؤمنين من العقوبة بالثوبة ، وذلك عن
صفات الفعل .

المهيمن :

قيل : هو الشهيد ، وقيل : الأمين ، وقيل : القائم على خلقه ، وقيل :
المهيمن : هو الرقيب ، وقيل : هو القائم على السكع ، وقيل : هو المصدق
لهذه الكتب وأمين عليها .

العزیز :

العزیز : يكون على وجوه : يقال : عزّ ؛ إذا امتنع ، ولم يقدر على شيء .

معه ، فزمه هذا الاسم على الحقيقة ، ولم يخلص بهذه الصفة إلا الله عز وجل ،
إذا كان كل عزيز من هذه الأشياء يوجد على حال ، ثم ينتقل عنه ، والله
عز وجل ممتنع من أن تدركه الأوهام ، والصفات ، والخطرات .

والعزيز : هو الغالب . يقال : من عَزَّ بَزَّ . أى : من غلب قهر وسلب ،
قال الله تعالى : « وَعَزَّيْنِي فِي الْخُلُوبِ » . أى : غلبني ، وقيل : اعتز العليل ؛
إذا غلبه المرض على عقله . وقيل : العزيز : المتنع من يناوئه ، ويكيد ، والمحترز
منه ، ويقال : فلان في عز . أى : في منعة ، وقوله تعالى : « بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا
فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ » أى : في حمية ، وثقة . وكذلك قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُ:
اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ » أى : الأنفة ، والحمية .

فالعزة من العهد مذمومة ، ومن الله عز وجل مدح وثناء . قال الله تعالى :
« مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ ، فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا » .

وقيل : العزة للملائكة في معنى قول الله تعالى : « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ
الْعِزَّةِ » .

وفي الحديث [القدسي] : « أنا الله لا إله إلا أنا ، الكبر ودائي ،
والعظمة إزارى ، والعزة لى لا لغيرى فمن نازعنى فى شىء منها أدخلته جهنم
خالدا مخلدا مهانا » ، وقال ابن عباس فى قوله تعالى : « عَزَّزْتُ حَكِيمٌ » :
عزيز فى نعمته ، حكيم فى أمره عز وجل ، وقيل : العزيز الذى لا يلحقه قهر ،
ولا يناله ذل ، ولا يغلبه شىء .

الجَبَّار :

هو الممتنع من أن يناله أحد ، أو تدركه بصفة وحد ، وهو الجبار على الحقيقة . سبحانه : جبر الخلائق ، ويعيشهم برزقه . ويجوز أن يقال : لم يزل الله جباراً ؛ إذ كان عزيزاً لا يناله أحد ، ولا يقهره غيره ، ويجوز [كذلك] أن يقال : هو جبار الجبابرة .

وقيل : الجبار : هو المصلح لأموال خلقه من قولهم : جبرت العظم ، فجير ؛ إذا كان مكسوراً ؛ كأنه أقام القلوب ، وأثبتها على ما فطرها عليه من معرفته ، أو لإقراره .

والجبار [هو] الذي عجز الخلق عن إدراكه بخواطر الأوهام ، والجبار من الخلق : المتعظم في نفسه ، المتكبر على عباده .

وقال بعض المجبرة : الجبار : اشتق من أجبرت فلانا على الأمر ؛ إذا أدخلته فيه كرها ، والجبار : الملك في قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ » ، وقيل : الجبار : القهار ، وقيل : المتساط ، قال الله تعالى : « وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ » ، وقال : « وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيماً » أى : متكبرا عن عبادته ، وقيل : الجبار : القتال في قوله تعالى : « وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ » أى : قتالين ، وقيل : الجبار [هو] : كامل القدرة ، نافذ الإرادة ، والمشيئة ، لا يعارضه معارض ، ولا يفاذه منازع .

المتكبر :

هو القاهر للأشياء ، وقيل : المتكبر : [هو] ذو الكبرياء عند العرب ،
والملك ، وقيل : المتكبر : المتعظم ، والكبرياء : العظمة ، صفة وجهت له لذاته .
ومتكبر ، وجبار بمعنى متقدم ، وقديم ، ومتوحد ، وواحد ، وقيل :
كبير الشأن ، والعظمة .

القديم :

من صفات الله عز وجل مثل : عالم ، وقادر ، وجب له لتقدمه قبل الأشياء :
وهو الأول بلا غاية ، ولا نهاية ، ويموز أن يقال : قديم أزلي .

سُبُّوح :

سبوح اسم مبنى على فعول من قولك : سبحان الله ، وجائز في سبوح
وقدوس فتح السين والقاف وضمهما ، وكل اسم على وزن «فَعول» فأوله مفتوح
إلا هذين الاسمين ، فإنه يضم أولهما . ومعنى : سبحان الله . أى : تنزيهه ،
وتعظيمه لله ، والموحد ؛ إذا وحد الله ؛ فقد نزّهه .

والقدوس :

مبنى على فعول مثل : سبوح ، [وهو] قريب من التسبيح في المعنى ،
ومن قدس الله ؛ فقد نزّهه ، وأخلص له الوجدانية ، قال الله تعالى حكاية عن
الملائكة : « وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ » أى : نطهر . والتقديس :
هو التطهير ، وقوله : « الأرض المقدسة » أى : المطهرة ، وسى جبرائيل

(عليه السلام) روح القدس ؛ لأنه ينزل على كل شيء طاهر ، ويطهر كل من
نزل عليه ، وبيت المقدس : هو المطهر .

ومعنى القدوس : الطاهر عن الأشباه ، والأمثال . تعالى ربنا علواً كبيراً .
الحى :

الحى : مشتق من الحياة ، وهو الدائم الذى لا يفنى ، ولا يزال حياً ،
وهو يحيى ، ويميت ، وهو الحى الذى لا يموت ، وهو الحى بنفسه ؛ لأنه عالم ،
وقادر ؛ فلا يكون العالم بالأشياء ، والقادر عليها - إلا حياً ، فلما كانت أفعاله
دالة على علمه بها ، وقدرته عليها - كانت دالة على أنه حى ، وحياته : إثبات ذاته .

القيوم :

قيل : هو القائم ، وهو الدائم الذى لا يزول ، ومعناه : أنه الحى قبل
كل شيء ، الذى لا يموت ، ولا تغنيه الدهور ، ولا يغيره انقلاب الأمور .

وفيه لغتان : قيوم على وزن فيعمل ، وقيّام على وزن فيعال ، وفيه لغة
أيضاً قيّم على وزن سيّد .

وقيل : القيوم : القائم فى خلقه بما فيه صلاحهم ورشدهم ، كقوله تعالى :
« أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ . »

الغفور :

يقال : غفور ، وغافر ، وغفارٌ ثلاث لغات ، وهو من المغفرة ، وهو الستر :

كأنه ستر ذنوب العباد ؛ لأنه بفضلِهِ يستر العيوب ، ويفغر الذنوب .

والغفار : الذى يغفر ذنباً بعد ذنب ، وأما الغافر : فهو بالإضافة . يقال : غافر الذنب ، وقابل القوب - سبحانه ، وتعالى - لا غفار غيره .

ملك :

ملك ، ومالك ، ومليك ؛ قد جاء ذلك كله فى القرآن ، وكلها مشقة من الملك ، والمالك : يوصف به المخلوق مجازاً ، [أما فى الله] فيقال : مالك كل شيء ، ولا يقال ملك كل شيء ؛ لأن [لفظ] مالك أجمع ، وأوسع .

وقال أبو عبيدة (رحمه الله) فى قول الله تعالى : « فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ » : هو الذى لا يموت ، ولا يسلب ملكه ، وهو يسلب ملك الملوك ، ويفنيهم ، ويقول : « لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ؟ » ، فيجيب نفسه ؛ - إذ لم يكن أحد يجيبه - « لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » .

وقيل : المالك يكون ملكاً ، وغير ملك ، ولا يكون الملك إلا مالكا ، وهذا فى الدنيا للمخلوقين [أما] الله عز وجل : فملك ، ومالك ، ومليك .

ويجوز أن يقال : لم يزل الله مالكا للأشياء ، لأنه قادر عليها ، فلما كان قادراً على ما لم يوجد - كان مالكا ، وقد بين الله ذلك فى كتابه ، فقال عز وجل : « مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ » ويوم الدين لم يوجد ، وقد أخبر الله عز وجل أنه مالك له : إذ كان قادراً عليه ، ويقال [إن] أنه لم يزل مالكا - يراد به إثبات الملك والقدرة على الأشياء .

وقيل : إن الدنيا يملكها الله أقواما بالتشبيه ، لا على الحقيقة ، والآخرة لا يملكها إلا الله ، فلا يملك ذلك اليوم غيره . خُص بذلك .

الحكيم :

فِعْلٌ بمعنى مُفْعِلٍ بكسر الميم ، وسمى الله نفسه حكيمًا ؛ لأنه أحكم ما خلق ، فلم يفته شيء ، ولم يكن في ملكه خلل سبحانه وتعالى .

والحكيم صفة ذات ، وصفة فعل ، فالذات بمعنى العليم ، وصفة الفعل [الحكمة] ؛ لأن أفعاله محكمة . ويجوز أن يقال : لم يزل الله حكيمًا ؛ بمعنى لم يزل عليمًا ؛ لأن الحكيم يستحق الصفة لعله بالأشياء ، وقد يستحق ذلك أيضا لفعله ، [و] الأفعال محكمة متقنة لا تفاوت فيها ، فوجب أن يوصف بأنه لم يزل حكيمًا بمعنى لم يزل عالما ، ولا يجوز أن يوصف بأنه لم يزل حكيمًا على أنه فعل أفعالا محكمة متقنة ؛ لأن هذا من صفاته الفعلية .

فإن قال [قائل] : لم زعمتم أن العلم حكمة ؟ قيل : إن هذا في اللغة مشهور ؛ فالعالم عند أهل اللغة يسمى حكيمًا ، ويدل عليه قوله عز وجل : « يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » ، وقال تعالى : « وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ » يعني : العلم ، والكتاب ، وإلما يسمى الكتاب حكمة ؛ لأن العباد يطمون به ، وأصل الحكمة : المنع . تقول العرب : حكمت اليتيم عن الفساد ؛ إذا منعته ، وقيل للحكمة من الحديد للعرض في فم الدابة حَكَمَهُ اللجام ، لأنها تمنع الدابة عن الاعوجاج . والله أعلم .

الواسع :

هو الغنى ، يقال : أعطى من سعة أى : من غنى ، قال الله تعالى :
« فَلْيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ » أى : ذو غنى من غذاء ، وقال : « وَلَا يَأْتَلِ
أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ ، وَالسَّعَةِ » يعنى : أولى الغنى ، وقال أبو عبيدة فى قوله :
« إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَالِمٌ » : أى : أنه جواد يسع جميع السائلين .

وقيل : واسع أى : ذو سعة ، وَوُسْعٌ ، أى : ذو فضل ، وقدرة ، فالْوُسْعُ :
القدرة ، والسَّعة : الفضل ، وقيل : معنى واسع : أى واسع الرحمة ،
واسع المغفرة ، والرزق ، وأجرى على نفسه هذه الصفة من الرحمة ، والمغفرة ،
وقيل : واسع بفضله على خلقه ؟ المعنى أنه جواد لا يمنع من يسأل .

وقيل : لأنه : يسع علمه كل شيء ، فلا يخفى عليه شيء من أفعال العباد ،
ولا يفتيب عليه منها شيء ، وقيل واسعٌ : لأنه وسَّع على عباده فى دينه ، ولم
يضرهم إلى ما يعجزون عن أدائه ، وقيل : لأنه وسَّع على عباده ، وجعل
الاختيار إليهم فما أرادوا أن يفعلوه ، ولم يمنهم بالجبر عن أفعالهم ؛ [و] لكن
بين لهم طريقى الثواب ، والمعاقب ، فيجازيهم على ما يظهر منهم .

العليم :

يقال إن الله عليم ، وعالم ، وعلام : كله بمعنى العلم ، وفى الحديث [القدسى] :
« إِنِّى عَالِمٌ أَحَبُّ كُلِّ عَالِمٍ » .

ويجوز أن يقال : هو فوق عباده بالعلم ، والقدرة ، كما قال جل وعلام

— ٣٧٢ —

« وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ... » يعنى نفسه عز وجل ، وهو أيضا على التوسع ، والمجاز .

وقال الشيخ أبو الحسن (رحمه الله) : العلم صفة ذات ، لم يزل الله عالما بما يكون ، ومالا يكون ، أن لو كان كيف يكون .

الغنى :

هو الله تعالى غنى عن جميع الأشياء ؛ فلا يصير إليه منها نفع ، ولا ضرر ، وهو الغنى عنها .

ويحوز أن يسمى [به] الغنى من الناس على المجاز ، كما قال الله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » . نفى الخلق حادث مستفاد بمد أن كانوا غير أغنياء ، وقد يزول بمد أن كان ، والله تعالى غنى لم يزل ولا يزول .

الحمد :

وهو بمعنى الحمود ، وحمد الله هو الثناء عليه ، وحمد نفسه فقال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » بيانا لعباده ، كيف يحمده ، والحمد هو ضد الذم ، والشكر : هو الاعتراف بالنعمة ، وضده الكفر .

الشكور :

ووصف الله نفسه أنه الشكور على سبيل التوسع ، والمجاز ؛ لأن الشكر شكر النعمة التي كانت للشكور على الشاكر . فلما لم تسكن للعباد على الله نعمة — لم يجز أن يكون شاكر لهم في الحقيقة ؛ ولكن لما كان مجازيا للمطيعين على

ملاحتهم : جعل مجازاته إياهم على الطاعات منهم شكرا منه لم على المجازات على أن مكافأة للنعمة قد يقال : لها شكر على التوسع ، وإن كان الشكر على الحقيقة هو الاعتراف بالنعمة .

والشكور من الناس : الذي يرضى بالقليل من العطاء ، ويقال لمن قنع برزقه : شكر لله ، ويقال ذابة شكور ، إذا كانت تسمن على القليل من العلف ، والله تعالى تبي نفسه الشكور ؛ لأنه يرضى من عباده بالقليل من العمل ، والعبادة .

والشكر ، والشاكر : بمعنى الشكور ، وشكر الرجل الرجل ؛ إذا أثنى عليه بمعروف ، ومن شكر فقد حمد ؛ لأن الشكر يجمع الحمد والشكر جميعا .
الكريم :

وهو المرتفع من كل شيء ، يقال : فلان أكرمُ قومه ، أى : أرفعهم منزلة ، وقدرا ، وكذلك كل شيء ارتفع عن منزلة تطوأ به .

ويقال فرس كريم ؛ إذا كان أشهر الأفراس فزادة ، وفي قوله تعالى : « إِنِّي أَلَيْتُ إِلَىٰ كِتَابِ كَرِيمٍ » أى : شريف ، وقيل مخعوم ؛ لأن شرف الكتاب ختمه .

والكريم : الفاضل في قوله تعالى : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ، وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » ، وقوله تعالى : « أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ » أى : فضلت على ، ورفعته فوق ، وقوله تعالى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَهْدِ ، وَالْبَحْرَ »

أى : شرفناهم وفضلناهم على سائر الخلق ، وكل شيء وصف بالكريم ؛ فإنما أريد به ؛ الارتفاع ، والشرف ، والفضل ، ويقال : الكريم الذى لا يمين إذا أعطى ، فيكدر العطية باليمن ، وقيل : الكريم الصنوح .

والكريم : صفة ذات ، وصفة فعل ، فن جعل الكريم بمعنى العزيز للمقنع - فهو من أسماء الذات ، ومن عفى به : المتفضل بالإعطاء - فهو من صفات الفعل ، ويجوز أن يقال : لم يزل الله كريما أى : عزيزا معنما .

الجواد :

وهو الذى يتفضل على من لا يستحق ، ويمطى من لا يستوجب ، وقيل : هو الذى لا تحصى عطاياه ، وقد سمي الله نفسه ؛ لأنه جواد كريم ، فنصفه بذلك كما وصف نفسه .

ولا يجوز أن يقال : لم يزل الله جوادا ؛ لأن الجود من إنعامه ، وأفضاله على عباده ، وذلك فعل منه ؛ فلا يجوز أن يكون من لم يزل موصوفاً بذلك ، ولا يجوز أن يوصف أنه سخى ، ويجوز أن يوصف أنه مفضل ، ومنعم .

اللطيف :

هو العالم ، والعالم الذى لا يخفى عليه شيء ، وهو اللطيف فى صنعه برأفته ، ورحمته . وقيل : اللطيف : الواسع فى العلم ، العالم بكل شيء ؛ حتى يرى أثر النملة على الصفا تحت الأرض ، وقيل : اللطيف المنعم على عباده بلطيف صنعه ، وتدييره ، وقد وصف نفسه تعالى بأنه لطيف خبير .

الخبير :

العالم بالشيء ، يقال : فلان خبير بهذا الشيء أى : عالم ، قال الله تعالى :
« فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » .

الجليل . العلى . العظيم :

كل هذه الأسماء بمعنى واحد ، وهو : أنه سيد ، ومالك الأشياء ، قاهر
[لها] مقتدر عليها ، وسيد القوم كبيرهم ، وجليلهم ، وعظيمهم . ، والعلى فى
اللغة : بمعنى الغالب ، والقاهر ؛ قال الله تعالى : « وَلَعَلَّكُمْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » أى :
غلب بعضهم بعضاً وقهره ، وقال : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » أى قهر
أهلها ، واستولى عليهم . ويجوز أن يقال : لم يزل الله عليها ؛ لأنه قادر على جميع
الأشياء ، فكان علواً معالماً على معنى أنه متزنه جليل ، كما قال الله تعالى :
« تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ » :

ولا يقال : إن الله شريف ، أو رفيع ؛ كما يقال : على ، ولكن يقال :
رفيع الدرجات ، والله أعلم .

المجيد والماجد :

هما اسمان على وزن فاعيل ، وفاعل ، وهما مأخوذان من المجد ، والجلالة ،
والعظمة . ويقال : للإنسان ماجد ، إذا كان فاعلاً لاكتساب المجد ، ولا يقال :
لأنه مجيد ، لأن المجيد : هو معدن المجد ، ومثله : حكيم ، وحاكم ، فالحاكم :
الذى يفعل الحكمة ، والحكيم معدن الحكمة .

وقيل : المجيد : الماجد ، ومجيد : أى كريم عزيز ، وقوله : « بَلْ دُورَ قُرْآنٍ
مَجِيدٌ » معناه : كريم عزيز وماجد ، ومجيد من صفات الله لذاته .

الودود :

قيل : الودود ، المحب لعباده ، من قولهم : وددت الرجل أوده ودًا ،
وأوده ودادا ، أو : ودًا والودّ بفتح الواو : الصنم ؛ قال الله تعالى : « وَدًّا
وَلَا سُوَاعًا » .

وقيل : ردود - فمول بمعنى فاعل - كقولك : غفور بمعنى غافر ، والمعنى :
أنه يرد عباده الصالحين .

فقد تأتى الصفة بالفعل لله جل ذكره ، ولعبده ؛ فيقال الشكور بمعنى
الشاكِر ، وبمعنى مشكور ، ويقال : فلان شكور لله أى : يشكر الله نعمه ،
والله شكور للمبد ، أى : يشكر له عمله ، والعبد ثواب لله من الذنب ، والله
ثواب عليه .

الباعث :

وهو فى كلام العرب المثير المنهض ، يقال : بعثت الهمير ؛ إذا أثرت ، وأنهضته
من مكانه الذى أناخ فيه أو اضطجع .

وسمى الله تعالى باعنا ؛ لأنه يبعث الخلق بعد الموت ، أى يثيرهم من القبور ،
وينهضهم من مضاجعهم ، قال الله تعالى حكاية عن الموتى : « مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَ قَدِنَا
هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ » ، وقيل ليوم [القيامة يوم] البعث ،

— ٣٧٧ —

لأن الخلائق تأثرين فيه من مضاجعهم ، أى قبورهم ، ويسكون البعث أيضا
أخذ من بعث الأنبياء ، والرسل عليهم السلام ، إلى الناس ، لينثارهم من بين
القبائل والشعوب .

والمعنيان جائزان في صفة الله تعالى : لأنه باعث الأنبياء ، والرسل ،
لا باعث غيره - تبارك الله الباعث وقيل : لكل تحريك ، وانزعاج - بعث .

الوارث :

قيل لله وارث ؛ لأنه يبقى بعد فناء الخلق كلهم ، فلا يسكون مالك غيره ،
كما قال . « إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ ، وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ » .

الديان :

مشتق من الدين ، وهو الطاعة ؛ لأن الخلق كلهم دانوا إليه ، وتذلوا
لعظمته ؛ فلم يفته شيء من خلقه . وقيل في صفة ديان : يوم الدين ، أى : إليه
حساب الخلائق يوم الحساب ، وفي المثل : كما ندين تدان ؛ أى : تجازى
بما تفعل .

فالديان : الذى يلى المجازاة ، وهو قادر عليها ، ويجازى كلاه على قدر
استحقاقه ، وهو ديان يوم الدين ؛ لأنه يجازى العباد بأعمالهم .

المعان :

معناه : المعطى ، يقال : من فلان على فلان . أى : أعطاه ، قال الله تعالى :

« وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ » أى : يعطيهم من فضله ،
ومنان : على وزن فعّال ، وكل ما جاء على هذا الوزن - فمن شأنه يفعل ذلك ،
فتبارك الله المنان .

وقيل : المنان [هو] المنعم على عباده ؛ لأن المِنَّة : هى النعمة ، والمن من الله
تعالى محمود ، ومن الخلق مذموم ، قال الله تعالى : « قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَى إِسْلَامِكُمْ
بِاللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُفْرٌ بِالْإِيمَانِ » .

الحنان :

قيل : لا يجوز أن يقال لله : الحنان ؛ لأن الحنين على معنيين ، أحدهما :
حنين القلب إلى الشيء ؛ إذا اشتاق إليه ، والآخر : من حنين الصوت ، تقول
حنّت الناقة إلى ولدها ؛ إذا رفعت صوتها ؛ ليعرف مكانها ، وهذا كله
لا يجوز على الله .

والحنان بالتخفيف : من الرحمة ، قال الله تعالى : « وَحَقَّانَا مِنَ لَدُنَّا ،
وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا » يعنى به يحبى (عليه السلام) ؛ لأنه كان حنانا لوالديه ،
يعنى : أنه كان رحمة من الله تعالى على عباده .

ويقال فى الدعاء : حنانيك يارب . أى : رحمة بعد رحمة .

وروى أبو عبيدة بإسناد عن ابن عباس أنه قال : والله ما أدرى ما الحنان ؟
فهذا ابن عباس بحر العلم ، والقدوة فيه - يقسم بالله ما يديره ، فكيف يجوز
لغيره القول فيه .

الأمين :

فإن قال قائل : هل أمين اسم من أسماء الله تعالى يقال ؟ فنقول له : إن قصد القائل بقوله : أمين أنه يؤمن مئة الجور ، فعسى أن يجوز ، وإن كان قد قال به قوم : فلسنا نقدم عليه ؛ إذ لم يصح معناه عندنا .

الرءوف :

الرءوف في كلام العرب : الشديد الرحمة واسعها ، والله تعالى : هو الرءوف لأنه المتعاضد في الرحمة بمعباده ، لا واحد أرحم منه ، ولا غاية وراء رحمته ، تبارك الله الرءوف الرحيم .

وفي رءوف وجوه : رءوف بضم الهمة بلا إثبات واو ورأف بتسكين الهمة ، ورائف بكسر الهمة ، واللفة المشهورة : رءوف بفتح الراء ، وضم الهمة ، وإثبات الواو على وزن - فعول .

الفتاح :

الفتاح في كلام العرب : الحاكم [قال تعالى] : « إِنَّ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » معناه : إن تستفتضوا ، فقد جاءكم القضاء . وقال الفراء : أهل عمان يسمون القاضى الفتح ، وقال قوم : « إِنَّ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » أى : إن تستنصروا فقد جاءكم النصر .

وقيل : إن أما جهل (لعنه الله) قال يوم بدر : اللهم انصر أفضل الدينين عندك ، وأرضاها لديك ، فأنزل الله تعالى : « إِنَّ تَسْتَفْتِحُوا ، فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » أى : إن تستنصروا ، فقد جاءكم النصر .

وكان النبي (ﷺ) يستفتح بصعاليك المهاجرين ، والصعاليك عند العرب
الفقراء ، والصملوك : الفقير .

وقال الفضل في قوله تعالى : « قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ، ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا
بِالْحَقِّ » أى : يحكم بيننا بالحق .

الحليم :

الحليم . معناه في كلام العرب : الذى لا يعجل بالعقوبة .

فإن قال قائل : أتزعمون أنه لم يزل حليماً ؟ قيل له : دون أن يرجع بقولنا
لم يزل حليماً إلى أن يرد ذلك إلى غاية وأول ، فيقول : لم يزل حليماً عن عبادته
مذ عصوه ؛ لأن الحلم من الله فعل ، وهو إمهاله لعباده بعد المصيبة ، وصرفه
الانتقام عليهم ؛ إذا لم يعاجلهم به ؛ فلما كان ذلك منه فعلاً - لم يجوز أن يقال :
لم يزل حليماً . كما يقال : لم يزل قادراً .

فإن قال : أتزعمون أنه إذا لم يحلم عن أهل المعاصى لم يكن حليماً ؟ قيل له :
كذلك نقول ؛ ولكن إذا كان عالماً بأن اصطلاح عبادته ؛ إذا خلقهم ، وكافهم
طاعته بأن يحلم عنهم ، وألا يعاجلهم بالانتقام فى أول ، ما يستحقون ذلك .
فلا يجوز أن يحلم عنهم ، وأن يعجلهم ليعقوب منهم . من يعلم أنه سيقوب به
ذلك من ذنوبه .

وصفة الحلم صفة ذات ، وصفة فعل ، نصفة الذات للحليم : بمعنى العليم ،
وصفة الفعل بمعنى تأخير العقوبة .

المقيت :

قال ابن عباس : المقيت المتندر ، واحتج بقول الشاعر :
وَذِي ضِفْنٍ كَفَفْتُ الدَّنْسَ عَنْهُ وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيتًا
أى : مقعدرا .

وقال آخر :

ثُمَّ بَعْدَ الْمَاتِ يُنْشِرُنِي مِنْ هُـوَ عَلَى النَّشْرِ يَا بُنَيَّ مُقِيتُ
وقيل : المقيتُ : هو الحفيظ ، وقيل « فالتق الحب والنوى » أى : مشقة؛
ليخرج نهاته ، وقالق الإصباح : مُسفر الصبح من سواد الليل .

الوكيل :

قال الفراء : الكافى ، وقيل : الوكيل [هو] الكفيل ، وفسروا قوله تعالى :
« وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ » أى : الكفيل بأرزاقنا ، وقيل :
الوكيل الرب فى قوله « أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا » .
أى ربًا .

ذى الطول :

ذى الطول : أى الفضل ، والإحسان ، والعطية ، وهو بمعنى الممين : النصير
والناصر ، [وما] فى كلام العرب واحد .

— ٣٨٢ —

المادى :

هو المبين لطريق الحق .

الفرد :

قيل له تعالى : الفرد ؛ لأنه لا يختلط بالأشياء ، ولا يمازجها ، والأشياء

كلها تختلط بعضها ببعض . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

في قول لا إله إلا الله

قال النبي (ﷺ): «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها حقنوا مني دماءهم وأموالهم، إلا بجنتها، وحسابهم على الله^(١)»، وقال: «تقننوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله».

وقوله عز وجل: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحّد نفسه، وشهد لها أنه لا إله إلا هو. قال عز وجل: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» افتتح ربنا سبحانه وتعالى الآية باسم من أسمائه، وهو الاسم الأعظم، الذي يستفتح به الصلوات، والاستعاذات، والعبادات، والتكبيرات، وجميع المبعّدات من جميع الطاعات. ويدل على ذلك ما تواترت به الأخبار عن النبي (ﷺ) في شرف هذه الآية، وفضلها على سائر الآي، وأنها سيّدة آي القرآن.

ثم أتبع الاسم بنفي كل معبود سواه، وهي: كلمة القوحيد، والإخلاص التي لا يقبل الله من عبد قولاً، ولا عملاً، ولا ديناً إلا بها، وبمث بها الرسل، وقال لنبيه (ﷺ): «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ»، وقال النبي (ﷺ): «أعلى الإيمان: قول لا إله إلا الله، وأدناه: إماطة الأذى عن الطريق»، وقال: «أفضل

الذكر قول لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء : الحمد لله .

وقيل : لا إله إلا الله في تسعة وثلاثين موضعاً من القرآن ، وقال ابن عباس في تفسير قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » قال : العدل شهادة أن لا إله إلا الله ، وقال ابن مسعود : أجمع آية في القرآن : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » ، وفسر قوله تعالى : « وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ » قال : الحسنه : شهادة أن لا إله إلا الله ، والسيئة : الشرك بالله.

وإذا قال العبد : لا إله إلا الله - أخذت مع هودين ، فتخرق سماء سماء ، وصفا صفا من الملائكة ، ولها دوى كدوى النحل حتى تبلغ العرش ؛ فيقول لها حلة العرش : اسكني يا عظيمة الله ، فتقول : لا أسكن حتى ينظر الله إلى قائلي ، فلا يلغم الخرق الذي خرقة قول : لا إله إلا الله ؛ حتى ينظر الله إلى قائليها .

وقال ابن عباس : من نظر الله إليه بالرحمة لم يمدّبه ، وفسروا قوله تعالى : « وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً » فالظاهرة قول : لا إله إلا الله ، والباطنة ستره لمعاصي المهاد ، وقيل للنبي (ﷺ) : الظاهرة قد عرفناها ، والباطنة ما هي ؟ قال (ﷺ) : « أما لو رآك عليها الناس مقتوك » .

ومن قرأ نعمة على معنى الواحد، ظاهرة على اللسان ، فهو قول : لا إله إلا الله ، وباطنة في القلب .

ومن نعم الله عز وجل على عباده النفس الذي يتنفسون به ؛ لما روى أن بعض العارفين قال : لله تعالى على كل يوم وليلة من وجه واحد أربع عشرة

ألف نعمة ، قيل له : وكيف أحصيت ذلك ؟ قال : أحصيت أنفاسي في يومى وليلتي ؛ فإذا هي أربعة عشر ألف نفس .

وفي بعض الأقوال أن النهار اثنتا عشرة ساعة ، والساعة اثنتا عشرة شميرة ، والشميرة اثنتا عشرة دقيقة والدقيقة اثنتا عشر نفساً ، فعلى هذا الحساب يكون قريباً من الحساب الأول . والله أعلم ، وقيل : إنه يبلغ تسعمائة نفس ، وأربعة وعشرين .

ألف نفس في اليوم ، واللييلة ، والله أعلم .

ويروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه أن قال : قال لى رسول الله (ﷺ) : « اخرج ، فناد في الناس ، من شهد أن لا إله إلا الله ، وجبت له الجنة » قال : فخرجت ، فلقيني عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فقال : مالك يا أبا بكر ؟ فقلت قال لى رسول (ﷺ) : اخرج فناد^(١) من شهد أن لا إله إلا الله ، وجبت له الجنة ، فقال لى عمر بن الخطاب : ارجع إلى رسول الله (ﷺ) فإني أخاف أن يتسككوا عليها ، قال : فرجعت . قال رسول الله (ﷺ) . ما ردك يا أبا بكر ؟ قال : فأخبرته بقول عمر فقال عمر : نعم يا رسول الله اتركوا الناس فليعملوا ، فقال رسول الله (ﷺ) : صدق عمر .

أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله (ﷺ) يقول : من قال : لا إله إلا الله مخلصاً خرقت سبع سقوف السماء ، فلم تلتئم خروقه حتى ينظر الله إلى قائمها فيغفر له

(١) رواه البزار عن ابن عمر .

وقيل في قوله تعالى «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ»
 قيل : قوله : لا إله إلا الله ، وروى مالك بن غسان الأنصاري : أن النبي
 (ﷺ) ، قال : لن يوافي عهد يوم القيامة ، وهو يقول : لا إله إلا الله يبتغى
 بذلك وجه الله تعالى - إلا حرمه الله على الغار . معاذ بن جبل^(١) (رضى الله
 عنه) عن النبي (ﷺ) قال : « من مات ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله
 صادقا من قلبه دخل الجنة » ، وقال (ﷺ) : كلمة لا إله إلا الله - ألف الله بها
 بين المؤمنين ، فن قلما ، واتبعها بالعمل الصالح ؛ فقد أوجب العمل ، ومن قلما :
 ولم يفتعها العمل - لم يفتع .

وقيل : يارسول الله إن الناس قالوا : لا إله إلا الله ، فمى علينا بها
 الكافر من المؤمن ، فقال رسول الله (ﷺ) أنا أدلكم على الفرق في ذلك :-
 إن المؤمن ، إذا قال : لا إله إلا الله - أتبعها بالعمل الصالح ؛ وإذا أصبح
 فمته الجنة والغار ، وأن الكافر ؛ إذا قال : لا إله إلا الله أتبعها الفجور ؛ وإذا
 أصبح فمته بطنه ، وفرجه ، ودنياه .

وقيل في قوله تعالى : «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى» ؛ يقول : لا إله إلا الله ،
 وروى عن ابن عباس أن النبي (ﷺ) قال : لما قال فرعون : لا إله إلا أنا ،
 جعل جبرائيل يحشو فيه الطين ، والتراب ، وقال (ﷺ) : قال لى جبرائيل
 (عليه السلام) : لو رأيتنى وأنا آخذ من حال البحر ، وهى الحمرة فأسده فى فم

(١) أخرجه البزار عن أبي سعيد .

فرعون مخافة أن ينثنى ، فتدركه الرحمة ، قال جبريل (عليه السلام) لى : يا محمد ما غضب ربك على أحدٍ غضبه على فرعون ، إذ قال : « مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي » ، وإذا قال : « فَحَشَرْنَاكَ دَى ، فقال : أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى » ، فلما أدركه الفرق : ما انفكت أحشوا فاه رملا ؛ مخافة أن تدركه الرحمة .

وقيل : قال موسى (عليه السلام) : إلهى علمنى هملا أنجو به من النار ، وأدخل به الجنة ، فأوحى الله إليه : يا موسى . قل : لا إله إلا الله ، فقالها ، فأوحى الله إليه ، قلها ، فقالها ثلاثا ، فأوحى الله إليه ، يا موسى ، استحققت بقول : لا إله إلا الله الجنة ، يا موسى لو وضع قول : لا إله إلا الله فى كفة ، وجميع ما خلقت فى كفة - لرجح قول لا إله إلا الله ذلك كله .

أنس بن مالك قال قال رسول الله (ﷺ) . قول لا إله إلا الله يطفى غضب الرب ، ما لم يؤثروا دنياهم على دينهم ؛ فإذا آثروا صفقة دنياهم على دينهم ، وقالوا لا إله إلا الله ردت عليهم ، وقال الله تعالى : كَذَّبْتُمْ . وقيل فى قوله عز وجل « الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ، فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ » نزلت فى ثلاثة نفر كانوا فى الجاهلية يقولون : « لا إله إلا الله » ، وهم زيد بن عمرو بن نوفل ، وأبو ذر الغفارى ، وسلمان الفارسى - قالوها بلا كتاب أنزل ولا رسول أرسل ، إلا أنهم استمعوا أقاويل الناس ، وكان أحسنها قول : لا إله إلا الله ، فاتبعوه .

« وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ » قول لا إله إلا الله ، وزعم هاشم ابن المهاجر : أن خير الكلام : لا إله إلا الله .

وقيل : قال موسى (عليه السلام) : يا رب، من الأمة المرحومة ؟ قال :
أمة محمد (ﷺ) ؛ يرضون بالقليل من العطاء ، وأرضى عنهم بالقليل من العمل ،
وأدخلهم الجنة ؛ بأن يقولوا : لا إله إلا الله .

ابن عمر^(١) قال : قال رسول الله (ﷺ) . « ليس على أهل لا إله إلا الله
وحشة في القبور ، ولا في النشور ؛ فكأنى بهم ، وهم ينفضون التراب عن رؤوسهم ،
وهم يقولون : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ، إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ » ،
وفي رواية عنه عليه السلام قال : « ليس على أهل لا إله إلا الله إذا قالوها
مخلصين وحشة عند الموت ، ولا وحشة في القبور ، ولا وحشة في النشور ،
وكأنى أنظر إليهم عند النفخة ، وقد خرجوا من قبورهم ينفضون التراب عن
رؤوسهم ، ويقولون : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ » .

وقال الحسن : لا إله إلا الله ثمن الجنة .

وفي الحديث أن رجلاً قتل رجلاً يقول : لا إله إلا الله ، فقال له
النبي (ﷺ) : أقتلته بعد أن قالها ؟ فقال : يا رسول الله ؛ إنما قالها متعوذاً ،
فقال له النبي (ﷺ) : هلا شقت عن قلبه ؟ !

فقال له الرجل : هل كان يبين لي ذلك ، فقال عليه السلام ، إنما يعرب
عما في قلبه لسانه .

(١) رواه الطبراني عن ابن عمر .

وفي الحديث : إنما كانوا يستمعون أن يلقنوا الصبي حين يرب الكلام ،
أن يقول : لا إله إلا الله سبع مرات . (ويعرب : معناه بين الكلام) .

ويروى عن النبي (ﷺ) قال : « ما بين قبري ، ومنبري روضة من
رياض الجنة » ، فبأننا أن رجلا قام هناك فركع ، ثم أخذته السنة ، فرأى بين
القبر والمنبر - نهل ذهب ، بهضه لازق بالأرض ، وبهضه مرتفع ، وآخر قد علا
حتى خرق السماء . فقال ما هذا ؟ فقال قائل : هذا قول : لا إله إلا الله ،
فقال : مالي أرى منه شيئا أظن من شيء . قال هذا لازق بالأرض ؛ إذا قالها
العبد في نفسه ، وهذا الذي ارتفع منه إذا قالها العبد جهرا ، والمصدق منه إذا
قالها العبد بنية صادقة ، فخلصا لله صعدت حتى تخرق سبع سموات ، ثم تسكون
تحت العرش ، فتقول : إلهي اعتق قائل من الفار ، فيقول الله سبحانه : وعزتي
وجلالتي ، وعلوي فوق خلقي ، ما أنطقت لسان عبدي بهذه الكلمة مخلصا ،
وأنا أريد عذابه ، وقيل كان هجيرا أبي بكر (رضي الله عنه) ، أي : دأبه :
لا إله إلا الله .

ومعنى لا إله إلا الله : أي : لا ثاني معه ، ولا أحد يستحق العبادة
سواه ، وهو إقرار بعد نفي ؛ أيكون أمكن في التأكد ، ويكره أن يقول
الإنسان : لا إله ، ويقطع حتى يصلها بلا إله إلا الله . وقيل من ختم عقد موته
بإطعام مسكين ، أو صيام يوم أو يومين - دخل الجنة ، وقال حذيفة : أكرمتم
هذا أم أعلنه ؟ قال : بل أعلنه .

ويروى أن الحسن دخل على جابر بن زيد ، وهو يجود بنفسه . فقال له :
يا أبا الشفاء : قل : لا إله إلا الله . فسكت ، فاشتد ذلك على الحسن ، ثم أعاد
عليه القول ثانية فلم يجبه ، فاشتد [ذلك] على الحسن ، وقال : أمثل جابر
لا يرزق عفو موته شهادة لا إله إلا الله ؟ ثم أعاد عليه القول ثالثة ، فقال
جابر : طالما قلناها إن تقبلت ، ثم تلا قول الله تعالى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ
تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ، أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ ، أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ؛
يَوْمَ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ؛ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ؛ أَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ
قَبْلُ ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا » . فقال الحسن : عالم ورب السكينة . ولما دفن
جابر بن زيد وقف الحسن على قبره ، وقال : اليوم دفن ربّاني هذه الأمة .

وقول لا إله إلا الله - كسائر العبادات ، و [هي] أول المفترضات على
المكلفين ؛ فمن لم يقصد بقولها إلى توحيد الله ، ولإفناذ العبادة على سبيل الفرض
الذي أمر به ، أو النفل الذي ندب إليه ، بعد دخوله في الجملة التي دعا إليها
رسول الله (ﷺ) - لم يكن مطيعا ، بل يكون عاصيا .

ومن أقر بأن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وصدق به ، لم يثبت له
الإسلام بهذا وحده حتى يقر بالجملة « بأن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ،
وأن محمدا (ﷺ) عبده ، ورسوله ، وأن ما جاء به محمد (ﷺ) - هو
الحق المبين .

ولا يجوز لمن يجعل لا إله إلا الله علامة إيمانه ، ولا لشرائعه ، ويرفع بها

— ٣٩١ —

صوته ؛ ليعلم أنه يبيع ، ويشترى ، وكذلك من يعمل عملا ، ويقول عفا فراغه منه : لا إله إلا الله ، فيجعل ذلك علامة لفراغه من عمله .

وقيل : إن الكيِّال ؛ إذا كأل ، فطفف ، وقال : لا إله إلا الله - تقول الملائكة (عليهم السلام) : كذبت لعنك الله ؛ لست تعرف لا إله إلا الله ، أى : لست تعرف حق لا إله إلا الله ؛ إذ ضيعت أمر الله ، وركبت نهية ؛ ولو عرفت حق لا إله إلا الله ؛ لم تركب نهى الله ، ولم تضع أمره .
ويقال : هلك فلان ؛ إذا لم يكتر من قول : لا إله إلا الله ، والله أعلم ، وبه التعريق .

• • •

القول الخامس والعشرون في نفي التشبيه عن الله عز وجل

قال الله تعالى في نفي الاشتباه عن نفسه : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ » ؛ فنفى أن يشبهه شيء من خلقه ، وقال : « هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا » ؛ أى : مثلاً ، ونظيراً ، وقد قال : « وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » أنه لا مثيل له عز وجل .

وقال في ذم المشبهين : « إِنْ كُنَّا كُنَّا ضَلَالٍ مُبِينٍ ؛ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ » فأخبر أنهم كانوا ضلالاً هالكين ؛ بتشبيههم الخالق بالخلق ، والتقديم بالمحدثين ، وقال النبي (ﷺ) : تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق ؛ لأن التفكير في الخلق يدل على أن الإنسان مخلوق ، وأن للمخلوق خالقاً لا يشبهه .

وقال عبد الله بن مسعود : أشد الناس عذاباً - المصورون ، وهم الذين صوروا الله في قلوبهم ، وقال : ما عرف الله من شبهه بخلقه .

وقيل : إن عبد الله بن عمر كان جالساً في أناس ، فأتى رجل ، فقال له : إني قدمت هذه البلدة الليلة ؛ وإذا أنا برجل قد سميت فيه الخير ، فعمدت إليه فحدثني حديثاً ضاق به صدرى ، فقال عبد الله بن عمر : ما هو ؟ فإنه لا إثم عليك ، إذا حدثت به من غيرك ، فقال قال : لى : إن الله تبارك وتعالى لما أن أراد

أن يخلق آدم عليه السلام - لم يدر كيف يخلقه ؛ حتى خلق مرآة ، فنظر فيها إلى وجهه ، فخلق مثاله ، فقال عهد الله بن عمر : تعالى الله لا مثل لله ؛ إلا أن هذا الشيطان - أراد أن يدخلك في دينه ، ألا وإن الشيطان قد أيس منكم أن تعبدوا أصناما ظاهرا فتعبدونها ، ولكن يأتي الإنسان فيقول له : كيف ربك ؟ فلا يزال حتى يصف ربه بصفة الخلق ، فيضل ، ويضل ، فإن لقيته فأخبره أن عهد الله بن عمر برى من دينك . ألا وإن النبي (ﷺ) سئل عن الله ، فقال : [الله عز وجل قال] : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » فإن وسوس الشيطان لكم ، فقولوا كما قال رسول الله (ﷺ) .

قال معاذ (رضي الله عنه) : سيرجع أقوام من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارا ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن : بالأحداث كفرهم أم بالجحود قال : لا ؛ ولكن بالجحود يحدون خالقهم ، فيصفونه بالصور ، والأعضاء والمفاصل ، أولئك الذين لا خلاق لهم في الآخرة ، ولهم عذاب عظيم .

وقيل : من شبه الله فهو منافق ، وليس بمشرك . كذلك رفع عن أبي عبيدة ، ومحبوب (رحمهما الله) .

وقال محمد بن محبوب (رحمه الله) . من قال : إن الله يدا كيد المخلوقين ، فقد أشرك ، وإنما لم يلحقهم بالشرك ؛ لأنهم تأولوا آيات الله عز وجل على غير تأويلها في اجتهاد منهم على أن يوافقوا العدل فيها ، وهم مصدقون بتزويل ما جهلوا تأويله ، متمسكون بما عرفوا ، الطالبيون لما لم يعرفوا .

وقيل : أنى رهط من اليهود إلى النبي (ﷺ) ، فقالوا : يا محمد . هذا الله الذى خلق الخلق . فمن خلقه ؟ فنضب رسول الله (ﷺ) حتى امتقع لونه . أى تغير ، ثم واثبهم غضبا لربه ، فجاء جبرائيل (عليه السلام) فسكبه ، وجاءه من الله جواب ما سأله ؛ « بقل هو الله أحد » إلى تمام السورة .

وبلغنا أن عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) مرّ بحلقة ، وفيهم رجل من اليهود يحدثهم ، فقال : ما يحدثكم ؟ قالوا : يحدثنا عن القوراة ، وعن ربنا . قال : عن ربكم بماذا يقول ؟ قالوا : يقول : إن الله لما خلق السموات والأرض صعد إلى السماء من بيت المقدس ، ووضع رجله على الصخرة التى فيه ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا فى النصف من شعبان ؛ فقال ابن مسعود (رضى الله عنه) إنا لله وإنا إليه راجعون ثلاث مرات ، ثم قال اللهم لا كفر بعد إيمان ، « وَدُّوا لَوْ تَسْكُرُمُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً » فهلا قلتم كما قال إبراهيم خليل الله (عليه السلام) . « إني لا أحبّ الآفلين » يعنى الزائلين المنتقلين .

ألا فاتهموا اليهود والنصارى على دينكم ، ولا تصدقوهم على ما يخالف كتابكم فإنهم سيضلون أكثر هذه الأمة ، ألا إن ربكم ليس بزائل ، ولا متفعل ، ومن وصف الله زائلا فقد كفر ، ومن شبهه بشئ من الأشياء فقد كفر .

وقال بشير بن حمد بن محبوب (رحمه الله) : إذا خطر ببالك خاطر

في الله عز وجل ؛ أنه يشبه شيئاً ، أو يشبهه ، فانف ذلك عن الله عز وجل ؛ فإنه تعالى يقول : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ، وإن دعائك الخاطر ؛ أن الله تعالى في معزل ، أو كيف هو ؟ أو مثل ما هو ؟ وهو نور من الأنوار ؛ أو ذو طول أو عرض ؛ أو جسم أو مؤلف ؛ أو بماس الأشياء ، أو مجاين لها في معزل فانف عنه ذلك كله ؛ فإن هذه الأشياء لا يجوز شيء منها على الله تعالى .

وقال أبو عبد الله : أخبرني المهلب بن سليمان : أنه قال بعض أصحاب النبي (ﷺ) : يا رسول الله إن الشيطان قد يوسوس لنا الشيء ، حتى يبلغ بنا الفكرة في ذات الله : أن الله خالق كل شيء ، فمن خلق الله ؟ فقال النبي (ﷺ) : ذلك محض الإيمان ، وخاطر القلب متمهد به الإنسان كما [هو] مقدمه بسمعه ، وبصره ، وشاهد ذلك من كتاب الله تعالى : « إِنَّ السَّمْعَ ، وَالْبَصَرَ ، وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ، فهو مسئول بما اعتقد بقلبه ، مثاب على ما اعتقد بقلبه .

فمن قال بقلبه ، وأسر في نفسه ، ولم يلفظ به لسانه - فقال تعالى : « وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ : لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ » ، فقد كان قول في النفس بغير حركة باللسان - أوجب الله عليه العذاب وقال : « حَسَبَهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلُّونَهَا وَيُبْسِ الْمَصِيرُ » .

وقال النبي (ﷺ) فيما يروى عنه : « الإيمان قول ، وعمل ، ونية » وموافقة السنة ؛ فلا يكون الإيمان إلا بهذه الأربع - والكفر قول ، وعمل ، ونية ، ومخالفة السنة .

والدليل على أن المعصية لا تكون إلا من قاصد إليها - قول الله جل ذكره :
 « وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَالَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ » ،
 [وبما] روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « إن الله يقول : إذا تم عبدي بحسنة ؛ فإن عملها كعتبتها له عشرًا إلى سبعائة ، وعند الله أضعاف كثيرة -
 قيل : الأضعاف الكثيرة ألف ألف - وإن لم يعملها كعتبتها واحدة ؛ وإذا تم
 بالسيئة : فإن عملها كعتبتها واحدة ، وإن لم يعملها : لم أعتبها .

وقيل : من ى أن يعمل كبيرة ، ثم مات ، ولم يتب عن تلك النية ،
 ولو لم يكن عملها لكأن هالكا . وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « عني
 عن أمي الخطأ ، والنسيان ، وما حدثوا به أنفسهم ، وما أكرهوا عليه » ،
 وتفسير ذلك : من أخطأ بالقول فزل لسانه ، ففكلم بشيء من الكفر - لم يكن
 عليه إثم .

وقيل : إن رجلا أراد أن يقول : اللهم أسكني الجنة ، فقال : اللهم أسكني
 النار ، فاشهد ذلك عليه ، فقال له النبي (ﷺ) : لا بأس عليك ، إنما لك
 ما نويت .

وأما قوله (ﷺ) : « وما أكرهوا عليه » ، وقد كان المشركون
 يكرهون همار بن ياسر على الشرك ، فلم يكن عليه إثم بالكلم بالشرك ، وقليه
 مطمئن بالإيمان .

وأما النسيان : فن نسي شيئًا من حقوق الله ؛ فهو سالم ، ولا إثم عليه ،
 وإن ذكره فليؤد ما نسي من صلاة أو غيرها .

وأما ما حدثوا به أنفسهم : فالخطر الذي يخطر بالقاب ، من غير تحقيق للخاطر ، ولا اعتقاد منه لذلك ؛ وإنما يُلم فيه ذلك فيحدث نفسه بشيء من المكفرات أو بشيء من عظيماة الكفر في أمر التوحيد ، وفي صفة الله عز وجل ، وبغير ذلك ، وكلما حدثته نفسه بذلك ، وألم بقلبه : فهو محنة يعارض بها صفة الله عز وجل وغير ذلك ، وهو محض الإيمان فيما قيل ؛ ما لم يحقق ذلك ، ويمتقده ، ويرضى بذلك ، ولا يفكره - فهو سالم . ولا يكون الحديث أكثر من السماع والرؤية للكفر والمعاصي ، فإذا أنكر ذلك الذي رآه وسمعه . تعبد فيه على ما تعبد فيه - فهو سالم ؛ إذا وافق اعتقاد السلامة .

فإن دعاك الخاطر على أن الله يظلم ، أو يجور ، أو يأخذ أحداً ، أو يعذب الوالد بفعل الولد ، أو الولد بفعل الوالد ، أو يعذب من لم يكن منه موصية في الدنيا - فأنفِ عنه ؛ فإن هذه الأشياء لا يجوز منها شيء على الله تعالى ؛ لأن فاعلها لا يستحق أن يوصف بالحكمة ، والرحمة ، والله عز وجل حكيم رحيم .

وإن دعاك الخاطر أن الله جل ثناؤه يقول الكذب ، أو يخلف الميعاد ، أو يخبر بخبر لم يكن كما أخبر - فأنفِ ذلك عن الله تعالى ؛ فإنه لا يجوز عليه شيء من هذا ؛ لأنه جل وعلا نقي عن نفسه شبه المخلوقين . وهو علام الغيوب .

القول السادس والعشرون

في النفس ، والوجه ، والعين ، واليد ، واليمين والقبضة ، والتجلى

قيل: إن النفس عند العرب: هي النفس المنفوسة في قوله تعالى: «كُلْ نَفْسٍ ذَاتِئْتِ الْمَوْتِ»، والنفس أيضا يؤكد بها عن حقيقة الشيء، كما تقول: هو الحق نفسه ، والأمر نفسه، وهذا الشيء نفسه، وتقول: أنا لقيته بنفسى أى: أنا لقيته، والنفس . الرأى ، والإرادة في قولهم : نفس فلان في كذا أى : إرادته فيه .

والنفس: العين التي تصيب الإنسان، والنفس: الضمير، وما في قلب الإنسان، والنفس : الدم في قولهم امرأة نساء .

فالنفس المنفوسة عن الله منفية ؛ لأنها لا تكون إلا للمخلوقين ؛ لأنهم بها يحيون ، والله تبارك وتعالى لا يشبهه شيء من خلقه ، فمن زعم أن الله نفسا غيره ، هي حالة فيه ؛ فقد أعظم على الله الجور .

وإن قال قائل : فما معنى قوله تعالى : « تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » ؟ [قيل له] : أى تعلم غيبى ولا أعلم غيبك .

وقوله عز وجل : « وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ » أى : عقوبته ، وقيل : « ويحذركم الله نفسه » : أى يحذركم الله الله ، وقوله عز وجل : « تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » أى : لا أطلع على غيبك ، وقول : تعلم ما أعلم ، ولا أعلم ما تعلم ، وقول : تعلم ما عندي ، ولا أعلم ما عندك ، وقول : لا أعلم ما في علمك ،

وقول: تعلم ما كان منى في دار الدنيا، ولا أعلم ما يكون منك في الدار الآخرة،
وقول: تعلم ما تريد، ولا أعلم ما تريد، وقول: تعلم سرى، ولا أعلم سرى؛
لأن موضع السر في النفس.

والنفس عهارة عن جملة الشيء، وحقيقته، وذاته، وقوله تعالى: «كَتَبَ
رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ» أى: على ذاته، لا على شيء سواه، وقوله: «إِنْ
أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ» أى: لذاتكم ولكم أى: لا لشيء غيركم،
والله أعلم.

فصل :

والوجه عند العرب على معان مختلفة، أحدها: يراد بها الشيء نفسه،
تقول العرب: هذا وجه الأمر، وجه الرأى، وجه القوم، وجه اللعاب؛ إذا
أخبرت عن الشيء بيمينه، وهذا وجه الطريق، أى: الطريق، أى: هو الطريق
نفسه، ويقولون: إني لأكره أن أرد وجهك أى: أردك.

والوجه الثانى: تقول: ما عرض وجه فلان، وفلان وجه مشرق يراد به:
الانبساط فى تجارته، والتقدير عند قومه، ويقال: كيف وجه الأمر فى هذا الأمر.
أى: هذا السبيل، ويقال: فلان وجه من وجوه قومه. أى: من عظمائهم.

وكل هذه المعانى: عن الله عز وجل منفية إلا المعنى الأول وهو: أن وجه الشيء.
وهو الشيء نفسه لا غيره، وقوله عز وجل «إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ» أى نطلب
ثواب الله، وقول: لتصد رضا الله - والوجه: التصد إلى الشيء، والعمل فيه -

وقول: لوجه الله أى: الله، وقوله تعالى: « فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ »
 أى: ثم الآخر، والآخر ثم الوجه إلى الله - يراد به تلقاء القابلة: وهى السكينة،
 والوجه إلى الله عز وجل، وقوله عز وجل: « كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا مَاتَ ، وَبِئْسَ وَجْهُ
 رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » ، وقوله: « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » .
 أى: كل الأعمال تضمحل، زائل نعمها إلا ما التمس به وجه الله تعالى، وتقرب
 به إليه، وقيل كل شيء هالك إلا وجهه، أى: إلا الله عز وجل .

ولا يجوز أن يكون الله تعالى [له] وجه على ما يفعل من وجوه الأجسام،
 لأن الله تعالى ليس بجسم ، ولا يجوز عليه التبعيض ، فيكون وجهه بمضه ؛
 لأن من كان كذلك كان ذا تركيب ، وتصوير ، وكان تركيبه قاضيا على
 حدوده ؛ كما أن تركيب الأجسام قاض على حدودها ، لأن من جاز عليه الاجتماع
 جاز عليه الافتراق ، والاجتماع والافتراق هما عين المجتمع ، والمفترق ، ولا بد
 أن يكونا محدثين .

فلما كان الله عز وجل قديما - لم يميز عليه الاجتماع ، ولا الافتراق ،
 ولا يجوز أن يكون ذا جسم مضمض ، وكذلك: لا يجوز أن يكون ذا وجه
 على ما يعقل من وجوه الأجسام ، وإنما ذكر الوجه لله تعالى على جهة التوسع ،
 والمجاز ، إذ كان عند العرب مستعملا معروفا ، ومعنى وجه الله: هو الله
 تعالى .

فصل :

والمين على معاني : هي الجارحة من الحيوان ، وهي المين الركبة في الرأس ،
والمين : الحفظ ، وللشاهدة ، والمين : الدلالة ، والمين : العقوبة ، والمين : الجودة ،
والمين : الجاسوس ، والقيلة ، والديدار ، والمين التي هي الجارحة للركبة في
الرأس - منفية عن الله تعالى .

وقولهم : أنت بعين الله . أى : في حفظ الله ، لا تخفى عليه ، وهو معك
يحفظك ، وقولهم أصابك عين من عيون الله . أى : عقوبة ونقمة من نعمته .

وقولهم : هذا عين العدو ، وعين الخليفة - يريدون به الدلالة ، وقولهم :
هذا : عين مالنا ، وإبلنا ، وبقرنا ، وغنمنا - يريدون به خير مالنا ، وكذلك :
عين السوق أى : خير مال موجود في السوق ، وقولهم : عين من الأعيان . أى :
شئ ، من الأشياء .

وقال ابن عباس : « وَلْتُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي » أى : تربي بكلاءتي ، وقيل :
على علمي ، وحفظي ، وقيل : على رأيي معنى لا أكلك إلى غيري ، وقال أبو عبيدة
ولتصنع على عيني ، أى : على ما أريد ، وأحب . فالأشياء كلها بنظر الله ،
وحفظة على الشاهدة ، والإحاطة ، والعلم ؛ لا على معنى : نظر الجارحة المحدودة .

فصل :

وأما اليد : فعلى معان : منها - الملك ، والقدرة ، والمن ، والعطية ، ويد الشيء : هو الشيء نفسه قال الله تعالى [لإ]ليس : « مَا مَفْعَلٌ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ أَسْتَكْبَرْتَ » أى : توليتُ أنا خلقه - واليد صلة في الكلام ، قال الله تعالى : « ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ » أى بما قدمت أيها العبد ، وقوله : « وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ » أى : كسبتم ، وقوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا » أى خلقنا نحن .

وأما اليد التى يراد بها الملك . فقولهم : الملك فى يد فلان ، والمال ، والأمر فى يد فلان ، ويريدون أن فلانا مالك له ، وقادر عليه .

وأما اليد التى يراد بها النعمة والعطية ، فقولهم لك عندى يد ، وعندك يد . يعنى : نعمة ومنة ، ويصدق ذلك - قوله تعالى : « إِنَّمَا يَبْتَاعُونَ اللَّهَ ؛ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ » يعنى : منة الله فوق منتهم [أو] اليد : القوة . ، فأما اليد التى هى الجارحة من جوارح المخلوقين فهى مغفية عن الله تعالى ، وقوله تعالى : بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يعنى نعمته ، وقدرته دائمتان ، لا يقبضهما شيء ، واليد هاهنا : النعمة ، وقيل : معنى : « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » يعنى نعمة الدين ، ونية الدنيا .

فصل :

واليمين في كلام العرب على معان منها : ما يراد به الشيء ، ومنها ما يراد به القدرة ، ومنها ما يراد به الرفعة ، ومنها ما يراد به الحلف ، ومنها ما يراد به القوة .

فأما التي يراد بها الشيء نفسه : قولهم : هذا ملك يميني يعني : هذا ملكي ، وأما اليمين التي يراد بها القدرة [فـ] قوله عز وجل : « وَالْأَسْمَاطُ مَطُورِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » ، وأما التي يراد بها القوة [فـ] قوله تعالى : « وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ » أي بالقوة . وأما اليمين التي هي الحلف : وهي القسم .

وأما اليمين التي هي الجارحة فهي منفية عن الله عز وجل لأنها من صفات المخلوقين ، وقوله تعالى « وَالْأَسْمَاطُ مَطُورِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » أي : قانيات ذاهبات بأمرة وقوته ، وقوله « مطويّات » أي ذاهبات بقسه ؛ لأنه أقسم ليفنيها

وقد يستعملون اليد ، واليمين ، عقد الملك ، والسلطان فنه قول الواهظ : كن محافي يد الله أوثق منك بما في يدك . أي : لما في ملك الله عز وجل ، وقوله : « وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » معناه : ملكتم ، وقال للنبي (ﷺ) : « وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » أي ملكت ، وهذا توسع ، ومجاز في لغة العرب ، وكلامهم .

فصل :

والقبضة في كلام العرب: الملك ، والقدرة، والنفس ، وإفناء الشيء ، وقبض الأرواح . فالملك ، والقدرة قولهم : ما فلان إلا في قبضتي . أى : في ملكي ، وقدرتي ، وصار المال في قبض فلان ، أى : ملكه .

وأما القبضة التي هي فناء الشيء فهو قولهم : قد قبضه الله إليه . يعنون قد أفناه الله من الدنيا ، لا أنه قبضه الله القبضة المعقولة بعيننا باليد التي هي الجارحة : تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، فإن قال قائل : ما معنى قوله عز وجل : « وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » قيل [له] : إنه قد روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) ، والحسن ، وقتادة أنهم قالوا : في قدرته ، وسلطانه ، وملكه . وقال غيرهم : يعني ذاهبة فانية يوم القيامة بقدرة الله سبحانه وتعالى ، وهو القادر على فنائها .

وجائز أن يقال الأشياء في قبضته تعالى أى : في ملكه لا قبضة جوارح ؟ إذ الجوارح عن الله تبارك وتعالى - منفية وأما قوله تعالى « يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ » فقيل : يُقْتَرِ أى : يضيق على قوم ، ويوسع على من شاء ؛ لا يريد بذلك قَبْضَ الهدى التي فيها الأصابع ، ولا بسطها ، فلو كان ذلك كذلك - لما جاز أن يكون قابضا باسطا في حالة واحدة ، والله تعالى في حال واحد : يقبض الرزق على من يشاء ، ويبسط على من يشاء ، وفي الحال التي هو فيها قابض عن هذا - باسط على هذا ، لأنه على كل شيء قدير .

وأما ما روه أن قلب ابن آدم بين أصبى الله تعالى يمثله كيف يشاء ، فإن كان الحديث حقا ؛ فعنناه : أنه مثل لهم قدرته بأوضح ما يعرفون من أنفسهم ؛ لأن الرجل منهم لا يكون على شيء أقدر منه على الشيء ؛ إذا كان بين أصبعيه ، كقولهم : فلان في يدي ، وإلا في كفي ، وإلا في خفصري ، إنما يريد بذلك إثبات القدرة أى : أنا عليه قادر ، وله قاهر لا يمنعه منه شيء ، لا يريد أن الخنصر يحويه . وذهب بعضهم : إلى أن قوله (ﷺ) : « بين أصبعين » أى : نعمتني من نعمه ، إحداها : سوق الخير لإييه ، والفسحة في التماس الرزق ، والأخرى : هى صرف الشرور عنه . وقيل : الأصبع الأثر الحسن في الحجاب .

ذكر أهل الجهل : أن الله تعالى احتجب بحجب ساترة ، وكذبوا على الله فليس بين الله وبين خلقه حجاب ، لأنه لو كان محتجبا بالحجب لم يحتجب عن الحجب ، وهى خلق من خلقه ، والله تعالى ، لم يحتجب بخلقه عن خلقه ، ولا بشيء غيره ، ولو جاز أن يحتجب بخلقه كان بما احتجب به مرتفعا ، وإليه محتاجا ، والله تعالى لا يحتاج ، ولا يفتقر لشيء .

وقال على في قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ » ، أى : ما ينهى لبشر . كما قال : « مَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَقْبِضَ مِنْ وَلَدٍ » .

وروى أنه قال : إن الله تعالى حجب الكلام الذى سمعه موسى عن أهل السماء ، والأرض ؛ فلم يسمعه إلا موسى (عليه السلام) وهذا أحسن ما قيل في هذا الباب .

وقال بعض العلماء : الحجاب فى اللغة على معنيين : حجاب ساتر ، وهو الذى يعقله الناس ، وحجاب بمعنى المفع . من غير ستر مصور بشخص .

فلما كان موسى (عليه السلام) غير جائرة منه الرؤية لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى يجوز عليه ذلك - جاز أن يقال : موسى محبوب عن الله ؛ كما أن الرجل قبل أن يتكلم فهمته مانع ، ويقول : حجبني فلان عن الكلام ، ويقول حجبني خوف الله تعالى عن المعاصي ، أى : منهى ، ويقال : الضرر محبوب . أى : ممنوع ، وليس هناك حجاب ساتر . فكذلك موسى (عليه السلام) محبوب عن الله ، إذا كان تبارك وتعالى لا تجوز عليه الرؤية ، ولا يرى ؛ لأنه قديم ، ولا يرى فى الدنيا ، ولا فى الآخرة ، لأنه لا تغيير عن صفاته أبداً فى الدنوة .

والدنوة من الله تعالى ، هو سرعة الإجابة ، وقرب المنزلة ، ألا ترى أن العرب تقول : أتينا فلانا فأسرع إلينا . يمتنون إلى إجابتنا ، وإلى ما سألناه .

قال الله تعالى : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ، فَإِنِّي قَرِيبٌ ؛ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي » أى : فليجيبوا إلى طاعتي .

وقيل : الدعاء الطاعة ، والإجابة : الثواب ؛ كأنه قال : أُجِيبُ دعوة الداعي بالثواب إذا أطاعني ، وهذا إذا لم يسأل الداعي محالا .

ويروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « مامن مسلم دعا الله دعوة - ليس فيها قطيعة رحم ، ولا إثم - إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث . إما أن يجعل دعوته ، وإما أن يدخر له في الآخرة ، وإما يدفع عنه من سوء مثلها » ، فالإجابة كاثفة عند حصول الدعوة ؛ لأن قوله تعالى : « أجيب » حين لا يحوز عليه الذئخ .

وقيل : للدعاء آداب ، وشرائط هي أسباب الإجابة ، وفيل المنية ؛ فمن وعاه ، واستكملها ، كان من أهل الإجابة ، ومن أنفلها ، واستهان بها فهو من أهل الاعتداء في الدعاء .

وقيل لإبراهيم بن آدم : ما لنا ندعو الله فلا يجيب لنا ؟ فقال : لأنكم عرفتُم الله فلم تطيعوه ، وعرفتُم الرسول فلم تقيموا سنته ، وعرفتُم القرآن فلم تعملوا بما فيه ، وأكتمتم نعمة الله فلم تؤدوا شكرها ، وعرفتُم الجنة فلم تطلبوها ، وعرفتُم النار فلم تهربوا منها ، وعرفتُم الشيطان فلم تحاربوه ، وائتممتم الموت فلم تستعدوا له ، ودفنتُم الأموات فلم تعتبروا بهم ، وتركتم عيوبكم ، واشتغلتم بعيوب الناس .

« في التجلي وأما التجلي في كلام العرب ، ولقبتهم فهو ظهور الشيء ، وقد يظهر بوجهين مختلفين ظهور جهرية ، وظهور دلالة .

« في التجلي » :

وأما التجلي الذي يكون جهرية لا يكون إلا جسما ، أو هيئة ، أو فعلا مشهودا لأن الأبصار لا تدرك إلا ما كان كذلك .

وأما التجلى الذى يظهر بالدلائل : [فـ] مثل قول القائل : تجلى لى هذا الشئ ، إذا بان ، وظهر بالدلائل الحقائق التى لا ريب فيها .

فالتجلى من الله تعالى : إنما يكون بالدلالات ، والبيّنات ؛ لأنه سبحانه وتعالى ليس بجسم ، ولا عرض ، فيتجلى جبهة .

وقيل فى معنى قوله عز وجل : « فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا » أى تجلى بأية من آياته ، فلم يطق الجبل حمل تلك الآيه ، وصار دكا ؛ كما قال الله تعالى : « لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّصَدِّمًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ » .

وكذلك كان الجبل دكا على ما ذكر من خشوع الجبل .

وقيل : إن الآيه التى تجلى بها - هى من أعلام القيامة ، وهى غير الله سبحانه وتعالى ، والله المتجلى ، والتجلى غيره ، والمتجلى خالق ، والعجلى مخلوق ؛ لأنه غير الله تعالى .

وقولهم فى الدعاء : سبحانه خلقت من آياتك ، وعجائب تدبيرك ما تهلّمت به لخلقك ، وأوصلت إلى القلوب من معرفتك ؛ ما أنسها من وحشة الفكر فيك .

وهذا على سعة كلامهم ؛ لأن الله انكشف ، وظهر - تعالى الله عن ذلك .

القول السابع والعشرون في النظر ، والرؤية ، والكلام

النظر في لغة العرب على ممان : نظر على جهة الانتظار مثل قولهم : انظر
الفرج من الله تعالى ، ثم على يدى فلان - بمعنى انتظر ؛ لأن ذلك لا تنظره إلا
الأمين ، ونظر على جهة الإمكان من قولهم : إنما أنظر إلى رزق الله وفضله ،
ونظر : على جهة الاختيار ، كقولهم : أنظر لى من هذا وهذا ، أى : اختر لى .
ونظر على جهة الحكم من قولهم : انظر بيننا : أى احكم بيننا ، وقولهم :
ما أحسن ما نظرت بيننا . أى حكمت بيننا ، ونظر على جهة التثبت مثل قولهم :
انظر ما يقول فلان أى تثبت ، وتبين ما يقول ، ونظر على جهة العائدة ، والرحمة
مثل قوله تعالى . « وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ » . أى لا ينظر إليهم
برحمته ، ونظر على جهة الخلق إلى الله تعالى انتظار فضله ، ورزقه كرامته
في الدنيا ، والآخرة .

فليس لأحد من الخلق أن ينظر إليه جبهة لا في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛
لأن الأبصار لا تدرك إلا الأجسام المحدثة ، أو نيا يكون في معنى من معانيها ،
ولا يدرك ، ولا يرى بالأبصار إلا ما كان محدثاً محدوداً ، والمحدود لا يكون
إلا جسمًا ، أو هيئة لجسم ، والجسم صنعة صانع ، وكل مصنوع له صانع ،
والصانع لا ينسبه المصنوع . فن زعم أنه يرى الله جبهة ؛ فقد زعم أنه محيط
بالله تعالى ؛ لأن الأبصار إذا رأت شيئاً فقد أحاطت به وبما رأت وعليه وقعت ؛

إما على كله ، وإما على بعضه ؛ فإن وقعت عليه كله - فقد حصرته ، وحدته ، وأحاطت به ، فإن وقعت على بعضه ، فقد جزأته ، وبعضته ، والله تبارك وتعالى لا يجوز عليه ذلك .

ونظر من جهة العلم ؛ مثل قولهم : انظر إلى ما صنع فلان . أى : أعلم ذلك ، قال الله تعالى : « انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » ، « انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ » ، ونحو هذا - يريد اعلم .

وأما نظر الجهر ، فهو معاينة الشيء ، ورؤيته ، وإدراكه ، والإحاطة به ، وذلك - عندنا - منفي عن الله تعالى .

وقيل : معنى الرؤية ، هي المعرفة ؛ إلا ما كان يدرك من جهة الأبصار ، فذلك رؤية جسم ، وأما ما سواه فالرؤية بمعنى المعرفة ، قال الله تعالى : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ » ، وقوله : « أَلَمْ تَرَ إِلَى زَيْبِكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ » ، و « أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ » ، « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ » ، ومثل هذا في القرآن كثير . وكل ذلك معناه ألم تعلم ذلك ؟ وتعرفه بالخبر الذي أخبرتك به ؟ ، والليقة ناطقة شاهدة بذلك . يقول القائل : قد أرى ما يحىء منك ، وأرى الحق كما أراك . أى : أعرف الحق كما أراك . قال الله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ » ، وهم إذ ذاك لم يكونوا ، وإنما خلقوا من بعدهم . ولما عرفوا ذلك بالأخبار ، لا بالنظر بالعين ، وقوله عز وجل : « وَقَدْ كُنتُمْ تَمْتَقُونَ »

الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ، فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ، وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ » ، والموت لا يرى جبهة ، وإنما رؤيته بالمعرفة .

وقد مدح الله نفسه فقال : « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » ، فمن زعم أن الأبصار تدركه في الآخرة ، فقد زعم أن مدائح الله عز وجل تزول في الآخرة ، وهذا لا يجوز على الله تعالى ، وقد نفى الله عز وجل أن تدركه الأبصار ، وَأَنْ يُرَى جَهْرَةً ؛ فهو سبحانه وتعالى : لا يُرى في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛ لأن مدائحه لا تزول ؛ فإن قال قائل : أنه لا يُرى في الدنيا ، ويُرى في الآخرة - فعليه إقامة الدليل .

ولا يجوز في حجة العقل : أن يُرى الله تبارك وتعالى جبهة بالأبصار ؛ لأنه لا يخلو الناظر إليه من أن يكون يراه في مكان دون مكان ، أو يراه في كل مكان ؛ فإن كان يراه في مكان دون مكان - فما فضل الخالق على المخلوق ؟ إذا كان المخلوق في مكان دون مكان ؛ والخالق كذلك ؛ وهذه صفة المحدود ؛ والله تعالى جل وعلا عن ذلك .

وإن كان يراه في كل مكان - فالمخلوق إذن أعظم من الخالق إذ كان هو في مكان يقال بصره من مكان في كل مكان ، - وأيضا - فلا يخلو من أن يكون يراه حتى لا يخفى عليه منه شيء ، أو يخفى عليه منه شيء ؛ فإن كان لا يخفى عليه منه شيء ، إلا ويراه - فقد أحاط به ، والحاط به صغير ، والحيط به أكبر منه ، وإن كان يخفى عليه منه شيء فالذي خفى عليه - غير الذي لم يخف ، وهذه صفة المحدود ، والتغاير الذي بعضه غير بعض ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وقيل : سئل النبي (ﷺ) هل رأيت ربك ؟ فقال : لن تراه الأبصار
بالمشاهدة في الدنيا ولا الآخرة . ولكن رؤية القلوب بمحقق الإيمان ، وللقلب
رؤية كما للعين رؤية .

وأما ما روى عن جرير بن عبد الله البجلي - أنه روى عن النبي (ﷺ)
أنه قال : سترون ربكم يوم القيامة ؛ كما ترون القمر ليلة البدر ؛ لاتصامون في رؤيته -
فلم يصح هذا الخبر عن النبي (ﷺ) عند الأكثر من أصحاب رسول الله (ﷺ)
وإن صح ؛ فنخرج معناه : أنكم سترون ربكم ، كما ترون هذا القمر - أي : تعرفون
ربكم اضطراب معرفة ، لاشك أن الله أخبرهم بكتبه المنزلة على ألسن أنبيائه بما
يكون من أمر القيامة . والأكثر من الناس لا يؤمنون بذلك يقيناً ؛ فإذا عاينوا
أمر القيامة تيقنوا معرفة الله ، وصدق وعده ، ووعيده ، وصار معهم الخبر عياناً ،
والشك يقيناً ؛ كما يماينون القمر ليلة البدر من صحة اليقين بمعرفته اضطراباً ؛
لأن معرفة الله عز وجل في الدنيا باكتساب يقع فيها الاختلاف ، ويمترس فيها
الشك لمن يحفل ذلك .

وأما [معرفة الله] في الآخرة فتقع المعرفة بالاضطرار ، واليقين بصحة ما أخبر
الله تعالى عباده في كتبه ، وصدق رسله ؛ أنه سيكون كذلك ، كما أخبر الله تعالى
عنهم ؛ بأن قالوا : « هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ، وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ » لأن رؤية البصر
لا يدارك لشخص محدود ، وذلك مغنى عن الله تعالى ؛ كما ذكرنا .

وأما الرؤية التي هي معرفة القلب بالدلائل التي ألهمنا الله إياها بما نشاهده

من آياته ، وإظهار حكمته ، وإحكام صنمته : فذلك صحيح في قلوب أهل العلم من أهل الإيمان ، والعلم بالله ، كصحة رؤية القمر ليلة البدر في الدنيا ، ولم يعلم ذلك أهل الجمل في الدنيا ، وأما في الآخرة ؛ فيتكشف اليقين ، وي زال الشك عن العالم ، والجاهل ؛ لما يماينون من أمر الله تعالى ، وصدق وعده .

فإن صح هذا الخبر فيخرج معناه على هذا التأويل كما قال الواصفون لله تعالى بمازله نفسه عنه بقوله : « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ » .

وهذه صفة لا تنسخ ، لأن هذا خبر ، والأخبار لا تنسخ ، ولأنه مدح نفسه بهذا ، ومدائح الله لا تزول ، ولا تتحول ، وهذا ما نعتقده من القول الصحيح في هذا .

ولقد أحسن على بن أبي^(١) طالب حيث يقول :

رَأَيْتُ رَبِّي بَعَيْنِ قَلْبِي قُلْتُ : - لَاشْكُ - أَنْتَ أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي حُرَّتْ كُلُّ أَيْنٍ لَيْسَ لَآيْنٍ . . . نَمَّ أَنْتَا
وَجُرَّتْ حَدُّ الدُّنُوِّ حَتَّى لَا يَمْلِكُ الْآيْنُ . آيْنُ أَنْتَا

(١) قال أبو عثمان المازني : لم يصح عندنا أن علينا نكلم بغير من الشر إلا هذين

البيعتين :

تِلْكَمُ قُرَيْشٌ سَمَّيَانِي ؛ لَتَقْتُلَنِي فَلَا وَرَبِّكَ . مَا بَرُّوْا ، وَمَا ظَفِرُوا
فَإِنْ هَلَكْتُ فَيَرَهُنَّ ذِمَّتِي لَهُمُ بِذَاتٍ ، وَدَقِيقٍ لَا يَغْفُو لَهَا أَثَرُ
وَذَاتٍ وَدَقِيقٍ : الدامية ؛ كأنها ذات وحيين ، وذكر غيره أنه وردت منه أبيات ، وأشعار كثيرة من طرق متعددة أهم .

فَحَيْثُ لَا أَيْنَ مِنْكَ أَيْنُ وَلَيْسَ أَيْنُ بِحَيْثُ أَنتَا
وَلَيْسَ لِلْوَهْمِ فِيكَ وَهْمُ فَيَعْلَمُ الْوَهْمُ أَيْنَ أَنتَا
فَأَنْتَ مِنِّي حَيَالٌ عَيْنِي فَحَيْثُ مَا كُنْتُ كُنْتُ أَنتَا
فَمَنْ بِالْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَلَسْتُ أَرْجُو سِوَاكَ أَنتَا

فصل :

وروى أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله (ﷺ) :
أن لا يرى أحد ربه في الدنيا ، والآخرة ، وقيل : إن أباذر (رضى الله عنه)
قال : يا رسول الله . هل رأيت ربك ؟ فقال : لا ؛ فنفى أن يكون مرثيا ،
وقال على في قوله تعالى : لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ « في الدنيا ، والآخرة .

وقيل لعائشة (رضى الله عنها) : هل رأى محمد (ﷺ) ربه ؛ فقالت :
سبحان الله لقد وقف شعري لما قلتم من حديثكم أن محمدا رأى ربه عز وجل قد
كذب ، ثم قرأت « لَا تُدْرِكُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ » ومن حديثكم
أنه كان يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت « وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْنَزْتُ
مِنَ الْخَبِيرِ » ، وقال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ، وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ
مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ
أَرْضٍ تَمُوتُ » ، ومن حديثكم أن محمدا كتم شيئا من الوحي فقد كذب ؛ لأن الله
تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » الآية .

وروى أن النبي (ﷺ) سئل ، هل رأيت ربك ؟ فقال : لن تراه
الأبصار بما شاهدت في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛ ولكن تراه القلوب بمقائق
الإيمان ، والقلب رؤية ؛ كما للعين رؤية .

وما يدل على نفي الرؤية لله تعالى : « يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ ؛ أَنْ تُنَزِّلَ
عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ ؛ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا : أَرِنَا
اللَّهِ جَهْرَةً ، فَآخَذَتْهُمْ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ » ، فجعل الله مسألتهم عظيمًا من الأمور
وكبيرًا من الخطايا ؛ حين سألوا ما لا يجوز لهم سؤاله من نظرم إلى الله جهرة ،
وهذا من الإبعاد من الجواز في سؤال الرؤية .

وقال الله عز وجل : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ : لَوْلَا أَنْزِلَ عَلَيْنَا
الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا ؛ لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَعَتَوْا عُتُوًا كَبِيرًا » .
فجعل تمنيتهم هذا ، وقولهم - استكبارا ، وعتوا ، وأمرافاحشا ؛ لأنه من المحال
الذي لا يجوز على الله تعالى .

فإن احتج بحج بقوله تعالى : « وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ . » أنه نظر عيان ،
ومشاهدة . قيل له : قد قال أهل العلم بتأويل الكتاب ، ومعرفة لغة العرب :
ناظرة : حسنة مشرقة مسقشرة بثواب ربها ، إلى ربها ناظرة : أى منتظرة
لرحمته ، وثوابه وكرمه وإحسانه نظيره : قوله تعالى : « مَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ
إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً » أى : ينتظرون . « وهل يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ » أى ينتظرون .
وقد أجمع أهل العلم بالكتابة : أن الأولى من قوله تعالى : « وَجُوهٌ

بَوْمِيذٍ نَاصِرَةٍ» - تسكتب بالضاد ؛ لأنه مأخوذ من النصارة ، وهو الحسن ، والإشراق ، وظهور دلائل النعمة ، والأخرى : بالظاء . أى : منتظرة إلى رحمة ربها ، وقيل : تنظر إلى ثواب ربها ، فتلذذ به ، وتنعيم .

وأما نظر المشاهدة لله تعالى فذلك لا يصح ؛ لأن النظر لا يقع إلا على مقابلة إلى حيز ، وذلك من صفات الأجسام التي لا يوصف الله تعالى بها . قال الله تعالى : « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ » فنفى عنه إدراك الأبصار ؛ كما ثبت له أن يدركها .

هذا : هو القول الصحيح معنا ، والله تعالى يهدي من يشاء من عباده إلى صراط مستقيم .

فصل :

قيل : إن بعض قوم موسى (عليه السلام) قالوا : لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ؛ كما أخبر الله عنهم في كتابه ، فلما سألوه ذلك ؛ وعظمهم ، وأخبرهم بنطلمهم في ذلك في سؤالهم ما لا يجوز لهم على الله تعالى ، فأبوا أن يقبلوا ذلك منه .

فأراد موسى (عليه السلام) أن يأتيهم الجواب من عند الله ليكون أقطع لحجتهم ، وأبين لبطلان قولهم ، وقد كانوا سألوه من قبل - أن يكلمه الله بحضرتهم ، فاختر موسى (عليه السلام) منهم سبعين رجلا وسار بهم إلى الميقات .

فلما كلمه الله بحضرتهم - قالوا : اسأل الله الرؤبة ؛ لعين لقومك أنها لا تجوز عليه ، فقال : « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ، ومراده في ذلك - أن يأتيه الله بجواب يكون زجراً لبني إسرائيل عن الإقامة على هذا السؤال ، فقال . « لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ؛ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَسْكَنُهُ فَسَوْفَ تَرَانِي » ثم جعل الجبل دكا وهم ينظرون إليه ، وأتام عند ذلك بالصاعقة ، والرجفة .

فصق موسى (عليه السلام) ، والسبعون الذين اختارهم ؛ فوسى لم يمت ، والسبعون ماتوا ثم أحياهم الله ، وبمنهم من بعد موتهم ، كما قال الله تعالى « ثُمَّ بَعَثْنَا كُفْرًا مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ، لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

فجوابه لموسى (عليه السلام) . « إِنَّكَ لَنْ تَرَانِي » زجر لقومه عن الإقامة على هذا السؤال ، ومطلبهم على موسى (عليه السلام) مالا يجوز على الله تعالى .

وتاب موسى (عليه السلام) إلى الله تعالى ، لأنه سأل من غير إذن من الله له في هذا السؤال ، وصمق امتحانا ، لا عقابا ، لأن ذنبه كان صغيراً معفواً له ، وكذلك الذين نالهم الصاعقة من السبعين ، إنما نالهم امتحانا لا عقابا .

يدل على ذلك قوله عز وجل مخبراً عن موسى (عليه السلام) : « فَلَمَّا

أَخَذَتْهُمْ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ آوِ شَيْئًا أَذْكَتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِبَائِي . أَتُهْلِكُنَا
بِمَا فَعَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا ؟) لأن موسى ، والسبعين ، لم يسألوا الله تعالى الرؤية ،
ولمّا سأل تلك الرؤية السفهاء من قومه ؛ لأنه لو كان هو [الذى] سأل ذلك -
لما قال : « أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ؟ » فبين أنه إما سأل ، ليبين الله
تعالى اقومه أن هذا السؤال لا يجوز على الله تعالى .

ملاحظة لمن احتج بأن الرؤية لو لم يمكن كونها لما قال موسى (عليه
السلام) : « رَبِّى أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ، وهو نبى الله ، وأعلم به من غيره ؛
لما دللنا من إرادة موسى (عليه السلام) برى أرنى - أن يكون الجواب
من الله تعالى لقومه ؛ لتقطع حججهم عنه ، والله أعلم .

فصل :

اختلف الناس فى كلام الله عز وجل لموسى (عليه السلام) ؛ يقول : أنه
أسمعه نفسه متكلمًا ، وقال آخرون : أسمعه صوتًا أفهمه به الكلام ، وقال قوم :
إنه كلمه بالوحى ؛ لقوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا » ،
وهذا خبر لا يجوز عليه النسخ .

وقد سئى الله تعالى القرآن كلامه بقوله تعالى : « وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ
يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ » ، وسئى الله القرآن كلامه بقوله : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ » ، ثم أبلفه مأمَنهُ .
وقد قال الله تعالى لبيه : « إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ؛ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ » ،

وَالْقَبِيَّينَ مِنْ بَعْدِهِ « إلى تمام النصة ، وقال قوم : إن الله تعالى أوصى إلى موسى (عليه السلام) كلاماً لم يكن بينه وبين موسى (عليه السلام) منه رسول ، وليس هذا كلامه لغير الأنبياء ؛ لأنه إنما كلمهم بجهنم ، وغيره من الملائكة (عليهم السلام) ، والدليل على ذلك قوله تعالى : « إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلاَمِي » ، وقوله : « يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ » .

والذى نقوله : إن الله تعالى قد كلم موسى عليه السلام حقا كما أخبرنا الله تعالى فى كتابه بقوله : « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا » ، فهو حق كما قال ، ونقول : إنه كلمه كما شاء ، وعلى ما شاء من ذلك خصه بذلك (صلى الله على نبيينا وعليه ، وجميع أنبيائه عليهم السلام) .

* * *

القول الثامن والعشرون

في الوعد والوعيد

قال أهل الاستقامة من أمة محمد (ﷺ) : إن الله تعالى وعد من عمل بطاعته الجنة ، ولا خُلف لوعده ، وأوعد من عصاه النار ؛ إذا مات غير تائب من معاصيه ؛ وأصر عليها ، ولا خُلف لوعيده ، ولا مبدل لقوله .

فإن قال قائل : إن الله تعالى يتجز وعده ، ويبطل وعيده . قيل له : إنه قال : إنه يجازى عصاة عبده بأهمالهم السيئة ؛ إذا لم يتوبوا منها ، وهو يعلم أنه يوقع بهم الجزاء ، ولا بد لهم من ذلك ، أو يكون قال ذلك : وهو لا يدري أنه يوقعه بهم أم لا ، أو يكون قال ذلك ، وهو يعلم أنه لا يوقعه .

فإن كان قاله وهو يعلم أنه لا يوقعه بهم فهذا هو الكذب ، والله تعالى يتعالى عن ذلك علواً كبيراً ؛ لأن من هذه صفته مذموم ، وقد ذم الله قوماً بقوله : « لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ، كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » ، فكيف يجوز أن يوصف الله تعالى بما لا يجوز أن يوصف به الكريم من خلقه ؟ وهو الأعز الأكرم الذي له الصفات العلا ، والأسماء الحسنى في الآخرة والأولى ؟ .

وإن كان قال : إني أفعل بهم ، وأعاقبهم على معاصيهم ، وهو لا يدري أعاقبهم عليها أم لا ؟ فهذه صفة الجاهل الذي لا يعلم ما يكون من الله سبحانه وتعالى .

والوعد : هو ما وعد الله [به] أهل طاعة من النواب في الآخرة ، وهو حق ، والوعيد : ما أوعد الله [به] أهل الكفر ، والمعاصي من العقاب في الآخرة ، وهو حق .

ومن زعم أن الله تعالى أوعد قومًا النار ثم لم يدخلهم إياها - فقد كذب على الله تعالى ، والله تعالى يقول : « مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » ، وقال : « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَكِنِّي نَعِيمٌ . وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَكِنِّي جَحِيمٌ . يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ . وَمَا تُمَّ عَنْهَا بِغَائِبِينَ » ؛ فلا يجوز بطلان قول الله تعالى ، والله تعالى يقول : « وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ؛ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَأُذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ » ؛ فهذا يدل على بطلان قول من يقول : إن الله ينجز وعده ، ويبطل وعيده .

وكيف يسوغ هذا في عقول ذوى الأبواب ؟ والله تعالى يقول : « مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » ؟ ، وقال : « وَالسَّيِّئَاتُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا بِمَا ظَلَمُوا ، وَالْحَقُّ لِلَّهِ ، وَالْحَقُّ لِلَّهِ » ، وقال : « فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ » .

وهذا كله من الأخبار التي أخبر الله تعالى عنها ، وإنما النسخ في الأمر والنهي ، كما قال جابر بن زيد (رحمه الله) .

القول التاسع والعشرون في القضاء والقدر

القضاء في اللغة : على وجوه - قضاء خلق ، وقضاء حكم ، وقضاء أمر ، وقضاء إخبار ، وقضاء إعلام . فأما قضاء الخلق : لقوله تعالى : « فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ » أي : خلقهن ، ويقال : قضيت الأمر ؛ إذا فرغت منه ، وأحكمته ، وكل شيء أحكمته فقد قضيته .

وأما قضاء الحكم : كقوله تعالى : « إِنْ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » أي : يحكم بينهم بحكمه ، ومنه سمي القاضى حاكما .

وأما قضاء الأمر : لقوله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » أي : أمر ربك ، وفي بعض القراءة : وصى ربك ، ومنه قول العرب : تركته يقضى ، ويعضى أي : يأمر وينهى فيفقد عنه ذلك .

وأما قضاء الخبر والعلم [هـ] كقوله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ » أي : أخبرناهم ، وأعلمناهم ، ومن ذلك : قضاء الله ؛ وقدره . أي : قد أتقن الأشياء ، وأحكمها ، وأبرمها ، وفرغ منها ، وسمى القاضى قاضيا ؛ لأنه يفصل بين الخصمين ، وفرغ منهما ، ومنه قيل للبيت : قضى نحبه . أي : فرغ من الدنيا ، وفصل منها .

والقضا : الظفر بالحاجة ، قال الله تعالى : « نَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا »

— ٤٣ —

أى : نال منها حاجة ، وقضاء الدين ، وأشباهه : أداؤه إلى ربه ، وقضى الله .
أى : كتب الله ، وعلم أن أهل المعاصى سيءون .

وأما القدر : فهو الخلق ، قال الله تعالى : « وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ مَّقْدَرَةً تَقْدِيرًا » فالتقدير فعل الله ، والمقدور فعل العبد . فيجب الإيمان بالقدر خيره وشره .

والله تعالى لا يعذب على القدر ، وإنما يعذب على المقدور الذى هو فعل العبد ؛ إن فعل خيراً حمد عليه ، وإن فعل شراً عوقب عليه . والقدر بتحريك الهمزة وسكونها ، وقدر الله الشئ ، وقدره بالتخفيف ، والتثقل .

فصل :

فإن قال قائل : إن الله قضى المعصية على العبد ؛ قيل له : نعم . خلق المعصية من مكسبها ، ونهاه عنها وخلق الطاعة ، وأمر بها ، وحث عليها ، فإن قال : قضى عليه الكفر ، ثم عذبه بما قضا عليه - قيل له : إن القضاء يتصرف على وجوه ، والذى يقول : إنه خلق الكفر من الكافر قبيحاً مذموماً ، ولا تقول إنه قضاء عليه بمعنى : أجبره على فعله اضطراباً ، ولا أمر به ، ولا رضيه منه .

وقيل : إن وفد نجران قالوا للنبي (ﷺ) : يكتب الله علينا الذنب ثم يعذبنا ، فقال لهم النبي (ﷺ) : أأنتم خصماء الله . وأنزل الله : « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ » .

وسئل ابن عباس عن القدر ، فقال : الناس فيه على ثلاثة منازل - من

جعل للعباد في الأمر مشيئة : فقد ضاد الله في أمره ، ومن أضاف إلى الله شيئا مما يتنزه عنه : فقد افتري على الله إنما عظيما ، ومن قال : إني رحمت بفضل الله : فذلك الذي سلم له دينه ودنياه جميعا ، ولم يعلم الله في خلقه ، ولم يحمله في حكمه .

وقيل : كان رسول الله (ﷺ) إذا مر بهدف مائل أسرع المشي ، فقيل : يا رسول الله أتفر من قضاء الله ؟ قال : أفر من قضاء الله إلى قدره . وقال بعض أصحاب محمد بن جعفر : كنت معه ، فقلت في كلامي : قلت ماشاء الله ، وأراد ، وقدر ، وقضى . قال : إن الله ؛ إذا أراد شيئا شاء ، وإن شاء قدره ، فإذا قدره قضاء ؛ فإذا قضا أمضاه .

فصل :

فإن قال قائل : فما القدر ؟ قيل له : الخلق ، فإن قال : [أ] فيعذب الله على القدر ؟ قيل له : لا ، وإنما يعذب على المقدور ؛ لأن القدر فعل الله ، والمقدور فعل العبد ، قال الله تعالى : « وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا » .

وروى أن النبي (ﷺ) قال : سيكون قوم في هذه الأمة يعملون بالمعاصي ، فيقولون : هي من الله قضاء وقدر ؛ فإذا لقيتموهم ، فأعلموهم ، أني برىء منهم ، فقال رجل منهم : بأبي أنت وأمي يا رسول الله . متى يرحم الله العباد ، ومتى يمعذبهم ؛ فقال : يرحم عباده إذا عملوا بالمعاصي ؛ فقالوا : هي منا ، ويعذب الله عباده ؛ إذا عملوا بالمعاصي . فقالوا : هي من الله قضاء ، وقدر . فالطاعة ، والمعصية هما من خلق الله ، ومن العباد عمل .

وروى عن الأصبع بن زبابة أنه قال : لما رجع على بن أبي طالب من صفين قام له شيخ ، فقال : يا أمير المؤمنين . أخبرنا عن سيرنا إلى الشام ، أهو بقضاء وقدر ، فقال على : والذي خلق الحبة ، وبرأ النسمة ما وطننا موطننا ، ولا هبطنا واديا ، ولا علونا تامة ، إلا بقضاء وقدر ، فقال الشيخ : احتسب عتائي ، فلا أرى من الأجر شيئا ، فقال له على : بل أيها الشيخ ؛ لقد عظم الله أجركم في مسيركم ، وأنتم سائرون ، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ، ولا لإيها مضطرين

فقال الشيخ : كيف لم تكن مضطرين ، والقضاء ، والقدر ساقنا ، وعنها كان مسيرنا ، وانصرفنا . فقال على : وبلك أيها الشيخ !! لعلك ظننت قضاء لازما ، وقدرنا حاتما ، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، والوعد والوعيد ، والأمر والنهي ، ولم تكن لائمة على مذنب ، ولا محمداً لمحسن ، تلك مقالة عبدة الأوثان ، وجند الشيطان ، وأعداء الرحمن ، وشهود الرنه ، وأهل العمى عن الصواب ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها .

إن الله تعالى ، أمر تخييرا ، ونهى تخييرا ، وكلف يسيرا ، ولم يعص مغلوبا ، ولم يطع مكرها ، ولم يرسل الرسل عبثا ، ولم يخلق السموات والأرض ، وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار .

فنهض الشيخ مسرورا ، وهو يقول :

أنت الإمام الذي نرجو بظاعفه يوم التشور من الرحمن رضوانا

أَوْضَحَتْ مِنْ دِينِنَا مَا كَانَ مُتَعَدِّسًا جَزَاكَ رَبُّكَ عَمَّا فِيهِ إِحْسَانًا
ومعنى كلام على : أن الله تعالى لم يجبر عباده على طاعة ، ولا معصية ،
ولم تكن طاعة المطيع على كره ولا جبر ، ولا معصية العاصي على غلبة .

والقدرية ستموا قدوية ؛ لأنهم يكذبون بالقدر ، ويقولون : لا قدر ،
ونسبهم بالمجوس ؛ لأنهم ضاهوا المجوس في قولهم حين قالوا : إن الله خلق الخير ،
ولم يخلق الشر ولم يرده ، وأن الشيطان يخلق الشر ، تعالى الله خالق كل شيء ،
لا خالق سواه عز وجل ، وللقدرية آراء مختلفة ، ومذاهب كثيرة

وقال أهل الاستقامة من أمة محمد (ﷺ) : إن الله تعالى خلق الطاعة
والمعصية ، وأمر بالطاعة ، ونهى عن المعصية ، وعلم من يعمل بالطاعة والمعصية ،
نفذ علم الله كما علم ، وأن الله تعالى : ما جبر أحدا على طاعة ، ولا على معصية ،
ولكن أمر بالطاعة وأحبها ورضيها ، فمن عمل بها - فعمل الله ، والله المان
عليه بها ، ونهى عن المعصية ، وأبغضها وكرهها ، فمن عمل بها - فعمل الله ،
ولله الحجة عليه .

وقال أبو عبد الله : إن القدر مما يسه جهله ؛ حتى يركب الجاهل به شيئا
مما يوجب على من ارتكبه الكفر .

وسأل رجل جعفر بن محمد ، فقال له : العباد مجبورون على العمل ؛ فقال :
إن الله تعالى أعدل من أن يجبر عباده على المعاصي ثم يعاقبهم عليها . قال :
فمفوض إليهم ؟ قال : هو أعز من أن يكون في ملكه سلطان قال : فكيف
هو ؟ قال : هو أمر بين أمرين لا جبر ، ولا تفويض .

وروى عن النبي (ﷺ) قال : « لا يؤمن عبد أبداً حتى يؤمن بالقدر كله : خيره وشره » ، وقال : لا يؤمن عبد أبداً ؛ حتى يؤمن بأربع : أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وبالعبد ، والقدر كله .

وقال ابن عباس : لا يأتيني رجل من هؤلاء الذين يتكلمون في القدر ، ويزعمون أن أفعال العباد مفوضة إليهم ، أما يقرأون هذه الآية ؟ « وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » وقوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » أى في ديبه ، وقوله : « مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ ، وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، « وكل صغير وكبير مستطر » « وإنا كل شئ خلقناه بقدر » وقال « ما أنتم عليه بمفاتيح ، إلا من هو صالح الجحيم » أى : ما أنتم بمضلين إلا من سبقت عليه الشقوة ، ومن هو صالح الجحيم ، وقال الله تعالى : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ » .

وقيل لبزرجهر : مالك لا تناظر في القدر ؟ قال : إني أرى ظاهراً استدلل به على باطن : أرى أحق مرزوقاً ، وأرى عاقلاً محروماً ؛ فعلمت أن التعدير ليس للعباد .

والإيمان بالقدر : خيره وشره هو أن يؤمن العبد أن الله خلق كل شئ من خير وشر ، والكفر من الشر ، والإيمان من الخير ، والإيمان : هو التصديق أنه كائن من الله عز وجل قد جرى في اللوح المحفوظ بعلمه .

وتم التعدير ، والتماير . فالتقدير : ما أراد الله كونه ، والتماير : الأوقات

التي تكون فيها المقدورات على . قدور عليهم في الليل ، والنهار ، وقال أبو سعيد (رحمه الله) يروى ^(١) عن النبي (ﷺ) قال : القدر سر الله في الأرض فلا تتكلفوه . وقال أبو عبد الله (رحمه الله) إن من قول أصحابنا (رحمهم الله) : إن الله لم يجبر أحدا من خلقه على طاعة ، لا معصية ، ولكن قد علم من يعمل منهم بطاعته ، ومن يعمل منهم بمعصيته من قبل أن يخلقهم ، فأراد إنفاذ ما علم ، وقال : تُسأل التدبيرة هل يعلم الله عز وجل من يدخل الجنة ، ومن يدخل النار ؟ فإذا قالوا : نعم . قل : أفأراد الله إنفاذ ما علم أم أراد إبطاله ؟ فإن المخرج يضيق عليهم .

وقيل إن عزيزاً سأل ربه ؟ فقال : يارب . إنك عزيز لا تغلب ، ولا تحب أن تعمى ، وأنت تعمى ، فكيف هذا ؟ ، فأوحى الله إليه : أن كف عن هذه المسألة ، ثم لبث ماشاء الله ، ثم أعاد المسألة ، فأوحى الله إليه : هل تقدر أن تعبر صرة من الشمس ، أو تقدر على رد أمس ؟ قال : يارب لا . قال : قد نهيت أن ترجع تسأل هذه المسألة ، فرجعت ، فقد جعلت ثوابك منها أن محوت إيمك من النبوة ، إذ رجعت [و] سألت عما نهيتك عنه .

ولما بعث عيسى بن مريم (عليه السلام) سأل ربه عن هذه المسألة ، فأوحى الله إليه : يا عيسى ، إن عزيزاً سألني عن هذا الذي سألتني عنه ، وكان من أمره كذا وكذا ، فكف عن هذه المسألة ، فكف عيسى ، ولم يرجع يسأل ربه عن ذلك .

(١) رواه أبو نعيم في الحلية عن ابن عمر ولفظه : القدر سر الله ، فلا تفتشوا سراجه م .

فصل :

قال أبو سفيان : بلغنا أن الشيخ أبا عبيد الرحمن البصري سأل أبا عبيدة
بمضى ، فقال له : يا أبا عبيدة . هل أجبر الله أحداً على طاعة ، أو معصية ؟
قال أبو عبيدة : ما علمت ذلك ، فقال الشيخ : العلم ساق العباد إلى ما عملوا
من المعاصي ؟ فقال أبو عبيدة : معاذ الله ما أقول ذلك ؛ ولكن سؤلت لهم
أنفسهم ، وزين لهم الشيطان أعمالهم ؛ حتى كان منهم ما علم الله ، قال له الشيخ :
إن هؤلاء الشباب يقولون : إن الله شاء ، وأحب ، وأراد ، ورضى . فقال
أبو عبيدة : ما علمت أن الله عذب من عذب من خلقه إلا على ما سخط منهم ،
[و] ليس على ما رضى ؛ لأنه يقول : « اتَّبِعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ ، وَكْرِهُوا رِضْوَانَهُ ،
فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ » .

وقال أبو سفيان : كان أبو عبيدة (رحمه الله) يقول : إن الله أمرنا
بالطاعة ، ورضيها ، وأحبها ، وزينها ، فنعمل بها - فبعلم الله ، والله تعالى اللان
عليه ، وإن الله نهى عن المعصية ، وأبغضها ، وكرها ، فنعمل بها - فبعلم الله ،
والله الحجة عليه .

وقيل : كان سحر بن العبد يقول : كلموا الناس في العلم ، فإن أقرروا لكم ؛
فقد خصموا ، وإن جحدوا به كفروا .

وقال : بلغنا أن أبا عبيدة كلمه رجل في القدر ، فقال أبو عبيدة : هل علم
الله ما العباد عاملون ، وإلى ما هم إليه صائرون قبل أن يخلقهم ؟ ، فقال له الرجل :

ما أسرع ما استعفت بالعلم !! يا أبا عبيدة ! إنما هذه مسائل الضعفاء ؛ فقال أبو عبيدة :
أجب هذا الضعيف ؛ فلم يجبه ، ونفرقا .

وقال أبو سفيان : سمعت الربيع يقول : إن عبد السلام بن عبد القدوس -
عظم أمر القدر ، وقال فيه قولاً شديداً ، وكره الكلام فيه ، فقال الربيع ،
فأخبرت بذلك أبا عبيدة ، فقال : ما قال عبد السلام شيئاً . ما القدر إلا رأى من
رأى الناس اختلافوه فيه ، ليس فيه نكاح ، ولا انتحال هجرة ، ولا سبأ ، ولا غنمة ؛
وصغر أمر القدر ، قال المؤلف رحمه الله : إن ذلك قاله لترك البحث عن أمر
القدر ، والخلوص فيه . وإلا : فهو عظيم عنده ؛ لأن الإنسان يخرج من دين
الإسلام بأقل شيء منه ، وقد غضب الله على عزيز لأجل سؤاله عن كلمة في
القدر ، وضل كثير من أهل المذاهب بسبب القدر ؛ فالقدر بحر عميق قد هلك
فيه بشر كثير .

وقيل : المعمق في أمر القدر - كالذي ينظر في عين الشمس ؛ كلما اعتمد
بنظره إليها أكثر ازداد عى ، وكذلك القدر ، وقد قال النبي (ﷺ) :
القدر سر الله في الأرض ، فلا تتكلفوه ، أو قال : لا تكشفوه .

وقيل : كان واصل بن عطاء الممتزى صاحب عمرو بن عبيد - يمتنى لقاء
أبي عبيدة الكبير (مسلم بن أبي كريمة) ، ويقولوا : لو لقيته قطعته ، وقطعت
الإباضية فلقية بمكة في المسجد الحرام ، ومعه أصحابه ؛ إذ قيل له : هذا أبو عبيدة
في الطواف ، فقام إليه واصل ، فقال له : أنت أبو عبيدة ؟ قال : نعم . قال :
أنت الذي باغى عنك أنك تقول : إن الله يعذب على القدر ؟ قال أبو عبيدة

(رحمه الله) : لا ولكن يذهب على المقدور ، ثم قال أبو عبيدة لواصل :
أنت الذي بلغتني أنك تقول : إن الله يعصني باستكراه ؟ قال : فنكس
واصل رأسه فلم يجب .

ومضى أبو عبيدة (رحمه الله) ، فأقبل أصحاب واصل إليه يلومونه ،
ويقولون : كفت تعمق لقاءه ، فسألته ، فخرج ، وسألك فلم تجب ، فقال واصل
لأصحابه : ويحكم !! بنيت بقاء منذ أربعين سنة ، فهدمه أبو عبيدة وأنا
قائم لم أقعد .

فصلت أمة في كلمة أخطأوا بها في أمر القدر ؛ لأن مذهب واصل ، ومن
شايعه من المعتزلة - قولهم في المعاصي : إن الله تعالى لم يشأها ، ولم يردّها ، ولم
يخلقها ، وإنما كانت من العصاة بلا مشيئة الله تعالى فيها ، ولا إرادة . وإذا كان
كذلك ؛ فقد كانت المعاصي في ملك الله ، وسلطانه كرها وغلّة ؛ إذا لم يشأها
البارئ تعالى ، ولم يردّها ، ولم يخلقها ؛ حتى كانت من العبيد على زعمهم ،
واعتقادهم أن الله تعالى قد عصى باستكراه ، كما قال أبو عبيدة (رحمه الله) ،
وعرف واصل خطأه في اعتقاده ، وعلم أن أبا عبيدة قد أقام عليه الحجة ، وأن
المعاصي لا تكون في ملك الله وسلطانه ؛ إلا وقد علمها الله تعالى .

وإرادة كونها في ملكه وسلطانه إرادة علم لا إرادة أمر وأن الأشياء كلها
لا تخلو من أن يكون الله تعالى قد علمها ، وشاهدها ، وإلا كان في ملكه ما لم
يشأ كونه ؛ فإذا كان في ملكه ما لم يشأ - كان مغلوبا مقهورا ، تعالى الله عن
هذه الصفة علوا كبيرا ، بل هو القادر على كل شيء وهو بكل شيء عليم .

ومن قال: إن الله ليس بعالم بالطاعة والمعصية - فقد أشرك بعكزيه القرآن؛ لأن الله تعالى يقول: «فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ، وَالنَّاسَ الَّذِينَ الْمُرْسَلِينَ، فَمَا تُصْنِ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُ، وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ»، وقال: «وما تسكون في شأنٍ، وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا؛ إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ، وَمَا يَمُزُّ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ، وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»، وقال: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ، وَلَا رَطْبٌ، وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»، وقال: «ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَاعْبُدُوهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ».

فإن الله تعالى خالق الطاعة والمعصية، ومقدِّرها، والعبيد مكتسبوها؛ فمن أطاع الله فهو توفيق الله له وتأنيده، ونصره، ومنه عليه، وتسديده؛ فإله تعالى [هو] العالم بعمله قبل أن يخلقه، ويخلق عمله.

ومن عصى الله تعالى، فبإجابته دموع الشيطان له، ووسوسه له، وتسويل نفسه، واتباعه هواها، واختياره سوء عمله، والله الحجة عليه وهذا: سر الله العظيم الذي لا يعلمه إلا هو، وقال الله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فِيكُمْ كَافِرًا، وَمِنْكُمْ مُؤْمِنًا»، فليس لخلق في علم الله، وقضائه، وقدره - نظره، ولا حجة. قال الله تعالى: «يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ»

فكملت الألباب ، وعجزت العقول والأوهام عن درك معرفة هذا السر العظيم ، ولم يبق إلا الرضا والتسليم ، والإيمان بالقدر كله : خيره وشره ، وحلوه ومره ، وإن الله تعالى يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

فعلى العبد أن يمتثل أمر الله ونهيه ، ويرضى بحكمه ، ويقادب بتأديبه في جميع أموره ، والله تعالى لا يظلم الناس شيئا ؛ ولكن الناس أنفُسهم يظلمون .

ويوجد في بعض الآثار أن الله تعالى قال : أنا الله لا إله إلا أنا ، خلقت الخير وقدرته ؛ فطوبى لمن خلقته للخير ، وقدرته على يديه ، أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الشر ، وقدرته ، فويل لمن خلقته للشر ، وقدرته على يديه ؛ فإني لا أسألهما أفعل ، وهم يسألون .

فصل :

وروى عن محمد بن محبوب (رحمه الله) أنه قال : كنت بالبصرة ؛ فإذا قوم يقباغلون في القدر ، فقال رجل منهم لرجل من القدرية ما أفضل ، فعل الله أم فعل العباد ؟ فقال القدرى : فعل الله أفضل ، فقال الرجل : الصلاة من فعل الله أم من فعل العباد ؟ فقال القدرى : من فعل العباد ، فقال الرجل : النوم من فعل الله أم من فعل العباد ؟ فقال القدرى : النوم من فعل الله . فقال الرجل للقدرى : النوم خير له أم الصلاة ؟ فانتقطع القدرى ، لأنه يعلم أن الصلاة خير من النوم .

فإن قال قائل : ما أفضل ، فعل الله أم فعل العباد ؟ قيل له : فعل الله ، فإن قال : الصلاة فعل الله أم فعل العباد ؟ قيل : هي من الله خلق ، ومن العباد عمل وكسب ، وإن قال : النوم فعل الله أم فعل العباد ؟ قيل له : النوم والاضطجاع فعل العباد ، وما ينشاهم من النعاس فعل الله ، فإن قال : ما أفضل الصلاة أم النوم ؟ قيل له : الصلاة التي هي فعل أفضل من فعل في النوم ، وخلق الله في ذلك أفضل ، وأن يقوم يصلي الله أفضل من اضطجاعه في النوم ، وما خلق الله من جميع ذلك فلا يقاس بفعل العبد .

فصل :

وقيل : إن محبوبا (رحمه الله) دفع إلى محمد بن هاشم رقعة مكتوبا فيها .
أما بعد : فإن عدونا من التقديرية عابوا علينا أن زعمنا أن الله قد علم ما العباد صانعون فيما كلفهم قبل أن يخلقهم ، وإلى ما يصيرون إلى جنة أو إلى نار ، فعلم من هو صائر إلى الجنة قبل أن يخلقه ، ومن هو صائر إلى النار قبل أن يخلقه ، وقد احتج عليهم بالكتب ، والرسل ، وابتلاهم بالأمر والنهي ، فهم مهتلون فيما كلفوه ؛ لا يستطيعون غير ما علم الله .

فمن علم أنه صائر إلى الجنة ، عامل بالطاعة ، فلا يستطيع أن يعمل بالمعصية ، ولا أن يصير نفسه إلى النار ، وكذلك من علم منه أنه صائر إلى النار عامل بالمعصية تارك للطاعة فلا يستطيع أن يعمل بالطاعة ، ولا أن يكون من أهل الجنة ؛ لأن العباد لا يستطيعون أن يكون منهم غير ما علم الله أنه كائن منهم .

فلما عابوا علينا ذلك ، وأنكروه ، سألناهم عن ذلك . . هل علم الله قبل أن يخلق الخلق من يطعمه فيما كلفه منهم ومن يعصيه ؟ ، فإن قالوا : نعم ، قل لهم ، أليس الله قد علم بعدتهم ، وأسمائهم ، وأنسابهم ؟ فإن قالوا : نعم قد علم الله ذلك ، ومن سكن النار منهم ، ومن سكن الجنة ، قل لهم : فهل يستطيع الذين علم الله منهم أنهم يسكنون الجنة منهم أن يسكنوا النار ؟ ، وهل يستطيع الذين علم الله منهم أنهم صائرون إلى النار ، أن يسكنوا الجنة ؟ فإن قالوا : نعم يستطيعون ذلك ، ولا يفعلونه ، قل لهم : إنكم تكلمتم في الاستطاعة ، أليس تزعمون أنهم يستطيعون غير ما علم الله ، ولا يفعلونه ؟ فإن قالوا نعم . قل لهم : عند ذلك : أرايتم إن كانوا يستطيعون غير ما علم الله فهم يستطيعون أن يكون ما يحل الله ، وأن يتخذوا في سلطان الله ، ما لا يعلم الله ؟ فإن قالوا : نعم . فهذا قول عظيم لا يحمله عقل ، ولا يجوز في قياس .

وقد كذب الله قولهم في كتابه العزيز « وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا » ، وقوله : « وما كانوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ » ، وما كانوا يُبْصِرُونَ ، وإنما يعنى بهذا - الذين علم الله أنهم لا يؤمنون .

وعابوا علينا أن زعمنا أن الله تبارك وتعالى ؛ إذا أراد أن يكون شيئا كان . لأن الله قد علم ما العباد عاملون ، قبل أن يخلقهم ؛ فعلم من يؤمن منهم ، ومن يكفر قبل أن يؤمنوا ، وقبل أن يكفروا ، فأراد تبارك وتعالى أن يكون ما علم من علم ، ولم يرد أن يكون غير ما علم ، فعلم من يؤمن قبل أن يؤمن ، وأراد أن يكون الإيمان من علمه منه قبل أن يؤمن . وقد دعا إلى الإيمان ،

ورضيه، فهو يحب الإيمان ، ويجب أن يؤمن الذين علم الله أنهم يؤمنون ،
قبل أن يؤمنوا ، ويرضى أن يكونوا من الذين علم أنهم عاملون به

وكذلك من علم منه أنه يكفر ، فقد أراد أن يكون منه ما علم من الكفر
الذى حرمه عليه ، ونهاه عنه ، وهو ينفذ الكفر ولا يحبه ، ولا يرضاه ،
وقد رضى أن يكون ممن لا يحب ، ولا يرضى .

وقد أحب الله أن يكون إبليس ، ولا يحب إبليس ، وكذلك أن يكون
الكفر من أهله ، ولا يحب الكفر ، ولا يرضاه ، ولكن يجب أن يكون منهم
ليعذبهم عليه ، وقد أحب أن يكون الخمر خمرًا ، ولا يحب الخمر ؛ لأنه رجس .

فصل :

قال أبو المؤثر (رحمه الله) : إن الله تبارك وتعالى : لم يزل عالما بأعمال
العباد قبل أن يخلقهم ، وبما تصير إليه عواقب أمورهم ، وثوابهم ، وعقابهم ،
وجرت أعمالهم على علمه تبارك وتعالى . فمن زعم أن الله لم يعلم أهال العباد ؛ حتى
عملوها - فهو كافر ، لأن الله تعالى خلق أعمال العباد ، وحركاتهم ، وسكونهم ،
وجميع أفعال الحيوان ، وخلق الكفر والإيمان ، والطاعة والمعصية ، والعباد في
ذلك مكتسبون له ، والله خالق اكتسابهم ، ولا يقال : إنهم اكتسبوا خلق
الله ، ولكن يقال : خلق الله كسبهم . ومن زعم أن الله لم يخلق أعمالهم ، فقد
كذب ، لأن الله يقول : « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ » و « اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ » ،
وأفعالهم شيء ، ومن زعم أنهم لم يكتسبوها ، وأن الله لم يعذبهم

على شئ منها ، وأنه إنما عذبهم ، وأتابهم على فعله لا على أفعالهم - فقد كذب على الله تعالى ، والله تعالى يقول : « ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ » ، وقال : « ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ » ، وقال : « وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ » .

وقالت فرقة من القدرية : إن الله لم يرد من العباد إلا الإيمان ، وأنهم كفروا ، وقد أراد الله ألا يكفروا ، فسكفروا ، وقول المسلمين : لو أراد ألا يكفروا لما كفروا ، ولو أراد الله ألا يكون شئ ، فكان . كان عاجزا مغلوبا ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

فإن قالوا : هل أراد الله منهم الكفر؟ قيل لهم : أراد الله أن يكون الكفر منهم باطلا مذموما ، لأننا لا نضيف الأشياء إلى الله إلا بأحسن الألفاظ ، ولا تضاف إلى الله إلا الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، وإن كان هو خالق جميع الأشياء ، كما قال الله تعالى حاكيا عن نبيه إبراهيم (عليه السلام) : « الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي ؛ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي » ، ولم يقل يمرضني ، والله تعالى خالق المرض ، ومريده ، ومقدره على خلقه .

وزعمت القدرية أنهم يقدرون أن يفعلوا ما قد علم الله أنهم لا يفعلونه ، وأنه إنما أمرهم بما هم عليه قادرون ، وقول المسلمين : أنه لا يقدر أحد من الخلق أن يعمل ما قد علم الله أنه لا يعمل ، وقد أمر الله الناس أن يفعلوا ما لا يقدرون على فعله إلا بعون الله وتوفيقه .

وليس ذلك منه جور - تبارك وتعالى - لأن الجور لا يكون إلا من الأمور المنهى ، والله تعالى ليس بأمور ولا منهى ، وإنما كان الجور جورا ، والظلم ظلما ؛ لأنه محرم ، والله تعالى حرمهما .

ولم يمنع الله تعالى - العباد من الأفعال ، ولم يحرم عليها ، وإنما العاجز الممنوع من كانت خلقته غير محتملة لما كلف ، كما أن الأصم لا يكلف أن يسمع ، والأعمى أن يبصر ، والمقعّد أن ينهض ، ولكن الله تعالى - كلف العباد الإيمان ، وخلقهم محتملين له ، ولكن كل من اشتغل بالكفر لم يستطع الإيمان . ومن اشتغل بالإيمان لم يستطع الكفر ؛ لأن الكفر يمنع الكافر من الإيمان ، والإيمان يمنع المؤمن من الكفر .

والذى نقوله ، إن الله تعالى - خلق الإيمان إيمانا حسنا ، وخلق الكفر كفر اقبيحاً . وخلق ما سوى ذلك من أفعال الملائكة ، والآدميين من المطيعين ، والعاصين ، والمؤمنين ، والكافرين ، وخلق أفعال الحيوان أفعالا مما كانت منه ، وقدر ذلك كله على ما كان عليه فى جميع أموره ، ومن أوقاته ، وحسنه وقبيحه ، وأن الأشياء لا تكون إلا بإرادة الله تعالى ومشيئته ، فكل كائن ، فقد شاء الله أن يكون على ما هو عليه ، فمن وصف ربه بغير هذه الصفة - فقد افترى إثما عظيما ، ووصف الله بغير صفته .

لأن من زعم أن الله أراد من العباد كلهم الإيمان فقد علم أولو الأبواب أن الابداد كلهم لم يكن منهم الإيمان ، وقد كان من بعضهم الكفر ، فقد كان

غير ما أراد الله من قول أهل الجبل - وهم القدرية - أنه أراد أمراً لم يكن ما أراد ، فهذه صفة المغلوبين المقهورين المسكرين على خلاف ما أرادوا ؛ لأنك تعلم أن كل من أراد شيئاً فلم يكن ما أراد ، وكان خلاف ما أراد فقد غلب ، وأكره على خلاف ما أراد .

فكنى بهذا من القول فخشا ؛ بل جل ربنا عن هذه الصفة ، وهزوعلا أن أن يكون يريد شيئاً ، فيكون غير ما يريد ؛ بل هو المريد لجميع الأشياء ، لا أراد لأمره ، ولا معقب لحكمه .

فصل :

وفي بعض الآثار أن الله تعالى لم يزل عالماً بالأشياء ؛ إذ هي عدم لم تكن ، ولم يزل عالماً في حال كونها ، وقبل كونها ، وبعد كونها ، وفي حال فنائها وبعد فنائها ، وفي حال إنشائها بعد فنائها في الآخرة ، وبعد إنشائها .

فإن قال قائل : أخلق الله الكفر ، والإيمان ؟ قل : نعم ، خلقهما الله ههنا من العباد ، ولم يعملها على وجه ما عملها العباد ، ولكن خلق الله عملهم ، فخلق المعصية ، والطاعة عملاً من العباد ، وكذلك كل شيء صنعته العباد ، وعملوه ، فأبته خالق عملهم ، وخلق الله لعملهم غير عملهم .

فإن قالوا : الخير والشر هما من الله أم من العباد ؟ قل : إن الخير والإيمان من العباد بعون الله ، ولا يكون العبد عاملاً بخير أبداً إلا والله - تعالى - على ذلك الخير عون ، لا يكون عمل العبد قبل عون الله ، ولا يهين الله العبد ، قبل أن يعمل .

وإما يقع عون الله للعبد على الإيمان في حال واحد، ولا يكون الكفر والضلال أبداً إلا من العبد، ولا يعمل بالكفر أبداً، إلا وهو مخذول من عون الله .

والكفر منه. غير أن الله قد علم ما هو كائن من عمَله: فهو كائن كما علم من غير أن يكون علم الله عملاً، ولا يكون الإيمان والكفر من أحد أبداً؛ إلا وقد شاء الله أن يكون منهم؛ كما علم أنه كائن منهم، وأحب أن يكون منهم .

ولم يحب الكفر لأهله، وأحب الإيمان وأهله، وأحب أن يكون إبليس، ولا يحب إبليس، وأحب أن يكون الكفر، ولا يحب الكفر، ولا الكافر، وكل ما شاء الله أن يكون فهو يحب أن يكون .

والحسنة من الله خلق، واكتساب من العبد، والسيئة والضلالة من العباد، ومن الشيطان، وكل الله فيه الملك والقدرة، والخيرة :

وأما الحسنة التي هي من عند الله - فلطفه وعونه، وهواه، واختص بذلك أهل تقواه الذين سبق لهم ذلك في علمه، فالحمد لله على إنفاذ ما أراد، وأما الحسنة التي هي من العباد - فأعمالهم في طاعة الله فيما لطف لهم به .

وأما السيئة التي هي من عند الله فالطبع منه، والقسوة، والرتان على القلوب لما هو كائن من أهمال العباد القبيحة ولم يلطف الله بهم، ولم يمنهم، ولم يختار لهم مثل الذي اختاره، ولطف به لأهل طاعته، وأما السيئة التي هي من العباد فأعمالهم في معصية الله تعالى .

وأما الضلالة التى هى من عند الله فتركه إياهم . وتخليته لهم لما هو كائن بما قد علم من أهملهم ، وتسليط إبليس عليهم ، وأما الضلالة التى هى من الشيطان فأمره ، ودعوته لمن أجابه ، لا إغواؤه لهم .

والكفر لا يكون إلا بعمل المعصية ، والإنسان قبل المعصية برئ من الكفر ، والكفر خلقه الله من العباد هملا ، وهو محدث ؛ لأن الله تعالى خالق ، خلق الإيمان ، والكفر من العباد عملا .

والكفر فى اللغة : هو تغطية الحق ، والستر عليه ، وإظهار خلافه ، ويقال : كفر فلان فلانا حقه أى : أنكره وجحد إياه ، وغطاه عنه ، والإيمان : هو التصديق ، والانتقاد لله تعالى ، وإخلاص العمل له ، والمؤمن هو المصدق ، والكافر هو الجاحد الذى لم يقر بما أقربه المؤمن من التصديق بالله تعالى ، وملائكته ، وأنبيائه ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والبعث ، والثواب والعقاب .

وقال محبوب (رحمه الله) فى القدر : ولقد حمل الناس على أنفسهم أمورا قد كان يسعهم الإيمان بجملتها والكف عن الخوض فيها ، والذى نقول : إن الله تعالى - خلق كل شئ بقدره تقديرا ، وأن الله عالم بكل شئ - من قبل أن يكون ، وأنه لا يكون شئ إلا بعلم الله ، وأن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله رب المالمين ، وأن الله أمر بالطاعة : فمن عمل بها فنلك نعمة من الله عليه ، والله المنة فى ذلك ، وأن الله أمر بالعدل والإحسان ، ونهى عن الفحشاء والمنكر ،

ولا يأمر بالفحشاء، بل ينهى عن المعاصي، ويبغضها، ويكرها فن عمل بها : فالله يرى، منه ، والله الحجة عليه .

وقال أبو يوسف القاضي : أدركت الناس يقولون في القدر: أن الله تعالى - ابتدأ الخلق بالنعم وجعل لهم السمع ، والبصر والعقول ، والأيدي والأرجل ، ولا يهتدى مهتدي إلا بتوفيق من الله ، وتسديده ، ولا يضل ضالك إلا بحجة من الله ، وتقدم عليه ، فالحسن معان ، والمسيء مخذول ، وعلم الله سابق في الأشياء ، ولن يكتب الله نفسا إلا وسعها ، وإلا ما آتاها .

ولو أن الله عذب أهل سماواته ، وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم جميعا لكانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم ، ولو أن عبدا أنفق ملء الأرض ذهبا في سبيل الله ولم يؤمن بالآندر . ما قبله منه ؛ حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه .

وروى أن رجلا من جهينة أو من مزينة : سأل رسول الله (ﷺ) فقال : أرأيت ما يعمل الناس ؛ ويكذبون فيه ؟ شيء قضى عليهم ، ومضى عليهم في قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون مما آتاهم به نبيهم ، أو أكذب به عليهم الحجة ؟ فقال رسول الله (ﷺ) : بل شيء قضى عليهم ، ومضى عليهم . قال : يا رسول الله . فلم يعملوا إذا ؟ فقال رسول الله (ﷺ) : كل من خلقه الله لواحدة من المنزلتين فهتمة لعملها ، قال الله تعالى : « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَنهَمَّا خُفِرَتْهَا وَتَقَوَّاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَتَقَدَّسَ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا » ، فبين الله لهم

ما فيه النجاة ، وما فيه الهلاك ؛ فإذا همل العبد بالطاعة - فبعون الله تعالى وتوفيقه ومنه ، وإذا عمل بالمعصية - كان ذلك بعلم الله وحجته على العبد ؛ لأن الباري - تعالى - قد تقدم إليه بهذا التبیین الذي بينه الله تعالى - له ، وهو هدى البیان لاهدى السعادة ، قال الله تعالى : فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْدَيْنَاهُ ، فَاسْتَحَبُّوا الْعَصَى عَلَى الْهُدَى ، فهدى الله تعالى للخلق كلهم هدى بيان ، وكل منهم يعمل باختياره نفسه لما يعمل من كفر وإيمان .

وسئل عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) عن أفعال العباد : أهي مخلوقة ؟ فقال : الله خالق كل شيء ، وسئل على بن أبى طالب عن أفعال العباد : فقال : هي من الله خلق ومن العباد فعل .

فإن قال قائل : أخلق الله العباد للطاعة أم للمعصية أم لا لهذا ولا لهذا ؟ قل له : إن الله خلق العباد للطاعة لا للمعصية ، كما قال الله تعالى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ . مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ » إلا ليامرهم بعبادته وطاعته ، ولم يخلقهم ؛ ليعصوه ، ولا ليعبدوا غيره .

فإن قال : أخلق الله القوة في العبد للطاعة أم للمعصية ؟ فيقال له : إن الله خلق القوة للعبد للطاعة ولا للمعصية ، كما خلق العبد للطاعة لا للمعصية على معنى الأمر ؛ والنهي ، فإن قال : خلقتها فيه للطاعة ولا للمعصية فعصى ؟ أليس قد أتى بما لم يقوّه الله من فعل نفسه ، فهذا استطاع خلاف ما جعل الله فيه ؛ فيقال له : إنه لم يفعل ما جعل الله فيه ، ولكن فعل ما لم يجعل الله له ، وجعل الله له غير ما جعل الله فيه ، وإنما فعل ما فعل بما جعل الله فيه من الجوارح التي بها عصي ،

وفعل ما لم يحمل الله له - فافهم معاني : جعل الله له من جعل الله فيه . فإن قال : القوة التي يواقع بها العبد المعصية هي خلق من الله وتركيبه . قيل له : إن القوة من خلق الله ، وتركيبه في العبد التي جعلها فيه ؛ ليطيعه بها فمعصاه ، فلاجل هذا كان الثواب والعقاب .

وقيل : يجوز أن يقال : إن الله تعالى قضى على الكافرين العار . أى : شاء وأراد أن تكون لهم النار ، وما شاء وأراد - فهو كائن لاشك ، ويجوز أن يقال : إن الله قضى لأهل الجنة بالجنة . أى : شاء ، وأراد لهم الجنة ، قال الله تعالى : « وَلَنَجْجَعَنَّهُ آيَةً لِلنَّاسِ ، وَرَحْمَةً مِنَّا ، وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا » .

فصل :

وقيل : إن أبا حنيفة أراد الدخول على جعفر بن محمد، وإذا شاب قد خرج من جماعة الشهاب ، فقال له أبو حنيفة : يا غلام . الذنب من الله تعالى أم من الله ومن الممد أم من العبد ؟ فقال له الغلام : إن كان من الله فليس من العدل والإنصاف ، أن يكون الذنب منه ، ويعاقب عليه ، وإن كان الذنب من الله ، ومن العبد، فقد أشركه فيه، وهو الشريك القوي يقدر على منع الشريك الضعيف، لكن الذنب من العبد، فإن عفا الله عنه فبفضل ، وإن عاقبه فبعدل ، وانصرف الغلام مع الصبيان يلعب ، فسأل عنه أبو حنيفة ، فقالوا : هذا موسى بن جعفر .

وقيل : كتب الحسن البصري إلى الحسن بن علي بن أبي طالب - أما بعد : فبنى هاشم ، فإنكم الغلاء الجارية، في اللجج الغامضة التي من تعاقب بها نجا ، ومن

تخلف عنها ضل وغوى ، كتبنا إليك يا ابن بنت رسول الله (ﷺ) عند
تحريرنا في القدر باختلافنا في الاستطاعة ، فاكتب لنا ما أنت عليه ، وكان
عليه آباؤك من قبل ؛ فأنتم ذرية بعضها من بعض ، والله سميع عليم . فكتب
إليه الحسن بن علي :

أما بعد : فقد وصل كتابك تذكر فيه تحيّر ، وتحيّر أصحابك ، وكيف
لا يهيرون ؟ وأنتم لهم قادة ، أما إمامهم سيبلغون الرجعة ويطلبون الإقالة عند
تبرؤ المتبوع من التابع ، ولولا ما أخذ الله على عباده ممن عّلم علما فسكتهم -
لأمسكت عن جوابك .

وبعد :

قالذي أنا وآبائي عليه ؛ أنه من لم يؤمن بالقضاء والقدر كله : خيره وشره ،
وحلوه ومره - فقد كفر ، ومن حمل المعاصي على الله عز وجل - فقد فجر . إن
الله - تبارك وتعالى - لم يطلع باققدار من المطيع ، ولم يعص بغلبة من العاصي ،
لكنه المالك لما ملكهم عليه ، والقادر لما أقدرهم ، فإن ائتمروا بالطاعة لم
يسكن لهم عنها صارفا ، أو إن ائتمروا بالمعصية ، وشاء أن يحول بينهم ، وبينها
فعل ، وإن لم يفعل : فليس هو الذي حملهم على ذلك : إذ ما كسبهم وقوام ،
وجعل لهم السبيل إلى أخذ ما أمرهم به ، وترك ما نهاهم عنه ، والله الحجة البالغة ،
ولو شاء لهداكم أجمعين .

فصل :

إن سأل سائل عن الله خلق الخلق ، لم خلقهم ، وخلقهم ، ولم رزقهم ، ورزقهم ،

ولم أمانتهم ، وأمانتهم ، ولم حاسبهم ، وحاسبهم ، ولم سقر لهم ؟ فيقال له : خلقهم ؛
 ليريههم حكمته ، ورزقهم ليريههم نعمته ، وأمانتهم ليريههم قدرته ، وبعضهم ليريههم
 رأفته ، وحاسبهم ، ليريههم هيبتهم ، وغفر لهم ليريههم رحمته ، وعذبهم ؛
 ليريههم عدله .

وقيل : إن الله تعالى في خلقه مشيئتين ، وإرادتين ، ومعنى الإرادة والمشيئة .
 واحد ، وهما اسمان يتضمنهما معنى واحد ، فأحدى المشيئتين ، الأمر الذي أرسل الله
 به الرسل ، وهدى به السبل ، ومشيئته في خلق الخلق وقسم الأرزاق ، وما أراد
 في إنفاذ ما علم ، وسبق عنده في علمه من الأمور ، وما به الخلق عاملون ، وإليه
 صائرون ، وأراد ما أراد أن يخلق من الخلق جيمًا من غير جبر ، ولا قسر .
 وفي القدر أكثر من هذا تركته اختصارًا ، والله أعلم ، وبه العوفيق .



القول الثلاثون

في المشيئة والإرادة

قال الله - تبارك وتعالى - : « وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا » الآية ، ففي هذا دليل أن الله لم يفوض الأمر إلى عباده ، ليستبد كل امرئ منهم بمراده كما زعم الملحدون في آياته ، المنكرون لأحكام كتابه ، كما قالوا : إن الله - تعالى - شاء من الخلق أن يؤمنوا ، وكره منهم أن يكفروا ، فأحب الكافرون لأنفسهم أن يكفروا ، وكانت محبتهم غالبية لحبته ، ومشيتهم ظاهرة على مشيئته ، فهم إن شاءوا أن يكفروا نفذت مشيتهم ، والله تعالى - عديم - قد شاء من الخلق ألا يكفروا فلم تنفذ مشيئته ، وإرادته ، وأراد أن يؤمنوا فلم تبلغ إرادته .

وكيف يكون ذلك ؟ وهو عز وجل يقول : « فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ بَشَرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا » الآية ، فلا يستطيع من سبق له الخذلان : أن يدخل في ملة أهل الإيمان ، إلا بمشيئة الله - تعالى - لاسابق لأمره ، ولا راد لحكمه ، ولا مضاد له في مشيئته خالق الخلق ، ومدبر الأمر .

وقد روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « سبق العلم ، وجفّ القلم ، وقضى القضاء ، وتم القدر بتحقيق الكتاب وتصديق الرسل ، والسعادة من الله لمن آمن واتقى ، والشقاء لمن كذبه وتولى ، وبولايتيه للمؤمنين ، وبزواته من المشركين ، وبتوبته منه عليهم إن تابوا ، وآمنوا كما أمروا .

ثم قال (ﷺ) مخبراً عن الله - تعالى جل وعلا - : يا بن آدم . بمشيئتي كنت ، أنت تشاء لنفسك ما تشاء ، ويأرادني كفت ؛ أنت تريد لنفسك ما تريد ، وبمنعتي قويت على معصيتي ، وبقوتي أدبت إلى فرائضي ، فأنا أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيئاتك مني ، لم أدع تحذيرك ، ولم آخذك على غرتك ، ولم أكفك فوق طاقتك ، ولم أحلك من الأمانة إلا ما قدرت به على نفسك .

وقال ابن عباس : الخلق - لما علم الله منهم - مفقادون ، وعلى ما سطر في المكنون من كتابه ما ضون ، لا يعملون خلاف ما منهم علم ، ولا غيره ، قلا مشيئة للعباد خلاف ما شاء الله ، وقال تعالى : « وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ » ، وقال تعالى : « وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَائِكَةَ ، وَكَانَ لَهُمُ الْآسَافُ ، وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ، مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ » .

ومن صفات الله - تعالى - أنه يفعل ما يشاء وما يريد ، وليس لأحد أن أن يفعل ما يشاء ويريد غيره ، ففي هذا بيان لإثبات مشيئة الله - تعالى - ، وإرادته ، وإبطال قول من يقول : إن العباد يفعلون ما يشاءون ، ويريدون ، والمشيئة ، والإرادة ، والقدرة - لله تعالى مشيئة وإرادة لا مشيئة محبة .

فإن قال قائل : إن الله شاء الشرك من المشركين . قيل له : نعم ؛ لقوله تعالى : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا » ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ،

« وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا » فهذا كله دليل على أنه شاء ما فعلوه ،
وإذا شاء ذلك فقد أراد .
والإرادة ، والمشيئة : هما صفتا ذات ، لا صفة فعل كالعلم والقدرة .

والدليل على أن الله - تعالى - لم يشأ الإيمان من الخلق كلهم - قوله عز
وجل : « وَكَوَّ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَئِيمًا » ، فلما لم
يؤمنوا جميعاً - علمنا أنه لم يشأ أن يؤمنوا ؛ فمن آمن آمن مختاراً غير مجبر . قال
الله تعالى : « إِنَّهُ تَذَكُّرٌ ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ، وَمَا يَنْذِرُ كُرْذُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ » . فثبت أنه لا يكون إلا كما شاء الله ، وعلم وأراد ، وقال : « وَلَا تَقُولَنَّ
لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » فأخبر أنه لا يكون شيء
شاه أحد إلا أن يشاء الله ، وأجمعت الفقهاء على أنه لو أن رجلاً قال لغويته :
لأعطينك حقلك غداً - إن شاء الله تعالى - ثم أصبح ، ولم يعطه لأنه غير حاث ،
ولا خلاف بينهم في ذلك .

فإن قال قائل : هذه الفواش هل أرادها الله تعالى ؟ قيل له : أراد أن تسكون
قبيحة فاسدة خلاف الطاعة والإيمان .

فصل :

الإرادة : قال الله تعالى : « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ
كُنْ فَيَكُونُ » ، وقال : « إِنَّمَا قَوْلُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » ،

وقال : « إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ » فهذه صفة ذات ، لأن كل ما علمه الله
مقدراً أرادته

وليس إرادته تعالى - فعلاً ، ولو كان فاعلاً لإرادة محدثة لم يخل من
أن يكون أحدث إرادته في نفسه ، أو في غيره أو قائمة بنفسها . فإن قال قائل :
إنه أحدثها في نفسه فليس هو محلاً للحوادث ، وإن قال : إنه أحدثها في غيره :
كان ذلك العير مريداً ، وإن قال : إنه أحدثها قائمة بنفسها : كان مستحيلاً ؛
لأنها صفة ، والصفة لا تقوم بنفسها ، فلما فسدت هذه الوجوه - صح أنه تعالى لم
لم يزل مريداً ، كما أنه لم يزل قادراً عالماً .

فإن قال : ما أنكرتم أن يكون لم يكن مريداً ثم أراد . قيل له : إنه لو لم
يكن مريداً لكان موصوفاً بضد الإرادة من الترك ، والأضداد عن الله منفية ،
ولسكان يقال : لم يكن عالماً ثم علم . والله تعالى جل وعز عن ذلك .

فإن قال : المرید غير العالم ، قيل له : إن الله تعالى - هو المرید العالم ، وهذه
الصفات له - تعالى - ثابتة في كتابه عز وجل .

فإن قالوا : إن الله تعالى قد علم كل شيء ، ولم يرد كل شيء ، قيل له :
ما الفرق بينك ، وبين من زعم أنه أراد كون الشيء ، ولم يعلمه ؟ لأن فيما
بيننا أن الإنسان قد يريد فعل الشيء ، ولا يعلم كيف يفعله ، والله تعالى :
لا يجوز أن يوصف أن يريد شيئاً لا يعلمه .

فإن قال : يجوز أن يقال : أراد ولم يرد ، ولا يجوز أن يقال : علم ولم يعلم قيل له : قد قال الله عز وجل : « أَفَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلمَ » فما دليلك على ذلك ، وهو المريد بنفسه والعالم بنفسه ، ولا حجة ، ولا فرق فيما اعتلت به ، ويقال له : أتقول : إن الله يريد كون خلاف ما لم [يعلم] فإن قال : نعم - كفو وإن قال : لا يريد إلا ما علم . قيل له : وما ذلك ؟ فإن قال : أراد الطاعة ولم يرد المعصية : قيل له : فعلى قولك هذا : أنه لم يرد إنفاذ ما علم .

ويقال له : أنقول : إن الله قد علم الطاعة من المطيع ، والمعصية من العاصي .
فإن قال : أراد الطاعة ، ولم يرد المعصية . قيل له : وعلم الطاعة ، ولم يعلم المعصية ،
فإن قال : نعم . كفر ، وإن قال : قد علم جميع ذلك . قيل له : وأراد إنفاذ ذلك ،
أو إبطاله . فإن قال : لإبطاله . كفر ، وإن قال : لإنفاذه : نقض قوله .

ويقال له : أليس الله - تعالى - أراد ، وأحب ، وشاء ، ورضى أن يكون الكفر في ملكه ؟ فإن قال : نعم ؛ فقد خُصم ، وترك قوله ، ووافقنا ، وإن قال : لم يرد ، ولم يحب ، ولم يشأ ، ولم يرد ، ولم يرض أن يكون الكفر في ملكه وسلطانه ، فيقال له : من بيده ملك الكفر وسلطانه ، فإن قال : هو بيد الله - رجع عن قوله ، وإن قال : بيد غير الله ، أو في ملك غيره - كفر ، وجعل مع الله من يملك غير ما يملك الله ، وإن قال : الكفر في ملك الله وسلطانه ، فيقال له : أليس الله - تعالى - يريد أن يكون الكفر في ملكه ، أو لم يزل لا يريد ذلك ؟ فإن قال لم يزل يريد ألا يكون الكفر في ملكه . قيل له : أليس الناس جاءوا

بشيء . لم يزل الله يريد إلا أن يكون في ملكه ؟ ، ولم يزل يريد إلا أن يملكه
فملكه ، فملكوا ما لم يكن في ملكه ، فإن قال : كيف يكون في ملكه ما لم
يكن شيء بعد ؟ قيل له : كما لم يزل رب العالمين قبل أن يكون العالمون ،
وكما كان ملك يوم الدين ؛ قبل أن يكون يوم الدين . وإن قال : لم يرد الله
أن يكون الكفر في ملكه . يقال له : من أكرهه ، وأجبره على أن يجعل
الكفر في ملكه وسلطانه ؟ فإن قال : أكرهه على ذلك غيره - فقد وصفه
بأنه مغلوب على ذلك ، وهو النوى الغالب ، والقادر على كل شيء .

ويقال له : كيف إرادة الله - تعالى - في خلقه على غير معنى كانت من الله
تعالى - يريد تمامه من العباد ، أم على معنى لا يريد تمامه ؟ فإن قال : لا يقال
لإرادة الله معنى ، وليس إرادة الله كإرادة العباد ، قيل له : صف لنا إرادة الله
في خلقه فيما أمرهم به ، ونهاهم عنه ، فإن قال : الإرادة من الله واحدة .
قول له : أليست إرادته من الخلق في الطاعة ؛ أن تكون منهم كما أراد منها
خلق الخلق ، فإن قال : بلى . قل له : ما بال إرادته تمت فيما أراد من خلق الخلق ،
ولم تتم فيما أراد من الخلق في الطاعة ؟ .

فإن قال : إرادته في خلق السموات والأرض ، وأشبابها - إرادة حتم ،
 وإرادته من الخلق إرادة أمر ، قيل له : فمن أي الأمرين إرادته الطاعة من
المكلفين ؛ إذا أراد ذلك منهم ؛ فلم يكن ما أراد ؟ فإن قال : من إرادة الأمر ،
 وإرادة الحتم ؛ فقد ترك قوله ؛ وإن قال : ليس من إرادة الأمر ، ولا من

لإرادة الحتم ، قيل له : فما هذه الإرادة الثالثة ، وما هي ؟ ؛ فإنه لا يأتي لغيرها ، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فإن قال : إن الإرادة من الله - تعالى - إرادة واحدة في جميع الأشياء ؛ أراد من العباد الإيمان ؛ كما أراد أن يخلق السموات والأرض ، وذلك أصل قوله ؛ فإذا اضطر رجع إلى أن إرادته في خلق السموات غير إرادته من العباد الإيمان .

وقيل لمن أقام منهم على القول الأول : بأن الإرادة من الله تعالى ، في جميع الأشياء واحدة أعجز الله أن يتم ما أراد جميعاً على ما أراد كما أراد من خلق السموات والأرض ، والشمس والقمر ، وخلق الإنسان ؟ أم لم يعجزه شيء مما أراد ؟ فإن قال : بل أعجزه شيء - فقد كفر ؛ لأن الله - تعالى - يقول : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ » وقال « وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ، وإن قال : لا يعجزه ، وكل ما أراد فهو كائن - قيل له : فما بال الخلق لم يكن منهم ما أراد من الإيمان ، كما أراد من خلق السموات في تمام خلقها ؟ فإن قال : بل إرادته في كل شيء سواء ، وليس كما أراد بكائن : لأن الإرادة من الله تعالى - في خلقه حتم ، والإرادة من الله فيما أمر ليس بحتم ، كما حتم خلق السموات ، قيل : له فما هي ؟ إذا كانت ليس بحتم كما حتم خلق السموات ، فإن قال : هي إرادة أمر ؛ فقد زعم كما زعمناه .

ويقال له : فإرادة الله من الأمر ما لم يتم كونه أما يتم كونه ، فإن قال : فإرادة الله من الأمر ما يتم كونه . قيل : فماذا دفع إرادة الله فيما أراد في

أمره من عباده ؟ فإن قال : إرادة الخلق دعت لإرادة الله ؛ قيل له : أو ليس أنها كانت سبب دفع إرادة الله . ما أراد الخلق لأنفسهم ؛ لأنه لو لم يحب ويرد الله تمكين الخلق من استطاعة دفع ما أراد الله لم يكن الخلق أبدا يدفعون ما أراد الله ، ولا يستطيعون دفعه ، فإن قال إيعا دفع العباد ذلك ؛ بما أعطاهم الله ؛ فقد زعم ؛ أن الله دفع إرادته بإرادته ، وأنه تعالى أراد ذلك جميعاً ، فإن قال : إنما يستطيع العباد خلاف ما أراد الله منه ، يفعلون خلاف ما أراد بغير تمكين منه - تعالى - لهم ، فقد زعم أنهم مستغفنون عن الله تعالى ، وأنهم هم الذين يفعلون ما يحبون بلا سبب من الله - تعالى - لهم ، ولا قوة أعطاهم إياها ، وهذا ما يدخل عليه . وإن قال : إن إرادة من الله تبارك وتعالى - : ليست بواحدة ، قيل له : كم هي ؟ فإن قال : الإرادات كثيرة : منها ما يخلق تثبيت الخلق حتماً منه ، ومنها ليس بحتم . قيل له : أما التي في حتم خلق الخلق فنحن وأنتم فيها سواء ، وأما التي ليست بحتم . وليست في قواكم بأمر كما قلنا . فما هي ؟ وكيف هي ؟ إرادة أرادها من الخلق - أن يأمرهم ، وينهاهم ، ولا يجبرهم ، ولا يكرهم ؟ فإن قال : نعم . قيل له : فهل أحب الله الذي أراد من الخلق في أمره ، ونهيه ؟ فإن قال : نعم . قيل له : فهل كان ما أحب كما أحب ؟ أم إنما أراد أمراً ، وأحب خلافه ؟ ، فإن قال : أراد أمراً وأحب خلافه ؟ فقد ترك قوله ، فإن قال : بل أراد أن يأجر العباد بما يحب تمامه ؛ فقد رجع إلى أنها إرادة حتم ، مثل إرادة خلق السموات ، والأرض ، ولم تتم إرادته في خلقه ، كما تمت في خلق السموات والأرض . والذي نقوله : إن الله تعالى في

خلقه مشيئتين ، وإرادتين ، ومعنى المشيئة . والإرادة - واحدة ، وهما اسمان تضمنهما معنى واحد ؛ أحدهما مشيئة الأمر الذي أرسل به الرسل ، وهدى به السبل ، والمشيئة الأخرى - مشيئة في خلق الخلق ، وقسم الأرزاق ، وما أراد في إنفاذ ما قد سبق عهده في علمه من الأمور ، وما به الخلق عاملون ، وإليه صاثرون .

ولو كانت المشيئة من أمر الله - تعالى - واحدة ، كما قالت القدرية ، لم يختلف على الله فيما أراد من الخلق ، كما لم تختلف إرادته في خلق السموات والأرض ، وغير ذلك ، ولكان العباد فيما أمرهم به مطيعين ؛ كما أطاعته السموات ، والأرض ؛ إذ أجابتا حين قال للسموات والأرض « ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ » .

ولو كانت إرادته فيما أمر من الطاعة مثل إرادته فيما أمر من خلق الخلق - لكان الذين قال لهم : كُونُوا قَوَّامِينَ بِآلِقِسْطٍ شُهَدَاءَ لِلَّهِ - لا يكون إلا كما أراد منهم - كما زعموا - لأنه لم يرد منهم غير الطاعة ، ولكان الذين قال لهم : كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ - لا يكونون أبداً إلا مع الصادقين . لأن أهل القدر زعموا أن الله لم يرد في العباد ، ولا للعباد إلا إرادة واحدة ، ومعنى إرادة الإيمان ، ولو كان ذلك كذلك لكان كل من قال لهم : كُونُوا كَذَّابًا وَكَذَّابَاتٍ لَيَكُونُنَّ كَذَّابَاتٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - لم يُعصِ بَعْضُهُمْ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ ، ولا استكراه ، ولا بغلبة ، ولكن إرادته نفذت في كل ما أراد . وكما أراد ، وكذلك وصف نفسه فقال : « إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

فإن قال : إبليس يريد الكفر قيل له : نعم ، فإن قال : فالنبي (ﷺ) يريد الكفر قيل له : لا ، فإن قال : إبليس كان أطوع لله من رسول الله (ﷺ) بإرادة إبليس ما أراد الله ، والنبي (ﷺ) كره ما أراد الله . قيل له : بل إبليس عصى ربه بإرادته الكفر لأنه نهى عن ذلك ، وأطاع النبي (ﷺ) وبه إذ لم يرد ما أراد ربه من الكفر ، وليس كل من أراد ما أراد الله مطيعا له ، فإن قال : فمن ألقى الكفر في قلوب الكافرين ، قيل له : إبليس ألقى الكفر في قلوب الكافرين ، بالدعاء ، والتزيين ، والوسوسة ، فإن قال : فالله لم يلق ذلك في قلوب الكافرين : فيل له : لا ؛ فإن قال : فكيف ؟ وهو خلقه ؟ قيل له : كما أنك تقول للكفر : الله خلقه ، وهو معلوم لله .

ولم يلق في قلوب الكافرين ، فإلقاء الكفر في القلب - هو دعاء إليه ، ووسوسة للكفر في قلبه ، وأمره به وذلك عن الله - تعالى - منفى .

على أن الله أراد بقاء الكافرين ؛ لأنه هو الذي يبتليهم ، وأراد أن يُصح أبدانهم ، وينسى زرعهم ، ويكثر أموالهم ، وإبليس يريد ذلك ، والنبي (ﷺ) يكره ذلك ، ولا يريد .

فكان النبي (ﷺ) مطيعا لله بإرادته ، وكرهه ما أراد الله من بقاء المشركين ، وصحة أبدانهم ، وبذلك أمره الله تعالى - وعصى إبليس بإرادته ما أراد الله من بقاء المشركين وصحة أبدانهم .

ألا ترى أن الله - تعالى - أراد موت نبيه (ﷺ) ؛ وكره المؤمنون ذلك جميعا ، وأراد إبليس ، وجميع أوليائه من الكفار ، والمنافقين موته .

فكان إبليس وجميع أوليائه عصاة بإرادتهم ما أراد الله من موت نبيه
(عليه السلام) ، وكان المؤمنون جميعا مطيعين بكراهيتهن ما أراد الله من موت
نبيهن (عليه السلام) .

وبذلك أمرهم الله - تعالى - لأن الله - تعالى - هو المتولى على ما فى الغيب ،
والخلق لا يعلمون منه شيئا ، والقضاء ، والقدر هو امر الله ، والله يفعل ما يشاء ،
ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

* * *

القول الحادى والثلاثون

فى خلق الأفعال وفى التوفيق والخذلان

إن قال قائل : أتزعمون أن الله خلق أفعال العباد ؟ قيل له : نعم فإن قال : فما جعلكم ؟ وقد أمر الله ببعضها ، ونهى عن بعضها ، وأوجب عليها الثواب ، والمعقاب ؟

قيل له : لأن الله هو الخالق وحده ، وما سواه فهو مخلوق قال الله تعالى : « ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » ، ووجدنا الأفعال شيئاً موجوداً ، فعلما أنها مخلوقة ؛ لأن مخرج الآية عام ، ولم نجد دليلاً [على] أنه خاص . وقد قال الله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ، لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً ، وَرَحْمَةً » ، وقال : « وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْيَةً ، وَرَحْمَةً ، وَرَهْبَانِيَّةً » ، واللودة ، والرأفة ، والرحمة - يحمدون عليه ، ويذمون على تركه ، وقد أضاف الله - تعالى - جعل ذلك إليه ، والجعل من الخالق خلق ، والجعل من العباد قول ، ووصف .

وسئل على بن أبى طالب عن أعمال العباد التى يستوجبون بها النار : أهي شئ من الله أم من العباد ؟

قال : هي من الله خلق ، ومن العباد عمل .

فإن قال قائل : فخلق الله الشرك في قلوب المشركين ، قيل له : إن كنت أردت أن خلق الشرك في قلوبهم ، بأن اضطرمم إليهم ، وحلهم عليه ؛ كما خلق أسماعهم ، وأبصارهم في رؤوسهم - فلا . وليس كذلك نقول ، ولكن خلق الشرك له في قلوب المشركين فاسدا خلافا للعوحيد الذي في قلوب المؤمنين الموحدين .

فإن قال : أليس ما خلق الله ، فقد فعله ، وصنعه ؟ قيل له : نعم قد يقال هذا في جملة الأشياء ، ولا يقال ذلك في بعض الأشياء مطلقا ، فإن قال : أليس يقولون : إن الله خلق الكفر ؟ قيل له : نعم .

فإن قال : أفنتقولون إن الله تعالى - فعله ، وصنعه ؟ قيل له : ألا ترى أنا نقول : إن جهنم قدرة ولا نقول : إن الله صنع الأقدار ، ونقول : خلقها ؟ لأن خلقها اسم يعظم في كل شيء ، وصنع ودبر الأقدار ، والتبائح تهجين ، فنفيها عنه جل جلاله كل إضافة تهجين ، واخلق صفة تعظيم مضاف إلى الله بالتعظيم .

فإن قال : أفنتقولون : إن العبد فعل خلق الكفر ؟ قيل له : نعم . ومعنى ذلك أنه كفر ، فإن قال : أفنتقولون : إنه فعل خلق الله ؟ قيل له : لا . إن ذلك يوم أنه خلقه ، ويقال : أفسد المطر الطعام ؛ فالمطر تدبير الله ، ولا يقال : تدبير الله أفسده ، ويجوز أن يقال : ما أقيح الترد ، أو أقيح بجهنم ، ولا يجوز أن يقال : ما أقيح تدبير الله في ذلك .

فلو قال قائل : ما أحسن جهنم - لكان في ذلك مخطئا ، وهو من خلق الله تعالى ؛ ولو قال : ما أحسن أنخلق - لكان معيبا ، وجهنم خلق .

فإن قال : إن الفعل لا يخلو من ثلاثة وجوه : إما أن يكون من العبد دون الله ، وإما أن يكون من الله دون العبد ، وإما أن يكون منهما . قيل له : قد خلا من هذه الوجوه ، لأن الفعل لا يكون من العبد دون أن يكون خلقا من الله تعالى ، ولم يكن خلقا من الله تعالى غير من أن يكون اكتسابا من الصبر ، ولم يشتركا فيه جميعا ، لأنهما لم يخلقاه جميعا ، ولم يكتسباه جميعا ، وإما تسكون الشركة لو أنهما خلقاه جميعا ، واكتسباه جميعا ، وإما قلنا : خلقه الله ، واكتسبه العبد ؛ لأن الأفعال غير الأجسام .

فإن قال : أخلق الله الكافر ، والإيمان ؟ قيل له : نعم خلقها الله هملا من العباد ، ولم يعملها على وجه ما هملة العباد يزني ، ويسرق ، ويعصى ، ولم يفعل الله ذلك على ما عملته العباد ، ولكن الله خلق علمهم ، نخلق المعصية والطاعة عمل من العباد ، وكذلك كل شيء صنعه العباد ، وعملوه ، فخلق خالق علمهم ، وخلق الله لعملهم غير علمهم .

فإن قال الخير ، والشر من الله أم من العباد ؟ قيل له : الخير ، والإيمان من العباد بعون الله تعالى ، ولا يكون العبد عاملا لخير أبدا إلا والله على ذلك الخير عون له ، ولا يكون عمل العبد قبل عون الله ، ولا يعين الله العبد ، قبل أن يعمل ، وإما يقع عون الله للعبد على الإيمان مع الإيمان في حال واحد .

ولا يكون الكفر ، والضلال أبدا إلا من العبد ، ولا يعمل الكفر إلا

وهو مخذول من عون الله ، والكفر منه ، والله قد علم ما هو كائن من علمه ، وكان كما علم من غير أن يكون علم الله عملاً للعبد .

ولا يكون الإيمان والكفر من أحدٍ أبداً إلا وقد شاء الله أن يكون منهم ما علم أنه كائن منهم ، وكل شيء قاله تعالى ماله ، ومقدره

والحسنة : هي من عند الله بلفظه ومعونه ، وخص بذلك من سبق له في علمه والحمد لله على إنفاذ ما أراد وأمضى في علمه ، فالحسنة من العباد ، وأعمالهم في طاعة الله بما لطف لهم به ، وأما الذي هو من عند الله : فالطبع والقسوة ، والزان على القلوب بما هو كائن من أعمال العباد القبيحة ، ولم يلفظ بهم ، ولم يعذبهم ، ولم يحترقهم مثل الذي اختاره ولطف به لأهل طاعته ، وأما السيئة التي هي من العباد ، فأعمالهم في معصية الله تعالى .

وأما الضلالة التي هي من عند الله فتركه إياهم وتخليه للعاصين إلى ما هو كائن بما قد علم الله ، من أعمالهم ، وتسليط إبليس عليهم ، وأما الضلالة التي هي من إبليس فأمره ، ودعوته لمن أجابه .

فإن قال متى خلق الله تعالى الفعل ؟ أفى حال ما اكتسبه العبد ، أم قبل أن يكتسبه ، أم بعد ما اكتسبه ؟

قيل له : العين التي هي كسب فهي التي خلقها الله تعالى كسباً على ما هي عليه ، فنقول : إن الدين التي هي كسب للعبد : هو المخلوق ، وهو الذي اخترعه الله تعالى - فأنشأ على ما هو عليه من حسن ما حسنه ، أو قبح ما قبحه

فإن قال : أفيجوز أن يخلقه ، ولا يكتسبه العبد ، أم يكتسبه العبد ولا يخلقه الله ؟ قيل له : لا يجوز أن يكتسبه العبد ، ولم يخلقه الله تعالى - لأن في ذلك إيجاد الفعل كان بعد أن لم يكن ، لم يتبعه الله تعالى ، ومحال أن يكون محدث وقع ، وليس الله تعالى هو محدثه ، كما أنه يستحيل أن يكون مملوك ، ومربوب في العالم ، لا يملكه الله تعالى ، ولا يكون ربه .

فصل :

ويقال لمن أنكر خلق الأنفال : أخبرونا عن الإيمان من خلق لا من شيء ؟ فإن قالوا : الله خلق ؛ فقد أقرروا بخلق الأنفال ، وإن قالوا : المؤمن هو الذي أحدث الإيمان لا من شيء ؟ قيل لهم : وكيف يمكن الإنسان أن يحدث الإيمان لا من شيء ، وهو لا يدري كيف كان لا من شيء ؟ ولا يعصور ذلك في وهمه ؟ مع أن إحداث الأشياء لا من شيء من صفة الخالق - سبحانه وتعالى - قد وصفتم المخلوق بصفة الخالق .

فإن قالوا : لو كانت أفعالنا مخلوقة ؛ لما عذبنا عليها . قيل لهم : فهل لكم أن تقولوا : إن الإيمان مخلوق ، لأنه لا يعذب عليه ، والكفر غير مخلوق ، لأنه يعذب عليه ، وكلاهما فملكم فتناقض قولكم .

ويقال لهم : هل يكون للعبد أن يتكلم بكلمة لیس عليه الله تعالى في تلك الكلمة نعمة ؟ فنقولهم : لا يكون إلا بنعمة من الله عز وجل . فيقال لهم : أنعمة الله على عبده أزلية أم محدثة ؟ فلا بد أن يقولوا محدثة ، فيقال لهم :

هل يجوز أن تكون نعمة الله ليس هي من خلقه ؟ فلا بد من قولهم : نعم ،
وفيه انقطاعهم .

فصل :

قال الحسن في قوله تعالى : « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » أى : خلق الكفر ،
والإيمان . وقال مجاهد في قوله تعالى : « وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ »
أى : الكفر والإيمان ، والخير والشر ، والهدى والضلال .

وقال حذيفة : إن الله تعالى : صنع كل صانع ، وصنمته .

وقيل : إن النبي (ﷺ) صلى على جنازة رجل من الأنصار فقال :
« اللهم تقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » والعباد
هم الذين يمعقون ، ويطلقون ، ويفسلون ، وينقون ؛ فأضاف ذلك إلى الله
عز وجل ؛ لأنه الخالق لأفعال الخلق ، وسأله رجل فقال : إني كنت صائما ،
فأكلت ، وشربت . فقال (ﷺ) : إن الله أطعمك ، وسقاك ؛ فالطعام ،
والشارب هو العبد ، والطعم والشرب فعله ، فأضافه إلى الله تعالى - إذ كان
هو خالقه جل وعلا .

وإن سأل سائل : هل يخلو العبد من نعمة وبلية ؟ قيل له : لا يخلو من ذلك ؛
فالنعمة يجب عليه شكرها ، والبلية منها : ما يجب الصبر عليه كالمصائب ،
والأمراض ، وما أشبه ذلك . ومنها : ما لا يجب الصبر عليه ، كالكفر ،
وسائر المعاصي .

وليس بين الإيمان والكفر منزلة ثالثة ، ولا بين المعصية والطاعة منزلة ثالثة ، ولا بين الجنة والنار منزلة ثالثة ، وكل فعل أو قول ، فلا يخلو من طاعة أو معصية .

قيل : إن ابن عباس سمع حمّاراً يسوق حمّاراً ؛ إذ تكلم بكلمة ؛ فقال الملك صاحب اليمن : ما هذه حسنة ، فأكتبها حسنة ، وقال صاحب الشمال : ما هذه سيئة فأكتبها سيئة ؛ فنودي من السماء : ما تركه صاحب اليمن فأكتبه ، وفي خبر عنه : بينما رجل يسوق جملاً ؛ إذ زاغ عن الطريق ، فقال له : حلّ ، فقال صاحب اليمن : الخير - وحلّ^(١) : زجر للإبل ، وحزّ زجر الحمير - ومعنى حلّ في حديث ابن عباس : أن كثرة الزجر في الإفاضة من عرفات توطئ الناس ، وتؤذيهم ، وتشغلهم عن ذكر الله تعالى .

وقيل في قوله تعالى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَقِيدٌ » يكتب الأشياء كلها ؛ حتى قول الرجل : يا جارية : ضعى الإماء ، ويا جارية : اصنعي لى وضوءاً ، أو يا جارية : ناوليني نعل ، ناوليني ردائي ؛ وحتى صغير الرجل لدا بقه للشرب ؛ وحتى إن هذا أسود ، وأن هذا أبيض .

وبلفنا أن الملسكين عليهما السلام أفرحُ بمحاسن العبد منه ؛ إذا تكلم ، وعمل الحسنة ، وأنهما أشد حزنًا منه بما واثبه ، ويقولان : اللهم وفقه ، وسدده ؛ حتى يُعطي علينا خيراً .

(١) من القاموس وشرحه وحلّل الإبل قال لها حل حل منونتين إلى أن قال بوجل فكك زحر لإناث الإبل ويقال حلّ حلّ . الأول بفتح الحاء واللام ، والثاني بفتح الحاء وكسر اللام ، لما بضبط اللسان شكلاً .

ويقال : ما خطا عهد خطوة قط ، إلا كتبت له حسنة ، أو سيئة .

فصل :

إن الله تبارك وتعالى خلق الطاعة ، والمعصية ، وقدرهما وقضاهما مع الفعل ، لا قبل ، ولا بعد ، وليس لله شريك فيما قضى وقدر ، ولم يوث العهد من قبل خلق الله ، وقدره وقضائه ، ولكن : أوتي من قبل اكتسابه للمعصية ، ومخالفته للأمر ، وإيجاد الحجة عليه .

ولم يزل الله يريدنا لذلك ، فالطاعة لإرادة رضا ومحبة ، وعلم ، ومشئته ، والمعصية لإرادة علم ، ومشئته ؛ لا لإرادة أمر ، ولا رضا ، ولا محبة .

والدليل على خلق الأنفال : قوله تعالى : «وَأَمِرُوا قَوْمَكُمْ ، أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» ، وقال : «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» يقول : كيف لا أعلم القول الذي تُخْفُونَ ، وأنا خلقته ، وقال «وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاختِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ، وَأَلْوَانِكُمْ» ، فأوجب اختلاف الألسنة ، وهى اللغات ؛ لكونها خلقا من خلقه ، وكل ذلك كلام الخلق يمدون على الصواب منه ، ويذمون على الخطأ ، فجعل خلقه الألسنة آية من آياته لخلق السموات والأرض ، وقال : «وَقَدْ زَنَّا فِيهَا السَّيْرِ سِيرُوا فِيهَا لِيَاءِ إِلَى وَأَمَامًا آمِينَ» فأضاف الفعل إلى المخلوق ، والمخلوق ، والتدبير إلى الخالق جل وعلا ، وقال : «وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ»

فَجَمَلْ أَبْتِغَاءَنَا الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ ، وَهُوَ مِنْ فَعَلْنَا آيَةً مِنْ آيَاتِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى « أَتَقْدِرُ حَتَّى تُشِيتَنَا إِذَا » فَسَمِيَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ شَيْئًا

وَقَالَ : « وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ ، وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ »
وَقَالَ : « إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » وَقَوْلُهُ : « وَجَعَلْ لَكُمْ سِرَاطًا يَبْلُغُ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ، وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ » وَهِيَ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ .

وَقَالَ : « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ، وَمَا تَعْمَلُونَ » ، وَقَالَ : « وَمَنْ تَتَرَبَّصْ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِذِّهِ ، أَوْ بِأَيْدِينَا » فَثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ يُصِيبُ الْكَافِرِينَ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ، فَيَكُونُ فِعْلُ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّكَفَارِ مِنَ الْقَتْلِ ، وَالْجُرَاحَةِ مُصِيبَةً أَصَابَهُمُ اللَّهُ بِهَا ، فَأُضَافَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِهَا عَلَى أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ مِنَ اللَّهِ خَلْقٌ ، وَمِنْ الْعِبَادِ عَمَلٌ .

وَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ : « مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلْفًا أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعِتَاقِ ، وَلَا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْ (١) الطَّلَاقِ » قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ نَظَرُوا إِلَى خَلْقِ الرَّفَقِ - لَرَأَوْا خَلْقًا حَسَنًا ، وَلَوْ نَظَرُوا إِلَى خَلْقِ الْخَرَقِ - لَمْ يَرَوْا أَقْبَحَ مِنْهُ ، وَالْعِتَاقُ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالرَّفَقُ ، وَالْخَرَقُ : مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ .

فصل :

قِيلَ : وَالتَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ أَنْ يَعْطِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدَهُ قُوَّةً يَقْدِرُ بِهَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَهُوَ لَطْفٌ يَقْدِرُ بِهِ الْعَبْدُ عَلَى الْإِيمَانِ .

(١) حَدِيثُ أَبِغَضَ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالْحَاكِمُ عَنْ

والعصمة : هي الحراسة من موازنة 'معصية'، والقدرة على الطاعة ، والمعصوم من المكلفين من إيقاع المعاصي .

والعاصم في الحقيقة هو الله تعالى ، قال الله تعالى : « وَاللَّهُ يَعَصِيكَ مِنْ النَّاسِ » أي يحرسك ، والعصمة تكون فما يستقبل .
ومن نجا من الملكة فمن قبل الله تعالى وعصمته إياه ، ونوفيقه له ، ومنه وفضله عليه .

وأما الخذلان : فهو القدرة على الكفر ، وكل من خلقت له القدرة على الكفر فهو مخذول ، والخذلان أيضا : ترك العهد من العصمة .
والنصر : هو الإعانة من الله تعالى ، وقيل : لما نزل : « وَاللَّهُ يَعَصِيكَ مِنَ النَّاسِ » قال النبي (ﷺ) : « لا أأبى بى نصرى ، أو خذلنى ، فهنيئاً لمن تولى الله نصره ، وعصمته .

والحرمان : فوات الطاعة ، والثواب عليها ، والقدرة على المعصية ، والجزاء عليها ، وفي قوله تعالى « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، وَسَمِعِهِمْ » والختم : هو الطبع ، وهما بمعنى وهو التغطية للشيء . والاستغناء من أن يدخله شيء آخر ، والمعنى : طبع الله على قلوبهم ، فأغلقها ، وأقفلا ، فليست تسمى خيرا ؛ ولا تفهمه و« على سمعهم » فلا يسمعون الحق ، ولا ينتفعون به « وَكَأَنَّ أَبْصَارَهُمْ غِشَاوَةٌ » أي : غطاء وحجاب ؛ فلا يرون الحق ، ولا يهتدون إليه سبيلا .

وقال أبو على : جعل الله أعمالهم سيئة طبعاً على قلوبهم ؛ بما ركبوا من

— ٤٦٨ —

الذنب على الذنب ؛ حتى ران على القلب ، و-ود ، وذلك عند فعل العباد ،
لا قبل ولا بعد ؛ لأنه لو كان قبل - لكان حجة للعبد على الله يوم القيامة ؛
إذ قد ختم على قلبه ، وطبع ؛ فلم يقدر أن يؤمن ، فكيف تلزمه العقوبة عليه .

وحقيقة الطبع ، والختم ، والأغشية : إنما هو فعل ما يصير به القلب
مطهورا ، ومغفورا عليه ، ومغفلى عن الحق ، لأن الأكمة : هي الأغشية ،
والله أعلم وبه العرفيق .

القول الثاني والثلاثون

في الاستطاعة

الاستطاعة في اللغة : القدرة على الشئ ، قال الله تعالى : « فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْرًا سِتِّينَ مِسْكِينًا » أى من لم يقدر أطعم ، وزال عنه فرض الصوم ؛ لزوال اسم الاستطاعة وهى الصحة . ووجود المال يوجب استطاعة الإطعام ، والاستطاعة الحجج والنكاح .

فالاستطاعة ، بمعنى القدرة ، والقدرة في الإنسان : هى عرض في الجسم ، وليست القدرة بجسم في الجسم ، والعرض لا يقوم بنفسه ، ولا يثبت وقتين ، والقوة - لا خلاف - أنها صفة وعرض ، لا تقوم بنفسها ، ولا تثبت وقتين .

وحقيقة الكسب : كل فعل وقع باستطاعة محدثة مع الفعل - فأما من فعل بقدرة قديمة ، فهو غير مكتسب ، والدليل على أن الاستطاعة مع الفعل أن من لم يخلق الله له استطاعة لم يجب أن يكتسب شيئاً ؛ فلما استحال أن يكتسب الفعل - إذا لم تكن استطاعة - صح أن الكسب إنما يوجد بوجودها وفي ذلك إنبات وجودها مع الفعل يكن .

فإن قال قائل : أليس في عدم الجارحة عدم الفعل ؟ قيل له : في عدم الجارحة عدم الاكتساب ، لأنها إذا عدمت القدرة فبعدمها استحال الكسب بعدم القدرة ، ولعدم الجارحة ، ولو عدمت وجدت القدرة كان الاكتساب واقعا ؛ ولو كان إنما استحال الاكتساب لعدم الجارحة لكان

إذا وجدت وجد الاكتساب ، فلما كانت توجد ، ويقارنها العجز ، وتعدم القدرة ، فلا يكون كسب - علم أن الاكتساب إنما يعدم لعدم الاستطاعة لا لعدم الجارحة .

قال الله تعالى : « مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ، وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ » وقد أمروا أن يسمعوا الحق ، وكلفوه ، فذل ذلك على جواز التكليف ، وإن لم يصل الحق ، ويسمعه على طريق القبول - لم يكن مستطيعا .

والله عز وجل خلق الإنسان ، خلقه لا يستطيع أن يتمتع عنها ، خلقه غير متمتع من حركة أو سكون ، ولا يخلو من أحدهما أبداً حتى يموت ؛ فالمتحرك لا يكون ساكناً ، والساكن لا يكون متحركاً هذا مالا يكون .

والعبد لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً ؛ بخير أو شر ؛ فإذا كان في الخير شغله عن الشر ؛ وإذا كان في الشر شغله عن الخير .

ولا يستطيع العبد إلا فعل ما هو فيه ؛ لأنه لا يستطيع أن يخلق خلقاً يستطيع بها أن يكون بها فاسلاً تاركاً ، ولا مطيعاً عاصياً ، ولا قائماً قاعداً ، ولا قابضاً باسطاً ، ولا آخذاً تاركاً في حال واحدة - هذا مالا يصح ، وإنما خلق أن يستطيع أن يكون قائماً في حال قيامه ، أو قاعداً في حال تَعَوُّده ، ولا يستطيع قائماً قاعداً ممماً ، لذلك خلقه الله ، وهو يفعل في أحد الأمرين ، غير مستطيع الآخر ، لأنه مشغول بأحدهما عن الآخر .

ومعنى أن الاستطاعة لا تكون إلا عند مباشرة العمل ؛ لا قبلاً ولا بعداً يحدثها الله للعبد حين كسبه لها

ومن زعم أن له استطاعة قبل العمل ؛ فقد زعم أن الله حال بين العباد ،
وبين أن يفعلوا ما يستطيعون .

ويقال لهم : هل يجوز للعبد أن يكون لا مؤمناً ولا كافراً ؟ فإن قالوا :
بلى قد يجوز ذلك ، فيقال لهم : فإذا لم يكن مؤمناً ، فما يسكون ؟ أ كافراً
أم غير ذلك ؟ فإن قالوا إنه إذا لم يكن مؤمناً ؛ فإنه لا يكون كافراً ، فقد
زعموا أن الناس قبل أن يدخلوا في الإسلام لم يكونوا كفاراً .

وإن قالوا : إنه إذا لم يكن مؤمناً ؛ فإنه يكون كافراً - فقد صدقوا
في ذلك ، فيقال لهم - عند ذلك - هل يستطيع العبد أن يكون كافراً لا يكون
مؤمناً ، وإذا لم يكن مؤمناً لا يكون كافراً ؟ فإن قالوا ذلك - فقد
تركوا قولهم .

ويقال لهم : أخبرونا عن الأعمى الذى لا يبصر ، ثم أبصر متى كانت
استطاعته البصر في حال العمى أم في حال ما أبصر ، أم من بعد ذلك ؟ فإن
قالوا : قبل أن يبصر . فقد زعموا أن استطاعة البصر كانت فيه وهو أعمى ،
وإن قالوا : مع البصر ، فقد تركوا قولهم ، ورجعوا إلى ما قلنا ، وإن قالوا :
من بعد الفعل ، فقد تركوا قولهم وقولنا ، ودخوا فيما لم نقل . فن ولاهم .

ويقال لهم : الاستطاعة ما هي ؟ فإن قالوا : هي العلامة في البدن ، قيل
لهم : ألسنتم تزعمون أن الإنسان فيه استطاعة ما لم يفعل ؟ فإن قالوا : بلى ؛
قل : إذا كانت السلامة هي استطاعة ؛ إذا كانت في البدن ، هل غائب

عن البدن ؛ إذا كان قائما غير قاعد ؟ فما باله إذا كانت السلامة معه حيث
ما ذهب يستطيع بها أحيانا ، وحيث لا يستطيع ، والاستطاعة موجودة
في كل وقت لا تفقد ، ولا تقدم ؟ .

وإن قالوا : الاستطاعة غير السلامة في البدن ، فقل : أخبرونا ما هي ؟
فإن قالوا : إنها لا توصف ، ولا توجد ؛ فقل : فكيف نستطيع أن نعرف
أن الإنسان مستطيع ، أو غير مستطيع ؛ إذا كانت الاستطاعة ليست السلامة
في البدن ، ولا في قوة الإنسان ، والقوة والسلامة : هاشي . واحد ؟ فما هي ؟ .

فإن قالوا : إنها ليست بموصوفة ، ولا محدودة ، وإنما يعرف الإنسان أنه
مستطيع ؛ إذا كان ، إذا فعل ، فقل : أقبل الفعل ، أم بعده ، أم في حال الفعل ؟
فإن قالوا : بعد ما يفعل ، فقل : هو الذي أردنا منكم بجانته ، فينبوا لنا كيف
نعرفه ؟ وإن قالوا : قبل ما يفعل ؛ فقد زعموا أن الاستطاعة بعد الفعل تدور ،
وليس يوصف أحد بالاستطاعة إلا بعد ذلك ... خلافا لقولهم ، وقولنا ، وإن
قالوا : يعرف في حال فعله ؛ فذلك قولنا ، وهو خلاف قولهم : إن العباد
يستطيعون قبل أن يفعلوا .



القول الثالث والثلاثون

في التكليف ومعناه

والتكليف على معنيين معنى يجوز إضافته إلى الله ، والآخر لا يجوز. فالذى يجوز : هو أن يكلفهم حسب طاقتهم ، ليبلغوا منافع لهم دون هارهم ، والذى لا يجوز : هو أن يكلفهم بحاجته إلى ما يكلفهم إياه ، تعالى الله عن ذلك ؛ إذ لم يزل البارى غنيا عن جميع خلقه .

وقال : بشير بن محمد بن محبوب (رحمهم الله) : إن الحكمة في التكليف _ أنا وجدنا القول بها زمام الطباع ، وآلة البيان من محاسن الأمور ، وقبيحها وفاسدها ، وصحة صحتها ، والحكمة ما شرف فيها ، وانحطاط في تبينها لها ، والمفسر شعارها : ذلك تقدير العزيز العليم .

خص الله به الإنسان من خلقه ، وفضل به المكلفين ؛ ليبلغوا به منافع لهم ، وأعدمهم المعجز عما كلفهم حجة عليهم ، وحكمة بالغة فيهم ، وفضل عظيم لهم مع قدرته على إيصال ما عرضهم له لعبادته ، وغناه عنها منهم ، فحسن مع ذلك تكليفهم ؛ لأنه لا يجوز في الحكمة شكر من لا يستحق بإحسانه شكرا .

وقدرة الشاكر على الشكر نعمة من الله عز وجل الذى يستحق الشكر لأن الشكر لا يكون إلا بعون الله ، ولا يجوز في الحكمة : أن يساوى بين الشاكر ، والكافر ، ولا يعطى أحدهما ما يعطاه الآخر منها ، ولو كان ذلك كذلك .

ما رغب الراغب في الشكر ، ولا زهد الزاهد في الكفر ، ولم يكن معنا في الترغيب في الشكر والتزهيد في الكفر ، ولا فرق في العقل بين الحسن والقبيح ، والفاقد والعحيح .

فلما لم يكن ذلك كذلك - صح الذي يستحق بالشكر من الثواب ، لا يجوز أن يعطى من لا يستحق ذلك بشكره ، وطاعته ، وكذلك حسن التكليف .

وإن كان ذلك مقبلاً للكافرين ؛ إذا كانوا يقولون منه نفعا ، ونما ؛ لا يجوز في الحكمة أن ينالوه من غير أن يستحقوه لفعل ما كفروه ، وإن كان الله تعالى قادراً على أن يفعل ذلك بهم ، وبوصله إليهم .

ولزوم التكليف من قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ » ، ويتوجه التكليف من طريقين : طريق عقل ، وطريق نقل .

وطريق العقل : معرفة الله عز وجل : أنه واحد ، وعالم قادر ، ويجوز ذلك ، فعلى المكلف عند ذكر ذلك ، وسمعه - اعتقاده وعلمه ؛ غير معذور بجهله ، ولا الشك فيه .

وما اختلف الناس فيه مثل : عالم بعلم ، وقادر بقدره ، وعالم بنفسه ، وقادر بنفسه ؛ فحجة هذا [عليه] يلزم بالسؤال ، وبعد الاستدلال ، وعلى الشاك فيه ؛ لا يعتد تحويلاً من قول المخالفين من غير دليل ، وأن يكون متممًا بالجملة ، وهي : إن الله - تعالى - واحد ليس كمثله شيء .

وأما ما كان من طريق النقل : وهو من ورود السمع ، أو معاينة البصر
فغير لازم فرضه ، ولا هالك من جهله إلا بعد قيام الحجة عليه بالخبر المنقول إليه ؛
فإذا طرق سمعه من ذلك لزمه فرضه ؛ إن كان مفهرا في نفس اللفظ المنقول ،
وإن كان مجهلا ؛ فإلى أن يسأل العلماء عن تفسيره بخطئه .

وما لم تقم على المكلف حجة ، ولم تبلغه دعوة فهو سالم بجهله فيما كان
طريقه طريق السمع من رسالة الرسول وعلم القرائض ، ومشاهدة الرسول ليس
بحجة ، حتى تظهر له معجزة .

والتكليف : منه ما أمروا باعتقاده ؛ كإثبات التوحيد ، وصفات الله
تعالى ، وتصديق رسوله (ﷺ) فيما جاء به ، ونفى الصحابة والولد ، والأشياء ،
والحاجة ، وأشياء هذا . [وهو] أول تكليف على العاقل .

ومنه : ما أمروا بفعله ؛ كالصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والكفارات ،
والحج والجهاد .

ومنه : ما أمرهم الله بالكف عنه ؛ كقتل غير حق ، وأكل الخبائث ،
والسموم ، وما يؤدي إلى فساد أبدانهم ، وأديانهم ، والزنا ، وأمثال ذلك .

والعبد مأخوذ من عقل متبوع ، وشرع مسموع ، لعقل متبوع فيما
لا يمنع منه الشرع ، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل ؛ لأن الشرع
لا يرد بما يمنع منه العقل ، وتوجه التكليف إلى من كل عقله ، والأحكام
العقلية ، لا تكون أصولا للأحكام الشرعية

وقيل : من كان منقطعاً عن الفاس ، ولا علم له بالشرائع ، ولا بالناس ؛ فعلية في حال التكليف : أن يعلم أن له خالفاً ، وصانعاً صنعه ودبره ، ويقع له الدليل على ذلك : من طريق العقل لما يراه من خلق نفسه ، ويعلمه من خلق السموات والأرض ، والليل والنهار ، واختلاف الأحوال .

ويجب عليه الكف عما قبيح في عقله مثل : قتل الحيوان ، وأكل لحومها ؛ لأن إبلام الحيوان ، وقتل ذوات الأرواح قبيح في العقل ، ولولا جواز ذلك بالشرع لما حسن أن يأتي إلى ذى روح مثله فيقتله ، ويأكل لحه ، وإذا رأى رجلاً يقتل ذوات الأرواح أن يفكر ذلك ؛ لأن قتلهم في العقل من الجور ، والزنج الدين هم سفالة الفاس . وغيرهم من أطراف الأرض الذين لم يبلغ إليهم ما بلغ غيرهم من أهل الإسلام - عليهم أن يعرفوا بعقولهم : أن الأشياء التي يرونها لها خالق ومدبر ليس كمثل شيء [و] لا عذر لهم في ذلك ، وإن حسن في عقولهم أن يكون لهذا الرب رسول ، ومعبر ؛ فعليهم أن يسألوا عن ذلك

فإنه تعالى قد كلف عباده العقلاء التكليف الاختياري ؛ إذا بلغوا من جميع الجن والإنس ، وإنما كفر من كفر من الجن والإنس - بسوء اختيارهم لأنفسهم الكفر على الإيمان ، والعمى على الهدى ، أولهم إبليس أبو الجن ، وقابيل بن آدم - قتل أخاه هابيل ظلماً وعدواناً - وكان إبليس إمام أهل الكفر ، والاستكبار ، وقابيل : إمام أهل الظلم ، والإسراف إلى يوم القيامة .

والكفار مخاطبون بالإيمان ؛ فإذا أقرؤا به خوطبوا بالصلاة ، والصوم ،
والزكاة ، والحج ، وجميع ما افترضه الله على أهل الإيمان ، وقال بعض
أصحابنا : إن الكفار مخاطبون بالإيمان وجميع الفرائض ، معاقبون على ترك
جميع ذلك ، ولكن فعلهم ذلك على ترتيب ، وتنزيل ؛ كما قال الله تعالى :
﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ . . . ﴾

وأما المرتد فلم يختلف أصحابنا في أن حكم الخطاب في جميع ذلك يجري
عليه ، وإن كان مرتدا ، وبهذا لزمه تركه من ذلك في حال رده . والله أعلم

فصل :

فإن قال قائل : كيف يجوز أن يخلق الله خلقا ، ثم يكلفهم فعل الطاعة ،
وهو يعلم أنهم يصنعون ، فيصيرون إلى النار ، ولو لم يخلقهم ما كفروا ، واستحقوا
النار ؟ فيقال لهم : إن الله - تعالى - خلق الخلق من الجن والإنس ، وخلق
لم عقولا يميزون بها بين الحسن والقبيح ، والمفافع والمضار ، وأرسل إليهم
الرسول ، وبين لهم ما يأتون ، وما يتقون ، وأوضح لهم سبل الهدى والضلال ،
وعرفهم الفرق بين الكفر والإيمان ، وشرع لهم الحلال والحرام ، وحثهم على
الطاعة ، وحذرهم من المعصية ، وبشرهم بالنواب ، وأنذرهم من العقاب ، وتوجه
التسكليف ، والأمر ، والنهي إلى من كل عقله ، ولم يكلف أحدا من خلقه
إلا طاقته ، ووُسع قدرته ، ولم يخلق الله خلقا عبثا ، ولم يتركهم سُدى ، والله
الحجة البالغة على خلقه ولا حجة لهم عليه ، ولا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

فإن قال : فهل يكون حكيمًا من يرى عبده يعصيه ، ويميل عملا يستحق عليه الخلود في النار ، ولا يمنعه ، ولا يخلصه منه ؟ قيل له : إن الله قد منعمهم من ذلك أشد المنع ، وخلصهم بأفضل الخلاص ، وذلك : أنه زجرهم ، ونهأهم ، وتوعدهم بالغار ، وأراهم العبر والآيات والمثلثات [وكل ذلك أشد المنع] وأما الخلاص ؛ فقد أقدرهم على ترك المعاصي ، وجعل لهم السبيل إلى الطاعة ، وأعطاهم كل ما ينجون به من المعصية ، وحذرهم ووعدهم وتوعدهم فإن قال : فهلا منعمهم بالجبر والقهر ، وخلصهم بمثل ذلك ؟ قيل له : لو فعل ذلك بهم لم يستحق محسن ثوابا ومسيء عقابا ، ولكان لامعنى خلقتهم ؛ إذا لم يخلقهم لنفعهم ، ولكان قد خلقتهم عبثا ، وتركهم سدى ، والله - تعالى - يقول : « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا » ، قال : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ » ، وقيل : المعنى [في الآية] ليعرفوني - ويوحدوني ، وأمرهم بعبادتي .

فمن زعم أن الله - تعالى - أراد العبادة ، والطاعة من جميع عباده ، لأنه خلقتهم لذلك ، ولم يفملوا - كان في قياد قول هذا القائل : أن الجن والإنس فعلوا خلاف ما أراد الله منهم ، وكانت إرادتهم غالبية لإرادته ، وكانوا قد أكرهوه ، وغلّبوه ، وهذا القول باطل .

ولو أراد الله الإيمان من العاصين من الجن والإنس جميعا - لآمنوا كلهم ؛ لأن الله تعالى يقول : « وَكَوْشَاءَ رَبُّكَ لَا مَنَ مِّنَ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِيعًا » فدل [على] أنه لم يرد الإيمان إلا بمن آمن طائعا ، ولم يرد المعصية طاعة . وقد أراد كون المعصية قبيحة بمن عصاه مسخوطة ، والطاعة حسنة مقبولة .

فصل :

وأول حجج الله على عباده المكافين : العقل ثم الاستطاعة؛ ثم الكتاب والسنة ، والرسل ، والأدلة على الحق والهدى ، والرسل والميثاق والإجماع .

فمن الدلائل على أن القرآن حجة : قول الله تعالى : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ » ، وقوله تعالى : « أَلَمْ يَهْدِ اللَّهُ لِلْمُتَّقِينَ » .

والدليل على أن السنة حجة : قول الله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .

والدليل على أن الإجماع حجة : قول الله : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ؛ لَتَسْكُنُوا أَشْهُدَاءَ عَلَى النَّاسِ » الآية . والشهيد لا يكون إلا مرضياً ، وقول النبي (ﷺ) : « لا تجتمع أمتي على ضلال » وفي موضع ، على خطأ .

والدليل على أن العقل حجة قوله تعالى : « فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ » فالاعتبار يؤدي إلى معرفة الحق .

والدليل على أن تواتر الأخبار حجة - مانعه من أخبار البلدان - التي لم نشاهدها - بتواتر الأخبار ، وكذلك الأشياء التي لم نعلمها إلا بنقل الخبرين عنها ، وإن لم نعاينها من البلدان القاصية ، كما نعلم أن الله يتقافى الأرض ، وهو السكينة ولم نعاينها .

فصل :

والفائدة في بعث الله الرسل إلى عباده المكلفين: أن الله عز وجل لما خلق خلقه المكلفين أحياء عقلاء قادرين على الحاجة منه عز وجل - إليهم، ولا استعانة منهم، وفضاهم على كثير من خلقه تفضيلاً - وجب عليهم بذلك لله الشكر، ولا بد لهذا الشكر من كيفية يعرفها العباد، فبعث الله إليهم الرسل؛ يعلمونهم بكيفية هذا الشكر على ما أولاهم من فضله.

فلما أحسن التكليف من الله لعباده، والتوصل إليه ليستطاع منه امتثال التكليف، وفرضه من الباري - تعالى - في أوامره، ونواهيه، ولم يكن الباري - عز وجل - تشاهده الأبصار، ولا تدانيه الأصماع؛ لكي يبلغهم، علم ذلك منه - حسن من الله - عز وجل - أن يرسل الرسل إلى عباده المكلفين، يبينون للناس ما ياتون، وما يذرون؛ وإن كان جائزاً أن يعبد الله الخلق لعقولهم؛ ولكن لما بعث الله الرسل - علمنا أن إرسال الرسل أفضل، وقد علمنا أن الله - تعالى - لا يفعل إلا الأفضل، والأصلح، والأحسن. والله الحمد، والشكر على ذلك.

فصل :

ويجب على العبد إذا بلغ، وصح عقله، وزالت عنه الآفات في أول أحوال التكليف - أن يعرف خالقه، أنه واحد «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، وهو السميع البصير، دليله على ذلك: ما يراه في نفسه من عجائب خلقه، ولطيف صنعه،

وغير نفسه من خلق السموات والأرض، والليل والنهار. وما يشاهده من اختلاف الأحوال، والآيات، والدلائل على وحدانية الله.

وعلى العبد معرفة ما افترض الله عليه؛ لأنه لا يؤدّي الفرض حتى يعرفه، ويعرف المفترض، ولا يعرف رسول الله من لا يعرف الله؛ لأن العبد لا يطيع الرسول؛ حتى يعرف المرسل.

وعلى كل بالغ عاقل أن يوحد الله - عز وجل - ولا يوحده إلا من عرفه، وأقر به، ومن أقر بالجملة التي من قال بها كان مسلماً - فقد أقر بالله - عز وجل -.

وقال علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: إن أول عبادة الله معرفته، ومعرفة توحيده، وتوحيده نفي صفات التشبيه عنه بشهادة العقول؛ لأن كل مشبه موصوف بالأشياء مخلوق، وشهادة كل مخلوق أن له خالقاً لا يشبهه، ولا يوصف بصفاته، وشهادة كل حدث بالامتناع من الأزل.

فلا ديانة إلا بعد معرفة، ولا معرفة إلا بعد إقرار، ولا إقرار إلا بعد إخلاص، ولا إخلاص إلا بعد توحيد؛ إذ الإقرار يعصم من الإنكار، ولا ينال الإخلاص بشيء دون التوحيد.

وقال ابن مسعود (رحمه الله) ما عرف الله من شبهه بخلقه، وقال بشير: أول معرفة الله خلق من الله - عز وجل - وهي اضطرار، ولا بد أن يخلق لهم من المعرفة التي بها يكسبون ما يلزمهم من معرفة الله تعالى ودينه؛ فالمعرفة الأولى: خلق، والثانية: اكتساب.

فصل :

وأول ما افترض الله على عباده معرفته ، وشكره على نعمه ، ونفى الأشباه عنه ، ثم الإقرار بأنبيائه ، ورسوله ، وملائكته ، والتصدق بجميع ما أتى به رسوله ، وما أنزله في كتبه ، وما كلفهم من طلب معرفة ذلك من كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، ومن سنة نبيه (ﷺ) ، ومن إجماع الأمة ، ومن حجج العقل الذي حسن الله فيه الحسن ، وقبح فيه القبيح ، وبه وجب الأمر ، والنهي ، وحسن الحمد ، والذم ، ويلزمهم الكف عما قبح في عقولهم ما لم يأتهم خبر بإباحة شيء منه ، ويلزم العبد أن يعرف نفسه حتى معرفتها ؛ فإن من جهل نفسه كان لغيرها أجهل .

وقالت عائشة (رضي الله عنها) : يا رسول الله متى يعرف العبد ربه ؟ قال (عليه السلام) : إذا عرف نفسه . فمعرفة الله تعالى أول المقترضات ، وبها تصح العبادات ، ومن لم يكن بالله عارفاً كان به جاهلاً ، ومن كان به جاهلاً ، لم يكن له عاملاً ، ومن لم يكن له عاملاً كان لأوامره مهملًا ، ومن كان لأوامره مهملًا كان لعذابه مستوجبا .

فصل :

وما لم تقم على المكلف حجة ، ولم تبلغه دعوة : فهو سالم بجهله مما كان طريقه طويق السمع من رسالة الرسول (ﷺ) ، وعلم الفرائض ؛ لأنه لو كان الرسول (ﷺ) مشاهدًا ، ولم تظهر له معجزة على ما يدعيه من النبوة ، ويدعوه إليه من الإيمان به فلم يجبه لما كان هالكًا ؛ لأن مشاهدة النبي (ﷺ)

ليست بحجة على من شاهده ؛ من دون إظهار معجزة ، أو إبلاغ رسالة ، ولا قال بذلك أحد من أهل القبلة .

ولو كان ذلك كذلك - لكان المسلمون حين قدم النبي (ﷺ) مهاجراً إلى المدينة ، والناس يصلون إليه ، ولا يعرفونه إلى أن كثروا ، وارتفعت الشمس ، فقام أبو بكر (رضي الله عنه) ، فستر على النبي (ﷺ) بثوبه من الشمس ، فعلت الأنصار والمسلمون ، أن المعظم منهم : هو النبي (ﷺ) .

فلو كانت رؤية النبي (ﷺ) هي الحجة فقط - لكان جميع المسلمين من أهل المدينة قد كفروا بجهلهم الحجة ، وهم لما معاينون ، ولم يقل أحد أيضاً : أن دعوة النبي (ﷺ) هي الحجة دون المعجزة ، ولو كانت للشهادة هي الحجة من غير أن يقصدها دليل من معجزة ، أو ما يقوم مقامها - لكان من سمع الرسول (ﷺ) يدعو قهلاً المعجزة ؛ فلم يعلم الحق ، وبقيمه - كان كافراً ، وقد سمع كلام النبي (ﷺ) فلم تلزم حجة بغير معجزة .

ولو كان ذلك لازماً لكل مشاهد للنبي (ﷺ) وسامع لكلامه لما لكان لإظهار المعجزات معنى ، ولكان أيضاً - سائفاً لكل مدع للنبوة أن يدعيها .

ولكن لما كان الله - عز وجل - لا يبعث رسولا إلا بمعجزة ظاهرة ، أو أعجوبة باهرة ، ليس لأحد في زمانه أن يأتي بمثلها ، ولا أن يساويه فيها -

صح أن المعجزة هي المؤيدة لرسالاتهم ، والمؤكدات لقالاتهم ، والمبيدة لمجتهمهم ،
والبرهنة لدعوتهم ، والمصدقة لأمرهم ، والمفرقة بينهم وبين غيرهم .

وإعما هي الحالة الجليلة لدلالة النبوة التي بان بها الرسل عن غيرهم من
العباد ، ولذلك كانت الأنفس مطبوعة على الالتجاء إليها ، والفكرة فيها ،
والعبرة بها .

وكذلك كل نبي لا حجة في مشاهدته دون إظهار دعوته ، وإذا كان الأمر
على ذلك - كان المكلف ممذوراً بالدليل الذي بيناه ، والشاهد الذي أقناه .
قال الله تعالى : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا » ، وقال : « وَأَنْزَلْنَا
إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ، وَلَعَلَّهُمْ يَرْفَعُونَ » .

وقيل : قال النبي (ﷺ) : « إن الله أرسلني للناس برسالة ضقت بها
ذرعاً ، وعرفت أن الناس مكذبون بي ، فوعدني ربي^(١) أن أبلي الرسالة
أو ليعذبني » ، وقال النبي (ﷺ) : « والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من
هذه الأمة ، فلا يؤمن بي ، وبما جئت به حتى يموت إلا كان من أصحاب
الجحيم » .

وقيل في قول الله - عز وجل - : « وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ
بِهِ وَمَنْ بَلَغَ » : أي أنذرهم به ، ومن بلغه لا إله إلا الله ؛ قد بلغه إبلاغاً به ،
وقد قامت عليه الحجة ، وقيل : ومن بلغ أي بلغه الإسلام ، وقيل : من
بلغه القرآن ؛ فأضمرت الهاء .

(١) في نسخة فأوعدني ربي .

والعرب تضرع الهاء في : العلات ، ومع الذي ، ومن ، وما . تقول : من أكرمت أبوك . أى أكرمته ، وما أخذت مالك [أى أخذته] ، والعرب تقول : إذا طال عليها الاسم بالصلة حذفوا الهاء . قال الله تعالى : « تَرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ » . أى من أضله الله ، [و] قال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ » أى كله .

ويروى^(٢) أن الرسول الله (ﷺ) كان يقول : أيها الناس بلغوا عنى ولو آية من كتاب الله ؛ فإنه من بلغته آية فقد بلغه أمر الله ، أخذه ، أو تركه . والحجة على أن الرسول لم يكن حجة على الناس ؛ حتى يأتيهم بآية معجزة لهم ، يعجز عنها أهل زمانه . قول موسى (عليه السلام) ، لفرعون : « أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ . قال : نَأْتِيهِ بِإِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ » ، وقول عاد لهود (عليه السلام) : « قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ » ، وقول صالح لثمود : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ، قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَائَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ » ، وقول عيسى عليه السلام ، لبنى إسرائيل : « إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ : أُنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ، نَأْفُخُ فِيهِ ، فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَأُبْرِئُهُ مِنَ الْأَكْمَةِ . وَالْأَبْرَصَ ، وَأُحْيِي لِلْمُوتَى بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ ، وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ » .

ومعجزة نبينا محمد (ﷺ) القرآن الذى عجز الجن والإنس أن يأتوا بسورة مثله سوى ما جاء به من الآيات (ﷺ) تسليما كثيرا. فلما كان الله تعالى لا يبعث

(١) رواه أحمد والبخارى ، والترمذى عن ابن عمرو .

رسلا إلا بمعجزة لم تجربها عادة ، وأعجوبة قاهرة الحججة ، ودلالة ظاهرة البيان ليس في قوى الخلق أن يأتوا بمثلها ، أو يساووهم فيها ؛ فلا جرت العادة فيهم بمثلها - صح أن ذلك علامة دالة على صدقهم ، ولا يجوز أن تكون دالة على ذلك إلا والمكلفون لعلهم مقيمون من الاستدلال على صدقهم فيما جاءوا به عليهم السلام ، عز ربهم وجل .

فصل :

أخسبُ عن أبي عبد الله (رحمه الله) أن من كان في عزلة من الأرض على دين عيسى (عليه السلام) ، ولم يسمع بمحمد (ﷺ) ، ولقيهم أعرابي جاف ، أو عبد ، أو امرأة جافية ، فأخبروه أن محمدا (ﷺ) قد بعث ؛ فهذا قد لقيته الحججة ، وانقطع عذره ، ولزمه الإيمان بمحمد (ﷺ) ، والعمل بما جاء به ، ولا عذر له ، وعليه أن يخرج يسأل عن ذلك ؛ فإن مات قبل أن يصل إلى النبي (ﷺ) وقد آمن به لما سمع ، فهو معذور مؤمن ، وإن لم يفعل هذا وثمن بالله تعالى ، وبمحمد (ﷺ) حتى مات فلا عذر له في الإقامة على دين عيسى (عليه السلام) من بعد وصول بعثة محمد (ﷺ) إليه .

ومن نشأ في اليهود ، ولم يسمع بمحمد (ﷺ) : فهو سالم ، لأنه نشأ في أمة مصدقين بتوحيد الله - تبارك وتعالى - وشي . من شرعه ، فهو سالم عالم يسمع بخبر يقطع العذر ، ويصح في العقل ؛ فإذا سمع بذلك - كان عليه الخروج ، والطلب لما لا عذر له بهله .

فصل :

إن قال قائل : هل كلف الله تعالى الكفار الإيمان ؟ قيل له : نعم ، فإن قال : هل يطيقون ما كلفهم من الإيمان ، لتشاغلهم عنه بالكفر ، لآفة مائدة لهم ، ولا لزمانة حائلة عنه ، لأن الصحة والسلامة فيهم ، فإن قال : هل يطيقون الإيمان بالصحة ، والسلامة ، وزوال الآفة ؟ قيل له : لا يطيقون ؛ لتشاغلهم بالكفر ، فإن قال : أفيعذر الكافر ألا يتشاغل بالكفر ، ويقدر أن يؤمن ؟ قيل له : إنه لا يقدر أن يؤمن ؛ إذا كان مشغولا بالكفر ، وهو قادر إن لم يفرط ، وبمشاغل بالكفر فإن قال : أفيعذر أن يترك التشاغل ؟ قيل له : إن لم يفرط في ترك التشاغل قدر على ترك التشاغل ، وما دام مشغولا عن الشرك بالفعل فهو غير قادر على الترك .

فإن قال : قد كلفه مالا يطيق . قيل له : إن أردت أنه كلفه مالا يطيق لزمانة فيه ، ومانع فلا ، وإن أردت أنه لا يطيق ما كلفه من الإيمان في شغله بالكفر . فذمم . ولسنا نزعم أن الله تعالى كلفه مالا يستطيع لشغله بما نهاه عنه ، لأن الإنسان لا يستطيع عمل شيء . وهو عنه مشغول بغيره . كما قال الله تعالى : « مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ، وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ » . أي لم يستطيعوا القبول لشغلهم بالرد والإلحاد .

فصل :

الدليل على أن الله تعالى لم يكلف العباد فوق طاقتهم : قوله تعالى : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ، وقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » .

وقال تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » فلا يكلف الله نفسا فوق
فوق طاقتها ، ولا يسأل عباده مالا يجدون ، وهو أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين
وهو القائل : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ، وقال :
« يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخَفِّفَ عَنْكُمْ » ، وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « إذا
أمرتكم بأمر فامروا ، وخذوا منه ما استطعتم ، فإذا نهيتكم عن أمر فاتھوا » .
ولا يليق بصفة الحكيم بعباده ؛ أن يكلفهم مالا يطيقون ، وهو الرؤوف
الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

* * *

القول الرابع والثلاثون

في العلم ومعناه

قال أهل الاستقامة من أمة محمد (ﷺ) : إن الله تعالى عالم وإن له علما ، بمعنى أنه عالم بالأشياء ، لا أن له علما هو غيره به علم الأشياء ؛ قال الله تعالى : « أَفَزَلَهُ بَعْلُهُ » أي أنزله وهو العالم به .

فإن قال قائل : من أنكرتم أن يكون علما بعلم ؛ إذ لم يشاهد عالم إلا بعلم ؟ قيل له : إن علم الخلق بالعلم وهو حادث فيهم بعد أن كانوا غير عالمين بيده ، والله تعالى هو العالم بنفسه لا بعلم حادث فيه بعد أن لم يكن . فإن قال : فما أنكرتم أن يكون ما قلتم أنه عالم بنفسه لا معنى له ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون عالما بنفسه ، أو عالما بلم ، فإن كان عالما بلم فهو ما نقوله ، وإن كان عالما بنفسه ، وجب أن يكون نفسه عالما ، فلما استحال أن يكون نفسه عالما وجب أن يكون عالما بعلم .

قيل لهم : إن العالم إنما يكون عالما بوجود علمه ، وقولنا عالم بنفسه إثبات للذات ، الذي أنكرناه أنه غيره أن يكون قديما أو محدثا ؛ فإن كان قديما وجب أن يكونا قديمين في الأزل ، وإن كان محدثا وجب أن يكون القديم قد كان غير عالم ثم علم ، فلما فسد هذان الوجهان — صح ما نقول : إنه عالم بنفسه .

فإن قال : هل يعلم الله نعم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ؟ قيل له : نعم ، يعلم ذلك إلى غير غاية ، ولا نهاية سبحانه وتعالى العالم بما كان ، وبما يكون ،

ومالا يكون ، أن لو كان كيف كان يكون ، لا يخفى عليه شيء . فإن قال : فما الدليل على أنه يعلم ما يكون من الأشياء قبل أن تكون ؟ قيل له : لو كان غير عالم بها قبل كونها يكون جاهلا بها ؛ فلما كانت أفعاله على مقدار علمه بها علمنا أنه عالم بها قبل كونها ، فإن قال : فالعلم ساق العباد إلى ماعملوا من المعاصي . قيل له : إنما لا نقول ذلك ؛ ولكن سوات لهم أنفسهم ، وزين لهم الشيطان حتى كان منهم ما علم الله تعالى .

فإن قال : أفيقدر من علم الله منه العصية أن يفعل خلاف ما علم الله تعالى . قيل له : لا ، فإن قال : فإذاً هو بخير ؟ قيل له : هو غير بخير ؛ وإنما قلنا : إنه لا يقدر على علم فعل ما علم الله تعالى أنه لا يفعله لتشاغله بفعل ما أمر به ، أو نهي عنه .

فأما إن ترك ما اختار فهو قادر على فعل ما اختار في الحال التي يختار فيها الفعل الثاني ، فهو شغله بفعل لا يقدر على فعل آخر ، ولكنه قادر على ترك ذلك في حال تركه من غير مانع له من تركه ، ولا جابر يجبره ، ولا حائل بينه وبينه من قبل الله تعالى ، وإنما أوتي من قبل نفسه .

فإن قال : فما الدليل على أنه إذا لم يفعل ما أمر به ، كان فاعلا خلافه ؟ قيل له : إن العبد لا يخلو من أحد أمرين : إما حركة ، أو سكون ، فهو إن كان متحركا أو ساكنا ؛ فهو فاعل لأحد الأمرين ، وبأيهما كان مأمورا ففعل خلافه فقد فعل خلاف ما كلف ، ومن لم يعمل ما أمر به — فليس بقادر

عليه لأنه لا يقدر في وقت واحد على فعل شيء وتركه وذلك من المحال فإن قال : أفليس قد علم الله من يكون مؤمناً ، ومن يكون كافراً ؛ قبل أن يعملوا ؟ قيل له : بلى . فإن قال : فقد كانوا كفاراً قبل أن يعملوا . قيل له : هذا محال ، وليس كل من علم الله تعالى أنه يفعل شيئاً يكون فاعلاً قبل فعله ، وهذا مالا تجهله العقول ، ومن اعتقد هذا فقد أثم ، وحاد عن الحق .

لأن علم الله في العباد أنه يعمل غير علم العبد أنه قد عمل ؛ لأن علمه أنه قد عمل إنما هو بعد أن لم يكن ، وعلم الله تعالى لم يزل بما يكون قبل كونه ، وفي حال كونه ، وبعد كونه ؛ فهو العالم بالأشياء . ، لا يخفى عليه شيء منها .

ويقال لهم : هل كان الله تعالى قبل أن يخلق شيئاً يعلم شيئاً ؟ ويريد شيئاً ؟ فإن قالوا : نعم ، فقد دخلوا في قولنا ، وإن زعموا أنه لم يكن يعلم شيئاً ، ولا يريد شيئاً ، فقد أشركوا .

فصل :

قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : سئل رسول الله (ﷺ) ، عن قول الله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَأَوْثَقَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ » الآية ، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « إن الله تبارك وتعالى - خلق آدم ، واستخرج ذريته من ظهره ، وقال : خلقت هؤلاء للجنة ، وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم استخرج منه ذريته ، وقال : خلقت هؤلاء للنار ، وبعمل أهل النار يعملون » .

فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : فَا الْعَمَلُ ؟ قَالَ (ﷺ) : إِنْ اللَّهُ إِذَا خَلَقَ أَحَدًا لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلٍ أَدْلَ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؛ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ؛ وَإِذَا خَلَقَ أَحَدًا لِلنَّارِ ؛ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ ؛ فَيَدْخُلُهُ النَّارَ .

وَقَالَ (ﷺ) : « كِتَابُ كِتَابِهِ اللَّهُ ؛ فِيهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِأَسْمَائِهِمْ بِحَمَلٍ عَلَيْهِمْ ، فَلَا يَزَادُ فِيهِمْ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ ، وَكِتَابُ كِتَابِهِ اللَّهُ ؛ فِيهِ أَهْلُ النَّارِ بِأَسْمَائِهِمْ بِحَمَلٍ عَلَيْهِمْ ، لَا يَزَادُ فِيهِمْ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ ، وَيَسْلُكُ بِأَهْلِ السَّعَادَةِ طَرِيقَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ؛ حَتَّى يَقَالَ : كَأَنَّهُمْ مِنْهُمْ ؛ بَلْ هُمْ مِنْهُمْ ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ ؛ وَلَوْ بِفَوَاقِ نَاقَةٍ ، حَتَّى يَسْلُكَ بِهِمْ طَرِيقَ أَهْلِ السَّعَادَةِ ؛ فَيَمُوتُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ يَسْلُكُ بِأَهْلِ الشَّقَاوَةِ طَرِيقَ أَهْلِ السَّعَادَةِ ؛ حَتَّى يَقَالَ كَأَنَّهُمْ مِنْهُمْ ؛ بَلْ هُمْ مِنْهُمْ ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ ؛ وَلَوْ بِفَوَاقِ نَاقَةٍ ؛ حَتَّى يَسْلُكَ بِهِمْ طَرِيقَ الشَّقَاوَةِ ، فَيَمُوتُوا عَلَى ذَلِكَ ؛ فَالْسَّعِيدُ مِنْ سَعْدِ بَقْضَاءِ اللَّهِ ، وَالشَّقِيُّ مِنْ شَقِي بَقْضَاءِ اللَّهِ ، وَالْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا .

وَفِي الْحَدِيثِ : « خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ قَبْضَتَيْنِ فَقَالَ : هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ ، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ ، وَلَا أَهْلِي : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ فَذُوقُوا الْعَذَابَ » .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) : أُنَدِرِي كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ ؟ فَقُلْتُ : لَا . يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ ، ثُمَّ قَالَ : يَلِدْ فُلَانٌ

فلانا ، وفلانة تله فلانة، وفلانا ، وأجل فلان كذا ، وعمله كذا ، ورزقه كذا ،
وشقى أو سعيد . ثم تنفتح فيه الروح .

وقال (ﷺ) : « إن العبد يعمل عمل أهل الجنة ؛ حتى لا يبقى بينه ، وبين
الجنة إلا مقدار ذراع أو باع ، ثم يدركه العلم السابق ؛ فيعمل عمل أهل النار
فيموت على ذلك ، فيصير إلى النار ، وإن العبد يعمل بعمل أهل الفار ؛ حتى
لا يبقى بينه وبين النار إلا مقدار ذراع ، أو باع ثم يدركه العلم السابق ، فيعمل
بعمل أهل الجنة فيموت على ذلك ، فيدخل الجنة ، والله تعالى أعلم بذلك .

فصل :

والدليل على أن علم الله غير محدث : أنه تعالى ؛ لو . لم خلق لآل إلى
أنه قبل خلق علمه كان جاهلا ، والجاهل ليس بإله ، وإنما الآله هو العالم
القادر .

ومن ذلك : أن الفعل غير معلوم بالعلم ؛ فبطل أن يخلق علمه ؛ إذ الخلق خلقه
بالعلم ، قال الله تعالى : « لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ » ، « حَتَّى نَعْلَمَ الْاِبْجَاهِدِينَ
مِنْكُمْ » ، « وَلِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ » ، ليس أنه تعالى - جاهل بذلك ،
ولمّا ليظهر - تعالى - ما علمه منهم قبل أن يعملوا ، فيظهر ما علموه من القدم
الذى علمه في سابق علمه إلى الوجود ؛ « لِيَجْزِيَ الَّذِينَ اَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا ،
وَيَجْزِيَ الَّذِينَ اَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى » ؛ إذ البارى - تعالى - لا يجازى العباد بما علم
منهم في سابق علمه ؛ وإنما يجازيهم على مخالفتهم لأمره ونهيه .

ونقول : إن الله هو العالم ، وهو القادر ، ولا نقول : إن الله - تعالى - علما
وقدرة هما غيره ، ولو كان علمه هو : هو - تعالى - لجاز أن يقال : يا علم اغفر لي ،
فالله تعالى - هو العالم بنفسه ، لا يعلم هو : غيره ، فلو جاز أن يكون علمه محدثا
مخلوقا ، لوجب أن لا يعلم العلم الذي يريد أن يخلقه كيف يخلقه ؛ فلما استحال هذا
وجب أن يكون علم الله غير محدث ، وأنه هو العالم بنفسه ، وعالم بما يريد أن
يخلقه ، ويحدثه قبل أن يخلقه ؛ فسبق العلم قبل العلم ، وكفى ذلك ؛ فالعلم
غير مخلوق .

وكذلك : القول في المشيئة والإرادة ؛ فلو أنه - تعالى - أراد أن يخلق
المشيئة ، والإرادة - فلا بد أن تتقدم قبلهما مشيئة ، وإرادة ؛ لأن الله - تعالى -
لا يخلق مشيئة من غير أن يشاء خلقها ، ومشيئة بمشيئة ، [و] بتسلسل ذلك إلى
غير نهاية ، وذلك فاسد .

كما أنه ؛ إذا أراد أن يخلق علما ؛ فلا يخلقه حتى يعلم أنه قد شاء أن يخلق علما ؛
فلم يعلم ، وعلم بعلم فاسد ، فكذلك : القول في الإرادة ؛ إذا أراد أن يخلقها ؛
فلا بد أن يريد أن يخلقها ، وكذلك : القول في القدرة ، فالعلم ، [و] القدرة ،
والمشيئة ، والإرادة - من صفات الله - تعالى - ، والله - تعالى - العالم ، القادر ،
يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد .

القول الخامس والثلاثون

في الهدى والضلال

قال الله تعالى : « وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى » ، ففى معنى هذه الآية - دليل على أن الله - تعالى - لم يروض الأمور إلى عباده، ليستبد كل منهم بمراده ، لا كَمَنْ زعم أن الله - تعالى - شاء من الخلق الإيمان، وشاء الكافرون لأنفسهم الكفر، وكانت مشيئتهم ظاهرة على مشيئته، وهم - إن شاء ألا يكفروا، نفذت مشيئتهم ، وعندهم: أن الله - تعالى - شاء من الخلق ألا يكفروا، ولم تفذ مشيئته ؛ فأخطأوا القول ، وضلوا عن معانى الكتاب ؛ لأن الله - عز وجل - يقول : « فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ، كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجُسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ . »

أفليس فى هذا القول دليل لأولى التمييز، والأبصار - على أنه لا يستطيع من سبق له الخذلان ألا يدخل فى ملة أهل الإيمان، ولا يقدر أحد ممن يتعبد بالإسلام عن الخروج عن الإيمان إلا بمشيئة الله تعالى . فإن سأل سائل عن الضلال : أهو من الله أم من العبد ؟ أم من الشيطان ؟ قيل له : إن الضلال : هو فعل العبد الذى ضل به ؛ كما قال الله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » ، وفى الأثر: أن الرسول (ﷺ) يروى عن ربه - جل وعلا - « يابن آدم : بمشيئتي شئت لنفسك كما كنت تشاء، وبإرادتي أردت لنفسك ما كنت تريد، وبمشيئتي أدبت

إلى فرائضى ، وبخذلانى وقعت فى معصيتى ؛ فأنا أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيثاتك منى ، لأنى لأسأل عما أفعل ، وأنتم تُسألون « فالخذلان يكون عند اعتماد العبد لفعل المعصية ، وقصده إليها .

وقد يقال : أضل الله ، وأضل الشيطان ، وإضلال الناس بعضهم بعضا ، واسكل ضلالة معنى ، فأما إضلال الشيطان (لعنه الله) : فهو دعاؤه إلى المعاصى ، وترغيبه ، وتزيينه ذلك ، وكذلك إضلال السامرى ، وإضلال فرعون قومه ، وإضلال الناس بعضهم بعضا ، وذلك معصية منهم ؛ لأن الله نهام عن ذلك . وأما معنى أضل الله : أى لم يهد ، ولم يعصم ، ولم يوفق ، وإنما هو فقد الهدى ، وعدم العصمة لاجتماع شئ ، ووقوعه .

ألا ترى ؟ أنه يقال : خذل فلان فلانا ؛ أى لم يعفه ، ولم ينصره ، لا أنه فعل فيه فعلا يسمى خذلانا ، كما يقال : إن فلانا فقير ، والفقر اسم واقع لعدم المال وفقده ، وليس الفقر شيئا موجودا سبى فقرا ، وكذلك الغنى ؛ هو وجود المال ، فيقال أغناه ؛ إذا أعطاه مالا يستغنى به ، وافقر فلان ؛ إذا لم يعطه الله مالا يستغنى به عن الفقر ، ويقال : أجاع فلان فلانا ، وأعرأ ؛ إذا لم يطعمه ، ولم يكسه ، وأيس أنه أحدث فى جوعه ، وعريه شيئا .

والهدى ، والعصمة يعطيها الله من يشاء ممن أحب [من] عبادته ، والضلالة ، والخذلان بوقوعهما كانت المعصية ، فمن هلك فإنما هلك من قبل هواه ، وما سولت له نفسه ، ومن نجا من الهلكة ، ونال الخير - فمن قبل الله ، وعصمته بإياه ، ومنه وفضله عليه .

فصل :

والهدى على ضربين : هدى السعادة ، وهدى البيان ، والدلالة ، والإرشاد إلى الحق ، فهدى السعادة : لا يستحقه إلا المؤمنون بمن الله - تعالى - وفضله عليهم .

وأما هدى البيان ، والدلالة والإرشاد إلى الحق : فقد بين الله تعالى - لعباده المكلفين ، قال الله تعالى : « إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ ، فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا . إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا ، وَإِمَّا كَفُورًا » فهذا هدى البيان ، وقد آتاه الله الخلق أجمعين .

فإن قال قائل : هل هدى الله الكفار ؟ قيل له : نعم هدام هدى البيان ، والدلالة لا هدى السعادة ، قال الله تعالى : « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ » ، فضل الكفار ، وكفروا به باستعجابهم الكفر ؛ على الإيمان ؛ بسوء اختيارهم .

وقول الله تعالى : « يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ » . أى من علم الله أنه يهتدى لم يضل ، ومن علم أنه يضل لم يهتد ؛ من غير أن يكون العلم ساقى المهاد إلى ما عملوا .

وقد بين الله - تعالى - مشيئة الهدى ، فقال : « وَيَهْدِي إِلَىٰ آيَةٍ مَنْ أُنَابَ » ، ومشية الضلال بقوله : « وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ » وإنما هدى الله من اختار الإيمان على الكفر ؛ فبحسن اختياره هداه الله ، وبسوء اختيار الكافر ،

— ٤٩٨ —

والمعاقب الكفر والنفاق على الإيمان - أضلّه ؛ فهُدَى الله للمهتدين ، وضلاله
للمضالين - عند عمل المهتدى ، والضال ؛ لا قبل ذلك ولا بعد . قال الله سبحانه
وتعالى - : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » عند إزاغتهم لا قبل ذلك
ولا بعد ، وقوله تعالى : « وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ » عند إنابتهم لا قبل
ذلك ولا بعد .

ولا بد للسكف إلا أن يكون : إمامهتديا ، وإماما ضالاً ، فلا يأتي
على المهتدى طرفة عين إلا وهو مهتد ، أو ضال ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول السادس والثلاثون

في الصراط والميزان

قال أهل الاستقامة : إن الصراط : هو الطريق الواضح ، والدين المستقيم ،
والعرب تسمى الطريق - صراطا ، والله - تعالى - خاطب العرب بما يقولون ،
فقال سبحانه : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » .

قال ابن عباس : هو دين الإسلام ، وقال السجستاني : هو الطريق الواضح
للمستقيم البين ، وقال أبو عبيدة ، والزجاج : هو المنهاج الواضح .

وقيل : هو الحق الذي دعا إليه نبينا محمد (ﷺ) ؛ بدليل قوله تعالى :
« اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » وقال تعالى : « فَاسْتَمِيعْ بِالَّذِي أَوْحَى إِلَيْكَ ؛
إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، وقال : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ،
وَلَا تَقْبَلُوا السُّبُلَ ؛ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ » - والسبل هي الأهواء الضالة
وكل هذه الآيات : يدل معناها على ما تمقله العرب في لغتهم ، وكلامهم على أن
الصراط - هو دين الإسلام ؛ لا كما زعم من قال : إن الصراط هو شيء^(١) .

(١) اختلف المفسرون في الصراط : هل هو جسر على متن جهنم ، أو هو
الطريق المستقيم ؛ فبالأول أكثر الخالفين ، واختاره الشيخ إسماعيل الجبطلاني من
محقق علماء الإباضية والثاني ، قال أكثر الإباضية ، وللأسفة مسألة رأى
واجتهاد . م

منصوب على متن جهنم ، وأنه أدق من الشعرة ، وأحد من السيف ، وأنه يختبر المؤمن من الكافر ، وأن الفاس مختلف أحوالهم في المرور عليه على قدر أعمالهم ؛ فمنهم من يمر عليه كالبرق ، ومنهم من يمر عليه كالريح ، ومنهم من يمر عليه كالطير ، ومنهم من يمر عليه كالساعي ، ومنهم كالماشية ، ومنهم من لا يطيق أن يجوزه ويقع في جهنم .
ونحن نقول : إن الله تعالى - عالم بجميع خلقه ، عالم بجميع أعمالهم ، وعصيرهم قبل أن يخلقهم ، ومن بعد أن خلقهم ، وحين أنفاهم ، وحين بعثهم ، ولا يحتاج إلى اخبارهم ، وهو علام الغيوب .

فصل :

وأما الميزان : فهو العدل والإنصاف قال الله تعالى : « وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ » أى : المجازاة على الأفعال بالعدل .

لا كازعم من قال : إن الله - تعالى - ينصب يوم القيامة ميزانا على الحقيقة ، وأن عمود طوله ؛ كطول الدنيا ، وأن كفه كسمة السموات والأرض ؛ يوزن أعمال العباد [كأن الله تعالى غير عالم] بأعمالهم ، فيحتاج إلى تمييزها بالوزن .

ولما هو تمييز ، وتفصيل ؛ ومجازاة بالعدل ، لأن أعمال العباد أعراض ، [و] ليست بأجسام ؛ حتى توضع في ميزان على الحقيقة ، ويعتبرونها .

وأما قوله تعالى : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » : فذلك عدل ، وإنصاف يظهره الله تعالى لعباده ، ويعرفهم حقيقة حكمه بالحق يوم القيامة ، وأنه لا يظلم أحدا شيئا .

وأما قوله - عز وجل - « فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا » ؛ أى : لا يقبل الله منهم يوم القيامة إيماننا كما قال الله تعالى : « لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا » - نصيح أن الوزن هو الإيمان .

ومن الحجة لأهل العدل على صحة قولهم أن الله تعالى قال : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ » ، وقد صح عند جميع أهل العقول ، والبصائر - أنه لم ينزل ميزان موصوف بعمود ذو كفتين ، وإنما هو عدل وإنصاف ، وحكم فاصل بين العباد بالحق .

وأيضاً لو كانت الأهمال بالوزن الموصوف عند من قال : أنه يوضع للأعمال ميزان على الحقيقة - لكان لكل عمل امرئ أربعين سنة من عمره في طاعة الله تعالى يؤدي فيها جميع ما افترض عليه من صلاة أو صوم ، أو حج ، أو زكاة ، وجميع أهمال البر ، ثم ضيع سنة واحدة من آخر عمره ، أو شهراً واحداً ، أو يوماً واحداً ، أو ساعة واحدة - فلم يؤد ما افترض الله عليه ، ولم ينصف من نفسه لما يلزمه من طاعة ربه مقمداً لذلك - لكانت أهمال السنين الماضية أكثر وأثقل وزناً .

ولو أن عبداً عمل بالمعاصي أربعين سنة ، ولم يؤد ما افترض الله عليه فيها ، ثم قدم وتاب في آخر عمره بعد ما بقي من عمره سنة ، أو شهراً ، أو يوماً ، وتاب واستغفر ، وأتاب إلى الله بصدق التوبة ، وإخلاص العمل - لكان عمله

— ٥٠٢ —

بالمعاصي في أول همره أكثر وأثقل في الوزن ، ولسكان هذا بخلاف الشرع مما
 ثبت في حكم الله تعالى - أن من مات مؤمنا نائها إلى الله ، صادقا في توبته
 مخلصا لله في عمله كان من أهل رضوان الله تعالى ، ولا يؤاخذ بما جناه قبل
 التوبة . ومن مات مصرا على شيء من معاصي الله ، وأبى أو امتنع من التوبة
 من عمله الذي تجب عليه منه التوبة ، والإقلاع عنه - كان من أهل سخط الله ،
 ولا ينقفع بما سبق من صالح عمله .

فأى معنى لوزن الأعمال هاهنا ، والأعمال أيضا أعراض ، لا جوهر يوزن
 كما قالوا . والله أعلم ، وبه التوفيق .

• • •

القول السابع والثلاثون

في النزول ، والحجى ، والقيام والاستواء ، والملاك

زهمت المشبهة أن الله تعالى - ينزل ليلة النصف من شعبان ، فوصفوه - سبحانه - بالحدود ، والنزول ، والانتقال من مكان إلى مكان ، لأن الفازل لا يكون في مكان دون مكان ، وكل ما حوته الأماكن ؛ فهو محدود ، وكل محدود مختلف ، وكل مختلف متغاير ، وكل متغاير لا يشبه بعضه بعضا .

وكل من كان زائلا منتقلا عن بعض تديره بنفسه غائب ، لأنه إذا نزل إلى المشرق زال عن تديره المغرب ؛ وإذا غاب إلى المغرب غاب عن تديره بالمشرق ؛ وإذا كان في سماء الدنيا غاب عن تديره في سائر السموات ، وكان الأشياء به محيطة ، والأماكن له حاوية ، وقد قال الله تعالى : « وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ » ، وقال : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ، إِلَّا هُوَ رَاقِبُهُمْ » الآية .

ويقال لهم : إذا كنتم تزعمون أنه ينزل ليلة النصف من شهر شعبان ، وقد مضى شعبان ؛ فهل علمتم أنه عاد إلى العرش بعد النزول ؟ فإن قالوا : نعم . قيل لهم : وما أعلمكم أنه عاد إلى العرش ؟ فإن قالوا : إنا علمنا أنه قد عاد إلى العرش ، وقيل لهم : أفى حديثكم الذى رويتم أنه ينزل وأنه يعود ؟ فإن قالوا : لا : قيل لهم : فما أعلمكم بأنه ينزل ويعود ، وليس ذلك فى حديثكم ؟

ويقال لهم : أستم ترون أن السموات السبع ، والأرضين السبع في جنب العرش كحلقة في أرض فلاة ؟ فإن قالوا : بلى ، قيل لهم : كيف تزعمون أنه ينزل إلى سماء الدنيا مع صغرها في جنب العرش ؟

ويقال لهم : سماء الدنيا أعظم أم العرش ؟ فإن قالوا : العرش ، قيل لهم : العرش أعظم أم من تعبدون ؟ ! فإن قالوا : من نعبد ، قيل لهم : أتعتلون شيئا عظيما يحويه أصغر منه ، ويحيط به ؟ تعالى الله عما تقولون علوا كبيرا .

فصل :

وأما معنى الجيء في قوله تعالى : « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا » . « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ » : المعنى في ذلك : جاء قضاء ربك بالثواب والعقاب والجزاء ، وغير ذلك من أمور الآخرة . « فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ » يجعل ذلك الغمام علما بينه وبين عباده ؛ إذا جاءهم الغمام علموا أنه قد جاءهم القضاء والجزاء ، كما جعل الغمام في الدنيا علما للغيث ، وغير ذلك من الأشياء ، وليس أنه يحيا ، ويذهب متقلبا ، ولا زائلا ، تعالى الله عن ذلك ، وقيل : « جاء ربك » أى : وعد ربك ، وقيل : أمر ربك ، ومعناها قريب .

وروت للمشبهة أن الله - جل وعلا - ينزل يوم القيامة حتى يجلس على كرسى القضاء ؛ فيقول : أنا ربكم ، فيفكرونه ، وكادوا يبطشون به - تعالى الله عن ذلك - فزعموا أنه يكشف لهم عن ساقه ، فيخرون له سجدا ؛ فهذا هو الكفر بالله العظيم . نعوذ بالله من الضلالة والعمى ؛ لقد وصفوا الله تعالى جل ثناؤه - جسما محدودا ، ثم زعموا أن المؤمنين لا يعرفون ربهم إلا كذلك ، وهى صفة المحدود - تعالى الله عن ذلك .

وقال أهل الاستقامة في قوله تعالى : « يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ » فإنما عني به شدة الأمور . وقال ابن عباس : هو شدة أهوال يوم القيامة .

وأما قوله تعالى : « وَالتَّمَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ » ، قال ابن عباس : أمر الدنيا بأمر الآخرة ، قال عمر (رضي الله عنه) : في قوله تعالى : « يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ » : هي أشد ساعة في يوم القيامة ، وقال الحسن : « يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ » أي : عن الستر الذي بين الدنيا والآخرة - هذا قول أهل الاستقامة في تأويل هذا إلا ما ذهب إليه المشبهة - تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

فصل :

وأما قوله تعالى : « عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » فهو استواء الملك ، والقدرة ، والتدبير ، وهو معروف في لغة العرب .

وقال النقاش : أي علا وقدر وقهر .

فإن عارض معارض ، فقال : كيف يجوز أن يقول : ثم استوى على العرش ، لإرادته تدبير الأمر على العرش فذكرتم عند الاستواء ؟ قيل له : هذا توسع ، ومجاز في القول ، وهو يريد ثم يدبر ؛ كما قال : « حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ » ، وحتى : لا يجري في كلام العرب إلا على أمر حادث مستأنف ، ولا يجوز أن يعلم الله الأشياء بعلم حادث ، لأنه لم يزل عالماً بالأشياء كلها قبل كونها ، ولكن أراد بقوله : « حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ » أي : حتى يجاهد المجاهدون منكم ، ويصبر الصابرون [منكم] ، وهو - سبحانه - عالم بهم

فذكر : حَتَّى . مع قوله : « حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ » توسُّعاً ، ومجازاً .

وقال بعض المفسرين : إنه ذكر الاسقواء ، وهو يريد القصد . وقال الحسن : يريد اسقواء أمره ، وصنعه الذي صنع به الأشياء إلى السماء .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » ، وقد رَى الأرض ، ونَى الكرسى ... قيل له ... قال ابن عباس : في قوله تعالى « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ... » علمه ؛ لأن الله قد أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً .

وقيل : إن الحسن البصرى كان جالساً في حلقة ، والناس حوله من قائم وقاعد ، ويزيد الرقاشى مقبل بوجهه إليه ، والحسن مقبل بوجهه إلى الرقاشى ، قال : فهينما نحن كذلك ؛ إذ دخل عليهم أعرابى ، فأتبل إلى الحسن ، فقال : يا أبا سعيد . حدثنى عن الرب - جل وعلا - أجالس هو على عرشه ؟ ففضب الحسن ، وتغير لونه ، والجالسون يشجعون السائل ؛ لحبهم في فائدة الجواب ، فلما رأى الرقاشى منهم ذلك . قال : « يا أبا سعيد ؛ لقد لقيت صدر هذه الأمة ، وقد كان بغيضاً إلى أحدهم أن يأتيهم المترشد المتفحص عن الله تبارك وتعالى - فيعطف عليه ؛ فإن كان عندك علم - فهاته ، وإلا فليتن لهم البشر ، والتقول ؛ فإن أفضل العلماء أطفهم ، قال الله تعالى لنبيه : « وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ ؛ لَا نَقُضُوا مِنْ حَوْلِكَ ، فَأَعْفُ عَنْهُمْ ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » فأمره بالتقرب ، واللين ، فلك في رسول الله أسوة حسنة » ففكس الحسن رأسه ،

وعرف الإساءة على نفسه ، وأقبل بعض الجلساء على السائل بالإيماء على الرقاشي
أن يسأله ، فقال السائل للرقاشي : إياك أسأل يرحمك الله يا أبا الفضل عن الله
تبارك وتعالى .

[فقال] : أجالس هو على عرشه ؟

فقال : يا لكع إنما يجلس من يمل القيام .

قال [الأعرابي] : أقمائم هو على عرشه ؟

قال [الرقاشي] له : شككتك أمك . إنما يقوم من يمل الجلوس

قال [الأعرابي] : أمعكي هو على عرشه ؟

قال [الرقاشي] : إنما يتكى من يمل القيام والجلوس .

قال [الأعرابي] : أفقصل هو بعرشه ؟

قال [الرقاشي] : تها لك ؛ إنما يتصل الخلق بالخلق ، ويمس الخلق

الخلق ، وينال الخلق الخلق ، وأما الرب الذي لا مثل له ؛ فلا يتصل بشيء ،
ولا يمس شيء ، ولا يئله شيء ؛ هو أعز وأمنع أن ينزل بحال الاتصال .

قال [الأعرابي] : أفنقض هو على العرش ؟

قال [الرقاشي] : ويحك !! إنما ينقض الشيء من الشيء بمحدود ، [و] الله

دائم بلا حد ، ولا غاية .

قال [الأعرابي] : سبحان الله ، هو لا قائم ، ولا قاعد ، ولا متكى ،

ولا منفصل ، ولا معصل ، ولا منقضى فكيف هو ؟

قال [له الرقاشي] : مكلك أمك . لا كيف له ، ويحك !! وهل تدري ما الكيف ؟

فقال [الأعرابي] : لا .

قال [الرقاشي] : إنما يقال الكيف للشيء الغائب ؛ إذا استوصف ، فيوجد له في الحاضر مثل ، فيقول الواصف : هو كذا ، أو مثل كذا ، أو شبه كذا ، وأما الرب - جلا وعلا - فلا مثل له فما غاب ، ولا فيما بقي ؛ ولا يقال له : كيف ، ولا يطلب بالكيف ، ولا إليه سبيل بالكيف ، وإنما يراد بالكيف الشبه والمعدل ، والله تعالى « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » .

قال [الأعرابي] فما قوله : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » ؟

قال [الرقاشي] : فإنما ضلّتم من قبل العربية أن الاستواء في كلام العرب - هو الاستعلاء ، والقدرة ، والقهر ، فليس مخلوق تدركه : أن كيف هو ؟ هيئات هيئات من يقال ذلك ؛ وقد جعل على أبصار القلوب عن ذلك الفطاء ؛ فلا وهم يناله ، ولا قلب يدعته ويصفه ، ولا يخطر على بال ، إلا كما وصف نفسه : « ... أَحَدٌ فَرَدُّهُمُ دُمٌّ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » ؛ دائم « أبداً لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » .

قال [الأعرابي للسائل] فما العرش ؟

فقال [الرقاشي] : الآن سألتني عن الخلق . إن العرش خلق من خلق الله تعالى فوق السماء السابعة بلاء ، واختباراً ؛ يختبر به ملائكته ، جعله الله موضع التسبيح ، والتمجيد ، والثناء ، والمدح ، والشكر ، والبهاء ، والسماء ،

وءادة الخلق ؛ فأمر الملائكة بحمله ، والحفوف حوله ، مهما عظموا من أمر العرش ، فالله - تعالى - يعظمون لا غيره ، بحمده ، والحفوف حوله ، والله له المثل الأعلى ؛ لا يحتاج للعرش للاستقرار ، وإن كان سمي عرش الله .

نظير ذلك عندكم في الأرض بيت الله الحرام موضع الحج ؛ فيه كلف الله أهل الأرض أن يطوفوا بالبيت طوافاً ، وتمسحاً ، وتقبيلاً للحجر ، وتوايئة الوجوه شطره . مهما عظموا من أمر البيت ، فالله يعظمون لا غيره ، والله لا يحتاج إلى ذلك البيت ، فيسكفه ، وإن كان سمي بيت الله تعالى .

ولو كان الله كما ذهب إليه وهمك - لكان محمولا بمسك محتاجاً ؛ وذلك : بأن المسك يحتاج الدهر كله إلى مسك ، ولا حاجة بالمسك إلى المسك ؛ نظير ذلك - قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ رَأَيْتَا إِِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ؛ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا » . إن الله يمسك السموات والأرض ، وما فيهما من الخلق عرشاً وكرسيًا ، أو بيتاً . فقال الأعرابي : شفيقتي ، وفرجت عنى غنى - فرج الله عنك .

فصل :

والاستواء في لغة العرب على معنيين : أحدهما - الجلوس على الشيء . والمهاسة له ؛ كما يستوى الفارس على فرسه ، وللراك على سريره ، وهذه صفة من يستوى بعد أن كان مائلاً ، ويمتدل بعد أن كان أعوج ، والله سبحانه - منزّه عن هذه الصفة . والوجه الآخر - هو استواء الملك والقدرة ، والتدبير ، وهو معروف في لغة العرب

فصل :

وأما قوله تعالى : « أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ » : فهو بمعنى السكافية ، والتدبير ، والثواب ، والجزاء ، والرزق ، والإحصاء بجميع أهمال المكلفين ؛ فلا ينبغي عنه أحد ، ولا ينبغي عليه عمل ، ولا يغفل عن رزق أحد ، ولا عن أهله ، كما قال : « أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ » ليس قيام وقوف ، ولا انتصاب - والله أعلم .

فصل :

وأما قوله تعالى : « وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ » : يعني الملائكة المقربين ، وكذلك قوله : « عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ » ، وإنما أراد عبده في المنزلة ، والرفعة والزلنى مستحقين لثواب الله - تعالى - آمنين من عقابه ؛ كما ذم الله - سبحانه وتعالى - المجرمين والمشركين والمنافقين . . . فقال : « وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ » يريد أنهم عبده في المنزلة الدنيوية إذ كانوا مستحقين العقاب آيسين من الثواب ، ولم يعبأ به الدنو ، ولا الرؤية ؛ لأنها لا يجوزان على الله تعالى .

فصل :

في قوله تعالى - عز وجل - : « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ » وقوله تعالى : « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ » وقوله تعالى : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ، وَلَا خَشْيَةَ إِلَّا هُوَ سَاوِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا » ، وقال :

« وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » . فالمعنى في ذلك - والله أعلم - أنه إله السموات وإله الأرض ، « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ » فلا يخفى عليه شيء من أئالكم ، وما في ضمائرکم ، وقوله تعالى : « وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » المعنى فيه قرب ملازمة القدرة عليه في جميع الأوقات ؛ وفي جميع الحالات ؛ لا قرب المسافة ، والدنو ؛ كما قال الله تعالى « إِنْ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ، أَى معهم بالنصر ، والتأييد ، والتوفيق ؛ والتسديد .

وقوله : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَآهُمْ » الآية ؛ لأن الله تعالى علمه وتدبيره بكل مكان ، وبكل شيء . هو عليم ، وعلى كل شيء ، حفيظ . وفي كلام العرب يقال : فلان في صلاته إذا كان يصلى ، وفي عمله إذا كان يعمل ، وفي طلب العلم إذا كان يتعلم العلم ، ولا يريدون [بذلك] الحلول والكيفونة في هذه الأشياء ، وكذلك تقول : إن الله - عز وجل - بكل مكان ؛ على أنه عالم ، ومدبر ، ورقيب ، وحافظ ؛ لا على معنى الحلول والكيفونة لأن الله تعالى ليس بجسم ، فتحويه الأماكن .

فإن سأل سائل : عن قوله تعالى : « أَلَمْ تَأْمِنُوا مِنْ فِي السَّمَاءِ » هل أخبر أنه ليس في الأرض ؟

قيل له : هو الله سبحانه في السماء إله ، وفي الأرض إله ، وفي كل مكان علمه وسلطانه ، وتدبيره ، وإعما خص السماء بالذكر تشريفا للسماء ، وتخصيصا لها بالذكر .

والعرب كانوا في الجاهلية يعبدون الأصنام ، ويقرون بالله - عز وجل - ويعرفونه ، ويزعمون أنه في السماء فقال الله عز وجل . أنؤمنون بمن أقررتم به أنه في السماء ، واعترفتم له بالقدره على ما شاء . أن يخسف بكم الأرض ؟ أن تأمنوا أن يرسل عليكم حاصبا (وهو المطر الذي يكون فيه الحما) ؛ كما فعل بأصحاب الفيل ، وقوم لوط ؛ إذ أرسل عليهم حاصبا .

فإن قال : فما معنى قوله : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ؟ » قيل له : استوى : بمعنى قصد الملك ، والتدبير ، فذكر الاستواء ، وهو يريد القصد ؛ فإن قال : فما معنى قوله - عز وجل - : « إِنِّي يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ » ؟ قيل له : « إن الله - عز وجل - أراد به يرفعه ، ويقبله ، ليس بمعنى الصعود ، والارتفاع من مكان إلى مكان ، وإنما هو تعظيم لله تعالى .

فصل :

أما قوله تعالى : « اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ » أى مفوّر السموات والأرض ، وهادى من فيهن كما قال تعالى : « مِثْلُ نُورِهِ » أى نور الإيمان في قلب المؤمن وبدنه ، و « المشكاة » هى القصة التى فى جوف القنديل التى تكون فيها القميلة ، وفيها مصباح « المِصْبَاحُ فى الزُّجَاجَةِ ، كأنها كوكبٌ دريٌّ ، يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ ، زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ؛ نُورٌ عَلَى نُورٍ » يقول لا تعصبيها الشمس من المشرق ، ولا من المغرب ، وقيل لا تنقطع

عنها الشمس من شروقها إلى غروبها ، وذلك أجود ما يكون من الزيتون .
 « بَكَادُ زَبْتُهَا يُضِيءُ ، وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ؛ نُورٌ عَلَى نُورٍ » أى هُدى
 على هُدى ؛ فسمي هده نوراً ؛ الذى نور به قلب المؤمن مُهْدِي ؛ على أن الله
 إنما عني بقوله : « الله نُورٌ » : أنه منور الأشياء التى [هو] مُبِينُهَا .

والله سبحانه وتعالى - لا يمثل نفسه بتقديله ، ولا مصباح ، ولا زجاجة ؛
 ولو كان كذلك - لكان محدوداً صغيراً ، وقد قال سبحانه وتعالى : « وَلِلَّهِ
 الْمَثَلُ الْأَعْلَى ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » .

ولو كان نوراً مثل هذه الأنوار لم يكن له على النور الذى هو كرمضه
 حجة ، ولكن بأثر عن جميع الأشياء ، كائن ما كان منها ليس كمثل شئ ،
 وهو السميع البصير ، ففرق بين نفسه ، ونوره بقوله : « يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ
 مَنْ يَشَاءُ » ، وقال تعالى : « أَوْ مَنْ كَانَ مُبِينًا فَآخِذِينَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا
 يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ » الآية ، وقال الله تعالى : « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا
 يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ » .

والعرب ؛ إذا مدحوا رجلاً قالوا : أما فلان الأنور ، ويقولون : العالم
 نور البلاد ، أى : يهتدى الناس به إلى الحق ، والله أعلم .

القول الثامن والثلاثون

في الموت ، والبعث ، والحساب ، والقبر والشفاعة ،

وشبه ذلك

قال الله تعالى: « فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ، وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ »
فألذى نذهب إليه أن كل من مات ، أو قتل ؛ فقد مات بأجله .

وقول المعتزلة : أن من قتل - لم يمت بأجله ، وهذا خلاف ما جاء في كتاب
الله ، فلا ينفع عمل ، ولا غيره في زيادة الأجل ، ولا صدقة ، ولا صلة رحم ،
ولا غير ذلك ؛ لأن الله يقول : « فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا
يَسْتَقْدِمُونَ » وهذا خبر أخبر الله به ، والأخبار لا يقع عليها النسخ .

وقد قال الله تعالى في يحيى ، وركريا : « وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ، وَيَوْمَ
يَمُوتُ ، وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » ، وقد صح بالأخبار الصحيحة - أن يحيى قتل ولم
يمت على الفراش ، فسمى الله قتله موتا ، وقد مات بأجله الذى أجله الله إليه .

فلو أن رجلا حلف أن يوم يموت زيد فامرأته طالق ، فقتل زيد ، ولم
يمت على فراشه ، اطلقت امرأة الرجل ، لأنه لم ينفِرْ إن مات زيد على فراشه
بلا قاتل يقتله ، وإلما يذهب أنه يوم تخرج روح زيد من جسده ،
فقد مات .

فصل :

وقال أبو الحسن : الدليل على إعادة الخلق أن الله - سبحانه وتعالى - خلق الخلق على مثال سبق ؛ فلم يُعَيِّده أن يعيدهم خلقاً آخر .

وقد قال الله : « وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا ، وَنَسِيَ خَلْقَهُ ؛ قَالَ : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ ، وَهِيَ رَمِيمٌ ؟ قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ » ، وقال : « وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ، ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ، ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ » ، وقال تعالى مخبرا عن قولهم : « أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا ، وَآبَاؤُنَا ، أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ؟ » وفي آية أخرى « أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ؟ » وقال : « فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا ؟ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ . »

فدل في القرآن - في غير موضع - أنه يعيدهم ، وقال : « وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » .

واختلف الموحدون في بعث الخلق ، فقال بعضهم : إن كل شيء خلقه الله عز وجل - ، وأخرجه من المدم إلى الوجود - يبعث يوم القيامة ، وقال بعضهم : يبعث الله كل ذي روح ويوجدّه ، [وأن] من اعتقد أن الله يبعث كل ذي روح - فهو سالم ، ومن اعتقد أن الله يبعث كل شيء خلقه - فهو سالم ما لم يخطئ أحدهما الآخر . فحجة من قال : إن الله يبعث كل ذي روح قوله تعالى : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ؛ إِلَّا أُمَّمٌ أُمْثَلُكُمْ ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ » .

وقال آخرون : ليس في هذه الآية دلالة على أنه لا يبعث إلا ذوات الأرواح ، وأن ما كان من غير ذوات الأرواح لا يعاد .

وقد قال الله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » ؛ فهذه عامة ، وما كان عاما ؛ فهو على عمومه ، إلا أن تقوم دلالة على نسخه ، أو حجة واضحة من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع على تخصيص شيء منه .

وقال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ نَبْشُتْهُمْ بَعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ؛ تَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُفُوبُهُمْ وَعُظُّوهُمْ » الآية ، وهذا ليس من ذوات الأرواح .

وقال الله تعالى : « إِنَّكُمْ ، وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ، أُنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ » ، وقال : « وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالًا » .

ومن زعم أن قبل يوم القيامة بشا يقتل فيه من مات في الدنيا ، وميات فيه من قتل في الدنيا ، وأن دولتهم ، وظهوراً منهم ، وبيان تصديق قولهم : يكون بعد ذلك - فهو مخالف للكتاب ، والإجماع على خلاف قوله .

قال [الله] تعالى : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، وقال : « وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ » .

وقال ^(١) النبي (ﷺ) : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَفَرَسَى رَهَانٍ ، وَإِنْ كَادَتْ
لَتُسَبِّقَنِي ، فَسَبِّقْتَهَا » ، والقائل بما يخالف القرآن والسنة - غير مقبول منه قوله .

فصل :

وسئل أبو الحسن البسماني (رحمه الله) عن عذاب الموتى في القبر ، فقال :
هم عبيد الله - تعالى - إن شاء عذبهم في القبر ، وفي الدنيا ، وفي الآخرة ،
وإن شاء رحمهم ؛ أما عذاب الآخرة ؛ فلا شك فيه لمن مات غير مؤمن .

وقد قال الله تعالى في اليهود : « وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ ؛
لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ » ، وقال الله تعالى : « نَذِيقُهُمُ
اللَّهُ الْخِزْيَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » ،
وقال : « ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ ، النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا
بِأَيَّامِنَا يَجْحَدُونَ » ، وقال في قوم عاد : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ
مُحْسَرَاتٍ ؛ لِيَذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى ،
وَهُمْ لَا يَنْصَرُونَ » ، وقال : « فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ ، وَالْأُولَى » .

واختلف الناس في عذاب القبر اختلافاً كثيراً ، وقولنا : قول أهل الحق
في هذا وغيره ، والله - تعالى - يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ؛ إن شاء عذب في الدنيا ،
وإن شاء عذب في القبر ، وإن شاء عذب في الآخرة ؛ كل الأمر لله - تعالى - ،
وانخلق خلقه ؛ لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

(١) رواه أحمد ، والبيهقي ، والترمذي عن أنس ، ورواه أحمد والبيهقي عن سهل بن سعد .

فَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ: يَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: « رَبَّنَا أَمَتَّمَا اثْنَتَيْنِ ، وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ » ، فَقَالُوا : الْمَوْتَةُ الْأُولَى [هِيَ] الَّتِي تَقَعُ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا بَعْدَ الْحَيَاةِ ، وَالْحَيَاةُ الْأُولَى : إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِإِيَّاهُمْ فِي الْقَبْرِ ، وَالْمَوْتَةُ الثَّانِيَّةُ : إِمَامَةُ اللَّهِ لِإِيَّاهُمْ بَعْدَ الْمَسَالَةِ ، وَالْحَيَاةُ الثَّانِيَّةُ : إِحْيَاءُ اللَّهِ لِإِيَّاهُمْ لِلْبَعْثِ .

وَحُجَّةٌ مِنْ أَنْكَرِ عَذَابِ الْقَبْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: « قَالَ : كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ، قَالُوا : لَبِثْنَا يَوْمًا ، أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » ؛ قَالُوا : لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْكَافِرُ ، أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ - مَا قَالُوا : لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا حَيَاةَ لَهُمْ فِي الْقَبْرِ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ مِتَّ لِيُعَذَّبَ بِسَبْأٍ أَهْلُهُ عَلَيْهِ » فَهَذَا خَبَرٌ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِلْكِتَابِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ، وَقَالَ : « وَكَأَدُّ أَخْذُنَا بِذَنْبِهِ » .
وَأَمَّا مَنْكَرُ وَنَكِيرُ : فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِمَا ، وَقَوْلُنَا - قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ .

فصل :

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَانِيَاتٌ - قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وَقَالَ تَعَالَى : « يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ » ، وَقَالَ : « وَجَحَلَتِ الْأَرْضُ ، وَالْجِبَالُ ؛ فِدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » .

والدليل على ذهاب ذوات الأرواح - قوله: « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ »
وكل نفس منفوسة ذائقة الموت ، من دابة ، وبشر ، وملائكة وطير : قوله
تعالى : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » .

فصل :

وأما الحساب : فحق لازم بقوله تعالى : « أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ
الْحَاسِبِينَ » ، وليس حساب ربنا كحساب خلقه ، وإنما هو حكم وعدل ، وعلم
لأعمال العباد التي عملوها ، وحساب الله لا يخاف أجمعين : مثل حسابه لرجل واحد ،
لا يشغله حساب هذا ؛ عن حساب غيره ، والله تعالى - لا يشغله شأن عن شأن .

وأما الكتب : فقد قيل : إنها تطير ، ويطير كل كتاب إلى صاحبه ،
وقيل : إنها تكون قبل طيراتها تحت العرش ، وقيل : إنها تكون بأيدي
الملائكة الذين كانوا يكتبون على بني آدم ؛ فيعطون بني آدم كلا منهم كتابه ،
فيقرؤه ؛ فإن قرأه - علم حجة الله عليه ، ويلقى الله ذلك على قلوبهم .

وقال الشيخ أبو الحسن البستانی (رحمه الله) : إن الله - تعالى - هو
المحاسب لعباده ، ويسألهم عن جميع أعمالهم ؛ من خير وشر ، ويرهم ذلك ؛
فيعلم المؤمن فضل الله عليه ، ويعلم الكافر عذاب الله فيه ، والله - تعالى -
لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ، والله تعالى سريع الحساب ، وأسرع الحاسبين .

واختلاف في المقاصة بين البهائم ، والدواب في الآخرة ؛ فقال قومنا : يقضى
الله بين الدواب ، وتقصى الجنا من القرناء بما نطحتها في الدنيا . وقال أصحابنا :

الدواب لا تكليف عليها ، وهى غير مأمورة ومنهية فى الدنيا ، ولا قصاص فيها ، ولا عقوبة عليها .

وإنما هى تبعث ، وتمحش ، كما قال الله تعالى : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ ، وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ، إِلَّا أُنِمْ أُمْثَلُكُمْ ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ » . فقيل : إذا اجتمعت الدواب يوم القيامة - فما استحسن منها أهل الجنة كان فى الجنة ثواباً لأهل الجنة ، والباقي يكون عقاباً لأهل النار ، ولا عذاب على البهائم ، والدواب فى الآخرة .

فإن قال قائل : كيف يدخل الله أهل الجنة الجنة بالتفضل منه عليهم ، وهم قد استحقوا ذلك بعملهم : كالأجير الذى يستحق الأجر عند تمام العمل ، ولا يقال : إن المؤجر مفضل على الأجير فى إعطائه أجر عمله ؟ قيل له : إن الأجير لا يستحق أجره على المؤجر إلا بعد أن ينال المؤجر نفع الأجير ؛ فلا يكون المؤجر متفصلاً على الأجير بما يعطيه من الأجرة ، وأما ربنا - تعالى عز وجل - فلا يحتاج لنيل منفعة واحد من خلقه ، وهو الغنى عن خلقه ، وخلق الفقراء إليه ، المحتاجون لفضله ، والله ذو الفضل العظيم .

فصل :

وأما الشفاعة : فهى حق للمؤمنين الذين رضى الله عنهم ، قال الله تعالى : « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ » ، وقال : « لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ » الآية ، وقوله تعالى : « بَوْمِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ » ، إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ ، وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا .

فمن قال إن الشفاعة لأهل الكبائر - فقد قال بخلاف ما جاء في القرآن :
 لأن الله تعالى يقول : « مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ ، وَلَا شَفِيعٍ يُطَاع » ،
 وأما الرواية عن النبي (ﷺ) : « شفاعةي لأهل الكبائر من أمتي » :
 فلا تصح لمخالفتها ما في القرآن ؛ ولأن النبي (ﷺ) قال : « لا تنال شفاعةي
 أهل الكبائر من أمتي » ، وقال (ﷺ) : « ما معكم من أحد يدخل الجنة
 يوم القيامة ، إلا بفضل الله ، ثم بعلمه ، ثم بشفاعتي » ؛ فشفاعته زيادة للمؤمن
 في أجره ، ورفع درجة .

وقيل : « إن المؤمنين رزقوا الجنة » بما سبق لهم في علم الله أنهم من أهلها ،
 ودخلوها بشفاعة نبيينا محمد (ﷺ) وتقاسموها بالأعمال الصالحة .

ونحن نسأل الله أن يدخلنا في شفاعته نبيينا محمد (ﷺ) يوم القيامة . آمين
 وصلى الله على رسوله محمد النبي ، وآله وسلم .

القول التاسع والثلاثون

في الخلود ، والجنة ، والنار ، والورود فيها

قال الله تعالى : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ، كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ، ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا » فالورود عند أصحابنا : الانتهاء ، والورود ، والاجتياز . لا الدخول ، والدليل على ذلك : قول الله - تعالى - في قصة موسى (عليه السلام) : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ » ، وهو مرّة عليه ، وانتهى إليه ، ولم يدخله .

وقال بعض أهل التفسير في قوله تعالى : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا » : يعنى جملة المشركين ، ثم ننجى الذين اتقوا . يقول : نخرج المتقين من جملة من يدخل النار ، وقد قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَى أُولَٰئِكَ مِنْهَا مُبَعَدُونَ » ، وقال : « لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ، وَهُمْ فِي مَا اشْتَكَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ » .

وأما من قال : إن أهل هذا التوحيد إنما يعذبون في النار على قدر أعمالهم ، ثم يخرجون منها ، وإنما الخلود لأهل الكفر من أهل الجحود ؛ فيقال لهم : لو كان التوحيد يكفيهم عن العمل بالإيمان ، إلى المات ؛ كما قال الله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ ، وَالْمُنَافِقَاتِ ، وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا » ؛ وللمنافقون ، والمنافقات - هم أهل توحيد ، وإقرار ؛ لأنهم يقولون : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، فلم يغن عنهم ذلك شيئا من الخلود في النار .

ولما قالت اليهود والنصارى : « نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ » ؛ يعفون أنهم عند الله بمنزلة الولد ، إن عذبنا فإنما يعذبنا بقدر ذنوبنا ؛ فأنزل الله على نبيه محمد (ﷺ) : « قُلْ لَهُمْ : يعنى اليهود « فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ شَرٌّ مِمَّنْ خَلَقَ ، يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ » ، « وقالوا : يعنى اليهود « لَنْ تَمْسَسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً » ، قل : « أَتُخَذُكُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا ؟ فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ؟ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ، بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خِطْبَتُهُ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » ، وقال فى المقرين من أهل هذه الأمة : « لَيْسَ بِأَمَانِيَّكُمْ ، وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ ، مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ . فسوى بينهم وبين أهل الكتاب ، فقال : « وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ - يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا . »

فإن احتجوا بقوله تعالى : « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ؛ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ » ؛ فقد شاء ربك لهم الخلود حيث قال : « خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا » ؛ لأن الله تعالى - قد جمع الكفار ، والوحيدين جميعا فى آية واحدة ، وأعد لهم الخلود ، قوله : « إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ » ، فقد شاء لهم الخلود حيث أخبر بخلود أهل النار ، وقال : « وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ » .

والحكمة فى خلود أهل النار - أن الماعى ؛ إذا عصى الله ؛ فقد عصى ربا عظيما ، لانهاية لعظمته ؛ فكذلك عذابه خلود لانهاية له ، ولأن ثواب الله لا يشبهه ثواب ، ولا ينقطع ، ولا يزول ، وعقاب الله لا يشبهه عقاب ، ولا يزول ، ولا ينقطع ، فلو كان لثوابه ، وعقابه نهاية ، وحد ينتهى إليه ، ثم ينقطع ، لأشبهه ثواب المخلوقين ، وعقابهم .

فإن احتج بقوله تعالى: « مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا » والسيئة لها منتهى؟ قيل له: إن الله تعالى - قال مثلها في التعديل .

والحق أنه لا يعذب الكافر كمذاب المنافق؛ لأن المنافق أشد عذابا، وكل يعذب بقدر عمله في الجزاء، والتفاضل؛ لأن النار درجات، كما للجنة درجات، قال الله تعالى: « وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ يَمَّا عَمِلُوا ، وَلَقَدْ مِثْلَهُمْ أَعْمَالَهُمْ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » ، وقال في أهل النار: « وَلِكُلِّ ضِعْفٌ ، وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ » .

فصل :

واختلف الناس في الجنة والنار، أخْلِقَتَا أم لا؟ فزعم قوم: أنهما قد خلقتا، واحتجوا بقوله تعالى: « قُلْنَا: اهْبِطُوا مِنْهَا » والهبوط من الشيء لا يكون إلا وقد خلق، وقال الله تعالى: « وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » ، وقال: « وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ » ، والعد في اللغة: هو المهبأ الذي قد فرغ منه، وقال النبي (ﷺ): اطلعت على الجنة، فوجدت أقل أهلها الأغنياء، والنساء، واطلعت على النار، فوجدت أكثر أهلها الأغنياء والنساء. ولا يطلع إلا على شيء، قد خلق، وفرغ منه، وحجة أخرى. قوله تعالى: « وَيَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » (بالألف واللام) ولا تكون إلا الجنة المعدة للمعتقين .

وأما حجة من يقول: إن الجنة والنار غير مخلوقتين - يحتاج بأن الخلق كله فإن لا يبقى إلا الله وحده . والجنة، والنار؛ إذا خلقتا لا يغنيان، واسكن كل شيء قال الله أنه سيكون فهو كائن لا محالة، وهو كونه قد فرغ منه؛ ولو لم يكن

بمد فهو كما أنه قد كان ، فلما كانت الأدلة قائمة بأن الجنة والنار لا ينفيان
دل على أن كل شئ، وعد الله بكونه ؛ أنه سيكون لا محالة ، وكأنه قد كان
وفوق منه ، ولا لقائل يقول : إن الجنة والنار ينفيان .

ومن نقول : إن الجنة والنار حق ، ونؤمن بذلك ، ونرد علم ذلك إلى
الله - تعالى - وهو العالم بجميع خلقه ، « وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا ، وَأَعْبُدْهُ ،
وَتَوْكَّلْ عَلَيْهِ ، وَمَا رَبُّكَ بِعَازِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ » .

وقال ابن محبوب : إن الجنة والنار مخلوقتان ، وهى الجنة التى أسكنها الله
آدم (عليه السلام) ، وأخرجه منها ، ووعدته لما تاب أن يردّه إليها ، قال غيره :
ويدل على ذلك قول الله تعالى : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا » ، فالهبوط من السماء .

وقال أبو عبد الله : ووجدنا فى الكتب أنهما ينفيان عند فناء الخلق ،
ويعادان عند إعادة الخلق ، قال : وهذا مما يسهل جهله .

وفى الجنة والنار اختلاف ، ولعلّ من يثبتهما أنهما مخلوقتان ، يقول : الجنة
فى السماء السابعة ، والنار فى الأرض السادسة . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الأربعون

فيما يسمع جهله ، وما لا يسمع جهله

والذى لا يسمع جهله كل بالغ عاقل : معرفة الله عز وجل - أنه واحد ليس كمثله شيء ، ومعرفة توحيده ، والإقرار به ، وبرسوله محمد (ﷺ) ، بجميع ما جاء به عن الله - عز وجل - أنه حق من عند الله كما قال ، وأنه صادق فيما أمر به ، ونهى عنه فمن أقر بهذه الجملة ، وصدق بها - فقد أقر بدين محمد (ﷺ) ، وقد آمن بما جاء عن الله - عز وجل - .

وإن هو رد شيئاً من هذه الجملة ، أو أنكره ، أو شك فيه - كان مشركاً ولم يسمعه ذلك ولا يسمع الناس جهل الشك بالله - عز وجل - فما دونه مما حرم في كتابه ، أو رسوله (ﷺ) في سنة ، أو أجمع المسلمون على تحريمه فما لم يفعله فاعل ، أن يتولى من فعله ، أو يقترأ ممن برئ من فعله - فهو سالم ؛ فإن فعله بجهالة ، أو برئ ممن برئ من فعله - فهو كافر كُفر نعمة لا كفر شرك .

والإيمان الذى لا يسمع جهله : الإقرار بالله تعالى ، والكفر الذى لا يسمع جهله : نصب الحرام ديناً بالكذب على الله تعالى في تحريم ما أحل ، أو تحليل ما حرم .

ولا يسمع جهل معرفة السؤال المتصل بمعرفة الله تعالى ، ولا عذر لأحد في التفريط فيه ، كما لا يسمع جهل الوضوء للصلاة عند حضور وقتها ، فإذا حضر وقتها ، ودخل فيها بلا وضوء ، أو ناقص الوضوء - كفر إذا جهل الوضوء ،

وقال : لا أعرفه ، وكذلك الصلاة لا يعذر بجهلها ، وإن حضرت ، ولم يصلها ، وفات وقتها - كفر ، وكذلك الاغتسال من الجنابة .

وأما الزكاة فلا يسمعه جهلها ؛ إذا لزمته ، ويكفر بتأخيرها ، فإن جهلها ، ولم يؤدها حتى مات ، ولم يوص بها كفر ، وكذلك الصيام اشهر رمضان ، والحج ، ولا يسمع جهلها ، فإن لم يعلم وجوب الصيام ، وجهله قبل دخول شهر رمضان ، ومات - لم يكفر ، فإن دخل ، ولم يصمه ، وجهله ، فلا عذر له ، وهو كافر ؛ حتى يتوب ويتمم ، فإن مات ، ولم يصمه - ولو يوماً واحداً منه - كفر فإن تاب بعد انقضاء الشهر - صام لكل يوم من الشهر شهراً ، وكفارة شهرين .

والحج إذا لزم فلا عذر لمن تركه ، ولا يسمع جهله ، ولا يكفر تاركه حتى يموت ، فإن مات ، ولم يوص بحجة - مات كافراً ، وإذا حضرت الصلاة ، وهو يتعلم ولم يفهم من معلمه حتى فات وقتها - فعليه البدل ، وأرجو أنه معذور إن شاء الله .

قال الفاضل في هذه المسألة : ينبى له ؛ إذا لم يفهم الصلاة من معلمه بجميع ما جاء فيها من قراءة ، وركوع ، وتسبيح وتسكبير ، وسجود ، وتحيات - أن يصل بقدر ما يطيق ؛ إذا خاف فوت الصلاة ، ولو كان يقدر أن يسبح مكان القراءة ، ومكان التحيات ، فعل ذلك ، ولا يترك الصلاة نفوت ، وهو يقدر أن يسبح ، ويكبر - والله أعلم - رجع ولا يسمع جهل تحريم الخمر ، والميتة ، والخنزير ، ومن عرف ذلك ، وشرب الخمر ، وظلمه طلاء ، أو أكل لحم خنزير ، أو ميتة ، فالخطأ والنسيان أهون ، فإذا علم تاب من ذلك .

قال الناظر في هذه المسألة : لا أدري ما هذا الخطأ ، والنسيان الذى عذب به هذا الراكب ، فإن كان هذا الخنزير قائم بنفسه ، فلا عذر لمن أكله على ظن منه ، أنه شاة ، أو غيرها من المحللات ، إلا ما جعل له فيه العذر المسلمون إذا كان فى مكانٍ عدم فيه المعبرين له [ب] جرمة الخنزير ؛ إذا كان دائما بما يلزمه من السؤال فى دين خالقه ، وهو جاهل بجرمة الخنزير - والله أعلم - رجع .

ولا يسع جهل التعمر ، ومن جمع بين التعمر والمغرب ، والعتمة والفجر - فلا عذر له وعليه الكفارة ، ويسع جهل الجمع .

ولا يسع جهل الجنة والنار ؛ فى قول أبى معاوية (رحمه الله) وقال غيره يسع جهلها ما لم يُعلمه أحد بهما ؛ فإن أعلمه أحد بهما لم يسعه جهلها .

ولا يسع جهل يوم القيامة ؛ إذا ذكر ، ويسع ما لم يذكر ، فإذا ذكر لزم الإيمان به ، فمن شك فيه بعد العلم به ، أو قيام الحجة عليه - كان مشركا يقتل إن لم يتب ، وكذلك القول فى البعث ، والثواب والعقاب ؛ كالقول فى يوم القيامة ، ومن كان يؤمن بجملة البعث ؛ إلا إنه كان يعتقد ، أو يظن أن الله - تعالى - يحشر الجن والإنس دون كل الخلق فقال : إن كان لم يسمع بذلك ، ولا قامت عليه الحجة من الكتاب ، ولا من خاطر قلبه - فقيه اختلاف ؛ وإذا تلئت عليه الآية : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا حَتَّى نَحْشُرَ بِهَا حَيَّيْهِ » الآية - فقد قامت عليه الحجة ، فإن شك بعد ما تلئت عليه الآية ، أو خطر بقلبه ، فلم يعلم - كفر ، وقال ابن عباس : يحشر كل شئ إلا الذباب .

ومن شك في آية من القرآن - ولم يكن علمها - وهو مؤمن بالقرآن ؛
فلا يكون مشركا ؛ حتى تقوم عليه الحجة ، فإذا قامت عليه الحجة ، فشك - كان
مشركا ، يقتل إن لم يتب .

وعن أبي محمد (رحمه الله) فيمن شك في القرآن ، أو في ثلاث آيات منه ،
أو في النبي (ﷺ) فإنه يستتاب من ذلك فإن تاب .. ، وإلا قتل ، وقال
أبو معاوية : من شك في النبي (ﷺ) بعد علمه ، أو في القرآن ، أو في آية
بعد علمه - فهو مشرك يقتل إن لم يتب .

وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « من بلغته آية من كتاب الله ، فقد
بلغه أمر الله كله ، قبله ، أورده . وفي رواية أخرى : « يا أيها الناس بلغوا .
ولو آية من كتاب الله ؛ فإن من بلغه آية ؛ فقد بلغه أمر الله أخذه أم تركه .

ومن شك في السماء ، وفي الأرض ، والجبال ، والناس ، والدواب ،
والشمس والقمر ، والنجوم : بعد العلم لذلك ، أو كان جاهلا ، فقد قامت عليه
الحجة به ، فشك ، فقال لا أدري ؛ أمي السماء التي ذكرها الله في كتابه ،
وجميع ذلك أم لا ؟ - فلا يكون بذلك مشركا ، ولا كافرا ؛ إذا كان مقرا
بأن الله الذي خلق هذا لا شك فيه ، ولا يدري أهذه سماء أم غير سماء ؟ ، وهذه
أرض أم غير أرض ؟ .

فإن قال لك : إن التوراة ، والإنجيل ، والزبور - لا أدري هو من

عند الله ، أو من عند غيره ؛ بمد العلم ، وقيام الحجة عليه — كان مشركا يقتل إن لم يتب . ، فإن قال : لا أدري ما في يد اليهود ، والنصارى أهو من أنزل الله تعالى — على موسى ، أم لا ؟ إلا أنى لا أشك في التوراة ، والإنجيل : أنهما من عند الله ، أنزلهما الله عليهما — فلا يكون مشركا ، ولا كافرا .

وإذا كانت المرأة حائضا ؛ فلم تعلم زوجها حتى وطئها ؛ فلا إثم عليه إن لم يعلم أن ذلك لا يجوز ، ولا يذر بجهله .

ومن عاين من يدين الله تعالى بتحليل ما حرم الله عليه ، وتحريم ما أحل الله له ، فلا يسهه جهل كفره ، وضلاله ، وهلاكه ، ولا الشك في ذلك .

وأما أن يعلم أن هذا المطيع مثاب ، وهذا العاصي معاقب ففيه اختلاف : منهم من يقول : فهو سالب حتى تقوم عليه الحجة ، ومنهم من يقول : إذا حسن في عقله فعليه أن يعلم ذلك .

ومن عاين مرتكبها لصغيرة ، أو كبيرة مستحلا لذلك بما يسه جهل علمه ، ولا يسه ركوبه — والمعاين لا يعلم حرمة ذلك — فهو سالم ؛ ما لم يتوله حتى تقوم عليه الحجة بتضليله فبردها هنالك ، وأما إن علم حرمة حديثه ؛ فهو هالك ؛ إن لم يعلم ضلالته ، وقد قيل أيضا إن من عاين مستحلا ، والمعاين لا يدري حرمة الحدث .. لأنه لا يسه جهل ضلالته ، ومن علم بجرمة من المحارم بعد إقراره بالجملة ، فرأى من يستحل ذلك . فلا يكون موسعا عليه أن يضلله ، وفيه قول آخر مضيق ، وأما من لم يعلمه عند حرمة ، فواسع تضليله ، وفيه قول آخر : قال أبو محمد :

واختلفوا فيمن يماين مستحلاً يركب حراماً على استحلال منه لذلك ،
أو مُحَرَّمًا يركب حراماً ، وهو محرم لذلك ، والمماين لا يعلم حرمة ما ركبا ،
وقال بعض : يسع من رآهما جهل ضلالتهم ، وغير مضيق عليه ما لم يتوكلهما ،
ومنهم من قال : يسه الووقوف عن المحرم ، والمستحل لا يسع الوقوف عنه .

والعلة لمن قال بذلك : أن المستحل يضل من خالفه ؛ لذلك فإذا أضل من
خالفه فيه ، ونصبه دينا ، لم يسع جهل ضلاله ، ومنهم من قال : يسه ما لم يتوكله ،
أو يبرأ من يرى منه ، أو يقف عنه .

ومن صلى في ثوب يشف لم يسع جهل صلاته فيه لئلا كان أو نهارا ،
ويلزمه البدل ، ولا كفارة عليه ، ولا يسع جهل جميع ما جاء عن الله
— عز وجل — ، ولا يسع جهل ضلاله من رد ذلك ، أو بعضه ، ولا جهل
تفسيره ؛ إذا ذكر ، وعرفوا معناه ؛ كما لم يسع جهل تفسير التوحيد
إذا ذكر .

ومن ركب ما لا يسع جهله تممدا بفعله من ركوب له ، أو تضيق مما يلزمه
في تممده للكفارات — لم يعذر بجهله في الإثم ، ولا في الكفارة ، وتلزمه
الكفارة ، والتوبة .

وعلى كل تعليم مالا يسمع جهله . وقد روى عن بشير ؛ أنه رعى رجل
نجار يقال له : محمد بن مهزم ، وهو حامل « قادوما » ، وقال له : لا تعمل
بقادومك هذا شيئا حتى تعلم مالا يسمعك جهله ، فيجب تعليم العلم لما لا يسع

جهله ، ويلزمه التعهد به ، وروى عن بعض الفقهاء أنه قال : على الكل تعليم العلم ؛ لأنه ليس لأحد أن يعمل ههنا إلا بعلم ، ولا يأكل ، ولا يشرب ، ويسمع ، ويبصر ، ويمشي ، وينظر ، وينكح - إلا بلم ، فإن عمل بغير علم كان مخطئاً ، لا يسهه ركوب ذلك ، وإنما وسعوا له ما لم يركب ، إذا كان بعض المسلمين قائماً بنقل الشرع .

ويسع جهل أداء الفرائض ؛ ما لم يتل بالعمل بها ؛ فإذا وجب العمل ، وحضر وقتها لم يسهه ذلك ، مثل : الوضوء ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وكل ما حرم الله فعله ، وأكله ، وشربه من جميع المحارم ، فواسع جهل ذلك كله ؛ ما لم يفعل ، ويركب شيئاً منه ، وكذلك : سائر الطاعات . والمعاصي يسع جهلها ما لم يتل بفعلها ، ويركب شيئاً منها ويفعلها . ويسع قدم الموارث والحدود ، والقصاص ، وسائر الأحكام التي تشبه هذا ؛ ما لم تقم الحجة ، أو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو يعطل شيئاً من حدود الله ، أو يعين على ذلك ؛ إذا قامت عليه الحجة بمعرفة ذلك - وجهت عليه ، وضاق الشك فيه .

وإن حكم بغير ما أنزل الله ، أو عطل شيئاً من حدود الله ، وأعان على ذلك هلك ، ويسع جهل ما دان بتحريمه ؛ ما لم يركب مثله ، أو يتولى من ركبته ، أو يبرأ ممن برى منه الفقهاء أو يقف عنه .

وقال محمد محبوب (رحمه الله) : كل ما لم يكن في كتاب الله له بيان ،

ولا في سنة رسول الله (ﷺ) ولا في إجماع العلماء - فواسع جهله .

وقال أصحابنا : إن المحرم واسع جهل كفره ، والمستحل لا يسع جهل كفره ، وبذلك جاءت الآثار إلا بشيراً ؛ فإنه قال : المستحل يسع معرفة جهل كفره لمن علم ما لم يقله .

وقال أبو محمد : وهذا أنظر في باب الحجة ، لأنه لو رأى رجلاً يركب فعلاً لم يعلم ما هو : لم يكن له أن يحكم فيه بشيء بصواب ، أو خطأ ؛ إلا أن يعلم صوابه أو خطئه ، وكذلك : لو رأى رجلين مرتكبين لفعل لا يعلم هو إباحته ، ولا حرمة ، فقال أحدهما : إن الله تعالى حرّم على الذي ارتكبه ، وقال الآخر : إن الله تعالى أباح الذي ارتكبت ، والسامع : لا يعلم حكم الفعل - لكن الواجب أن يبرأ ممن ارتكب ما يُقر به : أنه حرام عليه ، ولا يبرأ ممن ارتكب ما لا يعلم هو ما يبلغ به ، وإذا لم يعلم حرمة ؛ وإن علم حرمة ما ركب كان عليه أن يبرأ ممن ركب الحرام . والله أعلم .

وقال أبو الحسن : من ركب معصية ، أو أحدث حدثاً لم يدر ما هو مستحلّ له ، أو محرّم ، ولا ما يبلغ به فاعله ، ولم يسمعه يدعى فيه على الله فيه شيئاً ؛ فإنه يسمعه الإمساك عنه ، ولا يتولاه ، ولا يبرأ منه ؛ إذا لم يكن له وليا من قبل ؛ فإن قامت عليه حجة أن ذلك الشيء حرام - فإليه البراءة منه .

فإن علم أن ذلك حرام ، ولم يعلم أن من ركب مثل ذلك يبرأ منه - وسمعه الموقوف ؛ إذا كان واقفاً سائلاً عن حكم ما يلزمه فيما قد صح معه من ذلك ؛

فإن أفتاه مُفتٍ - بمد السؤال - أو قامت عليه الحجة بأن ذلك الشيء مكفر لراكبه ، وأن البراءة واجبة عليه - فعليه البراءة من فعله ، ولا يسمه الشك بمد قيام الحجة .

والذى يسمع الناس جهله ؛ فعليهم إذا سمعوا به ، وعرفوا معناه - أن يمتدوا تعليمه ، ولا شيء عليهم ؛ إن لم يعلموه ، وإن اعتقدوا ترك التعليم - أثموا .

وأما مالا يسمعهم جهله : فعليهم فعله ، إذا بلوا به ، وجب عليهم فعله في حاله تعلموه أو جهلوه ؛ وإن تمدوا ترك عمله ؛ قبل مجيء وقته - أثموا . وإن لم يتعلموه ولا اعتقدوا الترك ، ولا حضر وقت العمل به فلا شيء عليهم ؛ كأنه عليهم أن يمتدوا بعد العلم ، إذا عرفوا معناه ، وإن اعتقدوا الترك لعمله - هلكوا ، والسؤال لا يلزمهم ، وإنما يلزمهم العمل بما يجب به إذا حضر وقته .

والاعتقاد لتعلم مالا يعلمونه من العلم إذا علموا أن العلم تعلمه فرض على الكفاية ، فقد وجب الاعتقاد لتعلمه ، وجهالهم بفرض تعلمه : هو وقت له ، فأما ما لم يلزم فعله في وقت من الأعمال ، فيجب فعله علموه ، أو جهلوه .

والسؤال : إنما هو آلة التعليم فإن علموه بدؤال فحائز ، وإن علموه بغير سؤال فحائز ، ومجز لهم .

ويسع الوقوف في الأطفال ، لأنه مما يسمع جهله ، حتى يصح أمرهم ، وكذلك الدجال مختلف فيه : أثبتهم قوم ، وأنكره آخرون ، وهو مما يسمع جهله ، وقولنا فيه ، وفي غيره - قول المسلمين .

ويسع جهل معرفة الصلاة : فرائضها ، وسننها من تحريمها إلى تحليلها ،
والوضوء ، ما لم يحضر الوقت ، فإذا حضر الوقت : لم يسع جهل الوضوء ، ويسع
جهل معرفة الطهارة ، وغسل الأنجاس ، وما يفسد الوضوء : ما لم يركب شيئاً
يفسد عليه .

ويسع جهله معرفة القبلة ، ولبس الثياب الطاهرة في الصلاة ، والصلاة
في البقعة الطاهرة ، والنية للصلاة ، وكذلك الغسل من الجنابة ، والحيض ،
والاستحاضة ، والنفاس ، وما يحتنب في الصوم ، ويفسده ، وكذلك الكفارات
في العتق ، والصوم ، والطعم ، وكذلك علم ما يجب فيه الجزاء والدم
في الإحرام .

[وكذلك] صلة الرحم ، وحق الجار ، والزوجات والأولاد ، والمائيك ،
والجهاد في سبيل الله ، والزنا ، وشرب الخمر ، وقذف المحصنات ، وتحريم الدماء
والأموال ، وتحريم الأمهات والبنات والأخوات والجدات والعمات والخاللات ،
وذوات المحارم من الرضاع والنسب .

وكذلك الميعة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وجميع المحارم كلها ، والربا والسلف ،
وفاء المسكين والميزان ، وغير ذلك مما هو في معناه مما حرمه الله - تعالى -
في كتابه ، ورسوله (ﷺ) كل ذلك : واسع جهل معرفته ما لم يحضر وقته ،
ويجب العمل به ، أو يركب شيئاً منه .

فإن حضر وقته ، ولزم وجوبه ، أو ركب محظوراً منه - لم يسع جهله ،
ولا فعله على علم ، ولا بخطأ ، ولزم العمل به على ما أمر الله فيه - إلا الميعة ،

والدم ، ولحم الخنزير ، وشرب الخمر ، فإنه معذور فاعله ؛ في حالة الاضطرار غير باغ ولا عاد . ؛ فهذه - جملة - تدل على غيرها لمن فهمها ، وعرف معانيها .
والذى لا يسع الناس جهله هو الشرك بالله فما دونه مما حرم الله في كتابه ، ورسوله في سنته ، وأجمع المسلمون على تحريمه ، فما لم يفعله هو ، أو يتولى من فعله ، أو يبرأ ممن فعله - فهو سالم ، فإن فعله هو بجهالة ، أو تولى من فعله بجهالة ، أو برئ ممن فعله - فهو كافر كفر نعمة .

وكان حاجب من مسلم يقول : يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه مما أوجب الله عليه المذاب على فعله ، أو تركه ، فما لم يعلموا ، أو ينسبوا الإيمان لمن عمل - أن يكفوا عن برئ منهم من العلماء على براءتهم ممن عمل ، أو أثبت الإيمان لمن عمل ؛ فهذا الإيمان الذى لا يسع من علمه جهل ما وراه ؛ حتى تقوم حجة .
وقيل يسع من جهل الجنة ، والنار ؛ ما لم يعلم بهما أحد ، وقول : لا يسع جهلهما ، وقال أبو سعيد (رحمه الله) : إذا لم يعرف معادها ، ولا أراد به ، فلا معنى للاسم ، لأن الجنة والنار اسمان لغير الثواب ، والعقاب من جنان الدنيا ، ونار الدنيا اللتين ينتفع الناس بهما ، ويتمتعون بهما .

فصل :

ولا يسع جهل الإيمان ، وهو شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، والإقرار بما جاء من الله على لسان نبيه (ﷺ) وهى الجملة التى كان يدعو إليها رسول الله (ﷺ) - عدوه من المشركين ، وهى جملتنا ، وإليها ندعو عدونا

من المشركين ... لا يسمهم جهلها ، ولا يسمون إلا بالدخول فيها ، كما لم يسمهم جهلها عند رسول الله (ﷺ) .

وقد يدخل في هذه الجملة تفسير أشياء ، لا يسم الناس جهلها ؛ إذا ذكرت ، وعرفت معانيها ؛ ولسكنهم لا يدعون إلى تفسيرها ؛ كما يدعون إلى الإقرار بها ، وعليهم علمها ؛ إذا ذكرت ، وفسرت ، وعرفوا معانيها ، وذلك مثل أن يعلموا أن الله واحد ، قادر قاهر ، ولا يسهو ، ولا يشبهه شيء ، ولا يففل ، ولا تأخذه سِنة ، ولا نوم ، وأشباه ذلك .

وما لم يذكر لهم هذا التفسير ، وأقروا بالجملة ؛ فواسع لهم ، وعليهم علم أشياء ، من تفسير الجملة : مثل - القيامة والبعث ، والحلال والحرام ، وضلالة الناقض لما قد عرفوا أنه قد جاء من الله ؛ بما قد أمر به ، أو نهى عنه .

فهذا كله لا يسم جهله إذا ذكر ، ويجزى الإيمان به في الجملة ؛ ما لم يحتمل هذا التفسير ؛ فإذا سمعوه ، وعرفوا معانيه لم يسمهم جهل علمه ، ولم يسمهم ضلالة من رد ذلك العلم عليه ، ونقضه عليهم ؛ لأن في جملة ما أقروا به لا يسمهم جهله ، ولا جهل تفسيره ؛ إذا ذكر ، وعرف معناه .

وما وراء ذلك يسم الناس جهله إلى أن يلزمهم الله فعل شيء ، أو تركه ؛ فلا يفعلون في الحال التي أوجب الله عليهم فيها فعله ، أو يتركون في الحال التي أوجب الله عليهم فيها تركه .

وجعل الله عليهم أشياء يدعون جهلها ما لم يقولوا على الله في حال جهلهم على الله بكذب؛ فيحلوا فيه حراما، أو يحرموا فيه حلالا، وتلقاهم الحجة فيه من الله، فيردوها، فلا يؤمنون بها، أو يفعلون ما نهاهم الله عنه.

لأنهم، إذا كانوا جهالا بما نهاهم الله عنه، فعليهم الوقوف، والكف عنهم، ما لم يتقنوا على الله في حال جهلهم شيئا يحلون به حراما، أو يحرمون فيه حلالا، أو يلحقون الحجة، فيخبرهم عنه، ولم يفعلوا بالفعل الذي نهاهم الله عنه، وعليهم الكف عنه، فذلك واسع لهم جهله. والله أعلم، وبه التوفيق.

القول الحادى والأربعون

فى بيان ما يسع جهله ، ومالا يسع جهله

وقيل : كل مالا يسع جهله ، من معرفة التوحيد، وتصديق الوعد والوعيد، وأمثال هذا، وما يقوله منه - فالحجة فيه تقوم عند ذكره بمن ذكره، أو خطر بهاله أحد، وعرف معناه ، وأحواله ، فعليه علم ذلك ، ولو لم يعبر له ذلك معبر .

فإن لم يعلم ذلك من حين ما يذكر له ، أو يخطر بهاله ، ويعرف معناه - هلك بذلك ، ولم ينفس فى السؤال عن ذلك العالم ، ولا الجاهل ، وما عدا ذلك من علم الزرائض اللازمة ، فإذا حضر وقت ذلك ، ولزم العمل به ، ضاق جهله على جاهله ، وإذا وجد من يعبر له علم ذلك ، وكان بأرض مقصلة بمن يعبر له علم ذلك .

فإن لم يحضره من يعبر له علم ذلك ، وقد علم ذلك فى وقت وجوبه ، ولم يعلم تفسير ذلك ، وتأديته على وجهه - كان عليه أن يؤدى ذلك الذى قد علم بحضور فرضه على ما يحسن فى عقله ، ويعتقد السؤال عن علم عبادته ، حتى يؤديه على وجهه .

فإذا لقي من يعبر له ذلك ، فعبر له - كان حجة عليه ، ولم يجز له أن يجهل ذلك بعد علمه ، ولا مرجع إلى الشك فيه .

وإن لم يعرف وقت حضور ذلك الفرض ؛ فعليه اعتقاد الدينونة بالسؤال

من وقت حضوره ، وتفسيره معاً ، وعليه أن يؤدي ذلك ؛ إذا علم فرضه بما يحسن في عقله ؛ أنه وقته الذي يجب فيه .

ويسأل عن ذلك كل من قدر عليه ؛ فإذا تقيمه من يده على ذلك كائناً ما كان من الناس ؛ فأوقفه على ذلك - لزمته الحجة ، وذلك مثل : أوقات الصلاة ، وأوقات الصوم ، والعمل في ذلك .

فإن جهل وجوب الصلاة والصوم ، وجهل وقتهما ، وجهل تفسير العمل بهما ، ولم يجد من يخبره بذلك ويمبره ، ولم يكن قد تقدم علم ذلك إليه ؛ فإن حسن ذلك في عقله - أن عليه في دين الله تبارك وتعالى ، ودين رسوله محمد (ﷺ) إلى خلقه فيما تعبد الله به - عملاً بالأبدان : أدى ذلك على ما يحسن في عقله ؛ ولم يكن هالكا بجهل ذلك ؛ إذا لم يتقدم عليه علم ذلك ، ولم يسمع بذلك ؛ حتى وجب وقته ، وحضر وقت العمل به .

فإن حسن ذلك في عقله ؛ عملاً في دين الله - تبارك وتعالى - في وقت من الأوقات ؛ قد حسن ذلك أيضاً في عقله ، فعمل ذلك بما يحسن في عقله - فليس عليه غير ذلك ؛ إلا أنه يدين بالأسئلة عما يلزمه في دين خالقه من جميع ما تعبد به .

وإن قدر على الخروج في طلب علم ذلك ، وحسن في عقله أنه يجد من يده على ذلك ، وكان قادراً على الخروج بأمان من الطريق ، وصحة من البدن ، وزاد يأمن به على نفسه من العطب ، وراحلة يأمن بها على نفسه من التعب ،

وما يدع لمن يعوله ، وما يقوم بهم إلى رجمته - كان عليه الخروج إلى تعليم ما لا يسهه جهله ، ولا يسلم إلا بعلمه من دينه .

ولا يكون سالماً إلا باعتماد السؤال عنه إذا لم يجد من يعبره له بحضرته ؛ فإذا وجد من يعبره له كأنفاً من كان - قامت عليه به الحجة ؛ فإما عليه الخروج في التماس الدين في الواجبات التي يهلك بها ، إذا لم يُدّن بالسؤال عنها عند عدم المعبر لها .

وأما كل ما لم يكن تعبير الواحد عليه حجة فغير مقطوع العذر عن الخروج فيه ، وكل ما لم تقم فيه الحجة من تعبير البار والفاجر ، وللؤمن والكافر : فالسائل عنه منفس له في السؤال ، وليس عليه فيه خروج ، ومن ألزمه الخروج فيما لا يلزمه فيه الخروج فقد ألزمه ما لا يلزمه ، ومن ألزم الناس ما لا يلزمهم - فلا عذر له .

فإذا أدى ما قد حسن في عقله لزمه في وقت ، قد حسن في عقله وجوبه على ما حسن من تفسير ذلك في عقله ، ودان بالسؤال عن ذلك في ذلك الوقت ، ولم يكن تقدم إليه علم ذلك : من أثر ، ولا خبر ، من بار ولا فاجر ، ولا متقدم ولا مستأخر - فهو سالم ، وعليه التماس علم ذلك بالخروج ، لتأدية ذلك على وجهه .

فإذا علم ذلك على وجهه ؛ فإن كان قد أدى ذلك على وجهه - ولا عاقبة وقد وفقه الله ؛ فإن كان قد أدى ذلك على غير وجهه - فهو سالم من المهلكة في ذلك على كل حال ، وعليه تأدية ذلك على وجهه ؛ إذا وجد علم ذلك بهارة

المعبرين له ، فيما يستقبل من أمره ، وبذلك ذلك في أكثر قول أهل العلم ،
وليس بالجماع عليه ، وذلك في تأدية ذلك البدل . وأما تأدية ذلك في المستقبل ؛
بعد علم ذلك على وجهه - فلازم .

وليس له أن يرجع عن علم ذلك : علمه من بار أو فاجر ، أو مؤمن
أو كافر .

وإن لم يحسن في عقله في دين خالقه : أن عليه هملا بالأبدان ، وأقر له
بالربوبية ، ودان ، ووحد الله بصحيح ما خطر بباله من صحيح التوحيد ، وأقر
بما يخطر بباله من أحكام الوعد والوعيد لأهل الطاعة والمعصية - فعليه اعتقاد
الديفونة بالتماس جميع ما يلزمه في دين الله ، وما يجب عليه في دين خالقه بالوعيد
لتركه ، وما يجب له في دين خالقه الوعد ليؤديه ؛ فإذا دان بهذا الدين ، واعتقد
بهذا الاعتقاد ، ولم يجد معبرا يمر له شيئاً يقوم عليه به الحجة - فهو سالم ،
ولو لم يؤد لله فريضة ، ولم يترك محرماً .

لذلك : عليه أن يترك من الأشياء ما حسن في عقله أنه محجور عليه في دين
خالقه الذي تعبد به ، وعليه في اعتقاده أنه راجع إلى الله من جميع ما ترك من
دينه الذي تعبد به بالعمل به ، أو جميع ما تعبد به بتركه ؛ فارتسكه بجهله .

فإذا دان الجاهل في هذا ومثله بالسؤال ، ولم يدن مع ذلك في شيء
من أموره بدين ضلال ، ولم يصرف في اعتقاده على معصية الله تعالى .
ولو جهلها : فهو سالم في هذا الباب الذي لا يسمعه جهله من الأعمال بالأبدان

أبدا ، ولو مات على ذلك من غير أن يؤدي لله فريضة ، أو يترك لله محرما ، ولو عاش على ذلك مائة ألف سنة بالغ السن صحيح العقل ؛ إذا عدم المعبرين له في جميع ما لا تقوم الحجة فيه إلا بالسمع في دين الله .

فهذا أصل جامع لجميع انقراض الواجبة من الله ، المتعبد بها عباده بالأبدان ، وقد تختلف معانيها ، ومعاني وجوبها ، ووجوب عملها ، وإن وجب وقت فرضها ووجوب فرضها ، وإن وجب عملها ، وتفسير ذلك بطول .

غير أنه : على كل حال لزمه العمل فيه بفريضة من فرائض الأبدان ، وأى حال لا يسع جهل علمه مع العمل له في ذلك الوقت ، فجهل ذلك بوجه من وجوه الجهل الذي لا يكون به مؤديا لذلك الفرض ، ويكون بجهله مضيقا له ، فجهل ذلك العمل ، وعلم المعبرين له ذلك العلم من أعمال الأبدان - فهذا حاله وسبيله .

وقد مضى تفسير ذلك ، ولا نعلم في ذلك اختلافا بين أحد من علماء المسلمين البصراء ، بأحكام ما يسع جهله ، وما لا يسع جهله من الدين .

فصل :

فيما يسع جهله بالترك عن المحارم ، وارتكابها ، وصفة قيام الحجة في ذلك من المعبرين .

وأما غير الفرائض اللازمة بالأبدان من الأعمال ؛ إلى الانتهاء عن المحارم ، وارتكابها بالأبدان - فواسع له جهل علم ذلك ؛ ما لم يركبه بعد العلم بتحريمه ، أو يكون مهرا في اعتقاده في حال جهله بالمحرام على ما ارتكب .

فإذا لم يصّر على ما أتى من المحارم ، ولم يتقدم إليه علم ذلك من أحد من الناس ، كائن من ذلك ما كان ، ولم يدّع على الله فيه كذبا ، ولم يدن فيه بباطل فهو سالم ، وإن ارتكب الحرام ؛ إذا عدم المعبرين له ذلك ، وما يفرق فيه بين الحلال والحرام .

فإذا لقيته الحجة ، فأخبرته بذلك كائنا ممن كان ، وقد أتى شيئا من المحرام على الجهل : بقول أو فعل ، وكان في ذلك غير معذور ؛ إلا من طريق العبادة فهو سالم ، ما لم يلق من يعبر له .

ولو كان مرتكبها لا يسعه في الأصل ؛ إذا وجد المعبرين مما لا تكون فيه الحجة إلا بالجماع ، فإذا لقيته الحجة ، فعبرت له ذلك كائنا ممن كان من "المعبرين : من صبي ، أو مشرك ، أو معتوه أو وجد ذلك في أثر مرسوم . فإذا وجد علم ذلك من أحد هذه الوجوه - فعليه علم ذلك في حين ذلك ، وعليه التوبة منه بيمينه فيما مضى ، وقد قامت عليه الحجة فيما ركب الله من المحارم : أن يرجع عنها دينها ، وكان في هذا الموضع عليه التوبة مما تقدم منه من ارتكاب المحارم ، والمآثم لاحقا بالحجة في تأدية الفرائض الواجبة في الأبدان بالوقت ، وعلى المكان . وأما فيما يستقبل : فلا يسكون عليه علم ذلك حجة في علم تحريمه في الاعتقاد ، وعليه الانتهاء عنه فيما يستقبل وقد قامت عليه الحجة بالعبارة في الترك .

وإن كان لا تقوم عليه حجة بالعلم فيما يسعه من جهله ؛ ما لم يركبه ، فلما

ركبه في الجهل له، وعدم المبرين له تحريم ذلك - كانت التوبة في الجملة من جميع المعاصي، للنهضة - مجزية له مع الدينونة بالسؤال في الجملة عما يلزمه تجزيه عن ذلك الذي قد ركه بعينه من الحرام؛ حتى يخرج منه بالتوبة بعينه؛ فإذا عبر له معر كائنا ممن كان لزمته الحجة بذلك فيما قد لزمه من ذلك الركوب الذي قد ركه بعينه.

وإن لم تقم عليه الحجة بعلم ذلك الذي كان في الأصل واسعاه جهله؛ ما لم تتم عليه الحجة من المسلمين، لأن حجة الإنكار، والانتفاء غير حجة العلم، واعتقاد العلم، وعليه فيما يستقبل؛ ألا يركب ذلك بعينه، وإن ركه بعينه؛ كان عليه التوبة منه، ولا تجزيه التوبة منه في الجملة؛ كما قد كان واسعاه في التوبة عن الجملة عند عدم علم ذلك، أو تقوم عليه الحجة من قول المسلمين ممن هو حجة عليه فيما يسمعه جهله من الدين.

وعلم ما يسع جهله بالدين: يقوم بالواحد من علماء المسلمين الظاهر له بالعلم بالشهرة، والصدق، والأمانة فيما هم فيه من العلم، والقيام بحجة الله على أكثر القول من المسلمين، وليس بالمجتمع عليه في الدين.

وما لم تقم عليه حجة العبارة ممن كان من المعبرين، ولم يرتكب شيئا مما يسمه جهل علمه، بما دان بتجريمه في إقراره بحملته؛ مما يدخل في جهاته التي دان بها، وأقر بها، وسلم بها من الهلكة - فلا يقع عليه ضيق بجهل شيء من ذلك، ولا تلزمه دينونة بسؤال عنه بعينه؛ إلا ما لزمه من الدينونة بالسؤال

عن جميع ما يلزمه علمه ، فذلك خارج منه هذا الذى جهله مما لا يلزمه علمه على الانفراد أبدا ؛ إذا دان بالجملة ؛ ما لم تقم عليه حجة أهل العلم من المسلمين ، أو يصح معه علم ذلك بوجه من الوجوه بصحة العلم .

فإذا بلغ إلى علم ذلك بآى وجه ، وقامت عليه حجة المسلمين - لزمه علم ذلك ، ولم يسمع الرجوع إلى الشك بعد العلم ، أو بعد قيام الحجة التى هى حجة من علماء المسلمين ، ولا يلزمه دينونة السؤال عن هذا الوجه كله ، ولا عن شيء منه بعينه ؛ فإن ألزم نفسه الدينونة بالسؤال عن هذا باعتقاد الدين منه بذلك - كان بذلك هالكا إذا دان بغير ما تجوز له الدينونة .

وكذلك إن ألزمه أحد الدينونة بالسؤال عن هذا الوجه ، أو عن شيء منه - كان بذلك هالكا ، وكذلك إن ألزمه السؤال عن ذلك ، ولم يوسع له إلا أن يسأل عن ذلك ، فقد ألزمه مالا يسهه أن يلزمه . وكان بذلك هالكا .

وإن أمره أمر بالسؤال عن شيء من هذا الوجه الذى يسهه جهله ؛ ما لم يركبه ، أو يتولى راكمه ، فأمره أمر بالسؤال عن ذلك على وجه الفضيلة ، والوسيلة ؛ لا على الوجوب والفريضة وسعه ذلك ، وكان ذلك جائزا له ، وكذلك إن سألته هو عن ذلك ، وطلب السؤال عنه ، واجتهد في السؤال عما يسهه جهله من الدين من غير أن يلزم نفسه الدينونة بذلك - فذلك جائز ، وهو مأجور في ذلك .

ولا تقوم عليه حجة في كل شيء يسهه جهله ؛ بأحد من ضعفاء المسلمين :

قلّوا أو كثروا : وإنما تقوم عليه الحجة بالعلماء في الدين من المسلمين فيما يسمعه جهله من الدين لا بضعفاء المسلمين ؛ إلا أن يمرر الضعيف من المسلمين فيما يسمعه جهله من جميع الدين عن أحد من فقهاء المسلمين المشهورين في الدين الذين تقوم بهم الحجة فيما يسمع جهله .

فإذا عبر الضعيف من المسلمين شيئاً مما يسمع جهله في الدين عن أحد من فقهاء المسلمين بهجارة كدفية عن تفسير لا يفسر ذلك بشيء من عنده ؛ وإنما يحكى ذلك عن العالم - وهو ثقة مأمون على ذلك الذي رفعه : فتقول : إنه حجة في ذلك على من عبر ذلك ، وتقوم بذلك الحجة ، وقول : لا يقوم بذلك حجة ، ولا يلزم قبول قوله : ولو كان ثقة من المسلمين مأموناً ، حتى يكون مأموناً على نقل العلم والدين ، لأنه ليس كل من كان ثقة من المسلمين - كان له بصر في نقل الدين ، والحفظ له عن علماء المسلمين .

واسكن ؛ إذا كان ثقة من المسلمين مأموناً على ما حمل ؛ لأنه لا يهتم في ذلك بتكليف من عنده لإصلاح ما يرويه من حفظ ، ولا يهتم بتحريف ما يرويه ويحفظه ؛ فإذا لم يهتم بتحريف في ذلك وتكليف - كان في ذلك حجة بمنزلة العالم الفقيه ؛ إذا روى ذلك عن الفقيه المعروف الذي هو حجة .

وقول : لا يكون حجة ، ولا يلزم قبول قوله إلا من أبصر عدل قوله ؛ حتى يكون مأموناً ثقة من المسلمين ، ويكون له نظر من ذات نفسه ؛ يعرف بذلك النظر من ذات نفسه من الزلل عن نقصان الحروف التي يرفعها ، والزيادة فيها ، ويكون له رأى من نفسه يحجزه عن الزيادة والنقصان في ذلك ، ويفرق

بين الحق والباطل ، وهذا هو بمنزلة العالم . فهذا الذى عرفنا من الحجة فيما يسمع جهله ، وما لا يسمع جهله فى الفتيا فى هذه الوجوه من المعبرين .

وأما ما يكون فيه الفرض بالعمل ، والانتهاى بالأبدان ، والتقوّل على الله فيه بالكذب والباطل ؛ باللسان مما يسمع جهله ؛ ما لم يضيع لازما ، أو يركب محرما ، أو تقوم عليه الحجة بذلك ، وعلمه ، أو يتولى راكب ذلك ، أو مضيعه ، أو يقف عن أهل العلم من المسلمين ؛ إذا برئوا من راكب ذلك ، أو مضيعه . فلا يلزم فى هذا الوجه سؤال بالدينونة ، ولا باللازم ، ولا يلزم خروج فى هذا الوجه على كل حال فى التماس علمه بالدينونة ، ولا يسمع أحداً أن يلزم ذلك ؛ إلا أن يأمره بذلك من وجه الفضيلة والوسيلة ؛ فلم يجد لهذه البدعة ، ولا لهذه الفتنة مخرجا من مخارج الحق من هلكة الأمر بها ، وضلاله .

لأنه إن كان يأمره فى ذلك بالخروج فيما لا يسمع الخارج جهله - فهو كاذب بقوله ؛ لأنه ليس بحجة عليه ، وهو حجة عليه ، قد أقام الحجة عليه ، وإن كان يأمره بالخروج فيما يسمعه جهله ؛ فلا يكون عليه فى ذلك سؤال لازم ، ولا خروج لازم ، ولا يجوز له أن يلزمه ما لا يلزمه ، وهو هالك بذلك ؛ إذا ألزمه ما لا يلزمه . وإن كان مما لا يسمعه جهله ، وكتمه علم ما لا يسمعه جهله ، وأمره بالخروج إلى من يقيم عليه الحجة ، فهو هالك لكتامه لعلم ما لا يسمعه جهله ، وما تقوم عليه الحجة من قوله ؛ لأنه حجة لله عليه - فهو هالك بترك ذلك من عبارته لمن جهله ، وإقامة الحجة لله عليه .

وإن كان هذا الذي يأمره بالخروج فيما لا يسمعه جهله فهو حجة عليه ، وهو حجة عليه فيما لا يسمعه جهله ، وإذا قال له : إنه ليس عليه حجة - فقد كذب إذ قال : إنه ليس بحجة - فهو حجة ؛ فلا يخرج لصاحب هذه البدعة ، وصاحب هذه الفتنة عندنا من المملكة ؛ فلذلك لم نجز لأنفسنا عليه سكوتا ، وألزمنا أنفسنا إنكارها على صاحبها ابتغاء وجه الله فيمن يلزمه ذلك ، وإقامة الحجة لله عليه ، وصارت هذه البدعة معناه فيما صار الأغلب من أهل [هذا] الزمان عليها من أهل الفتنة - تضاهى فتنة نافع بن الأزرق ، وجميع من انتحل الهجرة من الخوارج على أهل دينه ، ونحلته ، ولم يعذرهم دون الهجرة إليه إلى موضعه .

وإن كانت الهجرة أوضح علة ، لأنها قد كانت لازمة في أيام النبي ﷺ غير أنها منسوخة ، ولا عذر لمن جهل نسخها ، ولأن يعمل على انتعالها على علمه بنسخها .

والأثر الصحيح : أن على المكاف الخروج في طلب دينه بما قد لزمه معرفته مما لا يسمعه دون علمه ، وعدم المعبرين له الذين يعبرون له ذلك ، فإذا عدم المعبرين له ذلك - لزمه الخروج من القدرة على حد ما وصفناه في وجه ما ذكرنا مما لا يسمعه جهله إلا بالديفونة بالسؤال عند عدم المعبرين له على كل حال ، مما يكون مضيقا لفريضة ، أو مرتكبا لكبيرة على الجهل منه بلزومه ، وتحريمها ، وقد مضى تفسير ذلك .

وقال جابر بن زيد (رحمه الله) : يسم الناس جهل ما دانوا بتحريمه ؛ ما لم يركبوه ، أو يتولوا راكمه ، أو يبرأوا من العلماء ؛ إذا برئوا من راكمه ، أو يقفوا عن العلماء إذا برئوا من راكمه .

والأثر المجتمع عليه من قول أهل العدل : أن كل ماعدا أمر التوحيد ،
والوعد والوعيد ، وما تولد في ذلك من تنسيه ، وما هو لاحق به ، فإن الحجة
لا تقوم فيه إلا بالسمع ، ولا يدرك العلم به إلا بالسمع ، ولا يقطع الله عذر
الجاهل فيه وله إلا بعد قيام الحجة عليه بالسمع ، ولهذا تفسير بطول .

فإن قال قائل : فقد لحق حكم الاستحلال بحكم مالا يسمع جهله بعد السماع
من العالم بذلك : أن الحرام الذي استحل بالدينونة حرام ، وأن الحلال الذي
حرم بالدينونة حلال من طريق الدين ، فلم تقم الحجة فيه إلا بالسمع .

والعالم أن المسحل حراما في الدين ، والمحرم حلالا في الدين مع أن ذلك
ليس مما يجتمع في الدين أن الجاهل له هالك مالم يباغ إليه علم ذلك ، فلا يلحق
ذلك إلا بالسمع وبعد العلم ، ولم يلحق ذلك أيضا بالإجماع في الدين ، وأما
التوحيد ، والوعد والوعيد فلاحق بصفة الله - تبارك وتعالى - ولا يجوز جهل
توحيد الله تعالى ، ولا صفته ، إذا خطر ذلك بالبال ، أو سمع بذكر ذلك ،
وعرف معاني ذلك الخاطر بباله ، أو السماع بذكره .

ويقال له : إن كان الذي يأمرونه به من الخروج فيما قد قامت عليه
الخعة ، وهم كاذبون أنهم ليس بحجة عليه ، وهم يزعمون أن الحجة تقوم عليه
من طريق العقل ، فإذا قامت عليه الحجة في ذلك من طريق العقل ، فالعبارة
من المبرين أولى وأجدر أن تقوم بها الحجة ، وهم بذلك كاذبون ؛ أنهم
ليس بحجة ، ويخرج يطلب الحجة ، فهذا مما يفتض بعضه بعضا ، أن يكون
محجوجا ، ويطلب الحجة !! وهو هالك بالحجة ، والحجة قد قامت عليه .

مع أنه لا يجوز في العقول أن يلزم أحدا في دين الله أن يطلب على نفسه قيام الحجة ، حتى يكون مجبوجا على كل حال ، وإنما عليه أن يطلب علم ما يسلم به من الحجة التي قد لزمته همله ، ويخرج إلى الحجة من السلامة من الحجة إلى ما تقوم عليه الحجة به ؛ هذا باطل لا يجوز في حكم الحق ، ولا في أحكام حجج العقول ، وهذا أيضاً من تأويل الضلال الذي يتأوله على ضعفاء المسلمين ؛ نعوذ بالله من الفتنة ، ومن الضلال .

وإنما يكون عليه حجة قول الفقيه العالم من المسلمين ؛ فيما يكون فيه سالما عقد الله بجهل ما يسمه جهله في دين الله ؛ حتى تقوم عليه الحجة ، فإذا قامت عليه الحجة - كان عليه أن يصدق الحجة ، و [إلا] خرج من باب السعة إلى الضيق ؛ فإن صدق الحجة ، وقبل الحق - فقد خرج من الضيق إلى السعة بقبول الحجة ؛ فإن شك في الحجة بعد أن تقوم عليه : هلك ، وهلك ، ودخل في الضيق .

فكيف يقوم في العقول ، أو في دين الله - تبارك وتعالى - أن يلزمه أن يطلب كيفية ما يخاف على نفسه به الهلكة ؟ مع الوصول إليه ؛ إذا لم يتم به ؟ وقد كان له السعة في دين الله ما لم يصل إليه ؟ ، والله - تبارك وتعالى - قال : « وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » ، وقال - تبارك وتعالى - : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ؟ .

فصل :

وقيل : ما يلزم الناس الخروج في طلب ما يسعهم جهله ، ويكلف ذلك للتعبدية البالغين أصحاب العقول بمنزلة من كلف الناس الخروج إلى حج بيت الله

الحرام من غير استقطاع ، وقال لهم : إن الله قد أوجب على الناس حج بيت الله الحرام ، وعليكم أن تخرجوا إلى حج بيت الله الحرام ، ولم يذكر لهم الاستقطاع .

ولمّا فرض الله حج البيت الحرام على من استطاع إليه سبيلا ، كذلك ألزم الله - تبارك وتعالى - العباد علم ما لزمهم علمه من دينه الذي قد ألزمهم تأديته إليه ، ولا يجوز في العقول غير هذا ، ولولا ذلك كذلك - لم تجز ولاية أحد بحال ، ولا وجب له اسم الإيمان ؛ حتى يعلم أنه قد علم جميع دين الله من أحكام الكتاب والسنة والإجماع ، وهذا هو الصحيح من المحال ومن قال بهذا فقد قال بالزور والضلال ، بل الإجماع من أهل العلم من المسلمين أنه : بنفس الإقرار في الجملة من التوحيد : مسلم مؤمن مستحق لولاية الله تعالى ؛ ما لم يأت منه ؛ ما لم ينقض ذلك بشك فيما لا يسعه الشك فيه ، أو ارتكاب ما لا يسمه ارتكابه من قول ، أو عمل ، أو نية ، أو بتضييع ما لا يجوز له تضييعه من قول أو عمل أو نية .

فإذا وقع الإجماع على سلامته ، وإيمانه ، وولايته بنفس الإقرار بالجملة - انتقض بحمد الله هذا القول ممن قال به ، وكان قوله الشقاء على ما ذكرنا ، ووصفنا ، وجاءت به آثار أهل العلم فيما يسع جهله ، ولا نعم في هذا اختلافاً بين أحد من أهل العلم من المسلمين .

وقد جاء الأثر الصحيح عن النبي (ﷺ) أن تعلم العلم فريضة ، وفي موضع ؛ إن طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وذلك صحيح لا شك فيه .

غير أن ذلك خاص في موضع ، أن طلب العلم فريضة يلزم العلم له ؛ ولا يلزم العلم له ؛ إلا في موضع ما يلزم التعبد به من قول ، أو عمل ، أو نية ، ومثل هذا في التأويل - ما جاء في الأثر : أن الحج فريضة ، والصلاة فريضة ، والصيام فريضة ، وذلك صحيح ، ومن ردّ من ذلك شيئا - فقد رد الحق ، وقال الباطل ؛ ولكن ذلك خاص ، وعام ، ففرض الحج يخص من استطاع إليه سبيلا ، وليس بفرض على من لم يستطع ذلك ، والصلاة فريضة على الرجال ، والنساء الطواهر ؛ حرام على الحوائض [و] في سنة رسول الله (ﷺ) وعلى النساء من النساء . . . ؟

وكذلك الصيام فريضة على المسلمين الحاضرين ، ونحوه فيه المسافرين من الأصحاء الأبدان ، وكذلك المريض الحاضر ، والمسافر بخير في الصوم والإفطار ، وهو على النساء ، والحائض حرام ، والزكاة فريضة على من وجبت عليه في ماله .

وقد جاء في الإطلاق من الأثر ، والإجماع - أن يقال : إن حق الله كله فريضة ، وإنما هو من خصه ذلك في حين ما يخصه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

فصل :

وإذا تأتى على العبد حالة كان فيها مقرا بالجملة من التوحيد ؛ عالما بمعانيها التي تلزمه في وقت ذلك ، وساعته تلك - فهو سالم من الهلكة ، وهو مسلم مؤمن عالم واسع له الإقامة ، والعودة على جهله ما سوى ذلك من العلم بالدين .

ولم يكن له ، ولا عليه أن يمتد السؤال ، والدينونة بعلم ما سوى ذلك ، ولا عليه أن يخرج في طلب علم ما سوى ذلك ؛ ولو كان ذلك في أيام النبي (ﷺ) ، [أ] وكان ليله ونهاره عند النبي (ﷺ) ، [أو كان] فيما دونه من العلماء الأخيار الصادقين الأبرار .

[هذا] مالم يضيع بعدُ علمه بالجملة ، ومعانيها ، أو ما يدخل فيها من معاني التوحيد ، والوعد والوعيد - شيئا من ذلك يحدد معه لذلك ، أو شك منه في ذلك ، وعلمه ، أو علم معانيه ، أو يضيع فرضا ؛ حتى يفوت وقته الذي تعبد الله به فيه ، لا يسهه تركه إلى غيره بجهل ، ولا بعلم إلا بعذر ، أو يرتكب محرما تعبد الله بالانتهاء عنه بغير حجة تسعه من زوال غيره ، أو ضرورة إلى ذلك مما يسهه الاضطراب إليه ، أو تقوم عليه الحجة بوجه من وجوه الحج التي تقوم عليه من المعبرين له أمر الدين الذي لم يلزمه العمل به؛ فيضيّعه، أو يلزمه الانتهاء عنه؛ فيرتكبه، أو تقوم عليه الحجة بعلم شيء من الدين فيشك في حجة الله تعالى - التي ما بعدها حجة .

وإذا كان من أحد هذه المعاني - كان هالكا بذلك ، ناقضا لحكم ما أقرب به من جملة التي كان معقما بها من الهاكمة ، عالما بها من الجهالة ، مهتديا بها من الضلالة ، موحدالها من الشرك ، مؤمنا بها من الكفر ، صادقا بها من الكذب .

وصار من أتى من ذلك كافرا كاذبا جاهلا ضالا - تعبد الله مع ذلك بالتوبة

— ٥٥٥ —

من ذلك، والرجوع هما دخل فيه من الكفر إلى الإيمان، ومن الجهل إلى العلم، ومن الكذب إلى الصدق، ومن الضلال إلى الهدى.

فإذا تاب من ذلك الذي ركب، ورجع عما لزمه، أو العمل بما لزمه العمل به، إذا كان مما يلزمه مراجعة العمل به في دين الله: رجع إلى حالته التي كان فيها، وكان على تلك الجملة التي كان عليها بتوبته من مخالفتها، أو رجوعه إليها. هذا مما لا نعلم فيه اختلافاً في أصول دين المسلمين فيما اجتمعوا عليه مما يسع جهله، ومالا يسع جهله من أصول الدين.

فصل :

وكل من الدين تعبد الله نبيه (ﷺ)، وأرسله به، وتعبد به المسلمين، وجميع العلماء في الدين.

وفي الأصل: الذي أقر به هذا المتر بالجملة التي ذكرناها، فهو داخل فيها غير خارج منها، وبإقراره بالجملة - قد أقر بالدين كله، وبعلمه بالجملة - قد علم جميع ماتعبد الله به من العلم في دينه.

فإذا لم تكن الجملة عاصمة له عن الهاكمة من جميع ماتعبد الله به في الجملة - لم يجوز أن يكون بذلك مسلماً مؤمناً؛ فهو مسلم، وليس عليه تعليم شيء من دين الله: غير الجملة؛ حتى تلزمه ماسوى ذلك.

فإذا جاز أن يكون عليه تعليم بعض ما لم يلزمه تعليمه من دين الله على الانفراد، ولم يجوز به في الجملة - جاز أن يكون عليه تعليم جميع علم دين الله؛

وإذا جاز هذا - جاز أن يكون في دين الله ما لا يطيئه العباد المكلفون له؛ وإذا جاز هذا - جاز أن تكون الجملة لا معنى لها ، وخرج هذا من حجة العقل ، لأن الأنبياء ، والمرسلين ، والملائكة المقربين - لا يبلغون إلى جميع علم الله الذي هو في مكنون علمه ؛ إلا بما شاء أن يعلمهم منه ، وقتا بعد وقت ، وحيناً بعد حين .

ولجاز أن يكون كل من تعبد الله بدينه عالماً ؛ في حين ما تعبد الله بجميع ما قد علم الله من أمر دينه الذي قد سبق في علم الله ؛ أن سيعلمه ، ويتعبد به ، وهذا من المحال أن يكون في دين الله - تبارك وتعالى .

فصل :

فإن قال قائل : فإذا جاز ألا يتعلم علم الوضوء للصلاة ، ولا يتعلم حدود الصلاة ، ولا تفسيرها ، وكان ذلك موضوعاً عنه في قولكم ، وموضوعاً عنه علم وجوبها في وقتها ، وجميع أمورها ؛ حتى يحضر وقتها ؛ فإذا حضر وقتها ؛ في اللازم له من أمر دينه فيها من العلم لها ؟

قيل له : إذا حضر وقت الصلاة - حضر تعبد الله عباده بأدائها في وقتها ذلك الذي قد علمه الله ، وأعلمه أهل دينه الذين هم حجة على من هو مثلهم من المعبد من عباده ، وكان هذا المقصد بذلك صحيح العقل بالغ السن ، بحضرة أحد من المعبرين ممن يعقل عنه في أمر الصلاة عبادة ، أو يستدل منه فيها على إيمان ، أو إشارة - كان عليه أن يسأل ذلك الحاضر له كائناً من كان : عما يلزمه الصلاة الحاضرة من معرفة ، وقتها ، ووضوئها ، وحدودها ، وإقامة

ملا يسمعه جهله فيها ، ولا تركه من أمرها ، فإن أعلمه ذلك الذى بحضرته يعتبر له ، وأشار إليه ، أو أوماً إليه بشئ من أمر هذه الصلاة الحاضرة ؛ بما يعقله عنه ، أو يعقل معانيه فيها من العبارة ، والإيماء ، والإشارة ، بما يدل على جميع أمر الصلاة الحاضرة ، أو أمر شئ منها من معرفة وقتها ، ووقت وجوبها وحدودها ، والوضوء لها ، وجميع ما لا يسع جهله من صدورها - كان ذلك عليه حجة .

ولو كان طفلاً فطليماً ، أو رضيعاً أو يهودياً أو نصرانياً ، أو مشركاً وثنياً ، أو معقوها ، زانغ العقل ، أو وُجد ذلك فى حين ذلك فى كتاب من قرطاس ، أو حجر ، أو غير ذلك من عبارة تلك الصلاة الحاضرة المتعبد بها - كان ذلك حجة عليه ، وكان عليه قبول ذلك فى وقت ما تعبد الله به من ذلك من جميع ما يلزمه فى تلك الصلاة الحاضرة . وإن لم يجد بحضرته من يُعتبر له شيئاً من أمر الصلاة الحاضرة المتعبد بها فى وقته ذلك مادام عليه وقت تلك الصلاة إلى وقت فوت وقتها .

فإن حسن فى عقله أنه مدرك عبارة ذلك ممن هو مثله من المتعبدين بذلك أو غيرهم من المعبرين - كان ملزوماً طلب علم ذلك ، وعليه الدينونة بالسؤال عن علم ذلك ، ولو كان بأرض الروم ، أو أرض الهند ، أو الزنج المشركين ، أو كان فى جزيرة من جزائر البحر ، أو فى بدو من السباسب ، أو القفار ، أو مصر من الأمصار - أهل التوحيد ، والإقرار فلا فرق فى الأحكام على المتعبدين ولهم عند وجود علم ذلك ، ولا عند عدم علم ذلك ، وعدم المعبرين له ، ولا يهلك المذنب بشئ مما يلزمه علمه .

ولو كان ذلك الجاهل بمسألة ، أو بالمسئلة ، أو بغيرها من أمصار أهل لتوحيد ، والإقرار - فالحكم في ذلك واحد ، والعدو واحد ، والحجة واحدة .

ولا فرق في ذلك عند عدم علم ذلك مع الديونة بما يلزمه من السؤال عن علم ذلك في وقت ما يلزمه العمل بذلك والاجتهاد في ذلك : بالبحث ، والسؤال لكل من وقعت عليه عينه ، واطمأن إليه قلبه ، أو سمعته أذنه من يرجو أن عنده دلالة على ما قد لزمه ، أو من حيث وقعت عليه رجليه علم ذلك من السكتب وغيرها .

فإذا علم الله منه الاجتهاد في طلب علم ذلك فأعدم ذلك ؛ حتى فات وقت العمل الذي قد تعبد الله به في وقته ، ولا يرجع لذلك الفات وقتنا يؤديه بعينه ؛ فقد صار في عدم العمل الفات وإنما هو يعمل بعينه المستأنف بدلا عما مضى ، فإذا صار ذلك بدلا على حد الاجتهاد - فهو معذور ، وعليه السؤال عما يلزمه من بدل ذلك في بعض قول المسلمين ؛ لا على سبيل الإجماع بالديونة .

وما لم يبلغه علمه قبل حضور وقت الصلاة التي حضرت علما يقف على هذه ، وحفظه ، وحفظ معانيه عند حضورها ، ولم يجد معبرا له يعلمه ما يلزمه فيها من وجوب وقتها ، ومعرفة حدودها كلها ، أو شيء منها ، أو مما لا يسهل إلا العمل به فيها ، ولم يتصر في طلب ذلك بالاجتهاد ، والبحث ، والعمل ، والبذل للمجهول كما يطلب الماء للوضوء للصلاة ، ويمشي إليه ؛ إذا كان عارفا به من الواضع ، ويبحث عنه بما قدر عليه ؛ إذا لم يعرف موضعه ، ويبذل فيه ماله ، واحة ياله ؛ حتى يقوضا ، ويتطهر للصلاة .

فإذا لم يقصر في طلب العلم لذلك اللازم في أمر هذه الصلاة ، كما لم يقصر لعدم الماء في طلب الماء ؛ حتى فات وقت ذلك ، ولم يحسن في عقله عند عدم المعبرين شئ ، يقوم في حجة عقله من تأدية هذه الفريضة للصلاة الحاضرة من تسبيح وتكبير ، أو قراءة ، أو قيام ، أو قعود ، أو سجود ، أو ركوع .

فما حسن في عقله من تأدية ذلك عند عدم المعبرين - كان عليه تأدية ذلك بما حسن في عقله مع الدينونة بالتوبة إلى الله مما ضيع من أمر هذه الصلاة : فهو سالم مسلم ، ولا يقع بالإجماع بالدينونة بالسؤال عن تأدية بدل ما مضى من الصلوات على هذا ، وقد قيل إن ذلك يلزمه ، والذين يلزمونه ذلك يخالفون في ذلك ؛ قال بعض : ليس في ذلك غاية متى شاء أبدل ذلك ، وقال بعضهم : عليه بدل ذلك في أسرع ما يقدر عليه ؛ إذا علم ذلك : فالبدل لذلك أوسع ، ولا يدخل ذلك في الدين المجتمع عليه أن يلزمه السؤال عن تأدية ذلك ، وكذلك لا تلزمه الدينونة بالسؤال هما لم يحضر بعد من الصلوات حتى يحضر وقتها ؛ فإذا حضر كل صلاة لوقتها كان عليه من التعبد فيها ما قد وصفنا ، وعليه من الحجة في ذلك ما قد كررنا . ولا سلامة له من الهلاك بدون الاجتهاد في ذلك مع عدم ذلك للمعبرين كما عدم الأصم السمع فعذر من السمع ، ومن فرائض السمع ، وكما عدم الأعمى البصر ، فعذر عن فرائض النظر بالعين ، وكما عدم الأعرج الكلام فعذر عن فرائض القول باللسان ، وكما عدم الممتوه العقل فعذر عن جميع التعبد ، والفرائض ، وكذلك لا شك في هذا عند من عوف فرائض الدين .

وأحكام ذلك : أن من عدم علم مالا يبلغ إلى علمه إلا بالعبارة ، فعدم المعبرين - أنه هالك ، وأنه معذور في دين الله تبارك وتعالى - ولذلك لا عذر لمن بلغ إليه علم حجة الله التي هي لله عليه حجة ، أن يجهلها لموضع جهله بها ، واطنه أنها ليست بحجة عليه .

وعليه في عبادة علم هذا الذي وصفنا من أمر الصلوات جميع من وقع عليه حسه بوجه من الوجوه . أنها يحدمه عبارة ذلك ، أو يسمع ذلك من غير سؤال في وقت ما يلزمه ذلك .

فإذا أخبره مخبر بذلك الذي قد لزمه كائنا من كان من المخبرين ، وعبر له ذلك معبر كائنا من كان من المعبرين على ما قد وصفنا ، أو غير ذلك مما قد غاب عنا ؛ فذلك عليه حجة في علم مالا يسع جهله من علم القرائن الخاضرة المطالب فيها في الأوقات التي تغوت ، ويعدم وقتها ، ويفوت العمل بها بعينه .

وإذا قامت عليه الحجة بعلم ذلك قبل وجوب وقتها ، ثم لم ينس ذلك العلم الذي قام عليه من المعبرين ، حتى حضر وقت العمل بهذه الفريضة التي قد علم العبارة بها ، والعلم بها من أي الوجوه كان ، لم يسعه الشك في ذلك ، وكان ذلك حجة عليه .

وإذا حضر وقت العمل بها ، ولو لم يكن حين علم ذلك ؛ كان عليه واجبا علم ذلك ؛ فإذا تبين ذلك ، ولم يغيب عنه علمه ؛ حتى حضر وقت ما يتعبده الله به ؛ فقد قامت عليه الحجة بعلم تلك العبارة المقدمة ممن كان من المعبرين على ما وصفنا .

وما لم يجد هذا المعصم بالجملة معبرا ، ولا وطى . علما ، ولا قصر في اجتهاد في وقت وجوب العمل ، ولم يصر على ما تلزمه التوبة في جلته عن ذلك ، ولم يدن في ذلك بدين ضلال - فهو سالم من المصلحة إن شاء الله .

وهذا من المواضع التي جاء فيها الأثر : أن السائل فيها سالم ، والشاك هالك ، ولا يكون الشاك في جميع ما لا يبلغ إليه علمه من حجة العقل ، ولا يكون إلا بالسمع ؛ هالك فيما كان من الأشياء التي لا يدرك علمها إلا من طريق السماع ، مادان بالسؤال ، واجتهد في ذلك ، ولا نعلم في ذلك اختلافا في قول المسلمين .

وكذلك كل فريضة من فرائض الله ، ولازم من دين الله ؛ يفوت وقته ؛ إذا لزم العمل به ، وله انقضاء ، ولا يجوز إلا في وقت معلوم مثل : الوضوء للصلاة ، والغسل من الجنابة ؛ فوقت لزوم ذلك وقت الصلاة .

إذا حضرت الصلاة اللازمة - وجب التعمد بالوضوء ، والغسل من الجنابة ، وعليه في ذلك مثل ما عليه في الصلاة من الاجتهاد لطلب علم ذلك ، والديفونة بالسؤال ، واجتهاد التوبة ، وهو كما وصفناه .

فإذا جاء وقت الصلاة زال عنه التعبد بذلك ؛ حتى يرجع وقت تلك الصلاة ، أو غيرها من الصلوات ، وهو على هذا أبدا كما وصفنا في الصلاة ، وكذلك صيام شهر رمضان ؛ لا يجوز أن يصام في غير وقته إلا من عذر ؛ فإذا أصبح في شهر رمضان ، وطلع عليه الفجر من أول يوم منه ، وهو حاضر غير مسافر ، ولا مريض ؛ فقد لزمه صيام ذلك اليوم من شهر رمضان ، وذلك ما لا يدرك علمه (٣٦ - منهج الطالبين / ١)

إلا بالسمع ، والقول فيه كاتقول في الصلاة من اعتقاد السؤال ، والبحث ، وطلب علم ذلك ، والاجتهاد من حيث ما قدر على السؤال ، وكل من عبر له ذلك - فهو حجة عليه ؛ كما وصفنا من أمر الصلاة .

فإذا جاء الليل ، فقد زال عنه كلفة التعبد له في الليل ، وهو موسع في علم غد حتى يطلع الفجر عليه من غد ، ثم هو كذلك في كل يوم ؛ حتى ينفق شهر رمضان ، وعليه طلب علم ذلك بالخروج ، والضرب في الأرض بقدرته وطاقته . والغرض من ذلك أن يخرج عند القدرة في طلب علم ذلك اليوم الذي قد تعبد له إلى انتقائه ، لأن يخرج من المضيق الذي دخله ؛ فإذا جاء الليل : فليس عليه تعبد بعلم ذلك .

وكذلك دأبه ، مع الديونة بالسؤال في الأصل لجميع ما يلزمه من دين الله ؛ في شريطه ، واعتقاده ، فتي ما قامت عليه الحجة بعلم ذلك ؛ ولو في ساعة من آخر اليوم - كان عليه أن يصوم تلك الساعة ، ولا يسهه جهل ذلك ، ولا يجوز له ذلك .

ولا يسهه في هذا ، ومثله ؛ إلا أن يسأل جميع من وقع عليه نظره ، أو سمعه أو عقله ، أو وهمه من الأشخاص التي تعبر له ذلك ، ويعقل عنهم عبارة ذلك ، أو الإشارة ، أو الإيماء به ، وكل من أنفاه بذلك - فهو حجة عليه ، ولا يسهه إلا قبول ذلك منه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا من قول أهل العلم .

وأما من خطر بباله ، أو سمع بذكره ، وعرف معناه من أمر التوحيد لله تبارك وتعالى - ومن الذي لا يحتاج إلى تفسير ، وتأويل ، وهو من المقولات ،

من صفات الله - تعالى - ومن أسمائه ، ووجوب وعيده لمن عصاه ، ووعده لمن أطاعه ، وأرضاه ، وما يخرج من هذا ونحوه .
فإذا خطر ذلك ، أو شيء منه بهالة ، أو سمع بذكره ، وعرف معاني ذلك - فلا يسمعه جهل ذلك ، ولا الشك فيه ، وغير منفس في السؤال عنه المعبر من الخلق .

وحجة ذلك ، ومثله : تقوم عليه من عقله ، وبهلك بجهلها من حينه ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً إذا شك في معنى ذلك .

وأما إذا شك في اسم ذلك ، وعرف معناه ، ما لم تصح معه أسماء ذلك - فهو واسع له : مثل أنه لا يسمع بأسماء الله ، وصفاته ، وأسمائه المسمى بها نفسه . فإذا لم يسمع بالله ، وعرف معنى ذلك : أنه مالك له ، ولما يرى من الموجودات وقادر عليه ، وعلى جميع القدورات ، ومحدثه ، ومحدث جميع المحدثات ، وأشياء هذا ؛ فإذا عرف معاني صفات الله ، وأسمائه - وسعه أن يسمى الله بأسمائه المسميات معه ، ومع من علمها من أهل العلم بها .

وكذلك إن جهل اسم النار ، وعرف معنى العقاب من الله لمن عصاه ، وأقام على معصيته ، ولم يبلغه علم النار باسمها ، وكذلك إن جهل اسم الجنة ، وعرف معنى ثواب الله - جل ثناؤه - لأوليائه على طاعته ، وأن ثوابه لأوليائه ، ولأهل طاعته - لا يشبهه ثواب المحدثين لبعضهم بعض ، وكذلك العقاب .

وكذلك جميع ما يتولد من مثل هذا مثل : إن الله يبعث من في القبور ، وإليه النشور ؛ فإذا لم يعرف اسم القبور ، والنشور ، وعرف معنى ذلك ، وأن الله قادر على أن يبعث من في القبور ، وعلى أن يحيي الموتى ، وأنه يحيمهم لعقابه

على معصيته ، ولثوابه على طاعته - وسعه ذلك ، حتى يبلغ على ذلك باسمه .
وأما اللوازم التي عليه في ماله ، ونفسه مثل : الحج إذا لزمه ، والزكاة في ماله ؛ إذا لزمته - وجب عليه ذلك ؛ فذلك أوسع من الصلاة والصوم .
وفي ذلك قول : أن يعلم ذلك ، ولا يسهه جهل علمه ، وإن وسعه تأخير ذلك لسعة وقته ما لم يذن بتركه ، أو يموت ، وهو ذاكر له قادر على الوصية به ؛ فلا يوصى بذلك .

وقول : إنه لا يلزمه علم ذلك لسعة وقته ؛ ما لم يذن بترك ذلك ، أو يموت ؛ فلا يوصى به ، وهذا القول أصح لسعة ذلك .

فإذا جهل ذلك ، ولم تقم عليه الحجة بعلم ذلك ، وكان دائئاً بما يلزمه على حسب ما ذكرنا في أمور الوضوء ، والصلاة ، والصوم ؛ ولم تقم عليه الحجة حتى حضره الموت ؛ فلم يوص له لجهله بذلك قبل أن تقوم عليه الحجة من جميع المعبرين - فهو سالم إن شاء الله .

وعلى قول من يقول : إن علم ذلك لا يسع ، ولو وسعه تأخير ذلك ؛ فإنه تلزمه الحجة في ذلك من جميع المعبرين ، وعليه السؤال عنه ؛ على حسب ما ذكرنا في الصلاة .

وعلى قول من يقول : إنه يسهه جهل علم ذلك ، إلى أن يحضره الموت ؛ فلا تقوم عليه الحجة بذلك إلا بالعلماء الذين تقوم بفتياهم الحجة فيما يسع جهله ، أو يصبح معه علم ذلك بأي وجه من الوجوه كان ذلك العلم .

وأما إذا أتى حال لا يسع جهل ذلك ، وهو الموت ؛ فإن عبارة جميع

المعبرين له حجة عليه ؛ كان ذلك عند الموت ، أو عبر له قبل ذلك ، ثم لم ينسه ، ولم يغب عليه علم ذلك .

وذلك في الحج ، والزكاة جميعا ، وكل حالة من دينه لا يسمعه جهله لفوات وقته ؛ فالحجة عليه تقوم من جميع عبارة المعبرين ؛ كما وصفنا ؛ كالوضوء ، والصلاة ، والوتر ، والاستنجاء من البول ، والغائط ، والجنابة من السنن اللاحقات بأحكام القرائض التي تفوت في بدنه .

فوقت الاستنجاء من البول والغائط بمنزلة الغسل من الجنابة عند حضور وقت الصلاة ، والوتر لاحق وقته بالقرائض ، والخطان وقته من حين ما يباغ الحلم ؛ إلا أن يكون له هذر من خوف على نفسه ، من برد ، أو غيره ، ولا يسمعه جهل ذلك ، والعبارة عليه من الجميع تقوم بها الحجة عليه بمنزلة الصلاة .

والسؤال فيه ، والمذر عند الاجتهاد فهو بمنزلة الصلاة ؛ غير أن عاينه التعبد به أبدا لئلا ونهارا ، ولا غاية له في طاب علم ذلك حتى يخرج منه ، أو يموت على ذلك معذورا ، وتقوم عليه الحجة من جميع من عبر له ، فيجهل الحجة ، فيموت هالكا ، والله أعلم .

وأما شرح ما يسمع جهله ، وما لا يسمع جهله ؛ فلا يحتمله كتاب ، ولا يحيط به خطاب ، وقد ذكرنا منه أصولا مفهومة يستدل بها على مثلها ، ويقاس عليها ما ورد من شكلها ، ونسأل الله تعالى العون والحق والصواب .

القول الثاني والأربعون

في الإيمان ، والإسلام ، واليقين ، وصفة ذلك

الإيمان : هو التصديق بالقلب ، لما أخبر به الخبر من أمر الغيب ، لأن الله تعالى أضاف الإيمان إلى القلب ، كما قال تعالى : « قَالُوا آمَنَّا بِأَنفُسِهِمْ ، وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ » ، وقال : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » ، وقال : « أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ » .

وأما محل الإسلام ، والإيمان ؛ كمثل الضوء من الشمس ، فمثل شمس ضوء ، وليس كل ضوء شمس ، وكل مسك طيب ، وليس كل طيب مسك ، فكذلك الإيمان إسلام ، وليس الإسلام إيماناً ؛ إذا لم يكن تصديق ، لأن الإسلام : هو الخضوع ، والانقياد والدليل على ذلك : قوله تعالى : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ آمَنَّا بِمَا نَزَّلْنَا ، وَلَكِنْ قُلُوبُنَا لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِنَا » : فاستسلموا من خوف السيف ، وقال النبي (ﷺ) : « الإيمان سر - وأشار إلى صدره - ، والإسلام علانية » ، وقال (ﷺ) : « يا معشر الناس : من أسلم بلسانه ، ولم يدخل الإيمان في قلبه . . . » وقال تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ » أي يؤمنون بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسوله ، واليوم الآخر ، ولقائه ، وجنته ، وناره ، وجميع ما جاء به رسل الله ؛ من جميع ما أمر به ، ونهى عنه .

فصل :

وقيل : إن الإيمان ثلاثة مقامات :

أحدها : انطواء القلوب ، وضمير النفوس على اعتقاد التوحيد لغة وشرعاً .
وسئل النبي (ﷺ) عن الإيمان ، فقال : إن الإيمان ها هنا - وأشار

إلى صدره - وقال (عليه السلام) : « الإيمان أثبت في قلوب أهل من الجبال
الرواسي على قرارها » ، وقال (ﷺ) : لعمر بن ياسر (رضي الله عنه) « الإيمان
أحلى من العسل لا يدخل قلب مؤمن ثم يخرج منه » ، وفي أمثالها من الأحاديث .
وجميع ما حكى الله في كتابه من ذم المنافقين الذين آمنوا بأفواههم ، ولم
تؤمن قلوبهم - دليل على أن الإيمان لا بد فيه من اءقاد القلوب ؛ حين ذمهم
إذا لم يعتدوه في قلوبهم .

المقامة الثانية : الإقرار باللسان نطقاً ، والإعراب عن الضمير وقفاً ، وقوله
تخفيفاً ، وصدقا ، وهذا دون الأول لأن الأول يجزى عن هذه العمل ، ولا تجزى
هذه عن ذلك على حال لغة ، وشرعا .

أما اللغة : فلأن نطق اللسان ، وإقراره عبارة عن التصديق الذي
حصل في القلب ، قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » معناه : أقروا ،
وقوله (عليه السلام) : « من آمن بلسانه ، ولم يخلص الإيمان إلى قلبه » ،
فدم من آمن بلسانه ، ولم يخلص الإيمان إلى قلبه .

فالأدلة قائمة على إنبات الإيمان في القلب ، والنطق به باللسان ، وقال الله
تعالى : « قَاتِلِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ،
وَلَمَّا بَدَخِلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ » فدمهم بنطقهم بالإيمان بألسنتهم ، ولم يعتدوا
بقلوبهم . وكثير من الأدلة تبين هذا .

المقامة الثالثة : الإيمان هو العمل بالأركان ، وتحقيقه بالأفعال شرعا ،
وسمعا .

أما الشرع : فقول الله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » أي :

صلاتكم إلى بيت المقدس ، وقال النبي ^(١) (ﷺ) : « الإيمان مائة جزء ، وأعلها - شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها - إمالة الأذى عن الطريق » ، وقال (عليه السلام) : « الحياء شعبة من الإيمان » ، وقال : « الصبر والسماحة من الإيمان » ، وقال : « حُسن العهد من الإيمان » ، وقال : « الصبر نصف الإيمان » ، وكثير من الأخبار دالة على أن الأهمال من الإيمان .

فمن خرج عن هذه المقامات الثلاث - فهو كما قال الله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِلُونَ ، لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ اخْلَاسِرُونَ » ، ومن كان الإيمان في قلبه ، وخلا منه لسانه ، وعمله فهو كقوم فرعون الذين قال الله فيهم : « وَجَعَلُوا بَهَا ، وَاسْتَنِيقَمَتْنَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًّا ؛ فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ » ، ومن كان الإيمان في قلبه ، ولسانه ، وخلا منه العمل - فهو كما قال الله فيهم : « أَلَمْ أَحَسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ، أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ، وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ » إلى قوله : « وَلَيَعْلَمَنَّ السَّكَذِبِينَ » .

والمؤمنون يفاضلون في الإيمان على قدر ترقّيبهم في درجاته :

فالدرجة الأولى هي المعنى التي كلف الله تعالى عباده المؤمنين ، ورضيه منهم ، وهو قوله تعالى : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ؛ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ » الآية ، وقال : « فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ، وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ ، فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى » .

(١) روى معناه البخارى ، ومسلم بلفظ : الإيمان بضع وسبعون بابا ، وفي الترمذى أيضا

موجود .

فهذا الإيمان : هو تصديق عامة المسلمين ، واعتقادهم بشتد ، وبقوى تارة ، ويضعف ، ويسترخى أخرى ، وهذا موجود في اعتقاد المؤمنين ، والعمل يؤثر في نماء هذا الاعتقاد ، وزياداته ، كما يؤثر سقي الماء في نمو الأشجار علواً ، وفي رسوخ أصولها سفلاً ، قال الله تعالى : « لِيَزِدَّادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ » ، فهذه الزيادة فيما قيل ، لما أقرروا بالجملة التي دعاهم إليها رسول الله (ﷺ) أوفوا بها عند مباشرة العمل ، فزادهم الله إيماناً ، وتصديقاً ، وبقية ، فدل هذا على أن الإيمان يزداد بعمل الطاعات ، وينقص بانتهاك المحرمات .

وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : الإيمان يزيد وينقص وذلك بتأثير الطاعات في القلب ، قال علي بن أبي طالب : إن الإيمان يبدو لمعة يبيض القلب ؛ فإذا عمل العبد بالطاعات الصالحات - نمت وزادت ؛ حتى يبيض القلب كله ، وإن الففاق يبدو نقطة سوداء ؛ فإذا انتهك المحرمات ؛ نمت وزادت ؛ حتى يسود القلب كله ، فيطبع عليه ، وذلك الختم ، وتلا « كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

فإذا تحقق العبد الإيمان ، ورسا في قلبه - انتقل إلى درجة هي أعلى مما كان فيه ، وهي : الظن الذي مدح الله به المؤمنين [في] قوله : « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةُ رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ لِإِلَهِ رَاجِعُونَ » ، « وَظَنُّوا أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَهِةٌ » .

وهذا الظن درجة في الإيمان أعلى من أوائله ، وهذا الظن هو الذي بمعنى اليقين ، لا بمعنى الشك فمن سكنت نفسه إلى وجود الباري - سبحانه وتعالى - ووقع في قلبه الإيمان به - زال عنه الجهل ، والشك ، لأن الشك : هو تردد ، وتوقف بين أمرين ، لا مزيد لأحدهما على الآخر ، والظن ترجيح أحد الجانبين ،

فن رجح جانب ظمه إلى جانب العلم - فهو ظن محمود ، لأنه جاوز حد الجهل ،
والشك إلى الإيمان .

فحقيقة الظن ميلان النفس إلى تحقيق ما اعتقده المؤمن ، وآمن به ، والظن
يثول إلى العلم ، لأنَّ جُلَّ أحكام الشريعة إنما بُنيت على غَلَبَاتِ الظنون .
فإذا قوى الظن صار علما ، وهو أن يلوح المعنى الذى اعتقده القلب ،
فتطمئن إليه النفس ، وربما يعضده الدليل ، فيوضح به السبيل .

وهذا العلم نور يقذف فى قلب المؤمن ، فيستفيغ القلب به ، وينشرح ، قال
الله تعالى : « وَلَسَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا » الآية
وقال تعالى : « فَن يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ » الآية ،
فقال لرسول الله (ﷺ) : ما هذا الشرح ؟ فقال (عليه السلام) : إن النور ،
إذا دخل فى القلب انشرح به الصدر ، وانفسح ، قيل له : فهل لذلك من علامة
يعرف بها ؟ قال : نعم ؛ التجافى عن دار الغرور ، والإجابة إلى دار الخلود ،
والاستعداد للموت قبل نزوله .

فالعلم : درجة فى القلب أعلى من درجة الإيمان ، ولذلك فرق الله تعالى بين
درجة الإيمان ودرجة العلم ، فقال : « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ،
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ » .

ويروى عن ابن عباس (رضى الله عنه) أنه قال : للعلماء درجات فوق
درجات المؤمنين بسبعمئة درجة ، ما بين الدرجتين ، مسيرة خمسمائة عام .

فإن ازداد العلم - صار يقينا ، واثيقا ، وإزاحة الشك ، وهو علم راجح
فى القلب زايقه الشكوك ، وفارقه الاضطراب ، واستحكم فى النفس ، حتى
يكون كأنه عن مشاهدة .

فهذا قال نبينا (ﷺ) : « إن أقل ما أتيتم اليقين ، وعزيمة الصبر »
 وقال لابن عباس : « اعمل على الرضا ، واليقين ، وإلا فلي الصبر على ما تكره
 خير كثير ، وعنه (عليه السلام) : « لا رُضين أحدًا بسخط الله » .
 وقال بعض العلماء : إن أقل اليقين ، إذا وصل إلى الحب ما لأ القلب نورا
 وشكرا ، ومن الله خوفا ، ونفى عنه كل ريب ، والتوحيد نور ، والشرك
 نار ، ونور التوحيد أحرق لسيئات الموحدين من نار الشرك لحسفات المشركين
 وأراد به اليقين .

وقد أشار القرآن إلى ذكر الموقنين في آيات كثيرة تدل على أن اليقين :
 هو الرضا للخيرات ، والسعادات ، وأنه أعظم للمعبد من الهبات .
 وقال بعض العلماء : أول انقادات المعرفة ، ثم اليقين ، ثم التصديق ، ثم
 الإخلاص ، ثم المشاهدة ، ثم الطاعة ، والإيمان اسم يجمع هذا كله ؛ أشار هذا
 القائل إلى أن الواجبات : هي المعرفة لله - سبحانه وتعالى - .
 وقال بعضهم : حرام على قلب من سمّ راحة اليقين ، وفيه سكون إلى غير الله ،
 وقيل : اليقين داع يدعو إلى قصر الأمل ، وقصر الأمل يدعو إلى الزهد ،
 والزهد يورث الحكمة ، والحكمة تورث النظر في العواقب ، وقال بعض العلماء :
 ثلاثة من أعلام اليقين ؛ النظر إلى الله في كل شيء ، والرجوع إلى الله في كل
 أمر ، والاستعانة بالله على كل حال .

واختلفوا في معنى اليقين ، فقال بعضهم : اليقين علم مسقودع في القلب
 غير مكتسب ، وقال آخرون : اليقين ؛ تحقيق الأسرار بحكم انغيبات . وقال
 قوم : العلم التعلم بمعارضة الشكوك ، واليقين الشك فيه ، وأشار إلى العلم الكسبي ،
 وقيل : هو العلم الذي لا يتحول ، ولا يتقلب ، ولا يتغير في القلب ،

وقال بعضهم : اليقين هو المكاشفة . وقيل : اليقين رؤية العيان بقوة اليقين .

فصل :

ومما زال العباد على قدر تفاضلهم في اليقين ؛ فالملائكة أعظم يقيناً من الأنبياء والرسل ، والأنبياء والرسل أعظم يقيناً من غيرهم من المسلمين ، وأصل اليقين العلم والإبلاغ فيه ، لأن الأمور كلها من عند الله . وقد يتفاضل الناس في الدوام عليه ، وقلة السهو على قدر تفاضلهم ، واليقين يصيبه المسلم وغير المسلم ، ولكن لا يستحق به الثواب ؛ إلا المسلم الموفى بدينه .

ويستجاب الدعاء باليقين للناس كلهم : المؤمن وغيره ، ولكن غير المؤمن لا يستجاب له ؛ إلا دعاء الدنيا خاصة .

ومن كثرة اليقين تكون البراهين والعلامات ، ولكن ليس في ذلك مما يستوثق لأمر الآخرة ، ولكن يزيد الرغبة والاجتهاد .

وقيل : اليقين استقرار معرفة العارفين ، وقيل : اليقين هو التصديق ؛ يزيد بزيادة الإيمان ، وينقص بنقصانه ، ويتزايد الناس في اليقين بلزوم القاب للمعرفة ؛ التي يقول منها اليقين .

وروى أنه قيل : يا رسول الله (ﷺ) بلغنا أن عيسى (عليه السلام) كان يشى على الماء ، قال : « لو ازداد يقيناً لمشى على الهواء » ؛ فعلى قدر شغل القلب بأمر الدنيا يضعف اليقين .

وروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « أخوف ما أخاف على أمتي ضعف اليقين » ؛ فكل مجاهد على قدر قوة يقينه ، ويقرب من الله - تعالى - على قدر مرتبته .

وقيل : من أمارات المعرفة بالله حضور الهيبة من الله ، وقال النبي (ﷺ) :

« دعاة الدين - المعرفة بالله واليتيم ، وانفعل المانع عن معاصي الله ، والحرص على طاعة الله تعالى » .

ومعنى المعرفة بالله تعالى : أن يعرفه بأياديه الكاملة، وصفته البالغة ، وقدرته التامة ، فإذا عرف العبد ربه لزمته قلبه الرغبة، والرغبة، وامتلا قلبه عظمة وحياء . وتزايد المعرفة في قلب العارف ؛ بحسن التفكر ؛ والاعتبار في إتيان ما يشاهده من إتيان صنع الله ، وحسن تدييره في جميع خلقه .

وقيل : معرفة الله - تعالى - بحر لا يدرك له قعر، ولا يحيط به بشر؛ ولما تحوم الخلق على سواحه وأطرافه ؛ بقدر ما تيسر لهم ، وما خاض بعض أطراف بحر معرفته : إلا الأنبياء ، والأولياء ، والراسخون من العلماء على قدر درجاتهم . وهذه المعرفة ؛ إذا قويت في قلب العارف لاح له من ربه اللطف الخفي ، والنور الجلي ، واستولى على قلبه حب ربه ، واستأنس بذكره في الخلوات ، وغلب نور قلبه على نور بصره ، وظهر له مع ذلك المزيد من ربه ؛ جعلنا الله من أهل طاعته ، وتوفانا مع أهل رحمته .

فصل :

وأما الإسلام : فعفاه في اللغة الخضوع ، والاستسلام ، والانتقاد ، قال الله تعالى : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا » استسلاما لا إسلاما ، فكان الإسلام على هذا المعنى عبارة عن التسليم ، والاستسلام لله تعالى .

وقال الله تعالى : « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ؛ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » ، وقال النبي (ﷺ) : « المسلم من سلم الناس من يده ، ولسانه ، والمهاجر من هجر السيئات » .

وروى عن النبي (ﷺ) : أنه سئل عن أفضل الأعمال ، فقال : الإسلام ؛ قيل له : أى الإسلام أفضل ؟ فقال : الإيمان .

واختلف الناس فى الإيمان ، والإسلام ، فقال بعضهم : إنهما شيء واحد ، وقال بعضهم : إنهما شيان ، وقال بعضهم : شيان ، ولكن يرتبط أحدهما بالآخر ، ولكل قول أصل يبنى عليه . والله أعلم .

وقيل : الإسلام القول ، والإيمان العمل ؛ فمن لم صدق القول بالعمل - فليس بمؤمن ؛ لأن الله - تعالى يقول : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ، وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أُولَئِكَ - مِنْهُمْ الصَّادِقُونَ » . صدقوا إيمانهم بأعمالهم .

وروى عن النبي (ﷺ) قال : لا يكون المؤمن مؤمناً ؛ حتى يحب للناس كما يحب لنفسه . من العافية فى الدنيا : من جميع الامتحان ، والآلام ، والأستقام ، والمهموم والأحزان ، والفقر والشدائد ، وأن يموتوا تائبين مقبولين عند الله ؛ لأن المؤمن رحيم القلب .

وقال أبو عبيدة (رحمه الله) : العزم على الإيمان إيمان ، والعزم على الكفر ليس بكفر ؛ حتى يفعل .

وقال أبو سعيد (رحمه الله) : الإيمان يزيد ، ولا ينقص ، لأنه إذا انقص منه شيء بطل كله ، ويقال : إن الإيمان يضعف ، ولا ينقص .

وقيل : كل طاعة لله - تعالى - فهي من الإيمان ، ولا يقال لكل طاعة لله : هى الإيمان ؛ لأن من الطاعة الوسائل ، وترك الوسائل - لا يكفر به العبد ، والإيمان إذا ترك كان تركه كفراً .

ويروى عن النبي (ﷺ) أنه قال : « قال جبرائيل (عليه السلام) : لم يجد المؤمن طعم الإيمان ، ولا يكون مؤمناً حقاً ؛ حتى يصل من قطعه ، ويعفو عن ظلمه ، ويعطى من حرمه ، ويحسن إلى من أساء إليه ؛ فمن فعل هذا

مع استقامته على دين الله - كان من المتقين » ، ووعده الله الجنة - اللهم
وقفنا لطاعتك ، واهدنا إلى سبيل رضاك يا أرحم الراحمين .

فالإيمان اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالجوارح ؛ يزيد بالطاعة
والعلم ، ويضعف بالمعصية والجهل « ليس الإيمان بالتحلي ، ولا بالتلبي ، ولكنه
ما وقر بالقلب ، وصدقه العمل ، ولا يدخل أحد الجنة إلا بعمل صالح
يُقفه » أى : يحكمه . والإيمان باطن في القلب ، وظهور العمل الصالح يدل
على زيادته .

فصل :

ومن سُئل عن الإيمان - وهو مؤمن - فقيل له : أؤمن أنت ؟ ، فإنه
يقول : إن كنت تريد أى من أهل الإقرار بالإيمان - فنعلم أنا مقر بالإيمان ،
ويجيب أحكامه ، وإن كنت تريد بالإيمان [الإيمان] الحقيقي الذى قال الله
تعالى فيه : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا » : فلا علم لى فى ذلك ، وعلمه
عند الله تعالى .

فإن قال : وما ذيلك على قولك هذا ؟ فنقل له : إن المؤمن قد يقال إنه
مؤمن بما يبذوله من الاعتراف بالدين والإيمان ، وقد جرت الأحكام فى الشرع
فى مثل قول الله تعالى : « فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » ؛ فلم يكلف الناس أن يعلموا
على بواطن العبيد ، وما تُسرُّ قلوبهم ، واسكن بحرى الأحكام بما ظهر
من علانيتهم فى أحكام التسمية بالإيمان ، والموافقة لأهل الإيمان فى
القول والعمل .

ولو لم يكن ذلك كذلك - لم يوجد من يقطع بها بإيمانه على
الغيب من سره .

وكذلك قوله تعالى : « فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ؛ أَنْ يَنْكِحَ

المُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ؛ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ : بَعْضُكُمْ مِنْ تَعَصٍّ « فوسع الله لهم على ما يجرى
في ظاهر الحكم ، ولم يكلفهم علم ما غاب عنهم من بواطن القلوب .

وإن كنت تريد أى مؤمن حقا عند الله ؛ فقل : لا علم لى فى ذلك ؛
لأنى إذا قلت : أنا مؤمن حقا عند الله - فقد شهدت لنفسى بالجنة ؛ لأن الله تعالى
يقول : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَمَغْفِرَةٌ ،
وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » ، وأيضاً ؛ إذا قال : أنا مؤمن حقا عند الله ؛ فقد زكى نفسه ،
وخالف نعى الله ؛ لأن الله يقول : « مَا لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى » .
فلا يجوز لأحد أن يقول : أنا مؤمن حقا ، ولا يكون هذا من الشك
فى الإيمان ، ولا يجوز لأحد أن يقول : إنه من أهل الجنة ؛ لأن ذلك من
تسكف علم الغيب الذى لم يجعله الله لأحد من عباده ؛ إلا الأنبياء والمرسلين .
وقيل : قال النبى (ﷺ) لحارثة : كيف أصبحت يا حارثة ؟ قال : مؤمناً ،
قال : مؤمناً ؟ قال ، مؤمناً قال : فما حقيقة إيمانك ؟ قال : عزفت نفسى عن
الدنيا فاستوى عندى حجرها وذهبها وكأنى أنظر إلى عرش ربه بارزاً ، وكأنى
أنظر إلى أهل الجنة يتزاوون ، وكأنى أسمع عواء أهل النار . فقال له رسول الله
(ﷺ) : شهيداً شهيداً .

فلما قتل - جاءت أمه إلى رسول الله (ﷺ) ، فقالت : إن يكن حارثة
فى الجنة ؛ فلا أبكى ، ولا أبالى ، وإن يكن غير ذلك - فسترى ما أصنع ، فقال
(ﷺ) : يا أم حارثة ، أجنسة واحدة هى ؟ إنها لجنان كثيرة ، وإنه لى
الفردوس الأعلى ؛ فرجعت ؛ وهى تضحك ، وتقول : بخ بخ لك يا حارثة .

القول الثالث والأربعون

في الشرك ، والسكفر ، والنفق ، وصفة ذلك

وأما الشرك . فعناه في اللغة التسوية ؛ قال الله تعالى : « إِذْ نُسَوِّبُكُمْ
رَبَّ الْعَالَمِينَ » .

ومن الشرك أن يقيم العهد معبوداً غير الله ، أو يسمى أحداً غيره بالألوهية
كأهل الأوثان ، وينسكرو وجود الباري - تعالى - ، أو يجعل له شريكاً في خلقه
بما لا يتوهم الغير فيه شركة ، ولا صنعا ، أو يضيف خلقاً إلى غير الله ، أو يصفه
بما يخرج من معنى الألوهية ، بتكذيبه في كتبه ، أو تكذيب رسله ، وجهله
للبعث والمعاد ، والثواب والعقاب ، والجنة والنار ، أو شيء مما لا يسع جهله ،
أو يشرك في عمله أحداً غير الله تعالى ؛ كمن يريد بعمله رياء أو سمعة .

ومن الشرك : قلة ثقة بوجود الله تعالى ، والجزع ، والملع ؛ حتى قيل :
إن قول القائل : لولا كلبنا لسرقنا ، ولولا فلان ، ولولا الشيء ، الفلاني لهلكنا .
والشرك يلحق العبادة في أقل الخطرات ، كما قال الغبي (عليه السلام) :
« الشرك ^(١) في أمي أخفى من ذرة سوداء في صخرة صماء في ليلة ظلماء » .

وروى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) :
« ألا أدلك على كلمات إذا قلتها برئت من الشرك ؟ » قال : بلى يا رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) ، قال : قل : « اللهم إني أهوذ بك أن أشرك بك ، وأنا
أعلم ، وأستغفرك لما لا أعلم » .

(١) الحديث رواه المحكم عن ابن عباس ، وألفظه : « الشرك في أمي أخفى من ذيب النمل على
الصفاء » ، ورواه الحكيم ، وأبو نعيم في الحلية عن عائشة بلفظ مختلف .

وكل من عبد غير الله فقد أشرك بالله ما لم ينزل به سلطانا ، « وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَوَّ مِنَ السَّمَاءِ ، فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ، أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ » ، فالشرك بعيد من الله خارج من رحمة الله .

ومن لم يؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وأنبيائه ، وما جاءوا به عن الله - كان مشركا ، ومن صدق بالله ، وشك في نبيه محمد (ﷺ) ، ولم يؤمن أنه رسول الله (ﷺ) ، ولم يؤمن بالقرآن الذي جاء به من عند الله - كان مشركا ؛ حتى يقر بالله ، ورسوله ، وبما جاء به أنه الحق ؛ لأن الله يقول : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ، حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

ومن آمن ببعض الأنبياء ، وكفر ببعضهم - فهو مشرك ، لأنه رد ما جاء في القرآن ، ومن لم يصدق بحملة القرآن ، وأنكر شيئا منه - فهو مشرك ، ومن لم يؤمن بالمعاد ، أو أنكر البعث : فهو مشرك ، وكذلك من أنكر الجمعة والنار ، لأن ذلك في القرآن ، ومن أنكر الصلاة ، وخطأ من أوجب فرضها : فهو مشرك ويقتل إن لم يقب ، وكذلك الصيام ، والزكاة ، والحج ، والفرائض التي في كتاب الله ، إذا لم يؤمن بها فقد أشرك .

ومن قال : إن نبيا بصد نبينا محمد (ﷺ) ، أو قال : إنه كاذب ، أو ساحر ، أو شاعر ، ولم يصدق به - أشرك ، ومن أنكر كتب الله ، أو بعضها ، أو شيئا منها أشرك ، ومن أنكر الملائكة أشرك ، ومن قال : إن لله ولدا فقد أشرك ، ومن وصف الله بمجارحة من الجوارح فقد أشرك ، وقول : يكفر .

فصل :

ومن شك في الله أنه ليس بخالق ، ولا رازق - كفر ، ومن شك في أسماء الله بعد قيام الحجة عليه - كفر ، ومن شك في تفسير التوحيد بعد علمه ، وقيام الحجة عليه - كفر ، ومن شك في النبي (ﷺ) أنه ليس بنبي ، ولا رسول ؛ فقد كفر ، ومن شك في القرآن بعد مسمعه ، أو تلى عليه ؛ فقد كفر .

وأما من آمن بالله ، ورسوله ، والقرآن ، وسمع بآياته ، ولم يكن علم بها أنها من القرآن ، فيشك فيها لم يكفر حتى تقوم عليه الحجة ، أنها من القرآن ، فإن شك بعد قيام الحجة عليه كفر .

ومن شك في سورة من القرآن ، أو في ثلاث آيات - لم يعذر بذلك ؛ لأن نظم القرآن معجز ، وقول : " حتى يشك في ثلاث آيات ، لأن أقل سورة من سور القرآن ثلاث آيات .

ومن شك في الثواب والعقاب ، والبحث والحساب ، والوعد والوعيد ، والجنة والنار ، بعد قيام الحجة عليه من كتاب الله ، وحجة المسلمين - كفر .

ومن شك في فرائض الله تعالى - التي افترضها على عباده بعد قيام الحجة عليه ، أو شك في محارم الله التي حرمها على عباده بعد علمه ، وقيام الحجة عليه - كفر ، وكذلك القول في الملائكة ، ومن شك في أنبياء الله ، وكتبه ، ورسوله بعد قيام الحجة عليه - كفر وأما من شك في واحد من أنبياء الله ، أو واحد من ملائكته لم يسمع بهما - لم يكفر بذلك حتى تقوم عليه الحجة ، فإذا قامت عليه الحجة ، فشك بعد ذلك ، فقد كفر ، ومن شك في ولاية المسلمين ، والبراءة من الظالمين بعد علمه ، وقيام الحجة عليه - كفر .

ومن شك ، فقال : لا أدري هذا الذي في أيدي اليهود أهو العوراة التي

أنزلها الله على موسى (عليه السلام) أم لا ؟ وهذا الإنجيل الذي في أيدي
النصارى أهو الذي أنزل الله على عيسى (عليه السلام) أم لا ؟ ، إلا أني
لا أشك في التوراة أنها من عند الله ، وأن الله أنزلها على نبيه موسى (عليه السلام)
ولا أشك في الإنجيل أنه من عند الله ، وأن الله أنزله على نبيه عيسى عليه السلام -
فإنه لا يكون بذلك مشركا ، ولا كافرا .

ومن قال : إن نبي الله عيسى بن مريم له أب - فهو مشرك يقتل إن لم يتب
ومن شك في الجنة ، والفار بعد علمه بهما ، وبعد قيام الحجة عليه كان بذلك
مشركا يقتل إن لم يتب .

وكذلك يوم القيامة بعد العلم به ؛ وقيام الحجة عليه به ، وكذلك القول
في البعث ، وكذلك القول في الثواب والعقاب .

كل هذا لا يبعث الشك فيه بعد العلم به ، ومن شك فيه بعد العلم به ، وقيام
الحجة عليه ، فهو مشرك .

وقال أبو عبد الله : من تأول القرآن ، أو شيئا منه على غير تأويله ، لم يكن
مشركا ، ولكن كافرا نعمة ، وإن شك في آية من القرآن بعد علمه بها فهو
مشرك يقتل إن لم يتب ، وأما إن شك في آية من القرآن ، لم يكن علمها أنها
من القرآن ، وهو مؤمن بالقرآن ، إلا أنه شك في هذه الآية ، لا يدري أهي
من القرآن أم غير القرآن ؟ فإنه لا يكون بذلك مشركا حتى تقوم عليه الحجة ،
فإن شك فيها بعد قيام الحجة عليه - فإنه يكون مشركا يقتل إن لم يتب .

ومن شك في السكبة بعد علمه بها فهو مشرك ، وأما من لم يعلمها ؛ فواسع
له جهلها ، ما لم يحضر وقت الصلاة ، فإذا حضر وقت الصلاة فصلى لغير القبلة -
فلا يسمه جهل ذلك .

ومن شك^(١) في الجمعة بعد علمه بها ، وقامت عليه الحجة بها كان كافرا ، وقال أبو زياد : إنه يقتل ونحن نقول : إنه كافر ، ولا يقتل ؛ إذا كان مقرا بأن صلاة الظهر أربع ركعات .

ومن شك في السماء ، والأرض ، والجبال ، والناس ، والهواب ، والشمس ، والقمر ، والهجوم ؛ التي ذكرها الله في كتابه أم لا ؛ إنه لا يكون بذلك مشركا ، ولا كافرا ؛ إذا كان مقرا أن الله خلق هذا الذي شك فيه . ومن أقروا بالله وحده لا شريك له ، وأن محمدا (ﷺ) عبده ورسوله ، وبكل ما جاء به عن الله ؛ إلا أنه قال : إن الله يمجزه شيء ، أو أنه ينفل ، أو يسهو ، أو نام ، أو ليس هو بقادر ؛ ولا قاهر ، وأشياء هذا - إنه يكون مشركا يقتل إن لم يعب .

وكذلك إن شك في هذا بعد العلم به ، أو كان جاهلا بذلك ، وقامت عليه الحجة ، ومن شك في نبوة الأنبياء بعد علمه ، وبعد قيام الحجة عليه ، فهو مشرك .

فصل :

وأما الكفر : فهو في أصل اللغة التنطية ، والستر ، وفي مفهوم كلام العرب : هو جحود النعم نعمته . والكفر على وجهين : كفر الجحود ، وكفر النعمة ، فكفر الجحود الذي جهل ربه ، وكفر نعمته ، أو تجاهل ، أو استعجبل . أما من جهل ربه : فهو الذي لا يعرفه ، ولا يشبته كالدهرية ، والشنوية ،

(١) لعل أصل الخلاف في هذا : هل الجمعة فرض عين ، أو فرض كفاية ، وطى كل حال سواء كانت فرض كفاية أم كانت فرض عين - لا يسمع جهلها على من قامت عليه الحجة بها ، ويمكن كافي في دره أن يقال لمن قال : إنه لا يقتل أن اعترافه بصلاة الظهر ، وهي أصل الجمعة كاف في دره الحد عنه ، ولم يرد نص في كونه إن أنكر صلاة الجمعة يعتمد عليه م .

وجميع ملأ أهل الشرك ، أما التجاهل فهو التقصير مما لا تصح المعرفة إلا به إثباتا ونفيا ، كمن لا يعرف ما لا يسعه جهله وأما المستجمل : فهو المستعرض لإيصال خالقه بما لا يليق به ، وأما كفر النعمة : فهو بالقول والفعل ، فهو الكفر الذي يكون من جهة اللغة ، ومن جهة الشريعة .

وقد اجتمعت الأمة على أن الكافر الأصلي ؛ هو المشرك ، واختلفوا في كفر البعثة ، فنفاه القدوبية ، والموجئة ، والأشعرية ، وأثبتته الإباضية ، والصفرية ، والشيعة .

والكفر عند العرب كفران النعمة ، كما قال الله تعالى حكاية عن نبيه سليمان (وَاللَّهُ) : « قَالَ : كَذَبًا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لَمَبْلُوءٍ أَشْكُرُكُمْ أَمْ أَكْفُرُ » وقال تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ومن كفر فإن الله غني عن ترك الحج ، وقال تعالى : « لَتَنْ شُكْرُكُمْ لَا زِيدَنُكُمْ وَلَتَنْ كَفَرُكُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ » ، وقال النبي (وَاللَّهُ) : إن انتفاء الرجل من أبيه كفر ومن ترك الصلاة فقد كفر .

فصل :

وأما النفاق فأصله من لغة العرب ؛ مأخوذ من نفاقاء اليربوع ، وهو أحد أبواب جحره ، يتخذ مستخفيا ؛ يخرج منه عند الضرورة ، وإذا خاف ، فأخفاه عن العيون .

وفسر أهل العلم أن النفاق : هو اختلاف السريرة ، والعلانية ، واختلاف القول والعمل ، والمدخل والمخرج . وقد ذكر الله المنافقين في آيات كثيرة من كتابه .

(١) رواه الطبراني في الأوسط ولفظه : من ترك الصلاة متمدا فعد كمرجها : عن أنس م .

واختلف الناس فيهم ؛ فقال قوم : هم مشركون خالف قولهم اعتقادهم ،
وقال آخرون : قولهم خالف أنفالم ، والأصل في هذا . قوله تعالى : « فَمَا لَكُمْ
فِي الْمُنَافِقِينَ فَنُتْنَيْنِ » الآية .

وذلك أن أصحاب رسول الله (ﷺ) اختلفوا ، فقال بعضهم : القول
على حقيقة ما أتم عليه ، وهم إخواننا ، وإنما ثقل عليهم أمر الهجرة ، والخروج
من الوطن - فهم مسلمون مؤمنون ، وقال آخرون : بل هم مشركون لتخلفهم
عن الهجرة ، ولتعودهم بين ظهرائي قوم مشركين ، فأنزل الله - عز وجل - :
« فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَنُتْنَيْنِ ، وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا » فأخبر أنهم
ليسوا بمشركين ولا مؤمنين ، ولكم مناققون .

وأخبر أنه أركسهم بما كسبوا ، ورد على من سماهم مؤمنين ، أو مشركين ،
وسماهم - تعالى - مناققين ، ثم عاتب المؤمنين فيهم ، فقال : « أَتُرِيدُونَ أَنْ
تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ » الآية ، فوقع العقاب هاهنا على من سماهم مؤمنين .
ثم قال : « وَذُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا ؛ فَتَكْفُرُونَ سَوَاءً » ،
ولمّا مودتهم ، أن يترك المؤمنون الهجرة كما تركوها هم ، فيكفرون كما كفروا .
ثم قال : « فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ ؛ حَتَّى يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ »
فقد انقطعت الولاية بين المؤمنين والكفار ، حتى يهاجروا في سبيل الله .

ثم قال : « فَإِنْ تَوَلَّوْا ؛ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ ؛ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » الآية
فصح أنهم قبل التولي - لم يصدر منهم فعل يكونون به مناققين ، وترك الهجرة ،
ولمّا وقع التولي ، وهذا الارتداد ، وكان لهم حكم آخر ، وهو القتل .

فمن أثبت النفاق في الأفعال لمخالفتها الأقوال فهو أقرب إلى الحجة والمجبة ؛
إن شاء الله ؛ لأنهم استدلوا بظاهر الآية ، وقضوا بأن النفاق في الأفعال ،

واستدل من شرهم ، بقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ » إلى قوله : « فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ » الآية . قالوا : فلما أخبر عن الوعد باللسان ، وأعقب النفاق في القلب - علمنا أننا سلبهم الإيمان الذي يكون في القلب عقوبة ، ولن يستقيم النفاق والإيمان في قلب واحد . وقال آخرون : قد يصح ذلك ، ويقاوم إيمان القلب ، فإن هذا النفاق دغل وغش في قلوبهم إلى المؤمنين .

والذين قضوا بأن النفاق في الضمير يفسقون ؛ لأنهم لا يصلون الاعتقادات إلا بنصوص الشارع ، والذين قضوا بهذا قد أبعدوا عن أنفسهم أسباب الشرك ؛ لكنهم هدموا قاعدة الخوف ، وسهلوا الطريق إلى الجنة ، والذين قالوا : إنه في الأفعال عظموا أسباب الخواف ؛ فهم أحزم ، وهو الصحيح - لأن شاء الله تعالى ، ولا يستحيل تصرفه في الوجهين جميعا ، والاحتجاج في هذا بطول - تركته .

وقد جاء الحديث بذكر النفاق في الأقوال والأفعال ؛ كما قال (عليه السلام) ^(١) : « أربع من كن فيه فهو منافق حقا ، وإن صلى ، وإن صام ، وزعم أنه مسلم : من إذا حدث كذب ، وإن أوتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر . وقال (عليه السلام) ^(٢) : « أكثر منافق هذه الأمة قراؤها » ، وفي حديث حذيفة بن اليمان قال : كان الرجل في عهد رسول الله (ﷺ) يتكلم بكلمة يصير بها منافقا ، وإني لأسمعها من أحدكم في اليوم عشر مرات . قيل له :

(١) رواه البخاري ومسلم ، وأبو داود ، وأحمد ، والبيهقي عن ابن عمرو بالفاظ مختلفة

(٢) رواه أحمد والطبراني ، والبيهقي عن ابن عمرو ورواه أحمد والطبراني من عقبة

ابن عامر ، وأخرجه الطبراني وابن عدي عن عصمة بن مالك . م

المنافقون اليوم أكثر أم كانوا على عهد رسول الله (ﷺ) ؟ فقال : اليوم أكثر ؛ لأنهم كانوا يخفون نفاقهم ، وهم اليوم يظهرونه ، وقد كفروا كفرا مبينا .
وقيل للحسن : لا نفاق اليوم ، فقال : لو ظهر لكم المنافقون لـم تحشتم في الطريق ، ولو ثبت المنافقون أذئاب ما قدر أحدكم أن يعلأ على الأرض .
وقيل : سمع ابن عمر رجلا يتعرض للحجاج ، فقال : أرأيت إن كنت حاضرا أكنت تمكلم به ؟ قال : لا . قال ابن عمر : كنا نعلم هذا نفاقا على عهد رسول الله (ﷺ) .

وقال (عليه السلام) ^(١) : « من كان ذا لسانين ووجهين في الدنيا ، جعل الله له لسانين ، ووجهين في النار » . وقال : « شر الناس ذو الوجهين : يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه » .

وقال أبو مليكة : أدركت خمسين ومائة من أصحاب رسول الله (ﷺ) كلهم يخافون النفاق ، وأصل النفاق : تفاوت السر والعلانية ، والأمن من مكر الله ، والمعجب ، وأمور أخرى ؛ لا يسلم منها إلا الصديقون .
وروى عن جابر بن زيد (رحمه الله) وغيره ، في النفاق وكفر النعمة أحاديث ، وأثار كثيرة تركنا ذكرها .

وقيل ^(٢) : إن النبي (ﷺ) قال : « إني لا أتخوف على أمتي مؤمنا ، ولا مشركا ، أما المؤمن فبحر إيمانه ، وأما المشرك ، فيقمعه شره ، ولكني أتخوف عليهم منافقا علم اللسان ، جاهل القلب ؛ يقول ما يعرفون ، ويعمل ما ينكرون ، وفي ذكر النفاق أكثر [من] هذا - تركته .

(١) رواه أبو داود عن عمار

(٢) روى آخره ابن عدي عن عمر بن الخطاب : أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق علم اللسان ،

ورواه جابر بن زيد موقوفا عن أبي عبيدة بن الجراح .

القول الرابع والأربعون

فما يجوز أن يقال من السلام ، والدعاء

والدعاء فريضة ؛ لقول الله تعالى : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » الآية ،
وقال : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ؛ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا
دَعَانِ » الآية ، وقال : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ؛ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمًا » ، وقال : « ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ؛ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » .
فأمر الله بالدعاء ، وظنن فيه بالإجابة ؛ إذا وقع على الوجه المرغوب فيه
دون المحذور منه ؛ لأن ما لا يجوز لا يقع به الضمان بإجابته ، لأنه ليس من
الحكم أن يقول للناس : سلوني ما لا يجوز لي إن أجبتكم إياه ؛ لأن ذلك يقع
على غير فعل الحكيم .

ويدل على ذلك أيضاً ما يعرفه الناس من مسألة العهد ربه ، الرحمة ، والعفو ،
والغفران عند حادث يحدث به ، لا يأمن أن يكون عقاباً نزل به . وعند توبته
من ذنب قد ساف منه ، فإن الدعاء في مثل هذا وأشباهه قد يلزم ، ولا يجوز
تركه ، وهذه حالة من عرف نفسه بالضعف ، والعيجز ، والاستكانة ، وعرف
ربه بالقدره ، والقهر ؛ والفقر ، والإعانة .

واختلف الناس في الدعاء ، فقال قوم : الواجب أن يدعو الإنسان ، ويكون
سؤاله مقيداً في العقل والضمير بشرطة حكم الله فيه ، وما هو أعلم به من حق
تدبيره ، مثلاً يقع دعاؤه موقع الاعتراض على ربه ، والحكم عليه ؛ لأن العهد
هو الترتب ، ولا تحكّم له على سيده فيما هو أملك به ، وأعلم بوجه منه . وقال

قوم : بحسن إظهار ما يضر من ذلك ، ولا يحسن في أمور أخرى ، وذلك :
مثل قول القائل : أحيى ما كانت الحياة خيرا لي ، وأغنى ما كان الغنى خيرا لي .
وهذا سائغ في الدعاء والمسألة ، ولو أفرد الدعاء ، والمسألة بالحياة ، والغنى بغير إظهار
شرط الخيرة كان جائزا ؛ إذا كان عنده ، وضميره على ما يدعو المسلمون .

وقال قوم : إن الدعاء والمسألة لا يحتاجان إلى ضمير يعتقد ، ولا يشترط معهما ،
ولا إظهار ذلك أيضاً ، لأن موضع الدعاء هو على ذلك ، ولا وجه لاشتراط الدعاء
فيه بإظهار اللفظ ، ولا يعتقد ضمير .

وعندى أنه يجب إذا دعا ربه ، وسأله أن يميته ، أو يفقره ، ونحو هذا ،
فلا بد له من إظهار الاشتراط ؛ أن يقول : ما كان الفقر خيرا لي في ديني ،
وما كان الموت أنفع لي من الحياة ، ولا يرسل المسألة في هذا لإرسالا ، لأن من
لم يشترط في هذا الوضع خرج دعاؤه مخرج السخط ، والاستصغار لنعم الله ،
ولا ينهى للعبد أن يسأل ربه إلا أن يكون بدعائه مطعما لربه .

ولا يجوز له أن يسأل ربه ما لو فعله له لم يكن فعله خروجا عن الحكمة ؛
كقول القائل ؛ اللهم أحيى لي ما أمت من أهلي قبل يوم القيامة ، وأرجعهم إلى
الدنيا ، أو اجعل عمري ألف سنة ، أو هب لي ملسكا مثل ملك سليمان بن داود
الغني (عليه السلام) ؛ فإن فعل هذا ، ودعاؤه كان جاهلا متحكما على الله ، وخروجا
عن حد مسألة التهيب الخاضع إلى حد مسألة المتحكم المزم ، وليس من مسألة
العبد لسعده في شيء ، وإنما يجري مجرى الأمر والإلزام ، وإيجاب الفروض .

والمبالاة ، وإن كان لفظها لفظ الأمر ؛ فإنها تنصل باسم الأمر بما يجامعها
من القصد والإرادة والخضوع ، والاستكانة ، والتواضع ونفي الأنفة ،

ولا يجوز أن يقال : إن العباد يأمرون الله ، وينهونه في دعائهم له ،
ومسئلتهم إياه .

وقيل : إن لفظ الأمر ، والنهي على وجهين ؛ فسا كان لمن هو دونك فهو
أمر ونهي ، وما كان لمن هو فوقك ؛ فهو دعاء ، ومسألة ، وقيل : ما كان
له فهو دعاء .

وأما قول الله تعالى : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، فَيُضَاعِفَهُ
لَهُ » فعنى ذلك على سبيل الترفق ، والاستعطاف ، والدلالة على موضع
الصلاح للهد .

ولا يجوز لأحد أن يقول : يارب . لا تجرّ على ، ولا تظلمنى ، ويجوز أن
يقول : « رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا » وإن كان من
حكم الله - أنه لا يحمل أحدا ما لا طاقة له به ؛ إذ هذا الكلام يدل على
الاستكانة ، والخضوع .

والدعاء لله - تعالى - على ضربين : أحدهما يفعله الله للمعبود دعاء ، أو لم
يدع ، كقوله - عز وجل - ما حكاه عن ملائكته (عليهم السلام) : « رَبَّنَا
وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَتُكَ وَعِلْمُكَ ، فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبِعُوا سَبِيلَكَ ، وَقِهِمْ
عَذَابَ الْجَحِيمِ » ، وقد علمنا أن الله - تعالى - يدخل المؤمنين الجنة ، وأنه
يفقر للذين تابوا ؛ دعا بذلك داع ، أو لم يدع .

والآخر : الذى ليس من حكم الله أن يفعله ؛ إلا بعد الدعاء - كدعاء
الأنبياء للأشياء التى لولا دعاؤهم بها لما اتفق كونها على سبيل ما اتفقت عليه
من السكثرة .

ومواقيت الأفعال لعلم الله - عز وجل - أن ذلك لا يكون موجبا للعجبة ، ولا موافقا موقع المصلحة ؛ إلا بأن يسكون بعد ذلك الدماء ، وقد علمنا بأن المسلمين يوجهون دعاءهم إلى الله في النصرة على المشركين ، وفي استسقاء الفيث ، وفي كشف ما كان من السكاره وأشباه ذلك رغبة إلى الله - تعالى - وطما أن يسكون اجتهدام سببا لاختلاف ما سألوه .

فقد دل على أن من الدماء ، ما لو لم يكن الشيء المستول فيه ، وإن كنا لانعرف كل شيء من ذلك بعينه ؛ مما سواه ، ولسكنا نعلم في الجملة : أن مماندعو به أن الله يفعله دعوانه به ، أو لم ندعه به ، ومنه : ما نعلم أن الله - تعالى - لا يفعله ؛ إلا أن ندعو به ، ومنه : ما ندري من أى صفته ؛ فنعن ندعوه بحسن الدماء ، لما في ذلك من الوجهين ، وأيضا ؛ فالدماء يجرى مجرى التسبيح ، والعقدس ، والذكر ، والصلون يفعلون ذلك ، والإجابة بموافقة الإرادة .

وفي الخبر : « دعوة للظلم ، والحاج ، والواحد لا يرد هاراد ، ولو كان الداعي مشركا ، أو فاسقا . ولو كانت الإجابة لاتسكون إلا تشريفا للداعي ، وتعظيما له - لم يميز للنبي (ﷺ) أن يجيب سائلا بسأله ؛ حتى يسكون مؤمنا تقيا ، وذهب أن الله - تعالى - يجيب كل داع يدعوه على الشريعة التي لا يجوز [أن] يخرج الدماء إلا عليها .

وزعموا أن الله - قد ضمن بقوله : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » ، وقوله : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ، فَإِنِّي قَرِيبٌ » ؛ أجيب دعوة الداع إذا دعان » ، فقالوا : لم يخص بهذا وليا دون عدو ، ولا مؤمنا دون كافر ، فقد دل على عموم كل داع دعا على السبيل التي أمر الله بالدماء عليها ؛ لأنه ؛ إذا خالف

ذلك - خرج من جملة المضمن لهم الإجابة ؛ الذين يفعلون ما أمروا به من الدماء ؛ دون غيرهم .

وقال بعض شيوخنا : إن الله - جل ذكره - لم يتضمن الإجابة لكل من دعاه بما أمره أن يدعو به ، وإنما أعلم العباد أنه ذو إجابة لدعوة الداعي ، وهذا وصف يميز الإجابة لبعض الداعين ؛ كما أن الهادي - جل ذكره - وصف نفسه بأنه ذو مغفرة للناس على ظلمهم ، وقد تحصل المغفرة للجميع دون الكل . والذي يختاره ، ونذهب إليه : أن الإجابة قد تكون ثوابا ، وغير ثواب ، وتكون للثؤمن ، وغير المؤمن ، بحسب ما يعلم الله في فعل ذلك من الصلاح ؛ المحبة التي ذكرناها في ما تقدم ذكرنا له . والله أعلم .

فضل :

قال أبو سفيان (رحمه الله) : والقنوت في الصلاة ، ورفع الإمام يده ، وهو يخطب يوم الجمعة - بدعة ، وإنما كان يشير بأصبعه ، وقال عبادة : إنه رأى بشيرا يرفع يديه يوم الجمعة على المنبر ، فنهيته ، فقال : قد رأيت رسول الله (ﷺ) على المنبر ، وما يقول بيده إلا هكذا . وأشار بأصبعه السبابة . وقال أبو المؤثر : يكره للداعي رفع يديه في الخطبة ، والصلاة وغيرها ، إلا أنه قدرخص بعضهم في رفع اليد بالدعاء يوم عرفة . قال : وما نحب رفع اليدين ، لأن الله قريب عليم بذات الصدور .

ويروى أن النبي (ﷺ) كان يقول في دعائه : اللهم ارزقني عيينين هطالتين ؛ تبكيان من خشيتك قبل أن تسكون الدموع دماء ، والأضراس حمراء ، ولم تر أحدا من أصحابنا يرفع يديه رفعا شديدا إلا أن حاجبا كان يرفع يديه ، وكان أحدهم يشير بأصبعه .

فصل :

ولا ينبغي للداعي أن يقول : اللهم ارض عني كرضاي عنك ، لأن رضا الله أكثر من رضا الهمد ؛ ويجوز أن يقول : يا رب لا ترزقني الحرام ، ولا تطعمني به إياه ؛ لأن الحرام غذاء أهل الكفر والمعاصي ، فمن أكله فقد رزق النذاء لا رزق التملك ، ولا رازق غير الله ، ولا مطعم سواه .

واختلف في قول القائل : اللهم ارحمني برحمتك ، وتب علي بتوبتك . وروى أبو سعيد (رحمه الله) أن النبي (ﷺ) كان يقول في دعائه : « اللهم لا تجعل لمنافق عليّ يداً ، ولا منة » ، وجاء في الرواية : أن أسألو الله ببطون أكفكم .

وجاء في بعض القول : النعي عن رفع الأيدي في الدعاء ، ورفع الصوت إلا بمرقات ، فإنها ترفع فيها الأصوات بالدعاء وذكر الله ، وأما بسط الأيدي بغير رفع - فذلك جائز ، وإرسالها أفضل ؛ لأن ذلك فيه غاية التذلل ، والمسكنة . وحق على السائل أن يخضع ، ويقذل للمستول بناية الافتقار ، والاستكانة من العبد لمولاه ، لأنه لا يملك لنفسه شيئاً ، والله - تعالى - القادر على كل شيء ، وقد قال الله تعالى : « وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا » ، وذلك في القلب لا في اليمين . ويجوز أن يقال : اللهم حل بيني وبين الشيطان ، ويقال : إن الله حال بين المؤمنين والكافرين ، لأنه أمرهم بالإيمان ، ونهاهم عن الكفر .

ولا يجوز لأحد أن يدعو على أحد بالموت إلا أن يكون الذي دعا عليه بالموت فاسقاً مؤذياً للناس ، ونهى عن لطم الخدود ، والدعاء بالويل عند المصائب . ولا يجوز للمؤمن أن يؤمن على دعا ، من لا يتولاه ، . يجوز الدعاء

للمنافق بالعافية ؛ إذا كان في ذلك رجاء نفع للداعي ، وليس ذلك بولاية .
ولا نحب لأحد أن يقول : اللهم إني أسألك بحقك على نفسك ، ولا يجوز
أن يقال : اللهم إني أسألك بالله ؛ لأن الله يقول : « ادْعُوا اللَّهَ ، أَوْ ادْعُوا
الرَّحْمَنَ » .

ولا يجوز أن يقول : اللهم إني أسألك بحق محمد عليك ، ولا يجوز لأحد
أن يقول لإنسان : يسأل الله عنك .

ويجوز أن يقول : أسألك بحومة محمد (ﷺ) ، ويجوز أن يقول : اللهم
إني أدعوك بأسمائك ، ولا يقول : أسألك بأسمائك .

ويجوز للسكاتب أن يكتب لغير الولي : يا سيدي ، يا مولاي ؛ لأن هذا
بصرف في اللغة إلى وجوه . ويجوز أن يقال لمن لا يتولى : عظم الله أجرك ،
ورحمتك الله ؛ إذا كان يتقيه ، وينوي ذلك في الدنيا .

وسئل محمد بن محبوب (رحمه الله) : هل يجوز أن يقال لمن لا يقول :
أكرمك الله ، أو أحسن الله إليك ؟ قال : نعم . قيل له : ويجوز أن يقال له :
أحسن الله جزاءك ، أو ذكرك الله بخيرك ، أو بارك الله فيك ، أو نصر الله ،
أو كملك الله ، أو صحبك الله ، أو كان الله معك ، أو سلك الله ؟ قال :
لا أدري أن يقول له شيئاً من هذا . وقال غيره : إنه يجوز أن يقول لمن
لا يقول : أحسن الله جزاءك : معناه - في الدنيا ، وذكرك الله بخير ، يريد به
المال في الدنيا ، وبارك الله فيك ، ومن بركة العافية التي يتقوى بها على الطاعة ،
والمعصية ، وأما بارك الله عليك - فهو أضييق ، وكذلك يفصره الله . على معنى :

الدنيا ، وكذلك كلاك الله - يجوز في معاني الدنيا من صحبتك الله ، وكان
الله معك برحمته في الدنيا ، وكذلك سلك الله في الدنيا .
فصل :

وقيل : كل من ذكر أحداً من المسلمين بما يكرهه ، أو يذقه ؛ فلا يجوز له
ذلك ، وهو من الغيبة المنهى عنها ، ومن قال : فلان ثقيل الروح ؛ فهو غيبة له ،
ولا يجوز أن يقال في المسلم : إنه سيء الأدب ، سريع الغضب ، فتن الرائحة ؛
لأن ذلك مما يكرهه ، ويفتضه .

ومن قال لمؤمن : هو من شر الخلق وجهت البراءة منه عند السامع ؛ لأنه
شهد على مؤمن بالكفر ؛ لأن الله - تعالى - يقول : « إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ
الَّذِينَ كَفَرُوا » إلا أن يتوب ، ويرجع عن قوله ذلك .

ومن قال : المنافق مشتهر بأكل الحرام ، وظلم الناس ، وشرب المسكر ،
وقر على نفسه بالزنا ، وغير ذلك من انتهاك المحرمات ، ومواقعة الكبائر -
أنا خير منه ، فلا يجوز ذلك ، لأن ذلك من التزكية ، والله - تعالى - يقول :
« فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى » ، وأما إن قال : أنا خير منه
فِعَلًا في نفسه ؛ لأن أفعاله عند نفسه طاعة فذلك جائز له ، ومن قال : إنه ليس
في الدنيا خير منه أن يبرأ منه .

وإذا افتعلت فتنان باغيتان ، فسكانت الدائرة على إحدى الطائفتين ؛
فيجوز أن يقال للغالبة انتصرت على المغلوبة ، أو منصور عليها ، ولا يجوز
أن يقال : نصره الله عليها ، ويجوز أن يقال : إن النصر مع الصبر .

ويجوز لمن يقول : أنا أقدر أعمل كذا ؛ على سبيل المجاز لا معنى الحقيقة ،
لأن العادة قد جرت منه بمثل ذلك . وقال بشير : لا يقال : كل من فعل الكفر
فهو بكافر ، ويقال : إن المؤمن واقع الخطيئة ، وأخطأ ، ولا يجوز أن يقال :
إنه مخطئ ، ويقال : إنه واقع العصية ، وعصى ، ولا يجوز أن يقال : إنه عصي .
فصل :

قيل اخلاف عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود (رحمهما الله) ،
فقال ابن مسعود : يجوز للمؤمن أن يقول : أنا مؤمن حقا عند الله ، وقال
عبد الله بن عباس : يجوز أن يقال : أنا مؤمن حقا عند نفسي ولا أقول عند
الله ، فأرسل عبد الله بن عباس إلى ابن مسعود : إذا قلت إنك مؤمن حقا
عند الله ، قل : إنك في الجنة ، لأن الله يقول : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا
لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَمَغْفِرَةٌ ، وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » وقال ابن مسعود : إن
لم تقل إنك مؤمن حقا عند الله ؛ فإنك شاك في إيمانك .

وقال أبو محمد (رحمه الله) : إن سأل سائل فقال : أنت مؤمن ؟ قل : نعم .
عند نفسي ، وأما عند الله ، فلا أدري ، فإن قال : لم لا تقول : إنك مؤمن
حقا على غير شرط ؟ ، فقل : إذا قلت : إني مؤمن حقا - قطعت لنفسي بالشهادة
برضا الله عني ، فإذا قال : إذا كانت أفعالك كلها طاعة عند نفسك ؛ فلم لا تشهد
لها بهذه الشهادة ؟ قال : لأن الله يقول : « فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ
بِمَنْ اتَّقَى » وقال النبي (ﷺ) : لا تشهدوا لأنفسكم بجنة ، ولا نار .

فإن قال : فإن وصفت نفسك بأنك مؤمن ، وقد مدح الله المؤمنين ،
قل : إني وجدت المسلمين يسمون كل من كان على مثل ما أنا عليه من الاعتقاد ،

والقول ، والعمل مؤمفا - فوجب أن تسمى بهذا الاسم فإن قال : أنت مؤمن
حقا أم كافر ؟ ، فقل : إن كنت تعنى أنى مؤمن حقاً أى سعيد ، فلا علم لى
بذلك ، وتلك شهادة غيب محجورة علىّ وعليك ، والسؤال فى الغيب محال ،
والمحال ساقط ، وإن كنت تعنى مؤمنا حقاً فى حكم ما تعبدنى الله به فتلك
حالات لا يسعدل عليها إلا بالأفعال المكفرة ، والأفعال الصحيحة ، وإما فيحال
ما أكون عاصياً لله فى حكم دينه ، وإما مؤمن عند نفسى حقاً ؛ إذا كنت تائها
إلى الله - تعالى - من جميع ما عصيت الله فيه ، مؤديا لجميع ما يلزمنى أداؤه
من طاعته .

ولا يجوز لأحد أن يشهد لأحد من الناس بالجنة ، ولو ظهر منه ما يستوجب
عليه الولاية : من الفضل ، والجهد فى سبيل الله ، والقول ، والمواقفة إلا من
صح له فى كتاب من كتب الله ، أو شهد له بذلك رسول من رسل الله ،
أو نبي من أنبيائه (صلوات الله عليهم) ؛ وإلا فلا يجوز له أن يشهد له
بحقيقة ذلك .

فمن شهد له بحقيقة ذلك بغير هذا الوجه ، ودان به - فقد تماطى من علم الغيب ؛
وأخاف ألا يسمه ذلك ، ولا آمن عليه الهلاك ؛ إلا على اعتقاد الشريعة له ؛
إن كان مات على ظاهر ما صح له من حسن الأعمال الصالحة .

وقال محمد بن جعفر : وقيل : لا يشهد لأحد بالجنة إلا الأنبياء ، وقيل
[هذا] لأبى بكر وعمر لما جاء فيهما ، ولكنتنا نشهد لأهل الإيمان بالإيمان ،
والمؤمن فى الجنة ، وأما من مات على الكفر : فشهد له بالنار . وقيل : يجوز
أن يشهد لأزواج النبي (ﷺ) (رضى الله عنهن) بالجنة .

ولإذا كان رجلان من أهل الولاية : أحدهما يُخرج زكاته ، ولا يتصدق على جار ، ولا قريب ، والآخر يتصدق ، ويمطى الضيف ، وببذل الأخلاق الحسنة - فلا يجوز أن يقال ؛ هذا كريم ، وهذا بخيل ، ولكن يقال : هو أكرم منه .

ولا يجوز أن يقال لولين : هذا أروع من هذا ، ولا أصدق منه ؛ لأنه يقوم على الآخر بالكذب ، وترك الورع ، وأما أفضل منه - فجائز ؛ إذا كان كذلك في ظاهر الأمر ، والمؤمنون يتفاضلون في الهوجات من غير أن ينقص أحدهم من منزلته في الفضل .

فصل :

ولا يجوز أن يقال : لغير الولي بعد موته عفا الله عنه ؛ إلا أن يريد عفا الله عنه ، ولم يؤخذه عند معصيته بالعقوبة .

ولا يجوز أن يقول له : حيّاك الله ، ومرحباً بك ، ولا يجوز لأحد أن يقول لغيره : أعرض الله عنك ، ولا أقبل إليك ، ولا يجوز أن يقال : تعالى الله بالمر والكبرياء .

ويجوز أن يقال : أستودعك الله . أى أسأل الله أن يحفظك ، ويجوز أن يقال : استحفظ الله إياك ، ويجوز أن يقول : يا رجائي بمعنى : يا من أرجو من جهته ، ويجوز أن يقال لغير الولي : لا نظر الله إليك ، ويجوز أن يقال : إن الله يجمع ويرى ، ولا يجوز أن يقال : يستمع ، ولا يفهم ، ولا يفقه ، واختلف في يدري ويعرف ، وكل ذلك جائز ؛ إذا كان بمعنى العلم .

ولا يجوز الترحم على الفساق ، وقال أبو محمد : فى الترحم على من لا ولاية له اختلاف ، فمن أجاز: فعلى معنى صرف النية إلى الله ، قد رحمه حين أخرجه حيا ، وأبلغه رسالة نبينا محمد ﷺ ، ويقال لليل والنهار : إنهما من رحمة الله .

ولا يجوز أن يقال لغير الولي : غفر الله لك ؛ إلا أن يريد بقوله - ستر الله عليك فى الدنيا مما يكره إظهاره ، لأن المفران هو الستر ، ويجوز أن يقال للمنافق : إنه جيد ، ويعنى أنه جيد لأهله .

وقال رجل لبشير : إن رجلا يبلغنى عنه الكلام الذى يؤذنى ، ولا يصح ذلك إلا بشاهدى عدل ، وأنا لا أتولاه ، ولا أبرأ منه : هل لى أن أدعوه له بشئ من أمور الدنيا ، ولنمى لا يجب له ذلك ؟ فقال : لا بأس بذلك والله أعلم ، فمن تكن له حرمة الإسلام دعى له بأمر الدنيا .
فصل :

ويجوز أن يقال : الحمد لله بما يحمد به نفسه ، وسبح به نفسه ، وهمل به نفسه ، وينوى به أن نفسه هو الله لا شئ غيره .

ولا يجوز أن يقال : جزاء ربنا الحمد والشكر ؛ لأن الله - تعالى - غنى عن العباد ، وخدمهم ، وشكرهم ، وجميع عباداتهم ، وإنما الشكر فضل من الله على الشاكر ، ونعمة منه عليه بما يعطيه من الثواب على ذلك ، ويقال : إن الله أرحم الراحمين ، ولا يقال : أرحم الرحماء .

ويكره أن يقال : قال الله لا فآلك ، ومن طلب إليه منه شئ فقال : ما عندى قليل الله ، ولا كثيره . يريد من ذلك الجنس الذى طلب إليه منه ، وكان صادقا عليه فى ذلك ، ويجوز أن يقال للولى : لاشق الله عليك ، ولا يجوز

ذلك لغير الولي ، ويكره أن يقال : اعتمادنا على فلان بعد الله .

ويجوز أن يقال : اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم ، وآل إبراهيم .
وقيل : لا يجوز أن يقال الحمد لله الذي كان كذا ، وكذا ، ولكن يقال :
الحمد لله ؛ إن كان كذا وكذا .

ويجوز أن يقال : احتجب الله عن خلقه لعزته ، وقدرته ، ولا يجوز أن
يقال : احتجب بنوره ، ولا بسمواته ، وقول : لا يجوز أن يقال : احتجب
بمرتته وقدرته ، لأنهما صفة من صفاته ، وجبتا لذاته ، ولا يجوز أن يقال :
هما غيره .

وأما الحجاب الذي ذكره الله هو في القرآن هو المنع للخلق عن رؤية الهاري
- جل وعلا - وليس هو بحجاب ساتر بينه وبين خلقه ، ولكن الله حجب
خلقته عن رؤيته .

ويجوز للقائل أن يقول : رضينا بقضاء الله وقدره ؛ فإن قال قائل : فإن
قضاء الله الكفر والظلم ، قيل له : إن الكفر والظلم هما من كسب العباد ، والله
المقدر لأنفسهم ، وقيل : لا يجوز لأحد أن يقول لآخر : الرأي لله ثم لك ، ومن
كلام المهنا بن جعفر : استحفظ الله لك ، واستعكلكه إياك ومن كلام أبي المؤثر
(رحمه الله) : خلق الله الخلق محتاجين إليه ، غنيا عنهم ، وهو الغني الذي
لا تزلمه الحاجات ، وفي سيرة نسيب بن عطيية ؛ فقد غير الله أقواما حين تركوا
الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

ومن كلام أبي عبد الله محمد بن محبوب (رحمه الله) إلى أحمد بن سليمان

الحضري (رحمه الله): أعز الله كلمتكم ، وشكرا أفعالكم ، وقوى دعوتكم ،
ورد إليكم نعمتكم ، وأفلج حجتكم ، وأثرى أموالكم ، وكثر على الحق
رجالكم ، وصدق مقالكم ، ورضى الله آمالك ؛ ورتق بكم الفتوق ، وأعطى
بكم الحقوق ، وأحيا بكم سنة الصادق الصدوق ، وأخذ بكم نار ذوى الفتنة
والروق ، ودفع الله بكم الأعداء ، وداوى بكم الأدواء ، وأوضح بكم سبل الهدى ،
أدام الله سترك ، وأعز نصركم ، وقوى قلوبكم ، وطهر عيوبكم ، ومكن الله بكم
الإسلام ، ووصل بكم الأرحام ، وجلا بكم الظلام . شد الله أزركم ، ووضع وزركم ،
سكن الله بكم الروعات ، وأذهب بكم الفرعات ، وحقن الله بكم الدماء ، وجلا بكم
الدماء ، ولا أراكم الله سوءا ، ولا أشمت بفا وبكم عدوا . وأحمد الله أمركم ،
ومدح أبركم ، ورفع الله قدركم ، وقوى صبركم ، وشكر شكركم ، وأعاذكم
جور المسالك ومحل الممالك ، وأحلفا وإياكم دار السلام مع الخور فى تلك الخيام ،
وفعل لنا ذلك ولجميع المسلمين ، ختم الله لنا وإياكم بالسعادة ، ورزقنا وإياكم
الشهادة .

ومن كلام موسى بن أبى جابر (رحمه الله) : نسال الله الملك الحق الذى
لا إله إلا هو رب العرش الكريم ، أن يوفقنا وإياكم للقى هى أقوم ، وأن
يعصمنا من شبهات الضلالات ، ولبس الفتن والجهالات ، والإسلام شرع الله
ودينه فى الأولين والآخرين .

ويجوز أن يقال : لطف الله بنا . ويجوز أن يقال : كل بالله لاحق ، أى
لتضاء الله وقدره صابر . ويجوز أن يقال : رأيت الله يقول : كذا وكذا ،
بمعنى : علمت أن الله يقول : كذا .

فصل :

ولا يجوز أن يقال: ما أبصر الله بعباده، وما أعلم الله بعباده، وما أقدر الله، وما أحكم الله، وما أكرم الله بعباده، وما ألطفه وأعلمه، وما أشبه هذا؛ لأنه تعجب، والتعجب منفي عن الله وقيل: إن التعجب يجوز في الأفعال، ولا يجوز في الصفات الذاتية، فيجوز أن يقال: ما أحسن صنع الله، وتدييره. ولا يجوز أن يقال: ما أحسن علم الله، وقدرة الله، وعزة الله. ولا يقال: إن الله لحسن العلم والقدرة والعزة. ولا يقال في صفة الله - تعالى -: المعزز، ولا المتكبر، ولا تمزز، ولا تكبر، ولا تجبر، ولا افتخر، لأن الافتخار لا يكون إلا بين النظراء المتضادين. ولا يقال: إن الله - تعالى - بالعز والكبرياء.

ولا يقال: احتجب بقدرته عن أعين الناظرين؛ لأن القدرة ليس هي ذيرة، وليس هو بمن يعوارى ويحتجب. ولا يجوز أن يوصف الله بالرأى؛ لأن الرأى أن يرى الشيء بعد الشيء، وهو أن يبدو له بعد أن لم يكن.

ولا يقال: هذا حرام في رأى الله، ولا في اعتقاد الله. كما يقال: هذا حرام في دين الله، وفي علم الله. ولا يجوز أن يقال: يرى كذا، ويعتقد كذا. ولا يقال: له مذهب كاله علم. ويجوز أن يقال: نظروا الله له، واختار له. ولا يجوز أن يقال: لم علم الله؟، ومتى علم الله؟، وكذلك ما كان من صفات الذات كقولهم: لم قدر الله؟، ومتى قدر الله؟، ولم أراد الله؟، ومتى أراد الله؟ - هذا غير جائز في صفات الذات

ويجوز أن يقال: كلف الله العباد الطاعة، وأمرهم بها، واختلف

في قولهم : سألهم الطاعة ، وطلب منهم الطاعة ، قول : يجوز ، وقول : لا يجوز ، وأراد الله منهم - فجاز .

ويقال : وهبت هذا الله - تعالى وتركته له ، وأقرضت الله . ولا يقال : تصدقت على الله . ولا يقال : أخرج ما وهب له من ملكه .

ولا يقال : إن الله يحذر ، ولا يخاف ، ولا يخشى إلا على معنى العلم ، وفي قوله تعالى : « فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا » أى : فعلنا .

ولا يقال : إن الله يظن ، وإن كان الظن يحى . بمعنى العلم ؛ كما قال الله تعالى : « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ إِلَىٰ آيَةٍ لَا يُرْجِعُونَ » أى : يعلمون ؛ لأن الظن يحى . بمعنى الشك ، وبمعنى العلم ؛ فالشك لا يجوز على الله تعالى .

ولا يقال : إن الله ينقى ولا يرجو ؛ لأن الرجاء : قد يكون على الخوف أو الطمع ، وذلك مغنى عن الله - تعالى

ولا يقال : إنه يتخير على عباده ، ولا يعطف لهم ، ولا يتودد . ويقال : إنه لطيف بهم ، وأنه ودود .

ولا يقال : إنه أشفق عليهم ، ولا يقال : إنه غايظ على الكفار ، ولا عنيف ، كما قيل : إنه غضب عليهم ، ولا يقال : إن شيئاً أشد عليه من شيء ، ولا شيء . أهون عليه من شيء ، ولا يوصف بالمجلة . ويقال : وجدت الله صنع كذا وكذا . ولا يقال : أدرك كذا وكذا .

ولا يوصف الله تعالى بالعافية ، ولا بالنصح . ولا يقال : أزم نفسه كذا . ويقال : أوجب وكتب على نفسه . ولا يقال : قام الله بك ، ولا قعد بك ،

ولا سكن بك ، ولا حرك بك ، وما كان مثله - فعلى قياسه . ولا يقال : ما دعا الله إلى كذا وكذا ، ولا ما حمله على كذا وكذا ؟ . ولا يقال في شيء : إن الله احتاج إليه إذا فعله . ولا يقال : ما صيره إلى هذا الفعل لأمر لا يفعله ثم فعله . ولا يقال ، فيما نفي الله عن نفسه من الظلم : اعتذر ؛ لأن المعتذر الذي ليس له على ما أضيف إليه شواهد نافية ، وقد جاوز بعضهم : اعتذر ، على غير ما يفعله من اعتذار الخلق على التعظيم .

ولا يقال : إنه مشغول ، لأن من شغله شيء منعه عن غيره ، والله - تعالى - لا يشغله شأن عن شأن . ولا يقال : إن الله في صناعته ، ولا هذا صناعة الله . ولا يقال : يمس الله شيئاً ، ولا يمسه شيء ، ولا يحل في شيء ، ولا يحله شيء ، ولا يقرب - هو - من شيء قرب المسافة ، ولا يقرب منه شيء ، وكذلك القول : في البعد على هذا المعنى .

ويجوز أن يقال : إن الله خالق كل شيء ، ولا يقال : هذا ولد الله ، ولا ابن الله ، ولا زوجة الله ، ولا بنات الله ؛ لأنه خلقهم ، كما يقال : أرض الله ، وسماؤه ؛ لأنه خلق ذلك جميعاً ، ولكن يقال : عباد الله . ولا يقال : هذا قيص الله ، ولا رداؤه ، ولا نعله ، ولا خنقه ، وما أشبه هذا ، لأجل أن الله الخالق لذلك ، ومالكه ، ولكن يقال : مال الله ، ومملك الله ، وكذلك : هو خالق جميع الجوارح ، ولا يقال : هذه عين الله ، ولا يده ، ولا رجله ، ولا ما أشبه هذا ؛ فلا يجوز إضافته إليه .

وكل ما يستعجج فلا يجوز على الله ، وإن كان محتمل المعنى ؛ لأن القول في هذا ؛ إنما هو تسليم ، وأمور موضوعه لا على قياس ، وتشبيه ، ولا يجوز أن يضاف إلى الله إلا ما حسن من الأسماء ، والصفات .

ولا يوصف الله بالصمود ، ولا بالنزول ، ولا يقال : حواه مكان ، ولا خلا منه مكان ، ولا فارقه مكان ، ولا وصفه مكان ، ولا يوصف بالقيام والقعود ، ولا الكسل ولا التواني ، ولا الخلق ولا الفترة ، ولا الشهوة ، ولا الغفلة ، ولا اللهو ؛ بل خَلَقَهُ لجميع ما خلق - صلاح منه لا فساد ، عدل منه لا جور . ولا يقالا : جار ، وأرْبى ، ولا أسرف . والله تعالى - خلق جميع ذلك كله - سبحانه وتعالى - لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، ولا يوصف بالضعف ؛ لأن الضعف اغتمام ، وفيه كلام وتضعُّف ، ولا يوصف بالمال ولا السَّامة .

وكثير مما وصف به نفسه لا يدخل في أسمائه الحسنى ، وإن كان الفعل مضافاً إليه ؛ من ذلك . لا يقال : إنه زارع ولا زراع ، ولا ماكر ولا مكار ، ولا خادع ولا خداع ، ولا بان ولا بقاء ، ولا فارش ولا فراش ، ولا ماهد ولا مهاد ، ولا مشتر ولا مقترض ، ولا جلد ، ولا يقال : بقي فلان بين الله والشمس .

فصل :

ولا يرقى الراقى بكلام لا يعرفه ، ولا يقول : أخذت بكذا ؛ إلا أن يقول : أخذت بالله ، ولا يقال : المستعان الله ، ولكن يقال : الله المستعان ، ولا يقال : ليس وراء الله منتهى ، ولا قدام .

ويكره أن يقال : لا ، والحمد لله ، ولكن يقال : لا ، والله الحمد ، ويكره أن يقال : عهدي ، وعهدتي ، ولكن : فتاى ، وفتانى ، ويكره أن يقال : قوس قزح ، ولكن يقال : قوس الله ، ولا يقال : ما أجزأ فلانا على الله ؛ لأن الله أعز من أن يجترئ عليه أحد من خلقه ، ولكن يقال : ما أغر فلانا بالله .

فصل :

ولا تجوز على الله الأينية ، والّلهية ، والكيفية ؛ لأن الأينية : سؤال عن المكان ، فيقال : أين هو ، ومن كان له مكان فله حد ، والمحدود مخلوق .
واللهية : طب للعلة كقول القائل : لم كان كذا ، وهذا إنما يقال : لما لم يكن ، فكان .

وأما الكيفية : فهو استخبار عن الهيئة ، والصورة واللون ، والله تعالى ، لا هيئة له ، ولا لون ، وأما الكمية : فهو عبارة عن المقدار ، والعدد ، والله سبحانه - يتعالى عن جميع ذلك ؛ لأنه لا يوصف بكيف ، وأين ، وحيث ، ولم ، ولو .

فن وصفه أو ذكره بشيء من ذلك - فقد طاب له عيانا ، ومكانا ، وحلولا ، واستمكانا ، ومن وصفه : بلم ؛ فقد سأله عن فعله ، والله لا يسأل عن فعله .

ولا يجوز أن يقال لله . لم يزل ، ولا يزال ؛ حتى يوصل ذلك بصفة من صفات الله تعالى فيقال : لم يزل الله عالما ، ولا يزال عالما ، ولم يزل قادرا ، لأن بهذا يصح الوصف التام .

ولا يجوز أن يقال : إن الله مهابين للعالم ، ولا مجاوز له ، ولا يجوز أن يقول : إن الله غاب عن العيون ، ويجوز أن يقال : الحمد لله حق حمده ، وقيل : يجوز أن يقال : لم يزل الله إلها ، وقيل : لا يميز ، حتى يقال : لم يزل الله إلها لأنوه ، ولا يجوز أن يقال : الله يستمع .

ويجوز أن يقال : الله العلى الأعلى ؛ يريد بذلك علو المقدار ، وارتفاع المنزلة ،

— ٦٠٥ —

والشأن لا لأنه في مكان مرتفع . ولا يجوز أن يقال : يا عماد من لا عماد له ،
ويا ظل من لا ظل له ، ويا كنز من لا كنز له .

ويجوز أن يقال : ليت شعري عن كذا وكذا ؛ كما قال النبي (ﷺ)
ليت شعري ما فعل أبوأي ، فأنزل الله - عز وجل - « وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَرْحَابٍ
الْجَبِيمِ » ، ومعنى ليت شعري ؛ أي : ليت على ، وما يشعرك ؛ أي : ما يدريك .

* * *

القول الخامس والأربعون

في الملائكة والجن ، وإبليس ، والشياطين ، وخطر النفس

قيل : خلق الله الملائكة من نور ، وقيل : من ريح ، وخلق الجن من النار ، والنار من النور ، وسميت الملائكة ؛ لتبليغها رسائل الله - تعالى - إلى أنبيائه عليهم السلام . أخذ من الألوكة وهي : الرسالة ، ومن الملائكة من لوأموره الله أن يقطع السموات والأرض ، ومن فيهن لفعل .

واخفف الناس في الملائكة . هل هم مكلفون أولا ؟ يقال قوم : هم مأمورون منهمون ؟ لقول الله تعالى : « يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » .

وقال قوم : هم مقصودون على طاعة الله ، محبوبون عليها ؛ كما قال الله تعالى : « يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ » ، وقال : « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » .

وقال أبو سميد (رحمه الله) عن الشيخ أبي الحسن (رحمهما الله) في قوله تعالى : « يُعَلِّمُونَ الْفَأْسَ السَّحْرَ » : إنما هم الشياطين ، « وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ » : « هَارُوتَ وَمَارُوتَ » أي : لم ينزل عليهم السحر ، وما يطلان هما من أحد ؛ وإنما كانا يقولان : السحر كذا وكذا ، فلا تفعل كذا وكذا - فعكفر .

وأما قوله تعالى : « وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ، كَرِيمًا كَاتِبِينَ » . قيل : لكل آدمي ملسكان ؛ أحدهما عن يمينه يكتب حسناته ، والآخر عن شماله

يكعب سيئاته ، قلمها لسانه ، ومدادها ريقه ، ومجلسهما على شاربته ؛ فإذا عمل العبد حسنة - كتبها صاحب اليمين ، ولم يشر على صاحب الشمال ، وإذا عمل سيئة - قال صاحب اليمين لصاحب الشمال : قف سبع ساعات لعله يستغفر ، أو يتوب ، فإذا لم يستغفر ، ولم يقب - كتبت واحدة ، ووكل الله بكل عهد ملسكين بالنهار - وملكين بالليل يتعاقبان عليه .

وقيل : إن الملائكة لا يوصفون بالذكورية ، ولا الأنثوية ، ولا بالأكل ولا بالشرب ، ولا بالنوم ولا بالراحة ، ولا باللحم ولا بالدم ، ولا بالتناسل ولا بالموت قبل فداء الدنيا ، ولا بالطفولية ولا بالهزم ، ولا بالأمراض ، ولا بالأحزان ، ولا الأسف ولا الفرح ، وهم مقيمون في طاعة الله يعملون بأمره ، كما وصفهم الله تعالى .

فصل :

وأما إبليس (لعنه الله) فهو أب لجن ، كما أن آدم أب للبشر ، وقيل إن أبا الجن غير إبليس (لعنه الله) ، وإبليس ليس من الملائكة : لأن للملائكة لا يعصون الله .

والجن مكلفون كالإنس : لقول الله تعالى : «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ» ، ثم قال : «يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ» والشیاطین كفرۃ الجن ، ومردتهم ، والحجة على تسکيف الإنس ، والجن - قول الله تعالى : «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» أى : ليعرفوني ، ويطيعوا أمرى .

فصل :

وأما الجن : فقيل : إن أباهم سأل الله تعالى : أن يبرى ، ولا يبرى ، وأن

يكون مسكنه تحت الثرى ، فجعل الله له ذلك ، لذريته ، فمن قال : إن الجن يُرون - فقد كذب القرآن ؛ لأن الله تعالى يقول : « إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ » .

وقال أبو محمد (رحمه الله) من قال : إن الجن يراهم بنو آدم - ويكلمونهم - وإن السحرة يتقلبون حماما - فعليه التوبة ، والاستغفار ، وإن لم يعقب برى منه .

ولا يجوز لأحد أن يقول : إن أحدا من آدم يرى إبليس (لعنه الله) ؛ لأن الله تعالى يقول : « إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ » وقال أبو سعيد (رحمه الله) : إن ظواهر القول أن الجن قد يكون منهم ؛ أنهم يتصورون في صور الدواب ، والطير ، ويطيرون على هيئة الطير ، ويتشبهون في صور الإنس ، وكذلك بعض الإنس مما يضاف إليه السحر ممن يكون منهم نحو هذا ، وليس ذلك عندي بمعدوم من الإنس ، كما ليس بمعدوم من الجن ، ولسنا نثبت ذلك على الحقيقة ، ولا ننفقه على الحقيقة ؛ ؛ إلا أن يصح ذلك .

وقيل : إن الله تعالى - خلق الشياطين في أقبح صورة ، وأشنع هيئة ؛ فلو جعله الله ظاهرا لخافهم بنو آدم ، وتوحشوا منهم ، واسكن أخفاهم الله - تعالى - رحمة منه لبني آدم ، ورأفة منه لهم ، فالؤمنون لهم أعداء ظاهرون ، وباطنون ؛ هم الكفار من بني آدم ، والباطنون هم الشياطين مستعرون . فأمر الله المؤمنين بجهاد الكفار ظاهرا ، وجهاد الشياطين باطنا ؛ لينالوا أجر الجهاد الظاهر والباطن .

ومن قال : إن الجن يدخلون في أجساد بني آدم ؛ فلا يمكن أن يدخل جسم في جسم ، فيكونا ساكنين في حين واحد ، وبعض يقول : يجوز دخول

الجن في الناس ، واحتجوا بقوله تعالى : « لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » .

ولا يمكن قول من قال : إن الجن يعلمون الغيب ؛ لأن الله يقول : « لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ » ، وبعض يميز ذلك في أحاديث لم ذكرها .

واختلف في الشياطين ، فقيل إنهم يعلمون ما يحدث في قلوب بني آدم ، وليس ذلك بنعيب ، لأن الله جعل في ذلك دليلا .

وأما إلقاء الشياطين الأحاديث ؛ فإنه قيل : قد كان ذلك قبل مبعث رسول الله (ﷺ) يسرقون السمع من السماء ، ويلقونه إلى السكبان ، فيزيد فيه السكبان إن من قِبَلِهِمْ كلاما ، ويعملونه أنه منهم كهانة ، وعلماء وفراصة .

فصل :

إن قال قائل : إن إبليس من خلقه ؟ قلنا له : إن الله خالق كل شيء ، ولا خالق غيره - سبحانه وتعالى ، فإن قال : هو خير أو شر ؟ قلنا له : إن كنت تعنى بدن إبليس ، وخلقته - فهو شر ، لأنه كثير الشر ، ومحِبُّ للشر .

وقيل : كان إبليس عبدا صالحا مؤمنا ، فانتقل من الإيمان إلى الكفر بسوء اختياره ، ولم ينتقل من خلقه إلى غيرها ، وأنه عهد الله قبل خلق آدم ثمانين ألف سنة ، ثم كفر بسبب سجدة لآدم ، وتلك السجدة كانت طاعة لله - تعالى - فكفر وتولى ، وأصلاه الله جهنم وساءت مصيرا

ولمَّا خلقه الله كما خلق غيره من المخلوق ؛ لأمرهم بمعادته أمرا اختياريا ؛

فمنهم من آمن ، ومنهم من كفر ؛ فمن آمن بفضل الله - تعالى - ومنه عليه ، وهدايته له ، وتوفيقه إياه اختار الإيمان على الكفر . ومن كفر فبسوء اختياره للكفر ، ومحبة له ، وشغله به ، ضل وكفر - ولم يجبر الله - تعالى - أحدا من خلقه على طاعة ، ولا معصية .

وقد أمرنا الله بالاستعاذة من الشيطان الرجيم ، والامتناع منه بالله تعالى - فقال : « وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وقال : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » ، و « رَبِّ النَّاسِ » أى : أمتنع بالله ، وألوذ به وأستعين به ؛ فأمر الله واجب علينا أن نفعله .

فصل :

وسئل بشير عن الرجل يهم بالحسنة ؛ أن يفعلها ، كيف يصل إبليس إلى علم ذلك ؟ قال : اختلف في ذلك ، فقال قائلون : إنه يصل إلى ذلك بالدلالة ، كالذى يتناول الشئ بالرمح وغيره ، وقال آخرون غير ذلك

وأصح ما سمعت أن قلب ابن آدم كالقارورة في جوفها نار تنظر من خارجها فإذا هم المجد بالطاعة - سطع ذلك النور إلى دماغه ؛ فيفترق على ثلاثة أقسام ، فمن أراد بعمله وجه الله - تعالى - مخلصاً ، لم يمتنع ذلك النور مانع ، ولم يستطع إبليس (لعنه الله) عرّفه عنه إلى غيره ؛ لقول الله تعالى : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » .

ومن أراد بعمله لله وغيره - خالطه الشيطان ، ومنع النور من النفوذ إلى العقل ، وأشغله عن تخليصه إلى حالة القبول ، ولبسه عليه ، كدّر صفوه ،

وأخرجه من حالة العبادة إلى حالة اللهو ، واللغو بغير فائدة فيطفأ ذلك النور ، أو ينعكس إلى أسفل .

ومن أراد بعلمه غير الله - طفاً ذلك النور ، وكانت مكانه ظلمة في القلب ، وكان عمله وبالأعماله ، ليس له فيه نصيب ، وهو مأخوذ به ، ومجازى عليه ، نسأل الله - تعالى - أن يمن علينا بالتوفيق ، والتأييد ، والإرشاد ، والتسديد ؛ لإخلاص العمل له ، واجتناب ما نهى عنه ؛ إياه ، إلى ذلك . والقادر عليه .

وقيل : إن الشيطان (لعنه الله) قاعد على جانب قلب آدم الأيسر ، واضع خرطوميه على فم القلب . يوسوس فيه ؛ فإذا ذكر العبد ربّه خنس ؛ وإذا لم يذكر الله وسوس ، وهذا هو الوسواس الخناس الذي ذكره الله - تعالى ، وخرطوميه كخرطوم الكلب فيما قيل ، فن أطاعه في وسواسه ضل وغوى ، ومن خالفه . اهتدى ورجع الشيطان مُنْهَزِمًا .

وأما معنى إضلال الشيطان للعباد : فهو دعاؤه لهم إلى الضلال ، وتزيينه لهم الكفر ؛ فن أطاعه ضل وغوى ، ومن عصاه سلم واهتدى ونجا ، وليس له من الضلالة شيء ، ولا للذي (ﷺ) من الهداية شيء ، ولو كانت الضلالة إليه لأضل الناس أجمعين .

فصل :

وأما الإرسال في كلام العرب : فهو الخبر ؛ كما قال الله تعالى : « إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ » ، وإرسال تخليّة ؛ كما يقول الرجل لصاحبه : أرسل دوابك على هذا العلف ، أي : لا تمنعها بالحبس .

فإرسال إبليس (لعنه الله) لإرسال تخليّة ، قال الله تعالى : « إِنَّا أَرْسَلْنَا

الشَّيَاطِينِ عَلَى السَّكَافِرِينَ « أَى : خليفاهم ، ولم نمنعهم بالقهر والاضطرار .
 وذلك : أن الله - عز وجل - نهى إبليس وجنوده عن الكفر ، والدعاء
 إليه ، والأمر به من غير جبر منه لهم بذلك ، ولم يرسلهم على الناس تسليطاً
 عليهم بالكفر والفساد ؛ لأن الله لا يأمر إلا بالعدل والإحسان ، فلو سلطه
 وجنوده جبراً على العباد ، [لكان] أمراً لهم بذلك ما لم يأمر العباد بالحذر
 من الشيطان ، والله يقول : « إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ ، فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا » .
 وأما ظفر إبليس بالعباد من الشرق إلى المغرب ، فذكر الله أن له قبيلاً ،
 وهم أعوانه ، وقرناؤه . وقيل : إنه يدخل على الجن والشياطين ، كما يدخل
 على الإنس .

وقيل : إن في الإنسان خاطراً للإلهام ، وخاطراً للوسواس ؛ فخاطر الإلهام
 ما يدل على مكارم الأخلاق ، والإصابة في الأمور ، وخاطر الوسواس ما يقع
 في الأباطيل ، ويصرف عن الحق ، ويلقى في الخطايا والزايا ، والأخلاق الرديئة .
 فالوسوسة إذا دخلت في القلب فهي كالدهان في البيت ، فإدام الدخان
 في البيت فالبيت مظلم ؛ فإذا خرجت منه الوسوسة ثبت الإلهام واستقدار الحق فيه
 وحذر من الباطل .

لأن الوسوسة من الشيطان ، والإلهام من الملك الملهم ، قاعد عن يمين القلب ،
 وإبليس نحو يساره ، ومسكنهما الصدر والله أعلم .

وقيل : الخواطر أربعة : خاطر من الله يدعو العبد إلى الانتباه لفعل الخير ،
 وخاطر من الملك الملهم يدعو إلى حب الطاعة ، والمصارعة إليها ، وخاطر

من النفس ؛ يدعو إلى التزين والراحة ، والتعفف في الدنيا ، وخاطر من الشيطان ؛
يدعو إلى الحق ، والكبر ، والحسد ، والعداوة .

وقيل : من أجاب ناطقا فقد عبده ؛ فإن كان الناطق عن الله ؛ فقد
عبد الله ، وإن كان الناطق عن إبليس ؛ فقد عبد إبليس .

وعبادة إبليس ليست عبادة سجود وركوع ؛ كعبادة الله ، ولكن عبادته :
طاعته فيما دعا إليه من قول الكذب ، والزنا ، والسرقة ، وشرب المحرمات ،
وأكل أموال الناس بالباطل ، وجميع الظلم والبدع ، وما كان من جميع
معاصي الله - تعالى - من جميع الأعمال والأقوال .

فمن أطاع الله وحده - كفر بالشيطان ، وخالفه في جميع ما يدعو إليه
من المعاصي ، ونزه قوله ، وهمله ، واعتقاده من العيوب : دقيقتها ، وجليلها ؛
فيرجى له النجاة ؛ كما قال الله تعالى : « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ
عَمَلًا صَالِحًا ، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » .

فصل :

وقيل : إن الخاطر الذي من قبل الله ابتداء - قد يكون إكراما ، أو إلزاما
للحجة ، وقد يكون امتحانا وتغليظا في المحبة .

و[الخاطر] الذي يكون من قبل الملك المأمم فلا يكون إلا بخير ، لأنه
كالناصح المرشد ، وأما الخاطر الذي يكون من قبل الشيطان (لعنه الله) ؛
فلا يكون إلا للشّر إغواء ، وإضلالا ، وربما يكون بخير مكرا واستدراجا ،
والذي يكون من قبل النفس لا يكون إلا بشرّ ، وربما يدعو إلى الخير ، والمنصود
منه شرّ ؛ كما للشيطان .

وأما الفرق بين هذه الخواطر ، فشكل ما وافق الشرع ، أو اقتدى بأحد من الصالحين فهو خاطر خير ، وكذلك إذا عرض على النفس ، ونفرت منه نفرة طبع ؛ لا نفرة خشية وترهب فهو خاطر خير ، وإن كانت النفس تميل إليه ميله طبع وحيلة فهو شر ؛ إذ النفس أماراة بالسوء إلا من رحم الله - ولا تميل إلى خير وقيل : إن الذي يكون من قبل النفس يكون ثابتاً على حاله ، راكزاً في القلب ، والذي يكون من الشيطان يكون مضطرباً متردداً ، وإن كان عقيب ذنب أحدثه الإنسان ؛ فهو من الله - تعالى - إهانة ، وعقوبة للعبد بشؤم ذنبه ؛ لأن الذنوب تؤدي إلى التسلية ، ثم إلى الرين ، قال الله تعالى : « كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وإذا وجدت الخاطر لا يضعف ، ولا يفتقر : فهو من حديث النفس ، وإن كان حيناً يضعف ويفتقر ، وحيناً يقوى ويزيد ، فهو من الشيطان ، وقيل إن كان الخاطر قوياً مصمماً فهو من الله ، وإن كان متردداً فهو من الملك ، الملهم ؛ إذ هو بمنزلة الناصح الذي يرجو الإجابة ، والقبول والخير ، وإن كان عقيب اجتهد وطاعة فهو من الله .

وأما خاطر الخير الذي يكون من الشيطان استعد راجاً إلى الشر فذلك ؛ إذا كان راغباً مهادراً إليه بلا خوف منه معه فيه من الله - ومع بصيرة من أمره ، ونشاط إليه : فذلك من الشيطان - نعوذ بالله منه ، من مكائده - ومصائده - ونزغاته والحمد لله رب العالمين .

القول السادس والأربعون

في ذكر العلماء ، وأسمائهم ، وشيء من أخبارهم

فأول العلماء الذين أخذ أصحابنا عنهم دينهم : عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله (ﷺ) ، وهو الذي قال فيه جابر بن زيد (رحمه الله) حين وقف على قبره الذي دفن فيه : اليوم دفن رباني هذه الأمة . أئى : عالمها ، وقال أيضا^(١) لقيت سبعين رجلا من أهل بدر ، فحوت ما بين أظهرهم إذ البحر . يعنى : ابن عباس .

ويوجد : أن ابن عباس عمى في آخر عمره ، ودفن بالطائف ، وقيل : إن رسول الله (ﷺ) أخبره أنه سيمى قبل أن يعمى^(٢) .

ويوجد : أن جابر بن زيد من قرية فرق^(٣) ، وهو من اليعمد من ولد همر ابن اليعمد ، وهو مفتى أهل البصرة ، وكان ابن عباس . يقول : لو نزل أهل البصرة عند قول جابر بن زيد لأوسدهم غما وفي كعاب الله علما ، ويكنى أبو الشعثاء وتوفى سنة ثلاث ومائة من الهجرة ، وكان في مرضه يقول : اشتفى نظرة من الحسن بن أبي الحسن البصرى ، فجاء إليه في الليل ، وكان مخفيا

(١) يعنى جابر بن زيد

(٢) سبب عماء فيما روى أنه رأى جبريل عليه السلام وبعد أن ذكر لاني صلى الله عليه وسلم رؤيته له أخبر أنه سيصاب بعمى ولا عرف سبب ذلك .

(٣) فرق من أعمال نزوى وهي سهيلها بينهما حوالى عشرة كيلو مترات ، ويوجد في الأخبار القديمة أن العمار كان متصلا بينهما . وبها قبر الشعثاء ابنة جابر بن زيد وسبب الشعثاء لشعثة رأسها ، وقد كانت تسأل أباهما دهنا تلبس به شعرها . ويذكر لها بقلة ما في يده ، وأزما عنده من الدهن وهو المعروف بالسليط مع العمانيين - أولى أن يستعمله للسراج ، ويقول لها : استعملى الماء الساخن بدل الدهن خذنى .

من الحجاج بن يوسف^(١) ، وتوفى في خلافة يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وكان جابر أعور عين واحدة .

وعبد الرحمن بن رستم إمام أهل المغرب ؛ ولا أعرف له كنية .

وأبو بلال المرداس بن حدير ، وأصحابه ، وهم أربعون رجلا خرجوا إلى العراق ، فدعوا إلى دين الله ، وقاتلوا أصحاب عبيد الله بن زياد ؛ حتى استشهدوا (رحمهم الله) ولهم خبر مشهور .

وأخوه عروة بن حدير أيضا ، قتله عبيد الله بن زياد ، وحدير : بالحاء المهملة ، والمرداس وعروة وأمهما أدبية .

وقال أبو عبد الله : كان ضمام بن السائب رحمه الله من الغدب ، وأصله من همان ، ومولده بالبصرة ، وكان حاجب أيضا من أهل عمان ، وأصله ومولده بالبصرة ، وكان الفضل بن جندب من المسلمين وأصله من همان ، وكان موسرا . وقيل : إن حاجبا هو القيم بأموار المسلمين ، وإذا غنم أمر جمع لم السلاح ، ومات وعليه خمسون ألف درهم دينا ، فضمنها عنه الفضل بن جندب ، فتضاها عنه ، وقيل : بيعت في هذا الدين دار الفضل بن جندب ، كانت له بصحرار ، وهي التي تعرف بدار مسلم بن خالد .

وعبد الله بن يحيى طالب الحق إمام المسلمين - من كفندة من حضر موت ، وخرج المختار بن عوف وهو من مجز ، وقيل : من حرمة من باطنة عمان ،

(١) كذا قال ابن سعد ، وقال أحمد بن حنبل : توفى سنة ثلاث وتسعين ، وهو الصحيح المطابق لما رواه أبو عبيدة أحد تلامذته حيث قال : وكان أنس بن مالك عند ذلك مريضا ، ولما بلغه موت جابر قال : مات أعلم من على ظهر الأرض ، أو قال : مات خير أهل الأرض قال أبو عبيدة : فات أنس وجابر في جمعة واحدة ، وكانت ولادته لستين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب . رضى الله عنه .

وكنيته أبو حمزة ، خرج هو ، وبلج بن عقبة ، ووجدت أن بلج بن عقبة من مجز ، فخرجا في جيش حتى أخذوا مكة والمدينة ، وكان يطلب فهما للمسلمين .
وقال أبو زياد : بلغني أن المختار بن عوف لما ظهر على المدينة ، ودخل على قبر رسول الله (ﷺ) ، فشكا إليه ما تفعل هذه الأمة من بعده ، ثم خرجت عليهما خارجة من العراق ، فانهزم المسلمون ، وقتل بلج بن عقبة بوادي القرى ؛ وقيل : إن بلجا هذا كان يُمدّ كائف فارس في القتال ، وخرج المختار ابن عوف إلى مكة فأخذها ، وهذا ما وجدت .

ومن المسلمين أبو الحر على بن الحصين ، وهو من الوفد الذين قدموا على همر بن عهد العزير ، وكان بأبي الحر وجمع ، وطرح له وسادة ، فاتسكأ عليها ، فذكر همر بن عهد العزير - عثمان بن عفان ، وقال : كان عثمان خيراً ممن قتله ، فخرج أبو الحر (رحمه الله) ، وطرح الوسادة ، وقال : فإنك لما لك ، تعذر الظلمة ، بل كانوا خيراً منه ، فلم يزل الكلام فيما بينهم ؛ حتى قبل منهم في عثمان ، ثم قالوا له : إن المسلمين قد شتموا على المنابر ، فأظهر من عذرهم على المنابر . قال : فإنني أخاف أن لا أتمكن من ذلك ؛ فقالوا له : إن أئمة العدل لا تسعهم التقية ، وقد قتل المسلمون ، وصلبوا ، وقطعت أيديهم وأرجلهم ، وشتمت أعينهم ، وهم يلعنون على المنابر علانية ؛ فأظهر عذر المسلمين ، والبراءة من الظالمين ، فإنه لا يسمعك إلا ذلك .

فقبل ابنه عبد الملك بن عمر بن عهد العزير ، وقال : يا أبت . نقيم العدل ؛ ولو غلبت لحومنا في المراحل بالمشى ، وقال همر بن عهد العزير : إن فعلت ذلك عوجلت ، ولكن على أسكن أن نبيت كل يوم بدعة ، ونحبي كل يوم سعة ، فلم يقبلوا منه ، وقالوا : نخرج عنك على ألا نتولاك .

تقيل : لما أخبر أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة بما كان منه ، ومنهم ، قال :
ليت القوم قبلوا منه ، تقيل . إن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن
يخرجوا من عند عمر بن عبد العزيز ، فبعث إليهم عمر ، وقال : جهزوا صاحبكم .
قال : فدخلنا لفنسله ، وجاء عمر فدخل موضعا له كرسي ، فجلس عليه ،
فلما أخذوا في غسله ، ونزعوا عنه ثيابه - غشي على عمر ، ووقع فرفعه .

وقال له بعض من حضر معه : يا أمير المؤمنين ، هذا ليس لك بمجلس ؛
فلو خرجت إلى الناس ، فمزوك وحدثوك كان أرفق بك ، فخرج وغسلوه ،
وكفنوه ، وصلى عليه أبو حمزة (رحمه الله) .

وقيل : إنه لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة - خطب الناس ، وذهب يقول
مقيلا ؛ فأتاه ابنه عبد الملك ، فقال له : ما تريد أن تصنع ؟ قال له : يا بني . أقيل ،
قال له : تقيل ولا ترد المظالم ؟ فقال له : يا بني إني قد سهرت البارحة في أمر
سليمان ؛ فإذا صليت الظهر - رددت المظالم فقال له : يا أمير المؤمنين ، ومن لك
أن تعيش الظهر ؟ فقال له : ادن مني يا بني ، فدنا منه ، فالتزمه ، فقال : الحمد لله
الذي أخرج من صلبى من يعيننى على أمر دينى .
فخرج عمر بن عبد العزيز ؛ ولم يقل .

وقيل : وفد رجل من أهل الصلاح - على عمر بن عبد العزيز ، فأنزله مع
ولده عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز ، وكان عبد الملك عزبا ، قال الرجل : فكنت
معه في بيته ؛ حتى صلينا العشاء الآخرة ، وآوى كل رجل منا إلى فراشه ، فلما
ظن أننا قد نمتنا - قام إلى المصباح فأطفأه ، وأنا أنظر إليه ، وقام يصلى حتى
ذهب بنا النوم .

قال : ثم استيقظت ، وهو يقرأ « أقرأيت إن ممتناهم سينين ، ثم جاءهم

مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ، مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَمُونَ » ، ثم بكى ، ثم رجع إليها ، ثم بكى ، ثم لم يزل كذلك ؛ حتى قلت : سيقته الهكاه ، فلما رأيت ذلك قلت : سبحان الله ، والحمد لله ؛ كما استعيقظ من النوم ؛ لأنقطع عنه ذلك ؛ فلما سمعنى لبدا ، فلم أسمع حسا .

وقيل : لما دفن عبدالملك بن عمر بن عهد العزيز في قبره استعوى عمر قائما ، وأحاط به الناس ، فقال : والله يا بنى ؛ لقد كنت برأيا بأبيك ، والله مازلت مذ وهبك الله لى مسرورا بك ؛ لا والله ما كنت قط أشد سرورا ، ولا أرجى لحظى من الله فيك ؛ مذ وضعتك فى المنزل الذى صيرك الله إليه ، فرحك الله ، وغفر لك ذنبك ، وجزاك بأحسن عمالك ، ورحم الله كل داع دعالك بخير من شاهد ، وغائب ، رضىنا بقضاء الله ، وسلمنا لأمره والحمد لله رب العالمين . ثم انصرف .

وفضائل عبدالملك أكثر من هذا .

وكان من الوفد الذى مع أبى الحر - جعفر بن السماك ، والحقبات بن كاتب ؛ ويكنى بأبى عبدالله بن كاتب ، وأبو سفيان قنبر .

وروى أن الحقبات بن كاتب المشهور بالفقه - من فقهاء المسلمين ، وقيل : إنه كان من توأم ، وقيل إنه كان ينزل بسند نزوى من عمات وهو من بنى هميم .

وأبو مردود : حبيب بن حفص بن حاجب ، وأما حاجب ؛ فإنه يكنى بأبى مردود ، وهو من بنى هلال مولى .

وأبو سفيان محبوب من الرحيل بن سيف بن هبيرة من قرش ، وأخوه ، محمد بن الرحيل ، وأما صحار بن العهد : فهو من طاحية ، ومن قوله : « ولو

بنى رجل على ظهر رجلٍ جدارا ، ولم ينسكرك عليه - لزمه « ، وأما أبو عبيدة الكبير : فهو مسلم كان بالبصرة - وأبو نوح صالح بن نوح الدهان : من البصرة وينزل في طى . وأبو صفوة عبد الملك بن صفرة . وأبو أيوب وائل بن أيوب ، وهؤلاء كلهم من العراق ، وأكثرهم من البصرة إلا ما شاء الله ، إلا الذين بيننا مثل جابر بن زيد ، والختار بن عوف - وهو من بنى سليمة من حرمة - وبلج ابن عقبة - من قرى هند من مجز من باطنة عمان . ومن المسلمين : هلال بن عطية الخراساني - صاحب السيرة - وقتل عند الإمام الجلفندي بن مسعود (رحمه الله) . ومنهم : خلف بن زياد البهراني - نشأ بالبحرين - ثم خرج منها يلتمس الحق ؛ فكان كلما لقي أحدا من المسلمين من أهل الفرق من قومنا - طلب منه أن يعرف مذهبه ؛ فإذا عرفه قال له : الحق في غير هذا ، حتى بلغ البصرة ، واتي بها أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، فسأله عن مذهبه ، ونسبه ، فقال له : هذا هو الحق ، وكان عليه ؛ حتى مات (رحمه الله) .

وشبيب بن عطية الهاماني - وقبره بالغربية - ومنهم : أبو المفصور الخراساني - ولا أعرف اسمه - وأبو عبد الله هاشم بن عبد الله الخراساني . وأبو حفص الخراساني . ومنهم : أبو المهاجر هاشم بن المهاجر - وهو فقيه من فقهاء أهل حضر موت - .

ومنهم : أبو بكر الموصلي ، وهو يحيى بن زكريا - وهو من أهل الموصل ، وانتقل إلى عمان ، ومات بأزكى ودفن فيها - .

والربيع بن حبيب - من قرى هند ، ومن فقهاء أهل البصرة ، وهو الذي حمل العلم عن أبي عبيدة مسلم ، وحمل عن الربيع من أهل عمان من البصرة ، ونقلوه إلى عمان .

أبو المنذر بشير بن المنذر النزواني - وهو رجل من بني نافع من عقر نزوى ، وهو يسمى : الشيخ الكبير ، وكثير مما يوجد في الآثار ؛ عن بشير الشيخ ، وهو جد بني زياد من بني سامة بن لؤى بن غالب .

ومنيّر بن المنير الجمالاني - وهو رجل من بني ريام - . وموسى بن أبي جابر الأزكاني - وهو رجل من بني ضبة من بني سامة بن لؤى بن غالب - . ومحمد على الفشحي - وهو من كمدة - . ومحبوب بن الرحيل القرشي البصري ، وهؤلاء [هم] الذين حلوا العلم عن الربيع بن حبيب البصري الفراهيدي ، وقيل : لأنه انتقل الربيع ، ومحبوب إلى عمان في آخر زمانهما .

ومن علماء عمان : هاشم بن غيلان السيجاني ، ويكنى أبا الوليد ، وأخوه عبد الله بن غيلان ، وولده محمد هاشم بن غيلان ، قبره عند قبر أبيه المعروف بسيجا (رحمهم الله) ، وغفر لهم ، وجزاهم عنا ، وعن الإسلام خيرا .

وأبو عثمان سليمان بن عثمان - من عقر نزوى - . وأبو جعفر سعيد بن محرز ابن سعيد - من نزوى ، وولده هم بن سعيد ابن محرز . وسعيد بن للبشر ، وولده مبشر ، وسليمان - أرجو أنهم من عدى من قرية أزكى . وعلى بن عزرة ، وولده : أزهر بن على ، وأبو على موسى بن على . وأبو جابر محمد بن جعفر . وأبو جابر محمد بن علي . وأبو إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر . كل هؤلاء من أزكى .

وأبو زياد الوضاح بن عقبة . وأبو عبد الله محمد بن محبوب . وسفيان بن محبوب . ومجير بن محبوب بن الرحيل ، رضى الله عنهم ، وكان مجير بن

محبوب يسمى الثقة . وبشير وعبد الله ، ابنا محمد بن محبوب - من كبار علماء أهل عمان ، وهما الغاية في العلم والفضل في أهل زمانهما .

وسعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب ، وهو الإمام الذي قتل بقرية مناقى من قرى الرستاق من عمان ، وقيل : إنه أفضل أئمة أهل عمان ؛ لأنه جمع علما وزهدا ، وشهادة - إلا الجلودى بن مسعود : قيل : إنه مثله ، أو دونه في الفضل .

وأما أبو عبيدة الأصغر : فهو عبد الله بن أبي القاسم من قرية بسيا من عمان . وأبو إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر : من أزكى . وعزان بن الصقر من عقر نزوى من غلاظة . وأبو الفضل محمد الفضل ابن الحوارى .

وقيل : إن الفضل بن الحوارى ، وعزان بن الصقر - كانا في زمن واحد ، وكان يضرب بهما المثل في عمان ؛ لعلهما وفضلهما ، وقيل : إنهما كانا في عمان كعينين في جبين واحد : ولم يفرق أحد بين عينين في جبين واحد ، إلا أن عزان ابن الصقر مات قبل الفتنة ، فلم يختلف المسلمون في ولايته ، وأما الفضل بن الحوارى فقد أدركته الفتنة الواقعة بعمان ، وقيل : إنه قتل تحت راية الإمام : الحوارى ابن عبد الله في موضع يقال له : اتماع ، قريب من صحار ، ولم يحدّث وأخبار ؛ يطول شرحها .

وأبو المؤثر الصلت بن خيس من قرية بهلا . هو العالم المشهور بالعلم ، وقيل : إنه كان أعمى ، وولده : أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر : كان من أهل العلم ، وقيل إنه قتل بالشب من الرستاق عند بعض الأئمة . وأبو عبد الله

نبهان بن عثمان : من سهل نزوى ، وهو جده بنى معمور ، وكان أعرج ، وأخوه :
النعمان بن عثمان .

وأبو جابر محمد بن جعفر الأزكوى : مؤلف كتاب الجامع - المعروف
بكتاب أبى جابر - ، كان أصم ، وقيل : كان مدار أمر أهل عمان يدور على
ثلاثة رجال فى زمن واحد : على أعمى ، وهو : أبو المؤثر الصلت بن خيس ،
وأعرج : وهو نبهان بن عثمان ، وأصم : وهو محمد بن جعفر .

وأبو الحوارى محمد بن الحوارى القرى : المعروف بالأعمى ، وهو المراد
فى جامع ابن جعفر ، وأبو الحسن محمد بن الحسن الزوانى . وأبو مالك غسان
ابن الخضر الصلافى . وأبو مروان سليمان بن الحكم . والمقدر بن الحكم
وأبو جعفر سميد بن الحكم من عقر نزوى . وأبو مروان سليمان بن حبيب .
وأبو قحطان خالد بن قحطان : صاحب السيرة المشهورة الهجارى . وأبو محمد
عبد الله بن محمد بن بركة من بنى سليمة . وكان منزله بالفرح من قرية بهلا .
وأبو الحسن على بن محمد بن على : من قرية بسيا . وخالد بن مسعود : من
عقر نزوى .

ومحمد بن خالد الأعمى : من قرية بدبد . والمقتدر بن الحكم وعبد المقتدر .
وأبو صالح بن زياد مثوبة ، والوضاح زياد بن الوضاح بن عقبة . ومنازل بن
جيفر : من عقر نزوى . وسعيد بن أبى بكر الأزكوى : وهو والد محمد بن
سعيد . وعمر بن الفضل : من عقر نزوى وموسى السرى . والحوارى بن محمد
ابن الأزهر . ومالك بن غسان بن جُلندا الأخطل البهلانى . ، والملا بن
أبى حذيفة وعبد المقتدر بن جيفر . وأحمد بن محمد بن خالد . وأبو بكر أحمد بن
محمد بن أبى بكر : من نزوى .

ومحمد بن الحسن السرى . والحوارى بن محمد بن جعفر من سمد الشان .
وعمر بن محمد بن جعفر : من سمد الشان أيضا . والقاسم بن شعيب . ومحمد بن عمر
ابن موسى بن على . ومحمد بن عبد الله بن حساس . وأبو صالح بن منازل بن
جيفر . ومحمد بن هارون . وأبو على موسى بن مخلد من سهل نزوى ، وأخوه :
بشير بن مخلد . وأبو الجوزاء مروان بن زياد . ونهر بن حراش . ومحمد بن نصر
الخراسانى . ومحمد بن زايده السمولى . وإسماعيل بن يعقوب . ومسلمة بن خالد
السلوى وعهد الواحد السرى . وشعوة بن الفضل الإبرائى . وطالوت السمولى .
وأبو القاسم سعيد بن محمد بن الحتات : من عقر نزوى .

ومحمد بن رياسة . ومهلب بن عثمان . والصقر بن عزان بن الصقر .
وأبو المنذر سلمة بن المسلم العوتبى الصحارى : مؤلف كتاب الضياء ، وكعب
الأنساب . وأبو سعيد محمد بن سعيد الكدى : مؤلف كتاب الاستقامة ،
وكعب المعقب . ومحمد بن وصاب : شارح شعر أحمد بن الفظر . ومحمد بن
أبى بكر : وهو فى زمان الحسن بن أحمد بن عثمان . وهادية بن إبراهيم : عالم
من أهل فنجا . وأبو مكنف : من قرية إبرا . وفهم بن أحمد : من أهل
الرساق . وعمر بن على المعقدى : مؤلف كتاب : الوضع والصلاة والصلة :
من أهل وبل من الرساق . ومحمد بن سليمان : من عيني من الرساق .
وأبو الريان على بن عهد الرحمن السرى .

ومحمد بن يوسف الفحلى . وأبو الحسن بن أحمد العمقى . ومحمد بن عيسى
ابن محمد بن عيسى بن جعفر السرى . ومحمد بن قيس الطيوى . ومملا بن المنير
ابن المنير . ومحمد بن عمران الهيمى . وغدانة بن يزيد . والأزهر بن محمد بن

سليمان . وأبو الحسن بن داود . وعمر بن أبي القاسم : من أزكى . ومكرم بن عبد الله . ونصر بن سليمان . وأحمد بن أبي جابر المنجى . وعبد الله بن الحكم : من نزوى . وجعفر بن المبرشر . وعيسى الخراساني . وهو بن محمد المنجى . وجعفر بن زياد : من أزكى .

وعبد الرحمن بن جعفر الضنكي . وأحمد بن محمد بن همر المنجى . وأحمد ابن محمد بن عمر المنقري . ومالك بن عبد الله بن عمر الفضفاني . والعلاء بن عثمان . وخالد بن سموة . ومسعدة بن تميم . ومحمد بن نصر : في زمان موسى . ابن هلى . وعبد الله بن محمد بن زنباع . ورمش بن راشد : في زمان أبي سعيد (رحم الله) . ويعقوب بن إسحاق التوائى . وملهى بن يحيى . وهشم بن يوسف . وسالم بن ذكوان . وعبد الله بن قيس . وأبو هاشم جرير بن نافع الخراساني . وأبو حفص همر بن محمد بن أحمد المنجى .

وأبو عبيدة المغربي . ويحيى بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عمر السمولى . ومحمد بن عثمان : من عقر نزوى . وأبو القاسم سعيد بن قريش : من عقر نزوى . وزمام بن سعيد بن زمام : من بهلا . وأبو محمد نجدة بن الفضل النخلى . ومحمد بن المختار النخلى . والمسيح بن عبد الله ، وابنه : محمد ابن المسيح : من قرية هيل قريباً من سمائل . وأبو عبد الله محمد بن روح بن عربى : من سهل نزوى . وأبو علي الحسن بن سعيد بن قريش : من عقر نزوى . وأبو سليمان هداد بن سعيد : من عقر نزوى .

والقاضي نجاد بن موسى : من قرية منح . وأبو عبد الله محمد بن الحسين

ابن الوليد السجدي النزوى . وأبو على الحسن بن زياد النزوى . وأبو عبد الله محمد بن أحمد السمالى النزوى . وأبو على الحسن بن نصر بن محمد الهجارى . وأبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عمر السمولى . واخليل بن أحمد : صاحب كتاب العين : من ودام . ومحمد بن أبى الحسن بن دريد : الشاعر من قدفع . والمبرد : صاحب الكامل : من المقاشعة من هجار . كل هؤلاء من قرى عمان .

وأبو على الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان من عقر نزوى . وأبو عبد الله عثمان بن عبد الله بن أحمد الأصم : من عقر نزوى ، وكان يصلى فى مسجد الشواذنة . ومحمد بن عثمان : من عقر نزوى . وعثمان بن موسى بن محمد بن عثمان : من عقر نزوى . وأحمد بن محمد المعلم : من سهل نزوى . والقاضى محمد بن إبراهيم ابن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندى السمدى : مؤلف كتاب بيان الشرع . وأحمد بن عبد الله بن موسى الكندى السمدى : مؤلف كتاب المصنف ، حل ديبه : عن الفقيه : أحمد بن محمد بن صالح النزوانى ، وحمل أحمد بن محمد بن صالح : عن محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندى السمدى ، وحمل محمد بن إبراهيم هذا ديبه عن القاضى أبى على الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان العقرى .

وقيل : إن الحسن بن أحمد هذا كان له مدرسة ، فاجتمع إليه بعض إخوانه ، فأرادوا أن يهفوه ، فأبى عن ذلك ، وقال : ما دام تؤخذمنى النخلة من البلالية بألف درهم - فلا أبنى من أحد مموونة .

وقيل : لأنه كان قاضى الخليل بن شاذان ، وكان فيما قيل - أعلم أهل زمانه .

ومن علماء عمان : أبو سعيد محمد بن سعيد الأزدي القلناني : مؤلف كتاب
الكشف والبيان . والقاضي الوليد بن سليمان بن برك^(١) السكلوي الأباضي .
وإبراهيم بن أحمد بن محمد السعالي .

فصل :

وقيل : إن أبا بكر الصديق (رضى الله عنه) لم يمت حتى استوفى سنين
رسول الله (ﷺ) ، ولم يمت عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) حتى استوفى
سنين أبي بكر (رضى الله عنه) وقال أبو عبد الله : قال أبو عبيدة : دخل
الختار بن عوف مكة فجاها عقالين . أي : صدقة سنتين ، وقال أبو عبد الله :
كان أبو عبيدة - أخته من ضمام وأبي نوح ، وكان المقدم عليهما ، وعلى جعفر
ابن السمان ، ولكن جعفر كان أوضح للأدنى من أبي عبيدة ، وكان هو
الحجة في الدين ، وكانوا كلهم أهل شرف ، وفضل ، وقيل : إن أبا عبيدة
أدرك من أدركه جابر بن زيد . (رحمهما الله) .

وقيل : قال ناس من أهل البصرة انظروا لنا رجلا ورعا قريب الإسناد
حتى نكتب عنه ، وترك ما سواه ؛ فنظروا ؛ فلم يجدوا غير الربيع بن حبيب ،
فطأوه منه ذلك . ، وكان يروى لم عن ضمام ، عن جابر بن زيد ، عن ابن
عباس ؛ فلما خاف أن يشيع أمره أغلق بابه على نفسه وولمهم ؛ إلا من أتاه من
إخوانه من المسلمين .

وكان أبو عبيدة يروى عن ضمام عن جابر وأكثر ما حبل عن صحار
ابن العبد . وكان صحار من أهل خراسان ، من فقهاء المسلمين ، وكان في عصر
جابر بن زيد ، وكان المرداس ، وعروة ابنا جدير في زمان جابر بن زيد .

(١) في نسخة : تارك باتاء .

وقيل : إن المرداس ، وجابر بن زيد (رحمهما الله) يفتقران بعد صلاة العزمة ، وبلتقيان عند السحر ، ويقول أحدهما لصاحبه : طال شوقي إليك .
وأما المرداس ، وعروة بن أدية . وقيل إن ضمام بن السائب من أهل عمان : من النذب ، ومولده بالبصرة ، وكان جابر بن زيد - من اليعمد من أهل فرق من عمان ، والمختار بن عوف من عمان .
وأما وائل بن أيوب فكان من حضرموت ، ثم سكن البصرة ، وتزوج بها .

وقال أبو عبد الله : إن الربيع بن حبيب أدرك جابر بن زيد (رحمهما الله) والربيع شاب ، وقال أبو عبد الله : كان جابر بن زيد أفتح من الحسن البصري ، وأفضل منه ، ولكن كان الحسن للعامة ، وجابر لقوم ، وكان له قدر في أهل زمانه ، وكان أبو الحر على بن الحسين زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة .
فصل :

قيل : أول من ولي الإمامة بعان : الجلفندي بن مسعود ، وكان شاذياً من شراة عبد الله بن يحيى طالب الحق السكندی ، وقيل : هو وهلال بن عطية الخراساني ، وأصحابهم (رحمهم الله) بويغ في سنة إحدى وثلاثين ومائة ، ومكث في الإمامة : سنتين وأشهرًا ، ثم قتل .

ثم ولي محمد بن عفان ، ثم عزل ، ثم ولي : وارث بن كعب الخروصي ، وملك اثنتي عشرة سنة ، وستة أشهر ، ثم حمله السيل في جماعة من أصحابه ، وغرق ومات .

ثم ولي الإمام غسان بن عبد الله ، وملك خمس عشرة سنة ، ومات ،

ثم ولى الإمام عهد الملك بن حميد ، وملك ثمانى عشرة سنة ، وسبعة أشهر ، وتسعة أيام .

ثم ولى المهنا بن جعفر ، وملك عشر سنين ، وتسعة أشهر ، وأربعة أيام ، ثم ولى الصلت بن مالك ، وملك خمساً وثلاثين سنة ، وسبعة أشهر ، وثمانية عشر يوماً ؛ باليوم الذى عزل فيه . وكان محمد بن على ، وبشير بن منذر ، ومحمد بن محبوب ، وعلاء بن منير ، وعبد الله بن الحكم هم المتقدمون فىبيعة الصلت بن مالك مع من حضر من المسلمين .

وقيل : قال أبو زياد ، لما غرق وارث بن كعب - قال سليمان بن عثمان لمسعدة بن تميم عند فليج ضوت فى البطحاء ، إنا نكتب إلى أهل السر يأتوننا ، فقال مسعدة : إنما تريد يا أبا عثمان أن تؤخر هذا الأمر ؛ حتى يجمع إلينا الناس ، فيختلفون علينا ، ولكن نقطع الأمر . وقيل : إن وارث بن كعب حمله السيل فى سبعين رجلاً إلا اثنين - والله تعالى أعلم بصحة ما كعبناه .

فصل :

ثم كان أمر أهل عمان بعد اعتزال الصلت بن مالك من الإمامة إلى الاختلاف ، والتنازع ، والتواجد ، وربما جرت بينهم الجفات ، والتعاصب ؛ حتى آل أمرهم إلى الحروب ، والقتال ، وسفك بعض دماء بعض على غير صحة وبيان ، ولا إقامة حجة ، ولا برهان ؛ إلا على الحمية ، والعصبية ، واتباع الظنون الردية ، والوحشة بعضهم من بعض بعد ما كانت كلمتهم واحدة ، ونحلتهم واحدة ، من أيام محبوب بن الرحيل ، إلى أيام عزان بن الصقر . ثم اختلفوا بعد اعتزال الصلت بن مالك فى ثبوت صحة إمامة الصلت بن مالك ، وإمامة راشد بن النظر .

فكان فريق من أهل عمان ؛ يقول موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، ويقول الصلت بن مالك ، ويدعى دعاوى يحتمل فيها الصواب بموسى بن موسى وراشد بن النظر ، والصلت بن مالك جميعا .

ومنهم : من يقول موسى ، وراشدا ، وينقسم على الصلت أشياء ؛ من أسباب تضييع الصلت للإمامة وتسليمه السكة والخاتم لراشد بن النظر .

ومنهم : من يقول موسى بن موسى ، وراشد بن النظر على تلك العقدة ، ويقول : إن الصلت بن مالك اعتزل ، ومنهم من يقول عزل ، ولم يقل عليه : أنه استحق العزل لحدث أحدثه .

ويحتمل في أقاويلهم هذه كلها العذر للصلت بن مالك ، ولا يحتمل له في ذلك عذر ؛ وإذا احتمل العذر للصلت بن مالك احتمل العذر لموسى وراشد ؛ وإذا لم يحتمل العذر لموسى ، وراشد : لم يحتمل للصلت ؛ فإن كان عزل ، أو اعتزل لعذر - فللقائمين بذلك من العذر مثل ماله .

وكان فريق من أهل عمان يبرأ من موسى بن موسى ، وراشد ؛ على تلك العقد ، ويقولون : إن خروجهما على الصلت ظلم وعدوان ، ولا عذر لهما في ذلك ، ولا لمن تبهما على ذلك .

عزل الصلت بن مالك بعد خروجهم عليه ، أو اعتزل .

ويتولون الصلت بن مالك على ذلك ، ويعذرونه بالغلبة على أمره ، وخذلان أهل مملكته له ، ولأن أصل عقده صحيحة بإجماع المسلمين على ذلك ، ولم يصح منه حدث تزول به إمامته ، ويجب عزله ، وبراءته ، ولا يجوز ترك من وجبت ولايته بالإجماع إلا بحدث مكفر يصح عليه بالإجماع .

ومنهم من يبرأ من موسى بن موسى ، وراشد بن الفطر ، ويقف عن الصلت بن مالك لموضع ما دخل عليه فيه من الشبهة ؛ فمن تولاه من المسلمين على ذلك تولاه ، ولا يشترط في ولايته شرطا .

وقد كان فريق ممن يبرأ من موسى ، وراشد ، يضيق العذر على الصلت ابن مالك ، لتركه أمانته لأهل البغي ، وهو شارٍ لا يجوز له ترك إمانته ، حتى يُقتل أو يُقتل ؛ إذا كان يقدر على محاربة أهل البغي ؛ إلا أن يتوب من ذلك .

وقد كان فريق من أهل عمان يقف عن موسى ، وراشد ؛ لإشكال أمرها ، وترك نكير الصلت عليهما ، وسكوت أعلام أهل المصر عنهما في حين تقدمهما في ذلك ، وإذها دخلا في ذلك على وجه لم تصح لهما في ذلك حجة حق على الصلت بن مالك - تزيل الشبهة من أمرها ؛ فتوسعوا بالوقوف عنهما ، ولم يبرئوها من البغي على الصلت بن مالك ، ولم يبطلوا حكم فعلهما على أنهم يقولون أهل الاستقامة من المسلمين ، من أهل الدار على ما خصه من الحكم فيهما من ولاية ، أو براءة ما لم يصح أن يتولى لهما تولاهما بغير حق ، وأن المتبرئ منهما برىء منهما بغير حق ؛ لأن كل أحد منهما مخصوص بعلمه - ما لم يصح باطله على ذلك بوجه من الوجوه . فمزاما كان من أمرهم .

ثم لم يقع اجتماع كلمة من أهل عمان على صحة إمامة أحد من أئمة عمان : إلى أيام الإمام : سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب : رضى الله عنهم جميعا . فاجتمع أهل عمان على صحة إمامته ، وثبوت ولايته من جميع المختلفين

فيمين تقدم قبله ؛ فلم يطمئن عليه أحد ، ولم يرتب في فضله أحد ، ولم يشك أحد في ولايته .

وقال عبد الله بن محمد بن المؤثر (رحمه الله) : لا نعلم في أئمة المسلمين كلهم بيمان : أفضل من سعود بن عبد الله ؛ لأنه كان عالما ، وإماما عدل ، وقُتل شهيدا ؛ لجمع ذلك كله سعيد بن عبد الله .

ثم بايع المسلمون من بعده راشد بن الوليد ، وحشد المسلمون سيرته ، وأخلاقه ، وطريقته ؛ إلا أنه خذله رعاياه ، وصار إلى الضعف ، وغلب السلطان على عمان . وصار أمر عمان إلى الخمول : طورا يأتي عليهم زمان ؛ يكون أهل الجور ظافرين عليهم ، وفي زمان يظهر أهل العدل على أهل الجور ، وفي زمان يكونون مجتمعين في حكم الولاية ، والبراءة ، ويختلفون في حين ، و [هم] في كل ذلك : أصل مذهبهم واحد ، وتدينهم واحد ، ونحلتهم واحدة .

ولم يبتدع أحد من أهل عمان منهم شيئا من بدع الضلال يخالف فيه أصل مادان به المسلمون من صحة الاعتقاد ، وأصل المذهب ، ولو جرت بينهم الشفهاء في بعض الأوقات من أهل زمان من الأزمان فهم على أصل اعتقادهم في صحة عقد مذهبهم .

ولو تولى عليهم أهل الجور من أهل دعوتهم ، أو غيرهم - فهم على أصل ما كانوا عليه من حكم الشريعة ، وصحة التدين : صالحهم ، وطالحهم ؛ لم ينتحل واحد منهم شيئا غير نملة أهل الحق من الحق ، ولم يذن أحد منهم بدين الضلال .

ولو جرت بينهم الخصومات ، وآلت إلى الحروب ، والقتال ، والخناث لم يحلّ أحد من أهل العلم منهم حراما ؛ حرمة الله ، ورسوله والمسلمون ، ولم

يحرم حلالاً أحله الله ورسوله والمسلمون ؛ إلا ما كان يجري من أهل الظلم منهم والجور ؛ على سبيل التغلب ، والبني من بعضهم على بعض ؛ لأعلى سبيل الديانة ، والاستحلال .

وإنما تجرى منهم الجرائم العظيمة ، والمظالم الجسيمة على علم أنهم يخالفون فيها لدين المسلمين ، وأقوالهم ، وأفعالهم : مضيعون لما افترض الله عليهم فيما أمر ونهى .

فلا مطعن لطاعن في دين أهل هذه الدعوة بهم ، ولا بأعمالهم ؛ لأنهم ليسوا بحجة في حكم التدين ، لما تعبد الله به عباده ؛ وإنما هم : جبابرة ظلمة ، غشمة فجرة ، مناققون فاسقون باغون ، طاغون مفسدون ؛ برئى الله منهم ورسوله ، والمسلمون .

وأما العلماء الذين هم القدوة ، والحجة على الخلق - فهم أهل ورع واستقامة ، ولم يظهر من أحد منهم - فيما نعلم - خلافا لشرع المسلمين في بيع ولا شراء ، ولا نكاح ولا طلاق ولا عتاق ، ولا عدة ولا حيض ، ولا ميراث ، ولا شهادة وحكم ، ولا تحليل شيء من المحرمات ، ولا تحريم شيء من الحلالات في مال ولا نفس - إلا اختلافهم في الولاية ، والبراءة في بعض الماضين من أئمة أهل عمان .

وذلك : لا يدخل عليهم في صحة أصل مذهبهم ، وحسن اعتقادهم ؛ إلا أن كل أحد متعبد في خلقه ؛ بما علم منهم ، وكل أحد يعلم ما لا يعلمه غيره في غيره ، من خبرة أو صحة ، أو شهرة .

ولو علم كل أحد من المختلفين في الولاية ، والبراءة والوقوف ما يعلمه من خالفه

لم يخالفه فيما جرى فيه اختلافهم من أهل عصرهم ، أو ممن تقدمهم لم يكن بينهم فيهم اختلاف ، لأن أصل مذهبهم واحد ، وأصل اعتقادهم واحد .

ولسكن السبب في التقاطع بينهم ، واختلاف قولهم في ذلك - تفاسوتهم في النواحي ، والأنفة عن الاجتماع على المشاورة ، والمناظرة فيما بينهم ، وإذا أرادوا أمرا من الأمور التي يجب فيها الاجتماع ، والمناظرة ، والمشاورة .

وهكذا طبع أهل عمان من قبل - وأرجو ألا يزول عنهم - لهم المهيم العالية ، والنفوس الأبية لا ينتقدون لسلطان ولا يقررون على هوان ، ولا يستسلمون إلا اغالب ، ومع ذلك لا يتركون المطالب ؛ همه الضعيف منهم كهمة الأمير من غيرهم .

كل أحد [منهم] يريد أن يكون الأمر في يده أو بيد من مال إليه بوجهه ، والناس أتباع له ، وللا آخر كذلك وإن لم يكونوا كذلك - إلا من شاء الله - من أهل الصلاح ، والورع والفلاح ؛ فإنهم لا تميل بهم الأهواء ، ولا تأخذهم الحمية : حمية الجاهلية . إلى أن صار الأمر منهم إلى الوحشة من بعضهم بعض ، والتواجد من بعضهم على بعض ؛ حتى حصل بينهم الاختلاف والتقاطع ، والتداری ، والتنازع :

والأصل : ما ذكرنا من نفور النفوس عن الإصغاء إلى المقابلة ، وأنفتها عن القواصل والمراجعة ، حتى كان ما كان لما سبق في علم الله أنه سيكون .

وهذا الذي ذكرناه موجود في أهل كل زمان إلا التليل بمن عصم الله ، ولزم التواضع ، وصدف عن الاستكبار ، والتقاطع - وأراح نفسه من غل الصدور ، ووقف عن إشكال الأمور ، حتى اتضح له طريق الهدى ، وسلم من

الشر والبلى ، ونزه نفسه من الخواطر الردية ، وحمل المسلمين على حسن الظن بهم من غاب ، أو شهد ، أو قرب ، أو بعد ، واتبع أمر الله ، وأمر رسوله ، ومن مضى من صالح المسلمين .

وايس الأمور الواقعة بين أهل عمان : كالأمر التي وقع فيها اختلاف أهل الأديان : من اختلافهم في أصل الدين من التوحيد ، والرسالة ، وأحكام الإمامة ، والرؤية والخلود ، والتشبيه ، والتحديد ، وغير ذلك ؛ مما لا يمكن شرحه إلا في كتاب مفرد في ذلك .

وأما اختلاف أهل عمان في الولاية ، والبراءة ، والوقوف ؛ فذلك من سبيل الدعوى ، لا من سبيل التدين بخلاف ما هم عليه من سبيل صحة الاعتقاد في أصل الديانة . لأن كل أحد منهم يحتاج بحجة صاحبه ، وينتهي إلى ما يفتى إليه صاحبه من العلة ؛ إلا أن كل فريق يدعى على الفريق الآخر بما يوجب عليه الخروج من أصل الديانة التي دانوا بها جميعاً في أصل الديانة ، ولم تصح من أحد منهم بيعة على صحة ما ادعاه عليه الفريق الآخر ، إلا [أن] كل فريق منهم يزعم أنه هو الحق والآخر هو المبطل ، ولم يصح اجتماع من أهل العلم ، ليعرضوا الأمور على كافة الجماعة من أهل العلم ، وينظروا في تصحيح الأمر ، ويردوا الأشياء على أحسن حالها ، إلا [أن] كل أحد توحش من صاحبه ، وجعل يجتهد في طلب عيب الآخر ، والآخر كذلك ، إلى أن حصل القاطع بينهم ، وعظمت الإحن ، والعداوات ، وسفكت الدماء .

وربما ذهب بعضهم إلى سلطان الجور من أهل الخلاف لدين المسلمين ،

واستفصروا بهم ، وهم لا يقدرّون على الأخذ على أيديهم ؛ حتى وجعت همان إلى أسوأ حال ، وأضر مآل ، ونهبت الأموال ، وقتل جماعة من الرجال ، وطلمست الأنهار ، وخربت الديار ، وأحرقت الكتّاب ، وامحّت الآثار .

فعمود بالله من القل والصغار ومخالفة الصالحين الأبرار ، ونستعينه على ما يحيط الأوزار ، ويفك رقابنا من النار ؛ لأنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ثم إن أمر أهل عمان عاد إلى الخول ، وزالت تلك المحاضرات ، ودرست الضفائن والإحنات ، وخلف خلف بعد السلف وبقيت عمان مقفرة من تلك الرؤساء المتضادين ، والخصماء المتعادين ، ولم يبق إلا ذكر أخبارهم وما ذكروه في سيرهم ، وآثارهم ، وآل العلم والعلماء فيها : إلى النقصان والآخر إلى النسيان . وحصل التراسل ، والقواصل ، والتزاور بين أهل عمان ؛ فطغنت تلك الذيران من القلوب ، وامت آثار تلك الحروب ، وصارت كلمتهم واحدة . إلا أنه يأتي زمان يقل فيه العلم وأهله ؛ فملى ذلك أمور أهل عمان ؛ حتى سمعنا أنه يأتي زمان احتاج ملك من الملوك البعاربة من قرية وبل من الرستاق - إلى قاض من أهل الدعوة : فلم يهتأ له ، وأتى قاضيا من أهل الخلاف ، وهم أن يقلب لهم مذهبهم ، ولا أدري مذهبه من أى الفرق الضالة حتى بان خبره إلى أهل عمان ، وكتب أهل عمان إلى ذلك الملك ، وإلى رعاياه في زوال ذلك القاضى ، فأزالوه ، وأرسلوا لهم قاضيا من عمان ، وتعلم منهم العلم ناس من أهل الرستاق ، وتمسك أهل عمان كلهم بمذهبهم الأصل ، وهو مذهب أهل الاستقامة من أمة محمد (ﷺ) ، والحمد لله .

وأكثر ملوكهم أهل جور وبغى ، وباطل وفساد ، وظلم وعناد ، وعضدهم على ذلك رؤساء القبائل ، والظلمة من البدو ، ومن كان من السفلة الأراذل ، وساموا أهل عمان سوء العذاب ، وساسوم شر مصاب ، وعموا بالظلم السكهل والشباب ، وأثروا فيهم القتل والأسر ، والاغتصاب ، والضرب والإذلال ، والانتهاك . ثم أوقع الله بينهم العداوة والبغضاء ، فتقاتلوا ، وتحاربوا ، وتناهبوا وتسالبوا ، ولم يقصر كل فريق عن إساءة قدر عليها في خصمه من جميع أنواع الظلم ؛ حتى إن القبائل تعادوا ، وتضادوا ، وتقاتلوا ، وتقاتلوا ، ولو كانوا في شواحق الجبال ، أو في أودية من الرمال . ولم يبق بدو ولا حضر ، ولا أهل ماشية ولا مدر ، إلا وقد تجرعوا غصص الخواف ، وصار الدين ، والأنفس ، والأموال ؛ إلى أشد العالف ؛ إلا من هوّن الله عليه المحنة ، ونجاه من الفتنة ، ومن عليه بالمصمة ، وتداركه بالعفو والرحمة . ثم هم كذلك ، ولم يقلعوا عن ذلك ؛ حتى وقعت الحروب ، والشرور في عمان ، إلى أن أنقذهم الله بالعدل والإحسان ، من الظلم والعدوان بظهور عبده الأرشد : إمام المسلمين : ناصر ابن مرشد ، وذلك في عام أربع وثلاثين سنة ، وألف سنة .

فقاتله أهل البغى في بلدانها أشد القتال ، وبارزه بالعداوة ، والجدال ؛ حتى أظهره الله عليهم ؛ فأخرجهم من ديارهم ، وبترهم من قراهم ، واستوثق من ساداتهم ، وأهان عزيزهم ، ومنع ظالمهم ، وقمع غاشمهم ، وأمكنه الله منهم ، وأعانه عليهم ، وأيده بنصره ، وأمدّه بقوفيته ، حتى علا الإسلام وظهر وخفي الباطل واستتر ، وفشا العدل في جميع أقطار عمان ، ونواحيها : من حاضرها وباديها . وفشا العدل في جميع أقطار عمان ، ونواحيها : من حاضرها وباديها ، ولم يبق إلا طائفة من الفصاري متحصنين في سور مستعل ، وحصونها ؛

بعد أن نصب لهم الحرب حتى وهنوا ، وضيقوا ، وتفرق أعوانهم ، ووهى سلطانهم وكاد أن يأتى القتل والموت على أكثرهم - فتوفاه الله إليه ، وجميع المسلمين أهل الخير عنه راضون وله موالون .

فاجتمع من حضر من المسلمين ، فبايعوا الإمام : سلطان بن سيف ابن مالك ، وهو : ابن عم ناصر بن مرشد بن مالك اليعربى (رحمه الله) بايعوه قبل أن يدفن الإمام : ناصر بن مرشد (رحمه الله) ضحى الجمعة لعشر ليال خلون من شهر ربيع الآخر سنة ستين ، وألف من الهجرة .

وقام ، وشمر وجاهد ، وما قصر ، فنصب الحروب لمن بقى من النصارى فى مسقط ، وسار عليهم بنفسه ، فقاتلهم أشد القتال ؛ حتى فشا فيهم القتل ، وحاصرهم فيها ؛ حتى أخرج من بقى منهم عنها صاغرين ، بعد أن قتل مقاتلهم ، وغنم أموالهم ، وسبى نساءهم وذرايرهم ، وأخذ سفهم ، وما أعدوه من سلاح وآلة ؛ لقتال المسلمين ، لم يخرجوا منه بشئ إلا أن يكون خفى على المسلمين موضعه .

ثم حاربهم فى البحر ، فلم تلقهم عساكره فى وجه إلا أخذوهم ، وقتلهم ، وغنموا أموالهم ، وهم على حروبهم إلى يومنا هذا . ولم يحرك على إمام المسلمين سلطان بن سيف - حركة من جميع أهل عمان ، وهو مهاب عندهم ولم يجترئوا عليه لخالفه ، ولم يخرج عليه منهم خارجة .

فالحمد لله الذى أبقى دولة الإسلام ، وأبقى على جميع أهل عمان نعمته ، ونشر عليهم رحمته ، ولم يبق فى بُقعة من أرض الله : يحيط بها علمنا - يعمل فيها بالعدل : غيرهمان .

— ٦٣٩ —

فإن راعوا هذه النعمة بطاعة الله وشكره ، فهو أكرم من أن يغير ما يقوم
 حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وإن بدلوا نعمة الله كفرا ، فهو المفضل على عباده
 بالعفو والغفران ، والإرشاد إلى سبيل الرضوان ، والحمد لله رب العالمين ،
 وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وصحبه .

وشرح ما ذكرنا منه طرفاً يحتاج إلى مجلد كبير ؛ لكن أهل زماننا
 أكثرهم يعرفون ذلك ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول السابع والأربعون

في رفع مذهب أهل الاستقامة

رفع المذهب : الشيخ أبو الحسن علي بن محمد البسموي . وأبو محمد عهد الله
ابن محمد بن بركة . وسعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب (رحمه الله) ،
ومن كان بعصرهم من المسلمين .

عن موسى بن علي . ومحمد بن هاشم . ومحمد بن محبوب ، ومن كان
بعصرهم من المسلمين .

عن هاشم بن غيلان . وموسى بن أبي جابر . ومنير بن الفير . وسليمان
ابن عثمان . ومحبوب بن الرحيل البصري . ومن بعصرهم من المسلمين .

عن الربيع بن حبيب البصري . وخلف بن زياد البحراني . وشبيب بن
عطية العماني ، ومن بعصرهم من المسلمين .

عن المختار بن عوف . عن الإمام الجليلي بن مسعود العماني . وعبد الرحمن
ابن رستم الفارسي : إمام أهل المغرب . وجعفر بن السمان ، ومن بعصرهم
من المسلمين .

عن المختار بن عوف العماني . وعبد الله بن يحيى الحضرمي . وعلي بن
الحسين . وهلال بن عطية الخراساني ، ومن بعصرهم من المسلمين .

عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة الأزدي البصري . وفروة بن نوفل .
ووداع بن جويرة ، ومن بعصرهم من المسلمين .

عن أبي الشعثاء : جابر بن زيد . والإمام عهد الله بن وهب الراسبي .
وزيد بن صحوان العبدي ، من بعصرهم من المسلمين .

عن عبد الله بن عباس . وخزيمة بن ثابت . ومحمد ، وعبد الله ابني بديل

ابن ورقاء الخزاعين . وعمار بن ياسر . وبلال . ومسيب . وسالم : مولى
أبي حذيفة . ومعاذ بن جبل . وحذيفة بن اليمان . وعبد الله بن مسعود .
وعبد الرحمن بن عوف . وأبي عبيدة بن الجراح . وأبي ذر الغفاري . وعائشة
أم المؤمنين ، والخليفين : أبي بكر وعمر - رضی الله عنهما - والمهاجرين
والأنصار - رضی الله عنهم أجمعين . عن النبي محمد بن عبد الله (ﷺ) .
عن جبرائيل الأمين . عن الله رب العالمين .

فليس لطاعن في ديننا مطعن ، والحمد لله رب العالمين .

فصل :

روى عن النبي (ﷺ) أنه قال : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر الصديق
رضي الله عنه ، وأشد في دين الله همر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأعلمهم
بالحلال والحرام معاذ بن جبل الأنصاري ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة
ابن الجراح .

وقال : ما أظلت الخضراء ، وأقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر
الغفاري ، وقال : من أراد أن ينظر رجلاً يحبه الله : فلينظر إلى سالم مولى
أبي حذيفة .

وقال : ليليني منكم أولو الأرحام ، وكان يصف خلفه : عبد الله بن مسعود
وقال : ما لكم ولعمار ؟ يدعوكم إلى الجنة ، وتدعونني إلى النار ، وقال له :
تقتلك الفئة الباغية .

وجعل شهادة خزيمة بن ثابت عن شهادة رجلين من المسلمين ، وكان يقال
لحذيفة : صاحب سر رسول الله (ﷺ) .

فهؤلاء [هم] الذين أخذنا عنهم ديننا ، وهم الأمناء عقدنا فيما نقلوا من كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع العلماء المحققين .
وديننا : قول وعمل ، ونية ، وإتباع السنة ، والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله : محمد النبي وآله وسلم .

* * *

تم الجزء الأول من كتاب : منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين
تأليف الشيخ الفقيه ، العالم العلامة : خميس بن سعيد بن على الشقعى الرستاقى
(رحمه الله وغفر له)

قال المحقق :

تم نقل هذا الكتاب أخذاً من نسختين . إحداها : بخط خلف بن محمد
ابن خنجر بن سعيد بن غفيلة ، وكان تمام نسخها : يوم الاثنين لثمان ليال
خلون من شهر ذى القعدة سنة ثلاث وثلاثين سنة ، من بعد المائة والألف هجرية .
والنسخة الثانية : بخط بلعرب بن أحمد بن مانع بن على بن محمد بن إسماعيل
الإسماعيلى الأبروى ، وكان نسخه بحصن صور ، وتمامه يوم الجمعة لست ليال
خلون من شهر جمادى الأولى سنة ثلاث ، ومائة ، وألف .
وكلتا النسختين : تغلب عليها الصحة ، ونرجع فيما أشكل علينا إلى بيان
الشرع والضياء ، والمصنف ؛ فعلى أصول المؤلف - رضى الله عنهم وأرضاهم .

انتهى الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

فهرست الكتاب

| الموضوع | رقم الصحيفة | كلمة المحقق |
|--|-------------|-------------|
| | ٥ | |
| القول الأول : في العلم وصنوفه ، وضروبه ، والحث عليه . | ١٨ | |
| القول الثاني : في فضل العلم ، وفضل طالبه ولزوم تعليمه ، وبيان ذلك . | ٢٦ | |
| القول الثالث : في أصناف العلماء ودرجاتهم وترغيبهم وتحذيرهم ومدح العلماء وما ينبغي تعليمه . | ٤٠ | |
| القول الرابع : في العقل والمقل ، والقلب والفؤاد ومعرفة ذلك . | ٦٣ | |
| القول الخامس : في ذكر الأخبار المروية عن النبي ﷺ ، وبيان معرفتها . | ٧٥ | |
| القول السادس : في أصول علم الدين ، ومعرفة الإجماع والقياس ، وبيان ذلك . | ٨٣ | |
| القول السابع : في تشبيه المسائل بعضها ببعض ، والقياس أيضاً . | ٩٩ | |
| القول الثامن : في الحجج ، ومن يكون حجة من العلماء ، وفي القياس أيضاً والعلة . | ١٠٥ | |
| القول التاسع : في الفتيا ومن يجوز قبول فتياه . | ١١٣ | |
| القول العاشر : في قيام الحجة في قبول الفتيا ، والقول في آخر الجوابات . | ١٤١ | |
| القول الحادي عشر : فيمن يجوز أن يفتي وضمان المفتي . | ١٥٤ | |
| القول الثاني عشر : في التقليد في الفتوى والذمة . | ١٦٨ | |
| القول الثالث عشر : في لزوم العلم بالواجبات . | ١٨٠ | |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ١٨٤ | القول الرابع عشر : في معلم الصبيان ، وما يجوز فيهم ومنهم . |
| ١٩٣ | القول الخامس عشر : في تعليم القرآن وقراءته وما يجوز في ذلك للطاهر وغير الطاهر . |
| ٢٠٣ | القول السادس عشر : في الاختلاف في خلق القرآن وأسماء الله وصفاته . |
| ٢١٩ | القول السابع عشر : في الرد على من يدعى الزيادة والمقتصان في القرآن وتكرير القصص . |
| ٢٣٤ | القول الثامن عشر : في الحكم والمقشابه من القرآن وذكر شيء يراد به غيره . |
| ٢٤٠ | القول التاسع عشر : في مخاطبة الله تعالى لعباده وأمره لهم ، والسكينة والإخبار والحروف . |
| ٢٥٥ | القول العشرون : في الناسخ والمنسوخ، وتعزية الرسول عليه السلام . |
| ٢٧٣ | القول الحادي والعشرون : في ذكر شيء من القرآن ، وتفسيره وفضائله . |
| ٣١٢ | القول الثاني والعشرون : في التوحيد والدلالة على معرفة الله عز وجل . |
| ٣٥٠ | القول الثالث والعشرون : في أسماء الله وتفسيرها وما يجوز به القول فيها . |
| ٣٨٣ | القول الرابع والعشرون : في قول لا إله إلا الله . |
| ٣٩٢ | القول الخامس والعشرون : في نفي التشبيه عن الله عز وجل . |
| ٣٩٨ | القول السادس والعشرون : في النفس والوحد والعين واليد واليمين والفضة والتجلى . |

| الموضوع | رقم الصحيفة |
|---|-------------|
| القول السابع والعشرون : فى المنظر والرؤية والى الكلام . | ٤٠٩ |
| القول الثامن والعشرون : فى الوعد والوعيد . | ٤٢٠ |
| القول التاسع والعشرون : فى القضاء والقدر . | ٤٢٢ |
| القول الثلاثون : فى المشيئة والإرادة . | ٤٤٧ |
| القول الحادى والثلاثون : فى خلق الأفعال وفى التوفيق والخذلان . | ٤٥٨ |
| القول الثانى والثلاثون : فى الاستطاعة . | ٤٦٩ |
| القول الثالث والثلاثون : فى التكليف وممناه . | ٤٧٣ |
| القول الرابع والثلاثون : فى العلم وممناه . | ٤٨٩ |
| القول الخامس والثلاثون : فى الهدى والضلال . | ٤٩٥ |
| القول السادس والثلاثون : فى الصراط والميزان . | ٤٩٩ |
| القول السابع والثلاثون : فى النزول والحجى والقيام والاستواء وفى الهلال . | ٥٠٣ |
| القول الثامن والثلاثون : فى الموت والبعث والحساب والقبر والشفاعه وشبه ذلك . | ٥١٤ |
| القول التاسع والثلاثون : فى الخلود والجنة والنار والورود فيها . | ٥٢٢ |
| القول الأربعون : فيما يسع جهله وما لا يسع جهله . | ٥٢٦ |
| القول الحادى والأربعون : فى بيان ما يسع جهله وما لا يسع جهله . | ٥٣٩ |
| القول الثانى والأربعون : فى الإيمان والإسلام واليقين وصفة ذلك . | ٥٦٦ |
| القول الثالث والأربعون : فى الشرك والكفر والنفاق وصفة ذلك. | ٥٧٧ |

— ٦٤٦ —

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ٥٨٦ | القول الرابع والأربعون : فيما يجوز أن يقال من السلام والهداء . |
| ٦٠٦ | القول الخامس والأربعون : في الملائكة والجن وإبليس والشیاطین وخاطر النفس . |
| ٦١٥ | القول السادس والأربعون : في ذكر العلماء وأسمائهم وشيء من أخبارهم . |
| ٦٤٠ | القول السابع والأربعون : في رفع مذهب أهل الاستقامة . |

رقم الايداع : ٩٣/٥

المطابع العالمية - روي - سلطنة عُمان

